

الْقُرْآنُ الدَّالِي

شَرْحُ رِسَالَةٍ

ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِي

جَمَعَ الْأَسَازُ الْحَقِّقُ

الشَّيْخُ صَالِحُ عَبْدِ السَّمِيعِ الْأَبِي الْأَزْهَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اصْطَفَى مِنْ عِبَادِهِ
مَنْ وَفَّقَهُ لِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِهِ وَهَدَى مِنْ اخْتَارَهُ لَتَبَيِّنَ سُنَّتَهُ وَالتَّحْذِيرِ
مِنْ حُرَامِهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَمَنْ تَحَلَّى بِهَدْيِهِ وَعَلَى خَلْقِهِ .

أَمَّا بَعْدُ فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَيْهِ تَعَالَى « صَالِحُ عَبْدِ السَّمِيعِ الْأَبِي
الْأَزْهَرِيِّ » عَفَى عَنْهُ : أَنِّي لَمَّا رَأَيْتُ رِسَالَةَ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِي
قَدْ كَثُرَ الْإِقْبَالُ عَلَيْهَا وَالْإِشْتَغَالُ بِهَا وَقَدْ أَكْثَرَ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ
مِنْ الْعَنَاءِ فِي يَابِهَا وَلَكِنْ أَمَّا بِكَلَامٍ طَوِيلٍ تَقْصُرُ عَنْهُ الْهَمَمُ أَوْ بِإِخْتِصَارٍ
يَعْسُرُ عَلَى الْفَهْمِ فَارَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا شَرْحًا يَبَيِّنُ مُرَادَهَا وَيُسْتَخْرِجُ
دُرَرَهَا بِعِبَارَاتٍ وَاضِحَةٍ وَقَوْلٍ مُعْتَمِدَةٍ رَاحِجَةٍ لَا طَوِيلَ مِمَّا وَلَا
مُخْتَصِرَ مِثْلِ رَاحِيَا مِنْ اللَّهِ الْقَبُولِ وَاسْعَافِهِ بِالْمَأْمُولِ .

طَبَعَ بِأَهْتِمَامِ

السَّحَاجِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَسَّارِ

حَفِظَهُ اللَّهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ .

حديث شريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ :

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ

(قال المؤلف — بسم الله الرحمن الرحيم)

لا يخفى أن كل شارح في أمر له حظ من الشرف يضم ما جعلت التسمية مبدأ له فالشارع في السفر يقدر أسافر بسم الله والشارع في التأليف يقدر أوأب بسم الله فيكون مضمون الجملة حينئذ أولف مستعينا بسم الله وإنما ابتداء بالبسملة في طالعة كتابه ليكون مقتديا بالكتاب العزيز وممثلا لقوله ﷺ « ابدؤا أموركم ذوات البال بيسم الله (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم) وإنما تنى بالصلاة على النبي ﷺ طلبا لمزيد الكمال للذات الأحمدية التي هي الوساطة العظمى في كل نعمة ولما ثبت في الخبر « أن من صلى علي في كتاب لا تزال الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب » . « قال أبو محمد الخ » هذا كنيته وأما اسمه فهو عبد الله بن أبي زيد القيرواني نسبة إلى القيروان بلد بالمغرب وإنما كنى نفسه مع نهى الشارع عن تركية النفس قال عز من قائل — فلا تزكوا أنفسكم — تحدثا بالنعمة « رضي الله عنه » أى أنعم عليه « وأرضاه » بلغه أمنيته حتى يرضى فهو أخص مما قبله .

« الحمد لله » ولما كانت النعم موجبة لشكر موليا وللقيام بحق مسديها وكان التأليف

الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهِ ، وَصَوَّرَهُ فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهِ وَأَبْرَزَهُ إِلَى رِفْقِهِ وَمَا يَسِّرُهُ لَهُ مِنْ رِزْقِهِ وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا ، وَنَبَّهَ بِآثَارِ صُنْعَتِهِ وَأَعَذَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخَيْرَةِ مِنْ خَلْقِهِ فَهَدَى مَنْ وَفَّقَهُ بِفَضْلِهِ وَأَضَلَّ مَنْ خَذَلَهُ بِعَدْلِهِ وَيَسِّرَ الْمُؤْمِنِينَ لِلْيُسْرَى

من أعظمها قال المؤلف لإنشاء الثناء الحمد لله أى الثناء بجميل الصفات مستحق لله « الذي ابتدأ الإنسان بنعمته » أى ابتدأ خلقه بإيجاده تفضلاً وإحساناً منه لا وجوباً عليه « وصوره في الأرحام » الضمير في قوله وصوره يرجع إلى الانسان وأفرده وإن كان مصور في الأرحام غير واحد مراعاة للفظ الانسان وخص الانسان وإن كان غيره كذلك يصور في الرحم لشرفه .

« وأبرزه إلى رفقته » أى أخرجه من ضيق الرحم الى رحب الدنيا وأغدق عليه الأرزاق وكلمه بالمعارف فالرفق حاصل له في كلا النشأتين نشأته في الأرحام ونشأته في سعة الدنيا « ونبهه بآثار صنعته » أى أيقظ الله الانسان وجعل له عقلاً يستدل به ونصب له الآثار الدالة على باهر الصنعة وكال القدرة والوجود المطلق وسعة العلم والآثار جمع أثر وهو كل ما يدل على المؤثر كما تقرر عند ذوى العقول ونطق به القرآن الحكيم قال تعالى - إن في ذلك لآيات لأولي النهى - والآيات هي الآثار الدالة على وجود الصانع .

« وأعذر إليه على ألسنة المرسلين » أى قطع عذره فلا عذر له بعد إرسال الرسل وإلا لقال لولا أرسلت إلى رسولا فأتبع آياتك « فهدى من وفقه بفضلته » هدهه أرشده وبين له سبيل الخير والشر قال تعالى - إنا هديناه النجدين - والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد بحض الفضل وضده الخذلان وهو إضلال من خذله بعدله ولا حجر عليه في ذلك لما له من تمام الملك وسعة التصرف ولذا نفى عن نفسه الظلم قال تعالى - وما ربك بظلام للعبيد - والظلم التصرف في ملك الغير كيف والله ملك السموات والأرض .

« ويسر المؤمنين لليسرى » أى هياهم للأعمال الموجبة لسعادة الدارين قال تعالى

وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرِى فَاَمَنُوا بِاللّٰهِ بِالسَّنَةِ نَاطِقِينَ وَبَقُولِهِمْ
مُخْلِصِينَ وَبِمَا اَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ ، وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ
وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ وَاسْتَغْنَوْا بِمَا اَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ .
(اَمَّا بَعْدُ) اَعَانَنَا اللّٰهُ وَاِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهِ وَحِفْظِ مَا اَوْدَعَنَا مِنْ
شَرَائِعِهِ فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ

- ولما خاف مقام ربه جنتان - « وشرح صدورهم للذكرى ، أى فتح ووسع قلوب
المؤمنين للإيمان فهم على نور من ربهم » أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من
ربه ، « فأمموا الخ » أى نطقوا بالسنتهم وأذعنوا بقولهم ووقفوا على ما حد لهم من
الأعمال فآمتموا بالمأمورات واجتنبوا المنهيات واستغنوا بما أحل لهم بالنص عما حرم
عليهم بالنص .

« أما بعد » هي فصل الخطاب فهي للفصل بين كلامين « أعاننا الله وإياك » قصد بهذه
الجملة إنشاء الدعاء له ولما حمله على تأليف الرسالة وهو الشيخ محرز بفتح الراء « على
رعاية ودائعه » أى حفظ ما أودعه فينا من الجوارح السبعة السمع والبصر واللسان واليدين
والرجلان والبطن والفرج وجعلت ودائع تشبها لها بالودائع من المال يجمع الحفظ من
التلف والضياع فاستعمال الأعضاء المذكورة في غير ما جعلت له ضياع لها واستعمالها فيما
جعلت له حفظ لها من الضياع « وحفظ ما أودعنا من شرائعه » الرعاية والحفظ بمعنى فارتكاب
التعبير في جانب الأعضاء بالرعاية وفي جانب الشرائع بالحفظ للتفتن ولدفع الثقل الحاصل
بالتكرار والشرائع جمع شريعة وهي ما شرعه الله من الأحكام وبينه لنا واجبا كان أو
مندوبا وحفظها الجرى على مقتضاها .

« فانك سألتني الخ » جواب أما التقدير أما بعد تقديم ما يجب تقديمه من الشناء على
الله والصلاة على رسوله فأقول إنك سألتني « أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور

اللَّهِ يَأْتِي مِمَّا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْقُلُوبُ وَتَعْمَلُهُ الْجَوَارِحُ
وَمَا يَتَّصِلُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ السَّنَنِ مِنْ مُؤَكَّدَاتِهَا وَنَوَافِلِهَا وَرَغَائِمِهَا
وَشَيْءٍ مِنَ الْأَدَابِ مِنْهَا وَجَمَلٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ وَفَنُونِهِ عَلَى مَذْهَبِ
الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَطَرِيقَتِهِ مَعَ مَا سَهَّلَ سَبِيلَ
مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاسِخِينَ وَبَيَانِ الْمُتَفَقِّهِينَ لِمَا

الديانة مما تنطق به الألسنة ، كالشهادتين ، وتعتقده القلوب ، كالإيمان ، وتعمله
الجوارح ، كالصلاة والصوم .

« وما يتصل بالواجب من ذلك ، الإشارة راجعة إلى ماتعمله الجوارح « من السنن »
بيان لما يتصل « من مؤكدها الخ » بدل من السنن « وشيء من الآداب » وهي ما
سيدكره آخر الكتاب كآداب الأكل والشرب ونحو ذلك « وجمل من أصول الفقه
وفنونه » أراد بالأصول أمهات المسائل كمسألة بيوع الأجال فهي أصل بالنسبة لما يخرج
منها لأنها البيع المتكرر على الوجه الخصوص إن أدى إلى محرم حرم وإفلا وهذه كلية
يخرج منها فروع كثيرة وفرع بالنسبة لما أخذت منه وهو الكتاب والسنة يدل على أن
المراد بالأصول أمهات المسائل قوله « وفنونه » جمع فن وهو الفرع .

فتلخص أن هذه الرسالة في فروع الفقه بالنسبة لأخذها من الكتاب والسنة « على
مذهب الإمام مالك » وطريقته متعلق بأكتب وأراد بمذهب الإمام قوله أى رأيه أى
الحكم الذى رآه واعتقده وبطريقته قول أصحابه ويقال في طريقته ما قيل في مذهبه من
أن المراد الحكم الذى رآه واعتقده وليس المراد بالقول اللفظ لأنه ليس حكما ووجه
كون رأى أصحابه طريقته أنه لما كان مبنيا على قواعد صح أن يجعل طريقة له .

« مع ماسهل » أى سألتنى أن تكون هذه الجملة مصاحبة لما سهل أى بين طريق « ما
أشكل من ذلك » المذهب « من تفسير الراسخين » بيان لما سهل أى هذا البيان
مأخوذ من تفسير الراسخين في العلم « و » « من بيان المتفقهين » من أصحاب الإمام « لما

رَغِبْتَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانِ كَمَا تُعَلِّمُهُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنِ لِيَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَهْمِ دِينِ اللَّهِ وَشِرَائِعِهِ مَا تُرْجَى لَهُمْ بَرَكَتُهُ وَتُحْمَدُ لَهُمْ عَاقِبَتُهُ فَأَجَبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا رَجَوْتُهُ لِنَفْسِي وَلَكَ مِنْ ثَوَابٍ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللَّهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ أَوْعَاها لِلْخَيْرِ وَأَرْجَى الْقُلُوبِ لِلْخَيْرِ مَا لَمْ يَسْبِقِ اسْتِزْلَامُ اللَّهِ وَأَوَّلَى مَا غْنِي بِهِ النَّاصِحُونَ وَرَغِبَ فِي أَجْرِهِ الرَّاعِبُونَ إِصْصَالُ الْخَيْرِ إِلَى قُلُوبِ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَرْتَسَخَ فِيهَا وَتَنْبَسِّطُ عَلَى مَعَالِمِ الدِّيَانَةِ وَحُدُودِ الشَّرِيعَةِ لِيُرَاضُوا عَلَيْهَا وَمَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَعْتَقِدَهُ مِنَ الدِّينِ قُلُوبُهُمْ وَتَعْمَلَ بِهِ جَوَارِحُهُمْ فَإِنَّهُ رُويَ أَنَّ تَعْلِيمَ الصَّغَارِ لِكِتَابِ اللَّهِ يُطْفِئُ غَضَبَ اللَّهِ وَأَنَّ تَعْلِيمَ الشَّيْءِ فِي الصَّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ وَقَدْ

رغبت فيه الخ ، الخطاب لمحرز أى لما تعلقت به رغبتك من تعليم ذلك لأولاد المؤمنين كما تعلمهم حروف القرآن « ليسبق إلى قلوبهم » جواب عن سؤال مقدر فكأنه قال له لأى شيء خصصت الأولاد فقال لكى يسبق إلى قلوبهم « من فهم دين الله » وهو دين الإسلام « وشرائعه » وهى فروع الشريعة كالصلاة والصوم .

« فأجبتك إلى ذلك » أى إلى سؤالك لما رجوته أى طمعت فيه « لنفسي ولك من ثواب » أى جزاء « من علم دين الله » أى الأحكام مطلقا اعتقادية أو فرعية « أو دعا إليه » أى إلى التعلیم .

« وأولى ما غنى به الخ » أى اهتم به الناصحون بعد أداء ما عليهم من الفرائض « إصصال الخير إلى قلوب أولاد المؤمنين وتنبيهم على معالم الديانة » وهى القواعد الدينية « وحدود الشريعة » أى الأحكام العملية « ليراضوا عليها » أى يتمتعوا عليها « فانه روى الخ » ومعنى الحديث أن تعليم الصغار لكتاب الله يرد العذاب الواقع بإرادة

مَثَلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ وَيَشْرُقُونَ بِعَالِيهِ
وَيَسْعُدُونَ بِاعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَقَدْ جَاءَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ
وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا عَشْرٌ وَيُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ
يُعَامُوا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ لِيَأْتِيَ عَلَيْهِمْ
الْبُلُوغُ وَقَدْ تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ وَأَنْسَتْ بِمَا
يَعْمَلُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ. وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْقَلْبِ عَمَلًا
مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَعَلَى الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتِ وَسَأَفْصِلُ لَكَ
مَا شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بَابًا لِيَقْرُبَ مِنْ فَهْمِ مُتَعَالِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى
اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

الله عز وجل عن آبائهم أو عن معلمهم أو يرد العذاب عموماً ذلك فضل الله .
« وقد جاء الخ » أى ورد في الحديث « أن يؤمروا » أى الصغار بالصلاة « لسبع » أى
أمر ندب « ويضربوا عليها لعشر » والضرب لا يكون مبرحاً أى لا يهشم لها ولا يشين
جارحة وهو غير محدود بل يختلف باختلاف الصبيان ومحلّه إن أفاد فان الوسيلة إذا لم
يترتب عليها المقصد لا تشرع .

« ويفرق بينهم الخ » التفرقة في المضاجع يكفي فيها أن يكون كل في ثوب وإن كانوا
تحت لحاف واحد وعدم التفرقة مكروه ولا فرق في هذا بين الأنثى والذكور .
« وقد فرض الله سبحانه على القلب الخ » كالإيمان وفيه مع قوله « وعلى الجوارح »
مجاز إذ الفرض إنما هو علم النفس « وإياه نستخير » أى نطلب منه الخيرة أى إن كان فيه
خير فيسرّه وإلا فلا « وبه نستعين » أى نطلب منه الاعانة أى الاقدار على فعل الخيرات
« ولا حول الخ » أى لا تحول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قدرة على الطاعة إلا بأعانتِهِ .

﴿ باب ﴾

(مَا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفئِدَةُ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ)
 مِنْ ذَلِكَ الْإِيمَانُ بِالْقَلْبِ وَالتُّنْقُ بِاللِّسَانِ أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ
 غَيْرُهُ وَلَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَاِلَدَ لَهُ

﴿ باب ما تنطق الخ ﴾

أى هذا باب في بيان الذي تنطق به الألسنة « وتعتقد الأفئدة » أى تجزم به القلوب
 وقد اشتمل هذا الباب على نحو مائة عقيدة وترجع في التفصيل إلى ثلاثة أقسام قسم
 فيما يجب لله تعالى وقد أشار له بقوله العالم الخبير إلى قوله الباعث باخراج الغاية وقسم أشار
 له فيما يستحيل عليه بقوله لا إله غيره الى قوله العالم الخبير باخراج الغاية وقسم فيما
 يجوز في حقه وقد أشار له بقوله الباعث الخ واستظهر بعضهم أن أول الواجبات أن الله
 إله واحد لما أن الوجود المفهوم من قوله إله واحد صفة نفسية يجب اعتقادها له « الديانات »
 جمعها باعتبار المكلفين .

« من ذلك » أى الواجب « الايمان بالقلب » أى التصديق بالقلب « والنطق باللسان »
 أى النطق بالشهادتين وظاهره أن الايمان مركب منهما وظاهر كلامه الآتى أن الايمان
 قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح أنه مركب من الثلاثة ونسب للمعتزلة وهذا
 كله باعتبار جريان الأحكام وإلا فالصديق وحده ينبغي صاحبه من الخلود في النار .
 « أن الله إله واحد » أى بالاسم الأعظم في كلمة التوحيد تنبيهها على أنه هو الذي يقع
 به الاسلام لا غير فلا يجزئ أن يقول لا إله الا العزيز وغير ذلك من الأسماء « لا إله غيره »
 تأكيد لقوله إله واحد « ولا شبيه له ولا نظير » هما مترادفان على معنى واحد وهو نفى

وَلَا صَاحِبَةً لَهُ وَلَا شَرِيكَ لَهُ لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ أِبْتِدَاءٌ وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ أَنْقِضَاءٌ
لَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ الْمُتَفَكِّرُونَ يَغْتَرِبُ
الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَا هِيَ ذَاتُهُ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ
مِنْ عَالَمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا
وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ الْعَالَمُ الْخَبِيرُ الْمُدَبِّرُ الْقَدِيرُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْعَلِيُّ
الْكَبِيرُ وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَلْجِدُ بِذَاتِهِ وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعَالَمِهِ خَلَقَ
الْإِنْسَانَ وَيَعْلَمُ مَا تُوسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ

المماثل ليس كمثل شيء « ولا صاحبة » أى لا زوجة لأن هذا شأن المحتاج وهو الغني المطلق
« ليس لأوليته ابتداء » أى ليس وجوده مفتتحاً بأولية فيكون له أول ولا منقضيّاً بأخيرة
فيكون له آخر فهو القديم الباقي .

« لا يبلغ كنهه صفته الخ » أى لا تدرك حقيقة صفته وبالأولى حقيقة ذاته « يعتبر الخ »
أى يتعظ المتأملون بالعلامات التي نصبها على باهر قدرته « في ماهية ذاته » أى لا يتفكرون
في حقيقة ذاته لقوله عليه الصلاة والسلام تفكروا في مخلوقاته ولا تتفكروا في ذاته .
« وسع كرسيه الخ » أى لم يضق عن السموات والأرض « ولا يؤده الخ » أى لا يشقه
ولا يشق عليه حفظهما مع حفظ ما اشتملا عليه « العالم » أى بجميع الأشياء موجودها
ومعدومها قديمها وحادثها واجبها ومستحيلها وجائزها ألا وهو بكل شيء عليم « القدير »
صيغة مبالغة في قادر بمعنى أن قدرته كثيرة التعلق بالممكنات كما أن سمعه وبصره
متعلقان بجميع الموجودات « فوق عرشه » أى فوقية سلطنة وقهر قال تعالى - وإنا
فوقهم قاهرون - .

« ما توسوس به الخ » أى الذي تتحدث به نفسه « وهو أقرب إليه الخ » أى أن الله
تعالى أقرب للإنسان من حبل الوريد الذي هو جزء منه وحبل الوريد عرق بباطن العنق

وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَعَلَى الْمَلِكِ أَسْتَوَى وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتُ الْعُلَى لَمْ يَزَلْ يَجْمَعُ صِفَاتِهِ وَأَسْمَاءَهُ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةٌ وَأَسْمَاؤُهُ مُحَدَّثَةٌ كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهِ لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ ذَكَّا مِنْ جَلَالِهِ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ وَلَا صِفَةً لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ،
وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ

« وما تسقط من ورقة الخ » بزيادة من لتأكيد العموم أى ما تسقط ورقة إلا في حال علمه بها لأن سقوطها بإرادته والارادة على وفق ما في العلم « في ظلمات الأرض » أى في بطونها .
« ولا رطب الخ » معطوف على ورقة والرطب ما ينبت واليابس مالا ينبت « على العرش استوى » هو من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ولما سئل عن ذلك الامام مالك أجاب بأن الاستواء معلوم والكيف مجهول « وعلى الملك استوى » أى ان الله تعالى محيط بجميع المخلوقات فلا يخفى عليه منها شيء « وله الاسماء الحسنى » وصفها بالحسنى لدالاتها على أشرف المعاني وأفضلها .

« والصفات الخ » جمع صفة وهى المعنى القائم بالموصوف كالقدرة والارادة « والعلی » جمع العليا تأنيث الأعلى أى المرتفعة عن كل نقص « لم يزل بجميع صفاته الخ » أى لم يزل متصفا بجميع صفاته ومسمى بجميع أسمائه « تعالى ان نكون الخ » أى ليست صفاته مخلوقة ولا أسمائه محدثة « كلم موسى » أى ناجاه وأسمعه كلامه القديم « وأن القرآن كلام الله » أى القائم بذاته وذاته لا يقوم بها إلا للقديم « فيبید » بالنصب في جواب النفي وحاصل المعنى أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبید أى يفنى ولا صفة لمخلوق فينفد أى يذهب .

« والإيمان بالقدر خيره وشره » أى ومما يجب اعتقاده أن جميع الأشياء بتقدير الله

جُلُوهٍ وَمُرَّةٍ وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ اللَّهُ رَبُّنَا وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ بِيَدِهِ
 وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ
 لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ
 — أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ — يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذُلُهُ
 بَعْدَ ذَلِكَ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ فَكُلُّ مَيْسَرٍ بِتَيْسِيرِهِ إِلَى مَا سَبَقَ
 مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ
 أَوْ يَكُونُ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنَى أَوْ يَكُونَ خَالِقُ لَشَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ
 وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ وَالْمُقَدَّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَجَالِهِمْ الْبَاعِثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ

لا يخرج منها شيء عن إرادته تعالى أن يقع في ملكه إلا ما اراده من خير وشر وكل
 ذلك ، الإشارة إلى الخير وما ذكر بعده « قد قدره الله ربنا الخ » أي أن تكون الأشياء
 وإيجادها من كتم العدم إلى حيز التجلي على أنحاء شتى وأشكال مختلفة من طول وقصر
 ووقت دون وقت ومكان دون مكان صادر وواقع عن قضائه على حسب ما جرى به
 علمه وتعلقت به مشيئته « علم كل شيء قبل كونه » أي قبل وقوعه فلا يقع إلا على القدر
 الذي علمه ألا يعلم من خلق .

« فكل ميسر بتيسيره الخ » أي كل إنسان مهياً إلى الذي سبق في علم الله من كونه
 سعيداً أو شقيفاً وعلى حسب استعدادده لأن الله ما خلق الإنسان إلا على ما علمه وما علمه
 إلا على ما هو عليه فله الحجة البالغة « تعالى أن يكون الخ » أي تنزه ربنا وجل مجده عن
 وقوع شيء في ملكه خارج عن تدبيره قاص عن مشيئته بل الأشياء كلها من عز وذل
 وغنى وفقر وعمل بر وغير ذلك بإرادته وقهر سلطانه ولا غنى لها عن قيوم السموات
 والأرض .

« الباعث الرسل الخ » أول الرسل آدم وآخرهم محمد ﷺ أي من الجائز الذي يجب

لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالنَّذَارَةَ وَالتَّبُوءَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ فَجَعَلَهُ
 آخِرَ الْمُرْسَلِينَ بَشِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ يَأْذِنُهُ وَسَرَاجًا مُنِيرًا وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ
 كِتَابَهُ الْحَكِيمَ وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ

اعتقاده والتصديق به بعثة الرسل إلى من تحققت فيهم شروط التكليف وهي البلوغ ،
 والعقل ، وبلوغ الدعوة .

« لإقامة الحجة الخ » بيان لحكمة البعثة وهي قطع العذرو وإلحاقوا - لولا أرسلت إلينا
 رسولا ثم ختم الرسالة « الرسالة كون المرسل موحى إليه بشرع وأمورا بتبليغه « والنذارة »
 هي التحذير من النوء « والنوبة » مأخوذة من النبأ وهو الخبر لأن النبي خبر عن الله
 « بمحمد نبيه الخ » ولما كانت رسالة نبينا محمد ﷺ ونذارته ونبوته مانعة من ظهور نبوة
 ورسالة بعدها شبهت الخاتم على سبيل المكتبة والجامع المنع فكما أن رسالته مانعة من
 ظهور رسالة بعدها كذلك الخاتم يمنع من ظهور ما ختم عليه وذلك باعتبار أثر الآلة
 وختم قرينة المكتبة .

« فجعله آخر المرسلين » أي صير الله نبينا محمدا ﷺ آخر المرسلين « بشيرا » من البشارة
 بكسر الباء وهي إذا أطلقت لا تكون إلا بالخير وإذا قيدت جاز أن تكون بالشر كقوله
 - فبشرهم بعذاب أليم - (وداعيا إلى الله الخ) الدعاء إلى الله تبليغ التوحيد إلى المكلفين ومكافحة
 الكفرة أي ردهم (وسراجا منيرا) أي ذا سراج منير وإنما كان شرعه سراجا منيرا
 يهتدي به الخائر لأن من اتبعه وسلك طريقه القويم يخرج به من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان .
 (وأنزل عليه كتابا) أي ومما يجب اعتقاده والتصديق به ويكفر جاحده أن الله
 أنزل على نبيه محمد ﷺ كتابا محكما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (وشرح
 به دينه الخ) أي أن الله فتح ووسع بنبيه محمد ﷺ دين الإسلام (القويم) أي المستقيم
 والمراد لازم ذلك وهو إظهار الأحكام وبيانها على لسان نبيه - وأنزلنا إليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل إليهم .

(وهدى به الصراط الخ) أي هدى بمحمد ﷺ فهو شمس المعارف ومصدر الرشاد

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ كَمَا بَدَأَهُمْ
يَعُودُونَ وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ضَاعِفٌ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ وَصَفَحَ لَهُمْ
بِالتَّوْبَةِ عَنْ كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ وَجَعَلَ
مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكِبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ - إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ
بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ -

وعين اليقين وكفانا شرفا - وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم (وأن الساعة آتية الخ)
أي يجب اعتقاده والتصديق به ويكفر جاحده أن الساعة آتية من الإتيان وهو المجيء
ووقت مجيئها موكل إلى علام الغيوب لا يحلها لوقتها إلا هو .

(وأن الله يبعث من يموت) ومما يجب اعتقاده أن الله يبعث الأموات أي ينشئهم
موتهم إلى الحشر ولا خلاف في هذا بين المسلمين وإنما الخلاف هل إنشاؤهم عن عدم
للذوات بالكلية أو عن تفريق استدلل كل فريق منهم على مدعاه (وأن الله سبحانه الخ)
ومما يجب اعتقاده أن الله يضاعف الحسنات لعباده المؤمنين بقدر الاخلاص وعلى حسب
درجات الخشوع فالتضعيف يرتقى من عشر إلى سبعمائة بل إلى غاية عظيمة فقد أخرج
الإمام أحمد أن الله يضاعف الحسنات إلى ألف ألف والمراد مضاعفة جزائها والحسنة ما يحمد
عليها شرعا عكس السيئة وهي ما يذم عليها شرعا .

(وصفح لهم الخ) مما تفضل به المبدئ^(١) الفياض على عباده المؤمنين أن من اقترب
منهم شيئا من كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابَ وَأَصْلَحَ أَنَّهُ يَتَجَاوَزُ عَنْهُ وَيَغْفُو عَلَى سَبِيلِ الْفَضْلِ
وَالْكَرَمِ وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَتُكَفَّرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ (وجعل من لم يتب الخ) أي أن من اقترب
شيئا من كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَاتَ غَيْرَ تَائِبٍ فَأَمَرَهُ مَوْكُولٌ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ إِنْ
شَاءَ عَفَا عَنْهُ فَضْلاً وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ عَدْلًا - إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ
لِمَنْ يَشَاءُ -

(١) هذا تعبير عن الله غريب بين أهل السنة اه مصححه .

وَمَنْ عَاقَبَهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَيَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتُهُ إِلَى أَرْضِهِ بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عَالَمِهِ وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ وَالْحَدَّ فِي آيَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَجَعَلَهُمْ مَحْجُوبِينَ عَنْ رُؤْيَيْهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُجِئُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا

(ومن عاقبه الله بناره الخ) أي ومما يجب التصديق به أن عصاة المؤمنين إن أراد الله تعذيبهم في دار العقاب يكون العقاب بقدر ما جنوا على أنفسهم من السيئات ثم تتقدمهم الرحمة فيخرجون من دار العقاب إلى دار السلام ولا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان سبب في عدم الخلود في النار وسبب في دخول الجنة إلا أن مسببية الإيمان في دخول الجنة مع عفو الله ورحمته فبذلك فليفرحوا .

« ويخرج منها الخ » أي ومما يجب التصديق به ثبوت الشفاعة لنبيينا محمد ﷺ ولغيره أيضا وإنما خصه بالذكر لكونه أول شافع فيخرج من النار بشفاعة نبيينا من كان من أهل الكبائر من أمتة الموحدين وأنكرت المعتزلة الشفاعة بناء على عدم تجويز الصفح والعفو عن الذنوب ولكننا راعينا الأدلة السمعية وهم تمسكوا بالأدلة العقلية والسمع أجلى وأ نور « وأن الله سبحانه الخ » أي أن الله خلق الجنة وأعدّها دار خلود واستقرار حياة لعباده المؤمنين لا كد فيها ولا نصب بل هم في شغل فاكهون والنظر إلى وجه ربهم متنعمون . « وخلق النار الخ » يعني أن الله خلق النار وأعدّها دار خلود ومقر عقاب مؤبد لمن كفر به على وجود الصانع ووحدانيته وأنكر كتبه المنزلة ورسله المرسلة فهم في مقت الكفر مقيمون وعن رؤية ربهم يومئذ محجوبون « وأن الله تبارك الخ » قد ثبت في السمع أن الله يجيء يوم القيام والملاك صفا صفا ، ولا يسعنا إلا التصديق بذلك ونكل عنه إلى

لِعَرَضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا وَتَوْضِيعِ الْمَوَازِينِ لِوِزْنِ
أَعْمَالِ الْعِبَادِ — فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ — وَيُؤْتُونَ
صَحَافَتَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا
وَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَأُولَئِكَ يَصَلُّونَ سَعِيرًا وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ

صاحب الشرع وكان مالك وغيره يقول في هذه الآية وأمثالها اقرؤها كما جاءت بلا كيف
أى اقرؤها وأحيلوا ظاهرها فلا تشبهوه بخلفه .

« لعرض الأمم الخ » متعلق بيجىء بمعنى أن جميع الأمم تعرض للنظر في أحوالها
والحساب على أعمالها وهو أن يعدد على من أحضر للحساب كل ما فعل من حسنة ومن
سيئة فيحاسب المؤمن بالفضل والمنافق والكافر بالحجة والعدل فالؤمن يخلو بربه
فيقول الله سبحانه وتعالى له سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك يوم القيامة والكافرون
يحاسبون على رؤس الأشهاد وينادي بهم هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله
على الظالمين .

« وتوضع الموازين الخ » أي تنصب الموازين لظهار العدل فلا تظلم نفس شيئا وإن كان
مثقلا خبة من خردل أتى بها الله يوم القيامة فمن ثقلت ميزانه فهو المفلح الذي فاز
بالسعادة التي لا شقاء بعدها ومن خفت ميزانه فهو الشقي الذي شقى شقاء لا سعادة بعده « ويؤتون
صحائفهم الخ » يعني ان الأمم يؤتون صحائفهم جمع صحيفة وهي كتب أعمالهم فإذا
أعطوها يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا فيفهمون ما فيها فمن أوتى كتابه يمينه كان
ذلك دليلا على أنه من أهل اليمين والسعادة ومن أوتى كتابه بشماله كان ذلك دليلا على
أنه من أهل الشقاء وأهل الشمال وكان الأولى للمؤلف أن يقدم قوله ويؤتون الصحف على
الوزن لأن الوزن بعد الحساب والحساب بعد أخذ الصحف .

(وان الصراط حق) وفي وصفه كلام طويل قيل إنه أدق من الشعرة وأحد من
السيف وهو ما يفيد ظاهرا الحديث وذهب إليه كثير وخالف في ذلك القرافي قائلا لم
يصح في الصراط أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف والذي صح أنه عريض وفيه

يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فَتَنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النِّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ
 نَارِ جَهَنَّمَ وَقَوْمٌ أَوْ بَقِيَّتُهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ وَالْإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 تَرَدُّهُ أُمَّتُهُ لَا يَظْلَمُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ وَيَذَادُ عَنْهُ مَنْ غَيَّرَ وَبَدَّلَ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ
 قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ يَزِيدُ بِزِيَادَةِ
 الْأَعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا فَيَكُونُ فِيهَا النِّقْصُ وَبِهَا الزِّيَادَةُ

طريقان يمتد وييسر فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة ذات الشمال
 وفيه طاقات كل طاقة تنفذ إلى طبقة من طبقات جهنم وجهنم بين الخلائق وبين الجنة
 والصرائط منصوب على متن جهنم فلا يدخل أحد الجنة حتى يمر على جهنم .

« يجوز العباد الخ » أي أن مرور الخلائق على الصراط يتفاوت بحسب تفاوتهم في
 الأعمال والأعراض عن حرمان الله فمنهم من يمر كالبرق ومنهم تاج مسلم أي من خدش
 الكلايب ومنهم مخدوش مرسل أي تخدشه الكلايب ثم يطلق منها ومخدوش في نار
 جهنم أي مدفوع إليها .

« والإيمان بحوض الخ » ومما يجب اعتقاده وجود حوض رسول الله ﷺ « ويزداد
 عنه من غير وبدل » أي يطرد ويبعد من غير وبدل كالمتردين وترده أُمَّتُهُ أي أتباعه الذين
 اتبعوه بإحسان حين خروجهم من قبورهم عطاشا فيشربون منه فمن شرب منه شربة
 لا يظلم بعدها أبداً .

« وأن الإيمان الخ » فمن نطق بالشهادتين وأذعن بقلبه بصدق الرسول بما جاء به
 وعمل بأحكام الشريعة كالصلاة والصوم كان مؤمنا وإن لم يعتقد أن الإيمان بمجموع هذه
 الثلاثة وإن أوهم ذلك كلام المصنف لعطفه على ما يجب اعتقاده لأن الإجماع على أن من
 آمن بقلبه ونطق بلسانه وعمل بجوارحه فهو مؤمن وإن لم يعتقد أن الإيمان بمجموع هذه
 الثلاثة وإنما ذكرها توطئة لقوله « يزيد » أي الإيمان من حيث هو « ب » سبب « زيادة
 الأعمال وينقص ب » سبب « نقص الأعمال فيكون فيها » أي الأعمال « النقص وبها الزيادة »

وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَلَا قَوْلُ وَعَمَلُ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَلَا قَوْلُ
وَعَمَلُ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوافَقَةِ السَّنَةِ وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ
الْقِبْلَةِ وَأَنَّ الشَّهَدَاءَ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ
بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمٍ يُعْتَبُونَ

ما ذكره من زيادة الايمان ونقصانه باعتبار الثمرات هو مذهب جماعة من سلف الأمة وخلفها وهو آخر قول مالك رضي الله عنه وكان أولا يقول يزيد ولا ينقص واطلاق اسم الايمان على الأعمال متفق عليه قال الله تعالى - وما كان الله ليضيع إيمانكم - أى صلاتكم جهة بيت المقدس .

« ولا يكمل قول الخ » فمدار الأقوال والأعمال على النيات فالنية هى المحور التي تدور عليه الأعمال وتقفو أثره فينبغي للانسان أن لا يدور عمله الا على السنة المطهرة والشرع القويم الذي أتى به خير بشير ونذير ويسلك طريقة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين .

« وأنه لا يكفر أحد الخ » ومما يجب التصديق به أن من كان من أهل القبلة أى الاسلام وارثك من الذنوب ما لا يخل بالايمان كمن يفعل العاصي غير مستحل لها ويعتقد أن الشرع يمنعه منها وأما من فعل ما يخل بالايمان كالفناء مصحف بقدر فهو مرتد وليس كلامنا فيه وفي الحديث من استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو مؤمن حقا . وألحد الخوارج حيث قالوا كل ذنب كبيرة وكل كبيرة محبطة للعمل ومرتكبها كافر وقال المعتزلة كل كبيرة محبطة للعمل ومرتكبها له منزلة بين منزلتين لا يسمى مؤمنا ولا كافرا وإنما يقال له فاسق .

« وأن الشهداء الخ » ومما يجب التصديق به أن الشهداء جمع شهيد وهو من قاتل الكفار وقتل في طريق إعلاء كلمة الله « أحياء » منعمون فرحين لما أعطوا من الزايات منها الأمن من الفرع الأكبر يوم القيامة ومنها أنهم يتوجون بتاج الكرامة يوم القيامة .
« وأرواح أهل السعادة الخ » أى أن أرواح السعداء باقية منعمة إلى يوم القيامة برويتها

وَأَرْوَاحَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةً إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُقْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ - يُثَبَّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ - وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ ،

المقعد في الجنة إذ قد ورد إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشى « وأرواح أهل الشقاوة » وهم الكفار معذبة برؤيتها لمقعدها في النار وغير ذلك من أنواع العذاب « إلى يوم الدين » أي يوم القيامة .

« وأن المؤمنين الخ » المراد سؤال الملكين أي أن الميت إذا وضع في قبره وانصرف الناس عنه يأتي إليه ملكان ويجلسانه ويقولان له من ربك وما دينك ومن نبيك أما المؤمن فيقول ربي الله ودينني الاسلام ونبيي محمد فيوسع له في قبره وأما الكافر إذا أدخل في قبره أجلس وقيل له من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول لا ادري فيضرب بمطراق من حديد ضربة فيصيح منها صيحة يسمعا الخلائق إلا الثقلين وورد أن ضفطة القبر وهي التقاء حافتيه على جسد الميت لم ينج منها أحد إلا من استثناهم النبي ﷺ ومنهم فاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ببركة نزول النبي ﷺ في قبرها ومن قرأ قل هو الله أحد في مرضه الذي مات فيه .

« وأن على العباد حفظة » أي على العباد إنسهم وجنهم مؤمنهم وكافرهم ذكرهم وأنشاهم أحراراً كانوا أو أرقاء حفظة يحفظون الأعمال ويكتبونها ولا يدعون حتى المباح والأنين في المرض وحتى عمل القلب أي جميع الخواطر التي تخطر بها ويجعل الله لهم علامة على عمل القلب يميزون بها بين الحسنة والسيئة ومصدر علم ذلك قوله تعالى - وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون - وقوله ﷺ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وانعقد الاجماع على ذلك .

« ولا يسقط شيء الخ » صرح بذلك دفعا لما عساه أن يتوهم من أن الله يخفى عليه شيء من أعمال العباد تعالى الله عن ذلك وإنما ذلك من لطف الله تعالى بعباده لأنهم إذا

وَأَنْ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ ، وَأَنْ خَيْرَ الْقُرُونِ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَنُوا بِهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمُهْدِيُّونَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَأَنْ لَا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ

علموا أن الله وكل بهم ملائكة تحفظ عليهم أعمالهم انزجروا عن المعاصي ولاقامة الحجة عليهم إذا جحدوا وأنكروا قالوا ما عملنا .

« وَأَنْ مَلَكَ الْمَوْتِ الْخ » أي ان الله وكل ملكا يسمى عزرائيل بقبض أرواح المخلوقات من إنس وغيرهم من كل ذي روح من الطيور والبهائم وما ورد من قوله تعالى - الله يتوفى الأنفس حين موتها - ومن قوله - حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا - مما ظاهره يخالف هذا فمؤول بأن إسناد التوفي إلى الله لأنه الفاعل حقيقة واسناد قبض الأرواح إلى ملك الموت لأنه المباشر لذلك، بإذن الله واسناد التوفي الى الرسل من الملائكة لأنهم أعوان ملك الموت في قبض الأرواح .

« وَأَنْ خَيْرَ الْقُرُونِ الْخ » أي أن من كانوا في عصره ﷺ وآمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه قد أشرق عليهم شمس نبوته فحازوا فخار الاجتماع وفضيلة الصحبة فكان قرنهم افضل القرون ومصدق هذا قوله ﷺ « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » .

« وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخ » لما كان قوله خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله يوم أنهم بدرجة واحدة في الخيرية نبه على أنهم متفاوتون في الفضل بقوله وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون ثم رتب الخلفاء في الذكر على حسب درجاتهم في الفضل فقال أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين .

« وَأَنْ لَا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الْخ ، الْأُولَى وَاللَّاتِي الْإِمْسَاكُ عَمَّا وَقَعَ بَيْنَهُمْ مِنْ

أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْخَارِجِ وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبِ
وَالطَّاعَةِ لِأَنَّمَا الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَأَتْبَاعِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ وَأَقْفَاءِ آثَارِهِمْ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ
وَتَرْكُ كُلِّ مَا أَحْدَثَهُ الْمُخْدِعُونَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ
وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

التشاجر فان وقع ذكر التشاجر الذي كان بينهم فأحق أن يلتبس لهم أحسن الخارج أى
التأويلات وأن يظن بهم أحسن المذاهب أى الآراء المتبعة في الدين .

« والطاعة لأئمة الخ » ، أى الانقياد واجب لأئمة المسلمين من ولاة الأمور الذين نصبوا
أنفسهم لمصالح المسلمين فإذا أمروا بمعروف وجب الامتثال وإذا نهوا عن منكر وجب
الانكفاف وتجب الطاعة والانقياد أيضا للعلماء العاملين بعلمهم الأمرين بالمعروف والنهي
عن المنكر والحافظين لحدود الله ودليل الوجوب قوله تعالى - أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولي الأمر منكم - وأما الجائر من كلا الفريقين فلا يطاع لقوله ﷺ « لا طاعة لمخلوق
في معصية الخالق » رواه الامام أحمد والحاكم .

« واتباع السلف الخ » ، أى يجب اتباع السلف الصالح وهم الصحابة في أقوالهم وأفعالهم
سواء تلقوها منه ﷺ أو كانت باستنباط واجتهاد منهم وكذلك يطلب الاستغفار لهم
أى طلب المغفرة .

« وترك المراء الخ » ، أى يجب ترك المراء والجدال في الدين والمراء جحد الحق بعد
ظهوره والجدال مناظرة أهل البدع وإنما منع ذلك لأنه يؤدى إلى الطعن في الصحابة
وإيقاع الشبهة في القلب وإن كان المقصود من الجدال إظهار الحق دون التعنت
فهو جائز .

« وترك كل ما أحدثه الخ » ، لقوله ﷺ من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد أى
مردود وهو محمول على ابتداء أمر لم يقع في زمنه ﷺ ودل الشرع على حرمة وإليه

﴿ باب ﴾

(مَا يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ)

الْوُضُوءُ يَجِبُ

ذهب بعضهم وبعضهم ذهب إلى أن البدعة مالم يقع في زمنه ﷺ سواء دل الشرع على حرمته أو وجوبه أو نذبه أو كراهته أو إباحته وعليه فالبدعة تعتبرها الأحكام الخمس وبه قال ابن عبد السلام والقرافي وغيرهما .
وهذا آخر الكلام على ما تنطق به الألسنة وتعتقد القلوب وأما ما عمله الجوارح فسيأتى بيانه .

﴿ باب ما يجب منه الوضوء والغسل ﴾

أى هذا باب في بيان الشيء الذى يجب لأجله الوضوء والغسل «الوضوء» بضم الواو اسم للفعل وبفتحها اسم للماء وهل هو اسم لمطلق الماء أوله بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادات أقوال وهو لغة الحسن والنظافة وشرعا تطهير أعضاء مخصوصة بالماء لتنظيف ويرفع عنها حكم الحدث لتستباح به العبادة الممنوعة .
« والغسل » قال ابن العربي لا خلاف أعلمه أنه بفتح الغين اسم للفعل وبضمها اسم للماء وفي الذخيرة الغسل بالضم الفعل وبالفتح اسم للماء على الأشهر والدليل على وجوب الوضوء والغسل الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم - الآية وقال - لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا - وقال ﷺ « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ولا خلاف بين الأئمة في وجوبها .

«الوضوء يجب الخ» ولوجوبه شروط : الاسلام والبلوغ والعقل وارتقاء دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة وكون المكلف غير ساه ولا نائم ولا غافل ووجود ما يكفيه من الماء المطلق وامكان الفعل احترازا عن المطلوب كالمريض والمكره والذى يجب منه

لَمَّا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِ الْمَخْرَجَيْنِ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ لَمَّا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ مِنْ مَذْيٍ مَعَ غَسَلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ مِنْهُ وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضُ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ بِالْإِنْعَاطِ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ أَوْ التَّذْكَارِ .

الوضوء شيان أحداث وأسباب فالحدث ما ينقض الوضوء بنفسه كالبول والسبب ما لا ينقض الوضوء بنفسه ولكن بما يؤدي إلى الحدث وهو ثلاثة أشياء زوال العقل ولسن من تشتهى ومس الذكر .

« لما يخرج من أحد المخرجين الخ » أى يجب الوضوء وجوب الفرائض لا وجوب السنن ومعنى الأول التحتم ومعنى الثانى التأكيد لأجل الشيء الذى يخرج من أحد المخرجين المعتادين وهما القبل والدبر خروجاً معتاداً على وفق العادة وقيدنا بمعتاداً للاحتراز عما يخرج غير معتاد كالخصا والدود فإنه لا ينقض ولو كان مبتلاً بشيء من البول والعذرة ولا بد أن يكون الخروج على وفق العادة فلو خرج لعله كالسلس فى غالب أحواله وهو أن يلزمه كل الزمن أو جله أو نصفه فلا نقض ففى الأول لا يجب الوضوء ولا يستحب وفى الأخيرين يستحب إلا أن يشق عليه ذلك وإلا فلا استحباب وتقييد المخرجين بالمعتادين للاحتراز عما يخرج من غيرها كدم الفصادة والحجامة والقيء المتغير عن حالة الطعام والحدث الخارج من فتق تحت المعدة ولم ينسد المخرجان أما إذا انسد المخرجان وكان الفتق تحت المعدة فيعتبر كالخارج المعتاد من المخرج المعتاد .

« من بول أو غائط أو ريح » بيان لما يخرج أى يجب الوضوء من أجل خروج البول من القبل ومن خروج الغائط من الدبر ومن خروج الريح والمراد به ما يخرج من الدبر سواء كان بصوت أولاً وأما الخارج من الذكر ، أو من فرج المرأة فلا يوجب الوضوء لعدم اعتباره فى نواقض الوضوء .

« أو لما يخرج الخ » أى يجب الوضوء لأجل الشيء الذى يخرج من القبل وهو المذى وصفته أنه ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة أى الانتعاش الباطنى الذى ينشأ عنه الانتعاش الظاهرى عند ملاعبة من يلذ به وعند التفكير وكما أنه يوجب الوضوء بوجوب غسل الذكر

وَأَمَّا الْوَدْيُ فَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضٌ خَائِرٌ يَخْرُجُ بِإِثْرِ الْبَوْلِ فَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ
 مِنَ الْبَوْلِ . وَأَمَّا الْمَنِيُّ فَهُوَ أَلْمَاءُ الدَّافِقُ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ الْكُبْرَى
 بِالْجَمَاعِ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءٌ رَقِيقٌ أَصْفَرُ يَجِبُ مِنْهُ
 الطَّهْرُ فَيَجِبُ مِنْ هَذَا طَهْرُ جَمِيعِ الْجَسَدِ كَمَا يَجِبُ مِنْ طَهْرِ الْحَيْضَةِ .
 وَأَمَّا دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ فَيَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَيُسْتَحَبُّ لَهَا

كله بنية قبل الوضوء بالماء فالماء متمين ولا تكفي الأحجار .
 « وأما الودي الخ » وهو ماء أبيض خائر أى نخين يخرج غالبا عقب البول وقد يخرج
 بنفسه أو مع البول « فيجب منه ما يجب من البول » وهو الوضوء والاستبراء منه وهو
 استفراغ مافي المخرج بالسلت والنتر الخفيفين وغسل محله فقط .
 « وأما المنى » خروج المنى من موجبات الغسل لا الوضوء وانما ذكره المؤلف في
 موجبات الوضوء استطرادا لما أنه يوجب الوضوء في بعض أحواله وهو ما إذا خرج بلذة
 غير معتادة وإن كانت الحالة التي ذكرها المؤلف من موجبات القبل وكان المنى من جلته
 (فهو الماء الدافق الخ) أى الماء الذى يخرج دفقة بعد دفقة « عند اللذة الكبرى بالجماع »
 وله رائحة كرائحة الطلع أى طلع النخل أى رائحة غباره الذى يسقط منه .
 « وماء المرأة الخ » وأما ماء المرأة أى منيها فصفتة أنه ماء أصفر رقيق إذا خرج على
 وجه العادة والصحة لا على وجه المرض والسلس يجب منه الغسل ولا يشترط بروزه إلى
 خارج بل المدار على احساسها به فبمجرد الاحساس يجب عليها الطهر كما يجب عند
 انقطاع الحيض .
 « وأما دم الاستحاضة الخ » دم الاستحاضة هو الدم السائل في غير أيام زمن الحيض
 والنفاس من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى العاذل بكسر الذال وحكمه وجوب
 الوضوء إذا كان انقطاعه أكثر من إتيانه وأما إذا كان إتيانه أكثر من انقطاعه أو تساوى
 الأمران فلا يجب .

وَلَسْلِسِ الْبَوْلُ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ
بِنَوْمٍ مُسْتَثْقَلٍ أَوْ إغمَاءٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَحْبُطِ جُنُونٍ

«ولسلس البول الخ» هو بكسر اللام التي بين السينين اسم فاعل صفة للرجل أى يستحب لصاحب السلس أن يتوضأ لكل صلاة وأن يكون وضوءه متصلا بالصلاة ولا خصوصية لسلس البول بالحكم بل الحكم عام لكل ذى سلس بولا أو ريحا أو منيا فالجميع سواء في عدم النقض بالذى خرج منهم ولازم ولو نصف الزمن حيث عجز عن رفعه بتداو أو تزوج فان قدر على رفعه فانه يكون ناقضا وتفتقر له مدة التداوى في عدم النقض .

«ويجب الوضوء من زوال الخ» أى من الأسباب المؤدية الى الحدث وموجبة للوضوء بعد زوالها زوال العقل بمعنى استناره لا ذهابه بالكلية اذلو ذهب بالكلية لم يعد إذ الفرض في إنسان يلحقه ما ذكر من نحو نوم أو اغماء ثم يعود له عقله فيحكم عليه بوجوب الوضوء .

« بنوم مستثقل » بفتح القاف أى أن النوم الثقيل ينقض الوضوء مطلقا طلال أو قصر وحقيقة النوم الثقيل أنه الذى يخالط القلب ولا يشعر صاحبه بما فعل منيا للمفعول سواء فعله أو فعل غيره ومفهوم قوله مستثقل أن الخفيف الذى يشعر صاحبه بأدنى سبب لا ينقض مطلقا قصيرا كان أو طويلا لما في مسلم كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصابون ولا يتوضؤون لكن يستحب الوضوء من النوم الخفيف الطويل .

« أو اغماء » قال مالك ومن أغمى عليه فعلية الوضوء والاعماء مرض في الرأس . « أو سكر » يعنى أن من غاب عقله بسبب سكر فعلية الوضوء ولا تفصيل بين السكر بحرام أو حلال كان شرب لبنا يظنه غير مسكر فسكر منه .

« أو تحبط جنون » الأولى حذف تحبط لأن زوال العقل يكون بالجنون والتخبط مصاحب لزوال العقل لا أنه سبب له وإنما وجب الوضوء بسبب الجنون والسكر والاعماء لأنه لما وجب بالنوم مع كونه أخف حالا منها لأنه يزول بيسير الانتباه ولا كذلك هذه كان وجوبه بها أولى لأنها أدخل في استتار العقل ولذلك لم يفرقوا بين طولها

وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنَ الْمَلَامَةِ لِلذَّةِ وَلِمُبَاشَرَةِ بِالْجَسَدِ لِلذَّةِ وَالْقَبْلَةِ لِلذَّةِ وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

وقصيرها ولا بين ثقلها وخفيفها وحكموا بزوال التكليف معها بخلاف النوم فصاحبها مخاطب وإن رفع عنه الائم والكلام في جنون يتقطع لا إن كان مطبقا فلا يحكم عليه بشيء .

« ويجب الوضوء من الملامسة » أى من الأسباب المؤدية إلى الحدث الملامسة وهى ما دون الجماع على ما فسر به جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وأصحابه قوله تعالى - أو لامستم النساء - وفسرها على ابن عباس بالجماع فيكون معنى قوله تعالى - أو لامستم النساء - جامعتموهن .

« للذة » حاصل فقه المسألة أن اللامس إن كان قاصدا للذة وجب عليه الوضوء بمجرد الملامسة وجد لذة أولا وأولى إن قصد ووجد وإن لم يكن قاصدا للذة بل كان قاصدا بالملامسة الاخبار هل الجسم صلب أولا ولكنه وجد لذة فيجب عليه الوضوء لوجود اللذة وإن لم تكن ناشئة عن قصد فمدار وجوب الوضوء على القصد وإن لم يكن معه وجدان لذة وعلى الوجدان وإن لم يكن معه قصد ولا بد أن يكون الوجدان حال اللامس وأما بعده فلا لأنه صار كاللذة بالتفكير ولا شيء فيه وأما إن لم يقصد ولم يجد فلا شيء عليه هذا حكم اللامس وأما الملموس فإن بلغ والتذتوضأ والا فلا شيء عليه مالم يقصد اللذة وإلا صار حكمه حكم اللامس .

« والقبلة للذة » ظاهر كلامه أن التقبيل مطلقا على الفم أو غيره يجرى على القصد أو الوجدان وليس كذلك بل المشهور أن القبلة على الفم تنقض مطلقا قصد ووجد أم لا لأنها مظنة اللذة مالم تكن قرينة صارفة للذة .

« ومن مس الذكر » أى من الأسباب المؤدية إلى الحدث مس الذكر لما في الموطأ وغيره أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » وأما حديث هل هو إلا بضعة منك فمتكلم فيه ويعتبر المس إذا كان بباطن الكف أو بباطن الأصابع أو يجنبهما وأل في الذكر للعهد والمهود ذكر الناس لا ذكر غيره وأما ذكر الغير فيجوز

وَاخْتَلَفَ فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا فِي إِجَابِ الْوُضوءِ بِذَلِكَ . وَيَجِبُ الطَّهْرُ
مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ انْمَاءِ الدَّافِقِ لِلذَّةِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ مِنْ رَجُلٍ
أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ انْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضَةِ

على حكم الملامسة من اعتبار القصد أو الوجدان ولا بد أن يكون الذكر متصلاً بالبدن
وأما المنفصل عن البدن فلا نقض بمسه ويعتبر في الخنثى الأشكال وعدمه فإن كان مشكلاً
نقض نفسه وإن كان بغير مشكل اعتبر في حقه ما حكم له به فإن حكم له بالذكورة
نقض وإلا فلا ويفصل في المس من فوق الحائل فإن كان كثيفاً فلا نقض قولاً واحداً وإن
كان خفيفاً فالمشهور عدم النقض ولا نقض بمس الدبر والأنثيين على المشهور .

« واختلف في مس المرأة الخ » فمذهب المدونة عدم النقض لما في الحديث « إذا مس
أحدكم ذكره فليتوضأ » ورد هذا المذهب بأنه مفهوم لقب ومفهوم اللقب لا يعتبر في
الحجية واستند القائل بالنقض لحديث « من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ » لأن الفرج
لغة العورة فيقع على الذكر وفرج المرأة وقال بعضهم لا نقض إذا مست ظاهره والنقض
إذا قبضت عليه أو أظفت والالطاف أن تدخل يديها بين شفريرها وهذا آخر الكلام على
ما يجب منه الوضوء . وأما ما يجب منه الغسل فسيأتى بيانه .

« ويجب الطهر الخ » من موجبات الغسل خروج المنى بلذة معتادة سواء خرج في
نوم أو يقظة من رجل أو امرأة ولا يشترط في وجوب الغسل من خروجه للذة أن
تكون اللذة مقارنة للخروج فقد يجب الغسل لخروجه بعد ذهاب اللذة كأن يلتذ بغير
جماع ثم يخرج منه المنى بعد ذهابها .

« أو انقطاع دم الحيضة » الصواب أن يقول دم الحيض لأنه أعم من الحيضة إذ هي
خاصة بما تقدمها طهر فاصل وتأخر عنها طهر فاصل فأول دم خرج لا يقال له حيضة
وكذلك آخر دم . والحيض شرعاً هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة الممكن حملها عادة
غير زائد على خمسة عشر يوم ويكون خروجه لغير مرض ولا ولادة فالدم الخارج لابتغائه
والخارج من الدبر والخارج من الصغيرة كنبت سبع سنين أو سبعين سنة والزائد على خمسة

أَوْ الِاسْتِحَاضَةَ أَوْ النَّفَاسَ أَوْ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ
وَمَغِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ يُوجِبُ الْغُسْلَ وَيُوجِبُ الْحَذَّ وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ
وَيُحَصِّنُ الزَّوْجَيْنِ

عشر يوماً والخارج بسبب مرض والخارج لأجل الولادة لا يكون حیضاً حتى تترتب
عليه أحكامه .

« أَوْ الِاسْتِحَاضَةَ » انظر كيف جعل انقطاع دم الاستحاضة من موجبات الغسل
والذي رجع إليه مالك آخر استحباب الغسل وكان أولاً يقول إنها لا تقتل وليس من
أهل المذهب من يقول بالوجوب إلا الباجي على ما يؤخذ من ظاهر نقله .

« أَوْ النَّفَاسَ » أى من موجبات الغسل النفاس . والنفاس لغة ولادة المرأة سواء كان
معه دم أم لا لا نفس الدم الخارج من الفرج لأجل الولادة والنفاس في اصطلاح أهل
الشرع الدم الخارج من الفرج لأجل الولادة على جهة الصحة والعادة فالدم الخارج من غير
الفرج لا يكون نفاساً والخارج لغير الولادة لا يعد نفاساً والخارج لا على جهة الصحة ليس
نفاساً والعادة كأن خرج بعد مدة النفاس وهى ستون يوماً .

« أَوْ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ » يعنى أن من موجبات الغسل مغيب الحشفة من البالغ في الفرج
وإن لم ينزل سواء كان فرج آدمية أو بهيمة أو في الدبر وسواء في ذلك دبر الأنثى والذكر
وسواء كان معه انتشار أولاً لف عليها خرقه أولاً لكن بشرط أن يكون الحائل خفيفاً يشعر
معه باللذة وأما الحائل الكثيف فلا يجب معه الغسل إلا إن أنزل وعينئذ يكون الغسل
لأجل الانزال لا لمغيب الحشفة . والاصل في ذلك ما في الموطأ ومسلم من قوله ﷺ « إذا
جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل » وهذا الحديث نسخ لما رواه مسلم من
قوله ﷺ « إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل » ولما روى من قوله إنما الماء من الماء .

« وَمَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ الْخ » تقدم أن مغيب الحشفة من موجبات الغسل وإنما
أعاده لجمع النظائر « وَيُوجِبُ الْحَذَّ » أى حد الزنا على الزانى « وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ » أى
كما له حد لأن العقد موجب لنصفه « وَ » أنه « يَحَصِّنُ الزَّوْجَيْنِ » بشرط أن يكونا حرين
مسلمين عاقلين بالغين .

وَيَحِلُّ الْمَطْلَقَةُ ثَلَاثًا لِلَّذِي طَلَّقَهَا وَيُفْسِدُ الْحَجَّ وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ ، وَإِذَا رَأَتْ
الْمَرْأَةُ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ تَطَهَّرَتْ وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَتْ الْجُفُوفَ تَطَهَّرَتْ مَكَانَهَا
رَأَتْهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةٍ ثُمَّ إِنْ عَاوَدَهَا دَمٌ أَوْ رَأَتْ صُفْرَةً أَوْ
كَدْرَةً تَرَكَتِ الصَّلَاةَ

« ويحل المطلقة ثلاثا ، للذي طلقها وهو الحر وأما مطلقة العبد فيجبها إذا طلقها
ثنتين لكن يشترط في التحليل للمطلقة ثلاثا أن يكون مع التغييب انتشار . والحاصل
أنه لا يشترط الانتشار في الثلاثة الأول وأما تحصيل الزوجين والمطلقة ثلاثا فلا بد من
الانتشار وعدم الحائل .

« ويفسد الحج » مطلقا فرضا كان أو تطوعا عمدا كان أو نسيانا إذا وقع قبل الوقوف
بعرفة أو بعده قبل طواف الافاضة ورمى جرة العقبة في يوم النحر ويتبادى على حجه
ويقضيه من قابل .

« ويفسد الصوم » أى وإن لم يكن معه انتشار فرضا كان أو نفلا عمدا كان أو نسيانا
ويلزمه القضاء والكفارة في الفرض إن تعمد وإلا فالقضاء فقط كالعمد في النفل .

« وإذا رأت المرأة الخ » ولما ذكر أن من موجبات الغسل دم الحيض انتقل بينين العلامة
الدالة على انقطاعه وعلى براءة الرحم فذكر له علامتين القصبة والجفوف فاذا رأت الحائض
إحدى العلامتين فقد استبان طهرها ويحكم لها من ساعتئذ بأنها طاهرة فلا تنتظر
العلامة الثانية .

« رأتها بعد يوم الخ » أى الطهر المفهوم من قوله تطهرت يشير إلى أنه لا أحد لأقل الحيض
باعتبار الزمن وأما باعتبار المقدار فله أقل وهو الدقعة وأما أكثره فلا حد له اعتبار المقدار وله حد
باعتبار الزمن وهو خمسة عشر يوما .

« ثم إن عاودها الخ » أى أن من رأت علامة الطهر وحكم بأنها طهرت من ساعتئذ
أى من وقت أن رأت الطهر إن عاودها دم آخر أو صفرة شيء كالصديد تملوه صفرة
« أو كدرة » شيء كدبر ليس على ألوان الدماء فانها تترك الصلاة وتحسب ذلك اليوم يوم

ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَلَكِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ كَدَمٍ وَاحِدٍ فِي
الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ حَتَّى يَبْعُدَ مَا بَيْنَ الدَّمِينِ مِثْلَ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةٍ
فَيَكُونُ حَيْضًا مُؤْتَنَفًا وَمَنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ بَلَغَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا
ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَتَطَهَّرُ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا،

حيض وتجمعه كله حيضا واحدا ومحل كونه حيضا واحدا إذا ألقاها قبل طهر تام أو كان
انقطاعه أولا قبل تمام عاداتها أو بعدها وقبل الاستظهار أو قبل تمامه وأما إذا ألقاها بعد
طهر تام أو كان انقطاعه بعد ما تمادى بها عاداتها وأيام الاستظهار لا يكون حيضا
بل استحاضة .

« ثم إذا انقطع عنها الخ » أى إذا انقطع عن المرأة ذلك الدم الذي عاودها « اغتسلت
وصلت » ولا تنتظر هل يأتيا دم آخر أو لا ويعبر عن هذه المسألة بمسألة الملققة وهى التي
تقطع طهرها أى تخلله دم .

« ولكن ذلك الخ » أى أن الدم المتخلل يعتبر كدم واحد في باب العدة والاستبراء
يعنى أنها تلقق أيام الدم بعضها إلى بعض حتى تنتهي لما هو حكمها من عادة أو غيرها ثم
تكون مستحاضة « حتى يبعد ما بين الدمين » أى أن محل كون الدم المتخلل يعتبر كدم
واحد في باب العدة والاستبراء إن لم يبعد ما بين الدمين فإن بعد ما بينهما بعدا بينا بأن
يكون أقل زمن الطهر وهو ثمانية أو عشرة وإن كان المشهور خمسة عشر يكون الثاني
منهما حيضا مؤتفقا أى مبتدأ تعتد به وحده في العدة والاستبراء .

« ومن تمادى بها الدم الخ » يعنى أن من استرسل عليها نزول الدم فأنها تترىب
خمس عشرة يوما إن كانت مبتدأة لأن أكثر الحيض في حقها خمسة عشر يوما ثم يحكم لها
بأنها مستحاضة ميزت بين الدمين أولا فتغتسل وتصلي وتصوم ويأتيا زوجها وقولنا إن
كانت مبتدأة احتراز عن غير المبتدأة فإن فيها تفصيلا لأنها إما أن تختلف عاداتها أولا
فإن لم تختلف واسترسل عليها الدم أكثر من عاداتها استظهرت بثلاثة أيام ما لم تجاوز
خمس عشرة يوما وإن اختلفت استظهرت على أكثر عاداتها .

وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ النِّفْسَاءِ وَإِنْ كَانَ قُرْبَ الْوِلَادَةِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَإِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ جَلَسَتْ سِتِّينَ لَيْلَةً ثُمَّ اغْتَسَلَتْ وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتُوطِئُ.

﴿ بَاب ﴾

(طَهَارَةُ الْمَاءِ وَالثَّوْبِ وَالْبَقْعَةِ وَمَا يُجْزَى مِنْ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ)
وَالْمُصَلِّيُّ يُنَاجِي رَبَّهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالطُّهْرِ
إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ

« وإذا انقطع دم النفساء الخ ، بأن رأت بقرب الولادة العلامة الدالة على انقطاعه من القصة والجفوف اغتسلت وصلت وفهم من قوله بقرب الولادة أنه لاحد لأقل النفاس باعتبار الزمن وله أقل باعتبار الخارج وهو الدفعة .
« وإن تمادى بها الخ » يعني أن النفساء إذا استرسل عليها الدم تمكث ستين يوما أكثر أمده فان انقطع بعد الستين فالأمر ظاهر وإن تمادى عليها الدم بعد الستين كانت مستحاضة تغتسل وتصلي وتصوم ويأتيها زوجها .

﴿ بَاب طَهَارَةِ الْمَاءِ الْخ ﴾

أى هذا باب في بيان اشتراط طهارة الماء وفي بيان اشتراط طهارة الثوب وفي بيان اشتراط طهارة البقعة وفي بيان اشتراط ما يجزىء من اللباس في الصلاة . الطهارة شرعا صفة حكمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أن فيه أوله .
« والمصلي يناجي ربه الخ » افتتح الباب بقوله والمصلي يناجي ربه مع أنه ليس داخلا في الترجمة ليرتب عليه قوله « فعليه أن يتأهب الخ » وهو بعض حديث رواه مالك في الموطأ ونص الموطأ أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال إن المصلي يناجي ربه فليُنظر به يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض .
« فعليه أن يتأهب الخ » أى على المصلي أن يستعد لذلك أى للمناجاة بأن يكون

وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مَشُوبٍ بِنَجَاسَةٍ وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ
 لِشَيْءٍ خَالَطَهُ مِنْ شَيْءٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ إِلَّا مَا غَيَّرَتْ لَوْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ
 بِهَا مِنْ سَبْخَةٍ أَوْ حَمَاءٍ أَوْ نَحْوِهِمَا ، وَمَاءُ السَّمَاءِ ، وَمَاءُ الْعَيْنِ ، وَمَاءُ
 الْأَنْبَارِ ، وَمَاءُ الْبَحْرِ طَيِّبٌ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لِلنَّجَاسَاتِ وَمَا غَيَّرَ لَوْنَهُ شَيْءٌ
 طَاهِرٌ حَلَّ فِيهِ فَذَلِكَ أَلْمَاءُ طَاهِرٌ غَيْرٌ مُطَهَّرٌ فِي وَضْوءٍ أَوْ طَهْرٍ أَوْ
 زَوَالِ نَجَاسَةٍ

حاضر القلب خاشعا مستحضرا عظمة من هو قائم بين يديه لانذا بجانبه فإذا فتر عن
 ذلك لم يكن مناجيا ولا يصدق عليه اسم المناجاة وإنما يصدق عليه أنه متلاعب ولا بد
 أن يتخذ الوسيلة لذلك بأن يكون طاهرا أى مطهرا من الحدثين الحدث الأصغر والأكبر .
 « ويكون ذلك الخ » أى أن التطهر من الأحداث يكون بماء طاهر أى لم يخالطه ما
 يغير أحد أوصافه الثلاثة اللون أو الطعم أو الريح وسواء في ذلك المغير لأوصافه النجس
 والطاهر حتى لو تغير بماء الورد الذي هو من الجواهر اللطيفة لا يصح استعماله في الوسائل
 كالوضوء والغسل « إلا ما غيرت لونه الأرض » أى أنه لما اشترط في الماء المستعمل في الوسائل
 كالوضوء والغسل أن لا يكون متغير الأوصاف بما يفارقه غالبا استثنى من ذلك الماء الذى
 غيرت لونه الأرض التي هو متصل بها وملزم لها بأن كان استقراره على أرض سبخة
 ونحوها من الأراضي التي بها ملح أو كبريت أو حمأة وهى طين أسود منتن .
 « وماء السماء الخ » هذه المياه التي ذكرها من ماء السماء وما عطف عليه كلها
 طاهرة في نفسها طيبة لكل ما تستعمل فيه سواء كان من العادات كالشرب ونحوه أو من
 العبادات كالوضوء والغسل وإزالة النجاسة ما دامت باقية على أصل خلقتها لم تتغير بشيء
 ينفك عنها غالبا .

« وما غير لونه الخ » أى أن الماء الذى تغير لونه بشيء طاهر كماء العجين فذلك الماء
 طاهر في نفسه غير مطهر لغيره فلا يستعمل لا في وضوء ولا في غيره كالغسل .

وَمَا غَيْرُهُ النَّجَاسَةُ فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ وَلَا مُطَهَّرٍ وَقَلِيلُ الْمَاءِ يُنَجِّسُهُ قَلِيلُ
النَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْهُ وَقَلَّةُ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْغَسْلِ سُنَّةٌ وَالسَّرْفُ مِنْهُ
غُلُوٌّ وَبِدْعَةٌ وَقَدْ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُدٍّ وَهُوَ وَزْنُ رِطْلٍ وَثُلُثُ
وَيُطَهَّرُ بِصَاعٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَهَارَةُ
الْبُقْعَةِ لِلصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ

« وما غيرته النجاسة الخ » أى أن الماء المتغير ينجس سواء كان التغير في لونه أو طعمه
أو ريحه وسواء كان الماء قليلاً أو كثيراً كانت له مادة أو لا مسلوب الطهارة والظهورية فلا
يستعمل في العادات ولا في العبادات .

« وقليل الماء الخ » أى أن الماء القليل كالماء المعد للوضوء أو الغسل إذا حلت فيه
نجاسة ولو قليلة وإن لم يغيره نجس فلا يجوز استعماله والمشهور أنه طاهر لكنه مكروه
الاستعمال مع وجود غيره والفرض أنه لم يتغير وإلا فهو مسلوب الطهورية قطعاً
« وقلة الماء مع إحكام الخ » أى أن تقليل الماء حال الاستعمال مع إحكام أى إتقان
الغسل وهو صب الماء مع الدلك مستحب أى أمر مطلوب على جهة الأحبية للشرع
والإكثار منه أى صب الماء في حال الاستعمال غلو أى زيادة في الدين وبدعة أى أمر
حدث يخالف السنة وطريقة السلف الصالح .

« وقد توضح الخ » استأنس بهذه المسألة على قوله وقلة الماء الخ لأنه ليس من موضوع
الباب أى أنه ثبت في السنة أن رسول الله ﷺ توضع بمده عليه الصلاة والسلام وهو رطل
وثلث وتطهر بصاع وهو أربعة أمداد فمجموعها خمسة أرطال وثلث والفرض الأخبار عن
فضيلة الاقتصاد وترك الاسراف وعن القدر الذي كان يكفيه عليه الصلاة والسلام
« وطهارة البقعة الخ » أى أن طهارة البقعة التي تماسها أعضاء المصلي واجب لأجل الصلاة
أى الطهارة لأجل الصلاة وأما الطهارة لغيرها كالذكر فمندوبة .

وَكَذَلِكَ طَهَارَةُ الثَّوْبِ فَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ فِيهِمَا وَاجِبٌ وَجُوبَ الْفَرَائِضِ
وَقِيلَ وَجُوبَ السُّنَنِ الْمَوْكَّدَةِ وَيُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ
وَمَحَجَّةِ الطَّرِيقِ وَظَهَرَ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامِ وَالْحَمَّامِ حَيْثُ لَا يُوقَنُ مِنْهُ
بَطَهَارَةٍ وَالْمَرْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ

« وكذلك طهارة الثوب » أى ان طهارة ثوب المصلى واجبة وجوب الفرائض لكن
مع الذكر والقدرة فلو صلى في ثوب نجس متعمداً قادراً على إزالتها أعاد تلك الصلاة أبداً
وإن صلى ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت والوقت في الظهرين إلى الاصفرار وفي العشاءين
الليل كله وقال بسنية إزالة النجاسة وشهر كل من القولين وعلى القول بالسنية يعيد في الوقت
مطلقاً متعمداً أو قادراً على إزالتها أو ناسياً أو جاهلاً .

« وينهى عن الصلاة الخ » يعنى ان فعل الصلاة في معاطن الإبل جمع معطن وهو موضع
اجتماعها عند صدورها من الماء مكروه ولو أمن من النجاسة ولو بسط شيئاً طاهراً وصلى
عليه لأن النهي ليس معللاً بالنجاسة حتى ينتفي بانتفائها « ومحجة الطريق » أى تكره الصلاة
في قارعة الطريق حيث شك في إصابتها بارواث الدواب وأبوالها وحينئذ لو صلى تندب
الاعادة في الوقت ومحل الكراهة ان لم يصل فيها الضيق المسجد وأما ان صلى فيها الضيق المسجد
أو فرش شيئاً طاهراً وصلى عليه أو تيقن طهارتها فلا كراهة .

« وظهر بيت الله الحرام » أى ينهى نهى تحريم عن الصلاة فوق ظهر الكعبة بناء على
أن العبرة باستقبال بنائها والذي فوق ظهرها لم يستقبل البناء فلو صلى صلاة مفروضة على
ظهرها يعيد أبداً بناء على أن العبرة باستقبال بنائها « والحمام » أى ان الصلاة في الحمام أى في
داخله مكروهة وغلة الكراهة غلبة النجاسة حتى لو أنه أيقن بطهارته انتفت الكراهة
وجازت الصلاة .

« والمزبلة » بفتح الباء وضفها مكان طرح الزبل أى تكره الصلاة في مكان طرح الزبل
ان لم يؤمن من النجاسة وإلا فلا كراهة « والمجزرة » بفتح الميم وسكون الجيم وكسر
الزاي المكان المعد للذبح والنحر أى تكره فيه الصلاة ان لم تؤمن نجاسته وإلا فلا .

وَمَقْبَرَةُ الْمُشْرِكِينَ وَكَتَائِسِهِمْ ، وَأَقْلُ مَا يُصَلِّي فِيهِ الرَّجُلُ مِنَ اللَّبَاسِ
ثَوْبٌ سَاطِرٌ مِنْ دِرْعٍ أَوْ رِدَاءٍ وَالذَّرْعُ الْقَمِيصُ وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ
بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى أَكْتَافِهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعَذِّ

« ومقبرة المشركين » بتثليث الباء موضع دفن موتاهم . وحاصل فقه المسألة أن المقبرة ان كانت من مقابر المسلمين مقابر كانت غير منبوذة أى لم يكن شيء من أجزاء الموتى في موضع الصلاة فالصلاة جائزة وإن كان في موضع الصلاة شيء من المقبورين فيجوز حكم الصلاة فيها على الخلاف في الآدمى هل ينجس بالموت أولا وعلى أنه لا ينجس بالموت وهو المعتمد فتكره الصلاة حيث شك أو تحقق وجود الأجزاء من حيث الإهانة أو من حيث كونها مشيا على القبر ، وأما من حيث ذات الصلاة فلا كراهة وأما مقابر الكفار فكروه ابن حبيب الصلاة فيها لأنها حفرة من النار لكن من صلى فيها وأمن من النجاسة فلا تفسد صلاته وإن لم يأمن كان مصليا على نجاسة .

« وكتائسهم » جمع كنيسة بفتح الكاف وكسر التون موضع تعبدهم فيشمل الكنيسة للنصارى والبيع لليهود وبيت النار التي هى للمجوس كره الإمام مالك الصلاة فيها لنجاستها من أقدامهم أي الشأن فيها ذلك لا أنها محقة وإلا كانت الصلاة فيها حراما مع بطلانها والكراهة حيث صلى فيها اختيارا لا إن اضطر لذلك وإلا فلا كراهة ولا فرق بين دازسة أو عامرة .

« وأقل ما يصلي فيه الرجل الخ » أي أن أقل ما ينتفي معه الإثم ويكفي في المطلوب من المصلي ثوب ساتر للعورة من درع ، أو رداء ، أو سروال . أما الدرع : فهو القميص وهو ما يسلك في العنق . وأما الرداء : فهو ما يلتحف به ويشترط فيه أن يكون كثيفا لا يصف ولا يشف أي يصف جرم العورة أي يحده لرقته أو احاطته فإن كان كذلك كره ما لم يكن الوصف بسبب ريح وإلا فلا وإن كان يشف فتارة تبدو منه العورة بدون تأمل فالصلاة به باطلة وتارة لا تبدو إلا بتأمل وحكمه كالواصف في الكراهة وصحة الصلاة .

« ويكره أن يصلي الخ » أي يكره للرجل أن يصلي في ثوب ليس على كتفيه شيء منه

وَأَقْلُ مَا يُجْزَى الْمَرْأَةُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدَّرْعُ الْحَصِيفُ السَّابِغُ
الَّذِي يَسْتَرُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا وَخِمَارٌ تَتَقَنَّعُ بِهِ وَتُبَاشِرُ بِكَفَيْهَا الْأَرْضَ فِي
السُّجُودِ مِثْلَ الرَّجُلِ .

﴿ باب ﴾

(صِفَةُ الْوُضُوءِ وَمَسْنُونُهُ وَمَقْرُوضُهُ وَذِكْرُ الْأِسْتِنْجَاءِ وَالْإِسْتِجْمَارِ)

مع وجود غيره فان صلى ولحم كنفه بارز مع القدرة على الساتر لم يعد ما صلى لافي الوقت ولا بعده .

« وأقل ما يجزىء المرأة الخ » أى أقل ما يجزىء المرأة الحرة البالغة من اللباس في الصلاة شيان أحدهما الدرع الحصيفة بالخاء المهملة على الرواية الصحيحة وروى بالخاء المعجمة ومعنى الأولى الكشف الذي لا يصف ولا يشف ومعنى الثانية الساتر السابغ أى الكامل التام الذي يستر ظهور قدميها ويراد به أيضا الذي لا يصف ولا يشف لأن هزاد المؤلف أقلية لا إعادة معها لا في الوقت ولا في غيره وثانيها خمار بكسر الخاء تتقنع به أى تستر به شعرها وعنقها ومن شرطه أن يكون كشيفا . وحاصل الفقه أنه يجب على المرأة أن تستر جميع بدننها في الصلاة حتى بطون قدميها لقول مالك لا يجوز للمرأة أن تبدي في الصلاة إلا وجهها وكفيها .

« وتبášر بكفيها الخ » أى أن المرأة تبášر الأرض بكفيها حال السجود وبه ذكره لهذه المسألة هنا أنه لما كان يتوهم من قوله تستر ظهور قدميها ويطونهما أنها تستر الكفين لان كلا منهما من اجزاء المصلي المطلوب بستر جميع بدنه فلاجل دفع هذا التوهم ذكرها هنا .

﴿ باب. صفة الوضوء الخ ﴾

أى هذا باب في بيان صفة الوضوء « ومسنونته » أى وفي بيان المسنون منه « وذكر الاستنجاء » وفي بيان ذكر الاستنجاء حكما وصفة فيكون كلام المصنف شاملا للأمرين والأولى حذف ذكر ويقول والاستنجاء بالعطف على صفة . والاستنجاء غسل موضع الخبث

وَلَيْسَ الْاسْتِنْجَاءُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ الْوُضُوءُ لَا فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ وَلَا فِي فَرَائِضِهِ وَهُوَ مِنْ بَابِ إِجَابِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ بِهِ أَوْ بِالِاسْتِحْمَارِ لِثَلَاثٍ يُصَلِّي بِهَا فِي جَسَدِهِ وَيُجْزَى فِعْلُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ وَكَذَلِكَ غَسْلُ الثَّوْبِ النَّجَسِ .
وَصِفَةُ الْاسْتِنْجَاءِ أَنْ يَبْدَأَ بَعْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ فَيَغْسِلَ مَخْرَجَ الْبَوْلِ ثُمَّ يَمْسَحَ مَا فِي الْأَذَى بِمَدْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يَحْكُمُهَا بِالْأَرْضِ وَيَغْسِلُهَا ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ

بالماء مأخوذ من نجوت بمعنى قطعت فكان المستنجي يقطع الأذى عنه « والاستجمار »
أى وفي بيان الاستجمار حكما وصفة وحكمه أنه مجز وصفته أنه استعمال الحجارة الصغار في إزالة ما على المحل من الأذى .

« وليس الاستنجاء الخ » أى لا يجب ولا يسن ولا يستحب أن يوصل الوضوء بالاستنجاء بل هو عبادة منفردة يجوز تفرقتها عن الوضوء في الزمان والمكان ولا يعد في سنن الوضوء ولا في فرائضه ولا في مستحباته وإنما المقصود منه إنقاء المحل خاصة ولكن يستحب تقديمه على الوضوء فإذا أخره فليحذر من مس ذكره ومن خروج حدث .

« وهو من باب الخ » أى أن الاستنجاء من باب إزالة النجاسة فيجب أن يكون بالماء أو بالاستجمار بالأحجار لثلاثي بالنجاسة وهى على جسده ومما يدل على أنه من باب إزالة النجاسة أنه يجزى فِعْلُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ « وكذلك غسل الثوب النجس » أى المتنجس لا يحتاج إلى نية .

« وصفة الاستنجاء الخ » أى الصفة الكاملة أنه بعد أن يستبرئ بالسلت والنثر الخفيفين بأن يأخذ ذكره بيساره أى السبابة والابهام ثم يجذبه من أسفله إلى الحشفة جذبا رفيقا ثم يمسح ما على ذبزه من الأذى بمدْرٍ أو بغيره مما يجوز الاستجمار به يبدأ بغسل يده اليسرى مخافة أن يعلق بها شيء من رائحة الأذى ثم يستنجي بالماء ولكنه يقدم غسل مخرج البول على غسل مخرج الغائط لثلاث تنجس يده وما ذكره المصنف من الجمع بين

وَيُؤَاصِلُ صَبَّهُ وَيَسْتَرْخِي قَلِيلًا وَيُجِيدُ عَرَكَ ذَلِكَ بِيَدِهِ حَتَّى يَنْتَظِفَ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا بَطَنَ مِنَ الْمَخْرَجِينَ وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ وَمَنْ
اسْتَجْمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَخْرُجُ آخِرُهُنَّ نَقِيًّا أَجْزَأُهُ وَالْمَاءُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ
وَأَحَبُّ إِلَى الْعُلَمَاءِ

الاستجمار والاستنجاء بالماء هو الأفضل لفعله ذلك عليه الصلاة والسلام .

« ويواصل الخ » أى يوالى صب الماء من غير تراخ لأنه أعون على الإزالة « ويسترخي قليلا » وإنما طلب منه ذلك لأن المخرج فيه طيات فإذا قابلها الماء انكمش فإذا استرخى تمكن من غسله « ويجيد عرك ذلك الخ » أى أن المستنجي يعرك المحل بيده وقت صب الماء حتى ينظف من الأذى وتكفي غلبة الظن إن قدر على ذلك فان لم يقدر لقطع يده أو قصرها استناب من يجوز له مباشرة ذلك المحل من زوجة أو سريه وإلا توضأ وترك ذلك من غير غسل .

« وليس عليه الخ » أى لا يجب ولا يستحب للمستنجي « غسل ما بطن من المخرجين » والصواب من المخرج بلفظ الأفراد لأن مخرج البول من الرجل لا يمكن غسل داخله « ولا يستنجي من ريح » أى ينهي عن الاستنجاء من الريح . والأصل فيه قوله ﷺ « من استنجى من ريح فليس منسا » وهل الحكم المنع أو الكراهة لا نص على عين الحكم والحديث يحتملها .

« ومن استجمر بثلاثة الخ » يعنى ان من استجمر بثلاثة أحجار وخرج آخرهن نقيا من الأذى كفاه ذلك ولو كان الماء موجودا ويؤخذ من كلامه أن الاستجمار بدون الثلاثة لا يجزىء ولكن المشهور أن المدرا على الانتقاء ولو بواحد . ولما أفهم كلامه أن الاحجار تعجزىء ولو كان الماء موجودا خشى أن يتوهم مساواة ذلك لاستعمال الماء وأنهما سواء في الفضل دفع ذلك بقوله « والماء أطهر » لأنه لا يبقى معه عين ولا أثر والحجر انما يزيل العين فقط « وأطيب للنفس » وإنما كان أطيب لأنه يذهب أطيب الشك « وأحب إلى العلماء » أى كافة إلا ابن المسيب فإنه قال الاستنجاء من فعل النساء وحمل على أنه من

وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ وَتَوَضَّأَ لِحَدَثٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ لغيرِ ذَلِكَ
مِمَّا يُوجِبُ الْوُضُوءَ فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ يَدَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ ،
وَمِنْ سُنَّةِ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ وَالْمُضْمَضَةُ
وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتِنْثَارُ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ سُنَّةٌ

واجبهن أى متعين في حقهن فلا يجزئهن الاستجمار كما أنه متعين في حيض ونفاس
ومني أى بالنسبة لمن فرضه التيمم لمرض أو عدم ماء كاف للغسل ومعه من الماء ما يزيل به
النجاسة ويتعين الماء أيضا في المنتشر عن المخرج كثيرا بأن جاوز ما جرت العادة بتلوثه .
« ومن لم يخرج منه بول الخ » أى أن من لم يخرج منه بول ولا غائط ولا غيرهما مما
يستنجى منه كمذى وودى وأراد أن يتوضأ لأجل خروج ريع أو غيره مما يوجب
الوضوء كالردة والشك في الحدث والرفض وبقيّة الأسباب من النوم والسكر والأغماء
« فلا بد من غسل يديه قبل دخولهما في الإناء » أى يلزمه ذلك على طريق السنة وإن لم يكن
بهما ما يقتضي غسلهما بأن كانتا نظيفتين فغسل اليدين مطلوب مطلقا سواء استنجى أولا .
« ومن سنة الوضوء » أى من سنن الوضوء « غسل اليدين » إلى الكوعين قبل إدخالهما
في الإناء ومحل كون السنة الغسل قبل الإدخال في الإناء إن كان الماء قليلا وأمكن الإفراغ
منه وإلا فلا يسن الغسل فيه قبل الإدخال .

« والمضمضة » أى من سننّه أيضا المضمضة بضادين وهي خضخضة الماء في الفم وبجه
فلو ابتلع لم يكن آتيا بالسنة وأيضاً لو فتح فاه حتى نزل منه الماء لم يكن آتيا بالسنة فلا
بد من خضخضة الماء وبجه « والاستنشاق » أى من سنن الوضوء الاستنشاق وهو إدخال
الماء في الحياشيم بالنفس فلو دخل الماء أنفه بغير إدخال بالنفس لا يكون آتيا بالسنة .
« والاستنثار » كيفيته أن يجعل أصبعيه السبابة والابهام من يده اليسرى على أنفه
ويرد الماء من خيشومه بريح الأنف « ومسح الأذنين » أى من سنن الوضوء مسح الأذنين
ظاهرها وباطنهما الظاهر ما كان من جهة الرأس والباطن ما كان جهة الوجه .

وَبَاقِيهِ فَرِيضَةٌ فَمَنْ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
يَبْدَأُ فَيُسَمِّي اللَّهَ وَلَمْ يَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ وَكَوْنُ الْإِنَاءِ عَلَى
يَمِينِهِ أَمَكْنُ لَهُ فِي تَنَاوُلِهِ وَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا
فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا

« وبقية فريضة » أى باقى الوضوء فريضة واستشكل بأن من الباقي ما هو سنة كرد مسح
الرأس وتجديد الماء للأذنين والترتيب ومنها ما هو مستحب كالتسمية في ابتدائه . وأجيب
بأنه أراد بقوله وبقية فريضة بقية الأعضاء المفسولة والمسوحة على طريق الاستقلال إذ
الرأس فرضه المسح والرد تبع له أى متعلق بكسر اللام بقية الأعضاء أى القائم ببقية
الأعضاء على جهة الاستقلال فريضة وإنما احتجنا بتقدير متعلق لأنه ليس نفس بقية الأعضاء
هى الفريضة وأما التجديد والترتيب فليسا بعضوين أى فليسا متعلقين بعضوين بل متعلقهما
غير عضوين لأن متعلق التجديد الماء ومتعلق الترتيب الفسلات .

« فمن قام إلى وضوء » ليس المراد بالقيام حقيقته وإنما المراد من أراد أن يتوضأ
لحصول موجبة من نوم أو غيره مما يوجب الوضوء فمن قائل من العلماء إنه يبدأ بسم الله
تعالى قيل بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وقيل بأن يقول بسم الله فقط ومن العلماء
من لم ير البداءة بالتسمية من الأمر المعروف عند السلف بل رآه من المتكر أى المكروه
والظاهر من كلام المصنف حيث عزى كل قول منهما لبعض أنه لم يقف لما لك في التسمية
على شيء والمنقول عن مالك في التسمية ثلاث روايات إحداها الاستحباب وبه قال ابن
حبيب وشهرت لقوله عليه السلام « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله » وظاهر الحديث الوجوب وبه
قال الامام أحمد واسحق بن راهويه وهو مجتهد، الثانية الانكار قائلا أهو يذبح أى حتى
يحتاج إلى تسمية ، الثالثة التخيير فالحكم إذن بالإباحة .

« وكون الإناء على يمينه الخ » لأنه أسهل وأمكن في تناول الماء أن يكون الإناء مفتوحا
يمكن الاعتزاز منه وأما إن كان ضيقا فالأفضل أن يكون عن يساره لأنه أيسر .
« ويبدأ فيغسل الخ » أى وبعد أن يجعل الإناء المفتوح عن يمينه والضيق عن يساره

فَإِنْ كَانَ قَدْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ غَسَلَ ذَلِكَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي
الْإِنَاءِ فَيَأْخُذُ أَلْمَاءً فَيَمِضُ مِنْهُ فَاهُ ثَلَاثًا مِنْ غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ شَاءَ أَوْ
ثَلَاثَ غَرَافَاتٍ وَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبَعِهِ فَحَسَنٌ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأَنْفِهِ أَلْمَاءً
وَيَسْتَنْثَرُهُ ثَلَاثًا يَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ كَأَنَّهُ يَخْطِطُ

يبدأ على جهة السفلية بغسل يديه إلى الكوعين ثلاث مرات قبل ان يدخلهما في الإناء بنية
مفترقتين « فان كان قد بال الخ » أى أن ما تقدم « في حق من لم يبسل ومن لم يتغوط
وأما من بال أو تغوط غسل ذلك الشخص البول أو الغائط أى أزالهما عن نفسه « ثم
توضأ الخ » ومعناه يفعل الوضوء اللغوى وهو غسل اليدين وحاصل المسألة أن قوله أولا فيغسل
يديه قيل أن يدخلهما في الإناء في حق من لم يبسل ولم يتغوط وأما من بال أن تغوط
فحكمه أن يغسل موضع البول أو غيره ثم يتوضأ أى يغسل يديه الذي هو سنة أولى من
ستن الوضوء « ثم يدخل يده في الإناء » ان امكنه ادخالها فيه والا أفرغ عليها .

« فَيَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَمِضُ مِنْهُ الخ » أى يأخذ من الماء بقدر حاجته من غير اسراف
فيمضض فاه ثلاثا من غرفة واحدة ان شاء ذلك لكن الأولى سنة وكل من الباقيتين
مستحب وان شاء تمضض ثلاث مرات بثلاث غرفات والصفة الثانية أرجح
من الأولى .

« وَإِنْ اسْتَاكَ الخ » أى إن استاك بأصبعه من يريد الوضوء قبل أن يتوضأ « فحسن »
أى مستحب « ثم يستنشق » ثم للترتيب فقط لا للتراخي أى أن المتلبس بأعمال الوضوء
بعد فراغه من المضمضة يستنشق بأن يجذب الماء وانظر ما فائدة قوله بأنفه فهل يكون
الاستنشاق بغير الأنف ولعله ذكر ذلك تبركا بلفظ الحديث ففي مسلم فليستنشق بمنخره
الماء « ويستنثره ثلاثا » والمشهور أنه سنة على انفراده وصفة الاستنثار أن يجعل السبابة
والإبهام من يده اليسرى على أنفه ويرد الماء بريح الأنف كما يفعل في امتخاطه وكره عند
مالك امتخاطه كامتخاط الحمار لوقوع النهى عنه في الحديث .

وَيُجْزِئُهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثٍ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ فِي
 غَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ وَالنَّهْيَةُ أَحْسَنُ ثُمَّ يَأْخُذُ أَمَاءَ إِنْ شَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعاً
 وَإِنْ شَاءَ بِيَدِهِ الِیْمْنَى فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعاً ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى وَجْهِهِ فَيُفْرِغُهُ
 عَلَيْهِ غَاسِلاً لَهُ بِيَدَيْهِ مِنْ أَعْلَى جَبْهَتِهِ

« ويجزئه أقل من ثلاث الخ » أي يكفيهِ أقل من ثلاث مرات في المضمضة
 والاستنشاق والأقل صادق بالمرّة الواحدة والثنتين ودليل ما ذكر أنه عليه الصلاة والسلام
 توضأ مرة ومرة ومرتين « وله جمع ذلك في غرفة واحدة » أي للمتوضئ أن يجمع
 بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة وله صورتان إحداها أن لا ينتقل الى الاستنشاق
 الا بعد الفراغ من المضمضة والاخرى أن يتمضمض ثم يستنشق ثم يتمضمض ثم يستنشق
 ثم يتمضمض ثم يستنشق والأولى أفضل لسلامتها من التنكيس في العبادة .

« ثم يأخذ الماء الخ » ثم بعد الفراغ من الاستنشاق والاستنثار يأخذ الماء بيديه جميعاً
 إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ الِیْمْنَى ثُمَّ يَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعاً ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى وَجْهِهِ وَظَاهِرُهُ أَنْ
 نَقَلَ الْمَاءَ شَرْطٌ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ وَسَعْنُونَ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا
 لَا يَشْتَرِطُ النُّقْلَ وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ إِيقَاعُ الْمَاءِ عَلَى سَطْحِ الْوَجْهِ كَيْفَا أَمَكُنَ وَلَوْ بِمِيزَابٍ .

« فيفرغه عليه الخ » أي يفرغ الماء على وجهه من غير أن يلطم وجهه بالماء كما تفعله
 النساء وعوام الرجال « غاسلاً له بيديه » يستفاد منه أشياء فيستفاد منه أن مقارنة الغسل
 لنقل الماء إلى العضو المغسول شرط للاستحباب في الوضوء بدليل الحالية التي تقيد المقارنة
 ويستفاد منه أيضاً أنه يباشر ذلك بنفسه فلو وكل غيره على الوضوء لغير ضرورة لا
 يجوز له لأنه من أفعال المتكبرين ويستفاد منه أن الدلك واجب وهو كذلك على المشهور أن
 الدلك واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة « من أعلى جبهته » متعلق بغاسلاً أي ان
 السنة أن يبدأ في غسل الأعضاء من أولها فان بدأ من أسفلها أجزاءً وبش
 ما صنع أي يكره .

وَحَدَّهُ مَنَابِتُ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرَفِ ذَقْنِهِ وَدَوْرَ وَجْهِهِ كُلِّهِ مِنْ حَدِّ
عَظْمِي لَحْيَيْهِ إِلَى صَدْغَيْهِ وَيُمُرُّ بِيَدَيْهِ عَلَى مَا غَارَ مِنْ ظَاهِرِ أَجْفَانِهِ
وَأَسَارِيرِ جَبْهَتَيْهِ وَمَا تَحْتَ مَارِنِهِ مِنْ ظَاهِرِ أَنْفِهِ يَغْسِلُ وَجْهَهُ هَكَذَا
ثَلَاثًا يَنْقُلُ الْمَاءَ إِلَيْهِ

« وحده منابت شعر رأسه » تفسير لأعلى الجبهة والمراد بالجبهة هنا ما يشمل ما يصيب الأرض في حال السجود والحيين وهما ما أحاطا بها من يمين وشمال أى أعلاه وحده منابت شعر الرأس المعتاد فلا يعتبر الأغم ولا الأصلع فيدخل موضع الغم في الغسل ولا يدخل موضع الصلع وفهم من قوله منابت الخ أنه لا بد من غسل جزء من الرأس ليتحقق الواجب « إلى طرف ذقنه » الوجه له طول وله عرض فأول طوله من منابت شعر الرأس المعتاد وآخره طولا إلى طرف ذقنه وهو مجمع للحيين - بفتح اللام - وهو ما تحت العنقفة ولا خلاف في دخوله في الغسل وحده عرضا من الأذن إلى الأذن .

« ودور وجهه كله من حد عظمي لحية إلى صدغيه » أى ويفسل دور وجهه كله فهو مفعول لفعل محذوف والحيين - بفتح اللام - ثنية لحي أيضا والصدغين ثنية صدغ بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين والمشهور دخوله في الغسل فالى في كلام المصنف بمعنى مع .

« ويمر يديه على ما غار الخ » يعنى أنه يجب إمرار اليد على ما خفى من ظاهر أجفانه وأما داخل العين فلا يجب غسله ويجب أيضا إمرار اليد على التكاملش التى تكون في الجبهة وهى موضع السجود « وما تحت مارنه من ظاهر أنفه » أى يجب أن يمر يده على ما تحت مارنه وهو ما لان من الأنف تفسير لما رن الأنف وما تحته يقال له وتره ومفهوم ظاهر أنفه أن باطنه لا يجب غسله ويجب عليه أن يغسل ظاهر شفتيه ولا يطبقهما في حال غسل الوجه .

« يغسل وجهه هكذا ثلاثا » يعنى أن الصفة المطلوبة من الابتداء بأل العضو والانتهاى إلى آخره والدلك وتتبع المغان تقفل في جميع الغسلات « لا ينقل الماء إليه » أى

وَيُحْرَكُ لِحْيَتُهُ فِي غَسْلِ وَجْهِهِ بِكَفِّهِ لِيُدَاخِلَهَا الْمَاءُ لِدَفْعِ الشَّعْرِ لِمَا
يُلَاقِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَحْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَيُجْرَى
عَلَيْهَا يَدَيْهِ إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ يُفِيضُ
عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ

إلى الوجه « ويحرك لحيته » الكثيفة أى أنه في حال غسل وجهه يحرك بكفيه شعر لحيته
الكثيف لأجل أن يداخلها الماء إذا لم يفعل ذلك لم يعم ظاهر الشعر لأن الشعر يدفع الماء
الذى يلاقيه إذا لم يحصل تحريكه بالكفين.

« وليس عليه تحليلها الخ » يعنى أن المشهور عن مالك أن شعر اللحية الكثيف لا
يخلل في الوضوء بل ظاهر المدونة الكراهة وموضوع المصنف شعر اللحية الكثيف في
الوضوء وأما الشعر الخفيف الذى تظهر البشرة تحته فيجب تحليله اتفاقا في الوضوء
ويجب تحليل شعر اللحية مطلقا خفيفا كان أو كثيفا في الغسل .

« ويجرى عليها يديه إلى آخرها » وإذا سقط وجوب التحليل فلا بد أن يجرى يديه
بالماء على اللحية إلى آخرها « ثم يغسل يده اليمنى » أى أولا ثم بعد أن يفرغ من غسل
الواجب الأول وهو الوجه ينتقل إلى الواجب الثانى وهو اليدان فيغسل يده اليمنى أولا
لأن البداءة بالميامن قبل المياسر مستحبة بلا خلاف لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام
« إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم » « ثلاثا أو اثنتين » انظر لم خير في غسل اليدين بقوله
ثلاثا أو اثنتين ولم يخير في غسل الوجه والرجلين ووجه ذلك أنه ثبت عنه عليه السلام أنه
غسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين مرتين .

« يفيض عليها الماء الخ » صفة ذلك أنه يصب الماء على يده اليمنى يداكها بيده اليسرى
وينبغى أن يكون ذلك متصلا بصب الماء « ويخلل أصابع يديه بعضها ببعض » يعنى
يدخل أصابع إحدى يديه في فروج الأخرى ويخللها من ظاهرهما لامن باطنهما لأنه
تشبيك هو مكروه وكلامه محتمل للجوب والتدب والمشهور الأول . والأصل فيه قوله

ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْغَسْلِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ يُدْخِلُهُمَا فِي غَسْلِهِ وَقَدْ قِيلَ إِلَيْهِمَا حَدُّ الْغَسْلِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِدْخَالُهُمَا فِيهِ وَإِدْخَالُهُمَا فِيهِ أَحْوَطُ لِرُزْوَالِ تَكْلِيفِ التَّحْدِيدِ ثُمَّ يَأْخُذُ أَمَاءَ يَدِهِ الْيُمْنَى فَيُفْرِغُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا رَأْسَهُ يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ أَوَّلِ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ

عليه الصلاة والسلام « إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » ولكن الأمر للوجوب بالنسبة لليدين وللتدب بالنسبة للرجلين « ثم يغسل » يده « اليسرى كذلك » ثم بعد الفراغ من غسل اليد اليمنى على الصفة المتقدمة يغسل يده اليسرى مثل ذلك .

« ويبلغ فيهما بالغسل الخ » أى أن المتوضئ يبلغ في غسل يده اليمنى وغسل يده اليسرى إلى المرفقين أى يبلغ في غسلهما إلى هذا الموضع « يدخلهما في غسله » لما كان قوله إلى المرفقين محتملا لإدخالهما في الغسل وعدمه والمشهور وجوب إدخالهما صرح بذلك بقوله يدخلهما في غسله فالى في كلامه كالأية الشريفة بمعنى مع .

« وقد قيل إليهما الخ » يعنى أن من ذهب إلى عدم دخول الغاية يقول إن الغسل ينتهى إلى المرفقين فالى في الآية الشريفة على حقيقتها وليست بمعنى مع وحينئذ فالغاية خارجة فلا يجب غسل المرفقين « وإدخالهما فيه أحوط » إشارة إلى قول ثالث يقول باستحباب دخولهما في الغسل لزوال مشقة التحديد لأنه يازم من يقول : إليهما ينتهى حد الغسل أن يحدد نهاية الغسل وفيه مشقة .

« ثم يأخذ الماء الخ » ثم بعد الفراغ من الواجب الثانى ينتقل إلى فعل الواجب الثالث فياخذ الماء بيده اليمنى فيفرغه على باطن يده اليسرى ثم يمسح بيده رأسه كله « يبدأ من مقدمه » أى أن البداءة بمقدم الرأس مستحب « من أول منابت الخ » أى ومقدمه من أول منابت شعر رأسه المعتاد فلا يعتبر أغم ولا أصلع .

وَقَدْ قَرَنَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ بَعْضَهَا بَعْضًا عَلَى رَأْسِهِ وَجَعَلَ إِبْهَامَيْهِ عَلَى صُدْغَيْهِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَاسِحًا إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ وَيَأْخُذُ بِإِبْهَامَيْهِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ إِلَى صُدْغَيْهِ وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَاءَهُ إِذَا أَوْتَعَبَ رَأْسَهُ وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا مَبْلُوتَيْنِ وَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ أَجْزَاءَهُ ثُمَّ يَفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى سَبَابَتَيْهِ وَإِبْهَامَيْهِ وَإِنْ شَاءَ غَمَسَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا

« وقد قرن أطراف الخ » وتكون البداءة بيديه حالة كونه قد قرن أطراف أصابع يديه ما عدا إبهاميه بعضها ببعض على رأسه وجعل إبهاميه على صدغيه ثم يذهب بيديه ماسحاً رأسه إلى منتهى الجمجمة والجمجمة عظم الرأس المشتعل على الدماغ ثم يردّها إلى المكان الذي بدأ منه ويأخذ بإبهاميه خلف أذنيه وعظم الصدغين من الرأس فيجب مسحه ويجب أن يمسح مع ذلك أشياء من الوجه فيحيط بالشعر .

« وكيفما مسح أجزاء الخ » أشار إلى أن الكيفية المذكورة في صفة مسح الرأس ليست بواجبة بل مدار الإجزاء على الإيعاب وتعميم المسح جميع الشعر « ولو أدخل يديه في الإناء الخ » أشار إلى صفة أخرى في أخذ الماء لمسح الرأس وهو أنه لو أخرج يديه مبلولتين بعد إدخالهما في الماء سواء كان في إناء أو غيره ثم يمسح بهما رأسه أجزاء ذلك عند مالك من غير كراهة وفاته المستحب عند ابن القاسم .

« ثم يفرغ الماء الخ » ثم بعد مسح الرأس ينتقل إلى مسح الأذنين بأن يأخذ الماء بيمينه ويفرغه على سبابة يده اليسرى مع إبهامها وما اجتمع في كفه اليسرى يفرغه على سبابة يده اليمنى مع إبهامها ثم يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما وإن شاء غمس السبابتين والابهامين في الماء ثم يمسح بهما أذنيه والصفة الأولى لابن القاسم وهذه لمالك .

وَتَمْسَحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَرْنَا وَتَمْسَحُ عَلَى ذَلَالِيهَا وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْوَقَايَةِ
وَتَدْخُلُ يَدَيْهَا مِنْ تَحْتِ عِقَاصِ شَعْرِهَا فِي رُجُوعِ يَدَيْهَا فِي الْمَسْحِ
ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ

« وتمسح المرأة الخ » أى أن المرأة تمسح رأسها وأذنيها مثل الرجل في المقدار والصفة لقوله تعالى : - وامسحوا برؤوسكم - والنساء شقائق الرجال وغلب الرجال لشرفهم « وتمسح على ذلاليتها » أى أنها تمسح على ما استرسل من شعرها والمشهور وجوب مسح ما استرخى من شعر الرجال على الجانبين بحيث نزل عن محل الفرض أو على الوجه وأما القائم بعمل الفرض فمتفق على وجوب مسحه .

« ولا تمسح على الوقاية » الوقاية هي الخرقعة التي تعقد بها المرأة شعر رأسها لتقيه من الغبار وكذلك لا تمسح على ما في معنى الوقاية من خمار وحناء إذا جعلت مثل اللزقة ووضعت على الرأس لأن ذلك كله حائل هذا إذا لم تدع إلى المسح على ما ذكر ضرورة وإلا جاز كما قال مالك أن مسحه عليه الصلاة والسلام على عمامته كان لضرورة وخالف الإمام أحمد فقال إن ذلك كان اختيارا والذي ثبت أنه ﷺ مسح الناصية التي هي مقدم الرأس أولا وكل المسح على العمامة .

« وتدخل يديها من تحت الخ » يعني أن المرأة بعد أن بدأت في المسح بمقدم رأسها وانتهت إلى آخر ما استرخى من شعرها يجب عليها أن تدخل يديها من تحت عقاص شعرها لتتوقف التعميم عليه ثم يسن لها الرد أن يبقى بلل وظاهر كلامه أنه ليس عليها عقاصها للمشقة وقيد بعضهم بما إذا كان مربوطا بالخط والخيطين وأما أن كثرت عليه الخيوط فلا بد من نقضه .

« ثم يغسل رجليه » أي بعد الفراغ من مسح الأذنين يشرع في الفريضة الرابعة أي أن غسل الرجلين هو الفريضة الرابعة عند الجمهور وقيل فرضها المسح وسبب الخلاف اختلاف القراءة في قوله تعالى - وأرجلكم - خفضا ونصباً فعلى قراءة النصب يكون معطوفاً على الوجه واليدين ولا شك أن فرضها الغسل فيعطى هذا الحكم للمعطوف وعلى

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ يَصُبُّ الْمَاءَ بِيَسْدهِ الْيَمْنَى عَلَى رِجْلِهِ الْيَمْنَى وَيَعْرِكُهَا
بِيَدِهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا يُوعِبُهَا بِذَلِكَ ثَلَاثًا وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي
ذَلِكَ وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ وَالتَّخْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ وَيَعْرِكُ عَقْبِيهِ وَعُرْقُوبِيهِ
وَمَا لَا يَكَادُ يَدْخُلُهُ الْمَاءُ بِسُرْعَةٍ مِنْ جَسَاوَةٍ

قراءة الحفّض يكون معطوفا على الرأس فيعطى حكم المعطوف عليه وهو المسح فيها
يمسحان والذي ينبغي أن يقال إن قراءة الحفّض عطف على الرأس فيها مسحان إذا كان
عليها خفان واستفيد هذا من فعله عليه الصلاة والسلام إذا لم يصح عنه أنه مسح على
رجليه إلا وعليها خفان والمتواتر عنه غسلها دائما عند عدم الخفين .

«يصب الماء الخ» أي وصفة غسلها أنه يصب الماء بيده اليمنى على رجله اليمنى «ويعركها»
أي يدلّكها بيده اليسرى فلا يكفي ذلك إحدى الرجلين بالأخرى وفي كلام ابن القاسم أنه
يكفي ذلك إحدى الرجلين بالأخرى «يوعبها بذلك ثلاثا» أي يستكمل غسلها بالماء
والدلك ثلاث مرات على وجه الاستحباب ولا يزيد على ذلك فيكون غسل الرجلين
محدودا بثلاث غسلات وهو أحد قولين مشهورين وهل تكره المرة الرابعة أو تمتنع خلاف
والقول الآخر أن غسل الرجلين لا يحد بالمطلوب الانتقاء ولو زاد على الثلاث وشهر أيضا .
«وإن شاء خلل أصابعه الخ» أي انه إن شاء خلل أصابع رجله في حال غسلها
وإن شاء ترك ذلك ولكن التخليل أطيب للنفس فلا يبقى معه شك «ويعرك عقبيه»
ذكره بلفظ الخبر ومعناه الطلب أي وليعرك عقبيه أي وليدلّكها والعقبين تشنيه عقب
وهي مؤخرة القدم مما يلي الأرض والطلب يصدق بالوجوب والتدب والمراد الأول
«وعرقوبيه» تشنيه عرقوب بضم أوله وهو العصبه الناتئة من العقب إلى الساق أي يدلّك
عرقوبيه .

«وما لا يكاد الخ» أي ويدلك كل ما لا يداخله الماء بسرعة فيكاد زائده «من جساوة»
بيان لما لا يداخله الماء بسرعة والجساوة يحيم وسين مهمة مفتوحتين غلط الجلد نشأ عن
قشف «أو شقوق الخ» أي فتاتيح تكون من غلبة السوداء أو البلغم فيتمدها بالدلك

أَوْ شُقُوقٍ فَلْيَبَالِغْ بِالْعَرَكِ مَعَ صَبِّ أَمْلَاءِ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ جَاءَ الْأَثَرُ وَتَبِلَ
 الْأَعْقَابُ مِنَ النَّارِ وَعَقِبُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ وَآخِرُهُ ثُمَّ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى مِثْلَ
 ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَحْدِيدُ غَسْلِ أَعْضَائِهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا بِأَمْرِ لَا يُجْزَى
 دُونَهُ وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَفْعَلُ وَمَنْ كَانَ يُوعِبُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأُهُ
 إِذَا أَحْكَمَ ذَلِكَ

بيده مع صب الماء وكذلك التكايش التي تكون من استرخاء الجلد في أهل الأجسام الغليظة .
 « فإنه جاء الأثر الخ » في الصحيحين « ويل للأعقاب من النار » وفي الكلام حذف
 مضاف تقديره لصاحب الأعقاب من النار وهذا يختص بالأعقاب خاصة بل شامل
 لكل لمعة تبقي من أعضاء الوضوء وإنما قال النبي ﷺ هذا حين رأى أعقاب الناس
 تلوح أى تظهر بدون ماء عليهما ولم يسها ماء الوضوء « وعقب الشيء طرفه » أي عقب
 الشيء طرفه بفتح الراء وهو آخره .

« ثم يفعل بـ » بالرجل « اليسرى الخ » أي مثل ما فعل في اليمنى سواء بسواء ولم
 يبين منتهى الغسل في الرجلين ومنتهاه الكعبان النانسان في جانبي الساقين والمشهور
 دخولهما في الغسل « وليس عليه تحديد الخ » أي ليس على المتوضى تحديد غسل أعضائه
 التي حقها الغسل ثلاثا ثلاثا بأمر لا يجزىء دونه .

« ولكنه أكثر ما يفعل » أي ولكن التحديد بالثلاث أكثر ما يفعله المتوضى ولا فضيلة
 فيما زاد على الثلاث بل حكى ابن بشير الإجماع على منع الرابعة وإن كان لا يسلم له حكاية
 الإجماع على المنع لوجود القول بالكراهة إلا أن يريد بالمنع ما يشمل الكراهة .

والأصل في هذا ما روي أن أعرابيا سأل رسول الله ﷺ عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا
 والظاهر أنه توضأ بحضرتة ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم .
 « ومن كان يوعب » أي يسبغ أعضاء الوضوء « بأقل من ذلك » أي من ثلاث غسلات
 « أجزاءه » أي ذلك الأقل « وإذا أحكم ذلك » أي أتقن ذلك الفعل وقد حدد الأكثر ولم

وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ فِي إِحْكَامِ ذَلِكَ سَوَاءً وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
 فَتُحَتَّ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ) وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ
 الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولَ بِإِثْرِ الْوُضُوءِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ
 الْمُتَطَهِّرِينَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ عَمَلَ الْوُضُوءِ احْتِسَابًا لِلَّهِ تَعَالَى

يحدد الأقل لأن الأقل لما كان محصور في الواحدة والاثنين فحالاه معلوم فلا حاجة
 للتنبيه عليه .

« وليس كل الناس الخ » أى ليس كل الناس في اتقان ذلك الغسل سواء فمن لم يحكم
 بالواحدة لا تجزئه ويتمين في حقه ما يحكم به فان كان لا يسبغ إلا بأثنتين نوى بهما الفرض
 وبالثالثة الفضيلة وإن كان لا يسبغ إلا بالثلاث نوى بها الفرض وسقط ندب ما زاد .
 ولما بين صفة الوضوء المشتعلة على فرائض وسنن وفضائل شرع يبحث على الاتيان بها على
 هذه الصفة لا يخل بشيء منها فقال « وقد قال رسول الله ﷺ من توضأ الخ » أى من أتى
 بوضوء كامل بأن كان مستجمعا لفرائضه وسننه وفضائله ولم يخل بشيء منها .

« ثم رفع طرفه إلى السماء فقال » قبل أن يتكلم « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
 شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء
 وقد استحب بعض العلماء الخ » هو ابن حبيب قال إنه يستحب .

« أن يقول باثر الوضوء » بكسر الهمزة وسكون المثلثة « اللهم اجعلني من التوابين »
 أى الذين كلما أذنبوا تابوا « واجعلني من المتطهرين » أى من الذنوب وظاهر كلامه أن ما
 نقله عن بعض العلماء ليس من الحديث وقد ذكره الترمذي في الحديث .

« ويجب عليه الخ » قال العلماء إن الشيخ لم يتكلم على النية في الوضوء لأنه لم يقل ينوى
 ﷻ الوضوء وهى فرض اتفاقا عند ابن رشد لأنه لم يحفظ خلافا في وجوبها في الوضوء ولذا

لَمَّا أَمَرَهُ بِهِ يَرْجُو تَقَبُّلَهُ وَثَوَابَهُ وَتَطْهِيرَهُ مِنَ الذُّنُوبِ بِهِ وَيُشْعِرُ نَفْسَهُ
أَنَّ ذَلِكَ تَأَهُبٌ وَتَنْظُفٌ لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَدَاءِ
فَرَائِضِهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ

حكي الاتفاق على الوجوب وعلى الأصح عند ابن الحاجب ومقابله رواية عن مالك بعدم
فرضيتها نصا في الوضوء ويتخرج عليه الفصل . ثم اختلفوا هل تؤخذ من كلامه أم لا فقال
بعضهم لم يتكلم على النية في الرسالة أصلا وقال بعضهم تؤخذ من قوله ويجب عليه أي
المتوضىء أن يعمل عمل الوضوء احتسابا أي خالصا لله تعالى لا لرياء ولا لسمعه .

«لما أمره به» أي لأجل ما أمره به من الإخلاص المستفاد من قوله تعالى - وما أمروا
إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين - والإخلاص أن يقصد إفراذ المعبود بالعبادة من غير نطق
باللسان فإن مدار النية القلب ومن شرطها أن تكون مقارنة لأول واجب وهو غسل الوجه
في الوضوء فإن تقدمت عليه بكثير لم تجز اتفاقا وفي تقدمها يسير قولان مشهوران أشهرهما
الإجزاء واتفقوا على أنه إذا نوى بعد غسل الوجه لا يجزئه والأصل في النية أن تكون
مستصحبة فإن حصل ذهول عنها اعتقر .

«يرجو تقبله وثوابه وتطهيره من الذنوب به الخ» أي إذا عمل عمل الوضوء خالصا
قاصدا به امتثال ما أمر الله به واثقا من نفسه بأن الفعل صادر عن طيب نفس فينبغي له
أن يطمع في تقبله وتطهيره من الذنوب به لما في مسلم أنه ﷺ قال «إذا قوضا المسلم أو المؤمن
فغسل وجهه يخرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع قطرة من الماء -
الحديث» «ويشعر نفسه» أي يعلم نفسه «أن ذلك» الوضوء «تأهب» أي استعداد .
«وتنظف» من الذنوب والأدران «لمناجاة ربه والوقوف بين يديه» الأولى تقديم
الوقوف على المناجاة لأن الوقوف مقدم اعتبار وحاصل ما قال إن المكلف إذا أراد
الوضوء فليفعله خالصا لله تعالى طامعا في أن الله يتقبله منه ولا يقطع بذلك وأنه يشبهه
عليه وأنه يطهره به من الذنوب ويستحضر أن فعله لأجل التأهب لمناجاة ربه ومناجاة
الرب لإخلاص القلب وتفرغ السر لذكره .

«لأداء فرائضه» أي لأجل أداء ما فرض الله عليه «والخضوع» أي لأجل التذلل له

بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَيَعْمَلُ عَلَى يَقِينٍ بِذَلِكَ وَتَحْفَظُ فِيهِ فَإِنَّ تَمَامَ كُلِّ
عَمَلٍ بِحُسْنِ النِّيَّةِ فِيهِ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْغُسْلِ)

تعالى « بالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ » وإنما خصهما بالذكر مع أن التذلل بغيرهما أيضا لأن بهما
يقع التذلل أعني التذلل الكامل ولأن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

« فَيَعْمَلُ عَلَى يَقِينٍ بِذَلِكَ الْخ » فإذا أشعر نفسه بأن الوضوء تأهب واستعداد للمناجاة
ربه تمكن من قلبه الإجلال والتعظيم فينتج له أنه يعمل الوضوء على يقين بالخضوع أي جازما
بوجوب الخضوع لمولاه وخلاصته أن الإجلال والتعظيم ينتج أنه يعمل عمل الوضوء في
حال كونه على تحفظ في الوضوء عن النقص والوسوسة وعلى يقين أن عليه أن يخضع لله
تعالى بالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

« فان تمام كل عمل الخ » أي لا تجرى الأعمال إلا على حسب النية ولا تتكون في دائرة
الوجود إلا موافقة لها وغير خارجة عن طورها وحسبك قوله عليه الصلاة والسلام « وإنما
لكل امرئ ما نوى » .

﴿ (بَاب فِي) بَيَانِ صِفَةِ (الْغُسْلِ) ﴾

قد تقدم دليله وشرائطه في باب ما يجب منه الوضوء وصفة الغسل تشتمل على فرائض
وسنن وفضايا ولم يتعرض المصنف لبيان الفرض من غيره وسنن ذلك . فنقول أما
فرائضه فخمسة تعميم الجسد بالماء والنية والموالة والدلك وتحليل الشعر ولو كثيفا
وضغت المضمورة .

وسننه خمسة غسل اليدين للركوعين أولاً والمضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح
الصماخين فقط وهما الثقبان فيمسح منهما مالا يمكن غسله وصفة غسلهما أن يحمل الماء في
يديه وإمالة رأسه حتى يصيب الماء باطن أذنيه ولا يصب الماء في أذنيه صبا لأنه يورث الضرر .

أَمَّا الطَّهْرُ فَهُوَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَمِنَ الْخَيْضَةِ وَالنَّفَاسِ سَوَاءٌ فَإِنْ اقْتَصَرَ اَلْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغَسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ أَجْزَأُهُ وَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ أَنْ يَبْدَأَ بِغَسْلِ مَا يَفْرِجُهُ أَوْ جَسَدِهِ مِنَ الْأَذَى

وفضائله سبع التسمية والبدء بإزالة الأذى عن جسده وغسل أعضاء وضوئه كلها قبل الغسل والبدء بغسل الأعلى قبل الأسفل والميامن قبل الميسر وتثليث الرأس وقلة الماء مع إحكام الغسل .

ومكروهاته خمسة تنكيس الفعل والاكتثار من صب الماء وتكرار الغسل بعد الأسباغ والغسل في الحلاء وفي موضع الأقدار وأن يتطهر بأدى العورة .

« أما الطهر » أى الغسل وهو تعميم ظاهر الجسد بالماء أى مع الدلك لأن حقيقة الغسل مركبة من الأمرين « فهو من الجنابة » وهى شئ بان الانزال ومغيب الحشفة أى مسبب الانزال لأن الجنابة وصف معنوي قائم بالشخص يترتب على الانزال ومغيب الحشفة « ومن الحيضة والنفاس » من انقطاع دم الحيض والنفاس « سواء » يريد في الصفة والحكم وقال بعضهم في الصفة دون الحكم لأنه قدم الكلام عليه وأنت خير بأن التشبيه إذا كان في الصفة لا في الحكم فالصفة لا تختص بالواجب فلو قال وأما الطهر فهو من الجنابة وغيرها سواء كان أشمل .

« فان اقتصر المتطهر الخ » يعنى لو اقتصر المتطهر من الجنابة والحيض والنفاس على الغسل دون الوضوء أجزأه ذلك الغسل عن الوضوء فله أن يصلي بذلك الغسل من غير وضوء إذا لم يمس ذكره لاندراج الحدث الأصغر في الحدث الأكبر هذا اذا كان الغسل واجبا كغسل الجنابة أما لو كان الغسل سنة أو مستحبا فلا يجزئ عن الوضوء « وأفضل له » أى للمتطهر من الجنابة ونحوها .

« أن يتوضأ بعد أن يبدأ الخ » على المتطهر فعل فضيلتين إحداها أن يبدأ بغسل ما يفرجه بأو في جسده من الأذى فان غسله بنية الجنابة وزوال الأذى أجزأه على المشعر وليس عليه أن يعيد غسله ثانيا وإن غسله بنية إزالة الأذى ثم لم يغسله بعد لم يجزه

ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ فَإِنْ شَاءَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ آخَرَهُمَا
إِلَى آخِرِ غُسْلِهِ ثُمَّ يَغْسِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ وَيَرْفَعُهُمَا غَيْرَ قَابِضٍ
بِهِمَا شَيْئاً

وثانيتها وضوء قبل أن يغسل جسده تشريفاً لأعضاء الوضوء .

« ثم يتوضأ وضوء الصلاة » يحمل قوله السابق وأفضل له أن يتوضأ على الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين للكوعين يندفع التكرار الحاصل بقوله ثم يتوضأ وضوء الصلاة ويكون قوله ثم يتوضأ أى يكمل الوضوء لكن هذا الحمل يقتضي أن يغسل ما على بدنه أو فرجه من الأذى مقدم على غسل اليدين وليس كذلك إذ غسل اليدين مقدم فالأحسن أن يقال بأنه تكلم أولاً على الحكم وثانياً على الصفة .

بقى أمر آخر وهو أنه هل يعيد غسل اليدين ثانياً بعد أن يغسل ذكره بنية الجنابة أولاً فحديث ميمونة يقتضي أنه بعد إزالة الأذى لا يعيد غسل يديه وبه جزم بعضهم وغالب شراح خليل قائل بإعادة غسلهما .

« فإن شاء غسل رجليه الخ » ظاهر كلامه التخيير في غسل رجليه بين أن يقدمهما على غسل جسده أو يؤخرهما وبه قال بعضهم إنه غير بين أن يقدم غسل رجليه أو يؤخره والقول المشهور أنه يقدم غسل رجليه مطلقاً سواء كان الموضع الذي يغتسل فيه نقياً من الأذى أولاً دليل المشهور ما في الموطأ أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة وظاهره أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً وهو مذهب مالك والشافعي قال الفاكهاني وهو المشهور وقيل يؤخرهما مطلقاً سواء كان الموضع نقياً أولاً والقول بالتأخير أظهر من المشهور لما في الصحيحين أنه ﷺ كان يؤخر غسل رجليه إلى آخر غسله فيغسلهما إذ ذاك وهذا صريح وما تقدم ظاهر وأنى يقاوم الظاهر الصريح أى يعيد فيكون هذا القول هو المشهور بناءً على أن المشهور ما قوى دليله لا ما كثر قائله والمقابل يقول المشهور ما كثر قائله .

ثم بعد أن يفرغ من وضوئه « يغسس يديه في الإناء » إن كان مفتوحاً أو يفرغ عليهما الماء إن كان غير مفتوح « ويرفعهما » حال كونه « غير قابض » أى غير مغترف « بهما شيئاً »

فَيَخْلُلُ بِهِمَا أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ ثُمَّ يَغْرِفُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ
غَاسِلًا لَهُ بِهِنَّ وَتَفْعُلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَتَضَعُ شَعْرَ رَأْسِهَا وَلَيْسَ عَلَيْهَا حُلٌّ
عَقَاصُهَا ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ وَيَتَدَلَّكَ

من الماء بحيث يكون فيهما إلا ما علق بهما من أثر الماء « فيخلل بهما أصول شعر
رأسه » ويبدأ في ذلك من مؤخر الدماغ وفي التخليل فائدتان فقهية وهى سرعة إيصال
الماء للبشرة وطبية وهى تأنس الرأس بالماء فلا يتأذى بصب الماء عليه بعد لانتقباض المسام .
« ثم » بعد أن يفرغ من تخليل شعر رأسه « يغرف بهما الماء على رأسه ثلاث غرفات »
حال كونه « غاسلا له بهن » أى بالكاه رأسه بهن ولا بد أن يعم الرأس بكل غرفة من
الثلاث ولا ينقص عن الثلاث أى يكره النقص عن الثلاث وإن عم بواحدة واجتزى بها
أجزأته وإن لم يعم بالثلاث فإنه يزيد حتى يعم .

« وتفعل ذلك المرأة » أى كل ما تقدم من غسل الأذى وتقديم الوضوء وتخليل أصول
الشعر « وتضعث » بفتح التاء والغين وسكون الضاد المعجمة آخره ثاء مثلثة معناه تجمع
وتضم « وليس عليها » لا وجوبا ولا استحبابا في غسل الجنباة والحيض « حل عقاصها »
العقاص جمع عقيصه وهى الخصلة من الشعر تضفرها ثم ترسلها ودليل ما قال ما في مسلم
إن أم سلمة قالت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة فقال لا
إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين وهو حجة
لمن لم يشترط ذلك لأن الإفاضة الإسالة وكما لا يلزم المرأة حل عقاصها لا يلزمها نزع
خاتمها ولو ضيقا وكذلك الأساور وكذا لا يلزم الرجل نزع خاتمته المأذون فيه ولو ضيقا .
« ثم » بعد أن يغسل رأسه « يفيض الماء على شقه الأيمن » أى أنه يبدأ في غسل جسده
بشقة الأيمن كله ويبدأ بأعلاه « ثم على شقه الأيسر » ويفعل فيه مثل ما فعل بالأيمن من
غسله كله والبدء بأعلاه .

« ثم » بعد أن يفرغ من صب الماء على شقه « يتدلك » وجوبا فالدلك واجب لنفسه
على المشهور . وظاهر كلامه أنه لا يتدلك بعد صب الماء على شقه الأيمن حتى يصب

بِيَدَيْهِ يَأْثُرُ صَبُّ الْمَاءِ حَتَّى يَغْمَّ جَسَدَهُ وَمَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ
 مِنْ جَسَدِهِ عَاوَدَهُ بِالْمَاءِ وَذَلِكَ يَسِدُهُ حَتَّى يُوعِبَ جَمِيعَ جَسَدِهِ
 وَيَتَابِعُ عَمَقَ سُرَّتِهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ

الماء على شقه الأيسر فإذا صب الماء على الأيسر ذلك الشقين ومثله في تحقيق المباني والظاهر
 أنه يدل على الشق الأيمن قبل الصب على الأيسر ولذلك تجد نسخة المؤلف عند غير شارحنا
 ويتبدل بيديه بالتعبير بالواو لا بثم المفتضية تأخر الدليل بعد الصب على الشقين « بيديه »
 إن أمكنه ذلك وإلا وكل غيره على الدليل ولا يمكن فيما بين السرة والركبة إلا من يجوز
 له مباشرة ذلك من زوجة وأمة فإن لم يجد من يوكله أجزأه صب الماء على جسده من
 غير ذلك وإن وكل لغيره ضرورة لا يجزئه على المشهور .

« يَأْثُرُ صَبُّ الْمَاءِ » أى أن الدليل يكون عقب صب الماء واستظهر هذا القول لما في
 المقارنة من المشقة عند من يشترطها « حتى يغمم جسده » جميعه ويتحقق أن الماء قد عم
 جميع جسده لأن الذمة عامرة فلا تبرأ إلا بيقين .

« وَمَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ » أى أن ما حصل فيه شك من أعضاء المفتسل في أن
 الماء أصابه أو لم يصبه « من جسده عاوده بالماء » أى بما جديد وجوبا ولا يجزئه غسله بما
 تعلق من جسده من الماء « وذلكه بيده » أو ما يقوم مقامها عند التعمد وكذا إذا شك
 في موضع من جسده هل ذلك أم لا فإنه يستأنف له الماء ويدلكه حتى يتحقق ذلك
 وتكفى غلبة الظن خلافا لمن قال بعدم كفايتها وعليه أنها إذا كفت في وصول الماء للبشرة
 الذى هو مجمع عليه فأولى الدليل الذى هو مختلف فيه .

« حَتَّى يُوعِبَ » أى يغمم « جميع جسده » تكرار مع قوله حتى يغمم جسده قيل في
 دفعه أن الأول محمول على من لم يحصل له شك وما هنا على من حصل له شك
 وكان غير مستكبح .

« وَيَتَابِعُ » يعنى بالماء والدليل « عمق سرتة » بفتح العين المهمة وضمها وسكون الميم
 باطن السرة « وتحت حلقه » أى يتابع ما إلى حلقه والصواب أن لو قال تحت ذقنه لأن ما

وَيُخَلَّلُ شَعْرُ لِحْيَتِهِ وَتَحْتَ جَنَاحَيْهِ وَبَيْنَ أَلْيَتَيْهِ وَرُفْعَتَيْهِ
وَتَحْتَ رُكْبَتَيْهِ وَأَسْفَلَ رِجْلَيْهِ وَيُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَيُغْسَلُ
رِجْلَيْهِ آخِرَ ذَلِكَ يَجْمَعُ ذَلِكَ فِيهِمَا لَتَامٌ غُسْلُهُ وَلِتَامٌ وَضُوئُهُ
إِنْ كَانَ آخَرَ غَسَلَهُمَا

تحت ذقنه هو حلقه وهو المقصود لا ما تحت حلقه وهو الصدر كما تقتضيه عبارة المصنف
لأنه لا مغاير فيه « ويخلل » وجوباً « شعر لحيته » وسكت عن تخليل شعر الرأس اكتفاء
بما تقدم أول الباب وكذا يجب تخليل شعر غيرهما كشعر الحاجبين والاهدا ب والشارب
والابط والعانة .

« و » يتابع ما « تحت جناحيه » أى ابطنيه لأنه كالسرة في الخفاء واجتماع الأوساخ
« و » يتابع ما « بين أليتيه » بفتح الهمزة وسكون اللام أى مقعديته فيوصل الماء اليه
مع استرخائه حتى يتمكن من غسل تكاميش الدبر فان لم يفعل كان الغسل باطلا
« و » يتابع « رفغيه » تشبیه رفع بفتح الراء وضمها باطن الفخذ وقيل ما بين
الدبر والذكر .

« و » يتابع ما « تحت ركبتيه » يعنى باطنهما من خلف لا ما تحتهما من أمام
« و » يتابع « أسفل رجليه » عقبية وعرقوبيه وتحت قدميه « ويخلل أصابع يديه » وجوباً
في وضوئه إن كان قدمه وإلا ففي أثناء غسله وسكت عن أشياء ينبو عنها الماء كأسارير
الجهة وما غار من ظاهر الأحقان وما تحت مارنه وغير ذلك اكتفاء بما تقدم في الوضوء .
« ويغسل رجليه آخر ذلك » الغسل إذا لم يكن غسلها أولاً عند وضوئه « يجمع
ذلك » الغسل المذكور « فيها » أي في الرجلين أى يحصل ذلك الغسل المذكور فيها وأنت
خبر بأن الغسل المذكور غسل الرجلين ولا معنى لكونه يحصل غسل الرجلين في الرجلين
فالجواب أن يراد بالغسل المذكور الغسل مجرداً عن قيده وهو إضافته للرجلين « لتام
غسله » وإنما فعل ذلك لأجل تمام غسله الواجب .

« ولتأم وضوئه » المستحب « إن كان آخر غسلها » في الوضوء وحينئذ يغسلها بنية

وَيَحْذَرُ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ فِي تَدْلُكِهِ بِيَاطِنِ كَفِّهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ
 أَوْعَبَ طَهْرَهُ أَعَادَ الْوُضُوءَ وَإِنْ مَسَّهُ فِي أَيْتِدَاءِ غُسْلِهِ وَبَعْدَ أَنْ غَسَلَ
 مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهُ فَلْيَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِيَدَيْهِ عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ
 بِالْمَاءِ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ ذَلِكَ

الوضوء والغسل « و » إذا قوضا الجنب بعد غسل ما بفرجه من الأذى بنية رفع الجنابة
 « يحذر » أي يحتفظ بعد ذلك « أن يمس ذكره » إنما نص المصنف على مس الذكر لأنه
 الغالب والأفغبر من سائر النواقص كذلك « في » حال « تدلكه بباطن كفه » وظاهره
 أنه لا يجب الوضوء من مس الذكر إلا إن كان المس بباطن الكف وهو للامام أشهب
 ومذهب ابن القاسم يجب الوضوء من مس الذكر بباطن الكف أو بباطن الأصابع وفي
 المختصر للشيخ خليل أو يجنبها .

« فان » لم يحتفظ و « فعل ذلك » المس بشيء مما ذكر عامدا أو ناسيا « و » الحال
 أنه « قد أوعب » أي أكمل « طهره » بفعل موجباته من الفرائض والسنن « أعاد الوضوء »
 إذا أراد الصلاة ولا يلتزمه إعادته حتى يريد الصلاة كسائر الأحداث وحيث قلنا بإعادة
 الوضوء ان أراد الصلاة فلا يد من نيته لأن حدثه الأكبر قد ارتفع حتى قال بعضهم إن
 تجديد نية الوضوء أمر متفق عليه .

« و » أما « إن مسه في ابتداء غسله وبعد أن غسل مواضع الوضوء » كلا أو بعضا والواو
 زائدة كما نقل عن أبي عمران « منه » أي من المغتسل أي من نفسه فأضمر في محل الإظهار
 « فليمر بعد ذلك » المس « بيديه على مواضع الوضوء » لافرق بين أن يكون غسلها كلها
 سابقا ثم مس أو غسل بعضها « بالماء » متعلق بيمر والباء بمعنى مع يعني أنه يمر بيديه على
 مواضع الوضوء بماء جديد .

« على ما ينبغي من ذلك » قيل الإشارة عائدة على الترتيب أي يستحب فينبغي على
 بابه وفيه ان الترتيب في الوضوء سنة عندنا والظاهر أنه أراد به عدم الوجوب المتحقق في
 السنة وقيل عائدة على فرائض الوضوء وسننه وقضائله وقيل على إجراء الماء على الأعضاء

وَيَنْوِيهِ .

﴿ بَاب ﴾

(فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ أَلْمَاءَ وَصِفَةَ التَّيْمِ)

والدلك فعلى هذا والذي قبله يكون ينبغي بمعنى الوجوب .

« و » اختلف في تجديد نية الوضوء فقال المصنف « ينويه » أي يلزمه تجديد نية الوضوء فان نوى رفع الحدث الأكبر لم تجزئه ويكون بمنزلة ما إذا نوى المتوضيء غير الجنب رفع الحدث الأكبر وقال القابسي لا يلزمه تجديدها ومبنى الخلاف هل يطهر كل عضو بانفراده أو لا يطهر إلا بالمكان فان قلنا بالأول لزم تجديدها لأن طهارته قد ذهبت بالحدث فوجب تجديد النية لها عند تجديد الغسل وإن قلنا بالثاني لا يلزمه تجديدها لبقائها ضمنا في نية الطهارة الكبرى .

﴿ بَاب فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصِفَةَ التَّيْمِ ﴾

« باب في » حكم « من لم يجد الماء » وحكمه أنه يجب عليه التيمم « و » في بيان « صفة التيمم » المستعجلة وفي الأعذار المبيحة له .

والتيمم لغة القصد قال تعالى (ولا تيمموا الخبيث) الآية أي تقصدوه وشرعا عبادة حكومية تستباح بها الصلاة فقوله عبادة حكومية أي حكم الشرع بها ويخفى أن هذا القدر موجود في الوضوء والغسل وتستباح بها الصلاة لإخراج الوضوء والغسل لأن التيمم ليس إلا للاستباحة فقط والوضوء والغسل لرفع الحدث وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى (فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) وفي مسلم من قوله ﷺ « فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها طهورا إذا لم نجد الماء » والإجماع على أن التيمم واجب عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله .

ولوجوبه ثمانية شرائط الاسلام والبلوغ والعقل وارتفاع الحيض والنفاس ودخول الوقت وعدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأن لا يكون على الأعضاء حائل وعدم المنافي .

التَّيْمُ يَجِبُ لِعَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا يَثْسَرُ أَنْ يَجِدَهُ فِي الْوَقْتِ وَقَدْ
يَجِبُ مَعَ وُجُودِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّهِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ لِمَرَضٍ مَانِعٍ
أَوْ مَرِيضٍ يَقْدِرُ عَلَى مَسِّهِ

« التيمم يجب لعدم الماء » إما حقيقة بأن لا يجد الماء أصلاً وإما حكماً بأن يجد ماء
لا يكفيه لوضوء أو غسل « في السفر » أو في الحضر وسواء كان السفر قصر أم لا وسواء
كان المسافر صحيحاً أم لا وسواء كان السفر مباحاً أم لا لأن الرخصة إذا كانت تفعل في
السفر والحضر لا يشترط فيها إباحة السفر وأما إذا كانت الرخصة لا تفعل إلا في السفر
كفطر الصائم في رمضان الحاضر فلا بد أن يكون السفر مباحاً وأن يكون أربعة برد
كقصر الرابعة .

« إذا يثس أن يجده » أي لا يكون عدم الماء سبباً لوجوب التيمم إلا إذا يثس من
وجود الماء أو غلب على ظنه عدم وجود الماء لا مفهوم له بل ولو شك أو رجا الماء أو تيقن
وجود الماء في الوقت .

وأجاب الأجهوري بأن قوله إذا يثس شرط في مقدر والتقدير ويستحب له تقديمه إذا
أيس ليس شرطاً في الوجوب قوله بعد ذلك أن الراجي والمتردد يتيمم والمراد بالوجوب
الوجوب الموسع واليأس وإنما يكون بعد أن يطلبه طلباً لا يشق بمثله ولا يلزمه الطلب إلا
إذا كان يرغبو وجوده أو يتوهمه أما إن قطع بعدمه فلا يطلبه في الوقت يريد بالوقت
الوقت المختار وهو الذي يستعمل في هذا الباب كله ويقع فيه التفصيل وأما الوقت الضروري
فلا تفصيل فيه بين آيس وغيره بل يتيمم حينئذ لإدراك الصلاة .

« وقد يجب » التيمم « مع وجوده » أي الماء « إذا لم يقدر على مسه » سواء كان « في
« سفر أو » في « حضر له » أجل « مرض مانع » من استعماله بأن يخاف باستعماله فوات
روحه أو فوات منفعة أو زيادة مرض أو تأخر برء أو حدوث مرض فان لم يخف شيئاً مما
ذكر بل كان يتألم في الحال فقط لزمه الوضوء أو الغسل .

« أو مريض يقدر على مسه » معطوف على مقدر وتقديره وكذلك قد يجب التيمم مع

وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِلَّا يَهُ وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ مِنْهُ الْمَاءُ وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ
خَوْفُ لُصُوصٍ أَوْ سِبَاعٍ وَإِذَا أُتِقِنَ الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ آخَرَ
إِلَى آخِرِهِ وَإِنْ يَشِسَ مِنْهُ تَيْمَمَ فِي أَوَّلِهِ

وجود الماء على صحيح لا يقدر على مسه لتوقع مرض باستعماله أو مريض يقدر على مسه
أي الماء .

« و » لكن « لا يجد من يناوله إياه » ولو بأجرة تساوي الثمن الذي يلزمه الشراء
به أو لا يجد آلة أو وجد آلة محرمة أو لا يقدر على أجرة المناول « وكذلك » مثل من
تقدم في وجوب التيمم عليه « مسافر يقرب منه الماء و » لكن « يمنعه منه » أي من
الوصول إليه « خوف لصوص » جمع لص وهو السارق وماله ومال غيره مما يجب عليه
حفظه سواء ولا بد أن يكون المال أكثر مما يلزمه بذله في شراء الماء ولا بد أن يتحقق
وجودهم أو يغلب على ظنه وجودهم وأما الشك فلا عبرة به .

« أو » خوف « سباع » على نفسه حيث تيقن ذلك أو غلب على ظنه ولا عبرة بالشك
« وإذا تيقن المسافر » سواء كان سفره سفرا تقصر فيه الصلاة أم لا « بوجود الماء » الطهور
الكنافي لنفسه أو وضوئه « في الوقت المختار آخر التيمم إلى آخره » استحبابا .

وحاصل فقه المسألة أن من شروط وجوب التيمم دخول الوقت والحكم فيه يختلف
لاختلاف حال المتيمم لأنه إما متيقن لوجود الماء في الوقت أو للحوقه فيه أو يائس من
وجوده أو من لحوقه فيه أو متردد في الوجود أو في اللحوق في الوقت أو راجع الوجود أو
اللحوق في الوقت وقد بين المصنف هذه الأحوال فأشار إلى أولها بقوله « وإذا تيقن المسافر
الخ ولا خصوصية للمسافر بل هو عام في حق كل من أبيح له التيمم لفقد الماء إذا تيقن وجود
الماء أو تيقن لحوقه في الوقت أو غلب على ظنه الوجود أو اللحوق في الوقت آخر التيمم
إلى آخره استحبابا .

« وإن يشس منه » أي من وجود الماء أو من إدراكه في الوقت بعد طلبه إن كان
هناك ما يوجب الطلب « تيمم في أوله » أي في أول الوقت استحبابا لتحصل له فضيلة

وإن لم يكن عنده منه علمٌ تيمم في وسطه وكذلك إن خاف أن لا يدرك الماء في الوقت ورجا أن يدركه فيه ومن تيمم من هؤلاء ثم أصاب الماء في الوقت بعد أن صلى

الوقت لأن فضيلة الماء قد يشس منها وكذلك حكم من غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت أو عدم لحوقه فيه « وإن لم يكن عنده » أى التيمم « منه » أى من الماء .

« علم » بأن يكون متردداً في وجوده « تيمم في وسطه » بفتح السين استحباباً وكذلك « تيمم في وسطه استحباباً » إن خاف أن لا يدرك الماء في الوقت ورجا أن يدركه فيه « هكذا قرره الشيخ أحمد زروق على أن المراد به المتردد في لحوقه قائلاً لا فرق بينه وبين ما قبله على المذهب وتقريره وإن كان صحيحاً من جهة الحكم لكنه حمل كلام المصنف على خلاف ما يفيد قوله ورجا أن يدركه فيه وقرره ابن ناجي على أن المراد به الراجي فقال وفي كلام المؤلف مخالفة للمذهب وذلك أن ظاهر قوله في الراجي لا يؤخر بل يتيمم وسط الوقت وليس كما قال بل حكمه حكم الموقن والموقن يؤخر لآخر الوقت .

وقد قال ابن هرون لا أعلم من نقل في الراجي أنه يتيمم وسط الوقت غير ابن أبي زيد قال ابن ناجي ويمكن أن يرد قوله وكذلك إن خاف إلى القسم الأول وهو قوله وإن أيقن النج إلى ما يليه ومعنى الرد إليه الإلحاق به في الحكم وعلى كلام ابن ناجي يكون المصنف أراد بقوله خاف أي توهم .

« ومن تيمم من هؤلاء » جواب من محذوف والتقدير فقيه تفصيل والإشارة عائدة على السبعة المذكورين المريض الذي لا يقدر على مس الماء والمريض الذي لا يجد من ينأوله الماء والمسافر الذي يقرب منه الماء ويمتنع منه خوف لصوص أو سباع والمسافر الذي يتيقن وجود الماء في الوقت والياثس منه في الوقت والذي ليس عنده منه علم والخائف الراجي .

« ثم أصاب الماء في الوقت بعد أن صلى » لا يصدق على المريض فاقد القدرة على استعمال الماء ولا على المريض الذي عنده قدرة على استعمال الماء ولكنه لا يجد من ينأوله إياه إلا أن يقال إن قوله ثم أصاب الماء أى أصابه من حيث القدرة على استعماله

فَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ فَلْيُعِدْ وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ
مِنْ سَبَاحٍ وَنَحْوِهَا وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَنْ لَا يُدْرِكَ أَلَمَاءَهُ فِي
الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُدْرِكَ فِيهِ

أو وجوده أو وجود آله « فأما المريض الذي لم يجد من يناوله إياه ، أى الماء ، فليعد ،
الصلاة في الوقت استحباباً .

والحاصل ان المريض الذي لا يجد من يناوله الماء أو لا يجد الآلة التي يستخرج بها
الماء يكون حكمه حينئذ أنه يؤخر التيمم إلى وسط الوقت فإذا فعل ما طلب منه من التيمم
وسط الوقت وصلى وقبل خروج وقت الصلاة زال المانع من استعمال الماء كأن وجد ما يناوله
إياه فانه يعيد الصلاة في الوقت استحباباً إن كان عنده تقصير بأن كان لا يتكرر عليه
الداخلون وأما إن كان يتكرر عليه الداخلون فلا تقصير عنده حينئذ فلا إعادة عليه .
« وكذلك » المسافر « الخائف من سباح ونحوها » يعني أن المسافر الخائف على نفسه
من السباح أو على ماله من اللصوص مثل المريض الذي لا يجد من يناوله الماء في أنه إذا
أصاب الماء في الوقت فانه يعيد الصلاة استحباباً .

والحاصل أن الخائف من نحو سباح إذا تيمم وسط الوقت فانه يندب له الإعادة في
الوقت بقيود أربعة وهي أن يتيقن وجود الماء أو لحوقه لولا خوفه وكون خوفه جزءاً أو
غلبة ظن وتبين عدم ما خافه ووجود الماء بعينه فان لم يتيقن وجوده أو لحوقه أو تبين ما
خافه أو لم يتبين شيء أو وجد غيره لم يعد وإن كان خوفه شكاً فانه يعيد أبداً .

« وكذلك » أي مثل المريض والخائف المذكورين « المسافر الذي يخاف أن لا يدرك
الماء في الوقت ويرجو أن يدركه فيه » في أنه إذا وجد الماء في الوقت يعيد استحباباً ما
صلى في وقته المقدر له وهو الوسط ومن باب أولى إذا قدم والمراد بالخوف في كلام المصنف
التردد في اللحوق فانه الذي يعيد في الوقت استحباباً ما صلى في الوقت المقدر له وبالأولى
إذا قدم وأما المتردد في الوجود فان قدم على وسط الوقت المقدر له أعاد وإن صلى وسط
الوقت المقدر له فلا إعادة والفرق بينها أن المتردد في اللحوق عنده نوع تقصير فلذا طلب

وَلَا يُعِيدُ غَيْرُ هَؤُلَاءِ وَلَا يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ بَتِيمٍ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا
مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لَضَرَرٍ بِجِسْمِهِ مُقِيمٍ وَقَدْ قِيلَ يَتِيمٌ لِكُلِّ
صَلَاةٍ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ ذَكَرَ صَلَوَاتٍ أَنْ يُصَلِّيَهَا بَتِيمٍ وَاحِدٍ

بالإعادة وأما المتردد في الوجود فإنه استند إلى الأصل وهو العدم .

« ولا يعيد غير هؤلاء » الثلاثة ظاهره ان اليائس لا يعيد إذا وجد الماء مطلقا وليس
كذلك بل فيه تفصيل وهو ان وجد الماء الذي يش منه فإنه يعيد وإن وجد غيره فلا
إعادة وظاهره أيضا إن وجد الماء بقربه او برحله او تسميه فيه ثم تذكره فلا إعادة عليه
والمعتمد أن الثلاثة الإعادة خلافا لظاهر المصنف .

« ولا يصلي صلاتين » فريضتين حضريتين أو سفريتين أو منسيتين اشتركتا في الوقت
أم لا « بتيم واحد من هؤلاء » السبعة المتقدم ذكرهم « إلا مريض لا يقدر على مس الماء
لضرر بجسمه مقيم » أي مرض لازم وبقي إلى وقت الصلاة الثانية وقد اتفق أنه لم يفعل
الأولى في وقتها إما عمدا أو نسيانا أو جهلا فله ان يصليهما معا بتيم واحد وهذا الحكم
عام في الحضريات والسفريات « وقد قيل بتيم لكل صلاة مفروضة صحيحا أو كان مريضا
مسافرا أو مقيما » .

« وقد روي عن مالك رحمه الله تعالى فِيمَنْ ذَكَرَ صَلَوَاتٍ » مفروضات تركن نسيانا
أو نام عنهن أو تعمد تركهن ثم تاب وأراد قضاءهن فله « أن يصليهما بتيم واحد » سواء
كان صحيحا أو مريضا مسافرا أو مقيما والقول الاول لابن شعبان والثاني لابن القاسم
وهو المشهور ولذا اعترض على الشيخ في تمريره بقيل وتقديم غيره عليه وعلى المشهور لو
خالف وصلى صلاتين بتيم واحد سواء كانتا مشتركتين أم لا أعاد الثانية أبدا وأخذ من
أول الباب في الوقت أن الفرض يتيم له مطلقا حتى الجمعة وليس كذلك إذ الجمعة لا يتيم
الحاضر أي الصحيح بناء على بدليتها عن الظهر فيصلّى الظهر بالتييم ولو في أول الوقت فان
صلى الجمعة بالتييم فإنه لا يجزئه .

وأما المريض والمسافر فيتيمان لها وكذلك صلاة الجنازة لا يتيم لها الحاضر الصحيح

وَالْتَيْمُّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ وَهُوَ مَا ظَهَرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا مِنْ تَرَابٍ
أَوْ رَمْلٍ أَوْ حَجَارَةٍ أَوْ سَبَخَةٍ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ

إلا إذا تعينت بأن لا يوجد مصل غيره ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء وأما السنن
والتوافل فتيمم لها المسافر دون الحاضر الصحيح أى الذي فرضه التيمم لعدم الماء .
وأما الحاضر الصحيح الذي فرضه التيمم لحوف مرض فحكمه كالريض فتيمم للجمعة
والجنازة وإن لم تتعين وللسنن والتوافل ولو نوى بتيممه فرضا جاز له أن يصلي به نفلا
بعده بشرط اتصاله بالفرض وإن لم ينو صلاة النفل بعد الفرض والتقييد بالبعدية مع أنه
لو صلى به نفلا قبله لصح لقوله بشرط اتصاله بالفرض فإن فصله بطول أو خروج من
المسجد أعاد تيممه إن أراد صلاة النفل ويسير الفصل مفتقر ويحد بمثل آية الكرسي
ويشترط أيضا أن لا يكثر النفل وتعتبر الكثرة بالمعرف .

« والتيمم » يكون « بالصعيد الطاهر » هذا من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين للطيب
في قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا « وهو » أى الصعيد الطيب في كلام العرب وبه قال مالك .
« ما ظهر » أى صعد أى أن مالكاً قال أن الصعيد ما ظهر على وجه الأرض
موافقا لما عند العرب وذهب غيره إلى أن الصعيد في الآية التراب الطاهر وجد على وجه
الأرض أو أخرج من باطنها .

« على وجه الأرض منها من تراب أو رمل أو حجارة أو سبخة » بفتح الباء واحدة
السبخ وهي الأرض ذات ملح ورشح ولا يتيمم على الخشب والحشيش والزرع على المفتد
وظاهر قوله يتيمم على الحجارة ولو كانت من الصفوان ولم يكن عليها تراب مالم تطبخ
فلا يحوز التيمم على الجير ولا على الآجر وهو الطوب الأحمر ويتيمم على التراب نقل أو
لم ينقل إلا أن الثاني باتفاق والأول على المشهور وغير التراب كاللحج والشب الكبريت
والنحاس والحديد لا يتيمم عليها إلا في موضعها أو نقلت من موضع لآخر ولكن لم تصرفي
أيدي الناس كالعقاير وأما لو صارت في أيدي الناس كالعقاير فلا يصح التيمم عليها .
« يضرب بيديه الأرض » جملة مستأنفة لبيان كيفية الفعل فكانه قيل كيف يفعل
فقال يضرب بيديه الأرض فإن لم يكن له يد يتيمم بغيرها فإن عجز استناب فإن لم

فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِمَا شَيْءٌ نَفَضَهُمَا نَفْضًا خَفِيفًا ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ كُلَّهُ مَسْحًا
ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَيَمْسَحُ بِمَنَاهُ يَسْرَاهُ يَجْعَلُ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُسْرَى
عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى

تمكثه الإستنابة مرغ وجهه وليس المراد بالضرب حقيقته بل المراد أنه يضع يديه على ما
يتيمم به ترابا أو غيره وهذا الضرب فرض ولا يشترط علوق شيء بكفيه « فإن تعلق بهما
شيء نفضهما نفضا خفيفا » حتى عد بعضهم هذا النفض من فضائل التيمم لئلا يؤدي وجهه
ولا بد قبل الشروع في التيمم أن يقصد الصعيد لا غيره مما لا يصح التيمم عليه وأن
ينوي استباحة الصلاة أو ينوي فرض التيمم عند الضربة الأولى فإن كان محدثا حدثا
أصغر نوى استباحة الصلاة من الحدث الأصغر وإن كان محدثا حدثا أكبر نوى استباحة
الصلاة من الحدث الأكبر وإن لم يتعرض للحدث الأكبر أي ترك نية الأكبر عامداً أو
ناسياً وصلى بذلك التيمم أعاد الصلاة أبداً وإن نوى الأكبر معتقداً أنه عليه فتبين خلافه
أجزأه عن الأصغر لا أن اعتقد أنه ليس عليه وإنما قصد بنيته الأكبر نفس الأصغر فلا
يجزئه وأما أن نوى فرض التيمم فيجزئه ولو لم يتعرض لنية أكبر عليه ولو نوى التيمم
رفع الحدث لم يجزئه على المشهور فإن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يبيح الصلاة فقط .

« ثم » بعد نفض يديه « يمسح بهما وجهه كله مسحاً » ولا يترك منه شيئاً ويراعى الوتر
وغيرها فإن ترك شيئاً من مسح الوجه كله ولو يسيراً لا يجزئه ويبدأ من أعلاه كما في الوضوء
ويجري يديه على ما طال من لحيته ودفع ما يتوهم من قوله كله أنه يمر على غضون الوجه
بقوله مسحاً لأن المسح مبني على التخفيف .

« ثم » بعد أن يفرغ من مسح وجهه « يضرب بيديه الأرض » ضربة ثانية لمسح يديه
على جهة السنية لا يقال كيف يفعل الواجب بما هو سنة لأننا نقول أثر الواجب باق من
الضربة الأولى مضافاً إليه الضربة الثانية حتى أنه لو ترك الضربة الثانية ومسح الوجه
واليدين بالأولى أجزأه فيمسح بمناه يسراه « فإذا شرع في مسحها فالمستحب في صفة مسحها
أنه يمسح أولاً بمناه يسراه « فيجعل أصابع يده اليسرى « ماعدا الإبهام » على أطراف
أصابع يده اليمنى « ماعدا الإبهام » .

ثُمَّ يَمِيزُ أَصَابِعَهُ عَلَى ظَاهِرِ يَدِهِ وَذِرَاعِهِ وَقَدْ حَنَى عَلَيْهِ أَصَابِعَهُ حَتَّى
يَبْلُغَ الْمَرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَجْعَلُ كَفَّهُ عَلَى بَاطِنِ ذِرَاعِهِ مِنْ طَيِّ مَرْفَقِهِ قَابِضًا عَلَيْهِ
حَتَّى يَبْلُغَ الْكُوعَ مِنْ يَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يُجْرِي بَاطِنَ بَهِمِهِ

« ثم يميز أصابعه على ظاهر يده » يعني كفه « و » على ظاهر « ذراعه » وهو ما بين
المرفق والكوع « و » يكون في مروره على ظاهر ذراعه « قد حنى » أى يعنى بمعنى
يطوي « عليه أصابعه حتى يبلغ المرفقين » صوابه المرفق لأنه ليس لليد الواحدة إلا مرفق .
ويمكن أن يقال ان المصنف قصد بيان غاية المسح بالنسبة لليدين وظاهر كلام المصنف
أن المرفق لا يمسح لأن حتى للغاية أى والغاية خارجة قيل أراد مع المرفقين كما تقدم في
الوضوء إذ التيمم بدل عنه والمسح إلى المرفقين سنة وإلى الكوعين فريضة على ما في المختصر
وتعقبه العلامة البساطي بأن مشهور المذهب أن المسح إلى المرفقين واجب ابتداء وانما
الخلاف إذا اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور أنه يعيد في الوقت ومقابلته يعيد أبدا
وهذا التعقيب مردود فقد رجح في المقدمات ما مشى عليه المختصر واقتصر عليه القاضي
عباس في قواعده وهو الراجح والمشهور من المذهب تحليل الأصابع ويكون التخليل
بباطنها لا بجنبها لأنه لم يمسح التراب والمشهور أيضا نزع الخاتم ويقوم مقام النزع نقله عن
موضعه والفرق بين التيمم والوضوء حيث قبل بنزع الخاتم في التيمم وعدم النزع في الوضوء
قوة سريان الماء في الوضوء ولا كذلك التراب .

« ثم » إذا فرغ من مسح ظاهر يده اليمنى « يجعل يده اليسرى » وفي رواية كفه
وهى مفسرة للأولى فيكون المراد باليد الكف ما عدا الأصابع لأن الأصابع قد مسح بها
أولا ظاهر اليد ما عدا الإبهام والجعل المذكور يكون « على باطن ذراعه » الأيمن ويكون
ابتدأه « من طي مرفقه » حال كونه « قابضا عليه » أى على باطن ذراعه ويكون في
قبضه رافعا إبهامه ونهاية ذلك « حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى » وهو رأس الزند مما
يلي الإبهام على وزن فلس .

« ثم » بعد أن يفرغ من مسح باطن ذراعه « يجري باطن بهمه » أى إبهامه من يده

عَلَى ظَاهِرِ بَهِمٍ يَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى هَكَذَا فَإِذَا بَلَغَ
الْكُوعَ مَسَحَ كَفَّهُ الْيُمْنَى بِكَفِّهِ الْيُسْرَى إِلَى آخِرِ أَطْرَافِهِ وَلَوْ مَسَحَ الْيُمْنَى
بِالْيُسْرَى وَالْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَيْفَ شَاءَ وَتَبَسَّرَ عَلَيْهِ وَأَوْعَبَ الْمَسْحَ لِأَجْزَاءِ

اليسرى « على ظاهر بهم يده اليمنى » لأنه لم يمسحه أولا وما ذكره من امرار البهم مثل
لابن الطلاع وهو محمد بن فرح شيخ الفقهاء في عصره وظاهر الروايات وهو المعول عليه مسح
ظاهر إبهام اليمنى مع ظاهر أصابعها قال الفاكهاني لا أعلم أحدا من أهل اللغة نقل في
الإبهام التي هي الأصبع العظمي بهما وإنما البهم بفتح الباء وسكون الهاء جمع بهيمة وهي
أولاد الضأن وأما البهم بضم الباء وفتح الهاء جمع بهمة فهي للشجمان ويجاب بأن المصنف
أكثر اطلاعا من الفاكهاني والاعتراض يتوقف على الاحاطة بسائر اللغة وهو متمذر
أو متعسر .

« ثم » إذا فرغ من مسح اليد اليمنى على الصفة المتقدمة « يمسح اليسرى باليمنى هكذا »
أى على الصفة المتقدمة في مسح اليد اليمنى « فإذا بلغ الكوع » من يده اليسرى « مسح
كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه » أى أطراف الكف أراد به باطن الكف
والأصابع وانظر كيف سكبت عن كف اليسرى إلا أن يقال إن كل واحدة منهما ماسحة
وممسوحة وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ وذكرها الشيخ خالد أيضا وهي البداءة بظاهر اليمنى
باليسرى والانتقال إلى اليسرى قبل استكمال اليمنى رواية ابن حبيب عن مالك وقال ابن
القاسم لا ينتقل إلى اليسرى إلا بعد استكمال اليمنى واختاره اللخمي وعبد الحق ورجح
قول ابن القاسم وسند الترجيح أن الانتقال إلى الثانية قبل كمال الأولى مفوت لفضيلة
الترتيب بين الميامن والمياسر واستحسن بعض الشيوخ رواية ابن حبيب قائلا لئلا يمسح ما
يكون على الكف من التراب ولكن صاحب القول المعتمد يقول إن بقاء التراب غير مراد
فالمرعى حكمه .

« ولو » خالف المتيمم هذه الصفة المستحبة « ومسح اليمنى باليسرى » وفي رواية « أو
اليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوعب المسح لأجزأه » وخالف الأفضل فقط

وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَنْبُ أَوْ الْحَائِضُ أَمَاءَ لِلطَّهْرِ تَيْمَمًا وَصَلَّيَا فَإِذَا وَجَدَا أَمَاءَ
تَطَهَّرَا وَلَمْ يُعِيدَا مَا صَلَّيَا وَلَا يَطَّأُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الَّتِي انْقَطَعَ عَنْهَا
دَمٌ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ بِالتَّطَهُّرِ بِالتَّيْمُمِ حَتَّى يَجِدَ مِنْ أَمَاءٍ مَا تَطَهَّرُ بِهِ
الْمَرْأَةُ ثُمَّ مَا يَتَطَهَّرَانِ بِهِ جَمِيعًا

ويؤخذ من قوله وأزعج أنه إذا لم يمسح على الذراعين لم يعجزه لأنه ذكر في المسح الذراعين
والمشهور أنه إذا اقتصر على الكوعين وصلى أعاد في الوقت .

« وإذا لم يجد الجانب أو الحائض الماء للطهر تيمما وصليا ، ولو وجدا ما يكفي
مواضع الأصغر ويكون تيممها على التفصيل السابق فالأيسر أول المختار الخ واعترض عليه
بأنه مكرر مع قوله التيمم يجب لعدم الماء ويقال في دفعه أنه كرره للرد على من يقول إن
الجانب والحائض لا يتيممان .

« فإذا وجدا الماء تطهرا ولم يعيدا ما صليا ، لأن صلاتهما وقعت على الوجه المأمور به
وظاهر كلامه وحده في الوقت أو بعده وهو مقيد بغير ما فيه الإعادة في الوقت على ما
تقدم وظاهره أيضا سواء كان بأجسادهما نجاسة أم لا وهو نص المدونة وقيدت بما إذا لم
يكن في بدنهما نجاسة وأما لو كان في بدنهما نجاسة وصليا بها نسيانا وتذكرا بعد الفراغ
فإنهما يعيدان في الوقت وأشعر قول المصنف ولم يعيدا ما صليا أن وجود الماء بعد صلاتهما
بالتيمم وأما لو وجدا الماء قبل الصلاة فإن كان الوقت متسعا للفعل والصلاة ولو ركعة في
الوقت الذي هما فيه فإن التيمم يبطل وأما إن وجداه بعد الدخول فيها وقبل فراغها ولو
اتسع الوقت أو قبل الدخول فيها ولكن لم يتسع الوقت للفعل وإدراك ركعة فإنهما
يصليان بالتيمم .

« ولا يَطَّأُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، المسئلة أو الكتابية أو أمته « التي انقطع عنها دم الحيض
أو « دم « نفاس بالطهر بالتيمم » على المشهور أي يحرم عليه الوطء ولا مفهوم للوطء بل
التمتع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائض حرام « حتى يجد » وفي رواية حتى
يجدا بالتثنية فعلى الأولى طلب الماء أو شراؤه عليه وحده وعلى الثانية عليهما معا « من الماء

وفي باب جامع الصلاة شيء من مسائل التيمم .

﴿ باب ﴾

(في المسح على الخفين)

وله أن يمسح على الخفين

ما تطهر به المرأة ، أو الأمة من دم الحيض أو دم النفاس .

ثم ما يتطهران به جميعا ، من الجنابة وما قاله هنا يفسر قوله آخر الكتاب وإن لا يقرب النساء في دم حيضهن أو دم نفاسهن لأن ظاهره إن انقطع عنهن جاز له الوطء فأفاد هنا أنه ولو انقطع الحيض لا يجوز له الوطء ولو بالتيمم وإنما امتنع الوطء على المشهور لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما هو مبيح للصلاة فقط .

ويؤخذ من كلام المصنف أن التيمم يسمى طهورا وهو كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام وترتبتا طهورا ويسمى أيضا وضوءا لقوله عليه الصلاة والسلام التيمم وضوء المسلم ويؤخذ منه أيضا أن من لم يجد الماء ليس له إدخال الجنابة على نفسه وهو قول مالك في المدونة أي يكره ولو كان يتيمم للأصفر فليس له إدخال الجنابة على نفسه بحيث يصير يتيمم للأكبر ولا ينافي هذا ما تقدم من الحرمة في قول المصنف ولا يباطل الخ لأن الحرمة إنما جاءت من قدومه على وطئها بطهرها من حيضها بالتيمم وهذا ما لم يضر به ترك الوطء في بدنه أو يخشى العنت وأما إن كان يضر بجسمه لطول المدة أو يخشى العنت فإنه يطا ويتيمم .

﴿ باب في المسح على الخفين ﴾

أي هذا باب في حكم المسح على الخفين وسقوط التوقيت فيه وما يبطله وبعض شروطه وصفته وما يمنع منه المسح وابتدأ بحكمه فقال :

« وله » أي ورخص للمسح المفهوم من السياق أو من المسح لأن المسح لا بد له من مسح رجلا كان أو امرأة « أن يمسح على الخف » ويروي على الخفين أي يجوز المسح على الخفين فالمسح على الخفين رخصة وتخفيف والغسل أفضل منه فيكون الجواز بمعنى خلاف الأولى

فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ مَا لَمْ يَنْزَعُهَا

ولا مفهوم للخفين بل مثلهما الجرموقان وهما خفان غليظان لا ساق لهما ومثلها الجوربان وهما على شكل الخف يصنعان من نحو القطن ويغشيان بجلد والأصل في مشروعيته فعله عليه الصلاة والسلام .

« في الحضر والسفر » وحيث كان المسح على الخفين من باب الرخص لا تختص بالسفر فيجوز فعله حضرا وسفرا وعلى المشهور لا يشترط لجواز المسح إباحة السفر « ما لم ينزعها » أي إن المسح على الخفين غير محدود بمدة معلومة من الزمان وروى عن مالك توقيته في الحضر بيوم وليلة وفي السفر بثلاثة أيام وتستمر هذه الرخصة وهي جواز المسح عليهما من غير تحديد مدة إلى أن ينزعها فان نزعها بطل المسح عليهما اتفاقا وتلزمه المبادرة لغسل رجله فان أخر غسلها عامدا بقدر ما تحف فيه أعضاء الوضوء ابتداء الوضوء ومثله العاجز والناسي يبنى طال أو لم يطل وإذا خلع إحدى خفيه خلع الأخرى وغسل رجله ولم يمسح على إحداها وغسل الأخرى .

وللمسح شروط عشرة خمسة في الممسوح وخمسة في الماسح فشرط الممسوح أن يكون جلدا لا ماصنع على هيئة الخف من نحو القطن طاهرا لا نجسا كجلد ميتة ولو دبغ ولا منتجسا مخروزا لا مالمصق بنحو رسراس ساترا لحل الفرض لاما نقص عنه وان يمكن تتابع المشي فيه بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا وإلا فلا يجوز المسح حينئذ .

وشروط الماسح أن لا يكون عاصيا بلبسه فالرجل المحرم لا يمسح على الخفين ولا مترفها بلبسه فان كان مترفها بلبسه كما إذا لبسه ليدفع عنه مشقة غسل الرجلين أو غير ذلك مما يصدق عليه اسم الترفيه لم يحزه المسح ويعيد أبدا وأما إن لبسه لاتقاء حر أو برد أو اقتداء بالنبي ﷺ فإنه يمسح حينئذ وإن بلبسه على طهارة فلا يمسح لالبسه على حدث مائية ولو غسلا فلا يمسح لالبسه على طهارة ترايبية كاملة حسبا بأن أتم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازا عما إذا غسل رجله فلبسها ثم كمل أو غسل رجلا فأدخلها قبل غسل الأخرى فلو خلعها في الأولى ولبسها بعد كال الطهارة أو خلع التي لبسها ولبسها بعد أن غسل الثانية فإنه يمسح ومعنى بأن كان يستباح بها الصلاة احترازا من الوضوء للتبرد .

وَذَلِكَ إِذَا أَدْخَلَ فِيهِمَا رِجْلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا فِي وُضوءٍ تَحِلُّ بِهِ الصَّلَاةُ
 فَهَذَا الَّذِي إِذَا أَحْدَثَ وَتَوَضَّأَ مَسَحَ عَلَيْهِمَا وَإِلَّا فَلَا وَصِفَةُ الْمَسْحِ أَنْ
 يَجْعَلَ يَدَهُ الْيَمْنَى مِنْ فَوْقِ الْخُفِّ مِنْ طَرَفِ الْأَصَابِعِ وَيَدَهُ الْيُسْرَى
 مِنْ تَحْتِ ذَلِكَ ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدِهِ إِلَى حَدِّ الْكَعْبَيْنِ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى

« وذلك » أى المسح المَرخَص فيه « إذ أدخل » الماسح « فيهما » أى الخفين « رجليه
 بعد أن غسلهما في وضوء تحل به الصلاة » تضمن هذا الكلام بعض الشروط التي ترخص
 المسح فإن قوله غسلهما يتضمن لبسهما على طهارة وكونها مائية وقوله تحل به الصلاة
 يتضمن أن يكون كاملة حسا ومعنى .

« فهذا الذي » أدخل رجليه في الخف بعد غسلهما الخ مع بقية الشروط هو الذي
 يَرخَص له « إذا أحدث » بعد ذلك الحدث الأصغر « و » أراد أن « يتوضأ مسح عليهما »
 وتقييد الحدث بالأصغر لأن الأكبر مبطل للمسح لوجوب الغسل عليه « وإلا » أى وإن لم
 يكن كذلك بأن لبسها على غير طهارة أو طهارة ترابية أو على طهارة مائية قبل كمالها
 « ف » هذا « لا » يَرخَص له المسح .

« وصفة المسح » المستحبة « أن يجعل » الماسح « يده اليمنى » على رجليه اليمنى « من
 فوق الخف » يبدأ بذلك « من طرف » بتحريك الراء « الأصابع » أى أصابع رجليه اليمنى
 « و » يجعل « يده اليسرى من تحت ذلك » أى من تحت الأصابع « ثم » بعد أن يفعل
 ذلك « يذهب » أى يمر بيديه إلى حد « أى منتهى » الكعبين « الناتئين بطرفي الساقين
 ويدخلهما في المسح كالوضوء لأنه بدل عنه ويكره له أن يتبع الغضون وهى التجميدات
 التي فيه لأن المسح مبني على التخفيف وأن يكرر المسح وأن يفسله فان فعل ذلك أجزأه
 ويندب له المسح لما يستقبل من الصلوات أن غسله بنية الوضوء فقط أو انضم لها نية إزالة
 الطين أو نجاسته ولو معفوا عنها فان غسله بنية إزالة طين أو نجاسة أو لم ينو شيئاً
 فلا يجزئه .

« وكذلك يفعل » بمرجله « اليسرى » مثل ذلك أى مثل ما فعل في اليمنى والمروور

وَيَجْعَلُ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ فَوْقِهَا وَالْيَمْنَى مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَا يَمْسَحُ عَلَى طِينٍ فِي
 أَسْفَلِ خُفِّهِ أَوْ رُوثٍ دَابَّةٍ حَتَّى يُزِيلَهُ بِمَسْحٍ أَوْ غَسْلٍ وَقِيلَ يَبْدَأُ فِي مَسْحِ
 أَسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ

باليدين إلى حد الكعبين ولكن وضعهما على اليسرى عكس وضعهما على اليمنى « فيجعل
 يده اليسرى من فوقها و » يده « اليمنى من أسفلها » وقال ابن شبلون اليسرى كاليمينى
 على ظاهر المدونة وما ذكره من الجمع بين مسح أعلى الخف وأسفله متفق عليه وإنما
 الخلاف في القدر الذي يجب مسحه فذهب أشهب إلى أن من اقتصر في مسح خفه على
 الأعلى أو الأسفل أجزاءه ولا يعيد صلاته وذهب ابن نافع إلى عدم الاجزاء فيهما ولكن
 المشهور وجوب مسح أعلاه واستحباب مسح أسفله فان اقتصر على مسح الأعلى وصلى فانه
 يعيد في الوقت المختار استحبابا ويستحب أن يعيد الوضوء والصلاة حيث ترك مسح الأسفل
 جهلا أو عمدا أو عجزا وطال فان لم يطل مسح الأسفل فقط وكذلك أي مثل الاقتصار
 على مسح الأسفل فقط ان كان الترك سهوا طال أم لا وان اقتصر على مسح الأسفل فانه
 يعيد أبدا عمدا أو جهلا أو نسيانا ويبني بنية ان نسي مطلقا وان عجز مالم يطل واستظهر
 بعض الشيوخ ان أجتاب الرجلين من الأعلى .

« ولا يمسح على طين في أسفل خفه أو روث دابة » بالمد وتشديد الباء في اصطلاح الفقهاء
 البغل والفرس والحمار « حتى يزيله » أي ما أصابه منها « بمسح » للطين « أو غسل » للروث
 النجس وأولى لو غسل الطين أو الروث الطاهرين قال عبد الوهاب لأن المسح انما يكون
 على الخف وهذا حائل دون الخف فوجب نزع ونظر فيه الفاكهاني بأن ذلك على سبيل
 التنبه دون الوجوب لأنه لو ترك مسح أسفل الخف جملة لم يكن عليه إعادة الا في الوقت
 على قول ابن القاسم وعلى قول أشهب لإعادة عليه لا في الوقت ولا في غيره .

« و » قد « قيل يبدأ في مسح أسفله من الكعبين إلى أطراف الأصابع » هذه صفة
 أخرى في المسح على الخف يعنى والمساءلة بحالها من وضع اليمنى على اليمنى واليسرى على

لثَلَا يَصِلَ إِلَى عَقِبِ خُفِّهِ شَيْءٌ مِنْ رَطُوبَةٍ مَا مَسَحَ مِنْ خُفِّهِ مِنَ الْقَشْبِ
وإن كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَأَسْمَائِهَا)

اليسرى « لثلا يصل الى عقب خفه شيء من رطوبة ما مسح من خفيه من القشب » بفتح
القاف وسكون المعجمة العذرة اليابسة عند أهل اللغة وانما كان يبدأ من الكعبين لثلا ينتقل
شيء من القشب الى أعلى الخف بخصوصه لان نقل النجاسة من موضع الى آخر لازم على كل
حال بدأ من العقب أو من الأصابع أى ونقل النجاسة الى أعلى الخف أشد من نقلها في أسفله
أي من حيث ان ترك مسح الأعلى يبطل المسح دون الأسفل وفي الكلام بحث قوى لادافع
له وذلك انه إذا طلب منه مسح الطين وغسل الروث النجس قبل المسح أنى يعقل نقل
لنجاسة من موضع إلى آخر كان الأعلى أو غيره بدأ المسح من العقب أو من الاصابع .
« وإن كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ » أى تجب إزالته على القول بأن
مسح الأسفل واجب وتندب على القول بأنه مندوب .

﴿ بَاب فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَأَسْمَائِهَا ﴾

في بيان متعلق معرفة أوقات الصلاة وهي النسب المتعلقة بالأوقات « و » بيان معرفة
« أَسْمَائِهَا » أما معرفة الأوقات فهي فرض عين على كل مكلف أمكنه ذلك ومن لا يمكنه
كلأعمى قد غيروه والأوقات جمع وقت وهو الزمن المقدر للعبادة شرعا وهو إما وقت أداء
أو وقت قضاء ووقت الأداء إما وقت إختيار بمعنى أن المكلف غير في إيقاع الصلاة في
أي جزء من أجزائه وإما وقت ضرورة والاختيار إما وقت فضيلة وإما وقت توسعة
وأما الصلاة فالمراد بها في اصطلاح أهل الشرع الركعات والسجادات وهي منقولة من
من الدعاء لاشغالها على الفاتحة المشتملة على الدعاء وهو اهدنا إلى آخره وعلى غير الفاتحة
وهي مما علم وجوبه من الدين باضرورة فجاحدها مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل

أَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ فَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْفَجْرِ
فَأَوَّلُ وَقْتِهَا انْصِدَاعُ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ بِالضِّيَاءِ فِي أَقْصَى الْمَشْرِقِ ذَاهِباً مِنْ
الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَرْتَفِعَ فَيَعُمُّ الْأَفُقَ

وكذلك جاحد باقي أركان الإسلام التي هي الشهاداتان والزكاة والصوم والحج ولوجوبها
شروط خمسة الإسلام والبلوغ والعقل وارتفاع دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة
وزاد عياض بلوغ الدعوة وهي أعظم العبادات لأنها فرضت في السماء ليلة الاسراء وذلك
بمكة قبل الهجرة بسنة بخلاف سائر الشرائع فإنها فرضت في الأرض واختلفت في كيفية
فرضها فعن عائشة رضي الله عنها أنها فرضت ركعتين في الحضر والسفر فأقرت في السفر
وزيدت في الحضر وقيل فرضت أربع ركعات إلا المغرب والصبح فالأولى فرضت ثلاثاً
والثانية ركعتين ثم قصر منها ركعتان في السفر وأما معرفة أسماؤها فواجبة
أيضاً لأن يقع بها التمييز والتعيين لأنه ان لم يعين الصلاة فصلاته باطلة .

« أما صلاة الصبح فهي الصلاة الوسطى عند أهل المدينة وهي صلاة الفجر » لا يخفى
أن كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فقد ذكر بأزاء هذه الصلاة أربعة أسماء الصبح
والوسطى والفجر والغداة والصبح مشتق من الصباح وهو البياض لوجوبها عنده والفجر
مشتق من الانفجار لوجوبها عند انفجار الفجر من ظلمة الليل .

« فأول وقتها » يعني الاختياري « انصداع » أي انشقاق « الفجر المعترض » أي
المنتشر « بالضياء في أقصى » أي أبعد « المشرق » أي أن ضياء الفجر مستمد من ضوء الشمس
وهي تارة تطلع من أقصى المشرق وتارة من غيره فهو تابع لها فموضع انفجاره هو موضع
طلوع الشمس وخرج بقوله المعترض الفجر الكاذب وهو البياض الذي يصعد كذئب السرحان
أي الذئب مستدقاً فلا ينتشر فليس له حكم .

« ذاهباً من القبلة الى دبر القبلة حتى يرتفع فيعم » أي يسد « الأفق » استشكل ابن عمر
هذا الكلام قائلاً ان المصنف قال المعترض بالضياء في أقصى المشرق فيبين انه من أقصى
المشرق يطلع ثم قال ذاهباً من القبلة الى دبر القبلة فأفاد انه من القبلة يطلع وأفاد أيضاً أن

وَأَخِرُ الْوَقْتِ الْإِسْفَارُ الْبَيْنُ الَّذِي إِذَا سَلِمَ مِنْهَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ وَمَا
بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ وَاسِعٌ وَأَفْضَلُ ذَلِكَ أَوَّلُهُ .

القبلة لها دبر وليس كذلك وأجاب الاجهوري بأن القبلة والمشرق واحد وهو ما قابل
المغرب والدبر الجوف فمن عميت عليه القبلة جعل المشرق أمامه والمغرب خلفه وحينئذ
يكون مستقبلاً لأن انحرافه عن القبلة يكون انحرافاً يسيراً .

« وآخر الوقت » أي وقت الصبح « الإسفار البين الذي إذا سلم منها » أي من صلاة
الصبح « بدا » أي ظهر « حاجب » أي طرف « قرص الشمس » مفاد كلامه أن آخر
الوقت المختار للصبح طلوع الشمس وهو مشهور قول مالك وقال ابن عبد البر انه الذي عليه
عمل الناس بل عزاء عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى وعليه فلا ضروري للصبح والذي في
المدونة وهو المعتمد ومشى عليه صاحب المختصر أن وقتها الاختياري من طلوع الفجر
الصادق إلى الإسفار الأعلى والغاية خارجة والإسفار الأعلى هو الذي يترامى فيه الوجوه في
حل لا سقف فيه ولا غطاء وبراى في ذلك البصر المتوسط وحينئذ يكون الوقت الضروري
للصبح من أول الإسفار الأعلى إلى الجزء الأول من الطلوع .

« و » إذا ثبت أن أول وقت صلاة الصبح انصداع الفجر وآخره الإسفار البين
ف « ما بين هذين الوقتين وقت واسع » لإيقاع الصلاة متى أوقعها في شيء منه لم يكن مفراطاً
لأن أول الوقت المختار وآخره سواء في نفي الحرج إلا أن يظن الموت قبل الفعل لو لم يشتغل
به فانه يعصى بتركه اتفاقاً لأن الوقت الموسع صار في حقه مضيقاً أي أن من ظن انه
يموت أثناء الوقت يجب عليه أن يصلي قبل ذلك الوقت فلو لم يصل في ذلك الوقت الذي
طلب منه أن يصلي فيه كان آثماً مات أولاً وينبغي أن يكون مثل الموت ظن باقي الموانع
التي طروها مسقط كالحيض وإن كانت لو أخرت وطراً المانع لا تقضى لأن عدم القضاء
لا ينافي الإثم .

« و » إذا تقرر أن الوقت المختار كله سواء في نفي الحرج فاعلم انه متفاوت في الفضيلة
« أفضل ذلك » أي الوقت المختار « أوله » ظاهره مطلقاً في الصيف والشتاء للفرد والجماعة
وهو كذلك عند مالك وأكثر العلماء لتحصيل فضيلة الوقت والأصل في هذا ما صح انه

وَوَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ كَيْدِ السَّمَاءِ وَأَخَذَ الظِّلُّ فِي الزِّيَادَةِ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُؤَخَّرَ فِي الصَّيْفِ إِلَى أَنْ يَزِيدَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ رُبْعَهُ بَعْدَ
الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَقِيلَ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي الْمَسَاجِدِ
لِيُذْرِكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ وَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهُ
وَقِيلَ أَمَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَأَلْفُضَلُ لَهُ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ

عليه الصلاة والسلام كان يصلي الصبح بغلس وعليه واظب الخلفاء الراشدون .
«ووقت الظهر» أي أول وقته المختار «إذا زالت» أي مالت «الشمس عن كيد السماء»
الكبد بفتح الكاف وكسر الباء عبر به عن وسط السماء على سبيل المجاز المرسل من إطلاق
اسم الحال على المحل في الجملة لأن موضعه من الحيوان الوسط .
«وأخذ الظل في الزيادة» أي ويلزم من ميل الشمس عن كبد السماء أخذ الظل في
الزيادة فيكون تفسير ميل الشمس عن كبد السماء بأخذ الظل في الزيادة تفسيراً باللازم
ويعرف الزوال بأن يقام عود مستقيم فاذا تناهى الظل في النقصان وأخذ في الزيادة فهو
وقت الزوال ولا اعتداد بالظل الذي زالت عليه الشمس في القامة بل يعتبر ظله مفرداً
عن الزيادة .

«ويستحب أن يؤخر» أي صلاة الظهر «في الصيف» قال الفساحي نصه اختصاص
التأخير بالصيف دون الشتاء جماعة وأفذاذاً وقال ابن تاجي لا مفهوم لقوله في الصيف بل
وكذلك الشتاء ويستمر التأخير المستحب «إلى أن يزيد ظل كل شيء» بما له ظل كالإنسان
«ربعه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس» واحتراز بذلك من أن يقدر الظل من أصله
أطلق الظل على ما بعد الزوال وهي لغة شاذة واللغة المشهورة أن الظل لما قبل الزوال
والفهي لما بعده .

«وقيل إنما يستحب ذلك» أي التأخير المذكور «في» حتى «أهل المساجد» خاصة
«لأنه أجل أن يدرك الناس الصلاة وأما الرجل في خاصة نفسه» وفي نسخة في خاصة
«فأول الوقت أفضل له» لأنه لا فائدة في تأخيره .
«وقيل أما في شدة الحر فأفضل له» أي لمن يريد صلاة الظهر «أن يبرد بها وإن كان وحده»

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أُبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ وَآخِرُ
 الْوَقْتِ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ وَأَوَّلُ وَقْتِ
 الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ وَآخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ بَعْدَ ظِلِّ
 نِصْفِ النَّهَارِ وَقِيلَ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الشَّمْسَ بِوَجْهِكَ وَأَنْتَ

ومعنى الإبراد أن ينكسر وهج الحر فتحصل من كلامه أن في الإبراد بالظهر
 ثلاثة أقوال استحباب التأخير مطلقاً للجد والجماعة وقصر الاستحباب على المساجد للجماعة
 خاصة والثالث التفرقة بين وقت شدة الحر وغيره فيستحب في وقت شدة الحر للجد
 والجماعة « لقول النبي ﷺ أُبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » .

ولفظ الموطأ أن رسول الله ﷺ قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة
 الحر من فيح جهنم ومعنى الإبراد أن تنفياً الأفياء وينكسر وهج الحر والفيح لهب النار
 وسطوعها أى ارتفاعها وحديث التعميل منسوخ بهذا الحديث وهو كان رسول الله ﷺ
 يصلي الظهر بالهاجرة وقت اشتداد الحر .

« وآخر الوقت » المختار للظهر « أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل نصف النهار »
 اعتبار النهار هنا من طلوع الشمس إلى الغروب بخلاف النهار في الصوم فإن أوله من
 طلوع الفجر .

« وأول وقت العصر » المختار هو « آخر وقت الظهر » المختار فعلى هذا هما مشتركان
 وهو المشهور واختلف التشهير هل الظهر تشارك العصر في أول وقتها بمقدار أربع ركعات
 أو العصر تشارك الظهر في آخر وقتها بمقدار أربع ركعات فعلى الأول لو أخر الظهر حتى
 دخل وقت العصر وأوقع الظهر أول الوقت لا إثم عليه ومن صلى العصر على هذا القول
 في آخر القامة الأولى كانت باطلة وعلى الثاني لو صلى العصر عندما بقي مقدار أربع
 ركعات من وقت الظهر من القامة الأولى فإن العصر تقع في أول وقتها أي ومن صلى
 الظهر أول القامة الثانية كان آثماً لوقوعها بعد خروج وقتها .

« وآخره » أي آخر وقت العصر المختار « أن يصير ظل كل شيء مثليه بعد ظل نصف
 النهار وقيل « أول وقت العصر أنك « إذا استقبلت للشمس بوجهك » يعني ببصرك « وأنت

قَائِمٌ غَيْرُ مُنْكَسِرٍ رَأْسُكَ وَلَا مُطَاطِئٌ لَهُ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الشَّمْسِ بِبَصَرِكَ
فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ تَرَهَا بِبَصَرِكَ فَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ وَإِنْ نَزَلَتْ عَنْ
بَصَرِكَ فَقَدْ تَمَكَّنَ دُخُولُ الْوَقْتِ وَالَّذِي وَصَفَ مَالِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ
الْوَقْتَ فِيهَا مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ. وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ وَهِيَ صَلَاةُ الشَّاهِدِ
يَعْنِي الْحَاضِرَ يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَقْصُرُهَا وَيُصَلِّيُهَا كَصَلَاةِ الْحَاضِرِ
فَوَقْتُهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ

قائم غير منكسر رأسك ولا مطاطيء له ، التباطؤ أخفض من التنكيس اطرأ الجفون
الى الأرض والتباطؤ الانحناء على حسب ما يريد الإنسان .

« فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الشَّمْسِ بِبَصَرِكَ » يعني اذا جاءت على بصرك « فقد دخل الوقت
واذا لم ترها ببصرك فلم يدخل الوقت وان نزلت عن بصرك » أي جاءت تحت بصرك
« فقد تمكن دخول الوقت » وقد انكر على المصنف حكاية هذا القول بأنه لم يعلم قائله
واعترض عليه أيضاً بأنه لا يعلم دخول الوقت بما ذكر لعدم اطراده في كل الأزمنة لان
الشمس تكون في الصيف مرتفعة وفي الشتاء منخفضة .

« وَالَّذِي وَصَفَ عَنْ مَالِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ » في تحديد آخر الوقت المختار للعصر من رواية
ابن القاسم « ان الوقت فيها ما لم تصفر الشمس » أي في الأرض والجدر أي لا في عين
الشمس اذ لا تزال نقية حتى تغرب والمذهب ان تقديم العصر أول وقتها أفضل .

« وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ الْاِخْتِيَارِيُّ وَهِيَ » أي صلاة المغرب لها اسمان هذا لأنها تقسم
عند الغروب والآخر « صلاة الشاهد يعني » أي مالك بقوله الشاهد « الحاضر » وكانت
قائلاً قال له ما معنى الحاضر فقال « يعني ان المسافر لا يقصرها ويصلها كصلاة الحاضر »
قال الفاكهاني لتعليل تسمية المغرب بالشاهد لكون المسافر لا يقصرها منقوض بالصبح وورده
عبد الوهاب بأنه مسموع لا يقاس والا لسميت الصبح بذلك .

« فَوَقْتُهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ » والمراعى في ذلك غيبوبة جرمها وقرصها المستدير دون

فَإِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ لَا تُؤَخَّرُ وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ
وَاحِدٌ لَا تُؤَخَّرُ عَنْهُ . وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَهَذَا
الِاسْمُ أَوَّلَى بِهَا غَيْبُوبَةُ الشَّقَقِ وَالشَّقَقُ الْحُمْرَةُ الْبَاقِيَةُ فِي الْمَغْرِبِ
مِنْ بَقَايَا شُعَاعِ الشَّمْسِ

انراهوشعاعها قال ابن بشير بوضع لا جبال فيه وأما ما فيه جبال فينظر لجهة المشرق فإذا
ظهرت الظلمة كان دليلا على مغيبها .

« فإذا توارت » أي استترت وغابت « بالحجاب » أي لم تظهر لنا بسبب الحجاب
الحائل بيننا وبينها « وجبت الصلاة » أي دخل وقتها لا تؤخر عنه مكرر مع قوله فوقتها
غروب الشمس « وليس لها إلا وقت واحد » أي اختياري فمقى أخرت عنه فقد وقعت
في وقتها الضروري .

« لا تؤخر عنه » والمشهور انه غير ممتد بل بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها فوقتها
مضيق ويجوز لمن كان محصلا لشروطها من طهارة وستر واستقبال وأذان واقامة تأخير
فعلها بمقدار تحصيلها وقيل وقتها ممتد الى مغيب الشفق الأحمر واختاره الباجي وكثير من
أهل المذهب لما في الموطأ من قوله اذا ذهب الحمرة فقد وجبت العشاء وخرج وقت المغرب
ولما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق .

« ووقت صلاة العتمة » المختار « وهي » أي صلاة العتمة « صلاة العشاء » بكسر
العين والمد « وهذا الاسم » أي العشاء « أولى بها » في التسمية من العتمة على جهة الاستحباب
لأنه الذي نطق به الكتاب العزيز وتسميتها بالعتمة مكروه عند جماعة من العلماء منهم
الامام مالك وأما ما ورد في الموطأ ومسنده أحمد والصحيحين من حديث أبي هريرة لو
يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا من تسميتها بالعتمة فمؤول بأن ذلك لبيان
الجواز أي ان التسمية ليست مجرام فلا ينافي أنها مكروهة « غيبوبة الشفق » خبر عن قوله
ووقت صلاة العتمة وما بينها معترض « والشفق » هو « الحمرة الباقية في المغرب » أي في
ناحية غروب الشمس أي لا كل المغرب كما هو ظاهر المصنف « من بقايا شعاع الشمس » وهو

فَإِذَا لَمْ يَبْقَ فِي الْمَغْرِبِ صُفْرَةٌ وَلَا حُمْرَةٌ فَقَدْ وَجَبَ الْوَقْتُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى
الْبَيَاضِ فِي الْمَغْرِبِ فَذَلِكَ لَهَا وَقْتُ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ مِمَّنْ يُرِيدُ تَأْخِيرَهَا
لِشُغْلٍ أَوْ عُذْرٍ وَالْمُبَادَرَةُ بِهَا أَوْلَى وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا أَهْلُ الْمَسَاجِدِ
قَلِيلًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ لِغَيْرِ شُغْلٍ بَعْدَهَا .

ما يرى عند ذهابها كالقضبان أى ان ضوءها يشبه القضبان أى قضبان الذهب .
« فإذا لم يبق في المغرب » أى ناحية غروب الشمس « صفرة ولا حمرة فقد وجب »
أى دخل « الوقت » أى وقت العشاء وانظر كيف قدم الصفرة وهي متأخرة عن الحمرة
وأجيب بأن الراوى لا تقتضى ترتيباً .

« ولا ينظر الى البياض الباقي في المغرب » اشارة الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
الشفق هو البياض دليلنا ما رواه الدارقطني أن النبي ﷺ قال الشفق الحمرة فإذا غاب
الشفق وجبت الصلاة « فذلك » أى غيبوبة الشفق الأحمر « لها » أى للعشاء « وقت » يعنى
ان أول وقتها المختار مبدؤه من مغيب الشفق الأحمر ونهايته « الى ثلث الليل » الأول على
المشهور وقال ابن حبيب انه ينتهي الى نصف الليل « ممن يريد » وكان الاولى لمن يريد
« تأخيرها لشغل » أى لأجل شغل مهم « أو » لأجل « عذر » أى لا ينبغي ان يؤخرها عن
أول وقتها الا أهل الأعذار .

« و » أما غيرهم فان كان منفرداً « بالمبادرة » أى المسارعة « بها » أى بصلاة العشاء
في أول وقتها « أولى » أى مستحب « و » ان كان غير منفرد « لا بأس » بمعنى يستحب
« أن يؤخرها أهل المساجد قليلاً » أجل « اجتماع الناس وما مشى عليه المصنف ضعيف
و الراجح التقديم مطلقاً .

« ويكره » كراهة تنزيه « النوم قبلها » أى قبل صلاة العشاء « والحديث لغير شغل »
مهم « بعدها » أى وكذا يكره الحديث بعدها قال ابن عمر وكراهة الحديث بعدها أشد
من كراهة النوم قبلها لأنه ربما فوت عليه الفواضل من صلاة الصبح جماعة أو فوات وقتها
أو فوات قيام الليل للهجد ولذكر الله ويستثنى من ذلك الحديث في العلم والقربات .

﴿ باب ﴾

في الأذان والإقامة

وَالْأَذَانُ وَاجِبٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ الرَّائِبَةِ

ويسقثنى أيضاً العروس والضيف والمسافر أي القادم من سفر أو المتوجه الى السفروما تدعوا الحاجة اليه كالحديث الذي يتعلق به مصالح الإنسان كالبيع والشراء .
تكلم الشيخ رحمه الله على الوقت الاختياري ولم يتكلم على الضروري أما الصبح فقد تقدم الكلام عليه وأما الظهر فمبدأ ضرورية أول القامة الثانية ومبدؤه في العصر الإصفرار وانتهائه فيها غروب الشمس الا أن العصر تختص بأربع ركعات قبل الغروب فيكون هذا الوقت ضروريا لها خاصة بحيث لو صليت الظهر في ذلك الوقت كانت قضاء ومبدؤه في المغرب فراغه منها من غير توان أي ما يعقب فراغه وفي العشاء أول ثلث الليل الثاني وانتهائه فيها طلوع الفجر وتختص الاخيرة منها بمقدار أربع ركعات كما بين في الظهر والعصر وسميت هذه الأوقات أوقاف ضرورة لأنه لا يجوز تأخير الصلاة اليها الا لأصحاب الضرورة وأصحاب الضرورات الحائض والنفساء والكافر أصلا وارتدادا والصبي والمجنون والمغمى عليه والنائم والناسي فكل من زال عنه المانع من هؤلاء وصلى في الوقت الضروري لا اثم عليه ومن صلى في هذا الوقت من غير أرباب الأعذار يكون عاصيا .

﴿ باب في الأذان والإقامة ﴾

(باب) في بيان حكم « الأذان » و « حكم » الإقامة ، وبينان صفتها والأذان لغة الاعلام أي بأي شيء كان شرعا الاعلام بأوقات الصلاة أي بالفاظ مخصوصة .
« والأذان واجب » أي حكم الأذان أنه واجب وجوب السنن أي انه سنة مؤكدة « في المساجد » ظاهر كلامه عدم الفرق بين المسجد الجامع اي الذي تقام فيه الجمعة وغير الجامع ولا فرق أيضاً بين أن تتقارب المساجد أولا أو يكون مسجد فوق مسجد .
« و » في أما كن الجماعات الراتبة « ظاهره سواء كانت في مساجد أو غيرها حيث يطلبون غيرهم بل كل جماعة تطلب غيرها ولو لم تكن راتبة فانه يسن في حقها الأذان

فَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَإِنْ أَدَّنَ فَحَسَنٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ
وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ أَقَامَتْ فَحَسَنٌ وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ وَلَا يُؤْذَنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا

واحتراز بالرائية عن الجماعة الغير الرائية أي الجماعة في الحضر الذين لا ينتظرون غيرهم في
غير المسجد فلا يسن في حقهم الأذان ولا يستحب بل يكره .

وأما في السفر فيندب لها الأذان بل المنفرد في السفر يندب له الأذان ويحرم الأذان
قبل دخول الوقت ومكروه للسنان كما يكره للفائتة وفي الوقت الضروري ولقهرض
الكفاية والدليل على سنية الأذان أمره ﷺ به ومواظبة أهل الدين عليه في زمنه وغير
زمنه وهذا ظابط السنة .

(فأما الرجل في خاصة نفسه) ويروي في خاصته (فإن أذن فحسن) أي مستحب
ظاهره سواء كان في حضر أو سفر والمشهور اختصاصه بالمسافر دون المقيم لما صح أن أبا
سعيد سمع رسول الله ﷺ يقول إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فأرفع
صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة
قال التوريشي المراد من هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة
ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام إذا كنت في غنمك أي إذا كنت في فلاة من الأرض يغمك
وقوله أو باديتك يحتمل أن أو للشك من الراوى ويحتمل أنها للتنويع لأن الغنم قد لا تكون
في البادية وقد يكون في البادية حيث لا غنم .

(ولا بد له من الإقامة) أي ان الإقامة تطلب من المكلف طلباً أكيداً ان كان رجلاً
وحمل ابن كنانة كلام المصنف على الوجوب قائلاً ان من تركها عمداً بطلت صلاته وحمله عبد
الوهاب على السنة أي سنة عين لبالغ يصلي ولو فائتة أو منفرداً أو إماماً بنساء فقط وكفاية
لصلاة جماعة ذكور فقط أو معهم نساء في حق الإمام والذكور وحل سنة الإقامة ان كان
الوقت متسعاً والا تركها والإقامة أكد من الأذان لاتصالها بالصلاة وإذا تراخى ما بينها
بطلت الإقامة واستؤنفت .

(وأما المرأة فإن أقامت فحسن) أي مستحب (والا) أي وان لم تقم (فلا حرج
عليها) أي لا إثم عليها هذا غير متوهم (ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها) أي حيث كان

إِلَّا الصُّبْحَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا فِي السُّدُسِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ وَالْأَذَانُ
وَالْأَذَانُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ تَرْجِعُ بِأَرْفَعَ مِنْ
صَوْتِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَتُكْرِرُ التَّشَهُّدَ فَتَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ
حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ

المقصود من مشروعية الأذان الاعلام بدخول الوقت أى اعلام المكلفين بدخول الوقت
لأجل أدايتهم الفرض الواجب عليهم فيكون فعله بعد دخول الوقت وأما قبل دخول الوقت
فلا يجوز ان يؤذن للصلاة من الصلوات الخمس حتى الجمعة أى يحرم وقال ابن حبيب ان الجمعة
يؤذن لها قبل الزوال ولا تصلى إلا بعده .

(الا الصبح) أى صلاة الصبح (فانه لا بأس) بمعنى يستحب (أن يؤذن لها في السدس
الآخر) وهو ساعتان (من) آخر (الليل) قبل طلوع الفجر ثم يؤذن لها عند دخول
الوقت ثانياً على جهة السنية فالأذان الأول مستحب والثاني سنة وقال ابن حبيب يؤذن لها
نصف الليل وقال أبو حنيفة لا يؤذن لها قبل وقتها كسائر الصلوات لنا ما في الصحيح انه
ﷺ قال ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم قال البساطي
ضبط أهل المذهب النداء بالليل بالسدس .

(والأذان) أى حقيقته (الله أكبر الله أكبر أشهد) أى أتتبع (أن لا إله إلا الله
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد) أى أتتبع (أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله
ثم ترجع بأرفع) أى بأعلى (من صوتك أول مرة فتكرر التشهد فتقول أشهد ان لا إله إلا
الله أشهد ان لا إله إلا الله أشهد ان محمداً رسول الله أشهد ان محمداً رسول الله حي على الصلاة
حي على الصلاة) أى هلموا فحي اسم فعل أمر بمعنى اقبلوا واسرعوا أى اسراعاً بلا
هرولة لئلا تذهب السكينة والوقار فتكره الهرولة حينئذ ولو خاف فوات الجماعة .

حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ فَإِنْ كُنْتَ فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ زِدْتَ هَهُنَا
 الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ لَا تَقُلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ نِدَاءِ
 الصُّبْحِ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْإِقَامَةُ وَتُرُ
 اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ
 حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ .

(حي على الفلاح حي على الفلاح) أى هلموا إلى الفلاح وهو الفوز . بالنعم في الآخرة
 (فإن كنت في نداء الصبح زدت ههنا الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم لا تقل
 ذلك في غير نداء الصبح) ولو كان بفلاة من الأرض ولو لم يكن ثم أحد والصلاة مبتدأ
 وخير خبره والجملة في محل نصب بزدت لتأولها بمفرد وهو هذا اللفظ ومعناه التيقظ
 للصلاة خير من الراحة الحاصلة بالنوم واختلف فيمن أمر بهذه الجملة أى بالصلاة خير الخ
 فقبل رسول الله ﷺ وقبل عمر رضي الله عنه .

(اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْإِقَامَةُ) أي صفتها أنها (وتر) يعني
 ما عدا التكبير الأول والثاني (وهي اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ أَشْهَدُ أَنَّ
 مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللهُ مَرَّةً وَاحِدَةً) وما ذكره من إفراد الإقامة هو المذهب فاذا شفعها غلطاً لا تجزئ
 على المشهور وأراد بالغلط ما يشمل بها النسيان فالعمد أولى .

﴿ باب ﴾

(صِفَةُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ النَّوَافِلِ وَالسُّنَنِ)
وَالْإِحْرَامُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ

﴿ باب في بيان صفة العمل ﴾

(باب في بيان صفة العمل) قولاً وفعلًا (في الصلوات المفروضة و) في بيان
(ما يتصل بها من النوافل) كالركوع قبل الظهر والركوع بعده وقبل العصر وبعد
المغرب وبعد العشاء .

(و) ما يتصل بها أيضاً من (السنن) احتراز المصنف بقوله وما يتصل بها من السنن عن
السنن التي لا تتصل بالصلوات المفروضة فإنه لا يذكرها في هذا الباب بل يفرد لها أبواباً
غير هذا وقد اشتملت الصفة التي ذكرها على فرائض وسنن وفضائل ولم يميزها وسنن ولا
من ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

ويؤخذ من كلامه أن من أتى بصلاته على نحو ما رتب ولم يعلم شيئاً من فرائض الصلاة
ولا من سننها وفضائلها أن صلاته صحيحة إن كان يعتقد أن فيها فرائض وسنناً ومستحبات
وأما لو اعتقد أن كلها سنن أو مندوبات أو الفرض سنة أو مندوب فتبطل وأما إذا اعتقد
أنها كلها فرائض فتصح فيما يظهر إذا سلمت مما يفسدها .

وكذا لو اعتقد أن السنة أو الفضيلة فرض أو السنة مستحب أو العكس بشرط
السلامة مما يفسد وكذا إن كان أخذ وصفها عن عالم بأن رآه يفعل أو علمه كيفية
الفعل وقيل تبطل إن لم يعرف المكلف أحكام ما اشتملت عليه ولذا قال بعضهم إن
حاجتنا إلى معرفة الأحكام أكد من حاجتنا إلى معرفة الصفة (الإحرام) وهل هو النية
أو التكبير أو هما مع الاستقبال رجح الأجهوري الأخير فالإضافة على الأول في قولهم
تكبيرة الإحرام من إضافة المصاحب للمصاحب وعلى الثاني بيانية وعلى الثالث من إضافة
الجزء للكل أي أن أول الصفة الإحرام وهو الدخول (في الصلاة) فرضاً كانت أو نفلاً
بالتكبير وهو (أن تقول الله أكبر) بالمد الطبيعي للفظ الجلالة قدر ألف فان تركه لم
يصح إحرامه كما أن التذكير لا يكون ذا كراً إلا به .

لَا يُجْزَى غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ

(لا يجزىء غير هذه الكلمة) إن كان يحسن العربية أما من لا يحسنها فقال عبد الوهاب يدخل بالنية دون العجمية وقال أبو الفرج يدخل بلغته وهو ضعيف وإن كانت الصلاة لا تبطل قياساً على كراهة الدعاء بالعجمية للقادر على العربية ولكن المتمدن القول الأول وسمى المصنف هذه الجملة كلمة نظراً للغة لا لاصطلاح النحويين والتكبير فرض في حق الإمام والفد بالاتفاق وفي حق المأموم على المشهور .

وروي عن مالك أن الإمام يحمل تكبيرة الإحرام عن المأموم فلو ترك الإمام تكبيرة الإحرام عامداً أو ساهياً بطلت صلاته وصلاة من خلفه ودليل وجوبه ما في الصحيحين من قوله ﷺ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والمعنى في الحديث من قوله الطهور بضم الطاء المصدر أي التطهر الأعم من الوضوء والغسل .

ويشترط في التكبير القيام لغير المسبوق اتفاقاً فإن تركه في الفرض بأن أتى به جالساً أو منحنياً أو مستنداً لعماد بحيث لو أزيل لسقط بطلت صلاته وأما المسبوق ففي المدونة إذا كبر للركوع ونوى به العقد أي الإحرام أو نواه والركوع أو لم ينوهما لأنه ينصرف للإحرام أجزاء ذلك الركوع أي أنه يصح إحرامه ويحتسب بهذه الركعة قال ابن يونس هذا إذا كبر قائماً أي ابتدأه قائماً وكمله كذلك وأما لو ابتدأه من قيام وأنه في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل فإن الركعة تبطل وإن كان فصل بطلت الصلاة .

ويشترط في تكبيرة الإحرام مقارنة النية فإن تأخرت عنها فلا تجزى اتفاقاً وإن تقدمت بكثير فكذلك وإن تقدمت بيسير فقولان مشهوران بالأجزاء وعدمه ومفاد ميارة أن الراجح منها الأجزاء إذ لم ينقل عنهم اشتراط المقارنة المؤدية إلى الوسوسة المذمومة شرعاً وطبعاً ومعنى اشتراط المقارنة على القول الثاني أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لا أنه يشترط أن تكون النية مصاحبة للتكبير .

(و) إذا أحرمت فانك (ترفع يدي) أي ندباً أي والحال أن ظهورهما إلى السماء وبطونهما إلى الأرض (حذو) أي إزاء (منكبيك) تشبة منكب يوزن مجلس وهو جمع عظم العضد والكتف وقيل انتهأه إلى الصدر وإليه أشار بقوله (أو دون ذلك) أي دون

ثُمَّ تَقْرَأُ فَإِنْ كُنْتَ فِي الصُّبْحِ قَرَأْتَ جَهْرًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ لَا تَسْتَفْتِحُ
بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَمِّ الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا

المنكب فأوفى كلامه للتنوع لا للشك وهذا في حق الرجل وأما المرأة فدون ذلك وقد
حكى القرافي الإجماع عليه واختلف في حكم هذا الرفع فمن ذهب إلى أنه سنة ومن ذهب
إلى أنه فضيلة وهو المعتمد وظاهر كلام المصنف أن هذا الرفع يختص بتكبيرة الإحرام
وهو كذلك على المشهور ومقابلته يرفعها عند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام
من اثنتين .

(ثم) بعد أن تفرغ من التكبير (تقرأ) أى تتبع التكبير بالقراءة من غير أن تفصل
بينها بشيء فقد كره مالك رحمه الله التسييح والدعاء بين تكبيرة الإحرام والقراءة
واستحب بعضهم الفصل بينهما بلفظ سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك .

(فإن كنت في) صلاة الصبح (قرأت جهراً بأَمِّ الْقُرْآنِ) أما قراءة أم القرآن ففرض
في البصر وغيرها من الصلوات المفروضة على الإمام والقدر وهل في كل ركعة أو في الجمل
قولاً للمالك في المدونة والصحيح منهما وجوبها في كل ركعة قاله ابن الحاجب والقول
بوجوبها في الأكثر والعفو عنها في الأقل ضعيف واختلف في الأقل فقليل الأقل على الإطلاق
وقيل الأقل بالإضافة ومعنى الأقل على الإطلاق العفو عنها في ركعة واحدة وإن كانت
الصلاة صباحاً أو جمعة أو ظهراً للمسافر ومعنى الأقل بالإضافة أن تكون الركعة من صلاة
رباعية أو ثلاثية لا من ثنائية .

وأما المأموم فستحب في حقه فيما أسر فيه الإمام وأما كون القراءة فيها جهراً فسنة
وإذا قرأت في صلاة الصبح أو غيرها من الصلوات المفروضة فـ « لا تستفتح » القراءة
فيها « بسم الله الرحمن الرحيم » مطلقاً لا « في أم القرآن ولا في السورة التي بعدها » لا
سراً ولا جهراً إماماً كنت أو غيره والنهي في كلامه للكره لما صح أن عبد الله بن مغفل
قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال يا بنى أياك والحدث أي أياك وإن
تحدث شيئاً لم يكن عليه المصطفى وأصحابه قال عبد الله بن مغفل ولم أر من أصحاب

فَإِذَا قُلْتَ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُلْ آمِينَ إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ أَوْ خَلْفَ إِمَامٍ
وَتُخْفِيهَا وَلَا يَقُولُهَا إِلَّا إِمَامٌ فَيَا جَهْرَ فِيهِ وَيَقُولُهَا فَيَا أَسْرَ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ
إِيَّاهَا فِي الْجَهْرِ اخْتِلَافٌ ثُمَّ تَقْرَأُ سُورَةَ

رسول الله ﷺ رجلا أبغض إليه حدثا في الإسلام منه أي لم أر رجلا موصوفا بأشدية بغضه
للحدث منه أي من أبي أي بل أبي أشد الصحابة بغضا للحدث ومن تمام كلام أبيه أني
صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها
إذا أنت قرأت وقل الحمد لله رب العالمين الخ وأما قراءتها في النافلة فذلك واسع إن شاء
قرأ وإن شاء ترك ويكره التعمد في الفريضة دون النافلة .

« فإذا قلت ولا الضالين فقل » على جهة الاستحباب « آمين » بالمد مع التخفيف اسم
فعل أمر بمعنى استجب « إن كنت » تصلي « وحدك » سواء كنت في صلاة سرية أو
جهرية « أو » كنت تصلي « خلف إمام » صلاة سرية أو جهرية إن سمعته يقول ولا
الضالين « و » لا تجهر بها بل « تخفيها » في الحالتين ولو كانت الصلاة جهرية أي فيكره
الجهر ويندب الاخفاء .

« ولا يقولها الإمام فيا جهر » أي أعلن « فيه » والظاهر الكراهة « ويقولها فيا أسر »
أي أخفى « فيه » اتفاقا وقوله « وفي قوله إياها في الجهر اختلاف » قال بعضهم إنه تكرار
وفيه أن توهم التكرار بعيد لأن صريحه جزمه أولا بقول ثم حكايته القولين بعد وليس في
مثل ذلك تكرار وكان المتوهم للتكرار نظر إلى مجرد حكاية القول بعدم التأمين لا لذكر
الختلاف من حيث هو .

« ثم » إذا فرغت من قراءة أم القرآن جهرا « تقرأ » بعدها « سورة » كذلك جهرا
لا تفصل بينها بدعاء ولا غيره وحكم قراءة السورة كاملة بعد أم القرآن الاستحباب والسنة
مطلق الزيادة على أم القرآن ولو آية أو بعض آية له بال كآية الدين والدليل على أن السنة
مطلق ما زاد على الفاتحة إن سجود السهو وعدمه دائر مع ما زاد على الفاتحة لا السورة فإن
أتى بالزائد فلا سجود والا سجد ويؤخذ من قوله سورة أنه لا يقرأ سورتين في الركعة

مِنْ طَوَالِ الْمَفْصَلِ وَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسَنٌ بِقَدْرِ التَّغْلِيسِ
وَتَجَهَّرُ بِقِرَاءَتِهَا فَإِذَا تَمَّتِ السُّورَةُ كَبُرَتْ فِي أَنْحِطَاتِكَ لِلرُّكُوعِ

الواحدة وهو الأفضل للامام والفذ ولا بأس بذلك للمأموم والسورة التي تقرأ في الصبح تكون من « طوال المفصل » بكسر الطاء المهمة وأول المفصل الحجرات على القول المرتضى ومقابلته أقوال قيل من شوري وقيل من الجانية وقيل من الفتح وقيل من النجم وطواله الى عبس والغاية خارجة ومتوسطاته من عبس الى والضحي ثم من الضحي إلى الختم وسمى مفصلاً لكثرة المفصل فيه بالبسمة .

« وان كانت » السورة التي تقرأ في الركعة الأولى من صلاة الصبح « أطول من ذلك » أي من السورة التي من طوال المفصل بأن كانت تقرب من السورة التي من طوال المفصل لا أنه يقرأ البقرة ونحوها وهذا التطويل إنما هو في حق امام يقوم محصورين يرضون بذلك أو منفرد يقوى على ذلك وإلا فالأفضل عدم التطويل « ف » ذلك « حسن » أي مستحب ظاهر عبارته أن السنة لا تحصل الا بقراءة سورة من طوال المفصل وان الاستحباب إنما هو فيما زاد وليس كذلك بل السنة تحصل ولو بقراءة آية .

« بقدر التغليس » وهو اختلاط الظلمة بالضياء بالظلمة بحيث لا يبلغ الاسفار ويفهم من كلامه انه اذا لم يكن تغليس لا يطول .

« وتجهر بقراءتها » أي يسن أن تجهر بقراءه السورة التي مع أم القرآن فان حكمها واحد في الجهر .

فاذا تمت السورة التي مع ام القرآن كبرت « في » حال « انحطاطك » اي انحنائك « الى الركوع » اخذ منه ثلاثة اشياء احدها التكبير وهو سنة وهل جمعيه ما عدا تكبيرة الإحرام سنة واحدة وبه قال اشهب وعليه أكثر العلماء أو كل تكبيرة سنة مستقلة وهو قول ابن قاسم وهو الراجح والدليل على رجحانه انهم رتبوا سجود السهو على ترك اثنتين منه ولو كان مجموعهما سنة لما رتبوا لأن شأن البعض أن لا يسجد له .

وحاصل ما في ذلك انه على القولين لو ترك تكبيرة واحدة غير تكبيرة العيد سهوا لا يسجد وان سجد لها قبل السلام عمدا أو جهلا بطلت صلاته وان ترك أكثر من واحدة ولو

فَتُمْكِنُ يَدَاكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ وَتُسَوِّي ظَهْرَكَ مُسْتَوِيًا وَلَا تَرْفَعُ رَأْسَكَ
وَلَا تُطَاطِئُهُ وَتُجَافِي بَضْبَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ وَتَعْتَقِدُ الْخُضُوعَ بِذَلِكَ

جميعه فانه يسجد فلو ترك السجود وطال فها يفترق القولان فعلى القول بأن الجميع سنة واحدة لا تبطل الصلاة بترك ثلاثة أو أكثر. وعلى القول الآخر تبطل بترك السجود لما ذكر ثانيها مقارنة التكبير للركوع وهو مستحب وهكذا عند كل فعل من أفعال الصلاة الا في القيام من اثنتين فانه يكون بعد الاستقلال ثالثا الركوع وهو فرض من فروض الصلاة المجمع عليها وله ثلاثة أحوال دنيا ووسطى وعليها فالدنيا أن يضع يديه قرب الركبتين والوسطى أن يضعها على الركبتين من غير تمكين وعليها وهي التي أشار لها المصنف بقوله . « فتمكن يديك » يعني كفيك « من ركبتيك » على جهة الاستحباب إن كانتا سالمتين ولم يمنع من وضعها عليها مانع فان كان مانع من قطع أو قصر لم يزد في الانحناء على تسوية ظهره وليست التسوية واجبة بل مستحبة اذ الواجب مطلق الانحناء وحيث كان الأكمل وضع يديه على ركبتيه فيندب له تفرقة أصابعهما لما أخرجه الحاكم والبيهقي انه عليه السلام كان اذا ركع فرج بين أصابعه واذا سجد ضمها .

« وتسوى ظهرك مستويا » أي معتدلا على جهة التدب وجمع المصنف بين وضع اليدين على الركبتين وتسوية الظهر لعدم استلزام أحدهما للآخر فتسوية الظهر لا تستلزم وضع اليدين على الركبتين ولا وضع اليدين على الركبتين يستلزم تسوية الظهر وهل مجموعهما مستحب أو أحدهما على انفراده مستحب .

« ولا ترفع رأسك ولا تطأطئه » أي ندبا « وتجافي » فلا تبطل الصلاة بترك شيء من ذلك بل يكره فقط « بضبيك » بفتح الضاد وسكون الباء أي عضديك « عن جنبيك » ظاهره انه يباعدهما جدا ولكن يفسره قوله بعد يجنب بها تجنيحا وسطا وظاهره أيضا ان ذلك في حق الرجال والنساء ولكن يفسره قوله بعد غير أنها تتضمن وسكت عن تسوية الركبتين وهي أن لا يبالغ في الانحناء يجعلهما قائمتين وسكت أيضا عن تسوية القدمين وهي ان لا يقرنهما وهو مكروه أي الإقران المقهوم من يقرن فعدم الإقران مندوب . « وتمتد » بقلبك « الخضوع » أي التذلل « بذلك » حكم هذا الاعتقاد التدب كما هو

بِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ وَلَا تَدْعُو فِي رُكُوعِكَ وَقُلْ إِنِ شِئْتَ سُبْحَانَ رَبِّيَ
الْعَظِيمِ وَيَحْمَدُهُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَوْقِيتُ قَوْلٍ وَلَا حَدٌّ فِي اللَّبْثِ ثُمَّ تَرْفَعُ
رَأْسَكَ وَأَنْتَ قَائِلٌ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ

مشهور عند الفقهاء وقال ابن رشد هو من فرائضها التي لا تبطل الصلاة بتركها فهو واجب
في جزء منها وينبغي أن يكون عند الاحرام «بركوعك وسجودك ولا تدعو في ركوعك»
والاقرب أن يكون قوله بركوعك هو مفسر الإشارة في قوله وتمتد الخشوع بذلك خلافا
لمن جعل تفسير الإشارة ما ذكر من تسوية الظهر وما ذكر بعده ويكره الدعاء في
الركوع لما صح أنه عليه الصلاة والسلام قال أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود
فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم أي حقيق أن يستجاب لكم .

«وقل ان شئت سبحان ربي العظيم وبحمده» ليس للتخير بين الفعل والترك بل
التخير بين هذا القول وغيره من ألفاظ التسبيح فأى لفظ قاله كان آتيا بالمندوب لما صح
أنه ﷺ كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح .

«وليس في ذلك» أي في عدد ما يقول في الركوع والسجود «توقيت قول» أي
تحديد ما يقوله لقوله عليه الصلاة والسلام أما الركوع فعظموا فيه الرب ولم يعلق ذلك بحد
واستحب الشافعي أن يسبح ثلاثا لما في أبي داود والترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال
إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك
أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه .
«ولا حد في اللبث» أي المكث في الركوع يريد في أكثر أي الزائد على الطمأنينة
التي هي فرض ومحصله ان عدم التحديد في حق الامام مالم يضر بالناس وفي الفذ مالم
يطول جدا وإلا كره أي في القريضة له في النافلة التطويل ما شاء وأما أقله فسيذكره
بعد أي بقوله أن تطمئن مفاصلك .

«ثم» إذا فرغت من التسبيح في الركوع «ترفع رأسك وأنت قائل» على جهة السنية
(سمع الله لمن حمده) يعني اجاب دعاء من حمده فان قلت قد قدرت دعاء فأين هو حتى

ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ وَلَا يَقُولُهَا إِلَّا إِمَامٌ وَلَا يَقُولُ أَنَا مُؤْمٌ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَتَسْتَوِي قَائِمًا مُطْمَئِنًّا مُتَرَسِّلًا ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ ثُمَّ تَسْجُدُ

يستجاب أو لا قلت ان الحامد بحمده يطلب الفضل من ربه فهو داع مغنى وتقول ذلك ان كنت اماماً أو فذاً .

(ثم تقول) مع ذلك (اللهم ربنا ولك الحمد) أي تقبل ولك الحمد على قبولك أو على توفيقك لي بأداء تلك العبادة (ان كنت وحدك) أو خلف إمام (ولا يقولها الإمام) بل يقتصر على القول سمع الله من حمده .

(ولا يقول المأموم سمع الله من حمده) انما (يقول اللهم ربنا ولك الحمد) والاصل في هذا التفصيل ما في الموطأ وغيره انه عليه السلام قال اذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الإمام غفر له ما تقدم من ذنبه أي الصغائر وأما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة أو عفو الله وفي رواية للترمذي ولك الحمد وهذا الحديث يقتضي أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد وأن المأموم لا يقول سمع الله من حمده .

(و) اذا رفعت رأسك من الركوع فانك (تستوي قائماً مطمئناً) أخذ منه شين الطمأنينة وهي فرض وسيأتي الكلام عليها والاعتدال وهو سنة عند ابن القاسم في سائر اركان الصلاة وفرض عند أشهب وصحح والفرق بين الطمأنينة والاعتدال أن الاعتدال نصب القامة والطمأنينة استقرار الاعضاء زمنياً ما (مترسلاً) مرادف للمطمئناً وقيل معناه متمهلاً أي زيادة على الطمأنينة .

(ثم) بعد رفعك من الركوع (تهوي) بفتح التاء المثناة فوق أي تنزل الى الأرض (ساجداً) أي ثاوياً السجود فيكون سجودك من قيام لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك والسجود فرض بلا خلاف .

(ولا تجلس) في هويك (ثم تسجد) حتى يكون سجودك من جلوس كما يقول بعض أهل العلم أفاد في التحقيق ان منهم الشافعي رضي الله عنه حيث يقول ان الجلوس قبل

وَتَكْبِيرُ فِي انْحِطَاطِكَ لِلِسُجُودِ فَتُمْكِنُ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ

السجود بوجه خفيف جداً من سنته وحجة بعض أهل العلم فعله ﷺ ذلك وحجة من نفى الجلوس قبل السجود ما روى عن عائشة رضي الله عنها انه فعل ذلك في آخر امره لما بدن أي ثقلت حركة اعضائه الشريفة لارتفاع سنه أي ففعل ذلك لعذر فينتفى عند انتفاء العذر وهذا الجلوس ان وقع سهواً ولم يطل لم يضر وان طال سجد له وان كان عمداً فاختلف فيه والمشهور ان لم يطل لم يضر وان طال ضر ويعتبر الطول بحيث يعد الرائي له انه معرض عن الصلاة .

(وتكبير في) حال (انخطاطك للسجود) على جهة السنية لتعمر الركن بالتكبير ولم يذكر ما يسبق به الى الأرض والمستحب تقديم اليدين على الركبتين اذا هوى للسجود وتأخيرها عن الركبتين عند القيام لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك وبه عمل أهل المدينة وأما ما رواه اصحاب السنن من انه ﷺ كان اذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض يرفع يديه قبل ركبتيه فقال الدارقطني تفرد به شريك وشريك فيه مقال وزعم بعض انه حديث منسوخ .

(و) إذا سجدت فانك (تمكّن جبهتك وأنفك من الأرض) الجبهة هي مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية والتمكين أن يضعهما على أبلغ ما يمكنه وهذا على جهة الاستحباب وأما الواجب من ذلك فيكفي فيه وضع أيسر ما يمكن من الجبهة وإذا وضع جبهته على الأرض فلا يشدها بالأرض جداً حتى يؤثر ذلك فيها أو يكره ذلك لأنه من فعل الجهال الذين لا علم عندهم وضعفة النساء أي لأن الشأن فيهم ذلك وان كان عندهم علم والسجود على الجبهة والأنف واجب فان اقتصر على أحدهما ففيه أقوال مشهورها ان اقتصر على أنفه لم يجزه ويعيد أبداً وان اقتصر على جبهته أجزأه وأعاد في الوقت وهل الاختياري أو الضروري قيل بكل منهما وهذا ان كانت الجبهة سالمة وأما ان كان بها قروح فقال في المدونة أوماً ولم يسجد على أنفه لأن السجود على الأنف انما يطلب تبعاً للسجود على الجبهة فحيث سقط فرضها سقط تابعها فان وقع وسجد على أنفه فقال أشهب يحجزه لأنه زاد على الإيماء فان سجد على كور عمامته بفتح الكاف ففي المدونة يكره ويصح أي اذا كان قدر الطاقة والطاقتين اللطيفتين بان تكون من الشاش الرفيع .

وَتَبَاشِرُ بِكَفِّكَ الْأَرْضَ بِاسْطًا يَدَيْكَ مُسْتَوِيَتَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ تَجْعَلُهُمَا حَذُو
 أُذُنِكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ وَكُلَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ غَيْرُ أَنَّكَ لَا تَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْكَ فِي
 الْأَرْضِ وَلَا تَضُمُّ عَضْدَيْكَ إِلَى جَنْبَيْكَ وَلَكِنْ تُجْنَعُ بِهِمَا تَجْنِيعًا وَسَطًا
 وَتَكُونُ رِجْلَاكَ فِي سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ وَبُطُونُ إِبْهَامَيْهِمَا إِلَى الْأَرْضِ

(وتبأشر) في سجودك أي من غير حائل (بكفيك الأرض) على جهة الاستحباب
 وإنما استحب المباشرة بالوجه واليدين لأن ذلك من التواضع ولأجل ذلك كره السجود على
 ما فيه ترفه وتنعيم من صوف وقطن واغتفر الحصر لأنه كالأرض والأحسن تركه فالسجود
 عليه خلاف الأولى .

(باسطاً يديك) تكرار مع قوله وتبأشر بكفيك الأرض لأن مباشرة الأرض بالكفين
 لا تكون إلا مع بسطهما ويقال إنه كرره لأجل التأكيد (مستويتين للقبلة) أي ندباً
 وعلل ذلك القرافي بأنها يسجدان فيتوجهان لها وأما السجود نفسه على اليدين كالركبتين
 وأطراف القدمين فسنة .

(تجعلهما حذو أذنك أو دون ذلك) أشار إلى أنه لا تحديد في موضع وضع اليدين لقول
 المدونة لا تحديد في ذلك (وكل ذلك واسع) أي جائز يعني أن وضع يديه حذو أذنيه أو
 دون ذلك من الأمور الجائزة لا من الواجبة حتى يترتب على تركها فساد بل لو خالف فقد
 ارتكب مكروهاً فقط .

(غير أنك لا تفتريش ذراعيك في الأرض) لما صح أنه ﷺ نهى أن يفتريش الرجل
 ذراعيه افتراش السبع وفي رواية افتراش الكلب أي يكره أن يفتريش الرجل ذراعيه
 بالأرض في حال سجوده كما يكره له افتراشها على فخذه (ولا تضم عضديك إلى جنبيك)
 أي ينهى على جهة الكراهة أن يضم الرجل في حال سجوده عضديه إلى جنبيه (ولكن
 يجنح بهما تجنيعاً وسطاً) أي يستحب للرجل خاصة أن يباعد بين عضديه وجنبيه كما كان
 يفعل ﷺ ففي الصحيحين أنه ﷺ كان إذا سجد جافى بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه .
 (وتكون رجلاك في سجودك قائمتين وبطون إبهاميهما إلى الأرض) وكذلك بطون

وَقَوْلُ إِنْ شِئْتَ فِي سُجُودِكَ سُبْحَانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا
فَاغْفِرْ لِي أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ وَتَدْعُو فِي السُّجُودِ إِنْ شِئْتَ وَلَيْسَ لِطُولِ
ذَلِكَ وَقْتُ وَأَقْلُهُ أَنْ تَطْمَئِنَّ مَقَاصِلُكَ مُتَمَكِّنًا

سائر الأصابع ويزاد على هذا الوصف أن يفرق بين ركبتيه وان يرفع بطنه عن فخذه
ودليل ذلك من السنة ما روى أبو داود أنه عليه السلام كان اذا سجد فرج بين فخذه غير حامل
بطنه على شيء من فخذه .

(وتقول ان شئت في سجودك سبحانك ربّي ظلمت نفسي وعملت سوءا فاغفر لي أو)
تقول (غير ذلك إن شئت) التخيير الأول بين القول والترك والثاني بين هذا القول وغيره
من الاذكار وفي التخيير الأول اشارة للرد على من يقول التسييح واجب وفي التخيير الثاني
إشارة إلى الرد على من يقول لا بد من هذا القول أي وان كان يقول بأن التسييح مندوب
الا أنه لا بد من هذا القول فلا يتحقق المندوب الا به والحاصل ان التسييح في السجود
مندوب عند المصنف وغيره وعبارة التخيير المفيدة بحسب ظاهرها استواء الطرفين انما
هي اشارة الى الرد فقط .

(وتدعو في السجود ان شئت) أي يستحب ان يدعو بدعاء القرآن وغيره لكن لا
بد ان يكون بأمر جائز شرعاً وعادة لا يمتنع وان لم تبطل الصلاة به وليس هذا تكراراً
مع الذي قبله لأن هذا دعاء مجرد عن التسييح (وليس لطول ذلك) السجود (وقت) أي
حد في الفريضة أما في حق المنفرد ما لم يطل جداً فان طال كره وأما في النافلة فلا بأس
به وفي حق الامام ما لم يضر بمن خلفه .

(وأقله) أي أقل ما يجزىء من اللبث في السجود (ان تطمئن) أي تستقر (مفاصلك)
عن الاضطراب اطمئناناً (متمكناً) والمفاصل جمع مفصل يفتح الميم وكسر الصاد ملتقى
الاعضاء واما مفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان فالطمأنينة فرض في السجود وفي
سائر اركان الصلاة ولكن لا يؤخذ من الرسالة وجوب الطمأنينة الا من هذا الموضع حيث
جعلها أقل ما يجزىء في السجود الذي هو واجب فتكون فرضاً لأن ما يتوقف عليه

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ فَتَجْلِسُ فَتَشْنِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ بَيْنَ
السَّجْدَتَيْنِ وَتَنْصِبُ الْيُمْنَى وَبُطُونُ أَصَابِعِهَا إِلَى الْأَرْضِ وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ
عَنِ الْأَرْضِ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ثُمَّ تَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا

الواجب الذي هو السجود فهو واجب واختلف في الزائد على الطمأنينة فالذي مشى عليه صاحب المختصر أنه سنة وانظر ما قدر الزائد في حق الفذ والإمام والمأموم وهل هو مستو فإيا يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كالرفع من الركوع ومن السجود وكلام المختصر يقتضي استواءه في جميع ما ذكر .

(ثم) إذا فرغت من التسبيح والدعاء في السجود (ترفع رأسك بالتكبير) أي مصاحباً له وهذا الرفع فرض بلا خلاف إلا يتصور تعدد السجود بغير فصل بينها وبعد أن ترفع رأسك (ف) إنك (تجلس) وجوباً معتدلاً (فتشني) أي تعطف (رجليك اليسرى) في جلوسك بين السجدين (وتنصب) أي تقيم رجليك (اليمنى) تكون (بطون أصابعها إلى الأرض) لا مفهوم لقوله في جلوسك بين السجدين إذ جلوسه حال التشهد كذلك وأما جلوس من يصلي قاعداً حال القراءة والركوع فهو التربع استحباباً وسكت عن قدم اليسرى أين يضعها قال عبد الوهاب يضعها تحت ساقه الأيمن وقيل بين فخذه وقيل خارجاً والرجال والنساء في ذلك سواء .

(و) إذا رفعت رأسك من السجود فإنك أيضاً (ترفع يديك عن الأرض) فتجعلهما (على ركبتيك) أي على قريب من الركبتين قال في الجوهر ويضع يديه قريباً من ركبتيه مستويين الأصابع وإذا لم يرفعها عن الأرض ففي بطلان صلاته قولان أشهرها البطلان والأصح على ما قاله القرافي عدم البطلان وهو المعتمد لأن هذا الرفع عن الأرض مستحب فقط وليس من مبطلات الصلاة ترك المستحب .

(ثم) بعد أن ترفع رأسك من السجدة الأولى مع رفع يديك (تسجد) للسجدة (الثانية) كما فعلت أولاً (في السجدة الأولى من تمكين الجبهة والأنف من الأرض وقيام القدمين ومباشرة الأرض بالكفين وغير ذلك .

(ثُمَّ) تَقُومُ مِنَ الْأَرْضِ كَمَا أَنْتَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْكَ لَا تَرْجِعُ جَالِسًا
لِتَقُومَ مِنْ جُلُوسٍ وَلَكِنْ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ وَتُكَبِّرُ فِي حَالِ قِيَامِكَ
ثُمَّ تَقْرَأُ كَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ دُونَ ذَلِكَ

(ثم) بعد فراغك من السجدة الثانية (تقوم من الأرض كما أنت معتمد على يديك)
أي حالة كونك ثابتاً على ما أنت عليه من عدم الجلوس وأشار بقوله كما أنت إلى رد قول
الحنفية لا يقوم معتمداً قال ابن عمر إن جلس ثم قام فإن كان عامداً استغفر الله ولا شيء
عليه وإن كان ناسياً سجد بعد السلام والمعتمد لا سجود عليه (لا ترجع جالساً لتقوم من
جلوس) إشارة إلى مخالفة الشافعية القائلين انه يقوم إلى الركعة الثانية والرابعة من جلوس
على جهة السنة .

(ولكن) الفضيلة عندنا في الرجوع إلى القيام (كما ذكرت لك في السجود) لاحتاجة
له بعد ما تقدم من قوله ثم تقوم من الأرض كما أنت معتمداً على يديك (وتكبر في حال
قيامك) لأن التكبير عند الحركة والشروع في أفعال الصلاة مستحب .

(ثم) بعد أن تنتصب قائماً وتفرغ من التكبير (تقرأ) الفاتحة ثم تقرأ معها سورة
(كما قرأت في الركعة الأولى) أي بحيث تكون الثانية كالأولى في الطول (أو دون ذلك)
أي بحيث تكون الثانية أقصر من الأولى وكلا المقروأين من طوال المفصل سواء كانت
الثانية ماثلة للأولى في الطول أو أقصر منها وتعقب المصنف الفاكهاني بأن المستحب أن
تكون الركعة الأولى أطول من الثانية ودليله في الصحيحين أنه ﷺ كان يطول في الأولى
ويقصر في الثانية ويحاج عن اعتراض الفاكهاني بأن أو بمعنى بل والأضراب لإطالي والمراد
بكون الأولى أطول من الثانية زمناً وإن كانت القراءة في الثانية أكثر من الأولى بأن رتل
في الأولى .

ويستحب أن يقرأ على نظم المصحف ويكره التنكيس فإن نكس فلا شيء عليه إن
فعل التنكيس المكره كتتكيس السور أو قراءة نصف سورة أخير ثم نصفها الأول كان
ذلك في ركعة أو ركعتين وإما إذا فعل التنكيس الحرام فتبطل الصلاة كتتكيس آيات
سورة واحدة بركعة واحدة .

وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنَّكَ تَقْنَتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَإِنْ شِئْتَ قَنْتَ
 قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ تَمَامِ الْقِرَاءَةِ وَالْقُنُوتِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ
 وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنَخْنَعُ

(وتفعل مثل ذلك سواء) الظاهر أن الإشارة راجعة لجميع ما تقدم وعليه يكون
 قوله بعد ثم تفعل في السجود والجلوس كما تقدم من الوصف تكرارا (غير انك تقنت)
 في الركعة الثانية (بعد) الرفع من (الركوع وإن شئت قبل الركوع بعد تمام القراءة)
 اختلف في زمان القنوت هل هو قبل الركوع أو بعده وفي حكمه هل هو فضيلة أو سنة
 فعلى أنه سنة فإن تركه ولم يسجد له بطلت صلاته وعلى أنه فضيلة فإن سجد له بطلت صلاته
 إن كان السجود قبل السلام .

وظاهر كلام المصنف أنه بعد الركوع أفضل وهو قول ابن حبيب والمشهور أنه قبل
 الركوع أفضل لما في الصحيح أنه عليه السلام سئل أهو قبل أم بعد فقال قبل ولما فيه من الرفق
 بالمسبوق ولأنه الذي استقر عليه عمر رضي الله عنه بحضور الصحابة والمشهور أنه لا يرفع يديه
 كالأيرفع في التأمين ولا في دعاء التشهد والإسرا به أفضل لأنه دعاء وإذا نسيه قبل الركوع
 أتى به بعده ولا يرجع له من الركوع إذا تذكر فإن رجع فسدت صلاته لأنه يرجع من فرض إلى
 مستحب واختلف في المسبوق بركعة فقليل يقنت في قضائها وقيل لا يقنت وهو المشهور
 وجه ذلك بأنه يقضي الركعة الأولى وهي لم يكن فيها قنوت والذي يقتضيه النظر أنه
 يقنت في ركعة القضاء لانه من باب البناء في الأفعال .

« والقنوت » أي لفظه المختار عند المالكية « اللهم » أي بالله « إنا نستعينك » أي
 نطلب معونتك على طاعتك « ونستغفر » أي نطلب منك المغفرة وهي الستر على الذنوب
 فلا تؤاخذنا بها « ونؤمن بك » أي نصدق بما يجب لك « ونتوكل » أي نعمد « عليك »
 في أمورنا قيل الصحيح أن قوله وتوكل عليك زيد في الرسالة وليس منها وفي رواية
 ونثني عليك الخير بعد قوله وتوكل عليك وما يجرى على السنة العامة من لفظ كله بعد قوله
 الخير غير مثبت في الرواية مع أن العبد لا يطيق كل الثناء عليه فتركه خير « ونخنع » أي

لَكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ
وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ إِنَّ عَذَابَكَ
بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ ثُمَّ تَفْعَلُ فِي السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ كَمَا تَقْدَمُ مِنَ الْوُصْفِ
فَإِذَا جَلَسْتَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَبُطُونُ أَصَابِعِهَا إِلَى
الْأَرْضِ وَثْنَيْتَ الْيُسْرَى وَأَفْضَيْتَ بِأَلْيَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ

نخضع ونذل لك ونخلع ، الاديان كلها لوسعديتتك ، ونترك من يكفرك ، أى يجهلك
ويفتري عليك الكذب .

« اللهم ، أى بالله » ، « إياك نعبد » أى لا نعبد إلا إياك واستفيد الحصر من تقديم
المعمول ، ولك نصلي ونسجد ، ذكر الصلاة بعد دخولها في قوله إياك نعبد لشرفها وذكر
السجود مع دخوله في الصلاة لشرفه فانه أشرف أجزاء الصلاة .

« وإليك نسعى » أى نعمل الطاعات من السعي للجمعة والحج والعمرة والسعي بين
الصفاء والمروة ، ونخفد ، بفتح الفاء وكسرهما وبالذال المهملة أى نسرع في العمل « نرجو
رحمتك » أى نطمع في نعمتك وهي الجنة والطمع فيها انما يكون بامتنال الأمر بالعمل وأما
بالقلب واللسان من غير عمل فهو رجاء الكذابين ، ونخاف عذابك الجد ، بكسر الجيم أى
الحق الثابت ، ان عذابك بالكافرين ملحق ، بكسر الحاء بمعنى لاحق اسم فاعل من ألحق
اللازم بمعنى ألحق ويجوز أن يكون اسم فاعل من ألحق المتعدى أى ملحق بهم الهوان .
« ثم » اذا فرغت من قراءة القنوت فانك تهوي ساجداً لا تجلس ثم تسجد وتفعل في
السجود والجلوس ، بين السجدين ، كما تقدم من الوصف ، ففي السجود تمكّن جبهتك
وأنتك من الارض الى آخر ما تقدم وفي الجلوس ثنى رجلك الى آخر ما تقدم .

« فاذا جلست بعد السجدين » من الركعة الثانية للشهد « نصبت رجلك اليمنى » أى
قدمها « و » جعلت « بطون أصابعها إلى الارض وثنيت » أى عطفك رجلك « اليسرى
وأفضيت » أى ألقىت « بأليتيك » أى مقعدتك اليسرى « الى الارض » وهي الرواية

وَلَا تَقْعُدْ عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى وَإِنْ شِئْتَ حَنَيْتَ الْيُمْنَى فِي أَنْتِصَابِهَا
فَجَعَلْتَ جَنْبَ بَيْتِهَا إِلَى الْأَرْضِ فَوَاسِعٌ ثُمَّ تَشْهَدُ وَالتَّشْهَدُ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ
الزَّائِكِيَّاتُ لِلَّهِ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

الصحيحة ويرى باليتيك وهي خطأ لأنه إذا جلس عليها كان اقعاء أي شبيها به وهو
مكروه وإنما كان شبيها بالاقعاء ولم يكن اقعاء لان حقيقة الاقعاء أن يلصق أليته بالارض
وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقمى الكلب .

« ولا تقعد على رجلك اليسرى » أي قدمك اليسرى قال ت ت أشار بذلك الى أي
حنيفة القائل بأنه يجلس على قدمه اليسر والصفة التي ذكرها مثلها في المدونة في جميع
جالوس الصلوات « وان شئت حنيت اليمنى في انتصابها فجعلت جنب بيهما » فقط « الى الارض »
وتترك القدم قائما وما ذكره الشيخ مخالف للباحي القائل بأن باطن ابهامها يكون مما يلي
الأرض لا جنبها وهو الراجح « فواسع » أي جائز « ثم » اذا جلست بعد السجدين من
الركعة الثانية على الصفة المتقدمة « تشهد والتشهد » أي لفظه المختار عندنا معاشر المالكية
« التحيات » أي الألفاظ الدالة على الملك أي ملك مستحقة بفتح الحاء « الله تعالى » الزاكيات
أي الناميات وهي الاعمال الصالحة وحذف الواو اختصارا وهو جائز معروف في اللغة
تقديره والزاكيات ونسبة الزكاه الى الأعمال أما على تقدير أي التي يزكو جزاؤها أو تركو
هي نفسها أي تزيد لأن تحسين العمل سبب في التوفيق لزيادته « الله تعالى » الطيبات ، أي
الكلمات الطيبات وهي ذكر الله وما والاها أي المذكور المتعلق بالله لأن الكلمات ليست هي
نفس الذكر لأنه الفعل ولم يقل الطيبات لله كما قال في غيرها لأنه يوم المستلذات وهي
لا تليق به .

« الصلوات » الخمس « الله تعالى » السلام « قيل انه اسم من اسمائه تعالى وقيل مصدر وأصل
يسلم الله عليك سلاما ثم نقل من الدعاء الى الخبر « عليك » أي الله حفيظ وراض عليك
« أيها النبي ورحمة الله » زاد في بعض روايات الموطأ « وبركاته » أي خيراته المتزايدة .

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَإِنْ سَأَلْتَ بَعْدَ هَذَا
أَجْزَاكَ وَمِمَّا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ وَأَنَّ
الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ
مَنْ فِي الْقُبُورِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ
مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ
عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ

«السلام» أى أمان الله «علينا وعلى عباد الله الصالحين» أى المؤمنين من الإنس والجن
والملائكة «أشهد» أى أتحقق «أن لا إله إلا الله» زاد في بعض الروايات «وحده لا شريك
له» في أفعاله «وأشهد» أى أتحقق «أن محمدا عبد الله» بصيغة الاسم الظاهر والذي في
المودنة وهو في بعض النسخ عبده «ورسوله» بالضمير .

«فان سلمت بعد هذا» أى بعد وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله «أجزأك» أى كفأك
ولا مفهوم له بل وكذلك لو قال بعضه أو تركه جملة قال ابن تاجي أى على أحد القولين وكذا
لو قال غيره ولا يصح أن تقول أجزأك أى على جهة الكمال لأنه لم يذكر الصلاة على النبي
فالحق انه وصف طردى أى لا مفهوم له .

«ومما تزيده ان شئت وأشهد أن الذى جاء به محمد حق» أى ثابت «و» أشهد «أن
الجنة حق وأن النار حق» أى أتحقق أنها مخلوقان الآن .

«و» أشهد «أن الساعة» أى القيامة «آتية لا ريب فيها» خبر بمعنى النهي أى
لا ترتأروا فيه «و» أشهد «أن الله يبعث من في القبور» أى يبعث الاموات من قبورهم للعرض
على الحساب (اللهم) أي يا الله (صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين

إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ
وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِأَنْفَتِنَا
وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزَمَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ
مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا
وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا

انك حميد مجيد اللهم صل على ملائكتك المقربين (وفي نسخة والمقربين بزيادة واو العطف
(و) صل (على انبيائك المرسلين) وروى ايضا باثبات الواو وهو الاكثر في الموضعين (و)
صل (على أهل طاعتك أجمعين) وهم القائمون بما وجب عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق
عباده قال الترمذي من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي سلمه الخلق في صلاتهم فليكن
عبدا صالحا والا حرم هذا الفضل العظيم .

(اللهم) أي يا الله (اغفر لي ولوالدي) المؤمنين (و) اغفر (لأمتنا) هم العلماء
(و) واغفر (لمن سبقنا بالإيمان) وهم الصحابة (مغفرة عزيمة) أي قطعاً أي مقطوعاً بها
لان من صفة المغفرة التي تكون منك يارب انها مقطوع بها .

(اللهم اني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك) وهذا حديث صحيح أخرجه
الترمذي والدعاء به مندوب وهو عام أريد به الخصوص اذ الشفاعة العظمى مختصة به ﷺ
لا يشاركه غيره فيها أي وغيرها من كل ما اختص به ﷺ (وأعوذ) أي ألتجئ بك (من)
كل شر استعاذك منه محمد نبيك ﷺ .

(اللهم) أي يا الله (اغفر لنا ما قدمنا) أي من الذنوب (و) اغفر لنا (ما أخرنا)
من الطاعات عن اوقاتها (و) اغفر لنا (ما أسررنا) أي اخفينا من المعاصي عن الخلق
(و) اغفر لنا (ما أعلنا) أي اظهرنا للخلق من المعاصي (و) اغفر لنا (ما أنت أعلم به منا)
أي ما وقع منا ونحن جاهلون بحكمه او وقع منا عمدا ونسيناه فأفعل التفضل ليس على بابه .

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَأَعُوذُ
بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ

(ربنا آتنا في الدنيا حسنة) هي خير الدنيا من الاستقامة والعافية والسير على نهج
الشرع القويم (وفي الآخرة حسنة) هي المغفرة بقرينة الآية التي بعدها (وقنا عذاب
النار) اى اجعل بيننا وبينها وقاية وليس الا المغفرة (وأعوذ بك من فتنة المحيا) اى
اتحصن بك ان افتتن بأعمال السوء التي تترث والعياذ بالله سوء المنقلب .

(والممات) واعوذ بك من فتنة الممات وهي والعياذ بالله التبديل عند الاحتضار وذلك
ان الإنسان اذا كان عند الموت قعد معه شيطانان احدهما عن يمينه والآخر عن شماله فالذى
عن يمينه على صفة ابيه يقول يا بني انك لتعز علي واني عليك لشفيق ولكن مت على دين
النصارى فهو خير الاديان والذي عن شماله على صفة امه يقول يا بني مت على دين اليهود فهو
خير الاديان فان كان ممن يتولى قبض روحه ملائكة الرحمة فانهم اذا نزلوا فر الشيطان
ومات على الاسلام قاله ابن عمر .

(و) اعوذ بك (من فتنة القبر) وهي عدم الثبات عند سؤال الملكين اى عدم رد
الجواب حين يقول له الملك من ربك وما دينك الخ اى فلا يجيب بقوله ربى الله .

(و) اعوذ بك (من فتنة المسيح) بالحاء المهملة على الصحيح وبالحاء المعجمة جعله التثاني
تصحيفاً وهي فتنة عظيمة لأنه يدعي الربوبية وتبعية الأرزاق فمن تبعه كفر والعياذ بالله
وهو يسلك الدنيا كلها الا مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور فان الملائكة تطرده
عن هذه المواضع ويبقى في الدنيا أربعين يوماً فقد روى مسلم انه ﷺ قال ثبت الدجال
في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا
يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة يكفيناه فيه صلاة يوم قال لا أقدر والله قدره وسمى مسيحاً
لأنه يسبح الأرض في زمن قصير وهو الأربعين يوماً المذكورة في الحديث وصفه بالدجال
لأنه يغطي الحق بالباطل مأخوذ من دجل اذا ستر وغطى وللفرق بينه وبين عيسى عليه
السلام وسمى عيسى عليه السلام مسيحاً لسياحته في الأرض لأجل الاعتبار فعيسى عليه
السلام مسيح الهدى والدجال مسيح الضلال .

وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَصِيرِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ثُمَّ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ تَسْلِيمَةً
وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِكَ تَقْصِدُ بِهَا قِبَالَهٗ وَجْهَكَ وَتَتَيَّمَنُ بِرَأْسِكَ قَلِيلاً هَكَذَا
يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَحْدَهُ

(و) أعوذ بك (من عذاب النار وسوء المصير) أي سوء المرجع أي الرجوع إلى الله
(السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) ظاهره
ان المصلي اذا فرغ من الدعاء فلا يأتي بتسليمه التحليل حتى يقول على جهة الاستحباب
السلام عليك ايها النبي الخ وان ذلك مطلوب من كل مصلي وهو خلاف المشهور بل المشهور ما
حكاه القرافي انه لا يعيد التسليم على النبي ﷺ اذ ادعا. وعن مالك يستحب للمأموم اذا سلم
إمامه ان يقول السلام عليك الخ والحاصل ان هذه الزيادة ضعيفة ومع ضعفها هي خاصة
بالمأموم كما قال الامام مالك رحمه الله .

(ثم) بعد ذلك تسلم تسليمه التحليل (تقول السلام عليكم) وهذا السلام فرض بلا
خلاف على كل مصلي امام وفد ومأموم لا يخرج من الصلاة إلا به ويتعين له اللفظ الذي
ذكره الشيخ أي بالتعريف والترتيب وصيغة الجمع فلو قال عليكم السلام أو سلامي عليكم أو
سلام الله عليكم أو أسقط أل لم يحزه وهل يفتقر الى نية الخروج من الصلاة أم لا قولان
مشهوران والراجح كما يفيد كلام ابن عرفة عدم الاشتراط لكن يندب الاتيان بهانعم من
عجز عن تسليمه التحليل جملة خرج من الصلاة بنيته وحينئذ تكون نية الخروج واجبة
ولا يسقط عنه السلام بالعجز عن بعضه حيث كان ما يقدر عليه له معنى .

(تسليمه واحدة عن يمينك تقصد بها قبالة وجهك وتتيامن برأسك قليلا هكذا يفعل
الامام والرجل وحده) يعني ان صفة السلام تختلف باختلاف المصلي فان كان إماماً أو
فدأ فالمطلوب من كل منها ان يأتي بتسليمه واحدة جهة وجهه وتتيامن برأسه قليلا فهو
يبدأ بها إلى القبلة ويختم بها مع التيامن بقدر ما ترى صفحة وجهه على جهة الندب ويسن
الجهر بتسليمه التحليل لكل مصلي واما تسليمه غيره ولا يتصور الا من المأموم فالأفضل

وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً يَتَيَّمُنُ بِهَا قَلِيلًا وَيُرَدُّ أُخْرَى عَلَى الْإِمَامِ قُبَالَتَهُ
يُشِيرُ بِهَا إِلَيْهِ وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ كَانَ سَلَّمَ عَلَيْهِ عَلَى بَسَارِهِ

فيها السر وهذا في حق الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه واما المرأة فجهرها ان تسمع نفسها ويندب الجهر بتكبيره الاحرام في حق كل مصل كغيرها للإمام بخلاف المأموم كالقذ .

ويستحب للإمام جزم التسليم كتكبيره الإحرام لثلا يسبقه المأموم فيها والمراد به الاسراع من غير مد وانما طلب من الإمام والقذ الابتداء بها الى القبلة لانها مأثوران بالاستقبال في سائر اركان الصلاة والسلام من جملة اركانها الا انه لما كان يخرج به من الصلاة ندب انحرافه في اثناؤه الى جهة يمينه فلو سلم على يساره قاصدا التحليل ولم يسلم على يساره لم تبطل صلاته على المشهور لانه انما ترك التيامن وهو فضيلة واما لو سلم المأموم على اليسار قاصدا الفضيلة ونيتة العود الى تسليمه التحليل ويعتقد ان تسليمه اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فان طال الامر قبل عوده الى تسليمه التحليل بطلت صلاته فان لم يطل فلا بطلان لان التسليم على اليسار للفضيلة ليس كالكلام الاجنبي قبل تسليمه التحليل لانه لما فعله مع قصد الاتيان بتسليمه التحليل عقبه صار كمن قدم فضيلة على فرض .

واما المأموم (ف) صفة سلامه ان يسلم تسليمه واحدة (يتيامن بها قليلا) اي يوقع جميعها على جهة يمينه فهو مخالف للإمام والقذ والفرق بينه وبينها ان سلامها ورد مهابمعتبر في الصلاة فاستقبلا في اوله القبلة كسائر افعال الصلاة واما المأموم فقد سلم امامه وهو تبع له فهو في معنى من انقضت صلاته (ويرد اخرى على الإمام قبالة) اي قبالة الإمام اي يسن للمأموم ان يأتي بتسليمه اخرى غير تسليمه التحليل يوقعا جهة الإمام ولا يتيامن ولا يتيسر بها (يشير بها إليه) اي بقلبه وقيل برأسه ان كان امامه وحل الخلاف حيث كان امامه فان كان خلفه او على يمينه او على يساره فالاشارة بقلبه اتفاقا .

(ويرد على كل من كان يسلم عليه على يساره) اي يسن للمأموم ان يرد على يساره ان كان على يساره احد وظاهره انه لا يسلم على يساره الا اذا سلم الذي على يساره عليه وانه لو فرض انه لم يسلم عليه لذهوله عن السلام مثلا انه لا يسلم عليه وليس كذلك .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَمْ يَرُدَّ عَلَى يَسَارِهِ شَيْئاً وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ فِي
تَشْهُدِهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ الَّتِي وَيَبْسُطُ السَّبَابَةَ يُشِيرُ بِهَا
وَقَدْ نَصَبَ حَرْفَهَا إِلَى وَجْهِهِ وَأَخْتَلَفَ فِي تَحْرِيكِهَا

(فان لم يكن سلم عليه احد لم يرد على يساره شيئا) اي ان محل طلب رد السلام من
المأموم على جهة اليسار ان كان على يساره احد ادرك فضل الجماعة واما ان لم يكن على
يساره من ادرك فضل الجماعة بأن لم يكن هناك احد او كان هناك مسبوق لم يدرك ركعة
مع الامام فلا يطالب بالرد قال بهرام وهل يرد المسبوق الذي ادرك فضل الجماعة على
الامام وعلى من كان سلم على يساره اذا فرغ من الصلاة ام لا لفوات محله روايتان والذي
اختاره ابن القاسم وهو المعتمد الرد ولو انصرف من على يساره .

(ويجعل يديه في تشهديه) وفي نسخة في تشهده اي ندبا (على فخذه) تشية
فخذوها قريبتان من ركبتيه وهذا الجمل مختلف اما كيفيته في اليمنى فأشار إليه بقوله
(ويقبض يده اليمنى ويبسط) اي يمد (السبابة) وهي التي تلي الابهام سميت بذلك
لان العرب كانوا يتسابون بها وتسمى ايضا الداعية لانها يشار بها عند الدعاء والمسيحة
للاشارة بها للتوحيد ومذبة للشيطان في مسلم انه مذبة للشيطان لا يسهو احدكم ما دام
يشير باصبعه ومذبة بالذال المعجمة والباء الموحدة المشددة آخره تاء اي مطردة (يشير بها)
اي السبابة الاشارة صفة زائدة على البسط فالبسطة المد والاشارة زائدة على ذلك وهي
تتضمن البسط والبسط لا يتضمنها .

(وقد نصب حرفها) اي جنبها (الى وجهه) اي قبالة وجهه واحتراز بذلك من ان
يبسطها وباطنها الى الارض وظاهرها الى وجهه وبالعكس (واختلف في تحريكها) فقال
ابن القاسم يحركها وهو المعتمد وقال غيره لا يحركها وعلى القول بأنه يحركها فهل في
جميع التشهد او عند الشهادتين فقط قولان اقتصر في المختصر على الاول وظاهر كلام ابن
الحاجب ان الثاني هو المشهور وعلى القولين فهل يميناً وشمالاً أو أعلى وأسفل قولان

فَقِيلَ يَعْتَقِدُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَيَتَأَوَّلُ مَنْ يَحْرُكُهَا أَنَّهَا مَقْمَعَةٌ
 لِلشَّيْطَانِ وَأَحْسِبْ تَأْوِيلَ ذَلِكَ أَنْ يَذْكُرَ بِذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ مَا يَمْنَعُهُ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنِ السَّهْوِ فِيهَا وَالشُّغْلِ عَنْهَا وَيَبْسُطُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ
 الْأَيْسَرَ وَلَا يُحْرِكُهَا وَلَا يُشِيرُ بِهَا وَيُسْتَحَبُّ الذِّكْرُ بِإِثْرِ الصَّلَوَاتِ يُسَبِّحُ
 اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيَحْمَدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ
 وَيَخْتِمُ الْمِائَةَ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
 وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

(فقيل يعتقد بالاشارة بها) اي ينصبها من غير تحريك (ان الله إله واحد و) قيل (يتأول)
 اي يعتقد (من يحركها انها مقمعة) اي مطردة (للسيطان) فقد قال ابن العربي المقمعة
 بفتح الميم اذا جعلتها محلا لقمعه وان جعلتها آلة لقمعه قلت مقمعة بكسر الميم الاولى وهي
 خشبة يضرب بها الانسان على رأسه لينذل ويهان .

(واحسب) اي اظن (تأويل) اي معنى (ذلك) التحريك (ان يذكر بذلك)
 التحريك (من امر) اي شأن (الصلاه ما يمنعه ان شاء الله) تعالى اي شيئاً يمنعه وهذا
 الشيء كونه في صلاة (عن السهو) اي عن الاشتغال عنها بأمر وهو ما يشغل به قلبه
 خارج الصلاة (ويبسط) اي يمد (يده اليسرى على فخذه الايسر ولا يحركها) اي سبابتها
 ولا يشير بها ولو قطعت يميناه .

(ويستحب الذكر بإثْر الصلوات) المفروضات من غير فصل بناقلة لما رواه ابو داود
 ان رجلا صلى الفريضة فقام يتنفل فجذبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه واجلسه وقال له
 لا تصل بناقلة بإثْر الفريضة فقال له النبي ﷺ اصبت يا ابن الخطاب اصاب الله بك اي
 اوقع الصواب متلبساً بك اي على يديك والذكر يكون بالالفاظ المسموعة من الشارع منها
 انه (يسبح الله ثلاثاً وثلاثين) تسبيحة .

(ويحمد الله ثلاثاً وثلاثين) (تحميدة) (ويكبر الله ثلاثاً وثلاثين) تكبيرة (ويختتم المائة
 بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) هذه

وَيُسْتَحَبُّ بِإِثْرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ التَّادِي فِي الذِّكْرِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ
إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قُرْبِ طُلُوعِهَا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَبِرَكْعَةٍ وَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ
قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسْرِهَا

الرواية هي الصحيحة بترك يحيى ويميت وقدم التمجيد على التكبير وعكس في باب السلام
والاستئذان وانما فعل ذلك لينبه على انه وقع في الحديث كذلك ففي الصحيحين مثل ما
هنا وفي الموطأ مثل ما في باب السلام والاستئذان وظاهر كلامه انه يقول سبحان الله
والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين مجموعة لأنه أتى بالواو لا بضم واختاره جماعة منهم ابن
عرفة ومنهم من اختار أن يقول مفرقة فيقول سبحان الله ثلاثا وثلاثين والحمد لله كذلك
والله أكبر كذلك .

(ويستحب بإثر صلاة الصبح التادي في الذكر والاستغفار والتسبيح والدعاء) يظهر
من كلامه ان الذكر خلاف الاستغفار والتسبيح والدعاء قال بعضهم يعني بالذكر قراءة
القرآن وقال بعضهم تفسير الذكر ما بعده فكأنه يقول وهو الاستغفار الخ .
(الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها) والأصل في ذلك ما رواه الترمذي وحسنه انه
عليه السلام قال من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت
له كأجر حجة تامة وعلى هذا مضى عمل السلف رضي الله عنهم كانوا يشاربون على الاشتغال
بالذكر بعد صلاة الصبح الى آخر وقتها .

(وليس بواجب) نبه به على خلاف أهل الظاهر والافهو مستغنى عنه بقوله أولا
ويستحب (ويركع ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح بعد) طلوع (الفجر) أخذ منه بيان
وقتها فلا تجزى اذا ركعها قبل طلوع الفجر ولو بالاحرام لأنها صلاة شرعت تابعة لفريضة
الفجر فتعلقت بوقت المتبوع وقد حكى فيها في باب جمل من الفرائض قولين الرغيب
والسنية ومشى على الأول صاحب المختصر وهو المعتمد ولا بد أن ينوي بها ركعتي الفجر
ليمتازا عن التوافل فان صلاهما بغير ذلك لم يحزياه .

(يقرأ في كل ركعة) منها على جهة الاستحباب (بأَمِّ الْقُرْآنِ) فقط (يسرها) لما في

وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ بِنَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطَّوَالِ أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا وَلَا يَجْهَرُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سِرًّا وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَحَدَّثَهَا سِرًّا

الموطأ ومسلم أن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى أقول هل قرأ فيها بأَمِّ القرآن أم لا وروى ابن القاسم عن مالك يقرأ فيها بأَمِّ القرآن وسورة من قصار المفصل لما في مسلم أنه ﷺ قرأ فيها بعد الفاتحة بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وصلاتها في المسجد أفضل ومن دخل المسجد ولم يكن ركعها فأقيمت عليه الفريضة تركها ودخل مع الإمام ثم يركعها بعد الشمس فإن وقتهم امتد إلى الزوال ولا يقضي شيء من النوافل غيرها ومن نام عن الصبح حتى طلعت الشمس صلى الصبح ثم يصليهما بعد ومن نسيهما حتى صلى الصبح أو دخل في صلاة الصبح فلا يركعها حتى تطلع الشمس .

(والقراءة في الظهر بنحو القراءة في الصبح من الطوال أو دون ذلك قليلا) أفاد كلامه ان القراءة في الظهر تساوي المقروء في الصبح يعني تكون من طوال المفصل وهو للإمام أشهب وابن حبيب وقال الإمام مالك ان المستحب أن تكون القراءة في الظهر دون المقروء في الصبح قليلا أي قريبا منه وهو الراجح فإذا قرأ بالفتح مثلا في الصبح يقرأ في الظهر بنحو الجمعة أو الصنف ولا تفهم انه يقرأ فيها من أوساط المفصل وجعل ابن عمر كلام المصنف قولا ثالثا بالتخير .

(ولا تجهر فيها) أي في صلاة الظهر (بشيء من القراءة) لا بالفاتحة ولا بشيء مما زاد عليها (و) إنما يقرأ في الأولى والثانية في كل ركعة بأَمِّ القرآن وسورة سرا و) يقرأ (في الأخيرتين بأَمِّ القرآن وحدهما سرا) أي على جهة السنية وهو تكرار مع قوله ولا يجهر فيها وأجاب التتائي بما يدفع التكرار فقال ولما فهم من قوله لا يجهر انه يقرأ سرا ولكنه لا يعتبر المفهوم صرح به فقال يقرأ في الأولى والثانية في كل ركعة بأَمِّ القرآن وسورة سرا .

وَيَتَشَهَّدُ فِي الْجُلُوسَةِ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
ثُمَّ يَقُومُ فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ
وَحْدَهُ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَعْدُ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ يَقُومُ الْمَأْمُومُ أَيْضًا فَإِذَا
أَسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَيَفْعَلُ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ مِنْ صَفَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
وَالْجُلُوسِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الصُّبْحِ وَيَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ
يَتَنَفَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ

(ويتشهد في الجلسة الأولى إلى قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) علم من هذا أن
الزيادة التي ذكرها قبل بقوله ومما يزيد الخ محلها التشهد الثاني فيما فيه تشهدان وهو كذلك
على المشهور ومقابله أنه يجوز الدعاء في التشهد الأول كالثاني وهو رواية ابن نافع وغيره عن
مالك (ثم) بعد أن فرغ من التشهد إلى الحد المذكور (يقوم) إلى الثالثة (فلا يكبر)
عند شروعه في القيام بل (حق يستوى قائما) على المعروف من المذهب للعمل ولأنه لم
ينتقل عن ركن إنما انتقل عن سنة إلى فرض فالفرض أولى بأن يكون التكبير فيه ولأن
القائم إلى الثالثة كالمتفتح لصلاة جديدة هكذا يفعل الإمام والرجل وحده (وأما
المأموم ف) لا يقوم إلا بعد أن يكبر الإمام ويفرغ منه فحينئذ (يقوم المأموم أيضا فإذا)
قام و (استوى قائما كبر) لأنه تابع للإمام ومقتد به فسييل أفعاله أن تكون بعد أفعاله
وفي الحديث لا تسبقوني بركوع ولا سجود ففيه تنبيه على متابعة المأموم للإمام لأن النهي
عن السبق يفيد طلب المتابعة وهي منتفية في السبق والمساواة.

(ويفعل في بقية الصلاة من صفة الركوع والسجود) والرفع منهما والاعتدال والطمأنينة
« والجلوس » بين السجدين والاعتدال على الدين في القيام « نحو ما تقدم ذكره في » صلاة
« الصبح » دليله فعله عليه الصلاة والسلام وتعليمه الناس ولا خلاف فيما ذكر من كونه فعله
وعليه الناس.

« ويتنفل بعدها » أي بعد صلاة الظهر « ويستحب له أن يتنفل بأربع ركعات يسلم

مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَيَفْعَلُ فِي
 الْعَصْرِ كَمَا وَصَفْنَا فِي الظُّهْرِ سِوَاهُ إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرِّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مَعَ
 أَمِّ الْقُرْآنِ بِالْقِصَارِ مِنَ السُّورِ مِثْلُ وَالضُّحَى وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ وَنَحْوَهُمَا وَأَمَّا
 الْمَغْرِبُ فَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرِّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهَا وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ
 مِنْهُمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ السُّورِ الْقِصَارِ

من كل ركعتين « لقوله عليه الصلاة والسلام من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر
 وأربع بعدها حرمه الله على النار أي فتكون المداومة المذكورة سبباً في عدم ارتكاب
 الكبائر وحينئذ يحرم جسده على النار والحديث رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن أي
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود فإن قلت حيث ورد الحث بالمحافظة على أربع
 قبل وأربع بعد فلم اقتصر المصنف على أربع بعد قلت تنبيهاً على المحافظة بينها وبين العصر
 فإنه إنما يتنفل قبلها فقط ذكره التتائي .

« ويستحب له » أي المصلي « مثل ذلك » التنفل بأربع ركعات بعد صلاة الظهر إن
 يتنفل بأربع ركعات « قبل صلاة العصر » لما صح أنه عليه الصلاة والسلام قال رحم الله
 امرأ صلى قبل العصر أربعاً جملة خبرية لفظاً انشائية معنى أي اللهم ارحم الخ ولا شك
 أن دعاءه مستجاب .

« ويفعل في » صلاة « العصر » كما وصفنا في صفة الظهر سواء لا يستثنى منه شيء
 « إلا أنه يقرأ في الركعتين الأولتين مع أم القرآن بالقصار من السور مثل والضحى وإنا
 أنزلناه ونحوهما » فلو أفتتحها بسورة من طوال الفصل تركها وقرأ سورة قصيرة « وأما
 المغرب فيجهر بالقراءة في الركعتين الأولتين منها » فقط ويسر في الثالثة .

« ويقرأ في كل ركعة منهما » أي الأولتين « بأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ السُّورِ الْقِصَارِ »
 لأن العمل استمر على ذلك وما روى بخلافه فمؤول أي فقد روى النسائي وأبو داود أن
 النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بالأعراف فأول بأنه محمول على أنه عرف أن من خلفه
 لا يتضررون بذلك وإلا فالذي استمر عليه العمل التخفيف .

وَفِي الثَّالِثَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطُّ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَنْفَلَ بَعْدَهَا
بِرَكْعَتَيْنِ وَمَا زَادَ فَهُوَ خَيْرٌ وَإِنْ تَنَفَّلَ بِسِتِّ رَكَعَاتٍ فَحَسَنٌ وَالتَّنَفُّلُ
بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مُرَغَّبٌ فِيهِ

«و» يقرأ «في الثالثة بأَمِّ القرآن فقط» أي قط بمعنى حسب أي والفاء لترتين اللفظ
وقط التي بمعنى حسب مفتوحة الفاء ساكنة الطاء فإذا كانت بمعنى الزمن الماضي فهي
مضمومة الطاء مع التشديد تقول ما فعلته قط بالفعل الماضي وقول العامة لا أفعله قط
الحن كما قال ابن هشام والحاصل أن قط مضمومة الطاء مع التشديد تختص بالنفي تقول ما
فعلته قط مشتقة من قططته أي قطعته فمبنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عرى
لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى إذ المعنى مذ أن
خلقت إلى الآن وعلى حركة ثلاثيتي ساكنان وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات وقد تكسر
على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طأؤه مع ضمها أو
إسكانها ذكره ابن هشام .

«و» إذا رفع رأسه من سجود الركعة الثالثة «يتشهد» ويصلي على النبي ﷺ ويدعو
«و» بعد ذلك «يسلم» على الصفة المتقدمة «ويستحب» له «أن يتنفل بعدها» أي بعد
صلاة المغرب أي بعد فراغه من الذكر عقبها «بركعتين» أي على جهة الأكدية لقوله وما زاد
على الركعتين فهو خير ودليل الاستحباب فعله عليه الصلاة والسلام .

«وما زاد» على الركعتين «فهو خير» له لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً
يره «وإن تنفل» بعدها «ست ركعات فحسن» أي مستحب لقوله ﷺ من صلى بعد
المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء أي حرام عدلن له عبادة ثنتي عشرة سنة رواه
ابن خزيمة في صحيحه والترمذي والذي في التتائي عن صحيح ابن خزيمة عدلن بعبادة الخ
قال بعضهم من عبادة بني إسرائيل وفي معجمات الطبراني مرفوعاً من صلى بعد المغرب
ست ركعات غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر أي رغوته .

«والتنفل بعد المغرب والعشاء مرغّب فيه» قال الغزالي سئل رسول الله ﷺ عن

وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا فَكَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي غَيْرِهَا وَأَمَّا الْعِشَاءُ الْأَخِيرَةُ
وَهِيَ الْعَتَمَةُ وَاسْمُ الْعِشَاءِ أَخْصُ بِهَا وَأَوَّلَى فَيَجْهَرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ
وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَقِرَاءَتُهَا أَطْوَلُ قَلِيلًا مِنْ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ

قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع فقال الصلاة بين العشاءين ومعنى تتجافى أى ترتفع
وتتنحى جنوبهم عن المضاجع الفرش ومواضع النوم وعنه عليه الصلاة والسلام انه قال
عليكم بالصلاة بين العشاءين فانها تذهب بملاغات بضم الميم النهار وتهذب آخره الملاغات
جمع ملغاة من اللغو أى تطرح ما على العبد من الباطل أى تطرح ما اقترفه من مكروه
قولا أو فعلا بحيث لا يلام عليه او لا يجره الى فعل محرم او من ذنب صغير الى كبيرة
او يكون سببا في العفو عن كبيرة كما هو مقرر ومعلوم ان الكبيرة لا يكفرها إلا التوبة
أو عفو الله وقوله وتهذب آخره أى تصفى آخره أى يذهب جميع اللهو .

« وأما غير ذلك » أى غير ما ذكر من الجهر بالقراءة في الأولين بأَمِّ الْقُرْآنِ وسورة
قصيرة وبأَمِّ الْقُرْآنِ فقط سرا في الثالثة « من شأنها » أى من صفاتها كتكبيرة الإحرام
ورفع اليدين حذو المنكبين والتكبير في الانعطاف من الركوع وتمكين اليدين من الركبتين
إلى غير ذلك مما تقدم فحكمها فيه « كما » أى مثل الذي « تقدم ذكره في غيرها » من صلاة
الصبح وما بعدها فلا حاجة إلى إعادته .

« وأما العشاء الأخيرة » قال ابن عمر هذا من لحن الفقهاء لأنّه يوم ان ثم عشاء أولى
وليس كذلك فقد قال عياض وغيره لا تسمى المغرب عشاء لا لغة ولا شرعا وقول مالك
ما بين العشاءين تغليب وفيه أن نسبة التثنية للمالك والجواب عنه بالتغليب قصور مع كون
التثنية في الحديث المتقدم عن الغزالي « وهي العتمة واسم العشاء أخص بها وأولى » تفسير
لقوله أخص « فيجهر في الأولين بأَمِّ الْقُرْآنِ وسورة في كل ركعة » منهما هذا لا خلاف
فيه وقد جاءت به الأحاديث الصحيحة « وقراءتها » أى السورة في صلاة العشاء « أطول
قليلًا من القراءة في » صلاة « العصر » فيقرأ فيها من المتوسطات وإنما سكنت عن المغرب
مع أن المغرب أقرب لها لأنه لم يعين فيها القراءة وإنما عين القراءة في العصر .

وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سِرًّا ثُمَّ يَفْعَلُ فِي سَائِرِهَا كَمَا
تَقَدَّمَ مِنَ الْوَصْفِ وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ
وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي يُسِرُّ بِهَا فِي الصَّلَاةِ كُلُّهَا هِيَ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ بِالتَّكْلِمِ بِالْقُرْآنِ
وَأَمَّا الْجَهْرُ فَإِنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ

«و» يقرأ «في الأخيرتين» من العشاء «بأم القرآن» فقط «في كل ركعة سراً ثم يفعل
في سائرهما كما تقدم من الوصف» في صلاة الصبح وهنا انتهى الكلام على صفة العمل في
الصلاوات المفروضة فمن صلاها على ما وصف فقد صلاها على أكمل الهيئات «ويكره
النوم قبلها» أي قبل صلاة العشاء.

«والحديث بعدها لغير ضرورة» أي بعد فعلها وأما الحديث بعد دخول وقتها وقبل
فعلها فلا يكره. قاله الفاكهاني وكذا يكره السهر بلا كلام خوف تفويت الصبح وقيام
الليل «والقراءة التي يسر بها في الصلاة كلها» بالرفع تأكيد للقراءة «هي بتحرك اللسان»
هذا أدنى السر وأعلاه أن يسمع نفسه فقط واحتراز بتحرك اللسان من أن يقرأ في الصلاة
بقليها فإنها لا تجزئه ومن ذلك لو حلف أنه لا يقرأ القرآن فأجراه على قبله لا يحتمل أو
حلف ليقرأه لا يبر.

«و» احتراز «بالتكلم بالقرآن» أي بالعبارة الدالة على القرآن من أن يقرأ فيها بغيره
من التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب المنزلة فإنها تبطل وعلّة البطلان إما أن غير القرآن
من الكتب السبئية منسوخ أو مبطل وإما أن ذلك يخالف لفعله عليه الصلاة والسلام وقوله
صلوا كما رأيتموني أصلي.

«وأما الجهر ف» أقله «أن يسمع نفسه ومن يليه» أي على فرض أن هناك من يسمعه
وأعلاه لا حد له «أن كان وحده» قال الفاكهاني وانظر ما معنى قوله أن كان وحده
والظاهر أنه يحتراز عن الإمام فإنه يطلب منه أن يسمع نفسه ومن خلفه فلو لم يسمع من خلفه
فصلاته صحيحة وحصلت السنة بسماعه من يليه وقال الأقفهسي أن كان وحده احتراز به
ممن يقرب منه مصل آخر فتحكمه في جهره حكم المرأة.

وَالْمَرْأَةُ دُونَ الرَّجُلِ فِي الْجَهْرِ وَهِيَ فِي هَيَاةِ الصَّلَاةِ مِثْلُهُ غَيْرَ أَنَّهَا تَنْضَمُّ
وَلَا تَقْرُجُ فَخِذَيْهَا وَلَا عِضْدَيْهَا وَتَكُونُ مُنْضَمَّةً مُنزَوِيَةً فِي جُلُوسِهَا
وَسُجُودِهَا وَأَمْرُهَا كَلَّهُ

« تنبيه » محل طلب الجهر كما في شرح الشيخ حيث كان لا يترتب عليه تخليط الغير
والانهى عما يحصل به من التغليب ولو أدى الى اسقاط السنة لأنه لا يرتكب محرم لتحصيل
السنة وما ذكره من الجهر انما هو في حق الرجل .

« و » اما « المرأة » فهي « دون الرجل في الجهر » وهي ان تسمع نفسها خاصة كالتلبية
فيكون أعلى جهرها وأدناه واحدا وهو سماع نفسها فقط وعلى هذا يستوى في حقها السر والجهر
أي أعلى السر لا أدناه الذي هو حركة اللسان أي مع سر الرجل أي مع أعلى سره أي حالة
كونها أي السر والجهر مصاحبين لسر الرجل أي مصاحبة مساواة أي ان أعلى سرها
وجهرها يساويان أعلى سر الرجل فالمساواة الأولى بين أعلى سر المرأة وجهرها والمساواة
الثانية بينها وبين أعلى سر الرجل ووجه ما ذكر ان صوتها ربما كان فتنه ولذلك لا تؤذن
اتفاقا وهل حرام أو مكروه قولان وجاز بيعها وشراؤها للضرورة .

« وهي » أي المرأة « في هياة الصلاة مثله » أي مثل الرجل « غير انها تنضم ولا
تفرج » بفتح التاء وسكون الفاء وضم الراء وهو تفسير تنضم فالعطف للتفسير « فخذيا
ولا عضديها » وقوله « وتكون منضمة منزوية » تكرار أي قوله وتكون منضمة منزوية
تكرار لا يقال ان المكرر هو قوله وتكون منضمة لأنه تقدم في قوله غير انها تنضم وأما
الانزواء فلم يتقدم له ذكر حتى يكون تكرار لأننا نقول الانزواء هو الانضمام وانما تفعل
ذلك مخافة ما يخرج منها أي من الريح لأنها ليست كالرجل في الاستمساك بل عندها
رخاوة فلو فرجت بين فخذيا لربما خرج منها ريح لأنها مهيأة للحدث وكان قائلا قال له
أين تكون بهذه الحالة فقال « في جلوسها وسجودها وأمرها » أي شأنها « كله » يدخل فيه
الركوع فلا تجنح كالرجل وما ذكره المصنف رواية ابن زياد عن مالك وهو خلاف قول ابن
القاسم في المدونة لانه ساوى بين الرجل والمرأة في الهياة والذي ذكره المصنف من رواية
ابن زياد هو الراجح وكلام ابن القاسم ضعيف .

ثُمَّ يُصَلِّي الشَّفْعَ وَالْوَتْرَ جَهْرًا وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْإِجْهَارُ
وَفِي نَوَافِلِ النَّهَارِ الْإِسْرَارُ وَإِنْ جَهَرَ فِي النَّهَارِ فِي تَنْفِيلِهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ
وَأَقْلُ الشَّفْعِ رَكْعَتَانِ

« ثم » بعد ان « يصلي » العشاء يصلي بعدها « الشفع » ركعتين وهل يشترط ان يخصها
بنية أو يكفى بأى ركعتين كانتا قولان الظاهر منهما الثاني لما صح انه عليه السلام قال صلاة الليل
مثنى مثنى فاذا خشي احدكم صلاة الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى .

« و » بعد ان يصلي ركعتي الشفع يصلي « الوتر » بفتح الواو وكسرها وبتاء مثناة فوق
وأما بالمثلثة مع كسر الواو فالفراش للوطء ومع فتحها ماء الفحل يجتمع في رحم الناقصة
إذا أكثر الفحل ضرباها ولم تلقح ذكره التثاني وهو سنة أكد السنن على المشهور أى سنة
مؤكدة على المشهور وقيل بوجوبه وأل للجنس أى أكد جنس السنن فانها أكدت من العيد
الأكد من الكسوف والاستسقاء وليست أكدت من العمرة بل العمرة أكدت منها وكذلك
ركعتا الطواف أكدت من الوتر كما انها أكدت من العمرة .

وأما صلاة الجنازة فهي دون الوتر وأكدت من العيد واستظهر عبد الباقي ان الجنازة
أكدت من الوتر والأفضل ان تكون ركعة واحدة عقب شفع ومحط الافضلية عقب شفع
وهل الشفع شرط كمال أو شرط صحة قولان شهر الأول صاحب الجوهر وابن الحاجب
وصرح الباجي بمشورية الثاني فان أوتر بغير شفع فقال أشهب بعيد وتره باثر شفع ما لم
يصل الصبح أى على طريق السنة ان كان أشهب يقول بان تقدم الشفع شرط صحة أو على
طريق النذب ان كان أشهب يقول انه شرط كمال لأن مذهب أشهب لم يتعين لنا وإذا قلنا
لا بد من تقدم شفع أى ان تقدمه شرط صحة فهل يلزم اتصاله بالوتر وفي حكمه الفصل
اليسير أو يحوز ان يفرق بينهما بالزمن الطويل قولان والراجح الثاني .

ويستحب ان يقرأ في الشفع والوتر « جهرًا » وكذلك يستحب في نوافل الليل الإيجار .
وفي نوافل النهار الاسرار وان جهر في النهار في تنفيله فذلك واسع ، أى جائز أى خلاف
الأولى لا انه جائز مستوى الطرفين وحكى ابن الحاجب في كراهته قولين « وأقل الشفع
ركعتان » وأما أكثره فلا حد له .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسَبِّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي
الثَّانِيَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يُصَلِّي الْوُتْرَ
رَكْعَةً يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَإِنْ زَادَ مِنْ
الْأَشْفَاعِ جَعَلَ آخِرَ ذَلِكَ الْوُتْرَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ
اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ وَقِيلَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ يُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ

و« يستحب له ان يقرأ في الركعة الأولى ، منه «بأم القرآن وسبح اسم ربك الأعلى
وفي ، الركعة «الثانية بأم القرآن وقل يا ايها الكافرون و» بعد الفراغ من الركعة الثانية
من الشفع بان كمل سجديتها يجلس و«يتشهد و» بعد الفراغ من التشهد «يسلم ثم» بعد
ان يسلم يقوم ف« يصلي الوتر ركعة ، والفصل بينها وبين الشفع بسلام مستحب للحديث
المتقدم والمذهب «أنه يقرأ فيها ، أى في ركعة الوتر على جهة الاستحباب «بأم القرآن
وقل هو الله أحد والمعوذتين» بكسر الواو المشددة لأن معناهما المحصنتين مما يؤذي .

وقال ابن العربي يقرأ فيها المتعبد من تمام حزبه وغيره بقل هو الله أحد والمعتمد ما
ذكره المصنف لما رواه أبو داود وغيره ان عائشة رضي الله عنها سئلت بسأي شيء كان
يوتر النبي ﷺ قالت كان يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها
الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين ولا يخفأك ان هذا الجواب غير مطابق
لظاهر لفظ السؤال لأن ظاهره هل كان يوتر بثلاث او غير ذلك فلعلها فهمت ان مراد
السائل بأي شيء كان يقرأ المصطفى في وتره .

«وان زاد من الأشفاع» جمع شفع وهو الزوج يعني أنه اذا أراد ان يصلي ابتداء اكثر من
ركعتين «جعل آخر ذلك الوتر» على جهة الاستحباب للحديث المتقدم أي فالأمر فيه للنسب
«و» لما روى «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل» أي في الليل «اثنى عشرة ركعة ثم يوتر
بواحدة وقيل» كان يصلي من الليل «عشر ركعات ثم يوتر بواحدة» الروايات في الصحيح
اى من حديث عائشة ولا تتنافى بين رواية اثنى عشرة ركعة وبين رواية عشر ركعات

وَأَفْضَلُ اللَّيْلِ آخِرُهُ فِي الْقِيَامِ فَمَنْ آخَرَ تَنَفُّلَهُ وَوَتَرَهُ إِلَى آخِرِهِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ إِلَّا مَنْ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَنَبَّهَ فَلْيُقَدِّمْ وَتَرَهُ مَعَ مَا يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ إِنْ شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ مِنْهَا

لأنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح صلاته بركعتين خفيفتين بعد الوضوء فتارة اعتبرتهما من الورد فأخبرت باثني عشرة ركعة وتارة لم تعتبرهما من الورد لأنها للوضوء ولحل عقد الشيطان فأخبرت بمشر ركعات وقيام الليل أي التهجد فيه واجب في حقه عليه الصلاة والسلام مستحب في حقنا لقوله عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم أي عادتهم وشأنهم وهو قربة لكم إلى ربكم ومكفرة للسيئات ومكفرة بوزن مفعلة بمعنى اسم الفاعل أي مكفرة ونظيرها مطهرة ومنهاة عن الائم .

« وأفضل الليل آخره في القيام » أي لأجل التجدد عند مالك وإتباعه لما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له وخصه الشافعي بوسط الليل لحبر أن داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وإذا ثبت أن آخر الليل أفضل .

« فمن آخر تنفله ووتره إلى آخره فذلك أفضل إلا من الغالب عليه أن لا يتنبه فليقدم وتره مع ما يريد من النوافل أول الليل » لما في مسلم وغيره من حديث جابر يرفعه من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة أي يشهدها ملائكة الرحمة والحاصل أن تأخير الوتر مندوب في صورتين أي تكون عادته الانتباه آخر الليل أو تستوى حالته وتقديمه في صورة واحدة وهي أن يكون أغلب أحواله النوم إلى الصبح .

« ثم إن شاء » أي الذي الغالب عليه أن لا يتنبه إذا قدم وتره ونفله كما هو الأفضل له « إذا استيقظ في آخره » أي في آخر الليل « تنفل ما شاء منها » أي من النوافل لأن تقديم الوتر لا يمنع من استئناف صلاة بعده ولكن محل ذلك إذا حدثت له نية النفل بعد

مَثْنَى مَثْنَى وَلَا يُعِيدُ الْوُتْرَ وَمَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ عَنْ حَزْبِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ
مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلِ الْإِسْفَارِ ثُمَّ يُوتِرُ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ

الوتر أو فيها لا ان حدثت قبل الشروع في الوتر فلا يكون تنفله بعده جائز ابل مكروها
والأفضل في التنفل أن يكون « مثنى مثنى » أي ركعتين ركعتين لما في الحديث صلاة
الليل مثنى مثنى .

« و » بعد أن يفرغ من تنفله « لا يعيد الوتر » أي حيث وقع بعد عشاء صحيحة وشفق
أي يكره له إعادة الوتر لقوله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة رواه أبو داود
والترمذي وحسنه أي الترمذي .

« ومن غلبته عيناه » أي استغرقه النوم « عن حزبه » وألحق به من حصل له انغما
أو جنون أو حيض وزال عذره عند طلوع الفجر لا ان تعد تأخيره فلا يصليه ولو كان
يمكنه فعله مع الفجر والصبح قبل الإسفار « ف » بياح « له أن يصليه ما بينه وبين طلوع
الفجر وأول الإسفار » فشرط الفعل أن لا يخشى اسفارا وان يكون تام عنه غلبة وأن
لا يخشى فوات الجماعة فان اخل شرط تركه وصلى الصبح بغير الشفع والوتر لأنهما
يفعلان بعد الفجر من غير شرط .

« ثم » إذا صلى من غلبته عيناه عن حزبه بعد طلوع الفجر فانه « يوتر » لأن له
وقتین وقت اختياري وهو من بعد صلاة العشاء الصحيحة إلى طلوع الفجر ووقت ضروري
من طلوع الفجر إلى ان يصلي الصبح على المشهور خلافاً للقاتل أنه لا يصلي الوتر إذا طلع
الفجر حكاه الثنائي .

« و » بعد ذلك « يصلي الصبح » أي ويترك الفجر فيصليها بعد حل النافلة وهذا ان
اتسع الوقت لثلاث ركعات فان لم يتسع إلا لركعتين ترك الوتر وصلى الصبح على المشهور
ومقابله قول أصبغ يصلي الوتر ركعة وركعة من الصبح قبل الشمس وإن لم يتسع الوقت
إلا لركعة تعين الصبح لنفاقا وان اتسع لخمس أو ست صلى الشفع والوتر والصبح وترك
الفجر وان اتسع لسبع صلى الجميع .

وإذا تأملت في هذا الكلام لا تجد مناسبا وذلك ان فرض الكلام فيمن تام عن حزبه

وَلَا يَقْضِي الْوُتْرَ مِنْ ذِكْرِهِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى
وُضوءٍ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ

وانه يفعله قبل الإسفار فصار الاسفار خالياً من صلاة الحزب فيه فيتأتى له فعل الجميع
قبل طلوع الشمس فكيف يعقل إيراد هذه التفاصيل هنا فهذه التفاصيل تفرض في انسان
استيقظ من نومه مثلاً قبل طلوع الشمس فيقال ان الوقت تارة يسع كذا وتارة يسع كذا
الى آخر ما تقدم من التفصيل ولذلك قال بعض شراح خليل ان من ترك الوتر وتام عنه
ثم استيقظ فان كان الباقي إلى طلوع الشمس مقدار ما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان ترك
الوتر والشفع وصلى الصبح وآخر الفجر إلى آخر كلامه فجعل هذا التفصيل في حق من
ترك الوتر وتام .

« ولا يقضي الوتر من ذكره بعد ان صلى الصبح » نعوذ في الموطأ عن جماعة من
الصحابه فان نسي الوتر وتذكره في صلاة الصبح استحجب له القطع على المشهور ان كان
فذاً ثم يصلي الوتر ثم يستأنف صلاة الصبح أي بعد أن يعيد الفجر بعد الوتر وأولى أن
تذكر الوتر بعد صلاة الفجر وقبل الشروع في الصبح فيصلى الوتر ثم يعيد الفجر .
وكذا إذا صلى الفجر ثم ذكر صلاة فرض تقدم على الصبح لكونها يسيرة فانه بعد
صلاة الفائتة يعيد الفجر وان كان مأموماً استحجب له التأدي ولو أيقن انه إن قطع صلاته
وصلى الوتر أدرك فضل الجماعة وفي الامام روايتان القطع وعدمه وعلى القول بالقطع فهل
يستخلف قياساً على الحدث أو لا يستخلف قياساً على من ذكر صلاة في صلاة وعلى القول
بعدم الاستخلاف فهل يقطع المأموم أولاً بل يستخلف ويتمون صلاتهم وهذا الخلاف في القطع
أو التأدي ان كان الوقت واسعاً اما ان ضاق الوقت فانه يتأدى من غير خلاف .

« ومن دخل المسجد » وروى مسجداً « وهو على وضوء فلا يجلس » أي يكره الجلوس
قبل الصلاة ولا تسقط بالجلوس فلو كثر دخوله كفته الأولى ان قرب رجوعه له عرفاً والا
طولب بها ثانياً « حتى يصلي ركعتين » تحية المسجد على جهة الفضيلة وهو المعتمد واختار
ابن عبد السلام انها سنة والأصل في هذا قوله ﷺ اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى
يصلي ركعتين هكذا وواه مسلم بصيغة النهي وفي لفظ له والبخاري اذا دخل أحدكم

إِنْ كَانَ وَقْتُ يُجُوزُ فِيهِ الرُّكُوعُ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَلَمْ يَرْكَعِ الْفَجْرَ
أَجْزَأُهُ لِذَلِكَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ وَإِنْ رَكَعَ الْفَجْرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى
الْمَسْجِدَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ

المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس بصيغة الأمر وهذا الأمر على جهة الفضيلة لا الوجوب
والنهي على جهة الكراهة لا التحريم .

ولا فرق في الأمر بتحية المسجد بين مسجد الجمعة وغيره إلا مسجد مكة فإنه يبدأ
فيه بالطواف لمن طلب به ولو ندبا أو أراد آفاقيا فيها أولا أو لم يردده وهو آفاقي فإن كان
مكيا ولم يطلب بطواف ولم يردده بل دخله لصلاة أو لمشاهدة البيت فتحيته ركعتان إن كان
الوقت تحل فيه النافلة والا جلس كغيره من المساجد والا مسجده عليه الصلاة والسلام
على أحد قولي مالك في أنه يبدأ بالسلام على النبي ﷺ قبل الركوع وقوله الآخر يبدأ
بالركوع واستحسنه ابن القاسم وهو المعتمد لأن التحية حق الله والسلام حق آدمي
والأول أكمل .

« ان كان وقت ، بالرفع ويروي وقتا أي يشترط في فعل التحية أن يكون الوقت
وقتا » يجوز فيه الركوع ، فلو دخل في وقت النهي كوقت طلوع الشمس وغروبها وخطبة
الجمعة وبعد صلاة العصر وبعد الفجر فإنه لا يركع أي وجوبا في وقت الطلوع والغروب
والخطبة وندبا بعد العصر وبعد الفجر فلو أحرم وقت المنع قطع وجوبا وندبا وقت
الكراهة ويندب لمن لا يجوز له التحية للموانع المتقدمة أن يقول أربع مرات سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وتتأدى التحية بفرض وأولى بسنة أو رغبة ويحصل
له الثواب إن نوى التحية مع الفرض .

« ومن دخل المسجد و ، الحال انه » لم يركع الفجر أجزأه ، أي كفاه « لذلك ، أي
عن ركعتي تحية المسجد « ركعتا الفجر » ولا يركع تحية المسجد قبلها وهو المعتمد وقيل
يركعها وهو ضعيف فان قلت ان هذا الوقت لا يطلب فيه تحية والاجزاء عن الشيء فرع
الطلب قلت ان هذا مبنى على القول بطلب التحية في هذا الوقت .

« وان ركع الفجر في بيته ، أو غيره » ثم أتى المسجد ، ووجد الصلاة لم تقم « فاختلف فيه »

فَقِيلَ يَرْكَعُ وَقِيلَ لَا يَرْكَعُ وَلَا صَلَاةَ نَافِلَةً بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَا الْفَجْرِ
إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

﴿ بَاب ﴾

فِي الْإِمَامَةِ وَحُكْمِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ
وَيَوْمُ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ

أي في حكم من أتى المسجد بعد أن ركع سنة الفجر خارجه « ف قيل يركع » ركعتين
« وقيل لا يركع » بل يجلس من غير ركوع وهو المعتمد .
« ولا صلاة نافلة بعد الفجر إلا ركعتا الفجر » أي والورد لناثم عنه كما تقدم والشفع
والوتر مطلقاً والجنائز التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة يفعلان قبل الإسفار ففعلها فيه
مكروه وأما التي يخشى عليها التغير فلا تحرم الصلاة عليها وقت المنع ولا تكره وقت
الكرهية وإذا خشي عليها التغير صلى عليها وقت منع أو وقت كراهة لا تعاد الصلاة
عليها وقت الجواز دفنت أم لا وأما إن لم يخش عليها التغير فلا إعادة أن صلى عليها بوقت
كرهية دفنت أولاً وكذا بوقت منع أن دفنت والا أعيدت « إلى طلوع الشمس » فإذا
أخذت في الطلوع حرمت النافلة الشاملة للجنائز وسجود التلاوة والنفل المنذور عياً لأصله
حتى يتكامل طلوعها فتعود الكراهية حتى ترتفع قدر رمح من الرماح التي قدرها اثنا
عشر شبراً .

(باب في الإمامة وحكم الإمام والمأموم)

« باب في الإمامة » وفي بيان من هو أولى بالإمامة ومن يصح الائتام به ومن لا تكره
إمامته « و » في بيان « حكم الإمام » من أنه إذا صلى وحده يقوم مقام الجماعة ومن أنه
يجمع وحده ليلة المطر « و » في بيان حكم « المأموم » من أنه يقرأ مع الإمام فيما يسرفيه ومن
أنه يقف على بين الإمام إن كان وحده .
« ويوم الناس أفضلهم » أي أكثرهم فضلاً يعني لو اجتمع جماعة اشتركوا في الفضل وزاد

وَأَقْفَهُمْ وَلَا تَوْمُ الْمَرْأَةُ فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ لَرِجَالًا وَلَا نِسَاءً

أحدهم فيه وكان أولى بالإمامة هذا إذا كان أفعال التفضيل على بابيه ويحتمل أن أفعال التفضيل ليس على بابيه وحينئذ يكون المعنى ويؤم الناس فاضلهم فيقدم الفاضل على غيره ممن ليس فاضلاً « وأقفهم » يقال فيه ما قيل في أفضلهم .

« ولا تؤم المرأة في فريضة ولا نافلة لا رجالاً ولا نساء » وكما لا تؤم المرأة لا يؤم الخنثى المشكل فإن ائتم بها أحد أعاد أبداً على المذهب سواء كان من جنسها أو لا وأما صلاتها فصحيحة ولو نوى الإمامة وخالف في ذلك أبو إبراهيم الأندلسي حيث قال من أمته المرأة ومثلها الخنثى المشكل من النساء أعدن في الوقت .

وروى ابن أيمن أنها تؤم أمثالها من النساء إذا علمت ذلك فاعلم أن الذكورة المحققة شرط في صحة الإمامة ويزاد على هذا الشرط شروط أخرى وهي الإسلام فلا تصح إمامة الكافر والبلوغ فلا تصح إمامة الصبي للبالغ في الفرض لأن الصبي متنفل ولا يصح نقل خلف فرض ، والعقل فلا تصح إمامة المجنون .

والعلم بما لا تصح الصلاة إلا به من قراءة وفقه وعدالة وقدرة على الأركان فالجاهل بالقراءة أو الفقه لا تصح صلاة المقتدى العالم به وأما الأمي بمثله فتصح عند فقد القسارىء لا عند وجوده ويراد بالعدالة عدم الفسق المتعلق بالصلاة فالفاسق فسقاً متعلقاً بها كمن يقصد بإمامته الكبر لا تصح إمامته وأما فسق الجارحة كالزنى فتكره إمامته وصلاته صحيحة خلافاً لما مشى عليه صاحب المختصر من بطلانها بفسق الجارحة .

وكذا لا تصح إمامة العاجز عن بعض الأركان في الفرض للقادر ولا بد من الاتفاق في المقتدى فيه أي شخصاً ووضعا وزماناً فلا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ولا أداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبب خلف ظهر أحد ولا عكسه ، وموافقة مذهب المأموم مع الإمام في الواجبات فلا يصح الاقتداء بمن يسقط القراءة من الأخيرتين أو يترك الرفع من الركوع أو السجود مثلاً والاقامة والحرية في الجمعة فلا تصح إمامة المسافر إلا إذا كان الخليفة والمراد بالمسافر الخارج عن بلد الجمعة بكفر سنخ ولا تصح إمامة العبد في الجمعة وتعاد جمعة إن أمكن .

وَيَقْرَأُ مَعَ الْإِمَامِ فَيَا يُسِرُّ فِيهِ وَلَا يَقْرَأُ مَعَهُ فَيَا يُجْهَرُ فِيهِ وَمَنْ أَدْرَكَ
رَكْعَةً فَأَكْثَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ

« ويقرأ » أي المأموم مع الإمام « فيما يسر فيه » ويروى به يعني ان حكم المأموم مع الإمام فيما يسر فيه الإمام استحباب القراءة وذلك ان عدم القراءة ذريعة إلى التفكير والوسوسة « ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه » أي يكره له ذلك ظاهره ولو كان لا يسمع صوته وهو كذلك على المنصوص فان قرأ معه فبئس ما صنع ولا تبطل صلاته والأصل في هذا قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال البيهقي عن مجاهد كان رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة فسمع قراءة فتى من الأنصار فنزل قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ورويناه عن مجاهد من وجه آخر انه قال في الخطبة يوم الجمعة ومن وجه آخر في الصلاة وفي الخطبة .

« ومن أدرك » أي مع الإمام من الصلاة المفروضة وأولى غيرها مما شرعت فيه الجماعة كالعيدين « ركعة فأكثر فقد أدرك الجماعة » أي حكمها وفضلها ولفظ الموطأ من قوله ﷺ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي فيلزمه ما يلزم الإمام من السجود للسهو ولا يقتدى به غيره ولا يعيد صلاته في جماعة أخرى ويسلم على إمامه وعلى من على يساره ويحصل له من الثواب مثل ثواب من حضرها من أولها وهو سبع وعشرون درجة وهذا إذا فاتته بقيتها اضطراباً لا اختياراً .

وعن أبي حنيفة انه يحصل له فضل الجماعة وهو ظاهر كلام المصنف وارتضاه في شرحه قال ويدل لما قلنا ان ادراك ركعة من الوقت الاختياري بمنزلة ادراك جميع الصلاة في نفي الائم ولو أخر اختياراً وأيضاً لم يقل أحد إن من فاته بعض الصلاة مع الإمام اختياراً يعيد لتحصيل فضل الجماعة هذا ما ظهر لي انتهى كلامه وادراك الركعة مع الإمام يكون بوضع اليدين على الركبتين بمعنى ان ينحني بحيث لو أراد وضع يديه على ركبتيه لأمكنه ذلك موقناً بأن الإمام لم يرفع رأسه من الركوع قبل أن يضع يديه على ركبتيه فلو شك هل رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يضع يديه على ركبتيه قطع واستأنف

فَلْيَقْضِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا فَاتَهُ عَلَى تَحْوِ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ
وَأَمَّا فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فَفَعَلُهُ كَفَعَلِ الْبَائِي الْمَصْلِي وَحْدَهُ

وحكم المسبوق الذي أدرك مع الإمام ركعة فأكثر ان يأتي بما فات مع الإمام قاضياً في القول بانياً في الفعل والى الأول أشار بقوله.

« فليقض بعد سلام الإمام ما » أي الذي « فات » قبل دخوله مع الإمام من القول « على نحو ما فعل الإمام في القراءة » فما قرأ فيه الإمام بأم القرآن وسورة قرأ فيه مثل ما قرأ الإمام وما أسر فيه أسر فيه وما جهر فيه جهر فيه فان جلس في موضع يجوز له فيه الجلوس لو انفرد وحده بأن يدركه في ركعتين فانه يقوم بتكبير وان جلس في موضع لا يجوز له فيه الجلوس لو انفرد بأن يدركه معه ركعة أو ثلاث ركعات فانه يقوم بغير تكبير وهو المشهور خلافاً لابن الماجشون وكأنه رأى ان التكبير انما هو للانتقال الى ركن وذكر صاحب الطراز عن مالك في العتبية قولاً انه اذا جلس في ثانيته يقوم بغير تكبير قال بناء على انه قاض للماضيتين والذي شرع في أولها تكبيرة الاجرام .

« وأما » الثاني وهو البناء « في » الفعل كـ « القيام والجلوس ففعله » فيه « كفعل البائي المصلي وحده » وهو الذي يصلي صلاته الى آخرها ثم يذكر ما يفسد له بعضها وله ثلاث صور لأنه اما أن يذكر ما يفسد له ركعة أو ركعتين أو ثلاث ركعات بترك سجدة أو ركوع أو قراءة أم القرآن وغير ذلك مما تبطل به الصلاة ووجه العمل في البائي أن يعمل ما صح عنده هو أول صلاته فيبني عليه ويأتي بها فسد له على نحو ما يفعل في انتهاء صلاته فاذا ذكر ما افسد له الركعة الأولى في العشاء مثلاً أي تذكر في التشهد الأخير فيأتي بأم القرآن خاصة ويسجد قبل السلام لأنه نقص السورة والجلوس الأول لأن جلوسه كان في غير محله لأنه كان عن ركعة واحدة فلا يعتد به وزاد الركعة الملقاة ويوازي هذا أي يقابله من حال المدرك أن تقوته الركعة الأولى فيأتي بأم القرآن وسورة جهر لأن الامام فعل كذلك ويخالفه في الجلوس لأن الامام لم يجلس عليها وجالس هو عليها لأنها رابعة له فهو بذلك الاعتبار بان لأنه جعلها آخر صلاته .

قال في التحقيق وان ذكر البائي ما يفسد له ركعتين فانه يأتي بأم القرآن خاصة

وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ

وتكون صلاته كلها بأم القرآن ويسجد قبل السلام لأنه نقص السورتين ونقص أيضاً الجلوس الأول لأنه ظهر الأمر أن جلوسه كان على غير شيء انظر وتأمل قوله ونقص أيضاً الجلوس الأول فإنه غير ظاهر ويوازيه من حال المدرك أن تفوته الركعتان فيأتي فيها بأم القرآن وسورة جهر لأن الإمام كذلك قرأ فيها ووافق الإمام أيضاً في جلوسه عليها لأن الإمام كان يجلس عليها ويجلس هو أيضاً عليهما في آخر صلاته وإن ذكر الباقي ما يفسد له ثلاث ركعات فإنه يأتي بركة بأم القرآن وسورة ويجلس عليها لأنها ثانية له ويقوم ويأتي بالركعتين الباقيتين بأم القرآن خاصة ويسجد أيضاً قبل السلام لأنه نقص السورة وزاد الركة الملقاة ويوازيه حال المدرك إذا فاتته ثلاث ركعات فإنه يقوم فيأتي بركة بأم القرآن وسورة جهر ويجعلها مع التي أدرکها ويجلس عليها فوافق في هذا فعل الباقي ثم يقوم فيأتي بركة بأم القرآن وسورة ثم يأتي بركة بأم القرآن فقط انتهى .

« ومن صلى وحده » صلاة مفروضة في غير أحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة والمسجد الأقصى ولم يكن إماماً راتباً ولم تقم الصلاة عليه وهو في المسجد « فإنه يستحب » له أن يعيد « ما صلى » في الجماعة « ولو في وقت الضرورة فالإعادة لفضل الجماعة مقيدة بعدم خروج وقت الصلاة فإن خرج وقتها فلا إعادة ذكره سند ونحوه لابن عرفة والجماعة اثنتان فصاعداً فلا يعيد مع الواحد إلا أن كان راتباً وما قاله صاحب المختصر ضعيف ويعيد بنية التفويض إلى الله تعالى في جعل أيها شاء فرضه .

قال الفاكهاني ولا بد مع التفويض من نية الفرض فإن ترك نية التفويض ونوى الفريضة صحت وإن ترك نية الفريضة صحت إن لم يتبين عدم الأولى أو فسادها وإلا لم تصح أيضاً فقول الفاكهاني لا بد من نية الفرضية مراده لإجزاء هذه إن تبين عدم الأولى أو فسادها وأما المساجد الثلاثة فإنه إذا صلى فيها منفرداً ثم وجد جماعة في غيرها لا يعيد وإذا وجدهم فيها أعاد معهم .

وكذلك لو صلى منفرداً في غيرها ثم أتاهم أعاد فيها منفرداً لأجل فضلها ومن أقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد فإنها تلزمه قال في المبدونة ومن سمع الإقامة وقد صلى وحده

لِلْفَضْلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَحَدَّهَا وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ فَلَا يُعِيدُهَا فِي جَمَاعَةٍ وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا التَّشَهُّدَ

فليس بواجب عليه اعادةها إلا أن يشاء ولو كان في المسجد لدخل مع الإمام والمقصود من
اعادة المنفرد في الجماعة «لأتحصيل الفضل» الوارد «في ذلك» أي في صلاة الجماعة وهو
ما صح من قوله ﷺ صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة والصلاة التي
تعاد لفضل الجماعة عامة في كل فريضة .

«إلا المغرب وحدها» أي فإن أعادها مع الإمام قطع ما لم يركع فإن ركع شفعا
وقطع وعدها نافلة وإن لم يتذكر حتى صلى معه ثلاثا فاذا سلم الإمام أتى برابعة بعدها نافلة
وإن لم يتذكر حتى سلم مع الإمام فلا اعادة وقيل يعيد ذكره التثاني وإنما لم تطلب
الاعادة في المغرب لأجل الجماعة لأنها إذ أعيدت صارت شفعا وهي إنما جعلت ثلاثا لتوتر
هدد ركعات اليوم واليلة وظاهر المصنف أنه يعيد العشاء ولو أوتر والمشهور لا يعيد إذا
أوتر لاجتماع وترين في ليلة على أحد قولي سحنون في أنه يعيد الوتر إذا أعاد العشاء وعلى
القول الثاني لا يلزم عليه اجتماع وترين لكن يلزم عليه الخالفة للآخر وهو اجعلوا آخر
صلاتكم من الليل وترا .

«ومن أدرك ركعة فأكثر من صلاة الجماعة فلا يعيدها في جماعة» أي يحرم عليه ذلك
ظاهره ولو كانت الجماعة الثانية أكثر عدداً أو أزيد خيراً وتقوى وهو المشهور أي لأن
الفضل الذي تشرع له الاعادة قد حصل وإن كانت الصلاة ابتداء مع الفضلاء وفي المجموع
الكثيرة أفضل إلا أن هذا الفضل لا تشرع لأجله الاعادة .

وقال ابن حبيب تفضل الجماعة بالكثرة وفضيلة الإمام لما صح من قوله ﷺ صلاة الرجل
مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما
كثر فهو أحب إلى الله تعالى أي وحيث كان كذلك فليمن صلى مع جماعة أن يعيد مع أفضل
منها أو صلى مع إمام أن يعيد مع أفضل منه هذا مراده وليس مراداً في الحديث بل إن
هذا الحديث إنما يدل على الحث على إيقاع الصلاة في جماعة أو في جماعة كثيرة ثم صرح
المصنف بفهم قوله ومن أدرك ركعة النخ زيادة في الإيضاح فقال «ومن لم يدرك إلا التشهد

أَوْ السُّجُودَ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ
يَمِينِهِ وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ خَلْفَهُ

أو السجود فله أن يعيد في جماعة « أخرى وهو غير بين أمرين أن يبني على إحرامه أو يقطع ويدرك جماعة أخرى إن رجاها فإن لم يرجها كمل صلاته ولا يقطعها هذا في حق من لم يصل قبل ذلك وأما من صلى قبل ذلك ولم يدرك من صلاة الجماعة إلا هذا المقدار فإنه يشفع أي ندباً بعد سلام الإمام وإنما يشفع إذا كانت الصلاة مما يجوز النفل بعدها كما في التثاني .

وعند ابن القاسم يقطع مطلقاً سواء أحرم بنية الفرض أو النفل أي بعد تمام الركعتين أي لا يتم صلاته ومقابله ما للمالك في المبسوط إن كانت نيته حين دخل مع الإمام أن يجعلها ظهراً أربعاً وصلاته في بيته نافذة فعليه أن يتنمها وأمرها إلى الله تعالى يجعل فرضه أيتهما شاء وإن لم يرد رفض الأولى أجزأته الأولى ولم يكن عليه أن يتم هذه .

ثم إن المأموم مع الإمام ستة مراتب معتبرة من أحواله من كونه وحده أو مع غيره نساء أو رجالاً أشار إلى أولها بقوله « والرجل الواحد » فقط أو الصبي الذي يعقل الصلاة أي يدرك إن الطاعة يثاب عليها وإن المعصية يعاقب عليها أي يعاقب فاعلمها إلا إن كان صيباً .

« مع الإمام » أي موقفه مع إمامه انه « يقوم عن يمينه » على جهة الندب وأنه يتأخر عنه قليلاً بقدر ما يتميز به الإمام من المأموم وتكره المحاذاة وهذه أولى مراتب المأموم مع الإمام انه إن كان المأموم واحداً فقط فموقفه من الإمام على يمينه لما في الصحيح أن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت في بيت خالتي ميمونة فقام رسول الله ﷺ يصلي فقامت عن يساره فأخذ بيدي من وراء ظهره فمدني كذلك من وراء ظهره إلى الشق الأيمن والمرتبة الثانية أشار إليها بقوله

« ويقوم الرجلان فأكثر خلفه » لما في مسلم قال جابر قام رسول الله ﷺ ليصلي فجلست حتى قامت عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه

فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا رَجُلٌ صَلَّى عَنْ
يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ قَامَتْ خَلْفَهُ وَالصَّبِيُّ إِنْ
صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ بِعَقْلِ
لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ

والمرتبة الثالثة أشار إليها بقوله « فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا » أي مع الرجلين .
« قَامَتْ خَلْفَهُمَا » لما في مسلم قال أنس صليت أنا وبتيتم في بيتنا خلف رسول الله ﷺ
وأم سليم خلفنا والرابعة أشار إليها بقوله « وَإِنْ كَانَ مَعَهَا » أي مع الإمام والمرأة
« رَجُلٌ صَلَّى » الرجل ومثله الصبي الذي يعقل القربة .
« عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَ » صلت « الْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا » لما في مسلم عن أنس أن رسول الله ﷺ
صلى به بأمه أو خالته شك الراوي فأقامني عن يمينه وأقام المرأة التي هي أمه أو خالته
خلفه وحكم جماعة النسوة مع الإمام والرجل حكم المرأة الواحدة معها .
وقد أشار إلى ذلك في باب الجمعة بقوله وتكون النساء خلف صفوف الرجال والخامسة
أشار إليها بقوله « وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ » قال ابن العربي الأفصح فيه زوج كالرجل قال تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة .

« قَامَتْ خَلْفَهُ » ولا تقف عن يمينه أي يكره لها ذلك وينبغي أن يشير إليها بالتأخير
ولا تبطل صلاة واحد منهما بالهاذاة إلا أن يحصل ما يبطل الطهارة والسادسة أشار إليها
بقوله « وَالصَّبِيُّ إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَا » أي الصبي والرجل « خَلْفَهُ »
أي خلف الإمام دليله حديث أنس المتقدم لكن قيد أهل المذهب هذا بقيد أشار إليه
بقوله « إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ بِعَقْلِ » ثواب من أتم الصلاة وإثم من قطعها .

« لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ » أي يترك « مَنْ يَقِفُ مَعَهُ » فَإِنْ لَمْ يَعْقِلْ مَا ذَكَرَ قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ
الإمام ويترك الصبي يقف حيث شاء وحكم هذه المراتب الاستحباب فمن خالف مرتبة
وصلى في غيرها لا شيء عليه إلا أن المرأة إذا تقدمت إلى مرتبة الرجل أو أمام الإمام
فكالرجل يتقدم أمام الإمام يكره له ذلك من غير عذر ولا تفسد صلاة الإمام الذي

وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ قَامَ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ
مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَائِبٌ أَنْ تُجْمَعَ فِيهِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً
فَلَا يَوْمُ فِيهَا أَحَدًا

تقدمت المرأة أمامه ولا صلاة من معه إلا أن يلتذ برؤيتها أو بمماسها. وضعف القول
بالبطلان بالتلذذ بالرؤية حيث لا ماسة ولا إنزال فلو تقدم المأموم لعذر كضيق المسجد جاز
من غير كراهة .

« والإمام الراتب » هو من أقامه السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين على
أي وجه يجوز أو يكره لأن شرط الواقف يجب اتباعه وإن كره وكذلك السلطان أو نائبه
وإن أمرا بمكروه على أحد القولين وسواء كان المنتصب للإمامة في مسجد حقيقة أو حكما
فدخل فيه السفينة والمكان الذي جرت العادة بالجمع فيه .

« إن صلى وحده قام مقام الجماعة » في حصول فضيلة الجماعة المتقدمة وفي الحكم فلا
يعيد في جماعة أخرى ولا تجمع الصلاة في ذلك المسجد مرة أخرى ومن صلى وحده يعيد
معه لكن بشرط صلاته في وقته المعتاد وانتظار الناس على العادة ونية الإمامة والأذان
والإقامة ويجمع وحده ليلة المطر لأن المشقة حاصلة في حقه ويقول سمع الله لمن حمده ولا
يزيد ربنا ولك الحمد أي يكره « ويكره » كراهة تنزيه .

« في كل مسجد له إمام راتب أن تجتمع فيه الصلاة مرتين » قبل الراتب أو بعده أو
معه على قول والمذهب أنه يحرم أن يصلي أحد صلاة حال صلاة الإمام الراتب لها انفراداً
أو جماعة لأن ذلك يؤدي إلى التباغض والتشاجر بين الأئمة وتقريق الجماعة وقد أمر
الشارع بالألفة .

« ومن صلى صلاة » من الصلوات المفروضة وحده أو مع جماعة إماماً كان أو مأموماً
« فلا يؤم فيها أحداً » لأنه يكون في الثانية متنفلاً والمعروف من المذهب أنه لا يجوز أن
يأتم المفترض بالمتنفل ويعيد من أتم به أبداً جماعة إن شأواً وهو معتمد المذهب أو
أفذاذا وقال ابن حبيب أفذاذا وكأنه راعي مذهب المخالف لأن الصلاة الأولى تجزئهم عند

وإذا سها الإمام وسجد لسهوهِ فليتبّعهُ مَنْ لَمْ يَسْهُ مَعَهُ مِنْ خَلْفِهِ
وَلَا يَرْفَعُ أَحَدٌ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

الشافعي وغيره فإذا أعادوها في جماعة صاروا كمن صلى في جماعة ثم أعاد في جماعة أخرى .

« وإذا سها الإمام » في صلاته « فليتبّعهُ » أي وجوباً « من لم يسه معه ممن خلفه » ظاهره ولو كان مسبوقاً والمسألة ذات تفصيل وهو إن كان أدرك معه الصلاة كلها لزمه اتباعه على كل وجه سواء كان السجود قبلياً أو بعدياً وإن كان مسبوقاً فلا يخلو إما أن يعقد معه ركعة أو لا فإن عقد معه ركعة وكان السجود قبلياً سجد معه وإن كان بعدياً لا يسجد معه وينتظره جالساً على ما في المدونة قالوا ويكون ساكناً ولا يشهد معه فإن خالف وسجد أفسد صلاته وإن جهل فقال عيسى يعيد ابداً قال في البيان وهو الأقرب على أصل المذهب لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم في الجهل فحكم له بحكم النسيان مراعاة لمن يقول عليه السجود مع الإمام اهـ .

وإن لم يعقد معه ركعة لم يترتب عليه سجوده البعدي وأما القبلي فقال ابن القاسم لا يتبعه وعليه إذا خالف وتبعه بطلت صلاته اهـ أي عمداً أو جهلاً لا سهواً والأصل فيها قال ما رواه الدارقطني أنه عليه السلام قال ليس على من خلف الإمام سهو وإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه وفي الصحيحين أنه عليه السلام قال إنما جعل الإمام ليؤتم به أي ليقترن به في أحوال الصلاة فتنقضي المقارنة والمسابقة والمخالفة كما قال فلا تختلفوا عليه فالرفع قبله والحفض قبله من الاختلاف عليه فيرجع ليرفع بعد رفعه ويخفض بعد خفضه قاله شارح الحديث .

« ولا يرفع أحد » من المأمومين « رأسه » من ركوع أو سجود أي تحريماً فلو خالف فإنه يرجع له إن ظن ادراكه قبل الرفع وهل الرجوع سنة أو واجب اقتصر المواق على الثاني ولو ترك الرجوع صحت صلاته حيث أخذ فرضه مع الإمام قبل رفعه وإلا وجب عليه الرجوع فإن تركه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته لا سهواً وكان بمنزلة من زوحم ويقاس عليه الحفض « قبل الإمام » لما في الصحيحين عنه عليه السلام أنه قال أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل

وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهِ وَيَقْتَسِحُ بَعْدَهُ

الإمام أن يحول الله وجهه وجه حمار أو يجعل صورته صورة حمار الشك من الراوي وقوله في الحديث يحول الله وجهه اما حقيقة بأن يمسح اذا لا مانع من وقوع المسح في هذه الأمة كما يشهد له حديث أبي مالك الأشعري الذي في البخاري في باب الأشربة أو يحول هيئته الحسية يوم القيامة ليحشر على تلك الصورة أي أو المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجاهل ورد هذا المعنى الأخير بأن الوعيد بأمر مستقبل وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ذلك وفي لفظ لمسلم انه عليه السلام قال ايها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف .

« ولا يفعل » أحد فعلا من افعال الصلاة « إلا بعد فعله » أي إلا بعد الشروع في فعله أي فالأولى أن يفعل بعد الشروع في الفعل ويدركه فيه وهذا في غير القيام من اثنتين وأما فيه فيطلب منه ان لا يفعل حتى يستقل الإمام قائما والأصل في ذلك ان البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن أحد منا ظهره أي لم يقوس حتى يقس رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا بعده أي بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله عليه الصلاة والسلام ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه عليه الصلاة والسلام من السجود قاله شارح الحديث فان قيل قوله ولا يفعله الخ تكرار مع ما قبله فالجواب من وجهين أحدهما انه من باب ذكر العام بعد الخاص الثاني أن الأول نهى عن السبق وهذا نهى عن المصاحبة وملخصه ان السبق حرام كالتأخر عنه حتى ينتقل إلى ركن آخر والمصاحبة مكروهة .

« ويقتسح » أي المأموم بالتكبير « بعده » أي بعد تكبير الإمام على جهة الوجوب أي بعد الفراغ من التكبير فان سبقه به أو ساراه فيه بطلت صلاته ختم قبله أو معه أو بعده فهذه ست صور وإذا ابتدأ بعده ان ختم قبله بطلت ومعه أو بعده صحت فالصور تسع ومثلها في السلام إلا انه في الإحرام لا فرق بين العمد والسهو وفي السلام يقيد بالعمد لا بالسهو فلا يعتد بذلك السلام ولا تبطل الصلاة به .

« تنبيه » إذا علم انه أحرم قبل إمامه وأراد ان يحرم بعده فقال مالك يكبر ولا يسلم لأنه كأنه لم يكبر لمخالفته ما أمر به وقال سحنون يسلم لأنه اختلف في صحة الإحرام الأول .

وَيَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ وَيُسَلِّمُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ
 أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَهُ وَبَعْدَهُ أَحْسَنُ وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاءٌ أَلْمَأُومُ فَإِلَامٌ يَحْمِلُهُ عَنْهُ
 إِلَّا رَكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ أَوِ السَّلَامِ أَوْ ائْتِقَادَ نِيَّةٍ
 الْفَرِيضَةِ وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَثْبُتُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَلْيَنْصَرِفْ

« ويقوم من اثنتين بعد قيامه » أي بعد قيام الإمام مستقلاً على جهة الاستحباب « ويسلم
 بعد سلامه » على جهة الوجوب فان سبقه به أو ساواه فيه بطلت صلاته الا ان يكون
 ناشئاً عن السهو والا فلا وينتظر الإمام حتى يسلم ويسلم بعده .

« وما سوى ذلك » أي الافتتاح والقيام من اثنتين والسلام بعده كالانحناء للركوع
 والسجود والقيام الى الثانية والرابعة « فواسع » أي جائز أي ليس بممتنع فلا ينافي انه
 مكروه بقرينة قوله وبعده أحسن فأفعل التفضيل ليس على بابه « ان يفعله معه وبعده
 أحسن » أي أفضل .

« وكل سهو سهاء المأموم » في حال قدوته بالإمام « فالإمام يحمله عنه » أي كالتكبير
 ولفظ التشهد أو زيادة سجدة أو ركوع ولا مفهوم للسهو بل يحمل عنه بعض العمد كترك
 التكبير أو لفظ التشهد وذلك إذا كان في حال القدوة واما إذا كان مسبوقاً وسها في حال
 قضاء ما فات مع الإمام فان الإمام لا يحمله عنه لان القدوة قد انقطعت وصار حكمه حكم
 المنفرد ثم استثنى من الكلية التي ذكرها مسائل فقال « الا ركعة » أي الا ركعة أي من
 كل ما كان فرضاً غير الفاتحة ولم يرد المصنف الحصر لان إلا لا تكون للحصر الا اذا سبقها
 نفى إذ بقي الجلوس للسلام والرفع وترتيب الاداء وغير ذلك .

« أو سجدة أو تكبيرة الإحرام أو السلام أو اعتقاد نية الفريضة » لان هذه كلها
 فرائض والفرائض لا تسقط بالسهو ولا يجزى عنها السجود .

« و » من فضائل الصلاة انه « اذا سلم الإمام » من الفريضة « فلا يثبت » في مكانه
 « بعد سلامه » سواء كانت الصلاة مما يتنفل بعدها ام لا « ولينصرف » وهل ينصرف جملة
 وهو ظاهر كلام المصنف او يتحول ليس الا والمراد بانصرافه خروجه من المحراب والمراد

إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ .

﴿ باب ﴾

(جَامِعٌ فِي الصَّلَاةِ)

بتحويله أي يميناً أو شمالاً ورجح القول بالتحويل قال الأجهوري ويكفي تغيير هيئته قال الثعالبي وهذا هو السنة واختلف في علته فقليل لأن الموضع لا يستحقه إلا من أجل الصلاة فإذا فرغ لا يستحقه بعدها وقيل إن العلة التلبس على الداخل .

ونقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه ثبت بعد سلامه قليلاً لما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم استثنى من انصراف الإمام بعد سلامه مسألة فقال « إلا أن يكون في محله » وهو داره في الحضر ورحله في السفر أو كان بفلاة من الأرض « فذلك » يعني الجلوس بعد سلامه « واسع » أي جائز لا كراهة فيه لأنه مأمون مما يخاف منه .

« فائدة » كره مالك رضي الله عنه وجماة من العلماء لأئمة المساجد والجماعات الدعاء عقب الصلوات المكتوبة جهراً للحاضرين فيجتمع لهذا الإمام التقديم وشرف كونه نصب نفسه واسطة بين الله تعالى وبين عباده في تحصيل مصالحهم على يديه في الدعاء فيؤشك أن تعظم نفسه ويفسد قلبه ويعصى ربه في هذه الحالة أكثر مما يعطيه وروى أن بعض الأئمة استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدعو لقومه بدعوات بعد الصلاة فقال لا لاني أخاف عليك أن تشمخ نفسك حتى تصل الثريا أي ترتفع نفسك وهذا كناية عن الكبر ويجرى مجرى هذا كل من نصب نفسه للدعاء لغيره وهذا آخر الكلام على الربع الأول من الرسالة ثم شرع يتكلم على الربع الثاني فقال :

﴿ باب جامع في الصلاة ﴾

« باب جامع » بالتنوين ويروى بالإضافة وهذه الترجمة من تراجم الموطأ ومعناها هذا باب أذكر فيه مسائل مختلفة « في الصلاة » واعترض على الشيخ بأنه ذكر في الباب مسائل ليست منه كقوله ومن ايقن بالضوء وشك في الحدث ابتداءً بالضوء ومن لم يقدر على مس

وَأَقْلُ مَا يُجْزَى الْمَرْأَةُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدَّرْعُ الْخَصِيفُ السَّابِغُ
الَّذِي يَسْتُرُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا وَهُوَ الْقَمِيصُ وَالْخِمَارُ الْخَصِيفُ

الماء لضرر به او لا يجرد من ينأوله اياه يتيمم واجيب بأن اكثر ما ذكره في الصلاة اي فقوله
باب جامع الخ اي بحسب الاغلب وبأنه وعد بمسألة التيمم اي فكأنها مستثناة وبأن مسألة
الوضوء لها تعلق بالصلاة فكأنه قال باب جامع في الصلاة حقيقة او حكما فها يتعلق بالصلاة
صلاة حقيقة وما يتعلق بالوضوء صلاة حكما وهذا الجواب جار ايضا في مسألة التيمم وابتدأ
الباب بمسألة تقدمت في باب طهارة الماء اي للمناسبة لان الستري يطلب حين ارادة الدخول
في الصلاة قال التتائي وكرر هذه المسألة مع تقدمها في باب طهارة الماء والثوب واجيب بأنه
انما كررها لزيادة صفة الخمار أو لان هذا محلها قال المصنف :

« وأقل ما يجزى المرأة من اللباس في الصلاة » شيان الشيء الاول « الدرع » ببدال
مهملة « الخصيف » قال في التحقيق روى بالخاء المهملة وبالخاء المعجمة ومعنى الأولى الكشف
بالثاء المثناة وهو المتين ومعنى الثانية الساتر اه فعلى الثانية يكون قوله السابغ تفسيراً
للخصيف بالخاء المعجمة .

« السابغ » اي الكامل « الذي يستر ظهور قدميها » تفسير للسابغ وقوله ظهور قدميها
بل لا بد أيضاً من ستر بطون قدميها وان كان لا إعادة عند ترك ستر بطن القدم وهو
اي الدرع « القميص » وهو ما يسلك في العنق « و » الشيء الثاني « الخمار » بكسر الخاء
المعجمة وهو ثوب تجعله المرأة على رأسها .

« الخصيف » فشرطه شرط القميص من كونه كشيء لا يشف فان صلت بالخصيف النسج
الذي يشف فإن كان ممن تبدو منه العورة بدون تأمل فانها تعيد أبداً وان كان يصف
العورة فقط اي يحددها فيكره وتعيد في الوقت والرجل كالمرأة في ذلك فيجب على المرأة
ان تستر ظهور قدميها وبطونها وعنقها وداليتها ويجوز ان تظهر وجهها وكفيها في الصلاة
خاصة والاصل فيما ذكر قوله ﷺ لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار يعني بالغ وفي رواية
سئل رسول الله ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها ازار قال إذا كان الدرع سابغاً
يغطي ظهور قدميها .

وَيُجْزَىءُ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ تَوْبٌ وَاحِدٌ وَلَا يُغَطِّي أَنْفَهُ أَوْ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يَضُمُّ ثِيَابَهُ أَوْ يَكْفِتُ شَعْرَهُ وَكُلُّ سَهْوٍ فِي الصَّلَاةِ بِزِيَادَةِ

« ويجزىء الرجل في الصلاة توب واحد » من غير كراهة ان كان كثيفاً ساتراً لجميع جسده فان لم يستر الا عورته فقط أجزأته صلاته مع الكراهة وانما كرر هذه المسألة ليرتب عليها قوله « ولا يغطي » المصلي ذكراً كان أو أنثى « انفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكفت » أي يضم « شعره » والنهي عن هذه الأمور كلها نهى كراهة اما تغطية الانف بالنسبة إلى المرأة فلأنه من التعمق في الدين أي التشديد في الدين واما بالنسبة للرجل فللكبر إلا من كانت عادتهم ذلك كأهل مسوقة بلد بالمغرب فيباح له في الصلاة بمعنى انه لا يكره فلا ينافى انه خلاف الاولى ويجوز في غيرها جوازاً مستوياً الطرفين . والحاصل ان تغطية الانف مكروهة في الصلاة وغيرها إذا لم تكن عادتهم ذلك والا فخلاف الاولى في الصلاة ومستوى الطرفين في غيرها واما تغطية الوجه فمكروهة مطلقاً في الصلاة للرجل والمرأة لما فيها من التعمق في الدين .

وأما ضم الثياب فإنما يكره إذا فعل ذلك لأجل الصلاة أو خوفاً على ثيابه أن تتغير بالتراب لأن في ذلك نوعاً من ترك الخشوع أما إذا كان في صنعة أو عمل فحضرته الصلاة وهو بهذه الحالة فيجوز له أن يصلي على ما هو عليه من غير كراهة وأما كفت الشعر فإنما يكره إذا قصد بذلك عزة شعره من أن يتلوث بنحو قراب أو فعل ذلك لأجل الصلاة أي كفت شعره لأجل الصلاة .

« وكل سهو » سهاه الإمام أو الفذ أو المأموم في بعض الصور وهو فيما إذا شرع يقضي ما عليه « في الصلاة » المفروضة أو النافلة على ما في المدونة خلافاً لمن قال انه لا سجود في النافلة دليلنا قوله ﷺ لكل سهو سجدتان .

والحاصل ان النافلة كالفريضة الا في خمس مسائل السر والجهر والسورة تغتفر في النافلة دون الفريضة الرابعة إذا عقد ثلاثة برفع رأسه من ركوعها كلها رابعة في النافلة بخلاف الفريضة الخامسة إذا نسي ركناً من النافلة وطال أو شرع في صلاة مفروضة مطلقاً أو نافلة وركع فلا شيء عليه بخلاف الفريضة فإنه يعيدها « بزيادة » بسيرة سواء كانت من غير

فَلَيْسَ جَدُّ لَهُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ يَدْشَهُدُ لَهُمَا وَيُسَلِّمُ مِنْهُمَا وَكُلُّ سَهْوٍ بِنَقْصٍ

أقوال الصلاة كالتكلم ساهياً أو كانت من جنس أفعال الصلاة كالركوع والسجود .

« فليسجد له » أي للسهو على جهة السنية على ما في المختصر وفي الطراز وجوب البعدي قاله الثنائي « سجدتين بعد السلام » ولو تكرّر سهوه ما لم تكثر الزيادة وإلا بطلت الصلاة سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالكلام نسياناً وبطول فإن كانت من أقوال الصلاة فلا سجود في سهوها كما لا يبطل تعميدها كما لو كسر السورة أو زاد سورة في أخريه إلا أن يكون القول فرضاً فإنه يسجد لسهوه كما لو كرر الفاتحة سهواً ولو في ركعة .

وجرى الخلاف في بطلان الصلاة بتعمد تكرارها والمعمد عدم البطلان أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل أن ينسى أنه في الصلاة فيأكل ويشرب واختلف في ذلك فقيل أن جمعها يبطل كثر أم لا وقيل أن كثريه يبطل وإلا فلا ويجبر بالسجود أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثير منه في الرباعية مثلها أربع ركعات محققات على ما شهره ابن الحاسب ومن تبعه .

وتعتبر الركعة برفع الرأس من الركوع فإذا رفع رأسه من ثانية في رباعية أو سابقة في ثلاثية أو رابعة في ثنائية فقد بطلت الصلاة وفي بطلانها بنصفها قولان فقيل تبطل وقيل لا تبطل وهو المعتمد ويسجد للسهو والكثير في الثنائية مثلها ركعتان ولا تبطل بزيادة ركعة على المشهور مثال الثنائية الصبح والجمعة بناء على أنها فرض يومها وعلى مقابله فلا يبطلها إلا زيادة أربع ركعات كالرباعية السفرية فلا يبطلها إلا زيادة أربع ركعات والكثير في المغرب أربع ركعات على المعتمد أن الثلاثية كالرباعية لا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات وظاهر قوله « يتشهد لها » أي لسجدتي السهو البعدي أنه لا يحرم للسجود البعدي والمشهور افتقاره إلى الإحرام ويكتفي بتكبيرة الإحرام عن تكبيرة الهوى وعلى القول بافتقاره إلى الإحرام فهل يحرم من قيام وهو لبعض المتقدمين أو من جلوس وهو قول ابن شبلون نقله في الجواهر انتهى .

« ويسلم منها » أي بعد فراغه من التشهد « وكل سهو » في الصلاة سهواً الإمام أو الفذ أو المأموم في بعض صورته « بنقص » يعني بنقص سنة مؤكدة ومثلها السنتان الخفيفتان وسواء كان النقص محققاً أو مشكوكاً فيه .

فَلْيَسْجُدْ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ إِذَا تَمَّ تَشَهُدُهُ ثُمَّ يَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ وَقِيلَ لَا يُعِيدُ
التَّشَهُدَ وَمَنْ نَقَصَ وَزَادَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ

والسنن المؤكدة التي يسجد لها ثمانية الأولى قراءة ما زاد على أم القرآن في الفريضة
فيسجد لترك ذلك فيها لا في النافلة ، الثانية الجهر بالقراءة في الفريضة الجهرية فيسجد لتركه
فيها لا في النافلة بأن يأتي بالسرد بدله فيها ، الثالثة الاسرار في محله فإذا قرأ جهرًا في محل
السرد فإنه يسجد قبل السلام وهذا وارد على رأي ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد أنه
بعد السلام فعلى المعتمد ليس من هذا الباب أي باب السجود قبل السلام .

الرابعة التكبير سوى تكبيرة الإحرام وهذا بناء على أنه كله سنة واحدة وأما على
القول بأن كل تكبيرة سنة وهو ما عليه صاحب المختصر ومنصوص عليه في شرح المدونة
أيضاً فإنه يسجد لترك تكبيرتين ، الخامسة قول سمع الله لمن حمده يجرى فيه ما جرى في
الذي قبله ، السادسة والسابعة التشهد الأول والجلوس له فذاته سنة وكونه باللفظ الخاص
سنة أخرى والجلوس له سنة أخرى أيضاً فهو مركب من ثلاث سنن .

الثامنة التشهد الأخير ولا سجود لغير هذه الثمانية والسجود الذي قبل السلام إنما يكون
« إذا تم تشهده ثم » بعد أن يفرغ من السجدين « يتشهد » ثانياً على المشهور « ويسلم » وهو
مختار ابن القاسم ووجهه أن من سنة السلام أن يعقب تشهداً أو أشعر كلامه أنه لا يعيد الصلاة
على النبي ﷺ وهو كذلك .

« وقيل لا يعيد التشهد » وهو مروى عن مالك أيضاً واختاره عبد الملك لأن طريقة
الجلوس الواحد لا يتكرر فيه التشهد مرتين « ومن نقص في » صلاته شيئاً من السنن المؤكدة .
« و » مع ذلك « زاد » فيها شيئاً يسيراً مما تقدم بيانه « سجد » له « قبل السلام »
أيضاً مثل أن يترك التشهد والجلوس له ويزيد سجدة وما ذكره الشيخ من التفصيل من أنه
يسجد للنقص فقط أوله مع الزيادة قبل السلام ويسجد للزيادة فقط بعد السلام هو قول
مالك وعن الشافعي يسجد قبل السلام مطلقاً وعن أبي حنيفة بعده مطلقاً .

ودليلنا على الزيادة ما صح أنه عليه الصلاة والسلام صلى العصر فسلم من ركعتين فقام
ذو اليدين فقال أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت إلى أن قال فقام رسول الله ﷺ

وَمَنْ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ فَلْيَسْجُدْ مَتَى مَا ذَكَرَهُ وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ

فَأْتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ وَهُوَ جَالِسٌ وَدَلِيلُ النِّقْصِ مَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ فَقَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ ثُمَّ سَلَّمَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ثُمَّ غَلَبَ النِّقْصَانُ عَلَى الزِّيَادَةِ إِذَا اجْتَمَعَا .

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ السُّجُودِ لِلسُّهْوِ وَأَنَّهُ سَجْدَتَانِ وَأَنَّ التَّسْلِيمَ سَهْوًا لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ وَأَنَّ الْفَصْلَ الْيَسِيرَ بَعْدَهُ غَيْرُ مَبْطُلٍ وَأَنَّ الْكَلَامَ لِاصْلَاحِهَا مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ .

« وَمَنْ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ » سَجُودِ السُّهْوِ الْبَعْدِيِّ الَّذِي يَفْعَلُهُ « بَعْدَ السَّلَامِ » ثُمَّ تَذَكَّرَهُ « فَلْيَسْجُدْ مَتَى مَا ذَكَرَهُ » وَأَنَّ طَالَ ذَلِكَ « أَيُّ مَا بَيْنَ تَذَكُّرِهِ وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ وَلَا مَفْهُومٌ لِلنَّسْيَانِ بَلْ مِثْلُهُ التَّرْكَ عَمْدًا لِأَنَّ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ فَتَنَاسَبَ أَنْ يَسْجُدَ وَأَنْ يَبْعُدَ .

وَأَمَّا الْقِبْلِيُّ فَإِنَّهُ جَابِرٌ لِنَقْصِ الصَّلَاةِ فَلِذَا طُلِبَ وَقُوعُهُ فِيهَا أَوْ عَقِبُهَا مَعَ الْقُرْبِ وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي الْمَدُونَةِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ وَلَوْ كَانَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْقِبْلِيِّ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَاةِ وَتَابِعَ لَهَا .

وَكَذَا الْبَعْدِيُّ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِصَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ وَأَمَّا لَوْ تَذَكَّرَهُ مِنْ صَلَاةٍ غَيْرِ مَفْرُوضَةٍ فِي وَقْتِ النَّهْيِ فَإِنَّهُ يُؤَخَّرُهُ حُلُّ النَّاقِلَةِ وَظَاهَرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ إِنْ تَرْتَّبَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَامِعِ وَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا قَالَهُ التَّادِي بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ نَسْبَةً إِلَى تَادِلَةِ حَلَّةٍ بِالْمَغْرِبِ الرَّجُوعُ إِلَى الْجَامِعِ وَظَاهَرُ الْمُخْتَصَرِ اخْتِصَاصَ الرَّجُوعِ إِلَى الْجَامِعِ بِالْقِبْلِيِّ دُونَ الْبَعْدِيِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَاهِرًا مُخْتَصَرًا لِأَنَّهُ قَالَ وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ فِي السُّجُودِ الْقِبْلِيِّ .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ السُّجُودَ الْقِبْلِيَّ لَا يَدَّ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْجَامِعِ الَّذِي أُدْبِتَ فِيهِ الْجُمُعَةُ كَمَا لَوْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ وَقَامَ لِقَضَائِهَا فَنَسِيَ السُّورَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَطْلُ الْأَمْرَ فَانْهَ يَرْجِعُ إِلَى الْجَامِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْجُمُعَةَ وَأَمَّا الْبَعْدِيُّ كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا أَوْ زَادَ رُكْعَةً سَهْوًا

وإن كان قبل السلام سجدة إن كان قريباً وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص شيء خفيف كالسجدة مع أم القرآن

ونسي السجود حتى خرج من المسجد فانه يسجد في أي جامع كان .
« تنبيه » ظاهر المتن سواء ذكره في صلاة أم لا ولا يخلو هذا من أربعة أوجه لأنه إما أن يكون من فرض فيذكره في فرض أو من فرض فيذكره في نفل أو من نفل فيذكره في نفل أو من نفل فيذكره في فرض والحكم في ذلك كله أن يتم ما هو فيه ويسجد بعد فراغه مما هو فيه .

« وإن كان » سجود السهو الذي نسيه قبل أي يفعل « قبل السلام سجدة » إذا تذكره « إن كان » تذكره له « قريباً » من انصرافه من الصلاة والقرب غير محدود على المذهب وهو مذهب ابن القاسم وكذلك الطول بل مرجعها إلى العرف فما قاله العرف يعمل به فيها ويحد بعدم الخروج من المسجد عند الإمام أشبه .

« و » أما « إن بعد » تذكره له « ابتداء » بمعنى أعاد « الصلاة » وجوباً لبطانها حيث كان مترقباً عن نقص ثلاث سنن قال التتائي كالتحقيق كسيان الجلوس الوسط أو ثلاث تكبيرات أو تحميدات وهذا إن كان تركه على جهة السهو وأما لو تركه عمداً بطلت الصلاة بمجرد الترك على رأي الأجهوري وقال السنهوري لا تبطل إلا بالطول ولو كان الترك عمداً وفي كلام العدوي لعل الأوجه كلام السنهوري لما تقدم من أن تأخير القبلي لا يبطل الصلاة ولو كان عمداً .

« إلا أن يكون ذلك » السجود القبلي ترتب « من نقص شيء خفيف كالسجدة » التي تقرأ « مع أم القرآن » أي فانها مركبة من سنتين خفيفتين ذاتها وكونها سرّاً أو جهراً أي فيسجد لها ولكن إذا ترك وطال لا تبطل صلاته وهذا إذا أتى بالقيام لها وإلا قتبطل في هذه الحالة لأنه ترك ثلاث سنن وقيل لا تبطل ولو لم يأت بالقيام لها وكلام الجزولي يفيد ترجيح الأولى ويتفق على البطلان حيث ترك السجدة في أكثر من ركعة وقول المصنف كالسجدة مع أم القرآن لو قال بعد أم القرآن لكان أوضح لئلا يتوهم أن أم القرآن متروكة أيضاً وإن كان ذلك مدفوعاً بأن موضوع كلام المصنف في نقصان شيء خفيف .

أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُّدَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يُجْزَىءُ
سُجُودُ السَّهْوِ لِنَقْصِ رُكْعَةٍ

« أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُّدَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ » كتحميمتين وهذا مرور منه رحمه الله على غير
الراجح بناء على أن خصوص اللفظ مندوب وأنه ترك التشهدين وآتى بالجلوس لها لأنه في
تلك الحالة ليس سجوده إلا عن سنتين خفيفتين وقد علمت أن المذهب كما يقيد كلام المواق
انه يسجد لترك تشهد واحد وحينئذ فمن ترك تشهدا واحدا مع الجلوس له ولم يسجد حتى
طال الأمر بطلت صلاته لتركه السجود المترتب عن ثلاث سنن الجلوس ومطلق التشهد
وخصوص اللفظ فأولى من ذلك لو ترك تشهدين .

واعترض القرافي على هذه المسألة قائلا لا يتصور أن ينسى التشهدين ويكون السجود
لها قبل السلام لأنه لا يتحقق سهوه عن التشهد الأخير إلا بالسلام لأن كل ما قبله ظرف
للتشهد والجواب أن هذا يتصور في الراجع المسبوق بركعة خلف الإمام ويسدرك الثانية
وتفوته الركعة الثالثة والرابعة فانه يطالب بتشهدين بعد مفارقتها لإمامه غير تشهد السلام
فإذا ترك هذين التشهدين فانه يسجد قبل السلام .

« فلا شيء عليه » أي لا إعادة ولا سجود أي مع الطول إذ هو موضوع مسألة المصنف
وإلا فمن المعلوم أن السنتين الخفيفتين يسجد لهما لكن إذا طال الأمر ولم يسجد لا يخاطب
بسجود ولا يعيد صلاته لكونه عن سنتين خفيفتين .

وقد علمت مما تقدم أن السجود شرع لجبر الخلل الواقع في الصلاة كما لو زاد ركوعاً أو
سجوداً سهواً أو ترك ركوعاً أو سجوداً كذلك أي سهواً وتلافى ذلك المتروك قبل السلام
أو ترك سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فانه يطالب بالسجود على حسب أحواله من كونه
قبل أو بعد لجبر هذا الخلل وكان جملة الخلل الواقع في الصلاة ما لا يوجب بالسجود أي لا يكون
السجود بدلا عنه أي بحيث يقال إن هذا السجود متمم لصلاة من ترك منها ركناً وإنه
قائم مقام ذلك الركن نبه على ذلك المصنف بقوله :

« وَلَا يُجْزَىءُ سَجُودُ السَّهْوِ لِنَقْصِ رُكْعَةٍ » أي كاملة تبين تركها أو شك فيه حال
تشهده وقبل سلامه ولا بد من الإتيان بتلك الركعة وكيفية الإتيان بها انه يأتي بها بانبا على

وَلَا سَجْدَةً وَلَا لِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا أَوْ فِي رَكْعَتَيْنِ مِنْهَا وَكَذَلِكَ
فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ

ما سبق من الركعات ولو كانت تلك الركعة إحدى الأوليين ويسجد بعد ذلك قبل السلام
لانقلاب ركعاته حيث كان إماماً أو فذاً فإن لم تكن من إحدى الأوليين فإنه يسجد بعد
الإتيان بتلك الركعة بعد السلام لتمحض الزيادة .

«ولا» لنقص «سجدة» أي أو ركوع أو رفع منها وذكر ذلك في حال قيامه مثلاً أو
تشهده قبل سلامه تحقق نقصها أو شك فيه والقرض أنه لم يمكنه تلافيه في محله فإنه يأتي
ببدل المشكوك فيه ويسجد قبل السلام لأن القرض في السجود قبل والمراد بالشك مطلق
التردد فيشمل الظن والشك والوم هذا في الفرائض لأن الشك في النقص فيها كتحققه في
وجوب الإتيان ببدل المشكوك فيه بخلاف السنن فلا يسجد لنقصها إلا عند ثبوت النقص
أو التردد فيه على السواء لا عند توهمه .

«ولا لتترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك القراءة في ركعة
من الصبح» لو قال لنقص فريضة أو ركن لكان أخصر وما ذكره من عدم الجهر بالسجود
لنقص ركعة أو سجدة يجمع عليه وما ذكره من عدم الجهر في ترك القراءة يعني قراءة أم
القرآن في الصلاة كلها هو قول الأكثر وهو الراجح ومقابله ما رواه الواقدي عن مالك أنه
إذا ترك القراءة في الصلاة كلها إن صلاته تجزئه وما ذكره من عدم الجهر في ترك القراءة
في الركعتين قال ابن ناجي هو مؤثر في البطلان ونص عبارته وأما ترك القراءة في ركعتين
منها أو ثلاث فإنه مؤثر في البطلان انتهى .

وظاهر عبارته بطلان الصلاة وأنه لا يأتي ببدل ما ترك فيه القراءة وهو لا يتم
فليحمل على أن المراد لا يجبر بالسجود فلا ينافي أنه يلغي ما ترك فيه القراءة ويأتي ببدله
وتصح صلاته. وقال الفاكهاني في ترك القراءة في نصف الصلاة كركعة من الثنائية أو ركعتين
من الرباعية ثلاثة أقوال أشهرها أنه يتأدى ويسجد قبل السلام ويعيد صلاته احتياطاً على
جهة التندب ثانيها يسجد قبل السلام وتجزئه ثالثها يلغي ما ترك فيه القراءة ويأتي بمثله
ويسجد بعد السلام وهو الجاري على المعتمد من أنها واجبة في كل ركعة فيكون هو المعتمد .

وَأُخْتَلِفَ فِي السَّهْوِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ مِنْ غَيْرِهَا فَقِيلَ يُجْزَى فِيهِ
سُجُودُ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ وَقِيلَ يُلْغِيهَا وَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ وَقِيلَ يَسْجُدُ قَبْلَ
السَّلَامِ وَلَا يَأْتِي بِرَكْعَةٍ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ احتياطاً وَهَذَا أَحْسَنُ ذَلِكَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

ولما بين ترك حكم قراءة الفاتحة في الصلاة كلها أو في نصفها انتقل يتكلم على تركها في
أقل الصلاة فقال « واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها » أي من غير الصبح
كركعة من الثلاثية أو الرابعة على ثلاثة أقوال كلها في المدونة « فقيل يجزى فيه » أي
في السهو عن القراءة في ركعة من غير الصبح « سجود السهو قبل السلام » ولا يلغىها
وتجزئة واختار هذا القول عبد الملك بناء على أنها فرض في الجل أو بناء على عدم وجوبها
أو على أنها واجبة في ركعة أو النصف .

« وقيل يلغىها » أي الركعة التي ترك منها قراءة الفاتحة « ويأتي بركعة » بدلها
واختار هذا القول ابن القاسم وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة وهو المعتمد وصححه ابن
الحاجب وقال ابن شاس هي الرواية المشهورة « وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي
بركعة » بدلها .

« ويعيد الصلاة احتياطاً » لبراءة ذمته مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبإعادة
افترقت الرواية الثالثة من الأول وظاهر المصنف أن اتمام الأولى واجب وأن إعادة الثانية
مستحب لأن الاحتياط لا يكون الامتناع .

« وهذا » القول الثالث « أحسن ذلك » أي الأقوال المذكورة لأن فيه مراعاة القولين
السابقين فسجوده قبل السلام وعدم بطلانها رعى للقول بأنها فرض في الجل مثلاً وإعادة
الصلاة رعى للقول الثاني « ان شاء الله » تعالى قال ذلك مع كونه أحسن الروايات عنده
إما لعدم جزمه بما قاله من الاحتمالية أو للتبرك .

« تنبيهات من الفاكهاني » الأول لم يذكر الشيخ حكم ما إذا ترك القراءة من أكثر
الصلاة كثلاث من الرابعة وركعتين من المغرب وفي ذلك قولان مشهورهما انه يسجد قبل

وَمَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةٍ أَوْ عَنْ سَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ مَرَّةً أَوْ الْقُنُوتِ فَلَا
سُجُودَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَنْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ

السلام ويعيد احتياطاً أي ندباً فمحصله أن ترك الجل والنصف لا يبطل ويسجد قبل
السلام ويعيد احتياطاً .

الثاني محل الخلاف المتقدم كله في ترك قراءة الفاتحة إذا فات موضع الإتيان بها أما إذا
لم يفت بأن تذكرها قبل أن يرفع رأسه من الركوع فإنه يرجع لقراءتها وفي إعادة السورة
قولان استحسنت اللخمي الإعادة وهو المشهور كما في التوضيح إما لكونها بعد الفاتحة سنة
أو لكون السنة لا تحصل إلا إذا وقعت بعد الفاتحة والظاهر أن القول الثاني أي القائل
بعدم الإعادة وهو لما لك في المجموعات لا يرى ذلك بل يرى أن السنة تحصل بقراءتها وقعت
قبل الفاتحة أو بعدها والله أعلم .

وعلى ما استحسنته اللخمي من الإعادة قال سحنون يسجد بعد السلام أي لتلك الزيادة
القولية وقال ابن حبيب لا يسجد عليه أي فلا يرى ترتب السجود على تلك الزيادة القولية
وهذا هو الأرجح قال صاحب التوضيح وقول ابن حبيب أصح لأن زيادة القراءة لا يسجد
لها بدليل لو قرأ سورتين أو قرأ السورة في الأخيرتين كما أفاده في التحقيق .

ثم انتقل يبين ما لا يسجد له من نقص سنة خفيفة أو نقص فضيلة فقال « ومن سها عن
تكبيرة » سوى تكبيرة الإحرام « أو عن سماع الله لمن حمده مرة » واحدة « أو » عن
« القنوت فلا يسجد عليه » أما ترك السجود عن التكبيرة الواحدة فهو المشهور وعليه فإن
سجد قبل السلام بطلت صلاته إلا أن يكون مقتدياً بمن يرى السجود لترك ذلك فلا تبطل
صلاته كما لا تبطل أن ترك السجود خلفه وعن ابن القاسم يسجد لها ومذكره من ترك
السجود لترك التعميدة الواحدة هذا المذهب ولا يسجد على من ترك القنوت فإن سجد له
قبل السلام بطلت صلاته .

« ومن أنصرف » أي خرج « من الصلاة » بسلام سهواً مع اعتقاد الإتمام المراد سها عن
كونها ناقصة فلا ينافي أنه أوقع السلام عمداً وأما أن سلم ساهياً عن كونه في الصلاة أو عن
كونه متكلماً بالسلام فإنه بمنزلة من لم يسلم فيتدارك ما تركه .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا فَلْيَرْجِعْ إِنْ كَانَ بِقُرْبِ ذَلِكَ
فَيَكْبِرُ تَكْبِيرَةً يُحْرِمُ بِهَا

« ثم » بعد خروجه منها « ذكر » أي تذكر يقينا أو شك والمراد مطلق التردد ظنا أو شكاً أو وهماً أنه بقي عليه شيء منها ، أي من أركان الصلاة المفروضة فيها كالركوع أو السجود أو الجلوس بقدر السلام فإذا سلم ساهياً في حال رفعه من السجود فإنه يجلس بقدر السلام ويسلم « فليرجع » أي للصلاة أن ينوي تكميلها « ان » تذكره « بقرب ذلك » الإنصراف قال الثنائي ظاهر المذهب يقتضي أنه يصلي بمكانه فوراً فإن لم يفعل وصلى بمكان آخر بطلت صلاته .

« ف » إذا رجع أي فإذا نوى الرجوع أي نوى تكميل الصلاة « يكبر تكبيرة يحرم بها » أي معها يعني ينوي الرجوع مصاحباً للتكبير ظاهر كلامه وإن قرب جداً وهي رواية ابن القاسم عن مالك وهذا هو المعتمد ومقابلته أنه إن قرب جداً لا يحرم وجعله ابن ناجي ظاهر كلام الشيخ حيث أتى بضم والخلاف إنما هو في التكبير .

وأما النية فمتفق عليها وحيث قلنا يرجع بإحرام فإن ذكر وهو جالس أحرم على حالته ولا يطالب بقيام هذا حيث فارق الصلاة من محل الجلوس وأما إن فارقها في غير محله كان انصرف بعد ما صلى ركعة أو صلى ثلاثاً من غير المغرب فإنه يرجع للرفع من السجود ويحرم منه ولا يجلس وإن ذكر وهو قائم ففي إحرامه وهو قائم قولان حاصله إن القدماء من أصحاب مالك ذهبوا إلى أنه يحرم من قيام لأجل الفور وعليه فهل يجلس عقبيه ثم ينهض أولاً قولان .

وذهب ابن شبلون إلى أنه يجلس لأنه الحالة التي فارق الصلاة عليها وهو المعتمد ولا يكبر لذلك الجلوس وإنما يجلس بنفي تكبير فإذا جلس كبر للإحرام ثم يقوم بالتكبير الذي يفعله مع فارق الصلاة من اثنتين ومحل كونه يجلس للإحرام إذا سلم من اثنتين وأما إن سلم من واحدة أو من ثلاث فإنه يرجع إلى حال رفعه من السجود ويحرم ولا يجلس إذ لم يكن ذلك موضعاً للجلوس ويندب له رفع يديه حين يحرم وإن ترك الإحرام ورجع بنية فقط ففي التوضيح عن مصنفنا وهو ابن أبي زبيل لا تبطل وهو المعتمد .

ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَاعَدَ ذَلِكَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ السَّلَامَ

« ثم » بعد أن يكبر التكبيرة التي أحرم بها « يصلي ما بقي عليه » من صلاته إذا سلم على يقين أن صلاته تامة أما أن سلم عالما بأن صاته لم تتم أو شك المراد مطلق التردد سواء ظهر الكمال أو النقصان أو لم يظهر شيء فالصلاة باطلة وقد عرفت ما إذا تذكرك بعد أن سلم وأما أن كان تذكره قبل أن يسلم فإن كان من الأخيرة فلا يخلو إما أن يكون ركوعا أو لا فإن كان ركوعا أتى به قائما وإن كان رفعا من ركوع أتى به محدوديا أو سجدة أتى بها من جلوس أو اثنتين أتى بها من قيام فإن أتى بها من جلوس سهوا سجد قبل السلام لنقص الخطأ لها فهو غير واجب وإلا لم يحجر بسجود السهو ويكره تعمده ذلك كما قال زروق وإن كان المتروك من غير الأخيرة فإنه يأتي به على ما قررنا فيما إذا كان من الأخيرة من جلوس أو قيام أو أحد يداب ما لم يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص فإذا عقدها فقد فاتت وقامت التي عقدها مقامها حيث كان فذا أو إماما .

وما ذكرنا من أنه يأتي بالفرض المتروك إن أمكن تداركه وأما أن المتروك هو النية وتكبيرة الإحرام فلا يتدارك لأنها إذا نسيها لم توجد صلاة فإذا سها عتق واحد منها فإنه يبتدئ الصلاة من أولها وأعلم أن النقص المشكوك كالحقق والمراد بالشك مطلق التردد وأما في السنن فلا يعتبر الاتياف النقص أو التردد فيه على السواء لا عند التوم « وإن تباعد ذلك » التذكر عن الإنصراف من الصلاة وهو محدود بالعرف عند مالك وابن القاسم أو خرج من المسجد عند أشهب .

« أو خرج من المسجد ابتداء صلاته » لأن من شروط الصلاة أن تكون كلها في فور واحد وظاهر قوله « وكذلك من نسي السلام » أن فيه التفصيل المتقدم فيرجع إلى الجلوس إن كان بقرب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها وهو جالس ويتشهد ويأتي بالسلام ويسجد بعد السلام وإن تباعد ذلك أو خرج من المسجد ابتداء صلاته ومحل كونه يأتي بتكبيرة يحرم بها وهو جالس ويتشهد ويأتي بالسلام إذا تذكر السلام بعد أن فارق مكانه أما أن تذكر بالقرب وهو جالس مستقبل القبلة سلم مكانه ولا يطالب بتكبيرة يحرم بها

وَمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا صَلَّى أَثْلَاثَ رَكَعَاتٍ أَمْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَصَلَّى مَا شَكَّ فِيهِ وَأَتَى بِرَابِعَةٍ وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَمَنْ لَمْ يَدْرِ أَسْلَمَ أَمْ لَمْ يُسَلِّمْ سَلَّمَ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ

ولا تشهد فان انحرف عنها انحرافاً لا تبطل به الصلاة استقبلها وسلم ولا شيء عليه من تكبيرة إحرام أو تشهد وانما عليه ان يسجد بعد السلام للسهو .

« ومن لم يدرك ما صلى أثلاث ركعات أم أربعاً بنى على اليقين » أي الاعتقاد الجازم « وصلى ما شك فيه » أي في تركه فالثلاثة محققة والذي وقع فيه الشك هو الرابعة فلا يتحقق الكمال الذي تبرأ به الذمة برابعة وهو معنى قول المصنف وصلى ما شك فيه فقوله « وأتى برابعة » تفسير لقوله ما شك فيه .

« وسجد بعد سلامه » على المشهور وقال ابن لبابة يسجد قبل السلام وهو ظاهر ما في الموطأ ومسلم من قوله ﷺ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم وسند المشهور ان السجود بعد السلام بحمل الحديث على ما إذا لم يتيقن سلامة الأولتين .

« ومن » كان إماماً أو فذاً و« تكلم » في صلاته كلاماً يسيراً « ساهياً » أي عن كونه في الصلاة أو عن كونه متكلماً به وأما لو تكلم عامداً فتبطل صلاته إلا أن يكون لاصلاحها فلا تبطل إلا أن يكثر في نفسه والكثرة بالعرف .

« سجد بعد السلام » لأنه زيادة فينجبر سهوه بالسجود واحترز بالساهي من العامد والجاهل والمكره ومن وجب عليه الكلام لانقاذ أعمى مثلاً فان صلاتهم باطلة وأما من وجب عليه الكلام لإجابة النبي ﷺ فلا تبطل صلاته وسواء كان ذلك في حياته أو بعد موته إذا تيقن أو ظن أنه النبي ﷺ لا ان شك فلا يحجب فان أجاب بطلت صلاته .

« ومن لم يدرك أسلم أو لم يسلم » ولم يقم من مقامه وكان بقرب تشهده « سلم ولا سجود » سهو « عليه » لأنه إن كان سلم فصلاته تامة والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا وجه للسجود وإن كان لم يسلم فقد سلم الآن ولم يقع منه سهو يسجد له وأما إذا قرب ولكن تحول

وَمَنْ اسْتَنكَحَهُ الشَّكُّ فِي السَّهْوِ فَلَيْلَهُ عَنْهُ وَلَا إِصْلَاحَ عَلَيْهِ وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَهُوَ الَّذِي يَكْثُرُ ذَلِكَ مِنْهُ يَشْكُ كَثِيرًا أَنْ يَكُونَ سَهَا زَادَ أَوْ نَقَصَ

عن مقامه أي ولم ينحرف عن القبلة فانه يرجع بتكبيره ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام للزيادة فلو لم يتحول إلا أنه انحرف عن القبلة فانه يستقبل ويسلم ولا يتشهد ولا إحرام عليه ويسجد بعد السلام .

« ومن استنكحه » أي داخله « السهو » في الصلاة « فليله عنه » وجوبا بمعنى أنه يضرب عنه صفحا ولا يعول على ما يجده في نفسه من ذلك لأنه بلية من الشيطان إذا تمكنت من القلب لا ينتج معها عمل أبداً فالدواء النافع من هذا الداء الذي يورث خبل العقل هو الاعراض وأنفع دواء هو ذكر الله ان الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا قال له مثلاً ما صليت إلا ثلاثا فيقول له ما صليت إلا أربعاً وان صلاتي صحيحة .

« ولا اصلاح عليه » فلو أصلح وبني على اليقين لم تبطل صلاته كما قال الخطابي ولعل وجهه ان الأصل البناء على اليقين وانما سقط عن المستنكح تخفيفا عليه فاذا أصلح فقد وافق الأصل .

« ولكن عليه أن يسجد بعد السلام » عند ابن القاسم على جهة الاستحباب لأنه الى الزيادة أقرب وجهه ان من هذه صفته على تقدير أن يكون شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً يقرب ان يكون صلى خمسا « وهو الذي يكثر ذلك منه » أي يعثره الشك في زمن كثير .

« يشك كثيراً ان يكون سها ونقص » أي سها فنقص وفي رواية سها زاد أو نقص وتحته صورتان الأولى يشك هل صليت أربعاً أو خمسا والثانية يشك هل صليت أربعاً أو ثلاثا ولكن مفاد قوله فليله عنه ولا اصلاح عليه لا يعقل إلا فيما إذا كان سها بنقص لا ان كان سها بزيادة وغاية الاعتذار عنه ان يقال الإلهاء بحيث انه لا يطالب بالسجود على جهة السنية فلا ينافي انه يسجد ندبا .

واعلم ان الكثرة تعتبر إذا كان يأتيه في كل صلاة أو في كل وضوء أو كل يوم مرة أو

وَلَا يُوقِنُ فَلْيَسْجُدْ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَطْ وَإِذَا أَيْقَنَ بِالسَّهْوِ سَجَدَ بَعْدَ
إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ يَعْتَرِيهِ كَثِيرٌ أَصْلَحَ صَلَاتُهُ
وَلَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ

مرتين أو يأتيه يوما وينقطع عنه يوما أو يأتيه يومين وينقطع عند الثالث فذا هو المستنكح
وأما لو أتاه يومين وانقطع عنه ثلاثة فليس بمستنكح كما لو أتاه يوما في الوضوء ويوما في
الصلاة فليس بمستنكح لأن الشك في الوسائل كالوضوء لا يضم الشك في المقاصد كالصلاة
بل كل عبادة تقرر على حدتها والمراد بزمان اتيانه اليوم الذي يحصل فيه ولو مرة .

وقوله « ولا يوقن » تكرار مح قوله يشك وكذا قوله « فليسجد بعد السلام » تكرار
مع قوله ولكن عليه ان يسجد بعد السلام وقوله « فقط » إشارة لمن يقول عليه الإصلاح .
« وإذا أيقن » المصلي « بالسهو سجد بعد اصلاح صلاته » يعني ان من ايقن بأنه ترك
ما افسد له ركعة أى ايقن بأنه سها عن سجدة او ركوع وفات التدارك كأن ذكر وهو في
التشهد الأخير مثلا فانه يأتي بركعة مكان التي حصل فيها الفساد ثم يسجد فإن كانت
الركعة التي سها فيها إحدى الأولتين سجد قبل السلام لأنه اجتمع عليه الزيادة والنقصان
أما الزيادة فهي الركعة التي ألغاهما والجلوس في غير معله وأما النقصان فلترك السورة لأنه
إنما يأتي بالركعة متلبسة بالبناء أي بالفاتحة فقط وان كانت من الأخيرتين لم يكن معه
إلا الزيادة خاصة فيسجد بعد السلام .

« وان كثر ذلك » السهو « منه فهو يعتريه » أي يصيبه « كثيراً » مثل أن تكون
عادته السهو أبداً عن الجلوس الأول أو تكون عادته نسيان السجود « أصلح صلاته ولم
يسجد لسهوه » اعلم أن إصلاح ذلك يقع على وجهين أحدهما أن يفوت محل التدارك ،
الثاني أن لا يفوت مثال الأول من عادته السهو عن السجدة الثانية من الركعة الثانية مثلا
من غير الثانية ولم يتذكر إلا بعد السلام أو بعد أن عقد الثالثة فانه يأتي بركعة في الأول
ولا يجسد وتقلب الثالثة ثانية في الثاني ولا يسجد ومثال الثاني ما إذا تذكر في الغرض
المذكور قبل أن يعقد الثالثة .

وَمَنْ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ رَجَعَ مَا لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ فَإِذَا
فَارَقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ

وهذان الوجهان يدخلان في قوله أصلح ولم يسجد لسهوه فلو سجد في هذه الحالة وكان سجوده قبل الكلام فهل تبطل صلاته إن فعله عمداً أو جهلاً أم لا مراعاة لمن يقول انه يسجد استظهر بعضهم عدم البطلان .

« ومن قام » يريد ترحل للقيام ولم ينبقه على ظاهره لئلا يتناقض مع قوله بعد رجع لأن ظاهره أنه لم يقم من اثنتين من صلاة الفريضة تاركاً للجلوس ومن لازمه ترك التشهد وأما لو جلس وقام ناسياً للتشهد فلا يرجع ولا يسجد عليه « رجع » اتفاقاً « ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه » وأخرى إذا لم يفارق الأرض إلا بيديه فقط أو بركبتيه خاصة ثم يتشهد ويتم صلاته ولا يسجد عليه لحقة الأمر في ذلك فان تمادى على القيام عامداً بطلت صلاته على المشهور لأنه ترك ثلاث سنن عامداً وإن تمادى ناسياً سجد قبل السلام .

« فإذا فارقها » أي الأرض بيديه وركبتيه « تمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام » فإن طال زمن الترك ولم يسجد بطلت صلاته اه وهذا صادق بصورتين الأولى ان يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولم يعتدل قائماً ثم تذكر بعد أن فارق الأرض والثانية أن يفارق الأرض ويعتدل قائماً والحكم فيها واحد وهو أنه يتماذى ولا يرجع ويسجد قبل السلام لكن لو خالف ورجع في الصورة الأولى إلى الجلوس عمداً أو سهواً أو جهلاً لا تبطل صلاته ويسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة .

وفي الصورة الثانية إن رجع إلى الجلوس عامداً ففي التوضيح المشهور الصحة وعليه يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة وإن رجع جاهلاً ففي النواذر عن سحنون تفسد صلاته والمعتمد ما رواه ابن القاسم في المجموعة يتماذى على صلاته ويسجد وإذا رجع فلا ينهض حتى يتشهد لأن رجوعه معتد به عند ابن القاسم وينقلب سجوده القبلي بعداً فلو ترك التشهد عمداً بعد رجوعه بطلت صلاته على كلام ابن القاسم لا على كلام أشهب ولمسل كلام ابن القاسم بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة خلافاً لأشهب كذا في بعض شروح خليل وإن رجع ناسياً فلا تبطل صلاته اتفاقاً ويسجد بعد السلام .

وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ صَلَاةً مَتَى مَا ذَكَرَهَا عَلَى نَحْوِ مَا فَاتَتْهُ
ثُمَّ أَعَادَ مَا كَانَ

ثم انتقل يتكلم على ما إذا نسي صلاة أو أكثر من الصلوات المفروضة ولا يخلو إما أن يتذكرها بعد أن صلى صلاة حاضرة لم يخرج وقتها أو قبل أن يصلّيها أو فيها وقد أشار إلى الحالة الأولى بقوله « ومن ذكر صلاة » نسيها أو نام عنها أو تعمد تركها على المعروف من المذهب « صلاها » أي يجب عليه قضاؤها بلا خلاف في النسيئة وعلى المعروف من المذهب في المتروكة عمدا فكان الأولى للمصنف أن يذكر العمد .

والأصل في ذلك ما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها وإذا امتنع من قضاء النسيات فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل واختلف في التعمد ف قيل انه يقتل بعد الاستتابة وقيل لا يقتل مراعاة لمن يقول بعدم وجوب القضاء إذ هو محل خلاف وإذا ثبت وجوب قضاء النسيات فليصلها .

« متى ما ذكرها » في ليل أو نهار عند طلوع الشمس وعند غروبها أي حيث تحقق تركها أو ظنه وأما المشكوك في تركها وعدمه على السواء فيجب عليه القضاء ولكن يتوقى أوقات النهي وجوبا في نهي الحرمة وندبا في نهي الكراهة وأما توم الترك أو التجوز العقلي فلا يجب بهما قضاء ولا يندب وظاهر كلام المصنف أن قضاء الفوائت يجب على الفور ولا يجوز التأخير إلا لعذر وهو كذلك في نقل الأكثر أي أكثر أهل المذهب وإذا أراد قضاء النسيئة فإنه يفعلها .

« على نحو ما فاتته » من إعداد الركوع والسجود وهيئاتها من إسرار وجهر ويقنت إن كان صبحا ويقم لكل صلاة وإن نسيها سفريه قضاها كذلك سفريه وإن نسيها حضريه قضاها كذلك حضريه وإذا اختلف وقت القضاء ووقت الفوات بالصحة والمرض فإنه يعتبر وقت القضاء فإذا فاتته في الصحة وكان في وقت القضاء مريضا لا يقدر إلا على النية فقط أو مع الإلحاح بالطرف فإنه يقضيها بالنية أو النية والطرف ولا يؤخرها لإحتمال موته وإذا كفى هذا في الأداء فيكفى في القضاء بالأولى .

« ثم » بعد قضاء ما فاتته من الصلوات النسيئة « أعاد ما » أي الصلاة الحاضرة التي « كان »

فِي وَقْتِهِ مِمَّا صَلَّى بَعْدَهَا وَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ كَثِيرَةٍ صَلَّاهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ
 مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَكَيْفَمَا تيسَّرَ لَهُ
 وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِدَأْبِهِنَّ

أَوْقَعَهَا « فِي وَقْتِهِ » الضمير عائد على ما ذكره باعتبار اللفظ وسواء في ذلك الإمام والفرد
 والمأموم فكل منهم مطالب على جهة الندب بأنه لو ذكر يسير الفوائت وهي خمس أو
 أربع بعد أن صلى الحاضرة وقد بقي وقتها أن يعيد الحاضرة بعد قضاء ما نسيه من يسير
 الفوائت مثال ذلك أن ينسى مغرب أمسه مثلاً فيذكره بعد أن صلى الصبح من غده وقبل
 أن تطلع الشمس فإنه يصلي المغرب ويعيد الصبح ولا يعيد العشاء لفوات وقتها وإن ذكر
 المغرب بعد طلوع الشمس فإنه يأتي بها ولا يعيد شيئاً أصلاً وأما لو صلى حاضرة ثم ذكر
 فائتة كثيرة وهي ست أو خمس فلا يتأتى إعادة الحاضرة بعد قضاء ما فاتته لأنه لو ذكرها
 قبل فعل الحاضرة لقدمت الحاضرة عليها فكيف يتأتى إعادة الحاضرة بعد قضائها .

وقوله « مِمَّا صَلَّى » بيان لما والضمير في « بعدها » عائد على المنسية وقوله « وَمَنْ عَلَيْهِ
 صَلَوَاتُ كَثِيرَةٍ » سواء نسيها أو نام عنها أو تعمده تركها « صَلَّاهَا » أي قضاها « فِي كُلِّ
 وَقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا » وسوغ التكرار أنه تكلم أولاً
 على الصلوات اليسيرة وتكلم هنا على الكثيرة وكرر قوله عند طلوع الشمس وعند غروبها
 إشارة إلى أبي حنيفة القائل بأنه لا يصلي عند طلوع الشمس إلا صبح يومه وعند الغروب
 إلا عصر يومه دليلنا الحديث المتقدم .

وقوله « وَكَيْفَمَا تيسَّرَ لَهُ » إشارة إلى دفع المشقة في قضائها من غير تفريط ثم أشار
 إلى القسم الثاني بقوله « وَإِنْ كَانَتْ » أي الصلوات التي عليه « يَسِيرَةً أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ
 وَلَيْلَةٍ » وهي أربع صلوات « بِدَأْبِهِنَّ » أي قدمهن على الصلاة الحاضرة وجوباً ويدخل
 في الفائتة اليسيرة ما لو كان عليه الظهر والعصر أو المغرب والعشاء ولم يبق من الوقت إلا
 ما يسع الأخيرة فيجب تقديم الأولى فإن خالف وقدم الحاضرة صححت مع الإثم في العمد
 دون النسيان ولا يتأتى هنا إعادة لخروج الوقت .

وإن فات وقت ما هو في وقته وإن كثرت بدأ بما يخاف فوات وقته
ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه

« وإن فات وقت ما هو في وقته » يعني ان من عليه يسير الفوائت يجب عليه ان يقدمها على الحاضرة وان لزم على ذلك انه يفعل الحاضرة بعد خروج وقتها وما ذكر من تقديم السيرة على الحاضرة اذا ضاق الوقت عن إداك الحاضرة هو المشهور وقال ابن وهب يبدأ بالحاضرة وما ذكره الترتيب بين السيرة والحاضرة هل هو واجب شرط أو واجب غير شرط والثاني هو المشهور والأول رواه مطرف وابن الماجشون عن مالك وهو ظاهر المدونة عد سند وقطر ثمة الخلاف فيما إذا خالف ما أمر به بأن قدم الحاضرة على الفائتة السيرة فعلى الشرطية يعيد الحاضرة أبداً وعلى مقابلة يعيدها مادام الوقت الضروري باقيا ففي الظهرين الى الغروب وفي العشاءين الى طلوع الفجر وفي الصبح الى طلوع الشمس . ثم شرع يبين حكم ترتيب الفوائت الكثيرة مع الحاضرة فقال « وان كثرت » أي الفوائت التي عليه وهي على ما قال الشيخ خمس فما فوق وعلى ما شهره المازري ست فما فوق .

« بدأ بما يخاف فوات وقته » مفهوم كلامه انه اذا لم يخف فوات وقت الحاضرة انسه يبدأ بالمنسيات وهذا القول لابن حبيب والمعتمد ما رواه ابن القاسم انسه يبدأ بالحاضرة مطلقا ضاق الوقت او اتسع لكن وجوبا عند ضيق الوقت وندبا عند اتساعه .

ثم انتقل يتكلم عن القسم الثالث فقال « ومن ذكر صلاة » أي ذكر يسير الفوائت وهي ما يجب ترتيبها مع الحاضرة « في » حال تلبسه بـ « صلاة » مفروضة « فسدت هذه » أي الصلاة التي هو فيها بمعنى انه يقطعها لا انها فسدت بالفعل « عليه » قال ابن تاجي ظاهر كلام الشيخ ان القطع واجب وهذا القول ظاهر المذهب كما قاله في التوضيح وقيل مستحب واستشكله ابن عبد السلام بأن الترتيب اما أن يكون واجبا فيلزم القطع أو مستحبا فيلزم التادي .

وظاهره أيضا ان المأموم يقطع كغيره وهو قول في المذهب والمشهور ما في المدونة يتأدى مع الإمام ويعيد وفي وجوب الإعادة خلاف أي بناء على ان الترتيب بين السيرة

وَمَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَهَا وَلَمْ يُعِدِ الرُّضُوءَ وَإِنْ كَانَ مَعَ إِمَامٍ تَمَادَى

والحاضرة واجب شرط وشهر في المختصر الإعادة في الوقت أي فلا تكون الإعادة واجبة بل مستحبة وحاصل ما في المسألة أنه إذا ذكر الإمام أو الفذ يسير الفوائت قبل عقد ركعة بسجديتها فإنه يجب القطع وقيل يندب فلو عقد ركعة بسجديتها شفع استحبابا وقيل وجوبا ويتبع المأموم إمامه في ذلك ولا فرق بين الرباعية والثنائية كالصبح والجمعة والمقصورة .

وظاهر المدونة أن المغرب كغيرها أي يشفعها أن عقد ركعة وهو غير معول عليه بل يتمها مغربا وهو ما رجحه ابن عرفة فلو تذكر بعد أن كمل من المغرب ركعتين تأتين بسجديتها فإنه يكملها بنية الفريضة كما أنه إذا كمل ثلاثا من غيرها فإنه يكملها بنية الفريضة وبعد تكميل المغرب أو غيرها يعيد ندبا في الوقت أي بعد اتيانه بيسير الفوائت وإن كان الذاكر ليسير الفوائت المأموم فإنه يتمادى مع إمامه ثم تندب له الإعادة في الوقت ولا فرق بين أن تكون المعادة جمعة أو غيرها ويعيدها جمعة أن أمكن وإلا ظهرا .

« ومن ضحك » أي قهقه وهو الضحك بصوت وهو « في الصلاة أعادها » وجوبا أبدا لأنها بطلت اتفاقا أن كان عمدا سوء كان إماما أو مأموما أو فذأ وعلى المشهور أن سهوا أو غلبة ومقابل له لا يضر قياسا على الكلام قال ابن ناجي وظاهر كلامه وإن كان ضحكة سرورا بما أعده الله للمؤمنين كما إذا قرأ آية فيها صفة أهل الجنة فيضحك سرورا وبه أفتى غير واحد ممن لقيته من القرويين والتونسين وعلى المشهور في السهو والغلبة يستخلف الإمام فيها ويرجع مأموما ثم يعيد بعد ذلك وجوبا في الوقت وبعده والمراد نسيان كونه في الصلاة وأما نسيان الحكم أون نسيان كون ما يفعل ضحكا فمقتضى كلام التوضيح أنه كالعمد .

« ولم يعد الرضوء » خلافا لأبي حنيفة القائل بأن القهقهة تنقض الرضوء أيضا كما بطلت الصلاة إلا أن يكون في صلاة الجنائز فتبطل الصلاة فقط ولما كان المأموم يخالف الفذ والإمام في حالة نسيان ذلك بقوله « وإن كان » الذي ضحك في صلاته « مع إمام تَمَادَى » معه استحبابا مراعاة لحقه وقيل وجوبا وتَمَادَى المأموم مقيد بقيود الأول أن

وَأَعَادَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ وَالتَّنْفِخِ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ وَالْعَامِدُ لِذَلِكَ مُفْسِدٌ لِصَلَاتِهِ

لا يقدر على الترك في أثناء الضحك بل غلبة وكذا فعله نسياناً فان قدر على الترك لم يتبادر الثاني أن لا يكون ضحكه ابتداء عمداً والا لم يتبادر في الغلبة والنسيان بعد ، الثالث ان لا يخاف بتأديه خروج الوقت والاقطع الرابع ان لا يلزم على بقائه ضحك المأمومين كلا أو بعضاً والاقطع ولو بظن ذلك ، الخامس ان لا يكون جمعة والاقطع ولو اتسع الوقت . « ولا شيء عليه » اي المصلي فذاً كان أو إماماً أو مأموماً « في التبسم » حال تلبسه بالصلاة اي ولا سجود في السهو ولا بطلان في العمد او الجهل غير ان العمد مكروه وان كثر أبطلها ولو سهواً لأن التبسم انها هو تحريك الشفتين فهو كحركة الأجفان او القدمين . « والتنفخ في الصلاة كالكلام » فتبطل بعمره وجهله ولا تبطل بسهوه اليسير ويسجد بعد السلام فقله « والعمد لذلك » أي للتنفخ في الصلاة « مفسد لصلاته » حشو إلا أن يحمل الأول على السهو ولا يشترط في الإبطال بالتنفخ ان يظهر منه حرفان بل ولا حرف واحد فظهر من ذلك ان المراد بالتنفخ بالفم وأما بالأنف فلا يبطل عمده ولا سجوده في سهوه . قال الأجهوري وينبغي أن يقيد بأن لا يكون عبثاً وإلا جرى على الأفعال الكثيرة ودليل الإبطال ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال التنفخ في الصلاة كلام يعني فيبطل ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي بل عن سماع من النبي ﷺ والتنحنج لضرورة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه اتفاقاً ولغير ضرورة قولان لما لك يفرق بين العمد والسهو والقول الآخر لا يبطل مطلقاً وبه أخذ ابن القاسم واختاره الأبهري والبخمي لحفة الأمر والمذهب أن الأنين لمرض لا يبطل الصلاة وان كان من الاصوات المحقة بالكلام لأنه محل ضرورة قاله بهرام والتثنائي .

وكذلك البكاء اذا كان لتخشع أي بشرط أن يكون غلبة وحاصل على ما يتعلق بالبكاء انه اذا كان بغير صوت لا يبطل اختياراً أو غلبة تخشعاً أولاً الا أن يكثر الاختياري وما بصوت يبطل ان كان لتخشع أو مصيبة ان كان اختياراً فان كان غلبة لا يبطل ان كان لتخشع وان كان لغيره أبطل .

وَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ أَوْ عَلَى
مَكَانٍ نَجِسٍ وَكَذَلِكَ مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ نَجِسٍ مُخْتَلَفٍ فِي نَجَاسَتِهِ وَأَمَّا مَنْ
تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوَضُوءَهُ

« ومن ، كان من أهل الاجتهاد بالأدلة المنصوبة على الكعبة ومثله من كان مقلداً غيره
عدلاً عارفاً أو محراباً وكان بغير مكة والمدينة واجتهد في جهة غلبت على ظنه لما قام
عنده من الأمارات فصلى إليها ثم تبين له بعد الفراغ منها انه « أخطأ القبلة » أي جهة
الكعبة باستدبارها أو الانحراف عنها انحرافاً شديداً غير قتال جائز .

« أعاد » ما صلى ما دام في الوقت المختار استحباباً هذا حكم من كان بغير مكة والمدينة
وكان عنده الأدلة المنصوبة على القبلة واجتهد وأخطأ فلو لم يجتهد وصلى بغير اجتهاد أعاد
أبدأ وإن أصاب القبلة كما ان من كان بمكة أو المدينة أو المساجد التي صلى فيها النبي عليه
الصلاة والسلام واجتهد وصلى أعاد أبدأ وإن كشف الغيب انه صلى الى القبلة لانه خالف
الواجب عليه من مسامحة عين الكعبة وعدم الاجتهاد « أو » صلى « على مكان نجس » أو
ثوب كذلك أي نجس أو كان على بدنه نجاسة ثم تذكر بعد الفراغ من الصلاة نجاسة ذلك
أعاد في الوقت والوقت في الظهرين للاصفرار وفي العشاءين الليل كله .

« وكذلك من توضأ » ناسياً « بقاء نجس » أي متنجس أي محكوم بنجاسته عمد
المصنف « مختلف في نجاسته » كما قليل حلته نجاسة ولم تغيره ولم يتذكر حق فرغ من
صلاته وأما فيها فتبطل بمجرد الذكر فالإعادة في الوقت استحباباً منوطة بالتذكر بعد
الفراغ ولا يخفى ان كلام المصنف مبنى على مذهبه وهو ان الماء القليل الذي حلته نجاسة
ولم تغيره متنجس والمعتد انه ليس بمتنجس وعليه فلا إعادة أصلاً وعلى المذهب المصنف
يعيد الوضوء أيضاً أي استحباباً لانه وسيلة لمستحب فيكون مستحباً ويفسّل ما أصاب
جسده وثوبه من ذلك الماء أي استحباباً .

« وأما من توضأ بماء قد تغير لونه أو طعمه » يعني أو ريحه بشيء طاهر أو نجس
« أعاد صلاته أبدأ ووضوءه » سواء توضأ به عامداً أو ناسياً لانه أوقعها بوضوء لم يجز ويعيد

وَرُخْصَ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ وَكَذَلِكَ فِي طَيْنٍ وُظْلَمَةِ يُؤْذَنُ لِلْمَغْرِبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ

الاستنجاء أيضاً إن كان استنجى من هذا الماء فلا مفهوم لقول المصنف وأما من توضأ .

ثم انتقل يتكلم على الجمع بين الصلاتين وذكره في خمسة مواضع أولها أشار إليه بقوله « ورخص في الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر وكذلك في طين وظلمة » ما ذكر من كون الجمع ليلة المطر رخصة هو الذي مشى عليه صاحب المختصر ولم يبين حكمها وهل هو الإباحة وهو ظاهر كلامهم أو خلاف الأولى إذا الأولى إيقاع الصلاة في وقتها وهو ما مشى عليه ابن عهده البر مراعاة لمن يقول لاجمع ليلة المطر أو الأولى لما في السنن من قول أبي سلمة من السنة إذا كان يوم مطر الجمع بين المغرب والعشاء وهذا القول هو المعتمد إلا أنه محتمل للسنية والندب ولكن جزم الأجهوري بالندب أي فقول أبي سلمة من السنة مراده الطريقة والرخصة لغة التيسير وشرعا إباحة الشيء المنوع مع قيام السبب المانع أي لولا وجود تلك المشقة والسبب المانع هنا كونها يمكن فعلها في وقتها .

وما ذكره المصنف في سبب الجمع فمنه ما هو على المشهور وهو المطر فالمراد سبب للجمع بين المغرب والعشاء على القول المشهور بشرط أن يكون إبلا أي كثيرا وهو الذي يحمل أواسط الناس على تغطية الرأس وسواء كان واقعا أو متوقعا ويمكن علم ذلك بالقرينة ومثل المطر الثلج والبرد ومنه ما هو متفق على أنه سبب للجمع وهو الطين والظلمة والمراد بالطين الوحل وبالظلمة ظلمة الليل من غير قمر فلو غطى السحاب القمر فليس بظلمة فلا يجمع لذلك وظاهر كلام المصنف أنه لا يجمع للظلمة وحدها ولا للطين وحده وهو كذلك أما الظلمة فاتفق أهل المذهب على أنه لا يجمع لها وحدها .

وأما الطين فقد صرح القرافي بمشورية القول بعدم الجمع وعليه اقتصر صاحب المختصر وهو المعتمد وظاهر قصره الرخصة بين المغرب والعشاء أنه لا يجمع بين غيرهما وهو كذلك قال ابن الحاحب والمنصوص اختصاصه بالمغرب والعشاء ثم بين صفة الجمع بينها بقوله « يؤذن للمغرب أول الوقت خارج المسجد » على المنارة .

ثُمَّ يُؤَخَّرُ قَلِيلًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ثُمَّ يُقِيمُ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَيُصَلِّيهَِا ثُمَّ
يُؤَذِّنُ لِلْعِشَاءِ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَيُقِيمُ ثُمَّ يُصَلِّيهَِا ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ

« ثم يؤخر » صلاة المغرب شيئاً « قليلاً في » مشهور « قول مالك » الاضافة للبيان أي في مشور هو قول مالك لأن القول لمالك وقد خالفه ابن عبد الحكم وابن وهب لا ان القولين لمالك وهذا هو المشهور وانما طلب تأخير المغرب شيئاً قليلاً ليأتي المسجد من بعدت داره قال ابن ناجي تردد شيخنا هل تأخير المغرب من المشهور أمر واجب لا يسد منه أم ذلك على طريق النذب قولان والراجح أن ذلك على طريق النذب والتأخير بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الأولى بثلاث بعد الغروب .

« ثم » بعد أن يؤخر المغرب قليلاً « يقيم » لها الصلاة أي على طريق السنية « داخل المسجد ويصليها » ولا يطول على المشهور لأن تقصيرها مطلوب في غير هذا فهذا أولى قال ابن الحاجب وينوي الجمع عند الأولى فان أخره الى الثانية فقولان أي بالأجزاء وعدمه والقولان متفقان على ان النية عند الأولى والنزاع انما هو في الإجزاء عند الثانية على فرض أن يكون انما توى عندها والحاصل أن محلها الصلاة الأولى وتطلب من الإمام والمأموم فلو تركت فلا بطلان فهي واجب غير شرط وأما نية الامامة فلا بد منها فلو ترك الامام نية الامامة بطلت حيث تركها فيها وأما لو تركها في الثانية وأتى بها في الأولى فالظاهر صحتها وتبطل الثانية ولا يصليها إلا عند مغيب الشفق وأما لو تركها عند الأولى ونيته الجمع فانها تبطل لأن صحتها مشروطة بنية الامامة كذا في شرح الشيخ .

« ثم » بعد الفراغ من صلاة المغرب أي من غير مهلة ولا تسبيح ولا تحميد ولا تنفيل فيمنع التنفل بين المغرب والعشاء على المشهور « يؤذن للعشاء » اثر المغرب أذاناً ليس بالعالي والظاهر ان هذا الأذان مستعجب لأنه ليس جماعة تطلب غيرها ولا يسقط طلب الأذان لها في وقتها فيؤذن لها عند دخول وقتها « في داخل المسجد » وانما كان داخل المسجد لئلا يظن الناس أن وقت العشاء قد دخل .

« و » وإذا فرغ من الأذان « يقيم » الصلاة « ثم يصليها » الامام بالناس بلا مهلة هذا شرط في كل جمع وليس خاصاً بالجمع ليلة المطر « ثم » بعد ان يفرغوا من الصلاة « ينصرفون »

وَعَلَيْهِمْ إِسْفَارُ قَبْلِ مَغِيبِ الشَّقَقِ وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَكَذَلِكَ فِي جَمْعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا

أو الصلاة بلا مهلة فلا جمعوا ولم ينصرفوا حتى غاب الشفق أعادوا العشاء وقيل لا إعادة عليهم .

« وعليهم إسفار » أي شيء من بنية بياض النهار « قبل مغيب الشفق » فلا يتنفل أحد في المسجد بعد الجمع ولا يوتر باثر صلاة العشاء أي يحرم لأنه دخل في عبادة باطلة أذوقتها بعد مغيب الشفق ففعلها قبل مغيب الشفق فعل لما قبل وقتها وهو باطل والموضع الثاني أشار إليه بقوله « والجمع بعرفة » يوم وقوف الحاج بها « بين الظهر والعصر عند » بمعنى « الزوال سنة واجبة » أي مؤكدة وقد كرر هذه المسئلة في باب الحاج وفي باب جمل وصفة الجمع ان يخطب الخطيب بعد الزوال خطبة يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمزدلفة إلى غير ذلك .

ثم يؤذن للظهر بعد الفراغ من الخطبة ثم يقيم الصلاة فإذا صلى الظهر أذن للعصر وأقام لها وصلاتها وما ذكر في صفة الجمع من أن لكل صلاة من الظهر والعصر أذاناً وإقامة هو المشهور وإليه أشار الشيخ بقوله « بأذان وإقامة لكل صلاة » ومقابله ما نقل عن ابن الماجشون بأذان واحد لأنه روى عن النبي ﷺ كذلك وانظره مع المشهور فما وجهه أي إذا كان كذلك فما وجه المشهور والموضع الثالث أشار إليه بقوله « وكذلك في جمع المغرب والعشاء في المزدلفة » أي مثل ذلك الحكم في السنية والأذان للمغرب والعشاء بالمزدلفة وقد عده صاحب المختصر في المستحبات والمعتمد ما ذكرت لك من أنه سنة .

« إذا وصل إليها » أي إذا أمكن أن يصل إليها ما من لا يمكنه ذلك لمرض به أو بدائته فإنه يجمع حيث غاب عليه الشفق إذا كان وقف مع الإمام وفقه المسئلة ان الذهاب إلى المزدلفة اما ان يقف مع الإمام أم لا فان كان وقف مع الإمام وكان يمكنه السير بسير الناس بأن لم يكن هناك مانع من مرض به أو بدائته سار معهم أو تأخر فالسنة في حقه

وَإِذَا جَدَّ السَّيْرُ بِالسَّافِرِ فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ
وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَإِذَا ارْتَحَلَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ
الصَّلَاةِ الْأُولَى جَمَعَ حِينَئِذٍ

أن لا يجمع إلا في المزدلفة فإن كان لا يمكنه السير وتأخر لمعجز جمع حيث شاء عند مغيب
الشفق والفرض أنه وقف مع الإمام وأما ان لم يكن وقف مع الإمام بأن وقف وحده أو
لم يقف أصلاً صلى كل صلاة لوقتها .

والموضع الرابع أشار إليه بقوله « وإذا جد السير بالمسافر » سفرأ واجباً كسفرالحاج
الواجب أو مندوباً كسفر حج التطوع أو مباحاً كسفر التجارة سواء كانت تقصر فيه
الصلاة أم لا « فله » أي فيباح له « ان يجمع بين الصلاتين » المشتركين الوقت وهما الظهر
والعصر والمغرب والعشاء فإذا أدركه الزوال سائراً ونوى النزول بعد الغروب فله أن يجمع
بين الظهر والعصر « في آخر وقت الظهر » وهو آخر القامة الأولى .

« وأول وقت العصر » وهو أول القامة الثانية وهذا جمع صوري للاحقيقي اذا الحقيقي
هو الذي تقدم فيه إحدى الصلاتين عن وقتها المعروف أو تؤخر عنه وهذا تؤدى فيه كل
صلاة في وقتها ولا يحتاج لنية الجمع ولا يشترط فيه أن يجد السير وان كان ظاهر المصنف
مع ان ذلك لا يعقل اذ هو جمع صوري وحكمه انه خلاف الأولى اذ الأولى ايقاع الصلاة
في أول وقتها فلا معنى لاشتراط الجد فيه .

« وكذلك المغرب والعشاء » أي ان صفة الجمع بين المغرب والعشاء مثل صفته بين
الظهر والعصر في أنه إذا أدركه الغروب سائراً ونوى للنزول بعد طلوع الفجر فله ان
يجمع بين المغرب والعشاء جمعاً صورياً بأن يصلي المغرب قرب مغيب الشفق ويصلي العشاء
في أول وقتها لأنه ينزل طلوع الفجر هنا منزلة الغروب في الظهرين .

« واذا ارتحل » أي أراد الارتحال لأن فرض المسألة أنه نازل بالمهل وزالت أو غربت
الشمس وهو به « في أول وقت الصلاة الأولى » ونوى النزول بعد الغروب « جمع حينئذٍ »
أي قبل ارتحاله على المشهور ليوقع أولاهما في أول وقتها المختار والأخرى في وقتها

وَلِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ إِذَا خَافَ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى عَقْلِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ
الْفُرُوبِ وَإِنْ كَانَ أَلْجَمُعُ أَرْفَقَ بِهِ لِبَطْنِ بِهِ

الضروري وهذا هو الجمع الحقيقي ومن هنا يعلم ان ضروري العصر كائن قبلها وبعدها وان
الجمع ما كان على هذا الأسلوب ولا يفعله إلا ذو عذر من سفر أو غيره .

وأما الجمع الصوري فجائز لذي العذر وغيره وأما إذا نوى النزول قبل اصفار الشمس
فانه لا يجمع بل يصلي الظهر قبل ان يرتحل ويؤخر العصر لنزوله أي وجوباً لتمكته من ايقاع
كل صلاة في وقتها المقدّر لها شرعاً ويخير في صلاة العصر إن شاء آخرها الى نزوله وإن شاء
قدمها ان نوى النزول عند الاصفار .

والموضع الخامس قسمه قسمين أشار إلى أولها بقوله « وللمريض » أي رخص له « أن
يجمع » بين الصلاتين المشتركة في الوقت على المشهور أي أن يجمع على المشهور وقال ابن نافع
يصلي كل صلاة لوقتها « اذا خاف أن يغلب على عقله » في وقت الصلاة الثانية والجمع
المذكور يكون في أول وقت الصلاة الأولى على المشهور وقبل الأولى في آخر وقتها والثانية
في أول وقتها وعلى المشهور فيجمع بين الظهر والعصر .

« عند الزوال و » بين المغرب والعشاء « عند الغروب » وانما كان يجمع في أول الوقت
لأن الإغماء سبب يبيح الجمع ومثله الحمى النافضة أي المزعجة أو الدوخة التي تحصل له
وقت الثانية اذا تقرر هذا فقول المصنف وللمريض أي من سيصير مريضاً ففي عبارته
مجاز الأول وبقي عليه ما اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الثانية وقد نص ابن الجلاب
على المسألتين فقال وكذلك حكم المريض اذا خاف الغلبة على عقله في أول وقت الصلاة
الأولى آخرها الى وقت الصلاة الأخيرة وان خاف ذلك في وقت الصلاة الأخيرة قدمها الى
الصلاة الأولى .

« تنبيه » اذا جمع من خاف الغلبة على عقله وقت الثانية ثم كشف الغيب بالسلامة
من ذلك فقال عيسى يعيد الثانية قال سند يريد في الوقت والأرجح انه الضروري وقال ابن
شعبان لا يعيد وهو ضعيف والمعتد الأول .

ثم أشار الى القسم الثاني بقوله « وان كان الجمع ارفق به ا » أجل اسهال « بطن به

وَنَحْوِهِ جَمَعَ وَسَطَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَعِنْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّقَقِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ
لَا يَقْضِي مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي إِغْمَائِهِ وَيَقْضِي مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا يُدْرِكُ
مِنْهُ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنَ الصَّلَوَاتِ

ونحوه « مما يشق عليه من سائر الأمراض القيام معه لكل صلاة «جمع» بين الصلاتين
المشتركتين الوقت فالظهر والعصر يجمع بينهما « وسط وقت الظهر و « المغرب والعشاء يجمع
نينهما « عند غيبوبة الشفق « فيوقع المغرب في آخر وقتها الاختياري بناء على امتداداته
للشفق والعشاء في أول اختيارها والصحيح فعل هذا الجمع لأنه ليس جمعاً حقيقياً واختلف
في المراد بوقت وقط الظهر فقبل أراد به نصف القامة لأن حقيقة الوسط النصف وقيل
أراد به آخر القامة وهو قول سحنون وغيره فيجمع جمعاً صورياً واستظهر لأنه لا ضرورة
له تدعو إلى قيام الصلاة الثانية قبل وقتها والضرورة إنما هي من أجل تكرار الحركة .

ثم انتقل يتكلم على عذر من الاعتذار المسقط لقضاء الصلاة أشار إلى أحدهما بقوله
« والمغمى » أي الذي أغمى « عليه لا يقضي ما خرج وقته » من الصلوات المفروضة ومثله
السكران بحلال كمن شرب خمراً يظنه لبناً أو عسلاً وأولى المجنون « في حال « اغمائه » أو
في حال سكره الحلال أو في حال جنونه وسواء كان الذي فاتته في حال اغمائه الخ قليلاً أو
كثيراً خلافاً لابن عمر في أنه يقضي ما قل كخمس صلوات فدون وإلا فلا .

« ويقضي » بمعنى ويؤدي « ما أفاق في وقته » من الصلوات المفروضة والمراد بالوقت
هنا الضروري وهو في الظهرين الغروب أي نهايته في الظهرين الغروب وفي العشاءين طلوع
الفجر أي نهايته طلوع الفجر وفي الصباح طلوع الشمس أي نهايته طلوع الشمس .

« مما يدرك منه ركعة فأكثر من الصلوات » بيان للقدر من الوقت الذي يلزمه فيه أداء
ما أفاق فيه وسقوط ما أغمى عليه في وقته ولا بد أن تكون الركعة كاملة بسجودتها بعد
تحصيل ما يكون به أداء الصلاة وهو الطهارة من الحدث فقط على المعتمد فإذا أغمى عليه ولم
يكن صلى الظهر والعصر وقد بقي من النهار ما يدرك فيه خمس ركعات بعد الطهارة من الحدث
لم يقضها لأنه أغمى عليه في وقتها ولو أفاق وقد بقي من النهار مقدار ما يدرك فيه خمس
ركعات بعد الطهارة أيضاً قضاهاً لأنه أفاق في وقتها وإذا أغمى عليه ولم يكن صلى المغرب

وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ تَطْهَرُ فَإِذَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ طَهْرِهَا بِغَيْرِ تَوَانٍ خَمْسُ
رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ
صَلَّتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ

والعشاء وقد بقي من وقتها مقدار خمس ركعات لم يقضها ولو أفاق في هذا المقدار قضاها .
وكذلك الحكم في السقوط والأداء إذا بقي للفجر أربع ركعات لأنه يعتبر فضل
ركعة عن الأولى وإن بقي للفجر مقدار ثلاث ركعات سقطت العشاء وتحللت المغرب في
ذمته والعذر الآخر أشار إليه بقوله « وكذلك الحائض تطهر » بمعنى انقطع حيضها ومثلها
النفساء فما خرج وقته في حال حيضها لا تقضيه وتؤدي ما بقي من وقته مقدار ما يسع
ركعة فأكثر بعد تطهرها والوقت الذي تطهر فيه إما أن يكون نهارا أو ليلا .

« فإذا تطهرت نهاراً و » بقي من النهار بعد طهرها « بالماء حيث لم يكن فرضها التيمم
والا في مقدار الطهارة الترابية والحاصل أنه يقدر لها الظهر زيادة على ما تدرك فيه ركعة
كاملة بسجديتها ومثلها سائر أرباب الأعذار غير عذر الكفر .

« بغير تَوَانٍ » أي بغير تأخير لطهرها زاد عبد الوهاب ولبس ثيابها ولكن المعتمد أنه
لا يقدر لها إلا الظهر الحديثي وأما الحبشي كالأستبراء الواجب على تقدير أن هناك حاجة
له فلا يقدر لها وكذلك ستر العورة والاستقبال فلا تقدير لشيء من هذه على المعتمد وكما
يعتبر الظهر في جانب الإدراك يعتبر أيضاً في جانب السقوط ثم لو شرعت في الظهر لظن
ادراك الصلاتين وغربت الشمس صلت العصر وسقطت الظهر وتم ما تشرع فيه فافله فتسلم
من ركعتين لأنه غير مدخول عليه .

« خمس ركعات صلت الظهر والعصر » بلا خوف لأنها تقدر للعصر أربع ركعات
وتدرك الظهر بركعة فإن ذكرت منسيتين قبل حيضها صلتها أولاً للترتيب ثم تقضي
الظهر والعصر لأنها طهرت في وقتها وهذا الترتيب في حق الحاضرة وأما المسافرة فإنها
تقدر للظهر والعصر بثلاث ركعات لأنها تجعل للظهر ركعتين وللعصر ركعة .

« وإن » طهرت ليلاً و « كان الباقي من الليل » بعد طهرها « أربع ركعات صلت
المغرب والعشاء » على قول ابن القاسم بناء على التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث ركعات

وإن كان من النهار أو من الليل أقل من ذلك صلت الصلاة الأخيرة وإن حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في وقته وإن حاضت لأربع ركعات من النهار فأقل إلى ركعة أو لثلاث ركعات من الليل إلى ركعة قضت الصلاة الأولى فقط واختلف في حضيها لأربع ركعات من الليل

وتبقى ركعة للعشاء وهذا التقدير في حق الحاضرة والمسافرة من غير فرق إذا لا فرق في الليلين بين الحاضرة والمسافرة وحينئذ يكون قول المصنف وكان من الليل أربع ركعات أي ولو في السفر .

« و » أما « ان كان » الباقي « من النهار أو الليل أقل من ذلك » أي أقل من خمس ركعات في المثال الأول وأقل من أربع ركعات في المثال الثاني « صلت الصلاة الأخيرة » فقط وهي العصر في الأول والعشاء في الثاني لأنها لم تدرك وهي طاهرة الا وقتها .
ولما أنهى الكلام على ما إذا طهرت نهاراً أو ليلاً انتقل يتكلم على ما إذا حاضت كذلك فقال « وان حاضت لهذا التقدير » يعني تقدير خمس ركعات للنهار وأربع ركعات لليل « لم تقض ما حاضت في وقته » أخرت ذلك فاسية او عامدة وان كانت عاصية في العمد فان حاضت وقد بقي من النهار ما يسع خمس ركعات ولم تكن صلت الظهر والعصر لم تقضها لأنها حاضت في وقتها .

« وان حاضت لأربع ركعات من النهار فأقل إلى ركعة » ولم تكن صلت الظهر والعصر « أو » حاضت « لثلاث ركعات من الليل » أي بقي منه مقدار ما يسع أن توقع فيه ثلاث ركعات فأقل « إلى ركعة » ولم تكن صلت المغرب والعشاء « قضت الأولى فقط » أي الصلاة الأولى وهي الظهر في المثال الأول والمغرب في المثال الثاني لأنها أدركتها وهي طاهرة وتسقط الثانية لحضيها في وقتها والوقت اذا ضاق يختص بالأخيرة ادراكاً وسقوطاً .
« واختلف في حضيها » يعني اذا حاضت « لأربع ركعات من الليل » يعني والباقي

فَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ وَقِيلَ إِنَّهَا حَاضَتْ فِي وَقْتَيْهِمَا فَلَا تَقْضِيهِمَا وَمَنْ أَيْقَنَ
بِالْوُضُوءِ وَشَكَّ فِي الْخُدُثِ ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ وَمَنْ ذَكَرَ مِنْ وَضُوءِهِ شَيْئاً
مِمَّا هُوَ قَرِيبَةٌ مِنْهُ

منه مقدار ما يسع ان توقع فيه اربع ركعات « فقل » الحكم فيه « مثل ذلك » أي مثل
ما اذا حاضت لثلاث ركعات من الليل تقضى الصلاة الاولى فقط وهو لابن عبد الحكم
وغيره بناء على أن التقدير بالثانية ووجهه أن الوقت اذ ضاق حتى لا يسع إلا إحدى
الصلاتين فالواجب إنما هو الاخيرة .

« وقيل » الحكم فيه انها « حاضت في وقتها فلا تقضيها » وهو قول مالك وابن
القاسم وغيرهما وهو المذهب اذ التقدير عندهم في مشتركتي الوقت بالاولى ووجهه ان
اول الصلاتين لما وجب تقديمها على الاخرى فعلا وجب التقدير بها .

ثم انتقل يتكلم على مسألة حقها ان تذكر في موجبات الوضوء فقال « ومن أيقن
بالوضوء وشك في الحدث » وكان غير مستنكح « ابتداء الوضوء » وجوباً على المشهور
وظاهر عبارة المصنف مصاحبة الشك لليقين في زمن واحد وهو مستحيل فكان الاول
ان يعبر بتم بدل الواو ليعلم منه أن الشك متأخر عن اليقين والمراد بالحدث مطلق الناقض
وسواء كان ذلك الشك في الصلاة أو خارجها الا أنه إذا كان فيها بعد دخوله متيقن الطهارة
فيجب عليه التماضي فيها وبعد تمامها ان بان له البقاء على الطهارة لم يعد لها وان بان حدثه
أو بقي على شكه أعادها وجوباً وكما يجب الوضوء في صورة المصنف يجب في عكسها
بالأولى وهو ما اذا ما تيقن الحدث وشك في الوضوء وكذا اذ تيقنها وشك في السابق منها
أو شك فيها وشك في السابق منها أولاً او تيقن الوضوء وشك في الحدث وشك مع ذلك
هل كان قبله أو بعده من باب أولى .

ثم انتقل يتكلم على حكم من ترك شيئاً من فرائض الوضوء أو من سننه والاول على
على أربعة أقسام لأنه اما أن يتركه عمداً او نسياناً وكل منهما اما أن يذكر بالقرب او بعد
الطول والثاني كذلك فالأقسام ثمانية أشار الى الأولى بقوله « وان ذكر من وضوئه شيئاً
مما هو فريضة منه » مقسولاً كان كالوجه واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى الكعبين أو

فَإِنْ كَانَ بِالْقُرْبِ أَعَادَ ذَلِكَ وَمَا يَلِيهِ وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ أَعَادَهُ فَقَطُّ وَإِنْ
تَعَمَّدَ ذَلِكَ ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ إِنْ طَالَ ذَلِكَ

ممسوحاً وهو الرأس أي كلا أو بعضاً .

« فان كان » ذكره له « بالقرب اعاد ذلك » أي فعل ذلك المتروك بنية إتمام الوضوء وجوباً لأن الفرض لا يسقط بالنسيان ولا بد أن ينوي إتمام الوضوء على المشهور والا لم يحزه كما صرح به التتائي خلافاً لابن عمر من قوله المشهور بغير نية لانسحاب النية الأولى عليه وضعف هذا القول .

« و » وإذا فرغ من فعل المتروك أعاد « ما يليه » يعني ما بعده إلى آخر الوضوء استحباباً لأجل الترتيب كذا في بعض الشروح وفي بعضها استثناء واختلاف في جسد القرب فمن ابن القاسم هو راجع للعرف في كل ما لم يرد عن الشارع فيه تحديد وقيل حده ما لم تحف الأعضاء في الزمان المعتدل والعضو المعتدل والمكان المعتدل وهو المشهور والظاهر كما قاله بمضمون ان المعتبر جفاف الغسلة الأخيرة من العضو الأخير والقسم الثاني أشار إليه بقوله : « وان تطاول ذلك » يعني ذكر النسي بآن لم يتذكره الا بعد جفاف المغسول آخر « أعاده فقط » يعني فعله أي ثلاثاً بنية على الفور من زمن التذكر فلو تأخر عن زمن التذكر حتى طال فسد وضوءه ولو كان ناسياً لانه لا يعذر بالنسيان الثاني على المعتمد وقال ابن حبيب يعيده وما بعد كالقرب واختاره ابن عبد السلام والمشهور الاول .

والقسم الثالث أشار إليه بقوله « وان تعمد ذلك » أي تعمد ترك شيء من فرائض وضوئه « ابتداء الوضوء » وجوباً « ان طال ذلك » أي ترك الغسل في العضو المغسول والمسح في العضو الممسوح وهذا مبني على أن الفور واجب وهو الاتيان بالوضوء في زمن واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكر والقدرة وهو المشهور ومفهوم كلامه وهو القسم الرابع أنه ان تعمد ترك ذلك ولم يطل أعاده وما بعده لأجل الترتيب فالعمد والنسيان لا فرق بينهما في القرب ويفترقان في الطول فالناسي يبني وان طال بخلاف العامد فانه لو طال ابتداء الوضوء ومثله العاجز في بعض صورته وهي أن يعد من الماء ما يظن أنه يكفي

وَأِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوُضُوئَهُ وَإِنْ ذَكَرَ
مِثْلَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسَحِ الْأَذْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَعَلَ ذَلِكَ
وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ وَإِنْ تَطَاوَلَ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ

فإن صب منه أو يراق أو يتبين عدم كفايته فهو في هذه الحالة كالعمد بيني ما لم يطل لان
عنده نوع تقصير بعدم احتياطه بتكثير الماء وأما ان أعيد من الماء ما يقطع بكفايته فأريق
منه مثلاً فهو كالناسي ومثله المكره بمطلق مؤلم من ضرب أو غيره .

« وان كان » الذي ترك شيئاً مما هو فريضة من وضوئه « قد صلى » بهذا الوضوء « في »
جميع صور ذلك العمد والنسيان والقرب والبعد « أعاد صلاة أبدأ » لانه قد صلى بغير
وضوء وفي نسخة « ووضوءه » لكن إعادة الوضوء إنما هي في قسم واحد وهو ما إذا
تركه عمداً وطال ولو حذف المصنف قوله ووضوءه لكان أحسن لفهمه من قوله أولاً وان
تعمد ذلك ابتداء الوضوء ان طال بل الاول أحسن وغيره أوهم العموم لكنه اتكل على
ما تقدمه قريباً .

والقسم الخامس أشار اليه بقوله « وان ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين »
أي مما هو سنة ولم ينب عنه غيره ولم يكن فعله موقعاً في مكروهه احتراز من ترك
فضيلة كشفع غسلة وتثليثه فحكمه انه لا يطالب اعادةها أصلاً وقولنا ولم ينب عنه غيره
احترازاً عن رد مسح الرأس وغسل اليدين للكوعين لانه تاب عنها غيرهما وقولنا ولم يكن
فعله موقعاً في مكروهه احتراز عن الاستنثار فانه يؤدي لإعادة الاستنشاق وعد تجديد الماء
للأذنين لانه يؤدي التكرير المسح فالحكم في غير هذه « ان كان » التذكر للنسي « قريباً
فعل ذلك » النسي فقط « ولم يعد ما بعده » على المذهب لان الترتيب فيما بين المسنون
والفروض غير واجب .

والقسم السادس أشار اليه بقوله « وان تطاول » ذكر ما نسيه من سنن وضوئه « فعل
ذلك » النسي فقط دون ما بعده « لما يستقبل » من الصلوات مثال التطاول إن يذكره
بعد ما صلى الظهر فانه يفعله للعصر ان كان باقياً على وضوئه أي فان أراد ان يصلي به

وَلَمْ يُعِدَّ مَا صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ مِنْ
حَصِيرٍ وَبِمَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ نَجَاسَةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

العصر فإنه يسن في حقه فعل السنة المتروكة ومثل الصلاة الطواف والحاصل أنه مع القرب
يفعل المتروك من السنن حيث أراد البقاء على طهارة ولو لم يرد الصلاة ولا غيرها ومع
الطول فإنما يسن فعله إذا أراد الصلاة أو الطواف ومفاد المصنف أن الطول هو أن يصلي
بذلك الوضوء وعدمه أن لا يصلي به وهو ما صرح به ابن الجلاب .

«و» إذا صلى بالوضوء الذي نسي منه سنة «لم يعد ما صلى به قبل أن يفعل ذلك»
المتروك نسياناً لأنه على يقين من الطهارة ولأن الصلاة لا تبطل بترك شيء من سنن الوضوء
ولو كان الترك لجميعها وكذلك سنن الغسل والفرق بين الوضوء والغسل وبين الصلاة حيث
جرى الخلاف القوي في سنن الصلاة من أنه إذا ترك سنة عمداً من سننها ففعل بالبطلان وقيل
بعدمه لعله احتمال وجوب سننها أي الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني
أصلي وضعف ذلك في الوضوء لقوله توضأ كما أمرك الله أي ولم يأمر إلا بأربعة .

وترك المصنف الكلام على ما إذا نكس بأن قدم اليدين مثلاً على غسل الوجه وحاصل
الكلام عليه أن المنكس يعاد وحده أن بعد الأمر والبعد مقدر يحذف الأعضاء المعتدلة في
الزمان والمكان المعتدلين أن نكس سهواً وإلا أعاد الوضوء والصلاة أبدأ أي نديافي الوقت
وغيره وأما مع القرب ولا فرق بين كونه عمداً أو نسياناً فإنه يعيد المنكس ثلاثاً إستئاناً
مع تابعه شرعاً لا فعلاً مرة مرة ندباً .

«ومن صلى على موضع طاهر من حصير» أو غيره «وبموضع آخر منه» ويروى منها
«نجاسة» سواء كانت رطوبة أو يابسة تحركت بحركته أولاً «فلا شيء عليه» أي لا
إعادة عليه لأن صلاته لم تبطل حتى تستوجب الإعادة لأنه إنما خطب بطهارة بقعته التي
قامها أعضاؤه وهذا بخلاف العمامة يكون بطرفها المسدول على الأرض نجاسة فإن صلاته
باطلة باتفاق أن تحركت النجاسة بحركته وعلى المشهور إن لم تتحرك لأنه حامل للنجاسة
بخلاف الحصير فإنه ليس حاملاً للنجاسة .

وَأَلْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ نَجَسٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْسُطَ عَلَيْهِ ثَوْبًا
طَاهِرًا كَثِيفًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى
جَالِسًا إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبُوعِ

« والمريض إذا كان ، مقبياً ، على فراش نجس فلا بأس أن يبسط عليه ثوباً طاهراً
كثيفاً ويصلي عليه » ، ويشترط في الثوب الذي يفرش أن يكون منفصلاً عن المصلى وإلا
بطلت الصلاة ويشترط فيه أيضاً أن يكون كثيفاً لا أن كان خفيفاً يشف بحيث تبدو منه
النجاسة بدون تأمل قياساً على ما قيل في ستر العورة وظاهر كلامه أن الصحيح لا يفتقر
له ذلك وهو ظاهر المدونة وقيل إن ذلك عام للمريض والصحيح وصوبه ابن يونس وإنما
خص المريض بالذكر للغالب أو ليرتب عليه قوله « وصلاة المريض » الصلاة المفروضة « إن
لم يقدر على القيام » فيها لقراءة جميع الفاتحة لا مستقلاً ولا مستنداً لغير جنب أو حائض
بأن هجر عنه جملة أو تلحقه مشقة شديدة إذا كان مريضاً .

وفقه المسألة أن من لا يقدر على القيام جملة أو يخاف به مرضاً أو زيادته أو تلحقه
المشقة الشديدة بشرط كونه مريضاً لا إن كان صحيحاً فلا تكون المشقة المذكورة مبيحة
له ترك القيام تجوز له الصلاة جالساً واعلم أن وجوب القيام استقلاً لا إتياءه في حال فعل
الفرض كالركوع والإحرام وقراءة الفاتحة على غير المأموم وأما المأموم فلا إذا استند
المأموم في حال قراءتها لعماد بحيث لو أزيل العماد لسقط فصلاته صحيحة كحال قراءه
السورة مطلقاً أي فذاً أو إماماً أو مأموماً كما قرره من يدري ولا تلتفت لمن قال غير ذلك
واغتر بظاهر عبارة بعض الشراح والاستناد في نحو الركوع مبطل حيث كان على وجه
العمد لا على وجه السهو فتبطل الركعة فقط .

« صلى جالساً » فذا على المشهور أي ولا يصح أن يكون إماماً لا لأصحاء ولا لمرضى
ولو لمثله هكذا قرره بعضهم وهو ضعيف والمعتمد صحة إمامته لمثله والأفضل أن يجلس
متربماً في موضع القيام « إن قدر على التربع » لينبئ جلوسه على هذا الوجه عن البدلية
عن القيام وقيل يجلس كما يجلس للشهد واختاره المتأخرون وعلى الأول يغير جلسته بين

وإِلَّا فَيَقْدِرُ طَاقَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ فَلْيُؤْمِءَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ
الْأَيْمَنِ إِمَاءً وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ فَعَلَّ ذَلِكَ

السجدين كما في التشهد وكذا الأفضل في حق المتنقل جالساً التربع لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك .

« والا » أي وإن لم يقدر المريض الذي فرضه الجلوس على التربع « ف » أنه يجلس « بقدر طاقته » من الجلوس والترتيب بينه وبين التربع مندوب لا واجب « وإن لم يقدر » المريض الذي فرضه الجلوس « على » الركوع و « السجود » أيضاً بأن عجز عنه جملة أو تلحقه المشقة الشديدة .

« فليؤمء بالركوع والسجود » برأسه وظهره أي لا بد من الإيماء بهما فإن لم يقدر بظهره أو برأسه أي إن لم يقدر على الإيماء بهما أو برأسه فإن لم يقدر برأسه ويلزم منه عدم القدرة بظهره أو بما يستطيع ويضع يديه على ركبتيه إذا أوماً للركوع وإذا رفع رفعهما عنهما وإذا أوماً للسجود وضع يديه على الأرض وإذا رفع منه وضعهما على ركبتيه .

« ويكون سجوده أخفض من ركوعه » إستحباً وقال بعضهم وجوباً وهو المفهوم من كلام المصنف والمدونة ومفهوم أيضاً من بعض شراح خليل إذا علمت ذلك فالحكم بالإستحباب ضعيف ويكره للمؤمء أن يرفع شيئاً يسجد عليه فإن فعل ذلك لم يعد صلاته سواء فعل ذلك عمداً أو جهلاً وهذا إذا نوى بإيمائه الأرض فإن نوى به ما رفع دون الأرض لم يحزه كما قاله اللخمي .

« وإن لم يقدر » المريض أن يصلي جالساً استقلالاً ولا مستنداً ولا متربعا ولا غير متربع « صلى على جنبه الأيمن إيماء » ويحمل وجهه إلى القبلة كما يوضع في لحدّه فإن لم يقدر على جنبه الأيمن فعلى جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضاً .

« وإن لم يقدر » أن يصلي « إلا » مستلقياً « على ظهره فعل ذلك » أي صلى مستلقياً

وَلَا يُؤْخَرُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي عَقْلِهِ وَلْيُصَلِّهَا بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ وَإِنْ لَمْ
يَقْدِرْ عَلَى مَسِّ أَلْيَاءٍ لَضَرَرٍ بِهِ أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ تَيَمَّمَ
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ تَرَابًا تَيَمَّمَ بِالْحَائِطِ إِلَى جَانِبِهِ إِنْ كَانَ طِينًا

على ظهره إيماء ورجلاه إلى القبلة فان عجز عن الصلاة مستلقياً على ظهره صلى مضطجماً على
بطنه ووجهه إلى القبلة ورجلاه إلى دبرها وحكم الإستقبال في تلك الحالات الوجوب مع
القدرة فلو صلى لغيرها مع القدرة بطلت والقدرة تكون بوجود من يحوله فلو وجد من
يحوله بعد الصلاة يتدب له الإعادة في الوقت .

واعلم أن الترتيب بين القيام إستقلالاً واستناداً واجب وبين القيام إستناداً مع الجلوس
استقلالاً مندوب وبين الجلوس واجب كالترتيب بين الجلوس مستنداً والإضطجاع بحالتيه
والظهر وحكم الترتيب في هذه الأحوال الثلاثة التدب وبينها وبين الإضطجاع على البطن
الوجوب والمصلي من اضطجاع يومئ أيضاً وكيفيته أنه يومئ برأسه فان عجز عن الإيماء
برأسه أو مأ بعينه وحاجبه فان لم يستطع فبأصبعه والظاهر كما قال الأجهوري أن ترتيب
الإيماء بهذه الثلاثة واجب .

« ولا يؤخر » المكلف بمعنى لا يترك « الصلاة إذا كان في عقله وليصلها بقدر ما
يطيق » من قيام وجلوس وإيماء واضطجاع ويصلي المريض بقدر ما يستطيع أى واو بنية
أفعالها إن كان لا يقدر على الإيماء بطرف أو غيره وصفة الإتيان بها أن يقصد أركانها
بقلبه بأن ينوي الإحرام والقراءة والركوع والرفع والسجود وهكذا إلى آخر
أفعال الصلاة .

ثم شرع يبين ما ذكر في باب التيمم أن في باب جامع الصلاة شيئاً من مسائل التيمم
وهو قوله « وإن لم يقدر » المخاطب بأداء الصلاة « على مس الماء لضرر به أو لأنه لا يجد »
المريض « من يناوله إياه » أي الماء « تيمم » أي ففرضه التيمم .

« فان لم يجد » المريض « من يناوله تراباً تيمم بالحائط إلى جانبه ان كان طيناً » أي

أَوْ عَلَيْهِ طِينٌ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ جِصٌّ أَوْ جِيرٌ فَلَا يَتِمُّ بِهِ وَالْمُسَافِرُ يَأْخُذُهُ
الْوَقْتُ فِي طِينٍ خَضْخَاضٍ لَا يَجِدُ أَيْنَ يُصَلِّي فَلْيَنْزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ وَيُصَلِّ فِيهِ
قَائِمًا يَوْمِيٌّ بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ

بنى بالطين « أو » بنى بغير طين ولكن ركب « عليه طين » وفهم من كلامه أنه يتيمم
بالتراب المنقول أي حيث قال فان لم يجد من يناوله تراباً وفهم منه أيضاً أنه لا يتيمم
بالحائط الا مع عدم التراب وهو خلاف المذهب والمذهب جواز التيمم بالحائط مع وجود
التراب لكن يندب له أن لا يتيمم به الا مع عدم التراب قال صاحب المختصر كتراب وهو
الأفضل والحاصل أنه يجوز التيمم على الحائط اللبن والحائط الحجر للمريض والصحيح ولو
مع وجود التراب حيث لم يكن به حائل يمنع من مباشرته .

« فان كان عليه » أي الحائط التي يجنبه « جص أو جير فلا يتيمم به » أي عليه
لدخول الصنعة في ذلك وقوله جير صوابه جيار ذكره الزبيدي بفتح الزاي في لحن العوام .
« والمسافر » الراكب « يأخذه » أي يضيق عليه « الوقت » المختار حالة كونه سائراً
كذا في بعض شراح خليل وشرح التتائي أيضاً والأحسن الوقت الذي فيه اختيارياً أو
ضرورياً « في طين خضخاض » وهو الطين الرقيق ويأس أن يخرج منه في الوقت الذي هو
فيه اختيارياً أو ضرورياً وهو يستطيع النزول به ولكنه « لا يجد أين يصلي » لأجل
تقطع ثيابه أو لأجل الفرق بالطريق الأولى .

« فليَنزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ وَيُصَلِّي فِيهِ قَائِمًا يَوْمِيٌّ » بالركوع والسجود أي للركوع الخ لكن
محل إيمائه للركوع اذا كان الخضخاض آخذاً له لصدره بحيث لا يتمكن منه وأما لو كان
آخذاً لركبته مثلاً بحيث يتمكن من الركوع فانه يركع بالفعل ويكون إيماءه « بالسجود
أخفض من الركوع » وإذا أوماً للركوع وضع يديه على ركبته وإذا رفع عنها وإذا أوماً
للسجود أوماً بيديه الى الأرض وينوى الجلوس بين السجدين قائماً .

وكذلك جلوس التشهد إنما يكون قائماً أي يفرق بين القيام والجلوس بالنية واحترز
بالخضخاض عن اليابس فانه ينزل ويصلي فيه بالركوع والسجود والجلوس وهذا معكم من

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ صَلَّى عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلِلْمُسَافِرِ أَنْ يَتَنَفَّلَ
عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَفَرِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

أخذه الوقت في طين خضخاض وغلب على ظنه أنه لا يخرج منه في الوقت الذي هو فيه
ضروريا أو اختياريا وأما من غلب على ظنه أنه يخرج منه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر
آخر الوقت.

« فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ » أى ان محل كونه ينزل عن دابته ويصلي ايماء ان أمكن
أن ينزل في الخضخاض فإن لم يمكن أن ينزل فيه لخوف الفرق « صلى على دابته إلى القبله »
فلا يبيح الصلاة على الدابة وإنما يبيح الصلاة ايماء بالأرض .

وكذلك أى ومثل الصلاة على الدابة إلى القبله ان لم يكن طين وخاف أن ينزل عن
دابته من اللصوص أو السباع فإنه يصلي على دابته يومئء بالكوع والسجود إلى الأرض
ويرفع عمامته عن جبهته اذا أومأ للسجود ولا يسجد على سرج الدابة ولا غيره ويكون
جلوسه متربعاً إن أمكنه ذلك وحكم الحاضر حكم المسافر إذا أخذه الوقت في طين
خضخاض وإنما اقتصر على المسافر لأن الخضخاض غالباً إنما يكون في السفر .

« و » يجوز المراد به خلاف الأولى « للمسافر أن يتنفل على دابته في سفره حيثما
توجهت به » دابته ظاهره كان راكباً على ظهرها أو في شقذ أو غيره ولكن لا بد أن
يكون الركوب معتاداً فيخرج الراكب مقلوباً أو يجنبه ومفاد المصنف بحسب الظاهر
سواء أبحرم إلى القبله في أول الأمر أم لا خلافاً لما نص عليه ابن حبيب من أنه يوجه الدابة
إلى القبله أولاً ثم يحرم ثم يصلي حيثما توجهت ومذهب مالك جواز ذلك ليلاً ونهاراً خلافاً
لابن عمر لا يتنفل المسافر نهاراً ويكون في جلوسه متربعاً ان أمكنه ويرفع العمامة عن
وجهه في السجود وله ضرب الدابة وركضها الا أنه لا يتكلم ولا يلتفت واحترز بالمسافر
عن الحاضر فإنه لا يتنفل على الدابة .

وكذلك الماشي لا يتنفل في سفره ماشياً وقوله حيثما توجهت به احتراز من راكب
السفينة فإنه لا يتنفل فيها إلا إلى القبله فيدور معها حيثما دارت ان تمكن من ذلك والأصل

إِنْ كَانَ سَفَرًا تَقْصُرَ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلِيُوتَرَ عَلَى دَابَّتِهِ إِنْ شَاءَ وَلَا يُصَلِّي
الْفَرِيضَةَ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا إِلَّا بِالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْ نَزَلَ صَلَّى جَالِسًا
إِيمَاءً لِمَرَضِهِ فَلْيُصَلِّ عَلَى الدَّابَّةِ بَعْدَ أَنْ تَوَقَّفَ لَهُ وَيُسْتَقْبَلُ بِهَا الْقِبْلَةَ
وَمَنْ رَعَفَ مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ فَغَسَلَ الدَّمَ

فما ذكر ما صح عنه انه عليه السلام كان يسبح على الراحلة قبل أى جهة توجهت ويوتر عليها أى
يصلى النافلة ولا يصلى المكتوبة والراحلة هي الناقة التي تصلح لأن ترحل .

« ان كان سَفَرًا تقصر فيه الصلاة » أى ان شرط جواز تنفل المسافر على الدابة حينما
توجهت أن يكون سفره سَفَرًا تقصر فيه الصلاة فلو كان دون مسافة القصر أو سفر
معصية فلا « وليوتر » المسافر « على دابته إن شاء » بالشرط المتقدم وإن شاء أوتر على
الأرض وهو الأفضل .

« ولا يصلى » أى المسافر « الفريضة وإن كان مريضًا إلا بالأرض » دليله الحديث
المتقدم « إلا أن يكون إن نزل » عن دابته « صلى جالسًا إيماءً » بالركوع والسجود « أ »
أجل « مرضه فليصل » الفريضة « على الدابة بعد أن توقف له ويستقبل بها القبلة »
ظاهره كالتختصر الجواز من غير كراهة والذي في المدونة الكراهة وقيدت بما إذا صلى
حينما توجهت به راحلته وأما إذا أوقفت له واستقبل وصلى فلا كراهة وهذا التقييد نقله
الفاكهاني عن الشيخ ثم قال فالذي في الرسالة تقييد لما في المدونة .

« ومن رَعَفَ » قد ذكر في الصحاح فيه ثلاث لغات وهي فتح العين في الماضي وضمها
وفتحها في المستقبل والشاذ ضمها فيها وعبر صاحب المصباح بالقلة فيما عبر فيه الصحاح بالشذوذ
والمعنى أن من خرج من أنفه دم حالة كونه في الصلاة « مع الإمام خرج فغسل الدم » أى
يخرج لغسل الدم الذي من أنفه ممسكا لأنفه من أعلاه ولم يظن دوامه لآخر الوقت المختار
وأما إذا ظن دوامه لآخر الوقت المختار فإنه يتمها ولا يخرج ولو كان الدم سائلا حيث
كان في غير مسجد أو فيه وفرش شيئًا يلاقي به الدم أو كان محصبًا أو متربًا لا حصير عليه
لأن ذلك ضرورة ويفسل الدم بعد فراغه فإن كان في مسجد مفروش أو مبلط يخشى

ثُمَّ بَنَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَمْشِ عَلَى نَجَاسَةٍ

تلويثه ولو بأقل من درهم فإنه يقطع وجوبا ومحل كونه يتم صلاته بالركوع والسجود ما لم يخش ضرراً بالركوع والسجود أو تلتخ ثيابه التي يفسدها الغسل وإلا أتمها ولو بالإيماء لا إن خشي تلتخ جسده أو ثيابه التي لا يفسدها الغسل فلا يجوز له الإيماء .

« ثم » بعد أن يفرغ من غسل الدم « بنى » بمعنى يبني لأن الفقيه إنما يتكلم على أحكام مستقبلية ولا يقطع الصلاة على المشهور وقال ابن القاسم الأفضل القطع قال زروق وهو أولى بالعمامى ومن لا يحسن التصرف في العلم لجهله وسند المشهور عمل جمهور الصحابة والتابعين .

وقال أبو حنيفة تبطل الصلاة بناء على أن الخارج النجس ينقض الوضوء وحيث قلنا بالبناء فله ستة شروط أشار الى اثنين منها بقوله « ما لم يتكلم أو يمش على نجاسة » أما الأول فظاهره البطلان ان تكلم مطلقاً عمداً أو جهلاً أو نسياناً ولا فرق بين أن يكون الكلام في ذهابه أو عوده ما لم يكن لاصلاحها وانما بطلت بالكلام نسياناً لكثرة المنافيات قاله الأجهوري .

وأما الثاني فظاهره البطلان أن مشى على نجاسة مطلقاً سواء كانت النجاسة رطبة أو يابسة أما اذا كانت رطبة فمتفق على البطلان وأما ان كنت يابسة كالقشب فكذلك عند سحنون قال بهرام وهذا كله في العذرة وأما أرواث الدواب وأبوالها فإنه يبني إذا مشى عليها اتفاقاً لأن الطرقات لا تخلو عن ذلك غالباً وظاهر عبارته ولو رطبة ولو عامداً وليس كذلك .

قال الخطاب قلت وينبغي أن يقيد بما اذا وطئها ناسياً أو مضطراً لذلك لعمومها وانتشارها في الطريق وأما ان وطئها عامداً من غير عذر لسعة الطريق وعدم عمومها وإمكان عدوله فينبغي أن تبطل صلاته لانتفاء العلة التي هي الضرورة .

وفقه المسألة أن المرور على النجاسة مع العمد الاختيار مبطل مطلقاً ولو يابسة ولو أرواث دواب وأما مع الاضطرار فلا بطلان ولا إعادة أيضاً في المرور على أرواث الدواب ولو رطبة وكذا في المرور على غيرها لا بطلان لكن يستحب إعادة في الوقت هذا كله

وَلَا يَبْنِي عَلَى رَكْعَةٍ لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا وَلِيلِغِهَا وَلَا يَنْصَرِفُ لِذِمِّ خَفِيفٍ
وَلِيَقْتُلَهُ بِأَصَابِعِهِ إِلَّا أَنْ يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرَ

مع العلم وأما مع النسيان ففي نحو العذرة ان لم يتذكر الا بعد الصلاة فلا بطلان وتندب
الإعادة في الوقت وإذا تذكر وهو في الصلاة وقد تعلق به شيء بطلت صلاته وان لم يتعلق
به شيء فيتحول وتصح صلاته على الراجح .

وأما أرواث الدواب فان لم يتذكر الا بعد الفراغ فلا إعادة عليه لا في الوقت ولا في
غيره وان تذكر فيها فلا بطلان أيضاً ولا إعادة وانما يدللكها .

الشرط الثالث أن لا يتجاوز ماء قريباً الى آخر ولا بد أن يكون الماء القريب قريباً
في نفسه لا قريباً بالنسبة إلى ما هو أبعد منه الرابع أن لا يستدير القبلة لغير طلب الماء
وأما لطلب الماء فلا بطلان .

الخامس أن يقطر الدم أو يسيل ولا يتلطخ به أما ان رشح فقط من غير أن يسيل أو
يقطر فلا يخرج لفسله ، السادس أن يكون الراعي في جماعة إماماً كان أو مأموماً أما
الفد ففي بنائه قولان مشهوران منشؤهما هل رخصة البناء لحزمة الصلاة وهي المنع من
إبطائها أو لتحصيل فضل الجماعة فيبني على الأول دون الثاني فإذا استكملت الشروط .

« و » بنى « لا يبني على ركعة » يعني لا يعتد بركعة « لم تتم بسجدة » وانما يعتد
بركعة تمت بسجدة عليها ما نقل عن ابن القاسم وقال ابن مسعدة يبني على القليل والكثير
كان ذلك في الركعة الأولى أو في غيرها واستظهره ابن عبد السلام فعلى رواية ابن القاسم
لو رعى بعد الركوع وقبل السجود أو بعد أن سجد سجدة واحدة ألفى ذلك
وابتداً القراءة .

« وليلغها » تكرار زيادة في البيان وهذا الذي تقدم إذا كان الدم كثيراً يدل عليه
قوله « ولا ينصرف » « فسل » دم خفيف وليقتله بأصابعه ، يعني برؤوس أصابع يده
اليسرى وصفة القتل أن يلغاه أولاً برأس الخنصر ويقتله برأس الإبهام ثم بعد الخنصر البنصر
ثم الوسطى ثم السبابة وانظر قول المصنف .

« إلا أن يسيل أو يقطر » هل أراد ابتداء فيكون تقدير كلامه وليقتله بأصابعه إلا أن

وَلَا يَبْنِي فِي قِيٍّ وَلَا حَدَثٍ وَمَنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَلَّمَ وَأَنْصَرَفَ

يسيل أو يقطر فلا يتبدى قتله ولينصرف إلى الماء وإنما أراد إذا سال أو قطر بعد أن قتله فيكون تقدير الكلام أنه يقتله بأصبعه إلا أن يغلب عليه بالسيل أو القطر فلا يقتله وهذا هو المناسب .

وأما الإحتمال الأول فهو عين قوله ومن رعف الخ وحينئذ فقوله إلا أن يسيل أو يقطر أي فلا يقتله وهذا إذا كان القاطر لا يمكن قتله والاقتله وهل أراد بقوله أيضاً إلا أن يسيل أو يقطر على الأرض أو على ثوبه أما إذا سال أو قطر على الأرض فإنه ينصرف ويغسله ويبني استحباباً وله القطع وهذا إذا لم يخش تلويث مسجد ولو بأقل من درهم وإلا قطع ولو ضاق الوقت .

وان سال على ثوبه أو على أصابعه وتجاوز الأنملة العليا إلى الوسطى بقدر لا يعفى عنه بأن زاد على درهم فإنه يقطع وأما ما كان في العليا فلا بطلان به ولو زاد على درهم وان سال على ثوبه فإنه يبني أيضاً ان سمت ثيابه من القدر الذي لا يعفى عنه ولما كان البناء للرعاف تعدياً لا يقاس عليه وخشى أن يتوهم القياس عليه رفع ذلك التوهم بقوله « ولا يبني » ويروى ولا بين فعلى الأولى لا نافية وعلى الثانية نافية والفعل مجزوم بحذف الياء .

« في قيء » مطلقاً عمداً أو سهواً أي قيء متنجس خرج منه حال صلاته ولو قليلاً ومثله الطاهر الكثير والحاصل ان الصلاة لا تبطل بالطاهر بشرط كونه يسيراً وخرج غلبة فإذا كان نجساً ولو يسيراً أو طاهراً كثيراً أو تعمد إخراجه بطلت صلاته وكذا لو تعمد ابتلاعه والموضوع انه خرج غلبة وأما لو ابتلعه غلبة في ذلك الموضوع ففي بطلان صلاته قولان متساويان لا أرجحه لأحدهما على الآخر وأما سهواً فلا .

« ولا » يبني أيضاً في « حدث » ولا غيرها على المشهور ومقابله ما لأشهب من أنه يبني في الحدث ويبني أيضاً من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابه ذلك وهو في الصلاة وسند القول المشهور أن الأصل عند البناء في الجميع فجاءت الرخصة في الرعاف وبقي ما سواه على الأصل .

« ومن رعف بعد سلام الإمام سلم وأنصرف » وإنما أبيح له السلام وهو حامل النجاسة

وإن رَعَفَ قَبْلَ سَلَامِهِ انصَرَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ رَجَعَ فَجَلَسَ وَسَلَّم
وَالرَّاعِفُ أَنْ يَبْنِي فِي مَنْزِلِهِ إِذَا يَشَى أَنْ يُدْرِكَ بَقِيَّةَ صَلَاةِ الْإِمَامِ
إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ

لأنه أخف من ذهابه إلى الماء « وإن رَعَفَ قَبْلَ سَلَامِهِ » أي قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ « انصَرَفَ »
إلى الماء « وَغَسَلَ الدَّمَ » لأنه ان لم يخرج فقد تعمد حمل النجاسة في صلاته وقد بقي بعضها
« ثم رجع » ليسلم .

« فجلس » وأعاد التشهد إن كان قد تشهد على المشهور فان لم يكن تشهد تشهد من
غير خلاف « وسلم » وظاهر كلامه انه يخرج لغسل الدم ولو كان سلام الإمام عقيب
رعاfe وليس كذلك بل ان كان سلام الإمام قريباً من رعاfe فإنه يسلم وينصرف
وتجزئه صلاته كالمسألة التي قبلها لأنه لم يبق عليه شيء من فعل الصلاة يحتاج معه إلى
البناء عليه .

ثم انتقل يبين أين يتم الراعي صلاته بعد غسل الدم بالشروط المتقدمة فقال « وللراعي »
إذا كان في جماعة « أن يبني في منزله » أي في مكانه الذي غسل فيه الدم إن أمكنه أو
في أقرب الأماكن التي يمكنه فيها الصلاة .

« إذا يشى أن يدرك بقية صلاة الإمام » المراد بالياس هنا غلبة الظن قال ابن تاجسي
ظاهر كلامه انه إذا طمع أن يدرك شيئاً من صلاة الإمام ولو السلام فانه يرجع إليه وهو
كذلك على ظاهر المدونة وغيرها وقال ابن شعبان ان لم يرج إدراك ركعة أتم مكانه وانما
لزم الرجوع مع الشك لأن الأصل لزوم متابعتة للإمام فلا يخرج منها إلا يعلم أو ظن وما
تقدم من أن للراعي أن يبني في أي مكان يمكنه الصلاة فيه عام في كل صلاة جماعة .

« الا في » صلاة « الجمعة » إذا أدرك مع الإمام ركعة بسجديتها وكذلك يجب الرجوع
على من ظن ادراك ركعة مع الإمام بعد رجوعه وان لم يدرك معه ركعة قبل الرعاfe وأما
إذا لم يدرك ركعة قبل الرعاfe ولا ظن ادراك ركعة بعد رجوعه مع الإمام فإنه لا يرجع
بل يقطع ويبتديء ظهراً بأحرام ولو بنى على إحرامه وصلى أربعاً فالظاهر الصحة كما

فَلَا يَبْنِي إِلَّا فِي الْجَامِعِ وَيَغْسِلُ قَلِيلَ الدَّمِ مِنَ الثَّوْبِ وَلَا تُعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ كَثِيرِهِ

قال الخطاب ومحل ابتدائها ظهرا حيث لم يتمكن من صلاة الجمعة والا فلا بأن كان البلد مصراً تتعدد فيه الجمعة « ف » انه « لا يبنى » فيها « الا في الجامع » أي الذي ابتدأها فيه ولو ظن فراغ إمامه لأن الجامع شرط في صحة الجمعة ولا يتمها برحابه ولو كان ابتدأها به لضيق أو اتصال صفوف كما استظهره الخطاب وقال ابن عبد السلام يصح اتهاهما في الرحاب .

ومن كلف بالبناء في الجامع الذي ابتدأها فيه لا يكلف بموضعه الذي صلى فيه مع الإمام بل يكفي أي موضع منه لان ذلك يؤدي إلى كثرة الفعل وكثرته تبطل ولو صلى في جامع غير الذي صلى فيه لبطلت صلاته وان كان أقرب منه من تت وعج وظاهر قوله لا يبنى إلا في الجامع سواء حال بينه وبين عوده إليه حائل أم لا وهو المشهور وعليه فان حال بينه وبين الجامع الذي ابتدأها فيه حائل قبل اتمام صلاته بطلت جمعة .

ولما تكلم على الرعاف شرع يتكلم على مسألة تقدمت في باب الطهارة لمناسبة تلك المسألة لذلك المقام من حيث الحكم على الفصل المذكور بالاستحباب الذي هو المعتمد إذ هو يؤذن بأن هذا الدم معفو عنه فقال « ويفسل قليل الدم من الثوب » يعني والجسد والبقة قال ابن عمر يريد المصنف على جهة الإستحباب فيكون مفاد المصنف ويفسل قليل الدم الخ أي ندبا لا وجوبا وهذا هو مذهب المدونة أي ان غسل الدم القليل لا الكثير مستحب على مذهب المدونة إذا تقرر هذا تعلم أن مذهب المدونة واستحباب غسل القليل لا الكثير وتعلم أيضاً أنه مخالف لقول زورق أن مذهب المدونة وجوب غسل قليل الدم .

« ولا تعاد الصلاة إلا من كثره » وفي حده وحد السير مشهور الخلاف فقليل الكثرة معتبرة بالعرف وقيل لا وهو المشهور أي أن المشهور اعتبار الكثير بالدرهم البغلي فما كانت مساحته قدر مساحة الدرهم البغلي أي الذي في ذراع البغل فهو كثير وإليه أشار مالك في العتنية .

وَقَلِيلٌ كُلُّ نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ وَكَثِيرٌ هَا سَوَاءٌ وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ
إِلَّا أَنْ يَتَفَاحَشَ

وقال ابن سابق اليسير ما دون الدرهم والكثير ما فوقه ام وفي الدرهم روايتان قيل انه من حيز الكثير وقيل من حيز اليسير وقول المصنف ولا تعاد الخ يعني في الوقت إذا صلى به ناسياً وإن صلى به عامداً أعاد أبداً على قول ابن القاسم فيفيد هذا أن ابن القاسم يقول بأن إزالة النجاسة واجبة والدم من أفرادها.

وهذا يخالف ما نقله صاحب البيان أن المشهور من رواية ابن القاسم عن مالك أن رفع النجاسة سنة ولما كان غير الدم من النجاسات الخافله في الحكم من حيث التفرقة بين القليل فيمضى عنه والكثير لا عفو فيه وخشى أن يتوهم أن غيره كذلك دفع هذا بقوله « وقليل كل نجاسة » من « غيره » أي الدم « وكثيره سواء » في وجوب الإزالة على القول بوجوب إزالة النجاسة وإعادة الصلاة أبداً إذا صلى متلبساً بالنجاسة عامداً .

وفي الوقت إذا صلى ناسياً أو عاجزاً والفرق بين الدم وغيره من النجاسات أن الدم لا يكاد يتحفظ منه لأن بدن الإنسان كالقربة المملوءة بخلاف سائر النجاسات فإنه يمكن أن يتعزز منها في الغالب « ودم البراغيث ليس عليه غسله » لأن في غسله كبير مشقة وزيادة كلفة اذ لا يكاد يفارق الإنسان مع أن يسير الدم معفو عنه.

« إلا أن يتفاحش » ويخرج عن العادة فيستحب غسله وقيل يجب وحده التفاحش ما بلغ حداً يستحي من ظهوره بين الناس.

* * *

﴿ باب ﴾

(فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ)

وَسُجُودُ الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً وَهِيَ الْعَزَائِمُ لَيْسَ
فِي الْمَفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ

﴿ باب في سجود القرآن ﴾

كذا في بعض النسخ وفي بعضها باب سجود القرآن بحذف وفي بعضها « وسجود
القرآن » من غير ذكر باب وزيادة واو وهو سنة وقضية ابن عرفة انه الراجح
وقيل فضيلة .

وظاهر كلام ابن الحاجب وغيره انه المشهور في حق القارىء وقاصد الإستماع لا السامع
ويشترط في سجود المستمع ثلاثة شروط :

الأول أن يكون القارىء صالحاً للإمامة أى بالفعل بأن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً
متوضئاً فلا يسجد لسامع قراءة آية السجدة من الحنثي ولا من المرأة ولا من الصبي ولا من
غير متوضئ .

الثاني أن يكون المستمع جلس ليتعلم من القارىء ما يحتاج إليه في القراءة من الإدغام
ونحوه أو لحفظ ذلك المقروء .

الثالث أن لا يجلس القارىء لسمع الناس حسن قراءته بل جلس قاصداً تلاوة كلام
الله أو قاصداً إسماع الناس لأجل أن يتعظوا فينزعجوا عن المعاصي وإذا وجدت هذه
الشروط ولم يسجد القارىء سجد قاصد الإستماع على المشهور والمشهور أن سجدات القرآن
« إحدى عشرة سجدة وهي العزائم » أي الأوامر بمعنى المأمور بالسجود عند قراءتها
فليس المراد بالأمر حقيقته بل المراد به اسم المفعول وإنما سميت بالعزائم للحث على فعلها
خشية تركها الذي هو مكروه .

« ليس في المفصل » وهو ما كثر فيه الفصل بالبسملة وأوله الحجرات على ما اختاره
بعضهم « منها » أي العزائم « شيء » فلا سجود في التي في النجم والإنشاق والقلم أولها

فِي الْمَصِّ عِنْدَ قَوْلِهِ «وَيَسْبُحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ» وَهُوَ آخِرُهَا فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ يَسْجُدُهَا فَإِذَا سَجَدَهَا قَامَ وَقَرَأَ مِنَ الْأَنْفَالِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَا تيسَّرَ عَلَيْهِ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَفِي الرَّعْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ «وِظَلَالَهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» فِي النَّحْلِ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا وَفِي مَرْيَمَ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا وَفِي الْحَجِّ أُولَئِكَ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهَ فَقَدْ هَانَ لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ

في «المص عند قوله» تعالى «ويسبحونه وله يسجدون» وإنما قال «وهو آخرها» وإن كان من المعلوم أنه آخرها ليرتب عليه قوله «فمن كان في صلاة» نافلة أو فريضة وقرأها «يسجدها» أي وإن كان في وقت حرمة لأنها تتبع للصلاة ويكره تعمده قراءة آية السجدة في الصلاة المفروضة.

«فإذا سجد قام فقرأ» على جهة الإستحباب «من» سورة «الأنفال» أو من غيرها ما تيسر عليه «ما يليها» على نظم المصحف فليس المراد بالذي يليها ما كان بصلتها والآنافي قوله أو من غيرها.

«ثم رَكَعَ وَسَجَدَ» وإنما أمر بالقراءة لأن الركوع لا يكون إلا عقب القراءة أي الركوع المعتد به كالأمر لا يكون إلا عقب القراءة «و» ثانيها «في» سورة «الرعد» عند قوله «تعالى» و«ظلالهم بالغدو والآصال» و«ثالثها» في «سورة النحل» عند قوله تعالى «يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون».

«و» رابعها «في» سورة «بني إسرائيل» عند قوله تعالى «ويخرون للأذقان يبكون ويزيدهم خشوعاً» و«خامسها» في «سورة مريم» عند قوله تعالى «إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً» و«سادسها» في «سورة الحج» وهو المذكور «أولها» «د قوله تعالى» ومن يهين الله فماله من مكرم إن الله يفعل ما يشاء «ونبه بقوله أولها إلى

وَفِي الْفُرْقَانِ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا وَفِي الْهُدَى اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَفِي أَلَمْ تَنْزِيلُ وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْكُرُونَ وَفِي ص فَاسْتَغْفِرْ رَبِّهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ وَقِيلَ عِنْدَ قَوْلِهِ لَزُلْفَى وَحَسَنَ مَآبٍ وَفِي حَم تَنْزِيلُ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ وَلَا يَسْجُدُ السَّجْدَةَ فِي التَّلَاوَةِ إِلَّا عَلَى وَضُوءٍ وَيُكَبِّرُ لَهَا

قول الشافعي ان فيها سجدتين اولها و آخرها .

« و » سابمها « في » سورة « الفرقان » عند قوله تعالى « أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا » « ثامنها » في « سورة « الهدى » عند قوله تعالى « الله لا اله الا هو رب العرش العظيم » « تاسمها » في « سورة « ألم تنزيل » عند قوله تعالى « وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون » .

عاشرها « في » سورة « ص » عند قوله تعالى « فاستغفر ربه وخر راكعا واناب وقيل » السجود فيها « عند قوله » تعالى « لزلفى وحسن مآب » والاول هو المشهور لأن قوله تعالى فغفرنا له ذلك كالجزاء على السجود فكان بعد السجود فقدم السجود عليه .
« و » حادية عشرتها « في » سورة « حم تنزيل عند قوله » تعالى « واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون » هذا هو المشهور لأنه موضع الأمر وقيل السجود فيها عند قوله تعالى وهم لا يسمون لأنه تمام الأول وتحالفته للكافر المتكبر بالسأمة أي المتكبر عن السجود مع مله وضجره منه أي ان الذي منعه من السجود أمران تكبره وسأمة .

« ولا يسجد السجدة في التلاوة الا على وضوء » لأنه يشترط لها ما يشترط لسائر الصلوات من الطهارتين أي الحدث والخبث واستقبال القبلة « ويكبر لها » في الحقب والرفع اتفاقا ان كان في صلاة وعلى المشهور ان كان في غير صلاة وقيل يكره وقيل هو غير بين التكبير وعدمه فإذا الأقوال ثلاثة ولا يرفع يديه أي يكره ذلك في الحقب والرفع ولا يتشهد على المشهور وقيل يتشهد .

وَلَا يُسَلِّمُ مِنْهَا وَفِي التَّكْبِيرِ فِي الرُّفْعِ مِنْهَا سَعَةٌ وَإِنْ كَبَّرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا
وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ

« ولا يسلم » منها أي يكره إلا أن يقصد الخروج من الخلاف قالوا وقول الشيخ « وفي التكبير في الرفع منها سعة » انه رابع في المسألة التي حكى ابن الحاجب فيها الأقوال الثلاثة أي من حيث انه خير في الرفع ولم يخير في الحفض كما نبه عليه ابن تاجي وانظر قوله « وان كبر فهو أحب إلينا » هل هو عائد إلى التكبير في الرفع أي فيكون المعنى انه يكبر في الرفع كما انه يكبر في الحفض فيكون عين القول الأول من الأقوال الثلاثة أو عائد إلى التكبير في الرفع والحفض الذي هو الأول أيضاً فهو على كل حال اختصار منه للمشهور .

« ويسجدُها » أي سجدة التلاوة « من قرأها » وهو « في » صلاة « الفريضة و » صلاة « النافلة » سواء كان إماماً أو فذاً وان كره لها تعمدتها في الفريضة على المشهور وظاهر المصنف ولو كان يصلي الفريضة وقت النهي عن النافلة وقال الثنائي على المختصر ينبغي أن تقيد بما إذا لم يتعمد قراءة السجدة أي في وقت النهي اهـ .

وإنما كره لها أي الإمام والفذ تعمد قراءة السجدة في الفريضة لأنه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد يزيد في سجود الفريضة على أنه ربما يؤدي إلى التخليط على المأمومين وأما النافلة فلا يكره تعمد قراءة السجدة فيها فذا كان أو جماعة جهراً أو سرّاً في حضر أو سفر ليلاً أو نهاراً متأكداً أو غير متأكد خشى على من خلفه التخليط أولاً .

(تنبيهات) فهم من قوله فريضة ونافلة أنه لو قرأها في حال الخطبة لا يسجد وهو كذلك لما فيه من الإخلال بنظام الخطبة وحكم الإقدام على قراءتها الكراهة وان وقع أنه سجد في الخطبة لم تبطل وان نهى عن السجود .

« الثاني » لو كان القارئ للسجدة اماماً وتركها فان المأموم يتركها فان سجدها المأموم دون إمامه بطلت صلاته في العمدة دون السهو كما أنها لا تبطل صلاة المأموم بترك السجود مع إمامه الساجد ولو كان تركه عمداً ولكنه أساء وروى ابن وهب لا تكسره

وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ يُسْفِرْ وَبَعْدَ الْعَصْرِ
مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ.

﴿ بَاب ﴾

(فِي صَلَاةِ السَّفَرِ)

وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرْدٍ

قراءتها في الفريضة ابتداءً وصوبه للخميس وابن يونس وابن بشير وغيرهم لما ثبت أنه عليه السلام
كان يداوم على قراءة السجدة في الركعة الأولى من صلاة الصبح يوم الجمعة .

قال ابن بشير وعلى ذلك كان يواظب الاختيار من أشياخي وأشياهم وتفعل في كل
وقت من ليل أو نهار إلا عند خطبة الجمعة وعند طلوع الشمس واصفرارها وعند الإسفار
فإنه يكره فعلها في هذه الأوقات واختلف في فعلها قبل الإسفار والاصفرار بعد أن تصلي
الصبح وبعد أن تصلي العصر ففي الموطأ لا تجوز بعدها مطلقاً أصفرت أو أسفرت أولاً
وفي المدونة وهو المعتمد يسجد بها بعدما ما لم تصفر أو تسفر وعليه مشى الشيخ فقال :
« ويسجد بها من قرأها بعد الصبح ما لم يسفر » بالسین من الإسفار وهو الضياء « وبعد
العصر ما لم تصفر الشمس » بالصاد من الإصفرار وهو التغير لأنها سنة مؤكدة وبذلك
شبهت بالجنازة ففارقت من فعلها في الوقتين بسبب كونها سنة مؤكدة النوافل المحضة لأنها
أي النوافل المحضة لا تفعل بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح .

﴿ بَاب فِي بَيَانِ (صَلَاةِ السَّفَرِ) ﴾

وحكمها وهو السنية وسببها هو السفر ومحلها وهو الرابعة وبعض شروطها وهو
أربعة برد وبعض ما يبطل القصر ومساائل متعلقة بها وقد أشار إلى الخمسة الأول أي التي
هي صفة صلاة السفر وحكمها وسببها ومحلها وبعض شروطها بقوله ومن سافر إلى قوله
حق يجاوز الخ بادخال الغاية ومعنى قوله « ومن سافر » أي قصد سقراً في البر أو في البحر
واجباً كان كسفر الحج الواجب أو مندوباً كسفر الحج التطوع أو مباحاً كسفر التجارة .
« مسافة أربعة برد » جمع برید وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألفا

وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ فَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ إِلَّا
الْمَغْرِبَ فَلَا يَقْصُرُهَا

ذراع وصحح ابن عبد البر كونه ثلاث آلاف ذراع وخمسةائة ذراع والذراع ما بين طرفي المرفق إلى آخر الإصبع المتوسط وهو ستة وثلاثون أصبعاً كل أصبع ست شعيرات بطن إحداهما إلى ظهر الأخرى كل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون وهذا بيان لأقل المسافة التي تقصر فيه الصلاة وحدها بالزمان سفر يوم وليلة يسير الحيوانات المثقلة بالأحمال المعتادة .

« وهي » أي الأربعة برد « ثمانية وأربعون ميلاً فعليه أن يقصر » بفتح الياء وسكون القاف وضم الصاد فان قصر فيما دونها فان كان فيما مسافته خمسة وثلاثون ميلاً أعاد أبدأ وفيما مسافته أربعون لا إعادة وفيما مسافته بينها خلاف هل يعيد في جل الوقت أم لا أي لا إعادة عليه أصلاً قاله ابن رشد وفي التوضيح يعيد من قصر في ستة وثلاثين ميلاً أبدأ على المذهب « الصلاة » المفروضة المؤداة في السفر والمقضية لقواتها فيه .

« فيصلحها ركعتين الا المغرب فلا يقصرها » لأنها وتر لا نصف لها قال في التحقيق ليس في الشريعة نصف ركعة فان قيل لم تكمل ركعتين كما فعل في طلاق العبد وفيمن طلق طلقة ونصف طلقة قيل في جوابه لو فعل ذلك لذهب مقصود الشرع من كون عدد ركعات الفرض في اليوم والليلة وتراً وللشرع قصد في الوتر وانظر لم سكت عن الصبح مع أنها لا تقصر أيضاً لأنه لم يثبت في الشرع قصرها وان كان ذلك ممكناً بأن تجعل ركعة والذي يغني عن تطويل القول فيه .

وفي المغرب ان الإجماع انمقد على أنها لا يقصران ولا تأثير للسفر فيها وللقصر شروط أحدها أن تكون المسافة مقصودة دفعة واحدة فلو لم تكن مقصودة مثل أن يمشي في طلب حاجة له يظن أنها أمامه بل ولو جزم بأنها أمامه إلا أنه لم يدر عين موضعها فلا يقصر ولو مشى أربعة برد .

وكذا لا يقصر إذا قام فيما بين تلك المسافة إقامة توجب الاتمام كأربعة أيام صحاح

وَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ بُيُوتَ الْمَصْرِ وَتَصِيرَ خَلْفَهُ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا
يَحْدَاثُهُ مِنْهَا شَيْءٌ ثُمَّ لَا يُتِمُّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا أَوْ يُقَارِبَهَا بِأَقْلٍ مِنَ الْمِيلِ

وملخصه أنَّ الشرط الأول اشتمل على أمرين أحدهما مقصودة والثاني دفعة ثانيها أن يكون
السفر مباحاً ثالثها على ما قال في الذخيرة أن لا يقتدى بـمقيم قال ابن القاسم في الكتاب يتم
وراءه ان أدرك معه ركعة إلى أن قال فإن أدرك أقل من ركعة قال مالك لا يتم وفقه
المسألة ان المأموم المسافر خلف المقيم تارة ينوي الاتمام خلفه ومثله الاحرام بما أحرم به
الإمام وتارة ينوي صلاة سفر وفي كل اما أن يدرك ركعة أم لا ففي القسم الأول يتبعه
مطلقاً وفي الثاني ان أدرك معه ركعة بطلت صلاته وإلا صحت ويصلي ركعتين رابعهما
أن لا يعدل عن مسافة قصيرة إلى طويلة بلا عذر .

خامسها لا يقصر حتى يبرز عن بيوت القرية واليه أشار الشيخ بقوله (ولا يقصر حتى
يجاوز بيوت مصر) قال ابن ناجي ظاهر كلامه سواء كان الموضع موضع جمعة أم لا وهو
كذلك على المشهور ومقابلة ما رواه مطرف وابن الماجشون عن الإمام رضي الله عنه أن
القرية التي ابتداء السفر منها إن كانت القرية جمعة لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال من سورها
وإلا فمن آخر بنائها ومحل الخلاف في الزائد على البساتين للاتفاق على مجاوزة البساتين
العمودي حلته بكسر الحاء أى منزل إقامته ولو تفرقت البيوت فلا بد من مفارقة الجميع
حيث جمعهم اسم الحي والدار أو اسم الدار فقط أو اسم الحي حيث كان يرتفق بعضهم
ببعض والا قصر بمجرد انفصاله عن منزله .

« وتصير خلفه ليس بين يديه ولا يجذائه منها شيء » هو عين ما قبله فالداعي لتكريره
زيادة البيان فكأنه يقول ليس أمامه ولا عن يمينه ولا عن شماله منها شيء ولما بين المبدأ
أراد أن يبين المنتهى فقال « ثم لا يتم حتى يرجع إليها » أي إلى البيوت .

« أو يقاربها بأقل من الميل » استشكل ابن عمر كلام الشيخ فقال هذا اللفظ مشكل
لأن أول الكلام جعله في أقل من الميل مسافراً وآخر الكلام جعله فيه مقبياً وهذا لا يصح
قال بعضهم لدفع هذا التناقض ان قوله حتى يرجع إليها يعني على قول وقوله أو يقاربها يعني
على قول آخر .

وإن نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظعن من مكانه ذلك

وقال بعضهم معنى قوله حتى يرجع إليها أى حتى يدنو منها وحينئذ يكون قوله أو ياربها هو بمعنى قوله حتى يرجع إليها وعصل هذا التأويل انه متى كان أقل من الميل يتعين عليه الاقام سواء كان بها بساتين أم لا كانت البساتين قليلة بحيث تكون ثلث ميل مثلاً أو أكثر .

« وإن نوى المسافر إقامة أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة أتم الصلاة حتى يظعن » بالظاء المعجمة أى يرتحل ويصير إذا ظعن كالظاعن من بلده فيقصر إذا جاوز البلد وما في حكمها واعتمد ذلك ابن ناجي « من مكانه ذلك » تقدم أن المصنف إذا أتى بأو يكون أراد أن المسألة ذات قولين ومفاد كلامه ان القصر بشرطه يقطعه نية إقامة أربعة أيام صحاح فأكثر مع إدراك عشرين صلاة وهو الذي مشى عليه ابن القاسم فان القاسم يراعي في قطع حكم السفر الأربعة الأيام الصحاح والعشرين صلاة فالإقامة القاطعة لحكم السفر عنده أن يقيم إلى عشاء الرابع فمن دخل قبل فجر يوم ونوى الخروج بعد غروب الرابع فإنه يقصر لأنه لم يقم مدة عشرين صلاة .

وقال سحنون وعبد الملك ان نية ما يصلي فيه عشرين صلاة قاطع لحكم السفر وفائدة الخلاف يظهر إذا دخل وقت الظهر فإن قدر بالصلوات حسب ظهر يومه وعصره فيتم الظهر والعصر وإن قدر بالأيام ألغى اليوم الذي دخل فيه بمعنى أنه لا يحسبه من الأربعة أيام التي يقيمها فمن نوى إقامة أربعة أيام صحاح فإنه يتم من حين دخوله في المحل الذي نوى فيه ذلك فإذا دخل وقت الظهر أتمه وأتم العصر والعشاء وإن كان يوم دخوله لا يحسب في الأيام التي يقيمها .

وأخذ من قوله نوى ان الاقام يكون بالنية خاصة بخلاف القصر فإنه لا يكون إلا بالنية والفعل وهو تعدى البساتين المسكونة وذلك ان الاقام هو الأصل فلا ينتقل عنه إلا بشئين والقصر فرع ينتقل عنه بشيء واحد وأخذ منه أيضاً انه اذا أقام من غير نية إقامة أربعة أيام فإنه يقصر ما دام نوايا للسفر واستثنوا من كون نية إقامة أربعة أيام فأكثر

وَمَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ قَدْرُ ثَلَاثِ
رَكَعَاتٍ صَلَّاهُمَا سَفَرِيَّتَيْنِ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُ مَا يُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَةً
صَلَّى الظُّهْرَ حَضْرِيَّةً وَالْعَصْرَ سَفَرِيَّةً وَلَوْ دَخَلَ لِخَمْسِ رَكَعَاتٍ نَاسِياً لَهُمَا
صَلَّاهُمَا حَضْرِيَّتَيْنِ

يبطل حكم السفر نية العسكر الإقامة بدار الحرب والمراد بدار الحرب محل إقامة العسكر
ولو في دار الإسلام حيث لا أمن وما يقطع القصر أيضاً العلم بالإقامة عادة كعادة الحاج اذا
دخل مكة أن يقيم أربعة أيام .

« ومن خرج » أي شرع في السفر « و » الحال انه « لم يصل الظهر والعصر وقد بقي
من النهار قدر ثلاث ركعات صلاههما سفريتين » اتفاقاً ان كان تركها ناسياً وعلى المنصوص ان
كان تركها عامداً ويكون آثماً وانما كان كذلك أي يصليهما سفريتين لأنه سافر في وقتيهما
إذ يقدر للظهر ركعتان وتبقى ركعة للعصر واختلف في هذا التقدير هل يراعى قبله تقدير
الطهارة ان لم يكن على طهارة وبه قال اللخمي والقرافي وأبو الحسن أم لا وبه قال آخرون
وعليه ابن عرفة .

« فإن بقي » أي من النهار بعد أن خرج والحال انه لم يصلها « قدر ما يصلي فيه
ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرية » لفوات وقتها وهو غير مسافر فترتبت في ذمته
حضرية « و » صلى « العصر سفريّة » لأنه مسافر في وقتها ويبدأ بالظهر عند ابن القاسم
وهو الراجح وبالعصر عند ابن وهب لئلا يفوتها عن وقتها وقال أشهب يبدأ بأيتها شاء
لاختلاف أهل العلم في ذلك فهالك وابن شهاب يقولان يبدأ بالأولى وسعيد بن المسيب يقول
يبدأ بالآخيرة .

« ولو دخل » من سفره « لخمس ركعات » أي واذا دخل وقد بقي من النهار مقدار
ما يصلي فيه خمس ركعات والحال انه لم يصل الظهر والعصر « ناسياً لهما صلاههما حضريتين »
لأنه مدرك لوقتيهما الظهر بأربع والعصر بركعة وحكم العامد كالناسي وانما اقتصر المصنف
على الناسي لأنه الغالب .

فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَقْلَ إِلَى رَكْعَةٍ صَلَّى الظُّهْرَ سَفَرِيَّةً
وَالْعَصْرَ حَضَرِيَّةً وَإِنْ قَدِمَ فِي لَيْلٍ وَقَدْ بَقِيَ لِلْفَجْرِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ وَلَمْ
يَكُنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ حَضَرِيَّةً
وَلَوْ خَرَجَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ صَلَّى
الْعِشَاءَ سَفَرِيَّةً .

« فَإِنْ كَانَ » دخوله « بقدر أربع ركعات فأقل الى ركعة صلى الظهر سفرية » لأنها
بمخرج وقتها ترتبت في ذمته سفرية « و » صلى « العصر حضرية » لأنه أدر كهافي الحضر .
ولما أنهى الكلام على الصلاتين المشتركتي الوقت نهارا خروجا ودخولا انتقل يتكلم
على المشتركتي الوقت ليلا كذلك لكنه بدأ بالكلام على الدخول عكس ما تقدم في النهار
فقال « وان قدم في ليل وقد بقي لطلوع الفجر ركعة فأكثر » أى مما يقدر به « و » الحال
انه (لم يكن صلى المغرب والعشاء) ناسيا أو عامداً (صلى المغرب ثلاثا والعشاء حضرية)
لأنه قد بقي من الوقت ما يدرك به العشاء فوجب أن يصلّيها حضرية .

وأما المغرب فلم يختلف حكمها في السفر والحضر فلا معنى لذكرها عقب بالمخرج فقال
« ولو خرج وقد بقي عليه من الليل ركعة فأكثر صلى المغرب ثلاثا ثم صلى العشاء سفرية »
لأنه مدرك لوقتها في السفر وقاعدة هذا الباب بالنسبة لليليتين انه يقدر بركعة دخولا
وخروجاً وبالنسبة للنهاريتين أو احدهما أنه في الخروج اذا بقي ما يسع ثلاثا فانه يصلّيها
سفريتين واثنين أو واحدة فالثانية سفرية وبالنسبة للنهاريتين أنه في الدخول اذا بقي من
النهار ما يصلّي فيه خمس ركعات فأقل الى ركعة صلى الظهر سفرية والله أعلم .

﴿ باب ﴾

(فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

وَالسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ

﴿ باب في صلاة الجمعة ﴾

« باب في » بيان حكم السعي الى « صلاة الجمعة » أي من أنه واجب وفي بيان وقت وجوبها والمحل الذي تجب فيه ومن تجب عليه وغير ذلك مما له تعلق بها وهي مشتقة من الجمع لاجتماع الناس فيها وأول من سماها جمعة قصي فإنه جمع قريباً في يومها وقال هذا يوم الجمعة وابتدأ بحكم السعي فقال :

« والسعي الى الجمعة واجب » وإذا وجب السعي وهو وسيلة فأخرى ما سعى اليه وقد صرح بوجوب ما سعى اليه في باب جمع فقال وصلاة الجمعة والسعي اليها فريضة دل على وجوبه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله .

قال الفاكهاني قال مالك السعي في كتاب الله العمل والفعل عطف مرادف أي فالمراد بالسعي الى الذكر مطلق الذهاب سواء كان بالمشي على الأرجل أم لا واستدل الفاكهاني على ذلك بقراءة فامضوا الى ذكر الله والمراد بالذكر الخطبة أو الصلاة أو ما معها أفاده شارح الموطأ وأما السنة فما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم .

وأما الاجماع فقال الفاكهاني لا خلاف بين الأئمة ان الجمعة واجبة على الاعيان والسعي اليها إنما يجب حيث لا مانع فان كان ثم أي هناك مانع سقطت والمانع عدة أشياء منها المرض الذي يشق معه السعي اليها ومنها أن يكون قد اشتد بأحد والديه المرض أو احضر أو خشي عليه الضيعة ومثل أحد والديه كل قريب خاص كولد وزوج ومنها أن يخاف على ماله من سلطان أو سارق أو حريق ومنها المطر الشديد والوحل الكثير الى غير ذلك .

وَذَلِكَ عِنْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ فِي الْأَذَانِ وَالسَّنَةِ
الْمُتَقَدِّمَةِ أَنْ يَصْعَدُوا حِينَئِذٍ عَلَى الْمَنَارِ فَيُؤَذِّنُونَ

« وذلك » أي وجوب السعي إلى صلاة الجمعة على من قريت داره يكون « عند جلوس الإمام على المنبر » بكسر الميم وفتح الموحدة « وأخذ » بصيغة الفعل بفتح الحاء والذال المعجمتين بمعنى شرع « المؤذنون في الأذان » وفي بعض النسخ وأخذ بصيغة الاسم وجر المؤذنين على الإضافة وحينئذ تكون جملة وأخذ المؤذنين حالية ووجوب السعي إذا ذاك أي عند جلوس الإمام على المنبر إنما هو في حق من قريت داره من المسجد وأما السعي في حق من بعدت داره فبمقدار ما يصل فيه عند الزوال أي بمقدار زمن يصل فيه إلى الموضع الذي تقام فيه الجمعة عند الزوال .

وهذا التفصيل في غير من تعتقد به الجمعة وأما من تعتقد به الجمعة فيجب عليه السعي بحيث يسمع الخطبة من أولها كما هو المعول عليه ولا يتقيد حضوره بالزوال ولا يجلس الإمام على المنبر ويحب السعي إليها على من في المضر ومن على ثلاثة أميال منه فأقل ولما تقدم ذكر الأذان وكان للجمعة أذانان أحدهما لم يكن في زمن النبي ﷺ والآخر في زمنه أراد أن يبين ذا من ذا فقال :

« والسنة المتقدمة » أي الطريقة المندوبة « أن يصعدوا » بمعنى يرتفعوا أي المؤذنون « حينئذ » أي حين جلوس الإمام على المنبر « على المنار فيؤذنون » أراد بالسنة المتقدمة سنة الصحابة إذ لم يكن في زمنه ﷺ منار وإنما كانوا يؤذنون عند باب المسجد قاله زروق وحاصل كلامه أنه كان في زمن النبي ﷺ أذان واحد يفعل عند باب المسجد والنبي ﷺ جالس على المنبر

ثم أحدث سيدنا عثمان رضي الله عنه أذاناً آخر يفعل قبل هذا على المنار ويكون الإمام جالساً على المنبر حينئذ أيضاً وقال الفاكهاني قال ابن حبيب كان النبي ﷺ إذا دخل المسجد رقي المنبر فجلس ثم يؤذن المؤذنون وكانوا ثلاثة يؤذنون على المنار واحد بعد واحد فإذا فرغ الثالث قام النبي ﷺ للخطبة وكذا في زمن أبي بكر وعمر ثم لما كثرت الناس أمر عثمان بإحداث أذان سابق على الذي يفعل على المنار وأمرهم بفعله عند الزوال

وَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْبَيْعُ وَكُلُّ مَا يَشْغُلُ عَنِ السَّغْيِ إِلَيْهَا وَهَذَا الْأَذَانُ الثَّانِي أَحْدَثُهُ بَنُو أُمَيَّةَ

عند الزوراء وهو موضع بالسوق ليجتمع الناس ويرتفعوا من السوق فإذا خرج وجلس على المنبر أذن المؤذنون على المنار .

ثم إن هشام بن عبد الملك في زمن امارته نقل الأذان الذي كان بالزوراء فجعله على الزوال فإذا جلس على المنبر أذن بين يديه فإذا فرغ المؤذن خطب فالأذان الذي أحدثه عثمان أول في الفعل وثان في المشروعية وهو الواقع الآن على المنار والواقع بين يدي الخطيب ثان في الفعل وأول في المشروعية لأن الذي يفعل بين يدي الخطيب الآن هو ما كان يفعل عند باب المسجد زمن النبي ﷺ وحوله هشام والمراد بالمنار في كلام ابن حبيب موضع التأذين لأنه لم يكن منار في زمنه ﷺ وموضع التأذين هو باب المسجد .

« ويحرم حينئذ » أي حين الأذان بين يدي الامام « البيع » أي والشراء على كل من تجب عليه الجمعة الا من اضطر اليه كمن أحدث وقت نداء الجمعة ولا يجد ماء يتطهر به الا بالثمن فيجوز كل من البيع والشراء لان هذا من باب التعاون على العبادة فان وقع ما حظر من البيع بين من تلتزمها الجمعة فسخ فان فات فالقيمة حين قبضه أي فالقيمة معتبرة حين قبضه ويكون مستثنى من قاعدة ان المختلف فيه يمضي بالثمن وهذا قد مضى بالقيمة .

« و » كذلك يحرم « كل ما يشغل » بفتح الباء والغين « عن السعي إليها » كالأكل والحياطة والسفر وأدخلت الكاف الشركة والهبة والصدقة والأخذ بالشفعة « وهذا الأذان الثاني » في الاحداث هو الاول في الفعل « أحدثه بنو أمية » يعني عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو أول أمراء بني أمية .

واعلم أن الجمعة لها شرائط وجوب وشرائط أداء والفرق بينهما أن شرائط الوجوب ما تعمم بها النعمة ولا يجب على المكلف تحصيلها وشرائط الاداء ما تبرأ بها الذمة ويجب على المكلف تحصيلها والأولى عشرة الاعلام بدخول وقتها والاسلام والبلوغ والعقل والذكورية والحرية والاقامة والصحة والقرب بحيث لا يكون على أكثر من ثلاثة أميال

وَالْجُمُعَةُ تَجِبُ بِالْمَصْرِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْخُطْبَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ

ويلحق بالثلاثة أميال ربع ميل أو ثلثه والاستيطان والثانية أربعة الامام والجماعة والجامع والخطبة .

وقد ذكر الشيخ بعض هذه الشروط ولم يميز بعضها من بعض فقال « والجمعة تجب بالمصر والجماعة » أما الأول فظاهر على مذهب أبي حنيفة أن الجمعة لا تكون الا في المصر وزاد بعض أصحابه وأن يكون بالمصر الامام الذي يقيم الحدود ومذهب الامام مالك أنها تكون في المصر وفي القرى المتصلة بالبنيان بل ولو لم يكن اتصال الا أن هناك ارتفاعاً بأن كان يعاون بعضهم بعضاً ولو لم يكن بهما يقيم الحدود فعلى هذا لا بد من التأويل في كلام الشيخ بأن يقال أنه أراد بقوله تجب بالمصر وبالقرى المتصلة البنيان أي جنس القرى فيصدق بالقرية الواحدة .

وأما الثاني فشرط صحة أى من شروط إقامة الجمعة أن يكون هناك جماعة ولا يحصرون بعدد عند الإمام مالك بل المطلوب وجود من يستقل بحيث يدفع من يقصده ويساعد بعضهم بعضاً في المعاش الحاجي وغيره ومتى كان يمكنهم الإقامة على التسايد مع الأمن والقدرة على الدفع عن أنفسهم صحت الجمعة ولو لم يحضر منهم إلا اثنا عشر رجلاً باقين لتأم الصلاة مع الإمام لا فرق بين أول جمعة وغيرها .

« والخطبة فيها » أي الجمعة « واجبة » على المشهور وقيل إنها سنة حكاها في المقدمات فهي شرط صحة لأنه لم ينقل أن النبي ﷺ صلاها بلا خطبة فإذا صلاها بغير خطبة أعادوا في الوقت فإن لم يعيدوا حتى خرج الوقت فإنهم يعيدونها ظهراً .

ولصحة الخطبة شروط منها ما أشار إليه بقوله « قبل الصلاة » لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض والفاء للترتيب والتعقيب فمن كونه للتعقيب لا يرد أن يقال ان كون الانتشار بعد الصلاة لا ينافي أن يكون بعد الخطبة بأن تكون الخطبة بعد الصلاة فإن البعدي ظرف متسع ولفعله عليه الصلاة والسلام وفعل الخلفاء الراشدين بعده فمن جهل وصلى بهم قبل الخطبة أعاد الصلاة فقط .

• ومنها أن تكون بعد الزوال ومنها أن تكون بحضور الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة

وَيَتَوَكَّأُ الْإِمَامُ عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا وَتَقَامُ
الصَّلَاةُ عِنْدَ قَرَاغِهَا وَيُصَلِّي الْإِمَامُ رَكْعَتَيْنِ

ومنها أن تكون اثنتين فان خطب واحدة وصلى أعاد الجمعة بعد الاتيان بالخطبة الثانية
والفصل بين الخطبتين بالصلاة يسير فلا يكون موجبا لبطان الخطبة الأولى .

وأقل ما يحزىء من الخطبة على المشهور ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب وهو نوع
من الكلام مسجع مخالف للنظم والنثر ووقوعها بغير اللغة العربية لغو فإن لم يوجد من يعرف
اللغة العربية سقطت وقيل إن أقله الحمد لله والصلاة على رسول الله وتحذير وتبشير وهو
ضعيف إذ المعتمد أنهما يستحبان في الخطبتين ويشترط في الخطبة أن تكون جهرأ وسرها
لغو وهل يشترط في صحتهما الطهارة قولان مشهوران المشهور منهما انه لا يشترط فيها
غايته الكراهة .

« ويتوكأ » أي يعتمد الامام في قيامه الخطبة « على قوس أو عصا » على جهة
الاستحباب ويكون ما يتوكأ عليه بيده اليمنى قال ابن العربي ولا يقال عصاة وهو أول
لحن سمع بالبصرة ولكن المسموع من الفراء أول لحن سمع هذه عصاتي فجعل أول اللحن
هذه عصاتي لا عصاة كما هو عن ابن العربي ولم يقيد بالبصرة كما قيده ابن العربي .

« ويجلس في أولها » أي الخطبة « وفي وسطها » واختلف في هذا وفي القيام لها قال
المازرى إن القيام لها واجب شرطا وقيل سنة فإن خطب جالسا صححت وأساء وحاصل
الكلام ان كلا من الجلوسين الأول والثاني سنة على المشهور ومقدار الجلوس الوسط مقدار
بين السجدين والأصل فيما ذكر استمرار العمل على ذلك في جميع الامصار والاعصار منذ
زمانه عليه السلام إلى هلم جراً وأخذ من قوله « وتقام الصلاة عند فراغها » اشتراط اتصال
الصلاة بالخطبة ويسير الفصل عقو بخلاف كثيرة .

ويجب على سبيل الشرطية أن يكون امام الصلاة هو الخطيب فان طرأ ما يمنع إمامته
كحدث أو رعا ففان كان الماء قريبا يجب انتظاره وان كان بعيدا فإنه يستخلف
اتفاقا وكذلك عند مالك في القريب وحيث يستخلف فإنه يندب استخلاف من
حضر الخطبة .

ثم انتقل يتكلم على صفة صلاة الجمعة فقال : « ويصلي الإمام ركعتين » اتفاقا فإن زاد

يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَنَحْوَهَا وَفِي الثَّانِيَةِ يَهْلُ أَتَاكَ
 حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ وَنَحْوَهَا وَيَجِبُ السَّغْيُ إِلَيْهَا عَلَى مَنْ فِي الْمَصْرِ وَمَنْ عَلَى
 ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهُ فَأَقْلُّ وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا عَلَى أَهْلِ مَنَى

عمداً بطلت وإن زاد سهواً فتجري على حكم الزيادة في الصلاة ولا بد أن ينوي الإمام
 الإمامة والا لم تجز ويستحب تعجيلها في أول الوقت قال بهرام لم يختلف أحد أن أوله
 زوال الشمس والمشهور امتداده إلى الغروب وصفة القراءة في ركعتي الجمعة انه «يجهر
 فيها بالقراءة» اجماعاً «يقرأ في» الركعة «الأولى» بعد الفاتحة «ب» سورة «الجمعة» .
 واعترض ابن عمر على قوله «ونحوها» بأن القرآن فيها بسورة الجمعة مستحبة لما
 تضمنته من أحكام الجمعة ولأن النبي ﷺ كان يقرأها في أول ركعة ويحاجب عن المصنف
 بأن غرضه الرد على من قال انه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ في الجمعة إلا بها ففي مسلم
 أنه ﷺ قرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى فلا اعتراض على المصنف .
 «و» يقرأ «في» الركعة «الثانية ب» سورة «هل أتاك حديث الغاشية ونحوها»
 أي أن المنعوب في الركعة الأولى الجمعة وفي الثانية اما يهل أتاك أو سبح أو المنافقون «و»
 يجب «السعي» إليها على من في المصر «اتفاقاً» إذا وجدت فيه شروط الجمعة ولم يمنع
 مانع شرعي .

«و» كذا يجب على «من» هو خارج عن المصر إذا كان «على ثلاثة أميال منه» أي
 من المصر ظاهره ان مبدأ الثلاثة من المصر وهو قول ابن عبد الحكم وصدر به ابن الحاجب
 وقال عبد الرهاب وغيره مبدؤها من المسجد وصدر به صاحب العمدة واستظهره لأن
 التحديد بالثلاثة أميال للسماح والسماح إنما هو من المنار .

وظاهر قوله «فأقل» أن الثلاثة أميال تحديد فلا يجب على من زاد عليها ولو قلت
 الزيادة وهو مذهب أشهب والمعتمد رواية ابن القاسم أن الثلاثة تقرب فيجب على من زاد
 عليها زيادة يسيرة بنحو الربع أو الثلث .

ثم أشار إلى بعض شروط الجمعة فقال «ولا تجب على مسافر» اتفاقاً «ولا على أهل منى»

وَلَا عَلَى عَبْدٍ وَلَا أَمْرَاءَ وَلَا صَبِيٍّ وَإِنْ حَضَرَهَا عَبْدٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ فَلْيُصَلِّهَا
وَتَكُونُ النِّسَاءُ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ وَلَا تَخْرُجُ إِلَيْهَا الشَّابَّةُ وَيُنْصَتُ
لِلْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ

غير ما كتبها وأما ما كنوها فتجب عليهم إذا كان فيهم عدد تنعقد بهم الجمعة كانوا
حجاجاً أولاً «و» كذلك «لا» تجب الجمعة «على عبد» على المشهور ومقابله أنها واجبة
على العبد إذا أسقط السيد حقه «ولا على امرأة ولا» على «صبي» اتفاقاً فيها .
والأصل فيما ذكر ما رواه الطبراني في الكبير من قوله ﷺ الجمعة واجبة إلا على امرأة
أو صبي أو مريض أو عبد أو مسافر ولما كان بعض ما تقدم ممن لا يجب عليه إذا حضرها
وصلاها أجزأته عن الظهر نبه عليه بقوله «وان حضرها عبد أو امرأة أو مسافر فليصلها»
يعني وتجزئته عن الظهر أما العبد فباتفاق ويستحب له حضورها إن أذن له سيده ليشهد
الخبر ودعوة المسلمين أي دعاء المسلمين لأن الإنسان حين يدعو يعمم الدعاء له وللحاضرين
وأما المرأة فكذلك يجزئها اتفاقاً وصلاتها في بيتها أفضل لها وأما المسافر فتجزئته عند
مالك وقال ابن الماجشون لا تجزئته لأنه غير مخاطب بها والنفل لا يجزئ عن الفرض ورد
بالإتفاق في المرأة والعبد على الإجزاء .

ولما ذكر أن المرأة إذا حضرتها فصلها بين موقفها بقوله «وتكون النساء خلف صفوف
الرجال» ولما أومئ كلامه أن المرأة تخرج إلى الجمعة مطلقاً شابة أو غيرها رفع ذلك التوهم
بقوله «ولا تخرج إليها» أي إلى صلاة الجمعة «الشابة» وهذا النهي على جهة الكراهة إلا
أن تكون فائقة في الجمال فيحرم خروجها .

وفهم من كلامه أن المتجالة تخرج إليها أي جوازاً بمعنى خلاف الأولى والأولى لها
صلاتها في بيتها ثم انتقل يتكلم على شيئين واجبين كان المناسب ذكرهما عند الكلام على
الخطبة لأنها يتعلقان بها أحدهما أشار إليه بقوله «وينصت» بالبناء للمفعول أي يجب
الإنصات وهو السكوت على كل من شهد الجمعة «أجل سماع الإمام» وهو «في»
حال «خطبته» الأولى والثانية وفي الجلوس بينها سمع الخطبة أو لم يسمعها سب الإمام
من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه .

وَيَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ وَالْفَسْلُ لَهَا وَاجِبٌ وَالتَّهْجِيرُ حَسَنٌ

وقال ابن حبيب يجوز الكلام إذا تكلم الإمام بما لا يجوز وصوبه اللخمي واقتصر عليه صاحب المختصر ولا يشمت عاطسا وإذا عطس هو حمد الله سرأ في نفسه ولا يسلم ولا يرد سلاماً ولو بالإشارة ولا يشرب الماء والحاصل أنه يحرم كل ما ينافي وجوب الإنصات ولو على غير السامع والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في الصحيحين إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت سمى الأمر بالمعروف لغوا فغيره أولى واللغو والكلام الذي لا خير فيه .

وظاهر كلام الشيخ أن الكلام بعد الفراغ من الخطبة جائز وهو كذلك ويستمر الجواز إلى أن يشرع في الإقامة فيكره إذا إلى أن يحرم الإمام فيحرم ومن أوقات الجواز الوقت الذي فيه الترضي على الصحب والدعاء للسلطان ويجوز الكلام حال الخطبة في مسائل منها الذكر القليل عند سببه والتأمين عند سماع المغفرة أو النجاة من النار والتعوذ عند سماع ذكر النار أو الشيطان والصلاة على النبي ﷺ عند ذكره كل ذلك سرأ ويكره جهراً .

« ويستقبله الناس » يعني أن الناس يستقبلون الإمام في حال خطبته أي يستقبلون جهته وذاته وظاهر كلامه أن الصف الأول وغيره سواء وهو ظاهر المدونة عند بعضهم وهو الراجح وضعف ما حكاه الباجي أن الصف الأول لا يلزمه ذلك .

« والفسل لها » أي لصلاة الجمعة لا لليوم فهو من آداب الصلاة « واجب » وجوب السنن يعني أنه سنة مؤكدة ووقته قبل صلاة الجمعة ولا بد من اتصاله بالروح إلى الجمعة على المشهور وقال ابن وهب إن اغتسل بعد الفجر أجزأه وإن لم يتصل رواحه بفسل وصفته كصفة غسل الجنابة .

« والتهجير » أي ومن آداب الجمعة التهجير وحكمه أنه « حسن » أي مستحب لأن النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يفعلون ذلك أي يأتون المسجد في هذا الوقت وأول أجزائه الساعة السادسة المعنية في قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة الحديث .

وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَلِيَتَّطِيبَ لَهَا وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَأَحَبُّ
إِلَيْنَا أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ فَرَاغِهَا وَلَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمَسْجِدِ وَلِيَتَنَفَّلَ إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا

« وليس ذلك في أول النهار » وأما في أول النهار فمكروه لأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يفعله ولا فعله أحد من أصحابه « وليتطيب لها » أي للجمعة استحباباً فمن آداب الجمعة استعمال الطيب لمن يحضرها من الرجال دون النساء ويكون ما خفى لونه وظهرت رائحته كالسك ويقصد به امتثال السنة ولا يقصد به الفخر والرياء .

« ويلبس أحسن ثيابه » أي أن من الآداب التزين باللباس الحسن يوم الجمعة فالتجميل بحمائل الثياب من آداب اليوم ويعتبر في الحسن الحسن الشرعي وهو ما يعده أهل الشرع حسناً في هذا اليوم أي يوم الجمعة وهو الأبيض .

والأصل فيما ذكره ما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من الطيب ان كان عنده ثم يأتي الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم يهلي ما كتب الله تعالى عليه ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت له كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها قال ويقول أبو هريرة وزيادة ثلاثة أيام ويقول إن الحسنه بمشر أمثالها .

« وأحب إلينا » أي المالكية « أن ينصرف » صلى الجمعة « بعد فراغها » أي وبعد الفراغ مما يتصل بها من تسبيح وغير ذلك « ولا يتنفل في المسجد » ظاهره إماماً كان أو مأموماً وهو كذلك اتفاقاً في الأول وعلى أحد قولين في الثاني أي من الآداب أن صلى الجمعة ينصرف بعد الصلاة ولا يتنفل في المسجد لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا صلى الجمعة انصرف فصلى ركعتين في بيته .

ثم قال كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك هذا حكم التنفل بعدها وأما قبلها فيباح للمأموم دون الإمام أي يندب وإلى الأول أشار بقوله « وليتنفل » يعني المأموم في المسجد « إن شاء قبلها » أي قبل صلاة الجمعة ما لم يحلس الإمام على المنبر فإذا جلس فإنه لا يتنفل بل إذا خرج للخطبة فإنه لا يتنفل وإذا دخل عليه وهو في أثناء التنفل خفف .

وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا إِمَامٌ وَلِيَرِيقَ الْمَنْبَرِ كَمَا يَدْخُلُ.

﴿ باب ﴾

(فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ)

« ولا يفعل ذلك الإمام ، أي التنفل قبل صلاة الجمعة في المسجد أي يكره ذلك للإمام لما صح أنه عليه السلام لم يكن يصلي قبل الجمعة شيئاً قال ابن عمر .

وظاهر كلام الشيخ أن ذلك عام اتسع الوقت أم لا وليس هو على ظاهره وإنما يعني به عند دخوله للخطبة دل عليه قوله « وليرق » أي يصعد « المنبر كما يدخل » أي وقت دخوله فما مصدرية والكاف زائدة والتقدير وليرق المنبر وقت دخوله ولكن لا بد من حذف في العبارة أيضاً والمعنى وليرق المنبر إذا جاء وقت دخوله مريداً الخطبة وهو بعد الزوال وأما إذا جاء قبل الزوال أو بعده ولم يرد أن يخاطب بأن لم تحضر الجماعة فقال ابن حبيب يجوز له أن يتنفل ويسلم على الناس حين دخوله ولا يسلم إذا صعد على المنبر أي يكره .

ومن الآداب المستحبة قص الشارب والأظفار وتنف الإبط والاستعداد إن احتاج والسواك والمشي لما ورد في ذلك من الأخبار .

﴿ باب في صلاة الخوف ﴾

« باب » في بيان صفة « صلاة الخوف » قال البدر القرافي يمكن رسمها بأنها فعل فرض من الخمسة ولو جمعة مقسوماً فيه المأمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال مأذون فيه فيدخل قتال المحاربين وكل قتال جائز وحكمها الوجوب أي وجوب السنن . وقال ابن المواز إنها رخصة واقتصر عليها صاحب المختصر لصديق الرخصة عليها وهي الحكم المشروع لعذر مع قيام المحرم كأكل الميتة فهو مشروع لعذر وهو الاضطراب مع قيام المحرم أي مع وجود المحرم وهو الحث في الميتة وعلى قياسه يقال هنا وهي المشروع لعذر وهو الخوف مع قيام المحرم وهو أنه تغيير عن الصلاة الشرعية

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ بِطَائِفَةٍ وَيَدْعَ طَائِفَةً مُوَاجِهَةً الْعَدُوَّ

ولا تنافي بين كونها سنة وبين كونها رخصة لأن الرخصة قد تكون واجبة كأكل الميتة للمبصر والدليل على ثبوت حكمها وانها غير منسوخة الكتاب والسنة والاجماع وادعى المزني نسخها وهو مردود .

أما دليلها من الكتاب فقوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية وأما من السنة فمنها ما رواه يزيد بن رومان بسنده أن طائفة صلت مع النبي ﷺ وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم .

وأما الإجماع فقد صلاها بعد موته ﷺ جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وأبو هريرة وأبو موسى ولم ينكر ذلك عليهم أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضل في السفر والحضر جماعة وفرادي وهذا انما يظهر في صلاة الالتحام وقد بدأ بالكلام على صفتها في السفر جماعة لأن الخوف غالبا انما يكون في السفر فقال :

« وصلاة الخوف ، أي وضعتها « في » حال « السفر » أن المسلمين « إذا خافوا العدو » أي اعتقدوا ضرر العدو أو ظنوا ذلك والمراد بهم الكفار لأن قتالهم هو محل الرخصة وقاسوا عليه قتال المحاربين .

« أن يتقدم الإمام بطائفة ويدع طائفة مواجهة العدو » ظاهره كالتخصر كان العدو في جهة القبلة أو لا وهو كذلك خلافا للإمام أحد انه إذا كان العدو جهة القبلة صلاوا مع الإمام جميعا من غير قسم لنظرهم للعدو ولا يشترط تساوي الطائفتين في القسمة خلافا لمن شرط ذلك والصحيح أن يكون كل طائفة عندهما قدرة على العدو وتقاومه فإن كان العدو يقاوم بالنصف قسمهم نصفين وان كان يقاوم بالثلث صلى بالثلث الركعة الأولى وبالثلثين الركعة الثانية .

وعلى الإمام أن يعلم الناس كيفيتها قبل أن يشرعوا في الصلاة خوفا من التخليط لعدم

فِيصِّيَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً ثُمَّ يَثْبُتُ قَائِمًا وَيُصَلُّونَ لِأَنفُسِهِمْ رَكْعَةً
ثُمَّ يُسَلِّمُونَ فَيَقِفُونَ مَكَانَ أَصْحَابِهِمْ ثُمَّ يَأْتِي أَصْحَابُهُمْ فَيُحْرِمُونَ خَلْفَ
الْإِمَامِ فِيصَلِّيَ بِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقْضُونَ الرُّكْعَةَ
الَّتِي فَاتَتْهُمْ وَيَنْصَرِفُونَ هَكَذَا يَفْعَلُ فِي صَلَاةِ الْفَرَاغِ كُلِّهَا إِلَّا الْمَغْرِبَ
فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً

الف أكثر الناس لها « ف » بعد ذلك « يصلي الامام بطائفة ركعة ثم يثبت قائما » أي
بالطائفة فهم مؤتمون به إلى أن يستقل ثم يفارقونه فإذا أحدث عمدا قبل استقلاله
بطلت عليهم أو سهوا أو غلبة استخلف هو أو هم وهو غير بعد استقلاله قائما بين القراءة
والدعاء والسكوت .

« و » أما الطائفة التي صلت معه ركعة فانهم « يصلون لأنفسهم ركعة ثم يسلمون ف »
يذهبون « يقفون مكان أصحابهم » مواجهة العدو .

« ثم يأتي أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يتشهد »
الامام « ويسلم » على المشهور ومقابله لا يسلم بل يشير للطائفة الثانية فتقوم للركعة الثانية
التي بقيت عليهم فيصلونها ويسلم بها فتدرك معه الثانية السلام كما أدركت الأولى
الاحرام وعلى المشهور من أن الامام يسلم ولا ينتظر الطائفة الثانية الذين صلوا معه ركعة
انهم يفارقون الامام .

« ثم يقضون الركعة الأولى » التي فاتتهم « معه » وينصرفون « وقوله » وهكذا
يفعل في صلاة الفرائض كلها « توطئة لقوله « إلا المغرب فانه » اي الامام « يصلي بالطائفة
الأولى ركعتين » ويتشهد فاذا تم تشهده ثبت قائما على المشهور ويشير إلى الطائفة الأولى
بالقيام فإذا قاموا أتموا صلاتهم لأنفسهم ثم يتشهدون ويسلمون وينصرفون فيقفون في مكان
أصحابهم ثم تأتي الطائفة الثانية فيحرمون خلفه .

« و » يصلي بهم اي « ب » الطائفة « الثانية ركعة » ثم يتشهد ويسلم ثم يقضون

وإن صَلَّى بِهِمْ فِي الْحَضَرِ لِشِدَّةِ خَوْفِ صَلَّى فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَلِكُلِّ صَلَاةٍ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَنْ ذَلِكَ صَلُّوا وَحْدَانًا بِقَدْرِ طَائِفَتِهِمْ

لأنفسهم الركعتين اللتين فاتتهم بالفاتحة وسورة ثم ينصرفون وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ هي المشهورة من قول مالك وصحح فعلها عن النبي ﷺ ولها شرطان الأول أن يكون القتال جائزاً أي مأذوناً فيه فيشمل الواجب كقتال أهل الشرك والبغي والمباح كقتال مريد المال وأن يكون الذين صلوا مع الإمام يمكنهم الترك فلو كان العدو بحيث لا يقاومه المرصد له لم يجز الثاني إذا انقطع الخوف في أثناء الصلاة أتموا على صفة الأمن وإن حصل الأمن بعد الصلاة لا إعادة عليهم .

هذه صفة صلاة الخوف في السفر وأما صفتها في الحضر فأشار إليها بقوله « وإن صلى » الإمام « بهم » أي بمن معه « في الحضر لشدة خوف صلى » بهم « في الظهر والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين » وعبارة الجلاب أكثر فائدة وأوضح من عبارة الشيخ ونصها إذا نزل الخوف في صلاة الحضر لم يجز قصر الصلاة وجاز تفريقهم فيها فيصلّي الإمام بأحدى الطائفتين ركعتين ويحلس ويتشهد .

ثم يشير إليهم بالقيام للاتمام وقد قيل انه يقوم إذا قضى تشهدده فينتظر اتمامهم وانصرفهم ويجيء الآخرين قائماً يعني ساكناً أو داعياً لا قارئاً ثم يصلي بالطائفة الثانية الركعتين الباقيتين ثم يسلم وينصرف ويقضون ما فاتهم بعد سلامه وقد قيل ينتظروهم حتى يقضوا ما فاتهم ثم يسلم ويسلمون بسلامه اهـ والأول هو المشهور .

« ولكل صلاة » مما تقدم في السفر والحضر جماعة « أذان وإقامة » لأن كل صلاة فرض يجتمع لها في السفر مطلقاً وفي الحضر إن طلبت غيرها أذان وإقامة ثم أشار إلى صفة صلاة الخوف فرادى فقال « وإذا اشتد الخوف عن ذلك » أي عن صلاة الجماعة على الصفة المتقدمة .

« صلوا وحداناً » أي فرادى « بقدر طاقتهم » فإن قدروا على الركوع والسجود فعلوا

مُشَاةً أَوْ رُكْبَانًا مَاشِينَ أَوْ سَاعِينَ مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا .

﴿ باب ﴾

فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى

ذلك وإن لم يقدرُوا على شيء من ذلك صلوا ايَّاماً ويكون ايَّامُهُم للسجود أخفض من الركوع « مشاة » أي غير راكبين .

« أو ركبانا » على الخيل والابل « ماشين » أي على الهينة « أو ساعين » أي جارين « مستقبلِي القبلة وغير مستقبلِيها » ثم لا إعادة عليهم إذا أمنوا لا في الوقت ولا بعده والأصل فيما ذكر قوله تعالى فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا وقوله تعالى فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم فإذا اطمأننتم فأقيموا الصلاة فأمر الله سبحانه وتعالى أن تصلى الصلاة في وقتها على حسب الحال .

وفي الموطأ قال ابن عمر رضي الله عنهما إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً قياماً على أقدامكم أو ركبانا مستقبلِي القبلة وغير مستقبلِيها قال نافع لا أرى عبد الله ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ .

(تنبيه) يجوز في تلك الحالة أعني حالة اشتداد الخوف مشى كثير وركض وهو تحريك الرجل وطعن برمح ورمي بنبل وكلام بغير اصلاحها ولو كثر ان احتيج له فيما يتعلق بهم كتحذير غيره ممن يريد أو أمره بقتله وكتسبيح وافتخار عند الرمي ورجز ان ترتب على ذلك توهين العدو وإلا لم يكن من المحتاج له .

﴿ باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى ﴾

« باب في » بيان حكم « صلاة العيدين » الفطر والأضعى وفي بيان وقت الخروج إليها وكيفيتها وبيان الطريق التي يرجع منها وبيان ما يفعله وما يقوله عند خروجه إليها « و » في بيان « التكبير » في « أيام منى » وفي بيان الوقت الذي يقع فيه التكبير من أيام منى وبيان ما يستحب فعله في يوم العيد وابتدأ بحكمها فقال :

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ يُخْرَجُ لَهَا الْإِمَامُ وَالنَّاسُ ضُخْوَةً بِقَدْرِ مَا إِذَا وَصَلَ حَانَتْ الصَّلَاةُ

« صلاة العيدين سنة واجبة » المراد ان كلا منها سنة مؤكدة فقوله واجبة أي وجوب السنن وهو التأكيد فهي سنة عين في حق من تلزمه الجمعة من حر مكلف الخ فلا تسن في حق عبد ولا صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا مسافر وهو ما كان خارجاً عن بلد الجمعة بأكثر من ثلاثة أميال لكن يستحب لمن لم يؤمر بها أن يصليها فيصليها العبد والمرأة والصبي والخارج عن بلد الجمعة كفرسخ على جهة التدب غير أنه يستثنى من المسافر الحاج بمنى فانهم لا يؤمرون بأقامتها لا ندبا ولا سنة لأن وقوفه بالمشعر يقوم مقام صلاته لها .

وأما أهل منى فصلاتهم لها جماعة بدعة مذمومة ولا بأس أن يصليها الرجل منهم في خاصة نفسه ومن فاتته صلاة العيد مع الامام فيستحب له أن يصليها منفرداً وإذا خرجت المرأة اليها لا تلبس المشهور من الثياب وهو ما شأنه أن ترقب الناس له ولا تنطيط خوف الفتنة أي يحرم فعل ذلك ان كان الخوف ظنا ويكره ان كان شكاً والمعجزة وغيرها في هذا سواء .

ثم بين وقت الخروج فقال « يخرج لها الامام والناس ضخوة » يعني أن وقت الخروج لصلاة العيد للإمام والناس بعد طلوع الشمس بحيث إذا وصلوا إلى المصلي حل وقت الصلاة هذا لمن قربت داره وأما من بعدت داره فإنه يخرج قبل ذلك بحيث يدرك الصلاة مع الامام .

وهذا بيان وقت الخروج لا وقت الصلاة يدل عليه قول المصنف « قدر ما إذا وصل » وفي رواية بقدر ما إذا وصل « حانت » أي حان وقتها وجاء وقت حلها أي حلت « الصلاة » وحلها إذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين من رماح العرب وهو اثنا عشر شبراً بالأشبار المتوسطة وهذا باعتبار رأي العين وأما باعتبار الحقيقة فقد قطعت الشمس من المسافة ما لا يعلمه إلا الله وإيقاعها بالمصلي أفضل لفعل ذلك منه عليه الصلاة والسلام مع الداومة واستقر على ذلك عمل أهل المدينة وظاهر قوله في المدونة ويستحب الخروج

وَلَيْسَ فِيهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ فَيُصَلِّي بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا جَهْرًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضَحَاها وَنَحْوَهُمَا وَيُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ يَعْدُ فِيهَا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ

لها إلى المصلي إلا من عذر مكة وغيرها في ذلك سواء .

وعن الامام مالك أن أهل مكة يصلون بالمسجد الحرام أي لمعاينة الكعبة وهي عبادة مفقودة في غيرها فقد ورد ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين إليه . ويستحب المشي في الذهاب إلى صلاة العيدين دون الرجوع لأنه قد فرغ من القرية ويستحب الأكل قبل الغدو إلى المصلي في عيد الفطر دون الأضحية .

« وليس فيها أذان ولا إقامة » وليس فيها أيضاً على المشهور نداء الصلاة جامعة لما في مسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أنه لا أذان يوم الفطر قبل أن يخرج الامام ولا بعد أن يخرج ولا إقامة ولا نداء أي بالصلاة جامعة ولا شيء أي ليس هناك شيء يفعل يعلم به صلاة العيد كضرب دف مثلاً .

فإذا حان وقت الصلاة فلا أذان ولا إقامة ولا نداء وإنما يبدأ الامام الصلاة « فيصلي بهم » أي بالناس أي بمجرد وصوله المصلي أو المسجد بعد حل النافلة واجتماع الناس « ركعتين » لما في الصحيحين أنه ﷺ صلاها ركعتين وكذلك الخلفاء بعده « يقرأ فيها جهراً » بخلاف « بأمر القرآن والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما » وفي بعض النسخ تقديم سبح على الشمس وضحاها وهي ظاهرة وقضيته الاقتصار عليهما وقضية ما في الموطأ ومسلم أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الأضحية والفطر بق والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر غير ذلك فلمعلم يصحب لقراءتها عمل أهل المدينة .

« ويكبر في » الركعة « الأولى سبعا قبل القراءة يعد فيها تكبيرة الاحرام و » يكبر

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ لَا يَعْدُ فِيهَا تَكْبِيرَةَ الْقِيَامِ وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ سَجْدَتَانِ ثُمَّ يَنْشَهُدُ

في الركعة « الثانية » بعد القيام « خمس تكبيرات لا يعد فيها تكبيرة القيام » ولا يرفع يديه في شيء من التكبير لا في الأولى ولا في الثانية إلا في تكبيرة الاحرام على المشهور وعن مالك استحبابه في كل تكبيرة ويكون التكبير متصلاً ببعضه ببعض إلا بقدر تكبيرة المؤتم فيندب له الفصل بقدره .

وإذا كبر الامام في الأولى أكثر من سبع أو في الثانية أكثر من سبع أو في الثانية أكثر من خمس فلا يتبعه المأموم ولو كان ذلك مذهب الامام ويكبر قبل القراءة ولو كان مذهب الامام التأخير كما دل عليه ظواهر أهل المذهب .

وإذا سها الامام عن تكبيرة صلاة العيد رجع ما لم ينحن للركوع فادأ وضع يديه على ركبتيه فانه لا يرجع فلو رجع فبعضهم استظهر عدم البطلان واستظهر غيره البطلان معللاً ذلك بأنه رجوع من تلبس في فرض إلى سنة وإذا رجع من يسوغ له الرجوع فانه يكبر ويعيد القراءة ويسجد بعد السلام على المشهور ومقابله لا يسجد حكاة اللخمي والمازري وان وضع يديه على ركبتيه تارك التكبير سهواً تهادى وسجد قبل السلام .

ومن جاء بعد أن فرغ الامام من التكبير ووجده يقرأ كبر على المشهور خلافاً لابن وهب قال لأنه يصير قاضياً في حكم الامام ورأى صاحب القول المشهور أن ذلك ليس بقضاء لحقة الأمر وكذا اذا أدركه في بعض التكبير فانه يكبر معه ما أدركه فيه ثم يكمل ما بقي بشروع الامام في القراءة ولا يكبر ما فاتة في خلال تكبير الامام وان وجده في الركوع كبر تكبيرة الاحرام ولا شيء عليه وإذا أدرك القراءة في الركعة الثانية كبر خمساً اذ تكبيرة القيام ساقطة عنه وإذا قضى الأولى كبر سبعة يعد فيها تكبيرة القيام لفوات الاحرام .

« وفي كل ركعة سجدتين » هكذا رواه بعضهم وصوابه سجدتان ليكون مبتدأ وخبراً وقال بعضهم هو منصوب بفعل مضمر تقديره ويسجد في كل ركعة سجدتين وما ذكره لا خلاف فيه إذ لا قائل بسجدة واحدة في ركعة « ثم ينشأ » أي بعد فراغه من السجدتين

وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَرْقَى الْمَنْبَرَ وَيَخْطُبُ وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِ خُطْبَتِهِ وَوَسْطُهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَتَى مِنْهَا وَالنَّاسُ كَذَلِكَ

أي ويصلي على النبي ﷺ ويدعو وأراد بالتشهد ما يشمل الكل « ويسلم » أي بعد فراغه من التشهد .

« ثم يرقى » أي بعد الفراغ من السلام يرقى بفتح الباء « المنبر ويخطب ويجلس في أول خطبته ووسطها » أخذ من كلامه أن الخطبة تكون بعد الصلاة فليست خطبة العيد كخطبة الجمعة لا من حيث الوقت فإن هذه بعد الصلاة وتلك قبل الصلاة ولا من حيث الافتتاح فإن هذه تفتتح بالتكبير وتلك بالحمد والصلاة على النبي ﷺ وإن كانت مثلها من حيث أن كلا منهما باللفظ العربي ومن حيث الجهر فإنه يطلب في كل منها .

وقد نص في المختصر على استحباب البعدية يعني أن حكم كون الخطبة بعد الصلاة الاستحباب لما في الصحيح أنه ﷺ كان يبدأ بالصلاة قبل الخطبة وعلى هذا جرى عمل الخلفاء الراشدين بعده وأخذ من قوله يجلس أولها ووسطها أنها خطبتان أولى وثانية مشتملة أي الخطبة الشاملة للأولى والثانية على أحكام العيد وما يشرع فيه واجبا ومستحبا .

« ثم ينصرف » أي من غير جلوس إذا فرغ من الخطبة إن شاء وله أن يقيم مكانه ويكره له وللمؤمنين التنفل قبلها وبعدها إن أوقفها في الصحراء لما في الصحيحين أن رسول الله ﷺ خرج يوم الأضحى فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما وأما إن أوقفها في المسجد فلا يكره له ولا للمؤمنين التنفل قبلها ولا بعدهما عند ابن القاسم لأن الحديث إنما كان في الصحراء .

« ويستحب » للإمام « أن يرجع من طريق غير » الطريق « التي أتى منها » لما صح أنه ﷺ كان يفعل ذلك وأشار بقوله « والناس كذلك » إلى أنها متساويان في هذا الطلب فكما يطلب من الإمام الرجوع من طريق آخر غير الذي أتى منه فكذلك المؤمنون لما أن الحكمة منوطة بالجميع .

وإن كان في الأضحى خرج بأضحيتيه إلى المصلى فذبحها أو نحرها ليعلم ذلك الناس فذبحون بعده وليذكر الله في خروجه من بيته في الفطر والأضحى جبراً حتى يأتي المصلى الإمام والناس كذلك

« وإن كان » خروج الامام لصلاة العيد « في الأضحى » أي يوم النحر « خرج بأضحيتيه » بتشديد الياء « إلى المصلى فذبحها » إن كانت مما يذبح « أو نحرها » إن كانت مما ينحر وإنما كان كذلك « له أجل أن » يعلم الناس ذلك فذبحون « أو ينحرون » بعده « إذ لا يجوز لهم الذبح قبله فإن ذبح أحد قبله أعاد اتفاقاً فإن لم يخرج الامام أضحيتيه إلى المصلى فإنهم يذبحون بعد رجوعه إلى منزله وتجزيهم وإن أخطأوا في تحريم بأن ذهبوا قبله .

« وليذكر » أي يكبر الامام « الله » تعالى « في خروجه من بيته » أو غيره يعني أنه يطلب من الامام على جهة الاستحباب عند خروجه من بيته أو غيره أن يذكر الله تعالى بالتكبير ويفهم من كلامه أنه لا يكبر قبل الخروج وهو المشهور .

وهناك قول بأنه يدخل زمن التكبير بغروب الشمس ليلة العيد وذلك « في » عيد « الفطر و » في عيد « الأضحى » وقال أبو حنيفة لا يكبر في عيد الفطر دليلنا ما رواه الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر يوم الفطر حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي وعليه عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف .

وظاهر كلام الشيخ أنه يكبر سواء خرج قبل طلوع الشمس أو بعدها وهو لما لك في المبسوط بل نقل بعضهم أن الذي لما لك في المبسوط التكبير من وقت الانصراف من صلاة الصبح قال ابن عبد السلام وهو الأولى لا سيما في الأضحى تحقيقاً للشبه بأهل المشعروالتكبير المذكور يكون « جهراً » عند عامة العلماء يسمع نفسه ومن يليه وفوق ذلك قليلاً قال القرافي كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى رافعاً صوته بالتكبير واستمر على هذا عمل السلف بعده .

وقوله « حتى يأتي المصلي الامام » غاية لتكبير الامام وأما قوله « والناس كذلك »

فَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ قَطَعُوا ذَلِكَ وَيُكَبِّرُونَ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي
خُطْبَتِهِ وَيُنْصِتُونَ لَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَلْيُكَبِّرِ النَّاسُ
دُبْرَ الصَّلَوَاتِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ
الرَّابِعِ مِنْهُ وَهُوَ آخِرُ أَيَّامٍ مَنَى يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَقْطَعُ وَالتَّكْبِيرُ
دُبْرَ الصَّلَوَاتِ اللَّهُ أَكْبَرُ

فمعناه أنهم مثل الامام في ابتداء التكبير وصفته وأما في الانتهاء فيخالفونه فيه يدل عليه
قوله « فإذا دخل الامام للصلاة » أي لحملها و يروى في الصلاة « قطعوا ذلك التكبير » و
السامعون للخطبة « يكبرون » سرأ « بتكبير الامام في خطبته » على المذهب لفعل جماعة
من الصحابة ذلك .

« وينصتون له » أي للامام « فيما سوى ذلك » التكبير عندما لك من رواية ابن القاسم
لأن عليهم أن يستمعوا له فأشبهت الجمعة .

« فإن كانت » الأيام « أيام النحر » ويجوز رفع أيام على ان كان تامة أي فإن حضرت
أيام النحر « فليكبر الناس » استحبابا « دبر الصلوات » المفروضات الحاضرة قبل التسبيح
والتهميد والتكبير .

وظاهر كلامه أن الامام والمأموم والفد والذكر والأنثى في ذلك سواء والاحتراز
بالمفروضات من النوافل وبالحاضرة من الفائتة وابتداء التكبير أثر الصلوات المفروضات
« من صلاة الظهر من يوم النحر » وانتهأؤه « إلى صلاة الصبح من اليوم الرابع منه » أي من
يوم النحر « وهو » أي اليوم الرابع « آخر أيام منى » ودفع بقوله « يكبر إذا صلى الصبح »
الايام في قوله الى صلاة الصبح إذ يحتمل أن تكون الى فيه للغاية أي والغاية خارجة
ويحتمل أن تكون بمعنى بعد .

« ثم » اذا فرغ من التكبير بعد صلاة الصبح من اليوم الرابع من أيام النحر « يقطع »
التكبير « والتكبير » الذي يكبره الناس « دبر الصلوات » له صفتان احدهما « الله أكبر

اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَإِنْ جَمَعَ مَعَ التَّكْبِيرِ تَهْلِيلًا وَتَحْمِيدًا فَحَسَنٌ يَقُولُ
 إِنْ شَاءَ ذَلِكَ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ
 وَاللهُ الْحَمْدُ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ هَذَا وَالْأَوَّلُ وَالْكُلُّ وَاسِعٌ وَالْأَيَّامُ
 الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ النَّحْرِ الثَّلَاثَةُ وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ مِنَى وَهِيَ ثَلَاثَةٌ
 أَيَّامٌ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَالْغُسْلِ لِلْعِيدَيْنِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ

الله أكبر الله أكبر» والثانية أشار إليها بقوله «وان جمع مع التكبير تهليلاً وتحميداً فحسن»
 أي مستحب ثم بين صفة الجمع :

« يقول ان شاء الله ذلك الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
 وقد روي عن مالك هذا » من رواية ابن عبد الحكم واستحبها ابن الجلاب .

« و » روي عنه أيضاً « الأول » من رواية علي وصرح عياض بمشهوريته « والكل
 واسع » أي جائز لما أنه لم يثبت عن النبي ﷺ تعيين شيء من هاتين الصفتين ولما تقدم له
 الأمر بالذكر عند خروجه إلى صلاة العيدين وكان مراده به الذكر المأمور به في قوله تعالى
 ليذكروا اسم الله في أيام معلومات .

وقوله واذكروا الله في أيام معدودات ناسب أن يذكر الأيام المذكورة ويبين هذه من
 هذه فقال « والأيام المعلومات » أي للنحر المذكورة في الآية الأولى هي « أيام النحر الثلاثة »
 الأول وتاليه .

« و » أما الأيام المعدودات « أي للرمي المذكورة في الآية الأخرى فهي « أيام منى وهي
 ثلاثة أيام بعد يوم النحر » ثاني يوم النحر وتاليه فأول يوم النحر معلوم غير معدود ورابعة
 معدود غير معلوم واليومان الوسطان معلومان معدودان « والغسل للعيدين حسن »
 أي مستحب وصفته كصفة غسل الجنابة ويطلب من كل مميز وان لم يكن مكلفاً ولا
 مريداً للصلاة .

« وليس بإلزام » أي لزوم السنن وأفضل أوقاته بعد صلاة الصبح ويجزئه إذا اغتسل

وَيُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطَّيِّبُ وَالْحَسَنُ مِنَ الثِّيَابِ .

﴿ باب ﴾

فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ

وَصَلَاةِ الْخُسُوفِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ

قبل طلوع الفجر « ويستحب فيها » أي العيدين « الطيب » للرجال من خرج منهم للصلاة ومن لم يخرج وأما النساء إذا خرجن لها فلا يجوز لهن الطيب لا فرق بين العجائز وغيرهن وأما إذا لم يخرجن فلا حرج .

« و » يستحب فيها أيضاً للرجال « الحسن أي لبس الحسن » من الثياب « والمراد بالحسن منها الجديد ولو أسود وأدلة ذلك كله من السنة ففي حديث ابن عباس كان عليه الصلاة والسلام يغتسل يوم الفطر والأضحى ويتطيب ويرغب في ذلك ويأمرنا إذا غدونا إلى المصلى أن نلبس أجود ما نقدر عليه من الثياب .

﴿ باب في صلاة الخسوف ﴾

(باب في) بيان حكم « صلاة الخسوف » وفي بيان صفتها الأكثر على أن الخسوف والكسوف مترادفان على معنى واحد في الشمس والقمر وهو ذهاب الضوء منها وقيل بتباينها فالكسوف التغير والخسوف ذهاب الضوء بالكلية ولما كان القمر يذهب جملة ضوئه والشمس ليست كذلك كان أولى بالخسوف من الكسوف فيقال خسف القمر وكسفت الشمس ودليلها من السنة قوله عليه الصلاة والسلام إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله في رواية فافزعوا إلى الصلاة وحكم صلاة الخسوف السنية كما قال المصنف :

« وصلاة الخسوف سنة واجبة » أي مؤكدة وهو متفق عليه في خسوف الشمس ومختلف فيه في خسوف القمر والمشهور أن صلاة خسوف القمر مستحبة كما قال الأجهوري وتفضل صلاة خسوف الشمس جماعة وفرادى والأول أفضل ولذا بدأ به المصنف فقال :

إِذَا خُسِفَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِالنَّاسِ بِغَيْرِ
 أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً سِرًّا بِنَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَرْكَعُ
 رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَ ذَلِكَ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ثُمَّ
 يَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ
 يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ

« إذا خسفت الشمس » كلها أو بعضها « خرج الإمام الى المسجد » « إذا وصل إليه
 » « افتتح الصلاة بالناس » « ولا يشترط فيهم عدد محصور كالجمعة » « بغير أذان ولا إقامة » « ولا
 يقول الصلاة جامعة لما هو مأثور من فعله عليه الصلاة والسلام ويكبر في افتتاحه كالتكبير
 في سائر الصلوات فإذا كبر افتتح القراءة بفاحة الكتاب .

« ثم قرأ قراءة طويلة سرًا » لأنه ﷺ قرأ كذلك وحدها أن تكون « بنحو سورة
 البقرة » لفظة نحو مقحمة أي زائدة فان المذهب استحباب قراءة البقرة في القيام الأول
 من الركعة الأولى بعد الفاتحة ومقابل المذهب يقول انما قال نحو اشارة إلى أن النسب لا
 يختص بهذه السورة بل المراد هي أو قدرها أي يقرب منها في الطول .

« ثم » بعد الفراغ من قراءتها « يركع ركوعًا طويلًا نحو ذلك » أي يقرب منه في الطول
 « ثم » بعد ذلك يرفع رأسه « من الركوع والحال انه » يقول سمع الله من حمده « والمأموم
 يقول ربنا ولك الحمد .

« ثم » بعد ذلك « يقرأ » الفاتحة على المشهور خلافا لابن مسلمة في أنه لا يقرأها وعلل
 ذلك بأنها ركعتان والركعة الواحدة لا تكرر فيها الفاتحة مرتين « دون قراءته الأولى »
 أي بعد قراءة الفاتحة يقرأ في القيام الثاني دون قراءته في القيام الأول ويستحب أن تكون
 بآل عمران .

« ثم يركع نحو » طول « قراءته الثانية » ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو « ثم
 يرفع رأسه » منه هو والمأمومون وهو « يقول سمع الله من حمده » ويقول المأمومون ربنا

ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ ثُمَّ يَقُومُ فَيَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ يَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ هَذِهِ ثُمَّ يَرْكَعُ ذَلِكَ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ كَمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ يَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ يَتَشَهَّدُ
وَيُسَلِّمُ وَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ

ولك الحمد « ثم يسجد » هو والمأمومون « سجدتين تامتين » بطمأنينة وهل يطولها كالركوع قولان مشهورهما الأول والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وهو ظاهر كلام الشيخ .

« ثم » بعد أن يفرغ من السجدتين « يقوم فيقرأ » الفاتحة ويقرأ بعدها قراءة « دون قراءته التي تلي ذلك » أي قراءته التي في القيام الثاني من الركعة الأولى ويستحب أن تكون بسورة النساء .

« ثم » بعد فراغه من القراءة في القيام الثالث « يركع نحو قراءته » في القيام الثالث ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعو « ثم » بعد فراغه من الركوع « يرفع رأسه » والمأمومون كذلك « كما ذكرنا » أي وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد « ثم » بعد رفعه يقرأ الفاتحة على المشهور .

« ثم » يقرأ « قراءة « دون قراءته هذه » التي في القيام الثالث ويستحب أن تكون بسورة المائدة « ثم » بعد فراغه من القراءة في القيام الرابع « يركع نحو ذلك » أي نحو قراءته في القيام الرابع « ثم » بعد ذلك « يرفع رأسه » كما ذكرنا « يعني وهو يقول سمع الله لمن حمده ويقول المأمومون ربنا ولك الحمد .

(ثم) بعد ذلك (يسجد كما ذكرنا) سجدتين تامتين بطمأنينة وفيها القولان المتقدمان في سجدتي الركعة الأولى (ثم يتشهدوا) إذا فرغ من تشهد (يسلم) وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ قال الفاكهاني هي مذهبتنا ومذهب الجمهور ودليلها الأحاديث الصحيحة الصريحة في الكيفية المتقدمة التي نعتها مصنفنا وقال أبو حنيفة تصلي ركعتين كسائر التوافل .

(ولمن شاء أن يصلي) صلاة خسوف الشمس (في بيته مثل ذلك) أي مثل الصفة المتقدمة (أن يفعل) إذا لم يؤد ذلك إلى ترك إقامتها في الجماعة وأما لو أدى ذلك إلى ترك

وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ وَلْيُصَلِّ النَّاسُ عِنْدَ ذَلِكَ أَفْذَاذًا
وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرًا كَسَائِرِ رُكُوعِ النَّوَافِلِ وَلَيْسَ فِي إِثْرِ صَلَاةِ خُسُوفِ
الشَّمْسِ خُطْبَةٌ مُرَتَّبَةٌ

إقامتها في الجماعة فيكره له ان يصلّيها في بيته .

ثم انتقل يتكلم على خسوف القمر فقال (وليس في صلاة خسوف القمر جماعة) على المشهور
ظاهر ما نقله القرافي أن النهي على جهة المنع فانه قال وأما الجمع فممنعه مالك وأبو حنيفة
لأن النبي ﷺ لم يجمع في خسوف القمر وأجازه أشهب والبخي وقوله (وليصل الناس
عند ذلك) أي عند خسوف القمر (أفذاذا) بذالين معجمتين أو فرادى في منازلهم على
المعروف من المذهب ومقابلة ما لمالك في المجموعة من أنهم يصلون أفذاذا في المسجد وقوله
(والقرأة فيها جهرا) تكرار ورفع بقوله (كسائر ركوع النوافل) ما يتوهم في قوله
وليصل الناس الخ لأنه يحتمل أن تكون على هيئة النوافل من غير نية تخصها ويحتمل أن
تكون على صفة خسوف الشمس .

قال في التحقيق وظاهر قول مالك عدم افتقارها لنية تخصها كسائر النوافل بخلاف
خسوف الشمس فيفتقر الى نية مخصوصة اهـ .

واعلم أن أصل الندب يحصل بركعتين فقط وكذا يندب أن يصلي ركعتين ركعتين
حتى ينجلي ووقتها الليل كله ويفوت فعلها بطلوع الفجر .

(وليس في اثر) بكسر الهززة وسكون المثناة ويفتحها أي بعد الفراغ من (صلاة
خسوف الشمس) ولا قبلها (خطبة مرتبة) أي بحيث يجلس في أولها وفي وسطها لأن
جماعة من الصحابة نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم يذكر أحد منهم انه ﷺ خطب فيها .

وأما من روى عن عائشة رضي الله عنها انه ﷺ صلى صلاة للكسوف ثم انصرف
فخطب الناس فحمد الله عز وجل وأثنى عليه فمعناه انه أتى بكلام منظوم مشتمل على
حمد الله تعالى والصلاة على رسوله ﷺ وموعظة على طريق ما يؤتى به في الخطبة وظاهر

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْظَ النَّاسَ وَيَذْكُرَهُمْ .

﴿ باب ﴾

(فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ)

وَصَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ يُخْرَجُ لَهَا الْإِمَامُ

قوله (ولا بأس أن يعظ الناس) بما يأتي من المصائب الدنيوية التي تحدث بسبب المعاصي .
(ويذكرهم) بما مضى يخالف ما قبله لأنه لا معنى للخطبة إلا هذا وأجيب بعدم
المخالفة لأن المنفي هو الخطبة المرتبة بالهيئة المخصوصة التي يجلس في أولها وفي وسطها
والوعظ والتذكير من غير ترتيب ليس خطبة بالمعنى الذي نفاه واستعمل لا بأس هنا فيما
فعله أولى من تركه وقد نص في المختصر على استحباب الوعظ .

﴿ باب في صلاة الاستسقاء ﴾

(باب في) بيان حكم (صلاة الاستسقاء) وبيان الوقت الذي تفعل فيه وهو من
ضحوة النهار إلى زوال الشمس وفي بيان المحل الذي تفعل فيه وهو الصحراء وفي بيان
صفتها والاستسقاء لغة طلب السقي وشرعاً طلب السقي من الله تعالى لقمح نزل بهم أو
غيره القمح احتباس المطر أفاده المصباح وغير القمح كتخلف نهر .
(وصلاة الاستسقاء) أي حكمها إنها (سنة تقام) أي تفعل أي تتأكد أن تصلي ولا
تترك خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله أنها غير مشروعة والدليل على مشروعتها ما في
الصحيحين أنه ﷺ خرج إلى المصلي فاستقى أي طلب السقي من الله تعالى واستقبل القبلة
وقلب رداءه وصلى ركعتين جهر فيها بالقراءة والواو لا تقتضي ترتيباً فلا يخالف ماسياً
من أن الدعاء بعد التحويل وبعد الاستقبال وبعد الصلاة .

(يخرج لها) أي لصلاة الاستسقاء (الإمام) زاد في رواية (والناس) وظاهرها
العموم وليس كذلك فانهم قسموا من يخرج لها ومن لا يخرج لها على ثلاثة أقسام قسم
يخرج لها باتفاق وهم المسلمون المكلفون ولو أرقاء والمتجالات من النساء والصبيان الذين

كَمَا يُخْرِجُ لِلْعِيدَيْنِ ضُحْوَةً فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ
بِالْقِرَاءَةِ يَقْرَأُ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا

يعقلون القرب وقسم لا يخرج لها اتفاقاً وهن الشابات من النساء المفتنات والنفساء
والحائض وقسم اختلف فيه وهم الصبيان الذين لا يعقلون القرب والشابات غير المفتنات
وأهل الذمة .

والشهور فيها عدا أهل الذمة عدم الخروج وأما أهل الذمة فالشهور أنهم يخرجون مع
الناس لا قبلهم ولا بعدهم ويكونون غير مخالطين للناس بل منفردين في جهة ولا ينفردون
بزمان خشية أن يسبق القضاء في ذلك للوقت فيفتنن بذلك ضعفة الناس .

ويستحب أن يأمر الإمام الناس بالتوبة ورد المظالم وذلك قبل خروجهم إلى المصلي
لأن الذنوب سبب المصائب قال الله تعالى وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَسَبَبَ
مَنْعُ الإِجَابَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ قَدْ بَيَّنَّهُ الْفَاكِهَانِي بِقَوْلِهِ الْعَبْدُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ يَدُ يَدِيهِ إِلَى
السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغَذْيُهُ بِالْحَرَامِ فَاتَى بِسُتْجَابٍ لِذَلِكَ وَيَأْمُرُهُمُ
بِالْصَّدَقَةِ وَالْإِحْسَانِ .

ويستحب صيام ثلاثة أيام قبل الاستسقاء ويخرجون في ثياب البذلة والمهنة وعليهم
السكينة والوقار والمشهور أن الإمام لا يكبر عند خروجه إليها وقوله (كما يخرج للعیدین)
يحتمل أن يكون التشبيه فيه للمصلي أي يخرج لها الإمام إلى المصلي كما يخرج للعیدین أي
في غير أهل مكة وأما هم فيستسقون بالمسجد الحرام كما أنهم يصلون فيه وحينئذ يكون
قوله (ضحوة) بياناً لوقت الخروج لا تكراراً .

فإذا وصل الإمام إلى المصلي (ف) انه (يصلي بالناس ركعتين) فقط باتفاق من يقول
بمشروعتها ويجوز التنفل قبلها وبعدها ونقل ابن حبيب عن ابن وهب كراهة ذلك قياساً
على صلاة العيد والقائل بالجواز يفرق بأن الاستسقاء يقصد فيه التقرب بالחסنات لترفع
العقوبات ولا كذلك العيد .

(ويجهر فيها بالقراءة) اتفاقاً لما صح أنه ﷺ جهر فيها بالقراءة (يقرأ) في الركعة
الأولى (ب) أم القرآن و (سبح اسم ربك الأعلى) ونحوها وفي الركعة الثانية بأمر القرآن

وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ سَجْدَتَانِ وَرَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ
 بِوَجْهِهِ فَيَجْلِسُ جَلْسَةً فَإِذَا أَطْمَأَنَّ النَّاسُ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا
 فَخَطَبَ ثُمَّ جَلَسَ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَحَوْلَ رِدَاءَهُ
 يَجْعَلُ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَمَا عَلَى الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ
 وَلَا يَقْلِبُ ذَلِكَ

(وَبِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا) وَنَحْوَهَا وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِيهِمَا .
 وَرَوَى قَوْلَهُ (وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ سَجْدَتَيْنِ) بِالنَّصْبِ وَالصَّوَابِ سَجْدَتَانِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ
 وَوَجْهَ النَّصْبِ بَاضَارُ فَعِلِ التَّقْدِيرِ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ .

(و) رَوَى قَوْلَهُ (رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ) بِالنَّصْبِ وَالصَّوَابِ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ وَبِالرَّفْعِ
 وَلَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدِّمَ مَا يَعْطُفُ عَلَيْهِ وَيَعْنِي بِالرَّكْعَةِ وَالرُّكُوعِ وَإِنَّمَا أَكْثَرُهَا بِوَاحِدَةٍ
 احْتِرَازًا مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ (و) إِذَا فَرَغَ مِنْ سَجُودِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ) إِذَا سَلِمَ
 فَانْه (يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ) أَيُّ نَدْبًا وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْأَرْضِ لَا يَرْقَى مَنِيرًا لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ
 يَطْلُبُ فِيهَا التَّوَاضُّعَ (ف) إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ (يَجْلِسُ جَلْسَةً) يَفْتَحُ الْجَيْمَ لِيَأْخُذَ النَّاسُ أَمَكَّتَهُمْ .
 (فَإِنْ أَطْمَأَنَّ النَّاسُ) فِي أَمَكَّتَهُمْ (قَامَ) الْإِمَامُ عَلَى جِهَةِ الاسْتِحْبَابِ حَالَةَ كَوْنِهِ
 (مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا فَخَطَبَ ثُمَّ جَلَسَ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ) أَخَذَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْخُطْبَةَ فِي
 الاسْتِسْقَاءِ نَظِيرُ الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدَيْنِ فِي كَوْنِهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَفِي كَوْنِهَا يَجْلِسُ فِيهَا أَوَّلًا وَثَانِيًا
 وَهُوَ الْمَشْهُورُ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ .

(فَإِذَا فَرَغَ) الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ (اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) وَهُوَ فِي مَكَانٍ (فَحَوْلَ رِدَاءَهُ) تَقَاوُلًا
 بِتَحْوِيلِ حَالِهِمْ مِنَ الشَّدَةِ إِلَى الرِّخَاءِ وَصِفَةُ التَّحْوِيلِ أَنَّ (يَجْعَلُ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى
 مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ وَمَا عَلَى مَنْكِبِهِ (الْأَيْسَرِ) عَلَى مَنْكِبِهِ (الْأَيْمَنِ) لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .
 (وَلَا يَقْلِبُ ذَلِكَ) أَيُّ رِدَاءَهُ قَالَ سَنَدٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ ﷺ ذَلِكَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ بَعْدَهُ
 وَصِفَةُ الْقَلْبِ أَنَّ يَجْعَلُ الْحَاشِيَةَ السُّفْلَى مِنْ فَوْقِ وَالْعُلْيَا مِنْ أَسْفَلٍ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّشَاوُهِ نَظَرًا

وَلْيَفْعَلِ النَّاسُ مِثْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ وَهُمْ قُعُودٌ ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ
وَيَنْصَرِفُونَ وَلَا يُكَبِّرُ فِيهَا وَلَا فِي الْخُسُوفِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
وَالْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً .

لقلوله تعالى فجعلنا عالمها سافلها وأما تحويل ما على الأيمن على الأيسر فلا يمكن إلا مع
جعل باطن الرداء ظاهراً وظاهره باطناً .

(وليفعل الناس) الذكور دون الإناث « مثله » أي مثل الإمام ان كانوا أصحاب
أردية فيحولون أرديتهم وهم جلوس وأما الإمام فيحول (وهو قائم وهم قعود ثم يدعو
كذلك) وهو قائم مستقبل القبلة جهراً ويكون الدعاء بين الطول والقصر ومن دعائه
ﷺ اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت ويستحب لمن قرب من
الإمام أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه وبطونها إلى الأرض وروى إلى السماء .

(ثم ينصرف وينصرفون) على المشهور وقيل يرجع مستقبل للناس يذكرهم ويدعوا
ويؤمنون على دعائه ثم ينصرفون « ولا يكبر فيها » أي في صلاة الاستسقاء « ولا في » صلاة
« الخسوف غير تكبيرة الإحرام » « تكبيرة » الخفض والرفع « وكذا لا يكبر في الخطبة
ويستبدل التكبير بالاستغفار فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم
وأتوب إليه ويكثر في أثناء الخطبتين من قوله استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء
عليكم مدراراً ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً .

« و » كذا « لا أذان فيها » أي في صلاة الاستسقاء « ولا اقامة » وفي غالب النسخ
فيها أي في صلاة الاستسقاء وصلاة الخسوف وفيها تكرار بالنسبة لصلاة الخسوف
لأنه قدمه هناك .

﴿ باب ﴾

(مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْتَضِرِ فِي غَسْلِ أَلَمِيَّتِ وَكَفْنِهِ وَتَحْنِيْطِهِ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ)
وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقَبْلَةِ بِالْمُحْتَضِرِ وَإِعْمَاضُهُ إِذَا قَضَى

﴿ باب ما يفعل بالاحتضر وفي غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه ﴾

« باب ما » أي في بيان الذي « يفعل بالاحتضر » بفتح الضاد سمي بذلك لأن أجله حضره والأجل له اطلاقان مدة الحياة وانتهاء تلك المدة فان اريد الثاني فلا تقدير وان اريد الأول فيحتاج إلى تقدير أي آخر أجله « وفي » بيان كيفية « غسل الميت » ومن يفعله ونحو ذلك أي مما يتعلق بالغسل ككونه يعصر بطنه برفق .

« و » في بيان « كفنه » بفتح الفاء وسكونها وفي بيان عدد ما يكفن فيه الميت ونحو ذلك أي أشار بما أشار إليه بقوله ولا بأس أن يقمص أو يعمم « و » في بيان « وتحنيطه » أي الميت وتحنيط كفنه « و » في بيان « حمله » ترجم له ولم يذكره في الباب ولعله سكت عنه لما أن الدفن يتضمنه « و » في بيان كيفية « دفنه » أي وضعه في قبره وما يوضع فيه أي من اللين وبدأ بما صدر به في الترجمة فقال :

« ويستحب استقبال القبلة بالاحتضر » حين تظهر علامات الموت عليه ويوقن بموته وذلك إذا أشخص الرجل بصره أي فتح عينيه لا يطرف ولا يستقبل به قبل ذلك أي يكره والمطلوب في صفة الاستقبال أن يحمل على جنبه الأيمن وصدرة الى القبلة .

« و » يستحب « إغماضه » أي تغليق عينيه « إذا قضى » نجبة النجس النذر ولا يخفى أن كل حي لا بد أن يموت فكأنه نذر لازم فإذا مات قضى نجبه أي نذره والمراد أنه مات بالفعل ولذلك أتى المصنف بإذا المفيدة للتحقيق وإنما استحب ذلك لأن فتح عينيه بعد موته يقبح به منظره ويقال عند ذلك بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العاملون أي الحالى وهو الموت أي لهذا ومثله وعد غير مكذوب أي هذا الموت موعود غير مكذوب فيه .

ويستحب أيضاً شد لحية بعصابة وتلين مفاصله برفق ورفع عن الأرض وسره بثوب

وَيُلْقَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ أَمُوتٍ وَإِنْ قُدِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً وَمَا عَلَيْهِ ظَاهِرٌ فَهُوَ أَحْسَنُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهُ حَائِضٌ وَلَا جُنْبٌ وَأَرْخَصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ رَأْسِهِ بِسُورَةِ يَس، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ

ووضع شيء ثقيل على بطنه نحو سيف وتلقينه وإليه أشار بقوله « ويلقن » أي المحتضر الذي لم يمت بالفعل .

وأما الأمور التي تقدمت فهي لمن مات بالفعل والتلقين أن يقول الجالس عنده بحيث يسمعه « لا إله إلا الله » بحمد رسول الله « عند الموت » أي عند ظهور علامات الموت وإنما طلب التلقين ليتذكرهما بعقله فيموت وهو معترف بهما في ضميره وإذا قالها المحتضر لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بكلام أجنبي فتعاد عليه لتكون آخر كلامه فيدخل الجنة لما ورد من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ولا يقال له عند الاحتضار قل لا إله إلا الله ربما كان في منازعة الشيطان عند قوله له مت على دين كذا اليهودية أو النصرانية فيقول لا فيساء به الظن .

« وإن قدر على أن يكون » جسده « طاهراً وما عليه طاهر فهو أحسن » والمعنى أنه يندب لنا أن نجعل ما فوقه وما تحته وجسده طاهراً إن أمكن ذلك وعلته حضور الملائكة عنده .

« ويستحب أن لا يقربه حائض ولا جنب » لما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه حائض أو جنب وكذا يندب أن لا يقربه كلب ولا تمثال وكل شيء تكرهه الملائكة « وأرخص » بمعنى استحب « بعض العلماء » هو ابن حبيب « في القراءة عند رأسه أو رجله أو غير ذلك » بسورة يس « لما روى أنه ﷺ قال ما من ميت يقرأ عند رأسه سورة يس إلا هون الله عليه .

« ولم يكن ذلك » أي ما ذكر من القراءة عند المحتضر « عند مالك » رحمه الله وإنما هو مكروه عنده لا خصوصية يس بل يكره عنده قراءة يس أو غيرها عند موته أو بعده

أَمْرًا مَعْمُولًا بِهِ وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ بِالذَّمُّوعِ حِينَئِذٍ وَحُسْنُ التَّعْزِي
وَالْتَّصَبُّرُ أَجَلٌ لِمَنْ اسْتَطَاعَ وَيُنْتَهَى عَنِ الصَّرَاحِ وَالنِّيَاحَةِ وَلَيْسَ فِي غُسْلِ
أَلَمِيَّتِ حَدٌّ وَلَكِنْ يُنْقَى وَيُغَسَّلُ وَتَرَأَى

أو على قبره « أمرًا معمولاً به » وكذا بذكره عنده تلقينه بعد وضعه في قبره « ولا بأس
بالبكاء بالذموم حينئذ » أي حين يحتضر الميت أي وكذا بعد الموت .
« وحسن التعزي » وهو تقوية النفس على الصبر على ما نزل بها والمناسب حذف حسن
ويقول والتعزي والتصبر أجل أي أحسن لأنه على عبارته يلفو الإخبار بقوله أجل
أي أحسن .

« والتصبر » وهو حمل النفس على الصبر فعطفه على حسن التعزي من عطف المنابر لأن
التعزي هو تقوية النفس على الصبر بحيث يرسخ فيها ولا كذلك التصبر وهو حمل النفس على
الصبر ولا يلزم منه رسوخ « أجل » أي أحسن من البكاء ولا يخفى أن البكاء لا حسن فيه
فأفعل التفضيل ليس على باب « لمن استطاع » ويستعان على ذلك بالنظر في الأدلة على أجر
المصابين من الآيات والأحاديث الواردة في شأن ذلك فمنها قوله عز وجل وبشر الصابرين
الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة فصلوات الله ورحمته لا يوازىها شيء من جميع متعلقات الدنيا وفي الحديث من قال
ذلك وقال معه اللهم أجرني في مصيبي وأعقبني خيراً منها فعل الله به ذلك .

« وينهي عن الصراح والنياحة » لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من ضرب الحدود
وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفي رواية لمسلم النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم
القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب .

« وليس في غسل الميت » غير شهيد المعركة عند مالك « حد ولكن » المقصود عنده
أنه « ينقي » اعترض ما ذكره من عدم التحديد بقوله « ويغسل ومراً » فإنه تحديد أجيب
عنه بأن التحديد هو الذي لا يزداد عليه ولا ينقص منه والمرتى يكون ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً
والحاصل أن المنفى التحديد المقيد بعد مخصوص والمثبت ليس فيه تقييد بعدد مخصوص لما

بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَيُجْعَلُ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورٌ وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ وَلَا تُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ
وَلَا يُحْلَقُ شَعْرُهُ وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ عَصْرًا رَفِيقًا

علمت أن الوتر يشمل الثلاثة والخمسة الخ وكون الغسل وترا مستحب أي ما عدا الواحد
فلا ندب فيه فالاثنتان أفضل وحكم الغسل السنية على ما شهر ولا يحتاج إلى نية وقيل
واجب وصحيح أي كفائي وهو الراجح وهو تعبدى لا للنظافة على المشور وقيل للنظافة.
وتظهر ثمرة الخلاف إذا مات رجل مسلم وليس معه مسلم ومعه ذمي فعلى القول بأنه
تعبدى لا يفعله الذمي لأنه ليس من أهل العبادة وعلى القول بأنه للنظافة فيغسله الذمي
« بماء وسدر » متعلق بغسل قال الفاكهاني معناه عند جميع العلماء أن يذاب السدر
المسحوق بالماء ثم يعرك به بدن الميت ويدلك به وهكذا في كل غسلة ما عدا الغسلة الأولى
فلا بد فيها من الماء القراح حتى يحصل الغسل الواجب .

« ويجعل في » الغسلة « الأخيرة » على جهة الاستحباب « كافوراً » لأمره عليه الصلاة
والسلام بذلك فان لم يوجد قام غيره من الطيب مقامه ويقوم مقام السدر عنه عدمه
الأشنان ونحوه .

« و » إذا جرد الميت للغسل « تستر عورته » وهي على ما فهم اللخمي من المدونة
السوأتان خاصة والمعتمد أنها ما بين السرة والركبة كما نقل عن ابن حبيب ونقل الباجي عن
أشهب ستر صدره ووجه خشية تغيره فيساء به الظن وبالجملة فالأقوال ثلاثة « وجوباً » ولو
كان الفاسل زوجاً وسيداً لما في الحديث لا تبين فخذك ولا تنظر إلى فخذي حي أو ميت
ومعنى لا تبين بضم التاء وكسر الباء أي لا تظهره لغيرك وقوله ولا تنظر إلى فخذي ولا
ميت عام حتى في الزوجين فيخص بغير الزوجين وهذه الرواية مخالفة لما قاله في التحقيق
من أن الحديث لا تبرأ براء وزأى معجمة ونسبه لابن ماجه قال بعض العلماء راجعت ابن
ماجه فوجدته كما قال والذي قال له النبي ﷺ ذلك سيدنا علي رضي الله عنه .

« ولا تقلم أظفاره ولا يحلق شعره » فإن فعل به هذا كره وضم معه في كفته « ويعصر
بطنه » استحباباً قبل الغسل إن احتيج إلى ذلك « عصراً رقيقاً » مخافة أن يخرج منه شيء

وإن وُضِئَ وَضوءَ الصَّلَاةِ فَحَسَنَ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَيُقَلَّبُ لِجَنبِهِ فِي الْغَسْلِ
أَحْسَنُ وَإِنْ أُجْلِسَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ وَلَا بَأْسَ بِغَسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
صَاحِبَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا نِسَاءَ مَعَهَا وَلَا مَحْرَمَ
مِنَ الرِّجَالِ فَلْيَمِمْ رَجُلٌ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا

يلطخ الكفن « وإن وضئ » الميت « وضوء الصلاة فـ » هو « حسن » أي مستحب ولا يفتقر
لنية لأنه فعل في الغير وقوله « وليس بواجب » إشارة إلى أن المسألة قولين بالاستحباب
والجواب فأشار للاول بقوله فحسن ولدفع الثاني بقوله وليس بواجب ولو خرجت منه
نجاسة بعد الغسل أزيلت ولا يعاد غسله ولا وضوءه بل يغسل المحل فقط .

« ويقلب » الميت « لجنبه في الفصل أحسن » من جالسه لأنه أبلغ في الانقاء وأرفق
بالميت فيجعل أولا على شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن تقاؤلا ثم يجعل على شقه الأيمن فيغسل
شقه الأيسر وهذا على جهة الاستحباب فإن بدأ بأي جهة وأنقى أجزا .

« وإن أجلس » في الفصل فذلك « الجلوس » واسع أي جائز وهو اختيار عبد الوهاب
أي فعنده الإجماع أحسن لأنه أمكن في تحصيل غسله « ولا بأس بغسل أحد الزوجين
صاحبه من غير ضرورة » استعمال لا بأس هنا فيما هو خير من غيره فإن كل واحد من
الزوجين مقدم في غسل من مات منها على سائر الأولياء حتى أنه يقضى له به عند منازعة
الأولياء له والأصل فيما ذكر أن عليا رضي الله عنه غسل السيدة فاطمة وأن أبا بكر غسلته
زوجته وفي حكم الزوجين السيد وأمه ومدرته وأم ولده ولا يقضى لهؤلاء اتفاقا عند
المنازعة فلا يقضى لمن بالتقدم على أولياء سيدهن ولا يدخل في ذلك السيد فإنه يقضى له
عند المنازعة .

« والمرأة المسلمة » تموت في السفر لا نساء « مسلمات » معها ولا محرم « لها » من
الرجال « وأنا معها رجال أجنب » فليميم رجل « منهم » وجهها وكفيها « إلى الكوعين
فقط لأنها ليسا بعورة فيباح له النظر إليهما بغير شهوة قال الزرقاني وإنما جاز مسها

وَلَوْ كَانَ أَلْمِيتُ رُجُلًا يَمُومُ النِّسَاءَ وَجَهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يُغَسِّلُهُ وَلَا أَمْرَأَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ فَإِنْ كَانَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ
مَحَارِمِهِ غَسَلَتْهُ وَسَتَرَتْ عَوْرَتَهُ وَإِنْ كَانَ مَعَ أَلْمِيتَةٍ ذُو مَحْرَمٍ غَسَلَهَا مِنْ
فَوْقِ ثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ أَلْمِيتُ فِي وَتَرٍ ثَلَاثَةً
أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً وَمَا جَعَلَ

للأجنبي دون الحياة لندور اللذة هنا ولا يتيمم المصلي إلا بعد فراغ تيمم الميت لأنه وقت
دخول الصلاة عليه وظاهر كلام الشيخ آخر الكتاب أنه لا يباح النظر للوجه والكفين .
«ولو كان الميت رجلاً يم النساء» الأجانب «وجهه ويديه لمرفقيه» إن لم يكن معهن
رجل «مسلم» يغسله ولا امرأة من محارمه فإن كانت «مع الرجل الميت» امرأة من محارمه «
نسباً أو صهراً» يغسلته وسترت عورته «فقط على أحد التأويلين على المدونة وصحح لأن
جسده عليهن غير ممنوع أي من حيث الرؤية فإنه يجوز لها من محرمها ما عدا ما بين السرة
والركبة وقيس المس على النظر للضرورة والتأويل الآخر تستر جميع جسده .

«وإن كان مع» المرأة «الميتة» في السفر «ذو محرم» من محارمها ولو صهراً ولم يكن
معها امرأة «غسلها» محرمها على ما في المدونة وقال أشهب لا يغسلها بل ييممها «من فوق ثوب
يستتر جميع جسدها» وصورة غسلها أن يصب عليها الماء صبا ولا يباشر جسدها بيده من
فوق الثوب ولا من تحته .

ولما أنهى الكلام على الغسل انتقل يتكلم على التكفين فقال «ويستحب أن يكفن
الميت» غير شهيد المعركة «في وتر ثلاثة أثواب أو خمسة أو سبعة» تكلم على المستحب
وسكت عن الواجب وهو ثوب ساتر لجميع جسده وظاهر كلامه أن استحباب السبعة
عام للرجال والنساء والذي في المختصر وهو المعتمد اختصاص استحباب التسبيع بالمرأة
وكرهه ما زاد على الخمسة للرجال .

ولما خشي أن يتوهم أن ذلك مقصور على ما يلف فيه دفع ذلك بقوله «وما جعل

لَهُ مِنْ وَزَرَةٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ فَذَلِكَ مُحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَتْرِ
 وَقَدْ كَفَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ أُدْرِجَ فِيهَا
 إِدْرَاجاً ﷺ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَمَّصَ الْمَيِّتُ وَيُعَمَّمَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْنَطَ
 وَيُجْعَلَ الْحَنْوَطُ بَيْنَ أَكْفَانِهِ وَفِي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ

له « أي للميت » من وزرة « صوابه من أزرة » وقميص وعمامة فذلك محسوب في عدد
 الأثواب الوتر « المستحب ثم استدل على استحباب الوتر بقوله « وقد كفن النبي ﷺ في
 ثلاثة أثواب بيض سحولية » بفتح السين وضمها فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار لأنه
 يسجلها أي يفسلها أو إلى سحول وهي قرية باليمن والضم جمع سجل وهو الثوب الأبيض .
 « أدرج » أي لف « فيها إدراجاً » أي لفاً ﷺ ولا بأس أن يقمص الميت ويعمم
 استعمالاً للباس هنا فيما فعله خير من تركه فقد نص في المختصر على استحبابه أي كل واحد
 منها مستحب لا أنها مستحب واحد والعمامة إنما تستحب للرجل ويترك منها قدر الذراع
 ذؤابة تطرح على وجهه وأما المرأة فلا تعمم وإنما يحمل على رأسها خمار يترك منه ذؤابة
 تطرح على وجهها أفضل الكفن الأبيض من القطن أو الكتان والقطن أفضل لأنه أسهل
 وكفن فيه عليه الصلاة والسلام ويكره المعصر ونحوه من الأخضر وكل لون يخالف البياض
 ومحل الكراهة عند امكان الأبيض والا فلا والكفن والحنوط ومؤنة تجهيزه يقدم على الدين
 غير المرتن والوصية وإلا بأن كان هناك رهن على الدين قد حازه المرتن فإنه يقدم الدين
 المرهون على مؤن التجهيز .

« وينبغي » بمعنى ويستحب « أن يحنط » الميت أن كان غير محرم ومعنودة وبلي ذلك
 غير محرم ومعنود ويستحب أن ينشف جسده بخرقه طاهرة قبل أن يحنط ويستحب أيضاً
 أن تجمر ثيابه أي تبخر وترأ ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً بالعود ونحوه ويحمل « الحنوط » بفتح
 الحاء وهو ما يطيب به من مسك وعنبر وكافور « بين أكفانه » أي فوق كل لفافة ما عدا
 العليا « وفي جسده » كعينييه وأذنيه وأنفه وفمه ومخرجه بأن يذر منه على قطن ويلصق
 على عينييه وفي أذنيه وأنفه ومخرجه من غير ادخال فيها « ومواضع السجود منه » الجهة

وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ فِي الْمُعْتَرَكِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ بِثِيَابِهِ

والأنف والركبتين واليدين وأطراف أصابع الرجلين .

« ولا يغسل الشهيد في المعترك » وهو من مات بسيف القتال مع الكفار في وقت قيام القتال ومثل الموت بالسيف لو داسته الخيل فهات أو سقط عن دابته أو حمل على العدو فتردى في بئر أو سقط من شاطئ .

وكذلك « لا يصلى عليه » ظاهر كلامه ولو قتله العدو في بلاد الإسلام وهو المشهور ومقابله يقول إذا كان في بلاد الإسلام فانه يغسل ويصلى عليه لأن درجته انحطت عن الشهيد الذي دخل بلاد العدو فان رفع من المعترك حيا ثم مات فالمشهور انه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع منفوذ المقاتل إلا أن يكون لم يبق فيه إلا ما يكون من غمرة الموت ولم يأكل ولم يشرب هذا محصل ذلك القول على ما يستفاد من بعض شروح العلامة خليل ولكن المذهب ان منفوذها لا يغسل رفع مغموراً أم لا وكذا غير منفوذها وهو مغمور .

« و » كما انه لا يغسل ولا يصلى عليه « يدفن بثيابه » مصحوبة بخف وقلنسوة ومنطقة قل غنما وان تكون مباحة وخاتم قل غن قصه إلا الدرع والسلاح فيجردان عنه ولا يزد عليها شيء فان قصرت ثيابه عن الستر زيد عليها ما يستر وجوبا كما أنه يجب تكفينه إذا وجد عريانا وإنما لم يغسل الشهيد لقوله عليه الصلاة والسلام زملوهم بثيابهم اللون لون الدم والريح ريح المسك ومعنى زملوهم أي لغوهم وقوله والريح ريح المسك أي ورائحة دم الشهيد عند الله بمنزلة ريح المسك في الرضا فلأجل ذلك لا يغسل ولا يزال عنه الدم وإنما لم يصلى عليه لما قيل لما لك أبلغك أن النبي ﷺ صلى على حزة فكبر سبعين تكبيرة قال لا ولا أنه صلى على أحد من الشهداء قال في الموطأ أن النبي ﷺ صلى الناس عليه أفذاذاً لا يؤمهم أحد .

قال الحافظ جلال الدين رحمه الله هذا أمر مجمع عليه واختلف في تعقبه ف قيل هو من باب التعبد الذي يعسر تعقل معناه وعلى هذا فالصلاة عليه حقيقية وهو الصواب فقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور ان الصلاة على النبي ﷺ كانت صلاة حقيقية لا مجرد

وَيُصَلِّي عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَيُصَلِّي عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ فِي حَدٍّ أَوْ قَوَدٍ
وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَلَا يُتَّبَعُ أَلَمِتٌ بِمَجْمَرٍ وَالْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ
أَفْضَلُ وَيُجْعَلُ أَلَمِتٌ فِي قَبْرِهِ عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ

الدعاء فقط وقيل المراد بالصلاة عليه مجرد الدعاء فقط قال الباجي ووجهه أنه ﷺ أفضل
من كل شهيد والشهيد يغنيه فضله عن الصلاة عليه فهو ﷺ أولى وإنما فارق الشهيد في
الفصل لأن الشهيد منع من تغسيله إزالة الدم عنه وهو مطلوب بقاؤه لطيبه ولأنه عنوان
شهادته في الآخرة وليس على النبي ﷺ ما تكروه إزالته عنه فافترقا .

« ويصلى على قاتل نفسه » كان القتل عمداً أو خطأ وإنه على نفسه في العمد ويصلى
عليه أهل الفضل في الخطأ دون العمد « وكذلك » يصلى على من قتلته الإمام في حد ،
وجب عليه فيه القتل كترك الصلاة كسلا والمحارب أي قاطع الطريق ومن وجب عليه
الرجم كلائط وزان محصنين « أو » قتلته الإمام « في قود » كمن قتل نفساً بغير نفس .

« ولا يصلى عليه » أي على من قتلته في حد أو قود « الإمام » ولا أهل الفضل وإنما
ترك الصلاة عليه من الإمام وأهل الفضل ليكون ذلك ردعاً لغيره عن مثل فعله إذا
رأوا الأئمة وأهل الفضل امتنعوا من الصلاة عليه « ولا يتبع الميت بمجمر » بفتح الميم الأولى
وكسرهما إسم للشئ الذي يحمل فيه الجمر والعود نفسه وكذا الجمر بالضم فيهما والمعنى
أنه لا يتبع الميت بمجمر فيها فإر لنهيه ﷺ عن ذلك .

« والمشي أمام الجنائزة » للرجال « أفضل » من المشي خلفها وإذا ركبوا فيستحب لهم
أن يكونوا خلفها « دليل الأول ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عمر رضي الله عنهما
قال رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة ودليل الثاني ما رواه أبو
داود أنه ﷺ قال الراكب يسير خلف الجنائزة « ويجعل الميت في قبره » على جهة
الاستحباب « على شقه الأيمن » إلى القبلة لأنها أشرف المجالس وتمد يده اليمنى ويعدل رأسه
بالتراب ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا ينقلب ويحل عقد كفته فإن لم يتمكن من جملة
على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبل القبلة بوجهه فإن لم يكن فعلى حسب الامكان وإذا

وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ وَيَقُولُ حِينَئِذٍ اللَّهُمَّ إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ نَزَلَ بِكَ وَخَلَفَ
 الدُّنْيَا وَرَأَى ظَهْرَهُ وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ
 وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ وَالْحَقُّ بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَبِكُرْهِ
 الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ

خولف به الوجه المطلوب في دفنه كما اذا جعل لغير القبلة أو على شقه الأيسر ولم يطل
 فانه يتدارك ويحول عن حاله والطول يكون بالفراغ من دفنه .

«و» بعد الفراغ من وضع الميت في لحده « ينصب عليه اللبن » بفتح اللام وكسر الباء
 على الأصح جمع لبنة وهو ما يعمل من طين وتبن وهو أفضل ما يسد به لما روى انه ﷺ
 ألحد ابنه ابراهيم وتصب اللبن على لحدّه ويستحب سد الخلل الذي بين اللبن لأمره ﷺ
 بذلك في ابنه ابراهيم عليه السلام .

« ويقول » واضع الميت في قبره أو من حضر دفنه « حينئذ » أي حين نصب اللبن عليه
 « اللهم ان صاحبنا » المراد به جنس الميت ليدخل فيه الذكر والأنثى صغيراً كان أو كبيراً
 أباً أو ابناً أو غيرهما « قد نزل بك » أي استضافك أي انه نزل عندك ضيفاً « وخلف »
 أي نبذ « الدنيا » المراد بها أهله وماله وولده « وراء ظهره » وأقبل على الآخرة « وافتقر
 إلى ما عندك » وهي رحمتك وهو الآن أشد افتقاراً إليها .

« اللهم ثبت عند المسألة » أي سؤال الملكين « منطق » أي كلامه فالمراد بالمنطق
 المنطوق به الذي هو الكلام بحيث يجب حين السؤال بقوله ربي الله ونبيي محمد الخ « ولا
 تبتهل » أي لا تختبره الاختبار الامتحان .

والوارد من ذلك إنما هو السؤال فحينئذ يكون دعاء بأن يلطف به السؤال أي بحيث
 يسأل برفق (في قبره بما) أي بشيء (لا طاقة له به وألحقه بنبيه) أي اجعله في جوار
 نبیه أي في البرزخ بأن تكون روحه مجاورة لروحه . وفي الجنة بأن يكون يحواره
 بذاته (محمد ﷺ وبكره البناء على القبور) ظاهره مطلقاً وليس كذلك بل فيه تفصيل
 خلاصته أن محل الكراهة إذا كان بأرض موات أو مملوكة حيث لا يأوى إليه أهل الفساد

وَتَجْصِيصُهَا وَلَا يُغْسَلُ الْمُسْلِمُ أَبَاهُ الْكَافِرَ وَلَا يُدْخَلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ
 أَنْ يَضِيعَ فَلْيُؤَارِهِ وَاللَّحْدُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ وَهُوَ أَنْ يُخْفَرَ
 الْمَيِّتَ تَحْتَ الْجُرْفِ فِي حَائِطِ قَبْلَةِ الْقَبْرِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ تَرْبَةُ صَلْبَةٍ
 لَا تَنْهِيلُ وَلَا تَنْقَطِعُ وَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

ولم يقصد به المباهاة ولم يقصد به التمييز والاحرم فيما عدا الأخير وجاز في الأخير كما يحرم
 في الأرض المحبسة مطلقاً كالقرافة قال في التحقيق ويجب على ولي الأمر أن يأمر بهدمها .
 « و » كذا يكره « تجصيصها » أى تمييزها بالجص وهو الجبس لما في مسلم أنه ﷺ نهى أن
 يحصص القبر وأن يبنى عليه ويقعد عليه « ولا يغسل المسلم أباه الكافر » لأنه لا يغسل
 إلا من يصلى عليه وهذا لا يصلى عليه فلا فائدة في غسله والنهي للتحريم وأولى غير أبيه .
 « و » كما لا يغسله « لا يدخله قبره » لأن بالموت سقط بره اللهم « إلا أن يخاف أن يضيع »
 إذا تركه « فليؤاره » أى وجوباً ولا فرق بين الكافر الحربي وغيره ولا خصوصية للأب
 بل وجوب المواراة عند خوف الضيعة عام حتى في الأجنبي ولا يستقبل به قبلتنا لأنه ليس
 أهلها ولا قبلتهم لأن في ذلك تعظيماً لها .

« واللحد » بفتح اللام وضمها مع اسكان الحاء « أحب إلى أهل العلم من الشق » بفتح
 الشين لخبر اللحد لنا والشق لغيرنا ولأن الله تعالى اختاره لنبيه عليه الصلاة والسلام فأى
 داع إلى قول المصنف إلى أهل العلم « وهو » أى اللحد « أن يخفر الميت تحت الجرف في
 حائط قبلة القبر وذلك » أى كون اللحد أفضل « إذا كانت » حائط قبلة القبر « تربة
 صلبة لا تنهيل » أى لا تسيل كأرض الرمل « ولا تنقطع » أى لا تسقط جذوة جذوة
 أى قطعة قطعة أما إذا كانت كذلك فالشق أفضل .

« وكذلك » أى الإلحاد المفهوم من السياق « فعل برسول الله ﷺ » وفسر اللحد ولم
 يفسر الشق وهو أن يخفر له حفرة كالنهر ويبنى جانبها بالطين أو غيره ويجعل بينها شق
 يوضع الميت فيه ويسقف عليه ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت ويجعل في شقوقه
 قطع اللبن ويوضع عليه التراب .

﴿ باب ﴾

(في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت)

﴿ باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت ﴾

(باب في) بيان صفة « الصلاة على الجنائز » جمع جنازة قال ابن العربي مذهب الخليل ان جنازة بالكسر خشب سرير الموتى وبالفتح الميت وعكس الأصمعي وقال الفراء هما لغتان وقال ابن قتيبة الجنازة بكسر الجيم الميت وقال ابن الاعرابي والجنازة بالكسر النعش إذا كان عليه الميت ولا يقال دون ميت جنازة واشتقاقها من جنز إذا ثقل وقال في المصباح جنزت الشيء أجزته من بساب ضرب سقرته ومنه اشتقاق الجنازة وعلى كل فهو يناسب كونه اسماً للميت .

« و » في بيان « الدعاء للميت » وحكم الصلاة عليه انها فرض كفاية ويصلى عليها في كل وقت من ليل أو نهار إلا عند طلوع الشمس وغروبها فإنها تحرم وتكره في وقت الكراهة وتعاد في الأولى ما لم تدفن ولا تعاد في الثانية مطلقاً ومحل ذلك ما يخاف عليها التغير وإلا جازت الصلاة بلا خلاف ويصلى على كل ميت مسلم حاضر تقدم استقرار حياته ليس بشهيد معركة ولا يصلى على من صلى عليه ولا من فقد أكثره فإذا فقد شيء من هذه الشروط سقطت الصلاة عليه وكذا التمس فلإنها متلازمان .

الأولى بالصلاة عليه الموصى له بالصلاة فيقدم على الولي إذا كان معروفاً بالخبر ترجى بركة دعائه إلا أن يعلم ذلك كان من الميت لعداوة بينه وبين الولي فلا تجوز وصيته وأركان الصلاة على الجنازة خمسة القيام فإن صلوا من قعود لم تجز إلا من عذر وهذا على القول بوجوبها ودليل الوجوب مفهوم قوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً بناء على أن الذي يفيد المفهوم ضد حكم المنطوق وهو وجوب الصلاة على المؤمنين لا نقيض الحكم المنطوق به وهو عدم حرمة الصلاة على المؤمنين الثاني والثالث الاحرام بمعنى التنية والسلام الرابع الدعاء الخامس التكبير وإليه أشار بقوله :

والتكبير على الجنائزة أربع تكبيرات يرفع يديه في أولاهن وإن
رفع في كل تكبيرة فلا بأس وإن شاء دعا بعد الأربع ثم يسلم
وإن شاء سلم بعد الرابعة مكانه

« والتكبير على الجنائزة أربع تكبيرات » لفعله ﷺ وذلك لما ثبت أن آخر صلاة
صلاها النبي ﷺ كبر فيها أربعاً فإن سلم من ثلاث ناسياً وذكر بالقرب رجوع بنية فقط
ولا يكبر لثلاثين الزيادة في عدده فإن كبر حسب من الأربع قاله ابن عبد السلام وإن
زاد الامام خامسة سلم المأموم ولا ينتظره رواه ابن القاسم واعترضه ابن هارون بما إذا
قام الامام لخامسة سهوا فانهم ينتظرونه حتى يسلموا بسلامه قال المواق سمع ابن القاسم
ان كان الإمام من يكبر خمسا فليقطع المأموم بعد الرابعة ولا يتبعه في الخامسة انتهى
ومفهومه انه لو كان من لا يكبر خمسا لكنه كبر خمسا سهواً أن المأموم لا يقطع ولكنه
يسكت فإذا سلم الإمام سلم بسلامه وقاله مالك في الواضحة واشبه وبهذا يحسن الجمع بين
إطلاقاتهم التي ظاهرها التعارض وعلى هذا فلا اعتراض وإذا ابتدأ التكبير فإنه « يرفع
يديه في أولاهن وإن رفع في كل تكبيرة فلا بأس » وهو أحد أقوال أربعة وهو لأشبه
قال يرفع يديه في الأولى وهو بخير في الباقي إن شاء رفع وإن شاء لم يرفع ثانيها انه يرفع في
كل تكبيرة وهو في المدونة واختاره ابن حبيب .

ثالثها وهو في المدونة أيضاً يرفع في التكبيرة الأولى فقط وأما الرفع في غيرها فهو
خلاف الأولى واختاره التونسي رابعها لا يرفع لا في الأولى ولا في غيرها وهو أشهر من
الرفع في الجميع وقد تقدم أن الدعاء أحد أركان الصلاة فتعمد الصلاة لتركه واختلف في
الدعاء بعد الرابعة فأنبته سحنون قياساً على سائر التكبيرات وخالفه سائر الأصحاب
قياساً على عدم القراءة بعد الركعة الرابعة لأن التكبيرات الأربع أقيمت مقام الركعات
الأربع أي مجموعها أي الهيئة الاجتماعية من التكبيرات الأربع مع ما احتوت عليه من
الدعاء بمنزلة ركعات أربع ولا قراءة بعد الركعة الرابعة فلا دعاء بعد التكبيرة الرابعة وليس
المراد أن كل تكبيرة بمنزلة ركعة لوحظت وحدها أو مع الدعاء وإلا لزم في الأول عدم

وَيَقِفُ الْإِمَامُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ وَفِي الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكِبَيْهَا وَالسَّلَامُ
مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً خَفِيفَةً لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

الدعاء بعد غير الرابعة وفي الثاني الدعاء بعد الرابعة .

وظاهر كلام الشيخ التخيير حيث قال « وان شاء دعا بعد الأربع ثم يسلم وإن شاء سلم
بعد الرابعة مكانه » فيكون قولاً ثالثاً .

(تنبيه) لم يتكلم الشيخ على النية وهي أحد الأركان وصفتها أن يقصد بقلبه الصلاة
على هذا الميت مع استحضار أنها فرض كفاية ولا يضر ان غفل عن هذا الأخير وتصح كما
تصح لو صلى عليها مع اعتقاد أنها أنثى فوجدت ذكراً وبالعكس أو أنها فلان ثم تبين أنها
غيره لأن مقصود الشخص الحاضر بين يديه بخلاف ما لو كان في النعش اثنان أو أكثر
واعتقد أن الذي فيه واحد فإنها تعاد على الجميع حيث كان ذلك الواحد غير معين وإلا
أعيدت على غير المعين الذي نواه ولو نوى واحداً بعينه غير معين وإلا أعيدت على غير المعين
الذي نواه ولو نوى واحداً بعينه ثم تبين أنها اثنان أو أكثر وليس فيها أو فيهم من عينه
فإنها تعاد على الجميع ولو نوى الصلاة على من في النعش مع اعتقاد أنه جماعة ثم تبين أنه
واحد أو اثنان صحت لأن الواحد والاثنين بعض الجماعة .

« ويقف الإمام » على جهة الاستحباب ومثله المنفرد « في » للصلاة على « الرجل عند
وسطه » بفتح السين « و » يقف الإمام ومثله المنفرد « في » الصلاة على « المرأة عند
منكبيها » ثنية منكب بفتح الميم وكسر الكاف وهو جمع عظم الكتف والعضد وما
ذكره المصنف من التفصيل هو المعروف من المذهب وقال ابن شعبان يقف في الرجل والمرأة
حيث شاء .

« والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة واحدة » على المشهور « خفيفة » وفي نسخة
خفيفة بقاءين بينها ياء ساكنة وينبغي الجمع بين الوصفين فلا يعطط ولا يبحر كل الجهر
وظاهر قوله « للإمام والمأموم » يخالف في قوله في المدونة ويسلم إمام الجنائزة واحدة
ويسمع نفسه ومن يليه ويسلم المأموم واحدة يسمع نفسه فقط وإن أسمع من يليه فلا
بأس به وأجاب بعضهم بأن قوله للإمام والمأموم راجع لواحدة لا لقوله خفيفة وقوله

وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى أَلَمِيَّتِ قِيرَاطٍ مِنَ الْأَجْرِ وَقِيرَاطٌ فِي حُضُورِ دَفْنِهِ وَذَلِكَ
 فِي التَّمْثِيلِ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدِ ثَوَابٍ وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى أَلَمِيَّتِ غَيْرُ شَيْءٍ
 مُحْدُودٍ وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاسِعٌ وَمِنْ مُسْتَحْسِنِ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُكَبَّرَ ثُمَّ
 يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُخَيِّبُ أَلْمُوتِي لَهُ
 الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ

خفية عائد على المأموم فقط ولكن لا قرينة في اللفظ على ذلك التقدير .

« وفي الصلاة على الميت » المسلم « قيراط من الأجر وقيراط في حضور دفنه وذلك ،
 القيراط » في التمثيل مثل جبل أحد ثواباً « القيراط اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل
 والكثير بينه بقوله مثل جبل أحد ومعنى المائلة انه لو جعل هذا الجبل في كفة وجعل
 القيراط في كفة مقابلة لها لتعادلا وأراد المصنف بذلك بيان قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من اتبع
 جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويغفر من دفنها فإنه يرجع من
 الأجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع من قبل أن تدفن فإنه
 يرجع بقيراط .

« ويقال في الدعاء على الميت غير شيء محدود » أي معين لأن الأدعية المروية عن
 النبي صلى الله عليه وسلم والمروية عن أصحابه رضي الله عنهم في ذلك مختلفة وحكى ابن الحاجب وغيره
 الاتفاق على أنه لا يستحب دعاء معين وتعقب بأن ما لكافي الموطأ استحب دعاء أبي هريرة
 رضي الله عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت
 وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد
 في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده .

وقال الشيخ « وذلك » أي ما ورد من الدعاء « كله واسع » أي جائز فقل ما شئت
 منه « ومن مستحسن ما قيل في ذلك » أي الدعاء « أن يكبر ثم يقول » الأول الفاء بدل
 ثم « الحمد لله الذي أَمَاتَ وَأَحْيَا » أَمَاتَ مَنْ أَرَادَ أَمَاتَهُ وَأَحْيَا مَنْ أَرَادَ بَقَاءَهُ .

« والحمد لله الذي يحيي الموتى » في الآخرة « له العظمة والكبرياء » هما بمعنى واحد

وَالْمَلِكُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّنَاءُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ
إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَأَبْنُ عَبْدِكَ وَأَبْنُ
أُمَّتِكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمَّتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ
وَعَلَايَتِهِ جَنَّاتِكَ شُفَعَاءَ لَهُ فَشَفِّعْنَا فِيهِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ
لَهُ إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ

« والمليك » أي التصرف بالهداية والاضلال والثواب والمعقاب « والقدرة » المتعلقة بكل
ممكن إيجاداً واعداماً « والسناء » بالمدح الملو والرفعة وإذا كان مقصوراً كان معناه الضياء
« وهو على كل شيء قدير » أي مشيء بمعنى مراد .

« اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد »
أي محمود « مجيد » أي كريم « اللهم » أي الله « انه » أي هذا الميت « عبدك وابن أمتك »
أنت خلقتك « أي أخرجته من العدم إلى الوجود « ورزقته » من يوم خلقته إلى
يوم أمته .

« وأنت أمته » الآن في الدنيا « وأنت تحييه » في الآخرة « وأنت أعلم » أي عالم
« بسره » منه ومن غيره وفي بعض النسخ « وعلايته » وهي أخرى « جئنك شفعاء »
أي تطلب « له » الشفاعة « فشفعنا » أي اقبل شفاعتنا « فيه اللهم انا نستجير » أي
نطلب منك الاجارة له والامن من عذابك « بحبل » أي بمعهد « جوارك » بكسر الجيم
على الأفصح أي أمانك « له انك ذو وفاء وذمة » أي صاحب عهد ووفاء .

« اللهم قه » أي نجّه « من فتنة القبر » لا شك أن الفتنة هي السؤال وهو لا بد منه
فيكون طلب النجاة ليس منه بل مما ينشأ عنه وهو عدم الثبات « و » قه « من عذاب

جَهَنَّمَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَرْحَمَهُ وَأَعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ وَأَكْرِمْ نُزْلَهُ وَوَسِّعْ
مَدْخَلَهُ وَأَغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ وَبَرْدٍ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ
الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ
وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ
مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ

جَهَنَّمَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ « أي استر ذنوبه ولا تؤاخذ به » وارحمه « أي أنعم عليه » واعف
عنه « أي ضع عنه ذنوبه » وعافه « أي اذهب عنه ما يكره » .
« وأكرم نزله » قال الفاكهاني رويناه بسكون الزاي وهو ما يهيا للنزول أي للضيف
ولا يخفى التجوز في العبارة لعدم صحة المعنى الحقيقي فالمعنى اكرمه في نزله أي فيما يهيا له
وقال الاقفهسي نزله لحلوله في قبره بأن يرى ما يرضاه ويسره .

« ووسع مدخله » بفتح الميم وضها فبالفتح الدخول وموضع الدخول وبالضم الادخال
« وأغسله بماء وثلج وبرد » بفتح الراء قال ابو عمران الثلج انقى من الماء والبرد انقى من
الثلج فارتكب طريق الترقى وليس المراد بالغسيل هنا ظاهره بل هو استعارة للطهارة
العظيمة من الذنوب .

« و » كأنه يقول اللهم « نقه » أي طهره تنقية عظيمة من الخطايا أي الذنوب « كما ينقى
الثوب الأبيض من الدنس » أي الأوساخ « وأبدله » أي عوضه « داراً » وهي الجنة « خيراً
من داره » وهي الدنيا « و » أبدله « أهلاً » أي قرابة في الآخرة يرالونه « خيراً من أهله »
من قرابته في الدنيا « و » أبدله زوجاً خيراً من زوجه « الذي تركه في الدنيا » .

« اللهم إِنْ كَانَ مُحْسِنًا » أي ذا إحسان أي طاعة « فزد » أي فضاعف له « في »
ثواب « إحسانه وإن كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ » أي عن سيئاته « اللهم إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ »
أي استضافك « و » الحال أنك « أنت خير منزل به » الضمير في به راجع إلى موصوف
أي أنت خير مضيف أي أنت خير من يتزل به ولا يصح جعل الضمير لله لأنه يلزم عليه

فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ
وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ
تَقُولُ هَذَا بِإِثْرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا
وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ
مُتَقَلِّبِنَا وَمُثَوِّنَا

أنت يا الله خير من الله هكذا صرح به الأجهوري وأنه « فقير » أى أشد افتقاراً « إلى
رحمتك ، الآن .

« وأنت غني عن عذابه اللهم ثبت عند المسألة » أى سؤال الملكين « منطق » أى
كلامه « ولا تبتهل » أى لا تختبره « في قبره بما » أى بشيء « لا طاقة له به » أى لا تجعل
نهاية الاختبار بالسؤال شيئاً لا طاقة له به وهو عدم الجواب بل أجعل له قدرة على الجواب
أو ان مصدوق الشيء كون سؤال الملكين بعنف .

« اللهم لا تحرمنا أجره » أى أجر الصلاة عليه « ولا تفتننا » أى لا تشغلنا بسواك
« بعده » فإن كل ما يشغل عنك فهو فتنة « تقول هذا » جميع ما ذكر من الثناء على الله
تعالى والصلاة على نبيه ﷺ إلى قوله ولا تفتننا بعده « بإثر كل تكبيرة » قال بعضهم هذا
عام أريد به الخصوص إذ لا يقول ذلك بعد الرابعة وإنما يقول بعدها ما
سيذكره الآن وقال بعضهم هو عام بإثر كل تكبيرة حتى الرابعة ويزيد عليه قوله . وتقول
بعد الرابعة ولكن المتبادر من المصنف أن يقول ذلك وحده . وإلا لقال ويزيد
بعد الرابعة .

« وتقول بعد الرابعة » يريد إن شئت يدل على التخيير ما تقدم من قوله وإن شاء دعا
بعد الأربع « اللهم اغفر لحينا وميتنا » أى استر ذنوب من عاش منا ومن مات أى من
المؤمنين « وحاضرنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وأنثانا إنك تعلم متقلبنا » أى تصرفاتنا في
جميع أمورنا « و » تعلم « مثوانا » أى إقامتنا في أحد الدارين .

وَلَوْلَا دِينُنَا وَلِمَنْ سَبَقْنَا بِالْإِيمَانِ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى
الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَسْعِدْنَا بِبَلْقَائِكَ وَطَيِّبْنَا
لِلْمَوْتِ وَطَيِّبَهُ لَنَا وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا ثُمَّ تَسَلَّمْ وَإِنْ كَانَتْ أَمْرًا
قُلْتَ اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ ثُمَّ تَتَدَايَ بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ
وَأَبْدِلْهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ زَوْجًا فِي الْجَنَّةِ
لِزَوْجِهَا فِي الدُّنْيَا

«و» اغفر «لوالدينا ولمن سبقنا بالإيمان و» اغفر «للمسلمين والمسلمات والمؤمنين
والمؤمنات الأحياء منهم والأموات اللهم من أحْيَيْتَهُ «أي أبقَيْتَهُ» منا فأَحْيِهِ «بمحذوف
حرف العلة أي أبقِهِ» على الإيمان «حتى تميتَهُ عليه» .

«ومن توفيتَهُ منا فتوفه على الإسلام» وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول
الله ولما كان المراد من الإسلام الشهادتين وقد قال ﷺ من مات وهو يقول لا إله إلا الله
دخل الجنة ناسب الدعاء بالوفاة عليه .

«وأَسْعِدْنَا بِبَلْقَائِكَ» أي برؤيتِكَ في الآخرة «وطيِّبْنَا» أي طهرْنَا «لِلْمَوْتِ» بالتوبة
الصَّادِقَةِ ورد مرفوعاً وهي أن يتوب ثم لا يعود إلى الذنب كما لا يعود اللبَنُ في الضرع
«وطيِّبِهِ لَنَا وَاجْعَلْ فِيهِ» أي في الموت «راحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا» بحصول ما يسر .

«ثم تسلم» كما تسلم من الصلاة «وإن كانت» الجنازة «امرأة قلت اللهم إنها أمتك
ثم تتدَايَ بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ» فتقول وبنْت أمتك وبنْت عبدك أنت خلقتها ورزقتها
الخب «غير أنك لا تقول وأبديها زوجاً خيراً من زوجها لأنها قد تكون زوجاً في الجنة
لزوجها في الدنيا» وإنما أتى بقَد الدالة على التوقع أي على شيء يتوقع حصوله لا مجزوم
بحصوله لاحتمال أن يكون لها زوج في الدنيا وتكون لغيره .

وَنِسَاءُ الْجَنَّةِ مَقْصُورَاتٌ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ لَا يَبْغِينَ بِهِمْ بَدَلًا وَالرَّجُلُ قَدْ
يَكُونُ لَهُ زَوَاجَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَلَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ أَزْوَاجٌ وَلَا بَأْسٌ
أَنْ تَجْمَعَ الْجَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَيَلِي الْإِمَامُ الرِّجَالَ إِنْ كَانَ فِيهِمْ
نِسَاءٌ وَإِنْ كَانُوا رِجَالًا جُعِلَ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ

(تذنيه) لو لم تعلم الميت هل ذكر أو أنثى فتنوي الصلاة على من حضر كما إذا لم يعلم
هل هو واحد أو متعدد وتقول في الدعاء اللهم انها عبدك أو أمتاك الخ .

وفي الجمع المذكور اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك الخ وفي الجمع المؤنث اللهم انهن إماءك
وبنات إمائك وبنات عبيدك الخ وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر « ونساء الجنة
مقصورات » أي محبوسات « على أزواجهن لا يَبْغِينَ بِهِمْ بَدَلًا والرجل قد يكون له زواجات
كثيرة في الجنة » قال الأقفهسي وانظر هل من الآدميات أو من الخور العين الجواب ان
الزواجات الكثيرات منها معاً فقد روى أبو نعيم أنه عليه السلام قال يزوج كل رجل من أهل
الجنة أربعة آلاف بكر وثمانية آلاف أيم ومائة حوراء الحديث والله أعلم .

ولا يخفى أن هذا صريح في أكثرية نساء الدنيا في الجنة فيرد عليه حديث اطلعت على
الجنة فرأيت أكثر أهلها الرجال واطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء وأجيب بحمل
قوله في الحديث يزوج كل رجل على الكل المجموعي أي بعض الرجال .

« ولا يكون للمرأة أزواج في الجنة » لأن اجتماع جماعة من الرجال على فرج واحد في
الدنيا مما تنفر منه النفوس « ولا بأس » بمعنى ويستحب « أن تجمع الجنائز في صلاة
واحدة » عند جمهور العلماء خلافاً لمن قال انها لا تجمع بل يصلي على كل ميت وحده وعلى
القول يجمع الجنائز في صلاة واحدة على أي هيئة توضع الجنائز هل يلي الإمام الأفضل
وغیره إلى جهة القبلة أو يجعلوا صفاً واحداً ويقرب إلى الامام أفضلهم وإلى الأول أشار
بقوله « ويلي الامام » بالنصب في الصلاة على جماعة الموتى « الرجال » بالرفع ويجوز نصبه
ورفع الامام .

« إن كان فيهم نساء وإن كانوا » أي الجنائز « رجالاً جعل أفضلهم مما يلي الامام

وَجُعِلَ مَنْ دُونِهِ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ إِلَى الْقَبْلَةِ وَلَا بَأْسَ أَنْ
يُجْعَلُوا صَفًّا وَاحِدًا وَيُقَرَّبُ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ وَأَمَّا دَفْنُ الْجَمَاعَةِ فِي قَبْرِ
وَاحِدٍ فَيُجْعَلُ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ

وجعل من دونه النساء و « جعل » الصبيان من وراء ذلك إلى القبلة « وما ذكره من تقديم
النساء على الصبيان هو قول ابن حبيب والمشهور خلافه وهو أن الذكور الأحرار البالغين
يكونون مما يلي الإمام الأفضل فالأفضل ثم الذكور الأحرار الصغار ثم الخنثى ثم الأرقاء
الذكور ثم النساء الأحرار ثم صغارهن ثم أرقاؤهن .

والهيئة الثانية أشار إليها بقوله « ولا بأس أن يجعلوا » أي الجنائز « صفًّا واحدًا
ويقرب إلى الإمام أفصلهم » هذا إذا كانوا كلهم من جنس واحد كرجال أو نساء أو
صبيان وأمّا إن كانوا رجالاً ونساء وصبياناً فيتقدم إلى الإمام صف الرجال ثم صف
الصبيان ثم صف النساء هذا من حيث الجنائز وأمّا من حيث الإمامة فيقدم الأعلّم ثم
الأفضل ثم الأسن .

ولما كان وضع الجنائز إذا اجتمعت للصلاة عليها مخالفاً لوضعها في قبر واحد إذا دعت
لذلك ضرورة أتى الشيخ بأداء الفصل فقال « وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل أفصلهم
مما يلي القبلة ، لما في السنن الأربعة أي أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أن النبي
ﷺ قال يوم أحد احفروا وأوسعوا وعمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر
واحد وقدموا أكثرهم قرآناً .

قال الترمذي حسن وظاهر كلام الشيخ جواز ذلك مطلقاً دعت الضرورة
لجمعهم في قبر واحد أم لا وليس كذلك بل ان دعت الضرورة جاز والاكره ومحل الجواز
للضرورة والكراهة لغيرها إذا حصل دفنهم في وقت واحد وأمّا لو أردنا دفن ميت على
آخر بعد تمام دفنه فيحرم لأن القبر حبس على الميت لا ينبش ما دام به الا لضرورة
فلا يحرم ..

وَمَنْ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَوُورِيَ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَلَا يُصَلَّى عَلَى
 مَنْ قَدْ صُليَّ عَلَيْهِ وَيُصَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ
 عَلَى مِثْلِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ

« ومن دفن » من أموات المسلمين « ولم يصل عليه ووري فإنه يصلى على قبره » عند
 ابن القاسم وقال أشهب لا يصلى عليه قال القرافي وهو أحسن وأما ما روي أنه ﷺ على
 على قبر المسكينة فذلك خاص بها أو لأنه وعدّها بالصلاة عليها وعلى القول بالصلاة على
 القبر فقبل يصلي ما لم يقلب على الظن أنه تغير وتمزق وقيل ما لم يحاوز شهرين ومفهوم
 قوله وووري أنه لو لم يوار يخرج ويصلى عليه بل لو ووري وتم دفنه يجب اخراجه
 ويصلي عليه ما لم يخش تغيره .

« ولا يصلى على من قد صلي عليه » على جهة الكراهة أي سواء كان يريد الصلاة
 ثانياً هو الذي صلى عليه أولاً أو غيره « ويصلى على أكثر الجسد » كالثلاثين فأكثر لأن
 حكم الجل حكم الكل وينوي بالصلاة عليه الميت أي جميعه ما حضر منه وما غاب ولا
 يصلي على نصف الجسد عند ابن القاسم وهو المعتمد بل ولو زاد على النصف وكان دون
 الثلاثين لأنه يؤدي الى الصلاة على الغائب واغتفر غيبة اليسير لأنه تسع .

« واختلف في الصلاة على مثل اليد والرجل » أطلق المثل على الشيء نفسه فذكر
 الخلاف في اليد والرجل فقال مالك لا يصلى عليه لاحتمال أن يكون صاحبها حياً وقال
 ابن مسleme يصلى على اليد والرجل وينوى بذلك الميت أي ويغلب كون صاحبها ميتاً .

* * *

﴿ باب ﴾

(في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله)

تُثْنِي عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمَتُّهُ وَأَنْتَ تَحْيِيهِ اللَّهُمَّ فَاجْعَلْهُ لَوَالِدَيْهِ

﴿ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله ﴾

(باب في الدعاء) أي في بيان ما يدعى به « للطفل » ذكر أكان أو أنثى وقال بعض أهل اللغة يقال للذكر طفل والأنثى لطفلة وهو ما بلغ سنة فأقل أي عند أهل اللغة وعند الفقهاء يطلق على من دون البلوغ أي مجازاً للمشابهة بينها .

وفي بيان « الصلاة عليه » أراد من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه من الأطفال .

« و » في بيان « غسله » أراد به بيان من يغسله ومن لا يغسله . وإنما فسر هذا وما قبله بالإرادة المذكورة لا بما يعطيه ظاهر لفظه لأنه هو المذكور في هذا الباب وإنما أفرد هذا الباب عما قبله لأن فيه أحكاماً تختص بالطفل من الإستهلال وغسل الصغير ومن أنه يصلي على من استهل صارخاً وغير ذلك وقد ابتدأ الدعاء له بقوله :

« تُثْنِي عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ » ثم تقول اللهم « أي يا الله انه » أي الطفل « عبدك وابن عبدك وابن أمتك » ظاهره عام في ولد الزنسى وولد الملاعنة وغيرهما وقد قيل إنما يقال هذا في الثابت النسب وأما غيره فيقال فيه اللهم انه عبدك وابن أمتك .

« أَنْتَ خَلَقْتَهُ » أي أنشأه « وَرَزَقْتَهُ » تقول ذلك لو مات عقب الإستهلال لأن الله رزقه في بطن أمه « وَأَنْتَ أُمَتُّهُ » في الدنيا « وَأَنْتَ تَحْيِيهِ » في الآخرة .

« اللَّهُمَّ فَاجْعَلْهُ لَوَالِدَيْهِ » قال الفاكهاني رويناه بكسر الدال فيدخل فيه الأجداد والجدات ولذا قال وثقل به موازينهم بصيغة الجمع ولو كان بالفتح لقال وثقل به موازينهما

سَلَفًا وَذُخْرًا وَفَرَطًا وَأَجْرًا وَثَقُلَ بِهِ مَوَازِينُهُمْ وَأَعْظَمَ بِهِ أَجُورُهُمْ وَلَا تَحْرِمُنَا وَإِيَاهُمْ أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَا وَإِيَاهُمْ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ الْحَقُّ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْدَلُهُ ذَاً خَيْراً مِنْ دَارِهِ وَأَهلاً خيراً مِنْ أَهْلِهِ وَعَافِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ تَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ

« سلفاً ، أي متقدماً » و« ذخراً » ، بُدال معجزة أي مدخراً في الآخرة والإدخار في الدنيا بدال مهمة « وفرطاً » ، بمعنى سلفاً « وأجراً » ، عظيماً أي من حيث كون موته مصيبة عظيمة .

« و« ثقل به » أي بأجر مصيبته « موازينهم » أي موازينهم لأنه الموصوف بالثقل أي بحيث ترجح حسناتهم على سيئاتهم « وأعظم » أي كثر « به » أي بأجر مصيبته « أجورهم » ، ولما كان لا يلزم من التكثير التثقيل ولا من التثقل التكثير أتى بقوله وأعظم به الخ بعد قوله وثقل به الخ .

« ولا تحرمنا وإياهم أجره » أي أجر شهود الصلاة عليه « ولا تفتننا وإياهم بعده » ، بما يشغلنا عنك « اللهم ألحقه بصالِح سلف » أولاد « المؤمنين في كفالة » أي حضانة « أبينا إبراهيم » الخليل عليه الصلاة والسلام « وأبدله داراً » أي في الآخرة « خيراً من داره » أي في الدنيا « و » أبدله « أهلاً » أي قرابة في الآخرة « خيراً من أهله » أي من قرابته في الدنيا يحواره بالأنبياء والصالِحين يؤانسونه .

« وعافه » أي نجه « من فتنة القبر » وهي عدم الثبات الناشئ عن السؤال لأن الفتنة هي السؤال ويتسبب عنه عدم الثبات وقضيته أن الطفل يسأل وانه قابل للافتتان وقد جرى الخلاف في السؤال وأما الافتتان فهو مشكل إلا أن يقال أنه قابل له وإن كان غير مكلف نظراً لكون الله عز وجل له أن يعذب الطفل عقلاً وان امتنع شرعاً .

وكذا يقال في قوله بعد وعافه من عذاب جهنم « و » عافه « من عذاب جهنم تقول ذلك » أي كل ما تقدم من الشئاء على الله تعالى إلى هنا « في كل » أي بعد كل « تكبيرة » ما

وَقُولْ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ
 اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ
 وَاغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ
 ثُمَّ تَسَلَّمْ وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلْ صَارِخًا وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ
 وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ السَّقَطُ فِي الدُّوْرِ وَلَا بِأَسْ أَنْ يُغَسَّلَ النِّسَاءُ الصَّبِيُّ
 الصَّغِيرُ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ أَوْ سَبْعٍ

عدا الرابعة « وتقول بعد الرابعة » إن شئت « اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا » هما
 بمعنى واحد.

« و » اغفر لمن سبقنا بالإيمان اللهم من أحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ « الكامل » ومن
 تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ « يعني شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » و اغفر
 للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ثم سلم « كتليهمك
 من الصلاة .

« ولا يصلي على من لا يستهل صارخاً » ولا يغسل ولو تحرك أو بال أو عطس أو رضع
 يسيراً أي لا كثيراً فهو علامة الحياة وهذا النهي على جهة الكراهة أما من استهل فله حكم
 الأحياء في جميع أموره وإن مات بالفور بلا خلاف .

« و » من أحكام من لا يستهل أنه « لا يرث » من تقدمه بالموت « ولا يورث » ما
 تصدق به عليه أو وهب له وهو في بطن أمه لأن الميراث فرع ثبوت الحياة وخرج بما
 تصدق عليه الفرة فتورث عنه وإن نزل علقه أو مضغة لأنها مأخوذة عن ذاته وإذا كان لا
 يرث ما تصدق به عليه فيرجع إلى من تصدق أو وهب .

« ويكره أن يدفن السقط » بثلاث السين المهمة من لم يستهل صارخاً ولو تمت خلقته
 « في الدور » خوفاً من أن تهدم الدار فتنبش عظامه « ولا بأس أن يغسل النساء »
 الأجانب أي يباح ذلك « الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع » سنين وثمان سنين ولا

وَلَا يَغْسِلُ الرَّجَالُ الصَّبِيَّةَ وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِنْ كَانَتْ لَمْ تَبْلُغْ أَنْ تُشْتَمَى
وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

﴿ باب ﴾

(فِي الصَّيَامِ)

يفسلنه إذا زاد على ذلك ولا يسترن عورته أي لا يكلفن بستر عورته لأنه يجوز لهن النظر إلى بدنه .

« ولا يغسل الرجال الصبية » وهذا النهي على جهة المنع اتفاقاً ان كانت ممن تشتهى كبنث ست أو سبع ويفسلونها إن كانت رضية اتفاقاً والمراد بها من لم تبلغ ثلاث سنين بدليل قوله بعد كبنث ثلاث سنين « واختلف فيها » أي في غسلها « ان كانت » غير رضية وكانت « ممن لم تبلغ أن تشتهى » كبنث ثلاث سنين فأجازه أشهب قياساً على غسل النساء ابن ثلاث سنين وأربع وخمس ومنعه ابن القاسم وهو مذهب المدونة والمعتمد ما قاله ابن القاسم لأن مطلق الأنوثة مظنة الشهوة وأحب في قول الشيخ .
« والأول أحب إلينا » للوجوب أي وجوب ترك الغسل .

ولما أنهى الكلام على الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام انتقل يتكلم على ركن من أركانه أيضاً وهو الصوم فقال :

﴿ باب فِي الصَّيَامِ ﴾

(باب في) بيان حكم « الصيام » وما يتعلق به أي بالصيام أي يرتبط به كصلاة التراويح وهو لغة الإمساك والترك فمن أمسك عن شيء ما قيل له صائم قال تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوماً أي صمتاً وهو الإمساك عن الكلام وشرعاً الإمساك عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية قبل الفجر أو معه في غير أيام الحيض والنفاس وأيام الأعياد .

والصوم باعتبار حكمه ينقسم إلى واجب وغيره ومن الواجب صوم رمضان وإليه أشار بقوله :

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يُصَامُ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَيُفْطَرُ لِرُؤْيَتِهِ كَانَتْ
ثَلَاثِينَ يَوْماً أَوْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْماً فَإِنْ غَمَّ الْهِلَالُ قَبْعُدْ ثَلَاثِينَ يَوْماً مِنْ
غُرَّةِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ ثُمَّ يُصَامُ وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ

« وصوم شهر رمضان فريضة » أخبر بالمؤنت عن المذكر باعتبار كونه عبادة لا باعتبار كونه مصدراً دل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع فمن جحد وجوب صوم رمضان فهو كافر إجماعاً يستتاب ثلاثاً فإن تاب والإقلا ومن أقر بوجوبه وامتنع من صومه فهو عاص يجبر على فعله فإن لم يفعل قتل حداً كالصلاة أي بعد أن يؤخر إلى أن يبقى من وقت نيته قدر ما يسعها .

ويثبت صوم رمضان بأحد شئين إما باتهام شعبان ثلاثين يوماً وإما برؤية الهلال وإليه أشار بقوله « يصام لرؤية الهلال » يعني هلال رمضان ظاهر كلامه سواء كانت الرؤية مستفيضة بأن وقعت من جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب لأن خبرهم يقيـد العلم أو بشاهدي عدل فقط مع غم أو صحو أي ولا فرق بين البلد الكبير والصغير ومثل العدلين العدل الواحد الموثوق بخبره ولو عبداً أو امرأة إذا كان المحل لا يعنى فيه بأمر الهلال في حق أهل الرائي وغيرهم وأما إذا كان المحل يعنى فيه بأمر الهلال فلا يثبت برؤية الواحد ولو في حق أهله ولو صدقوه ولكن يجب عليه أن يرفع أمره إلى الحاكم ولا يجوز له الفطر فان أفطر كفر ولو متأولاً لأن تأويله بعيد .

« و » كما يصام لرؤيته « يفطر لرؤيته » أي لرؤية هلال شوال سواء « كان » الشهر الذي قبل الشهر الذي تثبت رؤيته « ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً » أي لأن الشهر يأتي ناقصاً وكاملاً « فان غم » بضم الغين وتشديد الميم « الهلال » يعني هلال رمضان بأن حال بينه وبين الناس غم « قيعد ثلاثين يوماً من غرة » يعني من أول « الشهر الذي قبله » وهو شعبان .

« ثم يصام وكذلك في الفطر » يفعل فيه كذلك فان غم هلال شوال فإنه يعد ثلاثين يوماً من أول الشهر الذي قبله وهو رمضان ثم يفطر وأصل هذا ما في الصحيحين من قوله

وَيُمِيتُ الصَّيَّامَ فِي أَوَّلِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَّاتُ فِي بَقِيَّتِهِ وَوَيْتُمُ الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ

مَنْ تَزَّ صَوْمُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ .

وشروط الصوم سبعة أولها النية وأشار إليه بقوله « ويبيت الصيام في أوله » أي ينوي بقلبه أول ليلة من رمضان بعد غروب الشمس وقبل طلوع الفجر أو مع طلوعه القربة إلى الله تعالى بأداء ما افترض عليه من استغراق طرفي النهار بالإمساك عن الأكل والشرب والجماع .

« و » بعد أن يبيت الصيام أول ليلة « ليس عليه » وجوب « البيات » في بقية « أي بقية شهر رمضان وعن مالك يجب التبييت كل ليلة وبه قال الإمامان الشافعي وأبو حنيفة لأن أيام الشهر عبادات ينفرد بعضها عن بعض ولا يفسد بعضها بفساد بعض ويتخللها ما ينافيها كالأكل والشرب والجماع ليلا فصارت الأيام كالصلوات الخمس في اليوم فيجب أن ينفرد صوم كل يوم بنية كما تنفرد كل صلاة بنية ووجه المذهب قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه فتناول هذا الأمر صوماً واحداً وهو صوم الشهر وإنما كان مبيتة لما رواه أصحاب السنن من قوله ﷺ لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وإنما اغتفر تقديمها في الصوم المشقة .

قال ابن ناجي ظاهر كلام الشيخ انه لا يلزم تجديد النية لمن انقطع صومه كالحائض وهو كذلك عند أشهب وغيره بقي المريض والمسافر إذا تماديا على الصوم فإنه يجب عليها النية في كل ليلة لعدم وجوب التتابع في حقها وعند صحة المريض وقدم المسافر يكفيها نية لما بقي كالحائض تطهر والصبي يبلغ في أثناء الصوم والكافر يسلم في أثناء الشهر .

ثانيها الاسلام . ثالثها العقل . رابعها النقاء من الحيض والنفاس . خامسها الامساك عن المفطرات . سادسها القدرة على الصوم . سابعها البلوغ .

ثم بين غايته بقوله « ويتم الصيام إلى الليل » للآية ولقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم أي انقضى صومه وتم .

وَمِنَ السَّنَةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَإِنْ شَكَّ فِي الْفَجْرِ فَلَا يَأْكُلُ وَلَا يُصَامُ يَوْمَ الشَّكِّ لِيَحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ وَمَنْ صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ وَإِنْ وَاَفَّقَهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَنْ شَاءَ صَوْمَهُ تَطَوُّعاً أَنْ يَفْعَلَ

« ومن السنة تعجيل الفطر » بعد تحقق دخول الليل واختلف في الإمساك بعد الغروب فقال بعضهم يحرم كما يحرم يوم العيد وقال بعضهم هو جائز وله أجر الصائم وفاقه المسئلة أن القول بأن له أجر الصائم ضعيف والقول بالحرمة لا وجه له إلا أن يكون قصده أنه واجب عليه وإلا فالوجه الكراهة إذا كان لغیر ضرورة .

« و » من السنة أيضاً « تأخير السحور » بفتح السين وضها فالفتح اسم للمأكول والضم اسم للفعل وقدر التأخير الأفضل أن يبقى بعد الفراغ من الأكل والشرب إلى الفجر قدر ما يقرأ القارئ خمسین آية والأصل في هذا قوله عليه الصلاة والسلام لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور رواه الإمام أحمد .

« وإن شك » صائم رمضان « في » طلوع « الفجر فلا » يأكل ولا يشرب ولا يجماع وهذا النهي يحتمل الكراهة والتحريم والمشهور التحريم وإن شك في الغروب فيحرم الأكل ونحوه اتفاقاً .

« ولا يصام يوم الشك ليحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ » وهذا النهي للكراهة على ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام الظاهر أنه للتحريم لما رواه الترمذي وقال حسن صحيح إن عمار بن ياسر قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم عليه السلام والاول يقول أن العصيان كناية عن التشديد ويوم الشك المنهى عن صيامه عندنا أن تكون السماء مغمية ليلة ثلاثين ولم تثبت الرؤية فصبيحة تلك الليلة هو يوم الشك .

« ولمن صامه » يعني يوم الشك « كذلك » يعني احتياطاً ثم ثبت أنه من رمضان « لم يجزه وإن وفاقه من رمضان » لعدم جزم النية قال زروق وإن وفاقه كذا بالواو وهي تفهم المبالغة والضوابط إن وفاقه اذ لا محل لغيره « ولمن شاء صومه تطوعاً أن يفعل » أي بدون أن تكون عادته سرد الصوم أو صوم يوم بعينه .

وَمَنْ أَصْبَحَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُحِزْهُ وَلَيْمَسِكَ عَنِ الْأَكْلِ فِي بَقِيَّتِهِ وَيَقْضِيهِ وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ مُفْطِرًا أَوْ طَهَّرَ الْحَائِضُ نَهَارًا فَلَهُمَا الْأَكْلُ فِي بَقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا وَمَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعِهِ عَامِدًا أَوْ سَافِرًا فِيهِ فَأَفْطَرَ لِسَفَرِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ أَفْطَرَ سَاهِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ

« ومن أصبح » يوم الشك « فلم يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يحزه » لفقد النية « ولمسك » وجوباً « عن الأكل » والشرب وعن كل ما يبطل الصوم « في بقية » وكذلك يجب عليه الصوم ان اكل او شرب أو نحو ذلك وقوله « ويقضيه » أى ولا كفارة إذا كان ناسياً أو عامداً متأولاً وأما غيره فتجب عليه الكفارة .
« وإذا قدم المسافر » من سفره نهاراً حالة كونه « مفطراً أو طهرت الحائض نهاراً » مباح « لهما الأكل في بقية يومها » ولا يستحب . لهما الإمساك وكذا الصبي يبلغ والمجنون يفيق والمريض يصبح مفطراً ثم يصح وكذا المغمى عليه ثم يفيق والمضطر لضرورة جوع أو عطش والمرضع يموت ولدها نهاراً وكذا الكافر يسلم إلا ان هذا يستحب له الإمساك دون غيره وأما من أفطر ناسياً أو لكون اليوم يوم شك أو أفطر مكرهاً فاذا زال عذرهم فيجب عليهم الإمساك وإذا أفطر المكره بعد زوال الإكراه وجب القضاء كالكفارة الا أن يتأول .

« ومن أفطر في تطوعه عامداً » من غير ضرورة ولا عذر « أو سافر فيه » أى أحدث سفرأ حالة كونه متلبساً بصوم التطوع « فأفطر له » أجل « سفره فعليه القضاء » في صورتين وجوباً قال ابن عمر واختلف اذا أفطر عامداً هل يستحب امساك ببقية أم لا يستحب كما أفاده الاجهوري وسكت عن الجاهل والمشهور انه كالعامد .

« وان أفطر » في تطوعه « ساهياً فلا قضاء عليه » وجوباً بلا خلاف واختلف في قضائه استحباباً على قولين سماع ابن القاسم منها الاستحباب وهذا « بخلاف الفريضة » اذا

وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَالِكِ لِلصَّائِمِ فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ وَلَا تُكْرَهُ لَهُ الْحِجَامَةُ إِلَّا خِيفَةَ
التَّغْيِيرِ وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فِي رَمَضَانَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ

أفطر فيها ساهياً فإنه يجب عليه القضاء قال زروق وظاهر كلامه كانت الفريضة من
رمضان أو من غيره .

« ولا بأس بالسواك للصائم » وكذا غير في المدونة والجلاب بلا بأس وهي في كلامهم
بمعنى الإباحة كما صرح به ابن الحاجب حيث قال والسواك مباح كل النهار بما لا يتجمل منه
شيء وكره بالرطب وفي كلام بعضهم ما يفيد أن محل الإباحة بعد الزوال لغير مقتض
شرعي وأما مقتض شرعي كالوضوء والصلاة والقراءة والذكر فهو مندوب وهو الصواب
كما يفيد الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك
عند كل صلاة فعم الصائم وغيره .

وأشار بقوله « في جميع نهاره » إلى قول الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى إنه
ويحوز قبل الزوال ويكره بعده لما في الصحيح من قوله ﷺ خلوف في الصائم أطيب عند
الله من ريح المسك والخلوف بضم الحاء ريح متغير كريح الشم يحدث من خلو المعدة
والمراد بطيبه عند الله رضاه به وثناؤه على الصائم بسببه .

« ولا تكره له » أي للصائم « الحجامة إلا خيفة التغير » أي المرض قال في القاموس
غرر بنفسه فغيراً أي عرضها للهلكة فيكون تفسيره بالمرض من تفسير الشيء بمعلقه أو
يراد بالهلاك ما يشمل المرض فلا تكره الحجامة إلا إذا خاف المرض بأن شك في السلامة
وعدمها وأما إذا علمت السلامة فلا كراهة .

« ومن ذرعه » بذال معجمة وراء عين مهملتين مفتوحتين سبقه وغلبه « القيء في »
صوم شهر « رمضان » وغيره « فلا قضاء عليه » لا وجوباً ولا استحباباً سواء كان لعله أو
امتلاء وسواء تغير عن حالة الطعام أم لا هذا إذا علم أنه لم يرجع منه شيء بعد وصوله إلى
فمه أما إن علم برجوع شيء منه بعد وصوله إلى فمه فعليه القضاء إذا لم يعتمد والا كفر
وكذا يجب القضاء إذا شك في الوصول والفلس كالقيء وهو يخرج من فم المعدة عند

وإن استقاء فقاء فعليه القضاء وإذا خافت الحامل على ما في بطنها
أفطرت ولم تطعم وقد قيل تطعم

امتلائها وأما البلغم يصل الى طرف اللسان وتعتمد ابتلاعه فلا قضاء عليه وكذا الريق
يتعمد جمعه في فيه ثم يبتلعه فلا قضاء عليه .

« وان استقاء » الصائم أى طلب القيء « فقاء فعليه القضاء » وهل وجوباً أو استحباباً
قولان شهر ابن الحاجب الأول وهو الراجح واختار ابن الجلاب الثاني وظاهر كلام الشيخ
انه لا كفارة على من استقاء في رمضان والمسألة ذات خلاف في الكفارة وعدمها قال عبد
المملك عليه القضاء والكفارة وقال ابن الماجشون من استقاء من غير مرض متعمداً فعليه
القضاء والكفارة وقال أبو الفرج لو سئل مالك عن مثل هذا لألزمه الكفارة وروى عن
ابن القاسم انه يقضى خاصة .

واعلم أن الفطر في رمضان يجب في مسائل ويباح في بعضها فمن الأول المرأة تحيض
نهاراً فيجب عليها الفطر بقية يومها «و» منه « اذا خافت » المرأة « الحامل » وهي صائمة
في شهر رمضان « على ما في بطنها » أو نفسها هلاكاً أو حدوث علة « أفطرت » وجوباً
« ولم تطعم » على المشهور وتقضي .

(وقد قيل تطعم) رواه ابن وهب ومفهوم كلامه انها اذا لم تخف لا تفطر ولو جهدها
الصوم وليس كذلك بل اذا جهدها الصوم تخير في الفطر والذي يفيد كلام ابن عرفة أن
الحامل ومثلها المرضع والمرضى يباح لهم الفطر حيث كان يشق عليهم الصوم وان لم يخافوا
حدوث مرض ولا زيادته وأما الصحيح فليس له الفطر لحصول مشقة الصوم وهل له الفطر
لخوف المرض أو لا قولان .

ومن الثاني أى الفطر المباح المرض في بعض صورته وهو ما اذا خاف زيادة المرض
أو تمانيه وأما اذا خاف هلاكاً أو شديد أذى فيجب والخوف المجوز للفطر هو المستند
صاحبه الى قول طبيب حاذق أو تجربة في نفسه أو خبر من هو موافق له في الزواج
والسفر بشرطه وسياقي الكلام عليها .

وَالْمَرْضِعُ إِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تَسْتَأْجِرُ لَهُ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا
 أَنْ تَفْطِرَ وَتُطْعِمَ وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا أَفْطَرَ أَنْ يُطْعِمَ وَالْإِطْعَامُ
 فِي هَذَا كُلِّهِ مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ وَكَذَلِكَ يُطْعِمُ مَنْ فَرَطَ فِي قَضَاءِ
 رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخِرُ

ومنه ما أشار إليه (والمرضع) بناء على أن اللام للإباحة أى ان محل كونه من
 الثاني اذا جعلت اللام للإباحة أى وبياح للمرأة المرضع (ان خافت على ولدها) أو على
 نفسها من الصوم (ولم تجد ما) وبرى من (تستأجره له أو) وجدت ولكنه أى
 الولد (لم يقبل غيرها أن تفترو) يجب عليها حثيث أن (تطعم) وقيل اللام في كلامه
 بمعنى على المرضع وجوبا اذا خافت على ولدها أو نفسها أن تفترو .

وظاهر كلامه أن الإجارة عليها وهو كذلك اذا لم يكن له ولا لبيه مال ولا ترجع به
 بعد ذلك على أحد ومنه ما أشار إليه بقوله :

« وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ » الذي لا يقدر على الصوم في زمن من الأزمنة « إِذَا أَفْطَرَ
 أَنْ يُطْعِمَ » وإنما أبيع له الفطر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وقوله وما جعل
 عليكم في الدين من حرج وما ذكره من استحباب الإطعام ظاهر المدونة خلافه ونفسها لا
 فدية إلا أن المدونة حملت على أنه لا يجب الإطعام فلا ينافي نذبه .

« وَالإِطْعَامُ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ » في هذا كله « أَيْ فِي فِطْرِ الْحَامِلِ الْخَائِفَةِ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا
 وَالْمَرْضِعِ الْخَائِفَةِ عَلَى وَلَدِهَا وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ » مد « بِمَدِّ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلْثٌ » عن كل يوم يقضيه « أَيْ إِنْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَلَا
 يَرُدُّ الشَّيْخُ الْمَرْمُ وَغَيْرُهُ فَانْهَاهَا يُطْعِمَانِ وَلَا يَقْضِيَانِ وَالتَّشْبِيهُ فِي قَوْلِهِ .

« وَكَذَلِكَ يُطْعِمُ مَنْ فَرَطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخِرُ » راجع إلى
 القدر لا إلى الحكم مختلف لأن إطعام الشيخ كما تقدم مستحب وإطعام المرضع واجب وظاهر
 كلامه أن قضاء رمضان على التراخي وهو الذي يدل عليه حديث عائشة في الموطأ أي
 فانها قالت ان كان ليكون على الصيام من رمضان فما أسطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان

وَلَا صِيَامَ عَلَى الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَحْتَلِمَ الْغَلَامُ وَتَحِيضَ الْجَارِيَةُ وَبِالْبُلُوغِ لَزِمَتْهُمْ
أَعْمَالُ الْأَبْدَانِ فَرِيضَةُ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ
فَلْيَسْتَأْذِنُوا وَمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ امْرَأَةٌ حَائِضٌ طَهَّرَتْ

للشغل برسول الله ﷺ فظاهره لو كان يجوز تأخيره عن شعبان لأخرته ولو كان واجبا على
الفور وهو ضعيف وعلى الأول انما يراعى تقريظه في شعبان إذا كان فيه صحيحا مقبيا فيجب
عليه الإطعام فإذا كان عليه خمسة عشر يوما فتمتبر الإقامة والصحة في النصف الأخير من
شعبان فيجب الإطعام ان كان فيه صحيحا مقبيا وان مرض فيه أو سافر فلا إطعام وعلى
الثاني الضعيف انما يراعى تقريظه في شوال بقدر ما عليه من الصيام على قياس ما قلنا في
شعبان ولو كان رمضان ثلاثين وصام شهرا قضاء عنه فكان تسعة وعشرين كمل ثلاثين ويجوز
القضاء في كل وقت يجوز فيه التطوع بالصوم ولا يقضى في الأيام الممنوع فيها الصوم.

ثم أشار إلى الشرط الموعود بمجيئته وهو البلوغ بقوله « ولا صيام على الصبيان » لا
وجوبا ولا استحبابا « حتى يحتلم الغلام وتحيض الجارية » لو قال حتى يبلغوا لكان أولى فان
البلوغ يكون بالاحتلام أي الانزال أو السن وهو ثمان عشرة على المشهور بخلاف الصلاة
فانهم يؤمرون بها استحبابا .

« وبالبلوغ » هو قوة تحدث في الصغير يخرج بها من حال الطفولية إلى حال الرجولية
والمقل ولو قال بالتكليف الخ لكان أولى من قوله وبالبلوغ « لزمتهم أعمال الأبدان » من
صلاة وصيام وحج وغزو « فريضة » بالنصب على الحال المؤكدة لعاملها لأن لزوم
والفرض مترادفان وكذلك بالبلوغ لزمتهم أعمال القلوب كوجوب النيات أي النيات
الواجبة لأن الذي من عمل القلب النية لا وجوبها والاعتقادات كاعتقاد أن الله واحد مثلاً .
استدل على لزوم الصبيان الفرائض بالبلوغ بقوله « قال الله سبحانه » وتعالى « وإذا
بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » لأن الاستئذان واجب وقد علقه بالبلوغ .

« ومن أصبح » بمعنى طلع عليه الفجر « جنباً » كانت الجنابة من وطء أو احتلام
أو نسياناً في فرض أو تطوع « ولم يتطهر » بالماء « أو امرأة حائض طهرت » بمعنى انقطع

قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأُهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا يَصُومُ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا اَلْتَمَتَّعُ الَّذِي لَا يَجِدُ هَدْيًا وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَصُومُهُ مُتَطَوِّعٌ وَيَصُومُهُ مَنْ نَذَرَهُ أَوْ مَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ مُتَتَابِعٍ قَبْلَ ذَلِكَ

عنها دم الحيض ورأت علامة الطهر « قبل » طلوع « الفجر » الصادق « فلم يغتسل » أي جنب والحائض المذكوران « إلا بعد الفجر » سواء أمكنها الغسل قبل طلوع الفجر أم لا « أجزأهما صوم ذلك اليوم » ولا شيء عليها .

أما صحة صوم الجنب فلما صح أنه عليه السلام كان يدركه الفجر في رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم وأما صحة صوم الحائض إذا طهرت قبل الفجر في رمضان فمتفق عليه إذا كان طهرها قبل الفجر بقدر ما تغتسل فيه وعلى المشهور أن كان قبله بمقدار ما يسع غسلها وأما إذا طهرت بعد الفجر فلا يصح صومها .

« ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا » صيام « يوم النحر » أي ولا يصح إذا لازم من عدم الجواز عدم الصلحة لنهييه عليه الصلاة والسلام عن صيامها وهمل النهي تعبد أو معلل بضيفا الله .

« ولا يصام اليومان اللذان بعد يوم النحر إلا المتمتع الذي لا يجد هديا » كذا الرواية يصام بالبناء لما لم يسم فاعله والمتمتع بالرفع والصواب أن يقول ولا يصوم اليومين النحر وجهه أن المتمتع فاعل ففعله يكون بصيغة المبنى للفاعل لا بصيغة المبنى للمفعول مع أنه هنا بتلك الصيغة وأيضاً فقد استوفى عمدته الذي هو نائب الفاعل ووجه الرواية بأن المتمتع فاعل بفعل مضر تقديره إلا أن يصومهما المتمتع ومثل المتمتع القارن والمفتدى ومن وجب عليه الدم لنقص في الحج غير ما ذكر والنهي في قوله ولا يصام النحر للتحريم على الراجح . « واليوم الرابع » من يوم النحر « لا يصومه متطوع ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك » كمن صام شوالاً وذا القعدة عن كفارة ظهار أو قتل ثم مرض ثم صح في ليلة الرابع فإنه يصومه .

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطُّ وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِضُرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَمَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَإِنْ لَمْ تَمْلَهُ ضُرُورَةٌ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيْنَا

«ومن أفطر» بأكل أو شرب أو جماع «في نهار رمضان» حال كونه «ناسياً فعلية القضاء فقط» وجوباً ويجب عليه الامساك احتراز بنهار رمضان عما إذا أفطر ناسياً في التطوع فإنه لا قضاء عليه أي ويجب عليه الامساك وعما إذا أفطر ناسياً في واجب غير رمضان فإنه لا قضاء عليه على المشهور واحتراز بناسياً عما إذا كان فطره عمداً فإن عليه مع القضاء الكفارة واحتراز بقوله فقط عن الكفارة لأنه لا كفارة عليه خلافاً لابن الماجشون وأحمد إن عليه الكفارة إذا كان فطره يباح لحديث الأعرابي الذي جاء إلى النبي ﷺ وهو يضرب صدره ويتنف شعره ويقول هلك وأهلك فقال له النبي ﷺ وما ذاك أي شيء سبب ذاك قال جمعت أهلي في رمضان فأمره بالكفارة أجاب عنه السادة المالكية بأن قرينة الحال من الضرب والتنف تدل على أن الجماع كان عمداً .

«وكذلك» يجب على «من أفطر فيه» أي في نهار رمضان «أجل» ضرورة من مرض «يشق معه الصوم أو لا يشق لكن يخاف معه طول المرض أو زيادته أو تأخيره القضاء فقط على غير كفارة أما إذا كان المرض لا يشق معه الصوم ولا يخاف زيادة المرض ولا تأخر البرء وأفطر فعليه القضاء والكفارة .

«ومن سافر سفراً» أي تلبس بسفر وقت انعقاد النية بأن وصل إلى محل بدء القصر قبل طلوع الفجر «تقصر فيه الصلاة» بأن كان أربعة برد فأكثر ذاهباً أو راجعاً ولم يكن سفر معصية وبات على الفطر «ف» يباح «له أن يفطر» بأكل أو شرب أو جماع وبالغ على ذلك بقوله «وان لم تنله ضرورة» غير ضرورة السفر فمع الضرورة أخرى .

«و» مع إباحة الفطر للمسافر يجب «عليه القضاء» إذا أفطر من غير خلاف لقوله تعالى فعدة من أيام أخر «والصوم» في السفر «أحب إلينا» أي إلى المالكية لمن قوى عليه لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وبييت الصيام في السفر كل ليلة .

وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ فَظَنَ أَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَاوِلاً فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّداً

« ومن سافر أقل من أربعة برد فظن « أن الفطر مباح له فأفطر » لذلك « فلا كفارة عليه » لأنه متاول « و » انما يجب « عليه القضاء » فقط من غير خلاف ولو ذكر هذه المسألة بعد قوله « وكل من أفطر متاولاً فلا كفارة عليه » لكان أولى لأنها جزئية من هذه الكلية .

وظاهر كلامه أن التأويل لا كفارة عليه مطلقاً وهو خلاف المشهور اذ المشهور التفصيل وهو ان كان التأويل قريباً وهو ما قوي سببه فلا كفارة عليه لأنه معذور باستناده إلى سبب قوي وان كان التأويل بعيداً وهو ما لم يقو سببه فالكفارة من الصور التي قوي سببها التي ذكرها الشيخ ومنها من أفطر ناسياً ثم أفطر متعمداً ظاناً الإباحة فهذا لا كفارة عليه ومنها من كان جنباً أو حائضاً قبل الفجر ولم يقتسل من ذلك إلا بعد الفجر فظن ان صوم ذلك اليوم لا يلزم فأفطر عامداً فلا كفارة عليه .

ومنها من تسحر في الفجر فظن ان صوم ذلك اليوم لا يلزمه فأفطر بعد ذلك عامداً فلا كفارة عليه ومنها من قدم من سفره ليلاً في رمضان فاعتقد ان صبيحة تلك الليلة لا يلزم فيها صوم وأن من شروط لزوم الصوم أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأفطر فلا كفارة عليه .

ومن صور التأويل البعيد وهو ما ضعف فيه السبب أن يرى هلال رمضان ولم تقبل شهادته فظن ان الصوم لا يلزمه فأصبح مفطراً فهذا عليه الكفارة ومنها من عادته أن تأتيه الحمى في كل ثلاثة أيام فأصبح في اليوم الذي تأتي فيه مفطراً ثم أن الحمى أتته في ذلك اليوم فانه يلزمه الكفارة وأولى ان لم تأت .

ومنها من عادتها الحيض في يوم معين فأصبحت ذلك اليوم مفطرة ثم جاءها الحيض في بقية ذلك اليوم ومنها من اغتاب شخصاً في رمضان فظن ان ذلك ابطال صومه لأنه أكل لحم صاحبه فأفطر عامداً فعليه الكفارة وأولى القضاء .

« وانما الكفارة على من أفطر متعمداً بأكل أو شرب » بالفعل فلو عزم على الأكل أو

بِأَكْلِ أَوْ شُرْبِ أَوْ جَمَاعٍ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ إِطْعَامُ سِتِينَ
مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّةُ بَمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ فَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَلَهُ أَنْ
يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ

الشرب أو الجماع أو شيء عليه لا قضاء ولا كفارة كمن عزم على أن ينقض وضوءه
بريح مثلا ولم يفعل فلا وضوء عليه « أو جماع » من غير خلاف إن كان على سبيل الانتهاك
وعلى المشهور أن كان بتأويل بعيد واحتراز بالمتعمد من الناسي والجاهل أي ناسي الحرمة
وجاهاها وهو من لم يستند لشيء كحديث عهد بالاسلام يمتد أن الصوم لا يحرم الجماع
مثلا وجامع فلا كفارة عليه وأشار بقوله « مع القضاء » إلى أن القضاء لازم للكفارة ففي
كل موضع تلزم فيه للكفارة يلزم فيه القضاء .

ولما تقدم له ذكر الكفارة استشعر سؤال سائل قال له وما هي فقال « والكفارة في
ذلك » أي في الأكل والشرب والجماع عمدا في رمضان على وجه الانتهاك أو التأويل البعيد
تكون بأحد أمور ثلاثة على وجه التخيير أحدها « إطعام ستين مسكينا لكل مسكين
مد بمد النبي ﷺ وهو وزن رطل وثلاث بالمقدادي ابن بشير وهل يكون من عيش
المكفر أو من غالب عيش الناس ان اختلف ذلك .

قال اللخمي يجري ذلك على الخلاف في الكفارة أي كفارة اليمين وفي زكاة الفطر
والراجح فيها قوت أهل البلد ومفهوم قوله كالدونة ستين الخ أنه لا يجزئ إعطاء ثلاثين
مسكينا مدين مدين فإن أعطى لدون ستين استرجع من كل واحد منهم ما زاد على الدنان
كان بيده وكمل الستين فإن ذهب ذلك فلا رجوع له لأنه هو الذي سلطهم على ذلك .
وليس المراد بالمسكين هنا ما يراد به في الزكاة أي من أنه الذي لا يملك شيئا بل المراد
به المحتاج الشامل له والفقير الذي لا يملك قوت عامه وكون كفارة رمضان واجبة على
التخيير هو المشهور وعليه انبنى الخلاف في أي أنواعها الثلاثة أفضل والمشهور أنه الإطعام
وإليه أشار الشيخ بقوله « فذلك » أي الإطعام المذكور « أحب إلينا » أي إلى بعض
أصحاب مالك وهو منهم لأنه أعم نفعا .

وثانيها العتق وإليه أشار بقوله « وله أن يكفر بعتق رقبة » ويشترط فيها أن تكون

أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا
كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ لَيْلًا فَأَفَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ
وَلَا يَقْضِي مِنَ الصَّلَوَاتِ

كاملة غير ملفقة مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والبكم والجنون الخ محررة وتحريها أن
يبتدىء اعتاقها من غير أن تكون مستحقة بوجه .

وثالثها الصوم وإليه أشار بقوله « أو صيام شهرين متتابعين » وتعدد الكفارة بتعدد
الأيام ولا تتمعد بتكرورها في اليوم الواحد قبل اخراجها اتفاقاً ولا بعد التكفير على
المذهب « وليس على من أفطر في قضاء رمضان متعمدا كفارة » لأن الكفارة من خصائص
رمضان وما ذكره لا خلاف فيه على ما قال ابن ناجي وإنما الخلاف هل يقضي يوماً واحداً
أو يومين الراجع أنه يقضى يومين كما قاله ابن عرفة .

« قنبيه » يصح قضاء رمضان متفرقاً ومتتابعاً والتتابع أحسن .

« ومن أغمى عليه » أي ذهب عقله « ليلاً فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم »
قال ابن حبيب ولا يؤمر بالكف عن الأكل بقية النهار والاعغاء زوال العقل بمرض يصيبه
كما في التحقيق والذي عول عليه شراح خليل وهو المعتمد أنه ان أغمى عليه كل النهار أو
جمله فلا بد من القضاء سلم أوله أولاً وان أغمى عليه أقل من الجمل الشامل للنصف فان سلم
أوله اجزأ وإلا فلا

وقولنا سلم أوله أي سلم من الاعغاء وقت النية ولو كان قبلها أغمى عليه حيث سلم قبل
الفجر بمقدار إيقاعها وان لم يوقعها على المعتمد حيث تقدمت له نية في تلك الليلة قبله
بأندراجها في نية الشهر وإلا فلا بد منها لعدم صحته بدون نية والسكران بحلال كالعمى
عليه في التفصيل المذكور والسكران بحرام ليلاً واستمر على سكره عليه القضاء من باب
أولى ولم يجوز له استعمال الفطر بقية يومه والنائم ينوي أول الشهر ثم ينام جميع الشهر صح
صومه وبرئت ذمته .

« ولا يقضى » من أغمى عليه ليلاً فأفاق بعد طلوع الفجر « من الصلوات » المفروضة

إِلَّا مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ وَيُعْظَمَ
 مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَلَا يَقْرَبُ الصَّائِمُ النِّسَاءَ بِوَطْئِهِ
 وَلَا مُبَاشَرَةٍ وَلَا قُبْلَةٍ لِلذَّهْنِ

«إلا ما أفاق في وقته» وقد تقدم هذا في باب جامع الصلاة وإنما أعاده لينبه على أن الصوم
 يخالف الصلاة ألا ترى أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة لمشقة التكرار .

«وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه» قيل ينبغي في كلامه بمعنى الاستعجاب وقيل بمعنى
 الوجوب ولا معارضة بين القولين فيحمل من قال بالوجوب على الكف عن المحرم ومن قال
 بالندب على الكف عن غير المحرم كالأكل من الكلام المباح .

«وجوارحه» من عطف العام على الخاص وجوارحه سبعة السمع والبصر واللسان
 واليدين والرجلان والبطن والفرج وإنما صرح باللسان وإن كان داخل فيها لأنه أعظمها
 آفة قيل ما من صباح إلا والجوارح تشكو اللسان ناشدناك الله أن استقممت استقمنا وإن
 انعوجت انعوجنا ودخل عمر على أبي بكر رضي الله عنه فوجده يجذب لسانه فقال له
 مه يا أبا بكر فقال له رضي الله عنه دعني فإنه أوردني الموارد فإذا كان أبو بكر يقول
 هذا فما ظنك بغيره وخص الشيخ الصائم بالذكر تأكيداً له فينبغي لأهل الفضل والصلاح
 أن يقللوا من الكلام فيما لا يعني .

«و» ينبغي للصائم أيضاً أن «يعظم من شهر رمضان ما عظم الله» من زائدة المعنى
 ويعظم شهر رمضان الذي عظمه الله سبحانه وتعالى بقوله تعالى «شهر رمضان الذي أنزل
 فيه القرآن» الآية بقراءة القرآن والذكر والصيام والقيام والصدقة وسائر العبادات ويكره
 تعظيمه بالتزويق والوقود ونحو ذلك .

«ولا يقرب» بضم الراء وفتحها وهو الأفصح أي لكونها لغة القرآن كما قال اللتان
 «الصائم» فاعله «والنساء» مفعوله «بوطء ولا مباشرة ولا قبلة للذة» أما الوطء فحرام
 أجماعاً وأما ما بعده فقليل حرام وقيل مكروه ويمكن أن يقال لاتنافى فتحمل الحرمة
 إذا لم تعلم السلامة والكراهة حيث علمت ومحله أنه يكره للشيخ والشاب رجلاً أو امرأة

فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي لَيْلِهِ وَلَا بَاسٌ أَنْ يُصْبِحَ جُنْبًا
مِنَ الْوُطْءِ وَمَنِ اتَّذَّنَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ فَأَمْدَى لِذَلِكَ فَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْنَى فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ

أن يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو أن يباشر أو يلاعب .

وكذلك أن ينظر أو يذكر إذا علم من نفسه السلامة من منى ومذى وإن علم عدم
السلامة أو شك فيها حرمت ولا يحرم ذلك عنه في ليله إلا أن يكون معتكفاً أو صائماً
في كفارة ظهار فيستوى عنده الليل والنهار فإن فعل شيئاً من ذلك وهو صائم وسلم فلا
شيء عليه وإن أنزل فعله القضاء والكفارة « في نهار رمضان » .

ثم صرح بمفهوم هذا زيادة في الإيضاح فقال « ولا يحرم ذلك » أي ما ذكر من الوطء
والمباشرة والقبلة « عليه » أي على الصائم « في ليله » أي ليل رمضان لقوله تعالى أحل
لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم الآية وإنما يستوى الليل والنهار في حق المعتكف وصائم
كفارة الظهار .

« ولا بأس أن يصبح » الصائم « جنباً من الوطء » لا يقال إنه مكرر مع ما تقدم لأن
ما تقدمه لبيان كون الصوم صحيحاً وما هنا لبيان جواز الاصباح بالجنبابة .

« ومن التذ في نهار رمضان بمباشرة أو قبلة فأمدى لذلك » أي للمباشرة أو القبلة
ومثلها الفكر والنظر فيجب القضاء بالمذى الناشئ عنها أدام أو لا فليس في المذى إلا
القضاء فقط نشأ عن مباشرة أو قبلة أو فكر أو نظر استدام ما ذكر أولاً « فعلية القضاء »
وجوباً مفهوماً أنه إذا لم يذ لا قضاء عليه وإن اتعظ وهو مارواه ابن وهب وأشهب عن
مالك في المدونة وهو الراجح وقال ابن القاسم إذا حرك ذلك منه لذة واتعظ كان
عليه القضاء .

« وإن تعمد ذلك » أي المباشرة والقبلة « حتى أمنى فعلية » مع القضاء « الكفارة »
على المشهور وسكت عن النظر والتذكر قال الفاكهاني إن تابع النظر حتى أنزل فعله
القضاء والكفارة وإن لم يتابعه فعلية القضاء فقط على المشهور وقال القابسي إذا نظر نظرة

وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَإِنْ قُمْتَ فِيهِ بِمَا تَيَسَّرَ فَذَلِكَ مَرْجُوُّ فَضْلِهِ وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ بِهِ وَالْقِيَامُ فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ بِإِمَامٍ وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِمَنْ قَوِيَتْ نِيَّتُهُ وَخُدَّه

واحدة متعمداً فعليه القضاء والكفارة وصححه الباجي وحكم التذكر حكم النظر فان تابع التذكر حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة وإن لم يتابعه فعليه القضاء بلا كفارة.

« ومن قام رمضان إيماناً أي تصديقاً بالأجر الموعود عليه « واحتساباً أي بحسب أجره على الله تعالى يدخره له في الآخرة لا يفعل ذلك رياء ولا سمعة » غفر الله ما تقدم من ذنبه » والمراد بالذنوب التي يكفرها القيام الصغائر التي بينه وبين ربه وأما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله وحكم قيام رمضان الاستحباب .

ثم إن ثواب القيام لا يتقيد بالليل كله بل يحصل لكل من قام منه شيئاً على قدر حاله من غير تحديد وإلى ذلك أشار بقوله « وإن قمت فيه » أي في رمضان « بما تيسر فذلك » القيام « مرجو فضله و » مرجو « تكفير الذنوب به » ظاهره كل الذنوب أي الصغائر فعينئذ يستوي القليل والكثير في تكفير كل الذنوب ولا يستبعد هذا على فضل الله وأهـب المـنـ .

« والقيام فيه » أي في رمضان يحوز فعله « في مسجد الجماعة » وفي كل ما يجتمعون فيه ويكون « بإمام » وجواز فعل التراويح بإمام مستثنى من كراهة صلاة النافلة جماعة المشار إليه بقول الشيخ خليل عطفاً على المكروه وجع كثير بنقل أو يمكن مشتهر لاستمرار العمل على الجمع فيها من زمن عمر بن الخطاب ومن سننه القيام أي من طريقته أي إن وقت القيام بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر فوقته وقت الوتر .

« ومن شاء قام في بيته وهو أحسن » أي أفضل « لمن قويت نيته » يعني نشطت نفسه (وحده) ولم يكسل قال في المصباح كسل كسلا فهو كسل من باب تعب وكسلان أيضاً . وقيد بعضهم هذا بأن لا تعطل المساجد .

وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَقُومُونَ فِيهِ فِي الْمَسَاجِدِ بِعِشْرِينَ رَكْعَةً ثُمَّ يُوتِرُونَ
بِثَلَاثٍ وَيَفْصِلُونَ بَيْنَ الشُّفْعِ وَالْوَتْرِ بِسَلَامٍ ثُمَّ صَلَّوْا بَعْدَ ذَلِكَ سِتًّا
وِثْلَاثِينَ رَكْعَةً غَيْرَ الشُّفْعِ وَالْوَتْرِ وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ
رَكْعَتَيْنِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ولما فرغ من بيان المحل الذي يفعل فيه شرع بين عدده فقال (وكان السلف الصالح) وهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (يقومون فيه) أي في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (في المساجد بعشرين ركعة) وهو اختيار جماعة منهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد والعمل الآن عليه .

(ثم) بعد قيامهم بالعشرين ركعة (يوترون بثلاث) أي ثلاث ركعات (ويفصلون بين الشفع والوتر بسلام) وقال أبو حنيفة لا يفصل وخير الشافعي بين الوصل والفصل .
(ثم صلوا) أي السلف غير السلف الأول أي فهم سلف بالنسبة إلينا وقد تقدم أن السلف الأول الصحابة فيكون المراد بهذا السلف التابعين (بعد ذلك) أي بعد القيام بعشرين ركعة غير الشفع والوتر (ستاً وثلاثين غير الشفع والوتر) وكان الأمر لهم بذلك عمر بن عبد العزيز لما في ذلك من المصلحة لأنهم كانوا يطيلون القراءة الموجبة للعلل والسامة فأمرهم بتقصير القراءة وزيادة الركعات والسلطان إذا نهج منهاجاً لا تجوز مخالفته .

والذي نحاه عمر بن عبد العزيز هو الذي اختاره مالك في المدونة وعنه أي مالك في غير المدونة فيما يظهر الذي يأخذ بنفسه في ذلك أي القيام والمعنى الحقيقي لهذا اللفظ الذي يأخذ نفسه ويتناولها فالباء زيادة لتأكيد ذلك ومن لازم ذلك التمكن فأطلق اللفظ وأراد لازمه أي الذي يتمكن في نفسه أن الذي جمع عليه عمر الناس إحدى عشرة ركعة منها الوتر وهي صلاة النبي ﷺ .

(وكل ذلك) أي القيام بعشرين ركعة أو بست وثلاثين ركعة (واسع) أي جائز (ويسلم من كل ركعتين) ولما بين قيام السلف استشعر سؤال سائل قال له هذا قيام السلف فما قيام النبي ﷺ فأجاب بقوله وقال عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله ﷺ

فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَهَا الْوُتْرُ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْإِعْتِكَافِ)

وَالْإِعْتِكَافُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ وَالْعُكُوفُ الْمُلَازِمَةُ

فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَهَا الْوُتْرُ « ما ذكره عن عائشة مخالف لما في الموطأ عنها من قوله ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة رَكْعَةً أي مخالف أيضاً لما روي عنها من أن قيامه بخمس عشرة وسبع عشرة .

وروي غيرها من أزواجه رضي الله عنهن أنه رجع إلى تسع ثم إلى سبع ويمكن الجمع بينها بأن النبي ﷺ كان أول ما يبدأ إذا دخل بعد العشاء بتحية المسجد وإذا قام يتمجد افتتح ورده بركعتين خفيفتين لينشط وإذا خرج لصلاة الصبح ركع ركعتي الفجر فتارة عدت ما يفعله في ليله بتمامه وهو سبع عشرة بتسمح في عد ركعتي الفجر وتارة أسقطت ركعتي الفجر لأنها ليستا من الليل فعدت خمس عشرة وتارة أسقطت تحية المسجد فعدت ثلاث عشرة وتارة أسقطت الركعتين الخفيفتين فعدت إحدى عشر رَكْعَةً هكذا جمع بعضهم وقال في فتح الباري أو كانت هذه المراتب بحسب الأوقات أو الأعذار من مرض أو كبر سن والله أعلم .

﴿ بَاب فِي الْإِعْتِكَافِ ﴾

وإنما عتب الصيام بالإعتكاف لأنه شرع عقبة وبدأ بحكمه فقال « والاعتكاف من نوافل الخير المرغب فيها » وأفضله في العشر الأواخر من رمضان لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه أي على العشر الأواخر .

« والعكوف الملازمة » هذا معناه لغة وهو ملازمة الشيء وحيس النفس عليه وأما معناه شرعاً فهو لزوم المسلم المميز المسجد للذكر والصلاة وقراءة القرآن صائماً كافئاً عن الجماع ومقدماته يوماً فما فوقه بنية وقد اشتمل هذا التعريف على أركانه أي التي هي الإسلام

وَلَا اِعْتِكَافٌ إِلَّا بِصِيَامٍ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَتَابِعاً وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي
 الْمَسَاجِدِ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ
 فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ أَيَّاماً لَا تَأْخُذُهُ فِيهَا
 الْجُمُعَةُ وَأَقْلُ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْإِعْتِكَافِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ

والتمييز وكونه في مسجد وكون المذكور ذكراً وصلاة وغير ذلك والكف عن الجماع
 ومقدماته والمراد بالأركان ما تتوقف حقيقة الشيء عليه والا فهو اللزوم المقيد بتلك القيود.
 « ولا إعتكاف إلا بصيام » على المشهور فلا يصح من مفطر ولو لعذر خلافاً لمن يقول
 يصح إعتكاف الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم وضعيف البنية ونحوهما ولا يشترط
 أن يكون الصوم للاعتكاف على المذهب وقال ابن الماجشون وسحنون لا بد من صوم
 يخصه فلا يجزىء في رمضان ويرده فعلة ﷺ له في رمضان .

« و » من شرط الاعتكاف أن « لا يكون إلا متتابعاً » ما لم ينذر متفرقاً فان نذر
 كذلك لم يلزمه التتابع « ولا يكون » الاعتكاف « إلا في المساجد » فلا يصح في البيوت
 والخوانيت ونحوهما « كما قال الله سبحانه وتعالى وأنتم عاكفون في المساجد » فيصح
 الإعتكاف في أي مسجد كان ولو كان غير المساجد الثلاثة في أي بلد كان .

« فان كان بلد » بالرفع على أن كان تامة وبالنصب على أنها ناقصة اسمها ضمير فيها
 تقديره كان هو أي اعتكافه في بلد « فيه الجمعة » وهو ممن تلزمه الجمعة ونذر أياماً تأخذه
 فيها الجمعة « فلا يكون » بمعنى لا يصح الاعتكاف « إلا في » المسجد « الجامع » في المكان
 الذي تصح فيه الجمعة فلا يصح على سطح المسجد ولا في بيت الخطابة ولا السقاية ولا بيت
 قناديله لكونها محجوراً عليها فاشبهت الخوانيت والمستحب عجز المسجد لأنه أخفى للعباد .
 « إلا أن ينذر أياماً لا تأخذه فيها الجمعة » ستة أيام فأقل فانه يصح ان يعتكف في أي
 مسجد كان على المذهب « وأقل ما هو أحب » أي مستحب « إلينا » أي إلى المالكية على
 رأي « من الاعتكاف عشرة أيام » وأكمل شهر وتكره الزيادة عليه وعلى رأي أقله يوم
 وليلة وأكمل عشرة أيام وما زاد عليها مكروه أو خلاف الأولى .

وَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ وَإِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْتَدِءْ اعْتِكَافَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ جَامَعَ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا وَإِنْ مَرِضَ خَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ فَإِذَا صَحَّ بَنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ

« ومن نذر إعتكاف يوم فأكثر لزمه » ما نواه ظاهره انه إذا نذر يوماً لا يلزمه ليلة ومذهب المدونة خلافه أي إذا نذر يوماً يلزمه يوم وليلة فان قلت هذا مشكل إذ كيف يلزم مع انه مكروه لأن المدونة صرحت بكراهة ما دون العشرة على القول بأن أقل مستحبه عشرة ويحاج عنه بما قيل في نادر رابع النحر فانه يلزمه مع أنه مكروه ذكره الأجهوري .

« وان نذر ليلة لزمه يوم وليلة » على المشهور وعن سحنون البطلان لأن من نذر الإعتكاف ليلاً فقد نواه بغير شرطه فلا يصح ثم شرع يتكلم على مفسدات الإعتكاف فقال « ومن أفطر فيه » أي اعتكافه بأكل أو شرب « معتمد فليبتدئ واعتكافه » ظاهر كلامه التفريق بين العامد والناسي وهو كذلك في المدونة ومثل الفطر ناسياً بالمرض والحيض أي فإذا أكل ناسياً أو مرض أو حاضت فلا يبتدئه لعدم بطلانه ويقضيه بعد زوال عذره الذي حصل فيه الفطر .

« وكذلك يبتدئ اعتكافه » من جامع فيه ليلاً أو نهراً ناسياً أو متعمداً « زاد في المدونة أو قبل أو باشر أو لمس قال ابن ناجي ظاهره وان لم تحصل لذة وقيدتها أبو الحسن بقوله يريد إذا وجد لذة أو قصدتها ولم يجدها .

« وان مرض » المعتكف مرضاً يمنعه من المكث في المسجد أو من الصوم خاصة دور المكث في المسجد « خرج » منه « إلى بيته » أي وجوباً مع المرض المانع من المكث في المسجد وجواز مع المانع من الصوم فقط وفي الرجراجي انه يجب عليه المكث في المسجد « فإذا صح » من مرضه رجع إلى المسجد « ويبني على ما تقدم » من الاعتكاف المراد بالبناء في كلامه الاتيان ببذل ما فات بالعدر سواء كان على وجه القضاء بان كانت أياماً معينة وفاتت أولاً على وجه القضاء بان كانت الأيام غير معينة بل مضمونة .

وَكَذَلِكَ إِنْ حَاضَتْ الْمُعْتَكِفَةُ وَحُرْمَةُ الْإِعْتِكَافِ عَلَيْهِمَا فِي الْمَرَضِ
وَعَلَى الْحَائِضِ فِي الْحَيْضِ فَإِذَا طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ أَفَاقَ الْمَرِيضُ فِي
لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ رَجَعَا سَاعَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ
إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَلِيَدْخُلَ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي
يُرِيدُ أَنْ يَبْتَدِيَ فِيهَا اعْتِكَافَهُ

« وكذلك » الحكم « ان حاضت المعتكفة » أو نفست فانها تخرج وتبنى على ما تقدم
« وحرمة الاعتكاف » مستمرة « عليها » فلا يجوز لها أن يفعل خارج المسجد ما ينافي
الاعتكاف إلا الفطر وقوله « في المرض » عائد على المريض وقوله « وعلى الحائض في
الحيض » عائد على الحيض إلا انه لو قال في المرض والحيض لكان أحسن ليسلم من التكرار
إذ قوله وعلى الحائض مكرر باعتبار دخولها في عليهما لأنه عائد على المريض والحائض .
« فإذا طهرت الحائض » بمعنى أنها رأت علامة الطهر واغتسلت « أو أفاق المريض »
من مرضه سواء حصل لها ذلك « في ليل أو نهار رجعا » وفي نسخة رجس أي كل من
الحائض والمريض « ساعتئذ » أي ساعة إذ طهرت الحائض بعد غسلها أو أفاق المريض من
مرضه « إلى المسجد » وإن لم يرجعا حينئذ ابتدأ على المشهور وإذا رجعا نهارا لا يعتد
بذلك اليوم لتعذر الصوم فيه .

« ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا حاجة الانسان » وهي كل ما يحمله على الخروج
من بول وغائط وغسل جمعة وعيد ووضوء وغسل جنابة وأكل وشرب بشرط أن لا يتجاوز
محلا قريباً إلى ما هو أبعد وإلا فسد اعتكافه وبشرط ان لا يشتغل مع أحد بالمحادثة وإلا
فسد اعتكافه أيضاً .

ثم شرع يبين الوقت الذي يبتدىء منه الاعتكاف فقال « وليدخل معتكفه قبل
غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يبتدىء فيها اعتكافه » وهذا الأمر على جهة
الاستحباب وانظر مع ما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول

وَلَا يَعُودُ مَرِيضاً وَلَا يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ وَلَا يُخْرِجُ لِتِجَارَةٍ وَلَا شَرْطَ فِي الْإِعْتِكَافِ

الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل في معتكفه ويحجب عنه بأنه دخل من أول الليل وإنما تحلى بنفسه في المسكان الذي أعده لاعتكافه بعد صلاة الصبح والمعاد يعتكفه الحباء الذي تضربه له السيدة عائشة وكان ﷺ يصلي الصبح ثم يدخله .

« ولا يعود مريضاً » أي انه ينهي المعتكف في مدة اعتكافه عن عبادة المريض ما لم يكن أحد أبويه أو مما معاً فيجب أن يخرج لبرهما لوجوبه بالشرع ويبطل اعتكافه ولا يجوز له أن يخرج لجنازة أبويه معاً فان خرج بطل اعتكافه وأما لجنازة أحدهما فيخرج وجوباً لما في عدم الخروج من عقود الحي أي انه مظنة لذلك ولا كذلك في موتها معاً ويبطل اعتكافه وهذا في الأبوين دنية ولو كافرين .

« ولا يصلي على جنازة » ولو وضعت بلفظه أي ولو جنازة جار أو صالح فالكرهية على كل حال فان عاد مريضاً في المسجد أو صلى على جنازة فيه لم يبطل اعتكافه .

« ولا يخرج لتجارة » قال ابن عمر هل قوله ولا يخرج لتجارة خرج نخرج الغالب لأن التجارة إنما تكون في الأسواق فينهي عن التجارة في المسجد وخارجه أو نقول انه لم يخرج نخرج الغالب فيجوز له ان يفعل ذلك في المسجد اهـ الراجح الاحتمال الأول الموافق لما قاله الأقفهسي ان عقد على سلعة داخل المسجد لم يفسد اعتكافه وكذا خارجه بين يديه .

وأما إذا خرج عن ذلك بطل اعتكافه إلا إن كان بسمسار منع من غير خلاف وان كان بغير سمسار فان كان شيئاً يسيراً جاز من غير كراهة وان كان كثيراً كسره ولا يفسد الإعتكاف في الوجهين أي كان بسمسار أم لا كما انه لا يفسخ المبيع من غير خلاف أي سواء في قسم الحرمه أو الكراهة ولا يتوهم ذلك في صورة الجواز .

ويجوز له الخروج لغير التجارة مما لا يستغنى عنه ولو خارجه ببعد بحيث لا يتجاوز محلاً قريباً يمكن الشراء منه وبشرط أن لا يجد من يشتري له ومعنى قوله « ولا شرط في الإعتكاف » انه لا يجوز للشرط فيه ظاهره الحرمه مثل أن يقول اعتكاف عشرة أيام فان بدا لي رأي في الخروج خرجت أو يقول اعتكف الأيام دون الليالي أو العكس .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَعْقِدَ نِكَاحَ
غَيْرِهِ وَمَنْ اعْتَكَفَ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ خَرَجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ بَعْدَ
غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهِ

وكذا لو شرط ان عرض له أمر يوجب القضاء فلا قضاء عليه لم يفده ولا فرق في ذلك بين ان يشترط قبل دخول المعتكف أو بعده فان وقع شيء من ذلك بطل الشرط وصح الاعتكاف وانظر هل أراد بقوله « ولا بأس ان يكون امام مسجد » ان تركه أحسن أي فيكره كونه إماماً للمسجد أو أشار به إلى من يقول لا يكون إمام المسجد أي للرد عليه .

فقد حكى ابن وضاح عن سحنون أنه لم يجز للمعتكف أن يكون إماماً في الفرض والنفل أي بل يجوز أن يكون امام المسجد جوازاً مستوياً الطرفين على ما قاله ابن ناجي أو يستحب أن يكون إماماً راقباً وهو المعتمد أو إنما أخبر بالجواز أي بدون أن يكون قصده الرد قال أبو عمران إنما أخبر بالجواز وقد نص في المختصر على كراهة كونه إماماً راقباً وانظره مع ما صح أن النبي ﷺ كان يعتكف وهو الإمام اه ولا يخفاه ضعف ما في المختصر واعتماد القول بالاستحباب الموافق للحديث .

« وله » أي ويباح للمعتكف « أن يتزوج » بمعنى يعقد لنفسه « أو يعقد نكاح غيره » وقيد في المدونة بأن يغشاه وهو في مجلسه أي يتلبس به وهو في مجلسه وأما لو كان بغير مجلسه فان كان في المسجد كره وان كان خارجه حرم وبطل اعتكافه وهو مقيد أيضاً بأن لا يطول التشاغل به وإلا كره سواء كان زوجاً أو ولياً فان قيل المحرم ممنوع من عقد النكاح فما الفرق بينه وبين المعتكف مع ان كلا منهما في عبادة يمنع فيها الوطء وأجيب بأجوبة منها ان الأصل جواز عقد النكاح لكل أحد خرج المحرم بقوله ﷺ المحرم لا ينكح ولا ينكح بالفتح في الأول أي لا يعقد لنفسه وبالضم في الثاني أي لا يعقد لغيره وبقي ما عدا على الأصل وهو الجواز .

« ومن اعتكف أول الشهر » يعني أول شهر من الشهور غير رمضان « أو وسطه خرج » بمعنى جاز له الخروج « من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره » أي من آخر أيام

وإن اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه يوم الفطر فليبت ليلة الفطر في المسجد حتى يغدو منه إلى المصلي .

﴿ باب ﴾

في زكاة العين والحرق والماشية وما يخرج من المعدن
وذكر الجزية وما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحربيين

اعتكافه من غير خلاف في المذهب هذا ان اعتكف بزمان غير رمضان وأما ان كان اعتكافه في رمضان فقد أشار إليه الشيخ بقوله « وان اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه يوم الفطر فليبت ليلة الفطر » يعني أن من اعتكف بزمان يكون آخره غروب الشمس ليلة عيد الفطر فليبت تلك الليلة على جهة الاستحباب في « المسجد » أي الذي اعتكف فيه « حتى يغدو منه إلى المصلي » لفعله عليه الصلاة والسلام أي وليصل عبادة بعبادة .

﴿ باب في زكاة العين والحرق والماشية ﴾

أي في بيان حكم القدر الذي تجب فيه الزكاة والقدر المخرج منه (و) في بيان حكم الحرق (وبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة وبيان القدر المخرج (و) في بيان حكم الماشية (و) بيان (ما) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة مما (يخرج من المعدن) وبيان القدر المخرج منه .

(و) في بيان (ذكر الجزية) أي ذكر من تؤخذ منه ومن لا تؤخذ منه والقدر الذي يؤخذ منها (و) في بيان (ما) أي القدر الذي (يؤخذ من تجار) بالضم والتشديد جمع تاجر كفاجر فجار والكسر والتخفيف كصاحب وصحاب (أهل الذمة والحربيين) وتبرع في الباب بالكلام على شيئين الركاز وزكاة العروض أي ذكرهما ولم يتوهم لهما والزكاة لغة النمو والزيادة يقال زكا الزرع وزكا المال إذا كثر وشرعا مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدر مخصوصا في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة ووجه تسميته زكاة ان فاعلها يزكو بفعلها عند الله تعالى أي يرفع حاله أي مرتبته بذلك

وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ فَأَمَّا زَكَاةُ الْحَرْثِ فَيَوْمَ حَصَادِهِ

عنده يشهد له قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها .
وبدأ الشيخ رحمه الله بالحكم فقال (وزكاة العين) وهو الذهب والفضة والتذكير باعتبار الخبر وإنما سمي ما ذكر من الذهب والفضة بذلك أى بالعين أى باسم العين لشرفه أى لشرف ما ذكر كما ان العين شريفة ويسمى نقدا أيضا .

(والحرث) وهو المقتات المتخذ للعيش غالبا (والماشية) وهي الإبل والبقر والغنم (فريضة) فرضت في العام الثاني من الهجرة ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والاجماع من جحد وجوبها فهو كافر ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها ضرب واخذت منه كرها وتجزئه ولا يكفر وعن ابن حبيب يكفر واستبعد ولها شروط وجوب وشروط صحة أما الأولى فسبعة في الجملة - وإنما كانت سبعة في الجملة لأن عد الإسلام من شروط الوجوب مبني على عدم خطاب الكفار بفروع الشريعة والأصح خطابهم بها فيكون الإسلام شرط صحة - الإسلام والحرية والنصاب والملك والحول في غير المعادن والمعشرات وعدم الدين في العين ومجيء الساعي في الماشية إذا كان ثم سعاة وأمكنهم الوصول .

وأما الثانية فأربعة النية وتفرقتها بموضع وجوبها وإخراجها بعد وجوبها ودفعها للامام العدل في أخذها وصرفها ان كان أو لأربابها وهم الأصناف الثمانية المشار لها بقوله تعالى انها الصدقات الخ .

ثم بين وقت وجوب زكاة الحرث بقوله (فأما زكاة الحرث في يوم حصاده) بفتح الحاء وكسرهما اعلم ان في الجوب قولين وفي الثار ثلاثة أقوال الأول لما لك قال إذا أزته النخل وطاب الكرم واسود الزيتون أو قارب وافرك الزرع واستغنى عن الماء وجبت فيه الزكاة قال ابن عبد السلام وهو المشهور .

والثاني لابن مسلمة انها لا تجب في الزرع إلا بالحصاد ولا تجب في التمر إلا بالجذاذ واحتج بقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وهذا معنى قوله بالحصاد والجذاذ .

والثالث خاص بالتمر انها لا تجب إلا بالحرص وهو للمغيرة وترتيب هذه الأشياء في الوجود وهو ان الطيب أولا ثم الحرص ثم الجذاذ وان الافراك أولا ثم الحصاد .

وَالْعَيْنُ وَالْمَاشِيَةُ فَنَفِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْحَبِّ وَالْتَمَرِ فِي أَقْلٍ
 مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْفُزَةٍ وَرُبْعُ قَفِيزٍ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا
 بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

(و) أما (العين) غير المعدن والركاز (والماشية) فتجب أي في كل منهما
 (في كل حـو ل مرة) أي بعد تمام الحول قال زروق وشرط الماشية بعد الحول بجيء
 الساعي على المشهور ان كان ويصل والا وجبت بالحول اتفاقاً وعلى المشهور لو اخرجت قبل
 مجيئه حيث يكون لم تجز .

ثم بين قدر النصاب الذي تجب فيه الزكاة من الحـرث بقوله (وما زكاة من الحب والتمر
 في أقل من خمسة أوسق) لما صح انه ﷺ قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة
 أوسق قال ابن عمر انظر هل تدخل القطاني في الحب والزبيب والزيتون في التمر أم لا
 بعض الشراح أدخلها في الحب وجعل الحب شاملاً لما عدا التمر الذي هو تسعة عشر نوعاً
 وهي القمح والشعير والسلت والأرز والدخن والذرة والعلس والقطاني السبعة التي هي
 العدس واللوبياء والفول والحمص والترمس والبسيلة والجليان وذوات الزيوت وهي حب الفجل
 الأخر والسمسم المعبر عنه بالجلجان والقرطم والزيتون والزبيب فهي بالتمر عشرون نوعاً
 فلا تجب الزكاة في غيرها من بزر الكتان أو سلجم أو غير ذلك .

وقد ذكروا للأوسق الخمسة ضابطين أحدهما بالكيل والآخر بالوزن أما الأول فبينه
 الشيخ بقوله (وذلك) أي الخمسة أوسق (ستة أقفزة وربيع قفيز) أقفزة جمع قفيز وهو
 ثمانية وأربعون صاعاً .

(والوسق) بفتح الواو وكسرهما واحد أوسق كفلس وأفلس وهو لغة ضم شيء إلى
 شيء قال تعالى والليل وما أوسق أي ضم وجمع أي من الظلمة والنجم أو لما عمل فيه
 واصطلاحاً (ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ وهو) أي صاع النبي ﷺ « أربعة أمداد بمدّه
 عليه الصلاة والسلام » وقد حرر النصاب أي في سنة سبع وأربعين وسبعمائة بمد
 معبر على مد النبي ﷺ فوجد ستة أمداد ونصف ونصف وية بأمداد القاهرة والإرداب
 ست ويات والوية ستة عشر قدحا .

وَيُجْمَعُ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ فِي الزَّكَاةِ فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ جَمِيعِهَا خَمْسَةٌ
أَوْسُقٍ فَلَيْزَكَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ أَصْنَافُ الْقَطْنِيَّةِ .

ثم إن القدر المأخوذ يختلف باختلاف المأخوذ منه فإن كان المأخوذ منه حاصلًا بعناء
ومشقة كما لو سقى بالدواليب فقيه نصف العشر وإن كان بغير مشقة كما لو سقى بهاء السماء
ففيه للعشر والأرض الحراجية وغيرها سواء في الزكاة .

ثم شرع يبين أن الأنواع تضم فإذا اجتمع من مجموعها نصاب زكيت وإلا فلا وإن
الإجناس لا تضم فإذا لم يجتمع من كل جنس نصاب لا يزكى فمن الأول قوله « ويجمع
القمح والشعير والسلت » بضم السين ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه حنطة بناء على
أنها كلها جنس واحد وهو المنصوص في المذهب ولا مفهوم لقوله « في الزكاة » لأن هذه
الثلاثة في البيع أيضًا جنس واحد على المشهور أي فيحرم التفاضل في بيع بعضها ببعض
وما ذكره من الجمع محله إذا كانت زراعتها وحصادها في عام واحد أما إذا كانت في عامين
أو أعوام فقبل المعتبر مانبت في زمن واحد فيضاف بعضه إلى بعض ولا يضاف ما نبت في
زمان إلى مانبت في زمان آخر وقيل المعتبر الزراعة فإن زرع الثاني قبل حصاد الآخر
ضم إليه وإلا فلا والأول لما لك في كتاب ابن سحنون والثاني لابن مسلمة وعليه اقتصر
صاحب المختصر .

ثم بين فائدة الضم بقوله « فإذا اجتمع من جميعها » أي جميع ما ذكر من القمح والشعير
والسلت « خمسة أوسق فلَيْزَكَ ذَلِكَ » قال ابن عمر فيخرج من كل ما ينوبه فيخرج الأعلى عن
الأعلى والأدنى عن الأدنى والأوسط عن الأوسط فإذا أخرج الأعلى عن الأدنى أجزاء
وإن أخرج الأدنى عن الأعلى لم يجزه فوقع الاتفاق في الجوب أنه يخرج عن كل نوع ما ينوبه
ووقع الاتفاق في المواشي أنه يخرج الوسط .

واختلف في التمر فقيل هو مثل المواشي وقيل مثل الجبوب ومنه أيضًا قوله « وكذلك
يجمع أصناف القطنية » بكسر القاف وفتحها وأصلها من قطن بالمكان إذا أقام به فإذا
اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاها بناء على أنها جنس واحد في الزكاة وهو المذهب
بخلاف البيع فانها فيه أجناس وهي البسيلة والحصى بكسر الميم المشددة وفتحها والعدن

وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ أَصْنَافُ التَّمْرِ وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ الزَّيْبِ وَالْأَرْزُ وَالذُّخْنُ
وَالذَّرَّةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صِنْفٌ لَا يُضْمُّ إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ وَإِذَا كَانَ فِي
الْحَائِطِ أَصْنَافٌ مِنَ التَّمْرِ أَدَّى الزَّكَاةَ عَنِ الْجَمِيعِ مِنْ وَسْطِهِ وَيُزَكَّى
الزَّيْتُونُ إِذَا بَلَغَ حَبُّهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أُخْرِجَ مِنْ زَيْتِهِ

والجلبان والفلول والترمس واللوبيا والجلجلان يجمين مضمومتين بعد كل جيم لام قاله
شارح الموطأ وحب الفجل .

ومنه أيضاً قوله « وكذلك تجمع أصناف التمر » فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق
زكاهها « وكذلك أصناف الزبيب » تجمع فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاهها « ومن
الثاني « الأرز » فيه ست لغات أحدها ضم الهعزة والراء .

« والدخن » يضم الدال المهملة « والذرة » يضم الذال المعجمة « كل واحد » منها
صنف على حدته « لا يضم إلى الآخر » على المذهب لتباين مقاصدها واختلاف صورها في
الحلقة وقوله « في الزكاة » إشارة إلى أن يقول أنها كلها صنف واحد في الربا أي فلا يجوز
التفاضل بينها وهو قول ابن وهب والمشهور خلافه .

« وإذا كان في الحائط أصناف » ثلاثة « من التمر » جيد ورتديء ووسط « أدى الزكاة
عن الجميع من وسطه » على المشهور أما أن كان فيها نوع واحد أخذت منه جيداً كان أو
رتديئاً وليس عليه أن يأتي بالوسط ولا بالأفضل منه وإن كان فيها جيد ورتديء أخذت من
كل ما يصيبه بحصته ولو كان الرديء قليلاً لأن الأصل أن تؤخذ زكاة كل عين من أصله
لقوله ﷺ زكاة كل مال منه فخصته السنة بالماشية أي فأخرجت السنة من عمومها بالماشية
بسبب أنها تؤخذ من الوسط وبقي ما سواه على الأصل .

« يزكى الزيتون إذا بلغ حبه خمسة أوسق » أي مقدرة الجفاف وقال ابن وهب
لا زكاة فيه ولا في كل ماله زيت ابن عبد السلام وهو الصحيح على أصل المذهب أي صحة
جارية على قاعدة المذهب وهو أن كل ما لا يقتات لا زكاة فيه قال في التحقيق وهو وإن
لم يقتت فله مدخل فيه إذ هو مصلح للقوت وعلى القول بأنه يزكى أخرجت زكاته من

وَيُخْرِجُ مِنَ الْجُلْجُلَانِ وَحَبُّ الْفُجْلِ مِنْ زَيْتِهِ فَإِنْ بَاعَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ أَنْ
يُخْرِجَ مِنْ ثَمَنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاكِهِ وَالْخَضِرِ وَلَا زَكَاةَ
مِنَ الذَّهَبِ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَاراً فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَاراً فَفِيهَا
نِصْفُ دِينَارٍ رُبْعُ الْعُشْرِ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ

زيتُه لا من حبه على المشهور ولا يشترط في الزيت بلوغه نصاباً بالوزن وإنما الشرط بلوغ
الحب نصاباً كما صرح به الشيخ وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه فلو أخرج من حبه لم يجزه .
« و » كذلك « يخرج من الجلجلان » وهو السمسم « و » في « حب الفجل » ونحوهما مما
يعصر « من زيتِه » إذا بلغ حبه خمسة أوسق « فان باع ذلك » أي الزيتون وما بعده
« أَجْزَأَهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ ثَمَنِهِ » كان الثمن نصاباً أم لا وإنما يراعى نصاب الحب خاص
لا نصاب الثمن قال بعضهم إنما قال « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » لضعف هذا القول ومنهم من قال إنما قال
ذلك لغوة الخلاف فيه والذي في المختصر وشرحه أن الزيتون ونحوه إن كان له زيت
أخرج من ثمنه وكذلك ما لا يحف كرطب مصر وعنبها والبول الأخصر يزكى من ثمنه
وإن بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة بشيء كثير إذا كان خرصه خمسة أوسق وإن نقص
عنها لم يجب فيه شيء وإن بيع بأكثر مما تجب فيه الزكاة بأضعاف .

« وَلَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاكِهِ » الخضرة كالتفاح والمشمش « و » لا في « الخضر » لما صح عن
معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ فيما سقطت السماء والمعل والسيل العشر وفيما سقى
بالنضح أي بالماء الذي ينضح الناضح أي يحمله البعير من نهر أو بئر لسقى الزرع ولكن
المقصود هنا ما سقى بألة نصف العشر وإنما ذلك في التمر والحنطة والحبوب وأما القشأ
والبطيخ فمعفو أي فشيء معفو عنه عفى عنه رسول الله ﷺ .

وَلَا زَكَاةَ مِنَ الذَّهَبِ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَاراً فَإِذَا بَلَغَتْ « الدنانير » عِشْرِينَ دِينَاراً
فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ « وقوله » ربع العشر « تفسير لنصف الدينار « فما زاد » على العشرين
ديناراً « ف » يخرج منه « بحسب ذلك » أي ما زاد .

« وَإِنْ قَلَّ » فلا يشترط بلوغه أربعة دنانير في الذهب ولا أربعين درهماً في الفضة

وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْفِضَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ وَذَلِكَ خَمْسُ أَوَاقٍ وَالْأَوْقِيَةُ
أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا مِنْ وَزْنِ سَبْعَةِ أَعْنِي أَنَّ السَّبْعَةَ دَنَانِيرَ وَزْنُهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ
فَإِذَا بَلَغَتْ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ مِائَتًا دِرْهَمٍ فَفِيهَا رُبْعُ عَشْرٍهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ
فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ وَيُجْمَعُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي الزَّكَاةِ

واشترط ذلك أبو حنيفة « ولا زكاة من الفضة في أقل من مائتي درهم وذلك » أي المائتا
درهم « خمسة أواق » بحذف الياء وثبوتها مخففة ومشددة جمع أوقية .
« والأوقية » بضم الهمزة وتشديد الياء زنتها « أربعون درهما » بالدرهم الشرعي وهو
الدرهم المكي وقد تقدم أن زنته خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير المتوسط إلى آخره
ويقال له درهم الكيل لأن به تتمحق المسكابل الشرعية إذ تركب منها الأوقية والرطل
والمد والصاع أفاده في التحقيق .

« من وزن سبعة أعني أن السبعة دنانير » شرعية « وزنها عشرة » أي وزن عشرة
« دراهم » شرعية وذلك أنك إذا اعتبرت ما في سبعة دنانير وما في عشرة دراهم من درهم
الكيل وجدتها واحداً لأن وزن الدرهم كما تقدم خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير
المتوسط وكل دينار وزنه اثنتان وسبعون حبة فإذا ضربت عشرة في خمسين خرج من
ذلك خمسمائة وتبقى الأخماس وهي عشرون خمسا بأربع حبوب فهذه خمسمائة وأربع
حبوب وإذا ضربت سبعة في اثنين وسبعين يخرج من ذلك خمسمائة وأربع حبوب فاتفق
السبعة دنانير والعشرة دراهم في عدد الحبوب وكرر قوله :

« فإذا بلغت » الدراهم « من هذه الدراهم مائتا درهم » صوابه مائتي درهم ليرتب
عليه قوله « ففيها ربع عشرها » وهو « خمسة دراهم فما زاد » على المائتي درهم « فبحساب
ذلك ويجمع الذهب والفضة في الزكاة » لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك بينه في التحقيق
بقوله وروى عن بكير بن عبد الله الأشج أنه قال مضت السنة أن النبي ﷺ ضم الذهب
إلى الفضة والفضة إلى الذهب وأخرج الزكاة عنها .

ثم فرع على الجمع فقال « فمن له مائة درهم وعشرة دنانير فليخرج من كل مال ربع

فَمَنْ كَانَ لَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرَ فَلْيُخْرِجْ مِنْ كُلِّ مَالٍ رُبْعَ
عُشْرِهِ وَلَا زَكَاةَ فِي الْعُرُوضِ حَتَّى تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ فَإِذَا بَعَثَهَا بَعْدَ حَوْلٍ
فَأَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ أَخَذَتْ ثَمَنَهَا أَوْ زَكَاةَ

عشره ، فالجمع بالأجزاء لا بالقيمة أي بالتجزئة والمقابلة بأن يحمل كل دينار بعشرة
دراهم ولو كانت قيمته أضعافها كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسون
 وخمسة دنانير فلو كان له مائة وثمانون درهما ودينار يساوي عشرين درهما فلا يخرج شيئا
ويجوز اخراج أحد النقيدين عن الآخر على المشهور

« ولا زكاة في العروض » المراد بها في هذا الباب الرقيق والمعار والرباع والشباب
والقمح وجميع الحبوب والثمار والحيوان إذا قصرت عن النصاب وهي إما للقنية ولا زكاة
فيها اتفاقا وإما للتجارة ففيها الزكاة اتفاقا وإما للإدارة وستأتي وإما للاحتكار وهي التي
يرصد بها الأسواق لربح وأقر .

ولو جوب الزكاة فيها شروط أحدها النية وإليه أشار بقوله « حتى » أي إلا أن
« تكون للتجارة » أي ينوى بها التجارة فقط أو التجارة مع القنية أو الغلة احتراماً من
عدم النية كأن يعاوض بها الظاهر قراءته بالفتح أي كأن تدفع عوضاً له في مقابلة شيء
يعطيه أو تكون له نية مضادة لنية التجارة كالقنية فقط أو الغلة فقط أو هما معا فلا
زكاة إذن .

ثانيها أنه يترصد بها الأسواق أي يمسكها إلى أن يجد فيها ربحاً جيداً وأخذ هذا من
قوله « فإذا بعثها بعد حول فأكثر » .

ثالثها أن يملكها بعبادة وأخذ هذا من قوله « من يوم أخذت ثمنها أو زكاتها »
احتراماً من أن يملكها بإرث أو هبة ونحو ذلك فإنه لا زكاة فيها إلا بعد حول من يوم
قبضت ثمنها ولو أخر قبضه هروباً من الزكاة .

رابعها بأن يبيعها بعين لا أن لم يبيعها أصلاً أو باعها بغير عين إلا أن يقصد ببيعها بغير
العين الهروب من الزكاة ولا فرق في البيع بين أن يكون حقيقة وهو ظاهر أو مجازاً بأن

فَفِي ثَمَنِهَا الزَّكَاةُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ أَقَامَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ حَوْلًا أَوْ أَكْثَرَ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُدِيرًا لَا يَسْتَقِرُّ بِيَدِكَ عَيْنٌ وَلَا عَرْضٌ فَإِنَّكَ تَقُومُ
عَرُوضَكَ كُلَّ عَامٍ وَتَرْكِي ذَلِكَ

يستهلكه شخص ويأخذ التاجر قيمته ولا بد ان يكون المباع به نصابا لأن عروض الاحتكار لا تقوم بخلاف المدير فيكفي في جود الزكاة في حقه مطلق البيع ولو كان ثمن ماباعه أقل من نصاب لأنه يجب عليه تقويم بقية عروضه .

وأخذ هذا الشرط من قوله « ففي ثمنها الزكاة لحول واحد » احترازا من ان يبيعهما بعرض فانه لا يزكي خامسها مضى حول من يوم زكى الأصل أو ملكه وسكت عن شرط وهو ان يكون أصل ذلك العرض عينا اشتراه بها ولو كانت أقل من نصاب أو عرض ملك بمعاوضة ولو للفقيرة ثم باعه واشترى به ذلك العرض لقصص التجارة .

« أقامت قبل البيع حولا أو أكثر » احترازا من ان يبيعهما قبل تمام الحول فلا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول ثم انتقل يتكلم على عروض الإدارة وهي التي تشتري للتجارة وتباع بالسعر الواقع ولا ينتظر بها سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء كسائر أبواب الحوانيت المديرين للسلع فقال مستثنيا من قوله ففي ثمنها الزكاة لحول واحد .

« إلا ان تكون مديرا لا يستقر » أي لا يثبت « بيدك عين ولا عرض » بل تبيع بالسعر الحاضر وتختلف ولا تنتظر سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشراء .

« فانك تقوم عروضك كل عام » كل جنس بما يباع به غالبا في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة لأن بيع الضرورة يكون بالرخص الفاحش فالديباغ وشبهه كالتياب القطن الرفيعة والرقيق والمقار يقوم بالذهب والتياب الغليظة واللبيسة أي الملبوسة أي التي شأها كثرة اللبس تقوم بالفضة وابتداء التقويم أي ابتداء حول التقويم عند أشهب من يوم أخذ في الإدارة وقال الباجي من يوم زكى الثمن أو من يوم افادته واستظهره بعضهم وهو ظاهر قول الرسالة من يوم أخذت ثمنها أو زكيته .

« و » بعد ان تفرغ من التقويم « تركي ذلك » أي الذي قومته من العروض بشرط ان

مَعَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْعَيْنِ وَحَوْلُ رِبْحِ الْمَالِ حَوْلُ أَصْلِهِ وَكَذَلِكَ حَوْلُ
نَسْلِ الْأَنْعَامِ حَوْلُ الْأَمْهَاتِ وَمَنْ لَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ
مِثْلُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ عَنْ مِقْدَارِ مَالِ الزَّكَاةِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ

ينض من اثنائها أي العروض المدارة شيء ما ولو درهما ولا فرق بين ان ينض له شيء في أول الحول أو في آخره أما إذا لم ينض له شيء أو نض له بعد الحول بشهر مثلا فإنه يقوم حينئذ وينتقل حوله إلى ذلك الشهر ويلغى الزائد على الحول وكذا يزكى المدير النقد إن كان معه وإليه أشار بقوله « مع ما بيدك من العين » وكذلك يزكى عن دينه النقد الحال المرجو .

« وحول ربح المال حول أصله » ظاهره كان الأصل نصابا أم لا وهو كذلك على المشهور . مثاله أن يكون عنده دينار أقام عنده أحد عشر ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين فإنه يزكى الآن أي حين بيعه بعد شهر مضاف إلى إقامتها عنده أحد عشر شهرا ويصير حوله ثاني عام من يوم التمام .

« وكذلك حول نسل الأنعام حول الأمهات » والأصل في هذا قول عمر رضي الله عنه عد عليهم السخلة بحملها ولا تأخذها والربح كالسخال والسخلة تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمعز ساعة تولد والجمع سخال إلا أن المراد الصغيرة .

« ومن له مال » يعني من العين « تجب فيه الزكاة » مثل ان يكون عنده عشرون دينارا « وعليه دين » يعوض سواء كان عرضا أو طعاما أو ماشية أو غيرها وسواء كان حالا أو مؤجلا « مثله » أي مثل الذي له وهو عشرون دينارا « أو » عليه دين « ينقص » أي ينقص المال الذي معه « عن مقدار مال الزكاة » أي القدر الذي تجب فيه الزكاة مثل ان يكون عنده عشرون وعليه نصف دينار مثلا « فلا زكاة عليه » في صورتين .

وظاهر كلام الشيخ ان الدين يسقط الزكاة ولو كان مهر امرأته التي في عصمته وأحرى إذا كانت مطلقة وعليه مهرها وهو الراجح من احد التشهيرين وعلى التشهير الآخر لا يسقطها وعلى المشهور أيضا ان الدين يسقط الزكاة ولو دين زكاة بخلاف ديون النذور والكفارات

إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَنْدَهُ مِمَّا لَا يُزَكَّى مِنْ عُرُوضٍ مُقْتَنَاءٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ
حَيَوَانٍ مُقْتَنَاءٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ زُبْعٍ مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِدِينِهِ فَلِذَلِكَ مَا بِيَدِهِ مِنْ
الْمَالِ فَإِنْ لَمْ تَفِ عُرُوضُهُ بِدِينِهِ حَسَبَ بَقِيَّةِ دِينِهِ فِيمَا بِيَدِهِ فَإِنْ بَقِيَ
بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَّاهُ

فإنها لا تسقط الزكاة والفرق ان دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الإمام العادل وتؤخذ
الزكاة ولو كررها ولا كذلك النذور والكفارات ثم استثنى من عموم ما تقدم مسألة فقال
« إلا ان يكون عنده » أى عند من له مال فيه الزكاة وعليه دين مثله او دين ينقصه عن
مال الزكاة شيء .

« مما لا يزكى من عروض مقتناة » تقدم ان المراد بها هنا الرقيق والعقار والرباع
والثياب وجميع الجبوب والثمار والحيوان القاصرة عن النصاب بل لو كان عنده حبوب أو
أثمار أو حيوان زكيت فإنه يجعلها في مقابلة ما عليه من الدين ويزكى فقولہ :

« أو رقيق أو حيوان مقتناة أو عقار » بالفتح خففاً وهي الأصول الثابتة وان لم يكن
لها عتبة كالأرض الساحة .

« أو ربع » وهو ماله عتبة كالنور من عطف الخاص على العام « ما » اسم يكون
يعنى شيء وخبرها الظرف المتقدم ومما لا يزكى الخ بيان لما ففي كلامه تقديم وتأخير
تقديره ان من له مال تجب فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مال الزكاة فإن الزكاة
تسقط عنه إلا ان يكون عنده شيء « فيه وفاء لدينه » بها لا تجب فيه الزكاة من عروض
القنية « فلا » يجعله في مقابلة ما عليه من الدين بشرط أن يحول عليها الحول وحول كل
شيء بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه وأن تكون مما يباع مثله في الدين .

و « يزك ما بيده من المال » هذا إذا وقت عروضه بدينه « فإن لم تف عروضه بدينه
حسب بقية دينه فيما » أي الذي « بيده » من المال « فإن بقي بعد ذلك » أي بعد أن
يحسب بقية دينه مما بيده « ما » أي شيء « فيه الزكاة زكاه » مثاله ان يكون عنده ثلاثون
دينارا وعليه عشرون دينارا وعنده من العروض التي تباع في الدين وحال عليها الحول ما

وَلَا يُسْقِطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي دِينٍ
حَتَّى يَقْبِضَهُ وَإِنْ أَقَامَ أَغْوَامًا فَإِنَّمَا يَزَكِّيهِ لِعَامٍ وَاحِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ

يفي بعشرة تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين ويعطيها أي يلاحظ أنها في مقابلة الدين .
وليس المراد الأخذ والاعطاء بالفعل لجواز تأخر أجل الدين فتبقى عشرون خالية من
الدين فيدفع عنها الزكاة ولما بين أن الدين يسقط زكاة العين شرع يبين أنه لا يسقط زكاة ما
عداها فقال :

« ولا يسقط الدين زكاة حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ » وكذلك لا يسقط زكاة معدن ولا
زكاة مثل أن يكون عنده شيء من هذه المذكورات وعليه دين يستغرق ما عنده فتجب
عليه الزكاة ولا يسقطها الدين المستغرق لما وجبت فيه والفرق بين ذلك وبين العين أن السنة
إنما جاءت باسقاط الدين في العين .

وأما الماشية والثمار فقد بعث رسول الله ﷺ والخلفاء بعده الخراس والسعاة فخرصوا
على الناس وأخذوا منهم زكاة مواشيهم ولم يسألوا هل عليهم دين أم لا وكذلك لا يسقط
الدين زكاة الفطر عند أشهب أي وهو الراجح ويسقطها عند عبد الوهاب .

ثم انتقل يتكلم على تعلق الزكاة بصاحب الدين فقال « ولا زكاة عليه » أي على من له
مال « في دين » أصله عين عنده أو عرض تجارة « حتى يقبضه » يريد بالدين دين القرض
ودين البيع إذا كان محتكراً مثلاً ذلك أن يكون عنده مال فسلفه لرجل أو يشتري به :
منفعة ثم يبيعها بدين .

« وإن أقام » الدين « أغواماً » عند المدين « فإنما يزكيه » ربه « لعام واحد » لما مضى
من السنين « بعد قبضه » إذا كان نصاباً أو مضافاً إلى مال عنده قد جمعه وإياه الحول
فيكمل به النصاب .

وظاهر قول المصنف أنما يزكيه لعام واحد الخ وإن كان تأخيره فراراً من الزكاة والذي
قاله ابن القاسم أن تركه فراراً من الزكاة زكى ما مضى من السنين وأنما قيدنا قوله في دين
بقولنا أصله عين أو عرض تجارة احترازاً عما إذا لم يكن كذلك بأن كان من ميراث مثلاً

وَكَذَلِكَ أَعْرَضُ حَتَّى يَبِيعَهُ وَإِنْ كَانَ الدِّينُ أَوْ أَعْرَضُ مِنْ مِيرَاثٍ
فَلَيْسَتْ تَقْبِيلٌ حَوْلًا بِمَا يَقْبِضُ مِنْهُ وَعَلَى الْأَصَاغِرِ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمْ
فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَأْشِيَةِ

فانه يستقبل به كما سيصرح به وقيد نادين البيع بما إذا كان محتكرا احترازا مما إذا كان
مديرا فان حكم دينه حكم عروضه يقوم .

« وكذلك العرض » يعني عرض تجارة الاحتكار فحكمه حكم الدين إذا كان أصله
عينا فانه إنما يزكى لعام واحد وان أقام أعواما كثيرة « حق يبيعه » وهذا مكرر مع
قوله قبل فإذا بعثها بعد حول النخ ولعله أنها كرره ليرتب عليه قوله « وان كان الدين أو
العرض من ميراث » أي أتى له من ميراث ولم يقبضه إلا بعد أعوام أو كان العرض الذي
باعه من ميراث أي أتى له عرض من ميراث ثم باعه بثمن ولم يقبض ذلك الثمن إلا بعد أعوام
أو كان الدين من هبة أو صدقة بيد واهبها أو متصدقها أو صداقا بيد زوج أو خلع بيد
دافعه أو أرض جناية بيد جانية أو وكيله فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه ولو أخره
فرارا ولو بقيت العطية بيد معطيها قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيها لما مضى من
الأعوام على واحد منها لا على المعطي بالفتح لعدم القبض ولا على المعطي بالكسر عند
سحون لأنه بقبول المعطي بالفتح تبين أنها على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكون له الفلة
من يوم العطية .

(فليستقبل حولها بما يقبض منه) يعني من الدين أو من ثمن القرض سواء تركه فرارا من
الزكاة أم لا « وعلى الأصاغر الزكاة في أموالهم في العين والحرث والمأشية » لما في الموطأ عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال كانت عائشة رضي الله عنها تلبني أنا وأخي يتيمن
في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة .

وفيه عن عمر رضي الله عنه تجروا في أموال اليتامى لئلا تأكلها الزكاة ومثل هذا
لا يقال من قبل الرأي ولا يخرج ولي الأيتام الزكاة عنهم إلا بعد أن يرفع الأمر للإمام أو
القاضي وحاصل فقه المسألة أن العبرة بذهب الوصي في الوجود وعدمه لأن التصرف

وَزَكَاةَ الْفِطْرِ وَلَا زَكَاةَ عَلَى عَبْدٍ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رِقٍّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ
فَإِذَا أُعْتِقَ فَلْيَأْتِنِفْ حَوْلًا مِنْ يَوْمِئِذٍ بِمَا يَمْلِكُ مِنْ مَالِهِ وَلَا زَكَاةَ
عَلَى أَحَدٍ فِي عَبْدِهِ وَخَادِمِهِ .

منوط به لا يذهب أبي الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا يذهب الطفل لأنه غير مخاطب
بها فلا يزكيها الوصي ان كان مذهبه سقوطها عن الطفل وإلا أخرجها ان لم يكن حاكم أو
كان مالكيًا فقط أو مالكيًا وحنفيًا وخفي أمر الصبي عليه .

« وإلا رفع للمالكي » لعل الصواب ولا رفع للمالكي فان لم يكن إلا حنفي أخرجها
الوصي المالكي ان خفي أمر الصبي على الحنفي وإلا ترك ومثل الأصغر في وجوب الزكاة
في أموالهم المجانين وقوله « وزكاة الفطر » زوى بالرفع مبتدأ لخبر محذوف أي وعليهم
زكاة الفطر وبالجر عطفًا على ما قبله وفي الجر حركة إذ بصير تقديره حينئذ وعلى
الأصغر الزكاة في زكاة الفطر إلا أن يقال يغتفر في التاسع ما لا يغتفر في المتبوع .

« ولا زكاة على عبد » قن « ولا على من فيه بقية رق » كالدير والمساكن والمعتق بعضه
زاد في المدونة ولا على ساداتهم عنهم أما عدم وجوبها على العبد فلقوله تعالى عبداً مملوكاً
لا يقدر على شيء أي لا يملك ملكاً تاماً وأما عدم وجوبها على السيد فلان المال بيد غيره
والإشارة « في » قوله « ذلك كله » عائدة على جميع ما تقدم العين والحرق والماشية
وزكاة الفطر .

« فإذا أعتق » العبد أو من فيه بقية رق « فليأتنف حولاً » أي يستأنف « حولاً » أي عاماً
« من يومئذ » أي من يوم عتقه « بما يملك » وروى بها ملك « من ماله » ان كان مما يشترط
فيه الحول وهو العين والماشية وان كان مما لا يشترط فيه الحول وهو الحبوب والتارو عتق
قبل الطيب وجبت عليه الزكاة وأما ان عتق بعد الطيب فلا زكاة عليه .

« ولا زكاة على أحد في عبده وخدامه » قال ابن عمر العبد تارة يطلق على الذكر دون
الأنثى وهو ما ذكر هنا وكذا قوله وعلى العبد في الزنا خسون جلدة ويطلق على الذكر
والأنثى وهو قوله قبل هذا ولا زكاة على عبد .

وَفَرَسِهِ وَدَارِهِ وَلَا مَا يَتَّخِذُ لِلْقَنِيَةِ مِنَ الرَّبَاعِ وَالْعُرُوضِ وَلَا فِيمَا يُتَّخَذُ
لِلْبَاسِ مِنَ الْحُلِيِّ وَمَنْ وَرِثَ عَرْضًا أَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ رَفَعَ مِنْ أَرْضِهِ زَرْعًا
فَزَكَّاهُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يُبَاعَ وَيَسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا
مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُ ثَمَنَهُ

« و » كذا لا زكاة على أحد « في فرسه وداره ولا » في « ما يتخذ للقنية من الرباع
والعروض » ولا يتحول من تكرار مع قوله قبل ولا زكاة في العروض قال بعضهم كسره
إشارة لحديث الصحيحين أن النبي ﷺ قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة .
« ولا فيما يتخذ للباس » للنساء ولو كان ملكا لرجل « من الحلى » بفتح الحاء وسكون
اللام واحد حلّى بضم الحاء وكسر اللام كئدى وظاهر كلامه أن الحلّى إذا كان متخذًا
للكرام تجب فيه الزكاة وظاهر المدونة عدم الزكاة وهو المعتمد .
وأما الحلّى المتخذ بنية التجارة فتجب زكاته بإجماع سواء كان لرجل أو امرأة ويؤكده
لعام من حين نوى به التجارة أي يزكى ورنه كل عام إذا كان فيه نصاب أو عنده من
الذهب والفضة ما يكمل النصاب وكذا تجب الزكاة فيما كان متخذًا للعاقبة كان لرجل
أو امرأة .

« ومن ورث عرضاً أو وهب له أو رفع من أرضه زرعاً فكاه فلا زكاة عليه في شيء
من ذلك حتى يباع ويستقبل به حولاً من يوم يقبض ثمنه بما يقبض منه » استفيد من قوله
قبل أو العرض من ميراث الخ وما ذكره يسمى مسألة زكاة الفوائد أي ما عدا قوله ومن
رفع من أرضه زرعاً والفائدة ما تجدد من المال من غير أصل كالموروث والموهوب أو تجدد
عن مال غير مذكور كئى كئى عرض القنية .

وظاهر قوله حتى يباع سواء يبيع بالنقد أو إلى أجل وظاهره أيضاً حركه فراراً من
الزكاة أم لا وقوله أو رفع من أرضه زرعاً خرج مخرج الغالب إذ الحكم كذلك إذا رفعه
من غير أرضه كما إذا استأجر أرضاً فزرعها فالحكم فيها سواء وكذا قوله فكاه أي الزرع
خرج مخرج الغالب أيضاً فإن حكمه كذلك إذا لم يزرعه وقوله بما يقبض منه بدل من به

وَفِيَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ الزَّكَاةَ إِذَا بَلَغَ وَزْنَ عِشْرِينَ دِينَاراً أَوْ خَمْسَةَ أَوَاقٍ فِضَّةً فَقَبِي ذَلِكَ رُبْعُ الْعَشْرِ يَوْمَ خُرُوجِهِ وَكَذَلِكَ فِيَا يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَصِلاً بِهِ وَإِنْ قَلَّ فَإِنْ أُنْقَطَعَ نَيْلُهُ بِيَدِهِ

أي يستقبل بما يقبض من ثمنه أي بما يقبضه وقوله منه بيان لما .

ثم شرع يتكلم على المعدن فقال « وفيما يخرج من المعدن » بفتح الميم وكسر الدال من عدن بفتح الدال في الماضي وكسرها في المستقبل عدونا إذا أقام ومنه جنة عدن أي إقامة « من ذهب أو فضة » بيان لما يخرج « الزكاة » ظاهره ولو كان ندرة بفتح النون وسكون المهملة وهو ما يوجد من ذهب أو فضة بغير عمل أو عمل يسير والمشهور أن فيها الخمس ويدفع ذلك الخمس للامام ان كان عدلاً وإلا فرق على فقراء المسلمين .

ولا زكاة في معدن غير الذهب والفضة من معادن الرصاص والنجاس والحديد والزنبرخ « إذا بلغ » الخارج من معدن الذهب « وزن عشرين ديناراً أو » بلغ الخارج من معدن الفضة وزن « خمسة أواق فضة » اثبات الثاء لغير المؤنث « ف » حينئذ يكون « في ذلك » الخارج « ربيع العشر » لا الخمس لعدم قوله ﷺ وليس فيما دون خمس أواق صدقة أي بطريق المفهوم فان مفهومه انه إذا كان خمس أواق فيها الزكاة وهو شامل للمعدن .

وظاهر قوله « يوم خروجه » أي يوم خلاصه انه لا يشترط فيه الحول قال الأقفهسي يريد الشيخ أن الحول ليس بشرط ويريد بعد تصفيته لأن الوجوب لا يتعلق به إلا بعد التصفية وهو أحد قولين المشهور منهما ما حمل عليه الأقفهسي الرسالة بقوله يريد بعد تصفيته وظاهرها أن الوجوب يتعلق باخراجها ولا يتوقف على التصفية وانما يتوقف عليها الاخراج للفقراء .

« وكذلك فيما يخرج » من معدن الذهب والفضة « بعد ذلك » أي بعد ما خرج منه نصاب إذا كان « متصلاً به » أي بالنصاب المخرج أولاً « وإن قل » وهذا الاتصال يحتمل أن يكون في النبل وأن يكون في العمل وأن يكون فيها معاً فالإحتمالات ثلاثة يرجح أولها قوله « فان انقطع نيله » أي عرقه الذي في المعدن « بيده » أي بعمله بأن تبعه حتى انقضى فأطلق اليد هنا على العمل .

وَابْتَدَأَ غَيْرُهُ لَمْ يُخْرَجْ شَيْئاً حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ وَعَبِيدِهِمْ وَتُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ وَمِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ

« وابتدأ » آخر « غيره لم يخرج شيئاً حتى يبلغ » الخارج بعد النصاب الذي خرج أولاً « ما فيه الزكاة » فان لم يبلغ نصاباً فلا زكاة فيه .

ثم انتقل يتكلم على الجزية فقال « وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة والأحرار البالغين ولا تؤخذ من نسائهم ولا » من « صبيانهم ولا » من « عبيدهم » عرفها ابن رشد بقوله ما يؤخذ من أهل الكفر جزاء على تأمينهم وخقن دمائهم مع أقرارهم على الكفر وهي مشتقة من الجزاء وهو المقابلة لأنهم قابلو الأمان بما أعطوه من المال فقابلناهم بالأمان وقابلونا بالمال وإنما لم تؤخذ من هؤلاء الثلاثة أعني النساء والصبيان والعبيد لأن الله تعالى إنما أوجبهما على من قاتل وبحسب الغالب لا يكون إلا الرجال دون النساء والصبيان وأما العبيد فشانهم المشغل بخدمة ملاكهم فليسوا مقاتلين بحسب الشأن .

ويؤخذ من كلام المصنف أن لأخذ الجزية أربعة شروط الذكورية والبلوغ والحرية والكفر ويشترط أيضاً أن يكون مخالطاً لأهل دينه فلا تؤخذ من المنعزل بدير أو صومعة ويشترط في الكافر أن يقر على كفره فالمرتد لا تؤخذ منه إذ لا يقر على كفره وبقي شرطان العقل والقدرة على أدائها فلا تؤخذ من المجنون ولا من الفقير الذي لا شيء عنده .

« وتؤخذ من المجوس » جمع مجوسي منسوب إلى مجوسة نخلة والنخلة الدعوى كما في الصحاح والقاموس والمصباح أي ملة مدعاة وهي بالنون والحاء لا بالميم « و » تؤخذ « من نصارى العرب » قال عبد الوهاب العرب والعجم وبنو تغلب وغيرهم في ذلك سواء قصد بذلك التعميم رداً لمن خالف فقد قيل إنها لا تؤخذ من العرب وليس إلا القتل أو الإسلام وقال الثوري إنها لا تؤخذ من نصارى بني تغلب فرقة من العرب فالنصرانية ليست متصلة فيهم لأن المتأصل فيها من أنزل عليه الانجيل فردّه بقوله وبنو تغلب وغيرهم في ذلك سواء لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية ولأن الشرك قد شملهم .

وَالْجَزِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا
وَيُخَفَّفُ عَنِ الْفَقِيرِ وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ تَجَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَفْقٍ إِلَى أَفْقٍ عَشْرُ ثَمَنٍ
مَا يَبِيعُونَهُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا وَإِنْ حَمَلُوا الطَّعَامَ خَاصَّةً

ثم بين حقيقة الجزية فقال « والجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعون درهما » هذا في حق أهل العنوة وهم قوم من الكفار فتحت بلادهم قهراً وغلبة
وكذا أهل الصلح وهم قوم من الكفار حموا بلادهم حق صالحو على شيء يعطونه من
أموالهم ان أطلق ولم يقدر عليهم شيء معين أما إن قدر عليهم شيء معين أخذ منهم قليلا
كان أو كثيرا .

« و » إذا أخذت منهم فانه « يخفف عن الفقير » بقدر ما يراه الإمام فان لم يكن له
قدره على شيء سقطت عنه وقال ابن حبيب لا تؤخذ من الفقير واستحسنه اللخمي .

« وتؤخذ ممن تجر منهم » بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع أي من أهل الذمة
رجالا كانوا أو نساء احرارا كانوا أو عبيداً يالفين كانوا أو صبيانا « من أفق » بضم
الهمزة والفاء وسكونها « إلى أفق » أي من محل إلى غير محل جزيته أي من إقليم إلى إقليم
آخر والأقاليم خمسة مصر والشام والعراق والأندلس والمغرب « عشر ثمن ما يبيعونه »
عند ابن القاسم وقال ابن حبيب عشر ما يدخلون به كالحرييين .

فعلى قول ابن القاسم لو أرادوا الرجوع قبل أن يبيعوا أو يشتروا لا يجب عليهم وهو
ظاهر كلام الشيخ وعلى قول ابن حبيب يجب عليهم ومنشأ الخلاف هل المأخوذ منهم حتى
الإنشغال أو حتى الوصول إلى القطر ومفهوم كلامه أنه لا يؤخذ منهم العشر إذا التجروا في
بلادهم وهو كذلك .

ثم بالغ على أخذ عشر الثمن فقال « وان اختلفوا » أي ترددوا « في السنة مراراً » وقال
الإمامان أبو حنيفة والشافعي لا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة لما فعل عمر رضي
الله عنه ولتكرور الانتفاع والحكم يتكرر بتكرر سببه .

« وان حملوا » أي أهل الذمة « الطعام خاصة » قيل المراد به الحنطة والزيت خاصة

إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ خَاصَّةً أَخَذَ مِنْهُمْ نِصْفَ الْعَشْرِ مِنْ ثَمَنِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ
تِجَارِ الْحَرْبِيِّينَ الْعَشْرُ إِلَّا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ وَفِي الرِّكَازِ
وَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ

وقيل المراد به كل ما يقتات به أو يجري مجراه فيدخل في ذلك الحبوب والقطاني والزيتون
والأدهان وما في معنى ذلك المذكور من الزيوت والأدهان أي من بقية الأدم ومن المصلح
كجن وعسل وملح وأما غير الطعام كالعروض فيؤخذ من ثمنه جميع العشر .

« ويؤخذ من تجار الحربيين العشر » أي عشر ما قدموا به باعوا ولم يبيعوا وسواء باعوا
في بلد واحد أو في جميع بلاد الإسلام وهو قول ابن القاسم وتقدم مذهبه في أهل الذمة
أنه لا يؤخذ منهم حتى يبيعوا والفرق بينهما أن أهل الحرب قد حصل لهم الأمان ماداموا
في أرض الإسلام وجميع بلاد الإسلام كالبلد الواحدة وأما أهل الذمة فإئسا يؤخذ منهم
لإتقاعهم وهم غير ممنوعين من بلادنا فلما تكرّر نفعم تكرّر الأخذ منهم .

وظاهر كلام الشيخ أنه لا ينقص من العشر وإن رآه الإمام وهو قول مالك وأشبه
وحاصله أنه إن كان قبل النزول يجوز أن يتفق معهم على أكثر من العشر وإن كان بعد
النزول لم يؤخذ منهم إلا العشر وقال ابن القاسم يؤخذ منهم بحسب ما يراه الإمام وصرح
مرزوق بمشهوريته .

وكذلك لا يزداد على العشر شيء هذا كله إذا دخلوا بأمان مطلق وأما إذا شارطوا على
أكثر من ذلك عند عقد الأمان فأشار إليه بقوله « إلا أن ينزلوا على أكثر من ذلك » أي
من العشر فيجوز أخذ الأكثر الذي وقع عليه الشرط قال ابن ناجي ولا يمكنون من بيع
خمر لمسلم باتفاق والمشهور تكمينهم لغيره ونص عبارة ابن عمر إذا قدموا بالخرم والخنزير فإن
كان هناك أهل الذمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا ويؤخذ منهم العشر بعد البيع وإن
لم يكن هناك من يبتاع ذلك منهم ردوا به ولم يتركوا يدخلون به .

« وفي الركاّز وهو » لغة على ما قال صاحب العين يقال لما يوضع في الأرض ولما يخرج
من المعدن من قطع الذهب والورق واصطلاحاً « دفن الجاهلية » زاد في الواضحة خاصة

الْخُمْسُ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ .

﴿ باب ﴾

(فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ)

والكنز يقع على دفن الجاهلية ودفن الإسلام والدفن بكسر الدال المهمة بمعنى المدفون كالذبح بمعنى المذبح واختلف هل هو خاص بخمس النقيدين أو عام فيه وفي غيره كاللؤلؤ والنحاس والرصاص قولان للمالك اقتصر صاحب المختصر على الثاني وبالع في أنه يطلق عليه ركاز ولو شك أهو جاهلي أم لا إذا التبت الأمازات أو لم توجد لأن الغالب أن ذلك من فعلهم .

وقال الفاكهاني المعروف من المذهب الذي رجع إليه مالك وأخبر به ابن القاسم تخصيصه بالنقيدين وحكمه أنه يجب فيه « الخمس على من أصابه » ظاهره ولو كان دون النصاب وهو كذلك على المشهور لأن قوله عليه الصلاة والسلام وفي الركاز الخمس عام في الكثير والقليل وظاهر كلامه أيضاً أنه لا يشترط في واجده الإسلام والحرية وهو كذلك .

وظاهره أيضاً أن فيه الخمس ولو وجد بنفقة كثيرة أو عمل في تخليصه وليس كذلك وإنما فيه الزكاة على ما في المدونة والموطأ وظاهره أيضاً أنه لمن وجده مطلقاً وقرره ابن عمر بذلك وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أن وجده في الفياقي أي موات أرض الإسلام فهو لو واجده وإن وجده في ملك واحد من الناس فهو له اتفاقاً هذا حكم الزكاة .

وأما ما لفظه البحر أي طرحه من جوفه إلى شاطئه كالعنبر واللؤلؤ وسائر الحلية التي يلفظها فهو لمن وجده ولا يخمس قال الفاكهاني إلا أن يتقدم ملك معصوم مسلم أو ذمي فقولان سمع ابن القاسم من طرح متاعه خوف غرقه أخذه ممن غاص عليه وكذلك ماترك بمضيعة عجزاً عنه ففيه قولان .

﴿ باب في زكاة الماشية ﴾

« باب » في بيان « زكاة الماشية » من حيث حكمها ونصابها وما تتركى به وإنما أفردها بباب لأنها كذلك وردت في الحديث أي مفردة ولأن العمل فيها يختلف أي من حيث أنه

وَزَكَاةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَرِيضَةٌ وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْإِبِلِ فِي أَقَلٍّ مِنْ
خَمْسِ ذَوْدٍ وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ فَقِيهَا شَاةٌ جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ مِنْ جُلٍّ غَنَمٍ
أَهْلَ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ ضَانٍ أَوْ مَعَزٍ إِلَى تِسْعٍ ثُمَّ فِي الْعَشْرِ شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعَةٍ
عَشَرَ ثُمَّ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ فَإِذَا

لا ضابط معين بعشر أو نصفه أو ربع عشر وبدأ بحكمها فقال :

« زكاة الإبل والبقر والغنم فريضة » وقوة كلامه يقتضي أن زكاة الماشية محصورة
فيما ذكر وهو كذلك عند معاشر المالكية لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في
عبده وفرسة صدقة وظاهر كلام المصنف أن الماشية تجب فيها الزكاة مطلقاً معلوفة أو
عاملة وهو المذهب .

وعن أبي حنيفة والشافعي لا زكاة في العاملة لقوله عليه الصلاة والسلام في الغنم السائمة
الزكاة وبدأ بالكلام على بيان فروض زكاة الإبل اقتداء بالحديث إذ فعل ذلك عليه السلام في
كتاب الصدقة المكتوب لعمر بن خزم وفروض زكاتها إحدى عشرة فريضة أربعة منها
ال مأخوذ فيها من غير جنسها وهو الغنم وسبعة المأخوذ فيها من جنسها وقد أشار إلى أولى
الأربعة بقوله :

« ولا زكاة من الإبل في أقل من خمس ذود » بذال معجمة في أوله ودال مهملة في
آخره « وهي خمس من الإبل » فإذا بلغت هذا العدد « فهـ » الواجب « فيها شاة جذعة أو
ثنية » وهما ما أوفى سنة ودخل في الثانية إلا أن الثانية ما أوفت سنة ودخلت في الثانية
دخولاً بيناً والتاء فيها للوحدة لا للتأنيث إذ لا فرق بين الذكر والأنثى في الأجزاء .

« من جل غنم أهل ذلك البلد من ضأن أو معز » فالحكم للغالب فإن كان الغالب
الضأن أخذت منه وإن كان المعز أخذت منه ولو دفع رب المال بغيره بدلاً عن الشاة الواجبة
عليه أجزاءه لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه وغاية أخذ الشاة « إلى تسع »
فالخمس فرض والأربعة وقص وهي أقل أدقاص الإبل .

« ثم في العشر شاتان إلى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شياه إلى تسعة عشر فإذا

كَانَتْ عِشْرِينَ فَأَرْبَعُ شَيْءٍ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ
 بِنْتُ مَخَاضٍ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّينَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا فَإِنْ لَبُونٌ ذَكَرُ إِلَى
 خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ثُمَّ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَهِيَ بِنْتُ ثَلَاثِ سِنِينَ
 إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ثُمَّ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ عَلَى ظَهْرِهَا
 الْحَمْلُ وَيُطْرَقُهَا الْفَحْلُ وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ إِلَى سِتِّينَ

كانت عشرون فأربع شيء إلى أربع وعشرين « فالوقص في كل واحد من هذه الفروض
 الثلاثة أربعة أيضاً ثم شرع في السبعة الباقية فقال « ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وهي
 بنت سنتين » ظاهره أنها أكملت سنتين والمتنصوص لغيره أنها ما أوقت سنة ودخلت في
 الثانية وسميت بنت مخاض لأن أمها ماخض أي حامل لأن الإبل تحمل سنة وتربي سنة .

« فإن لم تكن فيها » بنت مخاض أو وجدت لكن معيبة « ف» المأخوذ حينئذ على سبيل
 الوجوب « ابن لبون » وهو ما أكمل سنتين ودخل في الثالثة وقوله « ذكر » تأكيد لاستفادة
 المذكورية من قوله ابن فان عدما أي بنت مخاض وابن لبون كلفه الساعي بنت مخاض أي
 أحب أو كره فجعل حكم عدم الصنفين كحكم وجودهما فان أنه في تلك الحالة ابن لبون
 فذلك إلى الساعي بحسب ما يراه فان رأى أخذه جاز وإلا لزمه بنت مخاض وغاية أخذ
 بنت مخاض أو ابن لبون « إلى خمس وثلاثين » فالوقص في هذه الفريضة عشرة .

« ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين » ليس مراده ما أوقت ثلاث
 سنين بل مراده ما أوقت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن وغاية
 أخذها « إلى خمس وأربعين » فالوقص في هذه الفريضة تسعة .

« ثم في ست وأربعين حقة » بكسر الحاء المهملة « وهي التي يصلح على ظهرها الحمل
 ويطرقها الفحل » فلو دفع عنها بنتي لبون لم يجزى عنها ولو عادت قيمتها قيمتها خلافاً
 للشافعي « وهي بنت أربع سنين » مراده ما أكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وغاية
 أخذها « إلى ستين » فالوقص في هذه الفريضة أربعة عشر .

ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسَتَيْنِ جَذَعَةٌ وَهِيَ بَنْتُ خَمْسِ سِنِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ
ثُمَّ فِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتًا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ثُمَّ فِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ
إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَفِي كُلِّ
أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْبَقَرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ فَإِذَا بَلَغَتْهَا
فَفِيهَا تَبِيعٌ عَجَلُ جَذَعٌ قَدْ أَوْفَى سَتَتَيْنِ ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ
فَيَكُونُ فِيهَا مُسِنَّةٌ وَلَا تُؤْخَذُ إِلَّا أَنْتَهَى وَهِيَ

«ثم» بعد ذلك يتغير الواجب «في إحدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين»
مراده أيضاً ما أكملت أربعة ودخلت في الخامسة سميت بذلك لأنها تجذع سننها أي تسقطه
وهي آخر أسنان ما يؤخذ في الزكاة من الإبل وغاية أخذها «إلى خمس وسبعين» فالوقص
أربعة عشرة .

«ثم في ست وسبعين بنتا لبون إلى تسعين» فالوقص أربعة عشر أيضاً .

«ثم في إحدى وتسعين حقتان إلى عشرين ومائة» فالوقص تسعة وعشرون فتخلص
من هذا أن أوقاص الإبل على خمس مراتب «فما زاد على ذلك» أي على المائة وعشرين
«ف» الواجب «في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون» .

ثم أشار إلى زكاة البقر ونصاها ثلاثون وأربعون وما زاد وما يركى به بقوله «ولا
زكاة من البقر في أقل من ثلاثين» بقرة «فإذا بلغت» أي الثلاثين «ففيها تبيع» سمي
بذلك لأنه يتبع أمه «عجل جذع» ظاهره اشتراط الذكر وليس كذلك بل المشهور
عدم الاشتراط وما ذكره في سنة من أنه ما «قد أوفى ستين» هو الصحيح .

«ثم كذلك» يستمر أخذ التبيع «حتى تبلغ أربعين» بقرة «فإذا بلغت» أي الأربعين
يتغير الواجب «و» يكون فيها مسنة «بضم الميم وكسر السين المهملة ثم النون المشددة فعلى
هذا الغاية غير داخل في المغيا وقوله «ولا تؤخذ إلا الأنثى» زيادة بيان فان فقدت السنة
من البقر أجبر ربه على الاتيان بها إلا أن يعطي أفضل منها وهي بنت خمس سنين «وهي»

بُنْتُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَهِيَ ثَنِيَّةٌ فَمَا زَادَ فَيَّ كُلُّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وَلَا زَكَاةَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا شَاةٌ جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاةً فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ

أي المسنة « بنت أربع سنين » ظاهر كلامه ما أوفت أربع سنين وهو قول ابن حبيب وعبد الوهاب ومنهم من أول كلامه بأن مراده ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو لابن حبيب أيضاً فيكون له قولان .

ومعنى قوله « وهي ثنية » زالت ثناياها وهما السنتان اللتان من المقدم فوق وتحت والتي يحوارهما فوق وتحت من أي ناحية يقال لها رابعة والنصاب الثالث وما تركى به أشار إليه بقوله « فما زاد » أي على الأربعين بقرة « ف » الواجب « في كل أربعين » بقرة « مسنة وفي كل ثلاثين » بقرة « تبيع » فان زادت خمسة على الأربعين فلا شيء فيها وإذا بلغت خمسين فلا شيء في العشرة أيضاً عندما بلغت ستين ففيها تبيعان وان بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة وان بلغت ثمانين ففيها مستتان فما زاد يجري عليه فهو ضابط له . ثم ثلث بالكلام على زكاة الغنم وفروضها أربعة وقد أشار إلى أولها وما تركى به بقوله « ولا وزكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت » أي الأربعين شاة « ف » الواجب « فيها » حينئذ « شاة جذعة أو ثنية » ولو معزاً والشاة تطلق على الذكر والأنثى والضأن والمعز فبقوله جذعة أي سنها سن الجذعة أو الثنية لا خصوص الأنثى قاله ابن عمر وقد تقدم بيانها في زكاة نصاب الإبل ويستمر أخذ الشاة « إلى عشرين ومائة » فالوقص ثمانون .

ثم أشار إلى الفريضة الثانية وغايتها وما تركى به بقوله « فإذا بلغت » أي كملت الغنم عند المزكي « إحدى وعشرين » شاة « ومائة » أي مائة شاة « ف » الواجب « فيها » حينئذ « شاتان » ويستمر ذلك « إلى مائتي شاة » فالوقص هنا تسعة وسبعون ثم أشار إلى الفريضة الثالثة وغايتها وما تركى به فقال « فإذا زادت » على المائتين « واحدة » فأكثر « ف » الواجب « فيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة » .

فَمَا زَادَ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَوْقَاصِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ
 مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ وَيُجْمَعُ الضَّانُ وَالْمَعَزُ فِي الزَّكَاةِ وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ
 وَالْبُخْتُ وَالْعِرَابُ وَكُلُّ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَادَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ

ثم أشار إلى الفريضة الرابعة بقوله « فإن راد » عدد الغنم على ثلاثمائة من المئين
 « ف » الواجب « في كل مائة شاة » قال في الجلاب فما زاد بعد ذلك يعني بعد الثلاثمائة ففي
 كل مائة شاة وفي ثلاثمائة وتسعة وتسعين ثلاث شياه وفي الأربعمائة أربع شياه وفي الخمسمائة
 خمس شياه ثم العبرة فيما بعد ذلك من المئات كذلك أي في كل مائة شاة .

ثم شرع يبين حكم ما بين الفريضتين قال « ولا زكاة في الأوقاص » جمع وقص بتسكين
 القاف عند الجمهور على ما قاله سند وقال الأقفهسي وقص بفتح القاف ومن رواه بالسكون
 فهو خطأ يرده ما في المصباح حيث قال الوقص يفتحون وقد تسكن القاف « وهو » لغة
 من وقص العنق الذي هو قصر لقصوره عن النصاب واصطلاحاً هو « ما بين الفريضتين
 من كل الأنعام » كان الأنسب أن يقول وهي أي الأوقاص وأجاب التتائي بما محصه أن
 هذا تفسير للمفرد لا للجمع .

« ويجمع الضأن » بالهمز وعدمه واحده ضائن ويقال أيضاً في الجمع ضئين بفتح الضاد
 وكسرها والأنثى ضائنة وجمعها ضوائن وهي ذات الصوف « والمعز » وهي ذات الشعر
 « في الزكاة » اجماعاً على ما نقل بعضهم أي وما نقل عن ابن لبابة من أنها لا تجمع فشاذ لم
 يقل به غيره كذا قاله في التحقيق لأن اسم الجنس جمعها في قوله عليه الصلاة والسلام ففي
 كل أربعين من الغنم شاة .

« و » وكذلك تجمع في الزكاة « الجواميس والبقر » اتفاقاً لأن اسم الجنس جمعها في
 قوله عليه الصلاة والسلام ففي كل ثلاثين من البقر تبيع « و » كذلك تجمع في الزكاة اتفاقاً
 « الدخت » وهي إبل خراسان ضخمة مائلة إلى العصر لها سنامان .

« والعرب » وهي إبل العرب المعهودة إذ لفظ الإبل صادق عليهما في قوله عليه الصلاة
 والسلام في كل خمس من الإبل شاة « و كل خليطين فانها يترادان بينهما بالسوية » على عدد

وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْ حَصَّتُهُ عَدَدَ الزَّكَاةِ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ وَذَلِكَ إِذَا قَرُبَ الْحَوْلُ فَإِذَا كَانَ يَنْقُصُ

الماشية فالذي توجبه الخلطة المجتمع فيها الشروط الآتية أن يكون المأخوذ من المالكين كالمأخوذ من المالك الواحد في القدر والسن والصنف مثال الأول ثلاثة لكل واحد أربعون شاة من الغنم فإن الواجب عليهم شاة واحدة على كل واحد ثلثها .

ومثال الثاني اثنان لكل واحد ستة وثلاثون من الإبل فإن الواجب عليها جدعة على كل واحد نصفها ومثال الثالث اثنان لواحد ثمانون من الضأن وللآخر أربعون من المعز فإن الواجب شاة من الضأن على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر الثلث وفائدة الخلطة التخفيف كما إذا كان لكل أربعون من الغنم فإن على كل واحد حالة الانفراد شاة وعليهما معا حالة الاجتماع شاة واحدة وقد تفيد التشكيل كما إذا كان لكل مائة وعشرون من الغنم فإن على كل واحد منهما حالة الانفراد شاة واحدة وعند الاجتماع عليها ثلاث شياه وقد لا تفيدهما .

كما إذا كانت لكل واحد مائة من الغنم فإن على كل واحد حالة الانفراد واحدة وكذا حالة الاجتماع ويشترط في كون المالكين كالمالك الواحد شروط منها أن يكون لكل واحد نصاب فأكثر حال حوله وإلى ذلك أشار بقوله « ولا زكاة على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة » لعموم قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذود صدقة .

ومنها أن يكونا مخاطبين بالزكاة احترازاً من أن يكونا عبيدين أو كافرين ومنها أن يتحد الفعل والراعي والمراح والمرعي والدلو والمبيت وأن تكون الخلطة للإرتفاق لا فراراً من الزكاة وإلى هذا أشار بقوله « ولا يفرق بين مجتمتع ولا يجمع بين متفرق خشية » الزكاة في « الصدقة » ولو قدم هذا على قوله وكل خليطين الخ لكان أولى لأنه وقع في الحديث مرتباً كذلك « وذلك » أي النهي عن التفريق والجمع .

« إذا قرب الحول » قال ابن شامس هذا إذا كان ما وجد عليه من افتراق أو اجتماع منقصاً من الزكاة فإن لم يكن منقصاً فلا يتهمان بل يزكى المال على ما يوجد عليه .

وإلى هذا أشار الشيخ بقوله « فإذا كان » التفريق أو الاجتماع عند قرب الحول وينقص

أَدَاوُهُمَا بِافْتِرَاقِهِمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخْذًا بِمَا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا تُؤْخَذُ
 فِي الصَّدَقَةِ السَّخْلَةِ وَتُعَدُّ عَلَى رَبِّ الْغَنَمِ وَلَا تُؤْخَذُ الْعَجَاجِيلُ فِي الْبَقَرِ
 وَلَا الْفُصْلَانُ فِي الْإِبِلِ وَتُعَدُّ عَلَيْهِمْ وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ وَلَا هَرْمَةٌ وَلَا
 أَلْمَاحِضُ وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ

أَدَاوُهُمَا بِافْتِرَاقِهِمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخْذًا بِمَا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ «الافتراق أو الاجتماع مثال
 التفريق خوف الزيادة في الصدقة رجال لكل واحد مائة شاة وشاة فيفرقان في آخر
 الحول فتجب عليها شاتان وقد كان الواجب عليها ثلاثا.

ومثال الجمع لذلك ثلاث رجال لكل واحد منهم أربعون فيجدهمونها في آخر الحول لتجب
 عليهم شاة واحدة وقد كان الواجب عليهم ثلاث شياه ثم شرع يبين ما لا يؤخذ في الزكاة
 من الأنعام فقال «ولا تؤخذ في الصدقة السخلة» وهي الصغيرة من الغنم ضأنًا كانت أو
 معزًا ذكرًا كانت أو أنثى.

«و» مع ذلك «تعد على أرباب الغنم» كان في الأصل نصاب أم لا «و» كذلك «لا»
 تؤخذ «المعاجيل في» صدقة «البقر» جمع عجل وهو ما كان دون السن الواجب الذي
 هو التبضع.

«و» كذلك «لا» تؤخذ «الفصلان في» صدقة «الإبل» جمع فصيل وهو ما دون
 بنت خنساء «و» مع كونها أي الفصلان والمعاجيل لا تؤخذ في الصدقة «تعد عليهم» أي
 على أربابها لتؤخذ زكاتها.

«و» كذلك «لا» يؤخذ في الصدقة «تيس» وهو ذكر المعز الصغير ولا يخفى أنه
 يستغنى عنه بقوله ولا يؤخذ بالصدقة السخلة «و» كذلك «لا» يؤخذ في الصدقة «هرمة»
 وهي الكبيرة الهزيلة.

«و» كذلك «لا» تؤخذ في الصدقة «الماخض» وهي الحامل التي ضربها الطلق بفتح
 الراء مخففة أي تعلق بها الطلق قاله الفاكهاني وهو موافق للمصباح فإنه قال خضت المرأة
 وكل حامل من باب تعب دنا ولادها وأخذها الطلق وإنما لم تؤخذ لأنها من خيار
 أموال الناس.

وَلَا شَاةُ الْعَلْفِ وَلَا الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا وَلَا خِيَارُ أَمْوَالِ النَّاسِ وَلَا يُؤْخَذُ فِي ذَلِكَ عَرْضٌ وَلَا ثَمَنٌ فَإِنْ أُجْبِرَهُ الْمَصْدَقُ عَلَى اخْتِذِ الثَّمَنِ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا أَجْزَأُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا يُسْقِطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ .

«و» كذلك «لا» تؤخذ في الصدقة «شاة العلف» وهي المعدة للتسمين للاكل لا للنسل ذكرأ كانت أو انثى لأنها من خيار أموال الناس «و» كذلك «لا» تؤخذ في الصدقة «التي تربى ولدها» وتسمى الربي بضم الراء وبالموحدة المشددة مقصورة .

«ولا خيار أموال الناس» يريد ولا شرارها وحاصله انه لا تؤخذ في الصدقة خيار الاموال لتعلق حق أرباب الأموال بها ولا شرارها لتعلق حق الفقراء بغيرها فان أعطى المالك الخيار طيبة بها نفسه جاز له ذلك وان أعطى الشرار فلا تجزىء وان كانت الاموال كلها خياراً أو شراراً كلف الوسط فان امتنع أجبر على ذلك .

«ولا يؤخذ في ذلك» أي الصدقة «عرض ولا ثمن» أي عين بدل ما وجب عليه من حب أو تمر أو ماشية «فان أجبره المصدق» بتخفيف الصاد وكسر الدال وهو الساعى «على أخذ الثمن في الانعام وغيرها» كالحيوب .

«أجزأ» مفهوم الشرط لو فعل ذلك اختياراً لم يجزه وهو كذلك على المشهور فيها أي في الطوع والإكراه ونص ابن الحاجب واخراج القيمة طوعاً لا يجزىء وكرها يجزىء على المشهور فيها وقول الشيخ «إن شاء الله» إشارة إلى قوة الخلاف وقوله «ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية» تقدم في الذي قبل هذا ولم يظهر لتكراره معنى .

(تتم) مهم مشتمل على عدة مسائل الأولى أن يخرجها أي الصدقة بنية الزكاة فان أخرجها بغير نية الزكاة فلا تجزىء إلا أن يكون مكرهاً أي ونية المكره بالكسر كافية الثانية أن لا ينقلها من الموضع الذي وجبت فيه إلا ان لا يكون فيه من يعطيها له فينقلها إلى أقرب المواضع إليه النائمة أي يخرجها وقت وجوبها فان أخرها عنه أجزأ وارتكب محرماً الرابعة بصرفها في مصارفها الثانية الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء إلى آخر الآية ثم انتقل يتكلم على زكاة الفطر فقال :

﴿ باب ﴾

(في زكاة الفطر)

وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله ﷺ على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعاً عن كل نفس يصاع النبي ﷺ

﴿ باب في زكاة الفطر ﴾

(باب) في بيان « زكاة الفطر » أي في بيان الأحكام المتعلقة بها .

« وزكاة الفطر سنة واجبة » أي مؤكدة ما ذكر من أنها سنة واجبة أي مؤكدة نقل الفاكهاني عن بعض شيوخه أنه المشهور والظاهر من المذهب الوجوب وصرح ابن الحاجب بمشهوريته .

واختلف في معنى قوله « فرضها رسول الله ﷺ » فقيل معناه قدرها فيكون ماراً على أنها سنة ولا ينافيه قوله على كل كبير وعلى الأصاغر فإن الشيخ يستعمل على فيما دون الواجب قال رسول الله ﷺ صدقة الفطر من رمضان على الناس صاع من تمر أو صاع من شعير على كل مسلم حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وقيل معناه أوجبها وعليه مشى صاحب المختصر وقوله « على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد » متعلق بسنة .

وقوله « من المسلمين » بيان لكل كبير وما بعده واعترض ابن عمر قوله أو عبد بأن ظاهره وجوبها على العبد ولم يقل به مالك وإنما قال بذلك أهل الظاهر ثم أجاب بأن على بمعنى عن وأوفى كلامه للتوزيع لا للتخير وإنما تتعلق بمن فضل عن قوته في يومه صاع إن كان وحده أو فضل عن قوته وقوت عياله يومه صاع إن كان له عيال فإن لم يقدر على صاع بل على بعضه أخرجه والصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ « صاع » بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره قدرها صاع وفي رواية صاعاً بالنصب مفعول فرض والصاع المفروض المخرج « عن كل نفس يصاع النبي ﷺ » وهو أربعة أمداد بمده ﷺ .

وَتَوَدَّى مِنْ جُلِّ عَيْشِ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ تَمَرٍ
 أَوْ أَقْطَرٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ دُخْنٍ أَوْ ذُرَّةٍ أَوْ أَرْزٍ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْعَلْسُ قُوَّةَ
 قَوْمٍ أَخْرِجَتْ مِنْهُ وَهُوَ حَبٌّ صَغِيرٌ يَقْرُبُ مِنْ خَلْقَةِ الْبُرِّ وَيُخْرِجُ عَنْ
 الْعَبْدِ سَيِّدَهُ وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ يُخْرِجُ عَنْهُ وَالِدَهُ

« وتؤدي » الصدقة « من جل » أي غالب « عيش أهل ذلك البلد » أي بلد المزكي
 سواء كان قوتهم مثل قوته أو أعلى أو أدنى فان كان قوته أعلى من قوتهم وأخرج منه أجزأه
 وان كان دون قوتهم وأخرج منه فان فعل ذلك شحا فظااهر كلام ابن الحاجب ان ذلك
 لا يجوزنه اتفاقاً .

ثم فسر الجلل الذي تؤدي منه بقوله « من بر » وهو الخنطة « أو شعير أو سلت »
 الشعير معروف والسلت نوع منه ليس عليه قشر كالخنطة « أو تمر أو أقطر » بفتح الهمزة
 وكسر القاف ويحوز اسكانها مع فتح الهمزة وكسرها وهو لبن يابس غير منزوع الزبد .
 « أو زيب أو دخن » بدال مهملة مضمومة « أو ذرة » بضم الذال المعجمة وفتح الراء
 المخففة حب معروف .

« أو أرز » بضم الهمزة والراء على أحد لغاته حب معروف وإذا أخرج من غير هذه
 الأنواع التسعة لا يجوزنه على المشهور هذا إذا كانت موجودة أو بعضها اقتتبت أولاً وأما
 إذا لم توجد لا كلا ولا بعضاً واقتتبت غيرها أجزأ وزاد ابن حبيب عاشراً أشار إليه بقوله
 « وقيل ان كان العلس » بفتح العين واللام المخففة وبالسین المهملة « قوت قوم أخرجت منه »
 الزكاة « وهو » أي العلس « حب صغير يقرب من خلفة البر » وهو طعام أهل صنماء .

ثم شرع يبين من يلزمه اخراجها عنه فقال « ويخرج عن العبد سيده » فان كان مبعوضاً
 بأن أعتق بعضه يخرج السيد عن حصته ويسقط عن العبد الجزء المعتق منه والعبد المشترك
 يخرج كل بقدر ما يملك منه .

(و) كذا الولد المسلم (الصغير) الذي (لا مال له يخرج عنه والده) مفهومه أن
 الكبير لا يخرج عنه وليس هو على إطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان كان ذكراً وبلغ صحياً

وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ وَعَنْ مَكَاتِبِهِ
وَإِنْ كَانَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بَعْدُ وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا إِذَا طَلَعَ
الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمَصَلَّى
وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى

لا يخرج عنه وإن بلغ زمناً أخرج عنه والأشئ يخرج عنها وإن بلغت حق تزوج ومفهوم
لا مال له أنه لو كان له مال لا يخرج عنه وهو كذلك وتقييد الولد بالمسلم اجترأ من
الكافر فإنه لا يخرج عنه ولو اقتصر على قوله (ويخرج الرجل) يعني أو غيره (زكاة
الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته) بقرابة أو رق أو نكاح لأغنى عما قبله .

(و) كذلك يخرج زكاة الفطر (عن مكاتبه) على المشهور وعن مالك سقوطها عنها
وقيل تجب على المكاتب فمقابل المشهور قولان (وإن كان لا يتفق عليه لأنه عبده بعد)
أي بعد عجزه .

(ويستحب إخراجها) أي زكاة الفطر (إذا طلع الفجر من يوم الفطر) لما في مسلم
أنه عليه السلام كان يأمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى وتعرض لوقت
الاستحباب ولم يتعرض لوقت الوجوب وفيه قولان مشهوران أحدهما أنها تجب بغروب
الشمس من آخر أيام رمضان والآخر بطلوع فجر يوم العيد ويجوز إخراجها قبل يوم الفطر
بيوم أو يومين ولا تسقط بمضي زمنها لأنها حق للمساكين ترتب في الذمة ولا يأنم ما دام يوم
الفطر باقياً فإن أخرها مع القدرة على إخراجها أثم وتدفع لحر مسلم فقير أو مسكين فلا
تدفع لعبد ولو كان فيه شائبة حرية ولا لكافر ولا لغني .

(ويستحب الفطر قبل الغدو إلى المصلى) فيه أي في يوم الفطر على أي شيء لكن
الأفضل أن يكون على تمر وترأ لما صح من فعله عليه الصلاة والسلام ذلك .

« وليس ذلك » أي استحباب الفطر قبل الغدو إلى المصلى « في » عيد « الأضحى » بل
المستحب فيه الإمساك حتى يرجع فياً كل من أضحيت له فعله عليه الصلاة والسلام ذلك

وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعَ مِنْ أُخْرَى .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

وَحَجٌّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بِمَكَّةَ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ

﴿ بَاب فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ﴾

« وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعَ مِنْ أُخْرَى ، تَكَرَّرَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ .

« بَاب فِي » بَيَانُ حُكْمِ « الْحَجِّ » بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكُسْرِهَا الْفَتْحُ هُوَ الْقِيَاسُ وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ سَمَاعًا وَكَذَا اللَّفْظَانِ فِي الْحُجَّةِ « وَ » فِي بَيَانِ « الْعُمْرَةِ » وَصَفْنَاهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنًى لُغَوِيٌّ وَاصْطِلَاحِيٌّ أَمَّا الْحَجُّ لُغَةً فَهُوَ قَصْدُ الشَّيْءِ مَرَّةً أَوْ فِعْلُ الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ أَوْ بَجَرْدِ الْقَصْدِ أَقْوَالٌ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِكَ حَجَّ فُلَانٌ إِذَا كَرَّرَ زِيَارَتَهُ نَظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى مَثَابَةٌ لِلنَّاسِ أَيِ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ كُلَّ عَامٍ وَيَكْرُرُونَ زِيَارَتَهُ وَأَمَّا اصْطِلَاحًا فَهُوَ عِبَادَةُ ذَاتِ أَحْرَامٍ وَوُقُوفٍ وَطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَأَمَّا الْعُمْرَةُ لُغَةً فَهِيَ الزِّيَارَةُ يُقَالُ اعْتَمَرَ فُلَانٌ فُلَانًا إِذَا زَارَهُ وَاصْطِلَاحًا عِبَادَةُ ذَاتِ أَحْرَامٍ وَسَعْيٍ وَطَوَافٍ بِدَأْ بِحُكْمِ الْحَجِّ فَقَالَ : « وَحَجٌّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بِمَكَّةَ » بِالْبَاءِ لُغَةً فِي مَكَّةَ وَإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ وَمَنْ شَرَفَهُ أَنَّهُ لَا يَعْلُوهُ طَيْرٌ إِلَّا لَعَلَّةٌ بِهِ وَإِذَا عَلَاهُ ذُو عِلَّةٍ شَفَى اللَّهُ عِلَّتَهُ وَإِذَا عَمَّ الشِّتَاءُ رَكْنَا مِنْ أَرْكَانِهِ عَمَّ ذَلِكَ الْبَلَدَ الَّذِي يُوَالِيهِ وَإِذَا عَمَّ الشِّتَاءُ جَمِيعَ أَرْكَانِهِ عَمَّ الشِّتَاءُ جَمِيعَ الْبِلَادِ .

« فَرِيضَةٌ » بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ أَشَارَ إِلَى أَحَدِهَا بِقَوْلِهِ « عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا » أَيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَيَحْتَمِلُ عَوْدَهُ إِلَى الْحَجِّ كَمَا فِي التَّنَاقُطِ .

وَالِإِلَى الثَّانِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ « مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ وَاجِبٌ وَهُوَ الَّذِي

الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ وَالسَّبِيلُ الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ وَالزَّادُ الْمُبْلَغُ إِلَى
مَكَّةَ وَالْقُوَّةُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ إِمَّا رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا

مشى عليه ابن الحاجب والذي مشى عليه صاحب المختصر انه شرط صحة فعل الأول
الكفر مانع من وجوبه وعلى الثاني مانع من صحته .

وإلى الثالث أشار بقوله « الأحرار » لا خلاف في كون الحرية شرط وجوب فالعبد
القن ومن فيه شائبة رق لا يجب عليه لأنه عليه السلام حج بأزواجه ولم يحج بأُم ولده إذا لم يجب
على أم الولد فغيرها أولى .

وإلى الرابع أشار بقوله « البالغين » ولا يختص اشتراط البلوغ بالحلج أي فلا ينبغي
عده من شروط الحلج لأنه لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به وكذلك لا ينبغي
عد الإسلام ولا الحرية لأنها لا يختصان بالحلج ألا ترى أن الحرية شرط أيضاً في الزكاة بقي
شرط آخر وهو العقل أي فلا يجب الحلج على غير العاقل فالمكلف وما قبله شرطاً وجوباً
فلو حج غير المكلف أو العبد صح حججه ولا يسقط عنه حجة الإسلام دل على فرضيته
الكتاب والسنة والاجماع فمن جحد وجوبه أو شك فيه فهو كافر ومن أقر بوجوبه وامتنع
من فعله فآله حسبه أي لا يتعرض له .

وانما يجب الحلج على من اجتمعت فيه الشروط « مرة » واحدة في عمره « اجماعاً ولا
التفات لمن قال انه يجب في كل خمسة أعوام » والسبيل « المذكور عبارة عن مجموع أربعة
أشياء أحدها « الطريق السابِلَةُ » أي المأمونة فان خاف على نفسه سقط عنه اتفاقاً وان
خاف على بعض ماله وكان يحجف به سقط عنه . وإن كان لا يحجف به سقط على أحد القولين .
« و » ثانيها « الزاد المبلغ » أي الموصل « إلى مكة » ظاهر كلامه انه لا يعتبر إلا ما
يرصه فقط وهو نص اللخمي وقيدته بقوله إلا أن يعلم أنه لو بقي هناك ضاع وخشى على
نفسه فإراعي ما يبلغه ويرجع به إلى أقرب المواضع مما يمكنه أن يتمتع فيه وبيع في زاده
دراه وغير ذلك وان كان يترك ولده وزوجته لا مال لهم إلا ان يخشى عليهم الضياع .
« و » ثالثها « القوة على الوصول إلى مكة أما راجلاً » أي ماشياً « أو راكباً » فالأعمى
إذا وجد من يقوده ولم يحصل له مشقة فادحة فانه يجب عليه وقيد المشقة لأنه لا يشترط

مَعَ صِحَّةِ الْبَدَنِ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ
وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ فَإِنْ مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ فَلَا فُضْلَ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا

انتقأوها جملة وإلا سقط الحج عن أغلب الناس المستطيعين إذ لا بد من أصل المشقة ومثل
الأعمى الشيخ الكبير الذي لا يهتدى إلا بقائد فيما ذكر .

ورابعها أشار إليه بقوله «مع صحة البدن» قيل هو داخل في قوله والقوة على الوصول
وقال بعضهم هو شرط رابع فالمرضى لا يجب عليه الحج ولو وجد ما يركبه ثم اعلم أن
للحج فرائض وسنن وفنائل ولم يبينها الشيخ وإنما ذكر صفة الحج على الترتيب الواقع
المشتمل عليها ونحن ننبه عليها إن شاء الله تعالى فنقول من الفرائض الإحرام وله ميقاتان
زمانيان ومكانيان الأول لم يذكره الشيخ وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة بتأيمه على المشهور
وقيل العشر الأول منه وفائدة الخلاف تظهر في تأخير طواف الإفاضة .

فعلى المشهور لا يلزمه دم إلا بتأخيرها للمعوم وعلى مقابله إذا أخره إلى حادي عشرة
إذا علمت ذلك علمت أن الزمن المحدد بها ذكر وقب للحج تحللاً واحراماً لا احراماً فقط
فلو أحرم قبل شوال كره وانعقد احرامه .

والثاني شرع في بيانه فقال «وانما يؤمر أن يحرم من الميقات» فإن أحرم قبله كره أي
وبصح والمستحب أن يحرم من أوله ولا يؤخره لآخره لأن المبادرة للطاعة أولى وهو يتنوع
باختلاف حال المحرم فانه إما أن يكون مكياً أو آفاقياً والمكي لم يذكره الشيخ وهو
المقيم بها سواء كان من أهلها أولاً فميقاته للحج مكة ويندب له أن يحرم من جوف المسجد
وميقاته للعمرة وللقرآن الحل لأن كل إحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم والآفاقي
يتنوع ميقاته إلى خمسة أنواع باختلاف أفقه سواء كان محرماً بحج أو عمرة .

«و» أما «ميقات أهل الشام ومصر والمغرب» فهو «الجحفة» بضم الجيم وسكون
الحاء المهملة وهي قرية على نحو سبع مراحل من المدينة المشرفة وثلاث أو خمس من مكة
فالثلاثة على قول والحسة على قول فانظر الأصح منها :

«فان مروا» أي أهل هذه الأفق الثلاثة «بالمدينة» المشرفة «فالأفضل لهم أن يحرموا»

مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهَا مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ وَمِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَأَهْلُ
الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ وَمَنْ هُوَ لَاهُ بِالْمَدِينَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ
يُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ إِذَا لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ وَيُحْرِمُ الْحَاجُّ أَوْ
الْمُعْتَمِرُ بِإِثْرِ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ يَقُولُ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ

من مِيقَاتِ أَهْلِهَا وهو « من ذِي الْحَلِيفَةِ » بضم الحاء المهملة وفتح اللام وبالفاء بينه وبين
المدينة المشرفة ستة أميال وهو أبعد المواقيت من مكة بينها نحو عشرة مراحل .
« و » أما « مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ » أي كالبصرة والكوفة زاد في الجلاب وفارس
وخراسان « فذات عرق » بكسر العين المهملة قرية خربت على مرحلتين من مكة .
« و » أما مِيقَاتِ أَهْلِ « الْيَمَنِ » فـ « يَلْمَلُمُ » بفتح اللام تحت وهو جبل من جبال تهامة
على مرحلتين من مكة .

« و » أما مِيقَاتِ أَهْلِ « نَجْدٍ » فـ « قَرْنٍ » بفتح القاف وسكون الراء وهو جبل
صغير منقطع عن الجبال تلقاء مكة على مرحلتين منها .

« ومن مر من هؤلاء » يعني أهل العراق واليمن ونجد « بالمدينة » المشرفة « فواجب
عليه أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ إِذَا لَا يَتَعَدَّاهُ » من مر منهم بالمدينة « إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ » بمعنى
فيحرم منه بخلاف من مر من أهل الشام ومصر والمغرب بالمدينة لم يجب عليه أَنْ يُحْرِمَ مِنْ
ذِي الْحَلِيفَةِ إِذَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ بعد فيحرم منه وإنما سالف الأفضل فقط ومن كان بين
المواقيت فمِيقَاتِهِ مِنْ بَيْتِهِ أَي فيحرم منه ومن حج في البحر من أهل مصر وشبههم فليحرم
إِذَا حَازَا الْحَجَفَةَ .

« وَيُحْرِمُ الْحَاجُّ أَوْ الْمُعْتَمِرُ بِإِثْرِ » بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحها « صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ
أَوْ نَافِلَةٍ يَقُولُ لَبَّيْكَ » أي في حال كونه قائلاً الخ أي على جهة السنية وملخصة أن التلبية
واجبة في نفسها بحيث لو تركها يلزمه دم ويسن مقارنتها للاحرام .

ومعنى لبَّيْكَ اجابة بعد اجابة فالاجابة الأولى لقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بلى والثانية
حين أذن سيدنا ابراهيم في الناس بالحج فنادى أيها الناس ان الله بيتاً فحجوه فكانوا يحسبونه

لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتِكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَأُمْلُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
وَيَنْوِي مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ
أَنْ يُحْرِمَ وَيَتَجَرَّدَ مِنْ مَخِيطِ الثِّيَابِ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ

من مشارق الأرض ومغاريها ومن بطون النساء وأصلاب الرجال .

« لا شريك لك لبيتك ان الحمد » بكسر الهمزة « والنعمة » بالفتح على الأشهر أي لعطفه
على منصوب ان قبل الاستكمال « لك والملك » اختار بعضهم الوقف عليه والابتداء بقوله
« لا شريك لك وينوي ما أراد من حج أو عمرة » قال ابن عمر ظاهر كلامه على قول ابن
حبيب القائل بأن الإحرام إنما ينعقد بالنية والقول أي التلبية فجعل التلبية شرطاً في صحته
فهي بمنزلة تكبيرة الإحرام في الصلاة .

وفي مناسك خليل حقيقة الإحرام الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به
كالتلبية أو فعل متعلق به كالتوجه على الطريق وقال أيضاً ان الإحرام لا ينعقد بمجرد النية
أي بل لا بد من قول كالتلبية أو فعل كالتوجه إلى الطريق فليس خصوص التلبية شرطاً في
صحة الإحرام كما يقول ابن حبيب بل المدار على وجود أحد الأمرين من القول أو الفعل .
ويستحب الاقتصار على التلبية المذكورة لأنها تليته عليه الصلاة والسلام « ويؤمر »
مريد الحج أو العمرة ولو حائضاً أو نفساء على جهة السنية « أن يغتسل عند » ارادة
« الإحرام قبل أن يحرم » لما في الترمذي أنه عليه السلام تجرد للإحرام واغتسل قبل أن يحرم
وليس في تركه عداً أو نسياناً دم وكذا باقي اغتسالات الحج .

والدليل على سنيته للحائض والنفساء ما في الموطأ أن أسماء ولدت فذكر أبو بكر ذلك
لرسول الله عليه السلام فقال مرها فلتغتسل ثم لتهل ويستحب لمريد الاحرام بأحد النسكين أن
يقلم أظفاره ويحلق عاتته ويقص شاربه ولا يحلق رأسه طلباً للشعث .

« و » يؤمر أيضاً ان كان رجلاً على جهة السنية أن « يتجرد من مخيط الثياب » ويلبس
ازاراً ورداءً ونعلين « ويستحب له » أي للمحرم ان كان غير حائض ونفساء « ان يغتسل
لدخول مكة » والأفضل ان يكون بندي طوي مثلث الطاء لفعله عليه الصلاة والسلام .

وَلَا يَزَالُ يُلَبِّي دُبْرَ الصَّلَوَاتِ وَعِنْدَ كُلِّ شَرْفٍ وَعِنْدَ مُلَاقَاةِ الرَّفَاقِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِلْحَاحِ بِذَلِكَ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى ثُمَّ يَعَاوِدُهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَرْوُحُ إِلَى مُصَلَّاهَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءِ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ كُدَى

« ولا يزال » المحرم « يلبي دبر الصلوات » الفرائض والنوافل « وعند كل شرف » مكان عال وفي بطون الأودية « وعند ملاقة الرفاق » جمع رفقة بضم الراء وكسرهما الجماعة يرتفقون فينزلون معاً ويرتحلون معاً وعند البقطة من النوم ولا يرد الملبى سلاماً حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت بالتلبية رفعاً متوسطاً والمرأة تسمع نفسها فقط ولا تكره التلبية للحائض ولا للحنب.

« وليس عليه كثرة الإلحاح بذلك » لا وجوباً ولا استحباباً بل هو مكروه عند مالك والإلحاح الاكثار وهو ملازمة التلبية حتى لا يفتر عن ذلك وكما أنه لا يلح لا يسكت حتى تقوته الشعيرة .

« فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم » بعد فراغه من الطواف والسعي « يعاودها » أي التلبية ويستمر على ذلك « حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مضلاها » وروى يقطعها عند جرة العقبة وإليه مال اللخمي لما في مسلم أنه ﷺ لم يزل: يلبي حتى رمى جرة العقبة .

« ويستحب » للحاج والمعتز « أن يدخل مكة من كداء الثنية التي بأعلى مكة » لأن النبي ﷺ فعل كذا والصعابة بعده ويستحب دخولها نهاراً لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك فان دخل قبل طلوع الشمس فلا يطوف فان طاف فلا يركع حتى تطلع الشمس وتحل النافلة ويستحب للمرأة إذا قدمت نهاراً أن تؤخر الطواف إلى الليل .

« و » كذلك يستحب له « إذا خرج » من مكة « أن يرجع من كدى » وهو موضع

وإن لم يفعل في الوجهين فلا حرج قال فإذا دخل مكة فليدخل المسجد الحرام ومستحسن أن يدخل من باب بني شبة فيستلم الحجر الأسود بفيه إن قدر وإلا وضع يده عليه ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يطوف

من أسفل مكة وكدى بضم الكاف منون « وإن لم يفعل في الوجهين » ما ذكر من الدخول من الشبة العليا والخروج من السفلى « فلا حرج » أي لا اثم عليه ولا دم لأنه لم يترك واجباً .
« وقال » الإمام مالك رحمه الله « فإذا دخل » الحاج أو المعتمر « مكة فليدخل المسجد الحرام » أي يبادر بدخول المسجد الحرام ولا يقدم عليه غيره إلا ما لا بد منه من حط رحل وأكل خفيف فالتراخي عنه إساءة أدب .

« وإذا أراد دخول المسجد الحرام » فمستحسن « أي مستحب » أن يدخل من باب بني شبة » ويعرف الآن بباب السلام لفعله عليه الصلاة والسلام وبعد دخوله المسجد فليكن أول ما يقصده بعد نية الطواف الركن الأسود فإذا وصل إليه « يستلم » بمعنى يلمس « الحجر الأسود بفيه إن قدر » على ذلك « وإلا » أي وإن لم يقدر على استلامه بفيه « وضع يده عليه » أي على الحجر الأسود .

« ثم وضعها على فيه من غير تقبيل » أي تصويت فإن لم يصل اليه منه يعود ثم يضع على فيه من غير تقبيل فلا يكفي العود مع إمكان اليد ولا اليد مع إمكان التقبيل وهذا الاستلام سنة في أول الطواف مستحب في باقيه ودليل الاستلام ما في الصحيحين أن عمر رضي الله عنه قبله وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك .

« ثم » إذا فرغ من استلام الحجر الأسود فإنه « يطوف » بالبيت الشريف طواف القدوم وهو واجب على كل من أحرم من الحل سواء كان من أهل مكة أو غيرها أما إذا أحرم من الحرم فإنه لا قدوم عليه لكونه غير قادم . وللطواف من حيث هو سواء كان ركناً أو واجباً أو مندوباً واجبات وسنن ومستحبات .

وَالْبَيْتُ عَلَى يَسَارِهِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثَلَاثَةٌ خَبِيَاءٌ ثُمَّ أَرْبَعَةٌ مَشِيًّا

أما واجباته فسته الواجب الأول شرائط الصلاة من طهارتي الحدث والخبث وستر العورة فلو أحدث في أثناءه تطهرن وابتدأ ولا يبني على المشهور ويباح فيه الكلام لما صح من قوله ﷺ الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير .

والثاني ان يكون اطواف داخل المسجد والثالث جعل البيت على يساره واليه أشار بقوله « والبيت » الشريف « على يساره » فلو جعله على يمينه لم يصح طوافه ولزمته الإعادة وينبغي ان يحتاط عند ابتداء الطواف فيقف قبل الركن بقليل بحيث يكون الحجر عن يمين موقفه كذا في الفاكهاني والموافق عن يسار موقفه ليستوعب جلته بذلك لأنه ان لم يستوعب الحجر لم يعتمد بالشوط الأول فليتنبه لذلك فان كثيراً ما يقع فيه الجهال ويكون في طوافه خارجا عن البيت فعلى من قبل الحجر الأسود أن لا يمشي إلا بعد أن ينتصب قائما كما كان ولا يجوز له أن يقبله ثم يمشي وهو مطأطأ رأسه أو يده لئلا يحصل بعض الطواف وليس جميع بدنه خارجا عن البيت لأنه يكون بعض البدن على الشاذروان وهو من البيت فلا يصح طوافه .

والرابع ان يطوف « سبعة أطواف » جمع طوف وهو الشوط وابتدؤه من الحجر إلى الحجر أي الحجر الأسود فلو ابتدأ من الركن الثاني أتم إليه وعليه دم . الخامس ، الموالاة فلو نسي شوطا وذكر بالقرب ولم ينتقص وضوءه عاد إليه بالقرب كما يرجع إلى الصلاة وان طال بطل الطواف قياسا على الصلاة السادس أن يركع ركعتين عقبه .

وأما سننه فأربعة أحدها الرمل بفتح الراء وإليه أشار بقوله « ثلاثة خبياء » الخبيب الرمل وهو الهرولة فوق المشي دون الجري وهو سنة الرجل لا المرأة ولو مريضا ولا دم في تركه ولو مع القدرة .

« ثم أربعة مشيا » ودليل هذا كله فعله عليه الصلاة والسلام ثانيها الدعاء وهو غير محدد ثالثها استلام الحجر الأسود أول الطواف كما تقدم رابعها استلام الركن الثاني أول شوط .

وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَيُكَبِّرُ وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي
بِفِيهِ وَلَكِنْ يَبْدُوهُ ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِئِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ رَكَعَ
عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ

وأما مستحباته فأربعة الأول استلام الحجر الأسود في أول كل شوط ما عدا الأول
وإليه أشار بقوله « ويستلم الركن » يعني الحجر الأسود « كلما مر به كما ذكرنا » وأولاهو
أن يستلمه بفيه إن قدر والا وضع يده عليه ثم يضعها على فيه من غير تقبيل وظاهر قوله
« ويكبر » أنه يجمع بين الاستلام والتكبير وظاهر المدونة خلافه لكن الراجح الجمع بينهما.
الثاني استلام الركن الثاني في أول كل شوط غير الأول وإليه وإلى صفة استلامه أشار
بقوله « ولا يستلم » الركن « الثاني بفيه ولكن يده ثم يضعها على فيه من غير تقبيل »
ونحوه في المدونة .

الثالث الدنو من البيت للرجال دون النساء . الرابع الدعاء بالملتزم بعد الفراغ من الطواف
والملتزم ما بين الركن والباب فيعتنقه ويلح في الدعاء .

« فإذا تم طوافه ركع عند المقام رَكَعَتَيْنِ » اشتمل كلامه على واجب ومستحبين
فالواجب فعل رَكَعَتَيْنِ بعد الطواف على المذهب والمستحبان كونها عند المقام واتصالها
بالطواف ومفاده أنه ليس في ترك الاتصال دم مطلقا وليس كذلك بل الدم في بعض الأحوال
فحينئذ ليس الاستحباب مطلقا بل في البعض والوجوب في البعض الآخر الذي يترقب فيه الدم .
وحاصل القول أن من لم يفعل الرَكَعَتَيْنِ حتى تباعد أو رجع لبلده فإنه يفعلها مطلقا
ثم إن كانتا من طواف واجب فعليه الدم وإن كانتا من غيره لم يجب عليه دم وإن لم يتباعد
ولا رجع لبلده فإن لم تنتقض طهارته أتى بالرَكَعَتَيْنِ فقط مطلقا وإن انتقضت طهارته عندا
فبأَيِّ بالطواف والرَكَعَتَيْنِ ولو كانتا من غير فرض ويعيد السعي إن كان فعله وإن لم يعتمد
نقض طهارته ففي الفرض يعيد الطواف والرَكَعَتَيْنِ والسعي وفي غيره يعيدهما وهل يعيد
الطواف أو لا الظاهر ترجيح الثاني ولا يستلم الثاني ويستحب بعد استلام الحجر الأسود أن
يربزم فيشرب منها .

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمُرْوَةِ وَيَخْبُثُ فِي
 بَطْنِ الْمَسِيلِ فَإِذَا أَتَى الْمُرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الصَّفَا
 يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا
 وَأَرْبَعًا عَلَى الْمُرْوَةِ

« ثم يخرج إلى الصفا » صرح الأقفسي وابن عمر باستحباب الخروج من باب الصفا
 لكونه أقرب إلى الصفا ونقل زروق عن ابن حبيب أن النبي ﷺ خرج منه « فيقف عليه
 ا » أجل « الدعاء ثم » إذا فرغ من الدعاء نزل منه ف « يسعى » أي يمشي « إلى المروة »
 قال في المصباح المرو الحجارة البيض الواحدة مروة وسمى بالواحدة الجبل المعروف بمكة .
 « و » الحال انه « يخب » أي يسرع في مشيه وهذا سنة الرجل دون المرأة « في بطن
 المسيل » خاصة في المرور إلى المروة والمسيل ما بين الميدين الأخضرين هما اللذان في جدار
 المسجد الحرام على يسار الذهاب إلى المروة أولها في ركن المسجد تحت منارة علي والثاني
 بعده قبالة رباط العباس .

فإذا أتى المروة « وقف عليها ا » أجل « الدعاء » والدعاء عليها وعلى الصفا غير محدود
 والوقوف عليها سنة « ثم » بعد فراغه من الدعاء على المروة « يسعى » أي يمشي « إلى الصفا
 يفعل ذلك » أي ما ذكر من الوقوف على الصفا والمروة والدعاء عليهما والخبث في بطن
 المسيل « سبع مرات » فيتحصل مما ذكرناه انه « يقف لذلك أربع وقفات على الصفا
 وأربعاً على المروة » وهذا السعي ركن من أركان الحج والعمرة التي لا بد منها لا يجوز في
 تركه هدى ولا غيره دل على فرضيته الكتاب والسنة وله شروط وسنن ومستحبات .
 أما شرائطه فأربعة الأولى الترتيب وهو ان يأتي بالسعي بعد الطواف فلو بدأ بالسعي
 رجع طواف وسعى . الثاني الموااة فان جلس وطال وصار كالتارك ابتداء السعي وان كان
 شيئاً خفيفاً لم يضر وان أصابه حقن أي حبس بول توضاً وبنى والكلام فيه أخف من الكلام
 في الطواف أي لا ينبغي له الكلام إلا أنه أخف .

الثالث إكمال العدد وإليه أشار بقوله سبع مرات فمن ترك شوطاً من حج أو عمرة سواء

ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ التَّرَوِيَةِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ
وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ يَمْضِي إِلَى عَرَفَاتٍ وَلَا يَدْعُ التَّلْبِيَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ حَتَّى
تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيُرْوَحَ إِلَى مُصَلَّاهَا وَلِيَتَطَهَّرَ قَبْلَ رَوَاحِهِ
فَيَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعَ الْإِمَامِ

كانا صحيحين أو فاسدين فليرجع لذلك من بلده ومن ترك من السعي ذراعاً لم يجزه .
الرابع أن يتقدمه طواف صحيح ولا يشترط فيه أن يكون واجباً بل يكفي أي
طواف كان على ما صدر به ابن الحاجب وفهمه خليل من المدونة وهو الراجح وقال زروق
المشهور اشتراط كونه واجباً كطواف الافاضة والقُدوم .

« ثم » بعد فراغه من السعي إذا قرب وقت الوقوف فإنه « يخرج يوم التروية إلى منى »
سميت بذلك لأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام غنى فيها كشف ما نزل به من الأمر بذبح
ولده وقيل لأن الدماء غنى أي تراق فيها بينها وبين مكة ستة أميال .

ويستحب أن يكون خروجه إليها بقدر ما إذا وصل إليها حانت الصلاة « فيصلي بها
الظهر والعصر » يستحب أيضاً أن يبيت بها فيصلي بها « المغرب والعشاء » والأصل في
هذا فعله عليه الصلاة والسلام فقد روى أجمد أنه ﷺ صلى بمبنى خمس صلوات الظهر والصبح
وما بينهما ومن ترك المبيت بها كره له ذلك ولا دم عليه .

« ثم » إذا صلى الصبح من اليوم التاسع بمبنى يستحب له أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع
الشمس « يَمْضِي إِلَى عَرَفَاتٍ » وهو موضع الوقوف فإذا وصل إلى عرفة فالمستحب أن
ينزل بنمرة وهو من آخر الحرم وأول الحل « وَلَا يَدْعُ التَّلْبِيَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ » أي ما ذكر
من الخروج بعد طلوع الشمس إلخ « حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيُرْوَحَ إِلَى مُصَلَّاهَا
وهو مسجد غرة .

« وليتطهر » أي يغتسل بعد الزوال « قَبْلَ رَوَاحِهِ إِلَى الْمَضِيِّ » ولا يتدلك في هذا
الغسل دلالة بالغا بل بإمرار اليد فقط وهذا آخر اغتسلات الحج الثلاثة وقد تقدم بيان
حكمه وهو للوقوف لا للصلاة فتخاطب به الحائض والنفساء « ف » إذا وصل إلى المضي
« يجمع بين الظهر والعصر مع الإمام » جمعا وقصراً زاد في المدونة بأذانين وإقامتين والقراءة

ثُمَّ يَرْوُحُ مَعَهُ إِلَى مَوْقِفِ عَرْفَةٍ فَيَقِفُ مَعَهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ثُمَّ
يَذْفَعُ بِدَفْعِهِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ فَيُصَلِّي مَعَهُ

في ذلك سرا لا جهرأ ولو وافقت جمعة لأنه يصلي ظهراً لا جمعة ومن فاته الجمع مع الإمام جمع في رحله وما ذكر من القصر فهو في حق غير أهل عرفة أما هم فيتمون والضابط أن أهل كل مكان يتمون فيه ويقصرون فيما سواه والقصر بعرفة إنما هو للسنة وإلا فهو ليس بمسافة قصر في حق المكي وأهل المزدلفة ونحوهم .

« ثم » بعد الفراغ من الصلاة مع الامام « يروح معه إلى موقف عرفة » أخذ من كلامه أن موقف عرفة غير مصلاهما ويضح الوقف في كل جزء منها إلا أنه يستحب الوقوف عند الصخرات العظام المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط عرفة لأنه الذي وقف فيه ﷺ .

ويؤخذ منه أيضاً أن أول الوقوف بعد الزوال وظاهر قوله « فيقف معه » أي مع الإمام « إلى غروب الشمس » على ما قال الفاكهاني وغيره أنه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب أنه لا بد من جزء من الليل قال ابن الحاجب والفرس من الوقوف الركن أدنى حضور جزء من الليل وجزء من عرفة حيث شاء سوى بطن عرنه بضم العين والراء .

وحاصل الفقه أن الوقوف بعرفة بعد الزوال واجب ينجز بالدم والوقوف الركني الوقوف بها جزء من الليل بعد الغروب والتعبير بالوقوف بيان للوجه الأكمل فلا ينافي أنه إذا مر بعرفة ليلاً ولم يقف فيها يحزئه بشرطين أن يكون عالماً بأن هذا المحل عرفة وأن ينوي الحضور بعرفة لا المار الجاهل بأن هذا المحل عرفة ويلزم المار على هذا الوجه المجزئ الدم لوجوب الطمأنينة بعرفة ويستحب الوقوف راكباً لفعله عليه الصلاة والسلام ويستحب التسبيح والتحميد والتعليل والصلاة على سيدنا محمد ﷺ والدعاء للنفس وللوالدين ويستحب الفطر ليقوى على العبادة .

« ثم » بعد غروب الشمس من يوم عرفة وتكن الليل « يدفع بدفعه » أي يدفع الإمام إلى المزدلفة فان دفع قبل دفعه بعد غروب الشمس كان تاركاً للأفضل فإذا وصل إليها فليكن أول اهتمامه إقامة الصلاة بعد حط ما خف من رحله « فيصلي معه » أي مع

بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ ثُمَّ يَقِفُ مَعَهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يَوْمَئِذٍ
بِهَا ثُمَّ يَدْفَعُ بِقُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنَى وَيُحْرِّكُ دَابَّتَهُ بِيْطْنِ مُحَسَّرٍ
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَنَى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ

الامام « بمزدلفة المغرب والعشاء » جمعا وقصرا للعشاء لغير أهل مزدلفة والمذهب أن هذا
الجمع سنة .

« و » إذا طلع الفجر استحب له أن يصلي مع الامام « الصبح » أول الوقت أخذ من
هذا أنه يطلب منه البياض بالمزدلفة علي جهة الاستحباب كما نص عليه في المختصر وأما
التزول فهو واجب ولا يكفي فيه اناخة البعير بل لا بد من حط الرحال قال الخطاب وهذا
ظاهر إذا لم يحصل لبث أما ان حصل لبث ولو لم يحط الرحال بالفعل فالظاهر انه كاف
ومن ترك التزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه دم ومن تركه لعذر فلا شيء عليه .
« ثم » بعد ذلك يستحب له على المشهور أن « يقف معه بالمشعر الحرام » ويجعل
وجهه أمام البيت والمشعر جبل بالمزدلفة سمي بذلك لأن الجاهلية كانت تشعير هداياها فيه
« يومئذ » أي يوم النحر المستفاد بطريق اللزوم لأنه لم يتقدم ذكر ليوم النحر والعامل في
قوله يومئذ ليصلي الصبح المقدر أو ليقف .

وقوله « بها » أي بالمزدلفة أطلق اليوم على بعضه وهو من صلاة الصبح الى قرب
طلوع الشمس يدل عليه قوله « ثم يدفع بقرب طلوع الشمس إلى منى » ظاهره كالمختصر
جواز التادي بالوقوف بالمشعر إلى الاسفار والذي في المدونة لا يقف أحد بالمشعر الحرام
إلى طلوع الشمس أو الاسفار ولكن يدفع قبل ذلك وفي الصحيح ما يدل للاول ففيه أنه
عليه السلام أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره ووحده وهله ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا .
« و » الدافع إلى منى ان كان راكباً « يحرك دابته » على جهة الاستحباب « بيطن محسر
بكسر السين المهمة وهو واد بين مزدلفة ومنى والطريق في وسطه وان كان ماشياً أسرع
الرجل ولا تسرع المرأة وهذا الاسراع تعبدي .
« فإذا وصل إلى منى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ » يعني بدأ برميها أول ما يأتي منى وهو على

سَبْعَ حَصَيَاتٍ مِثْلَ حَصْيِ الْحَذَفِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ
ثُمَّ يَنْحَرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ثُمَّ يَخْلِقُ

حالته التي هو عليها من ركوب أو غيره وهي آخر منى من ناحية مكة سميت جمره باسم ما يرمى فيها وهي الحجارة والرمي وقت أداء وهو من طلوع الفجر إلى غروب شمس يوم النحر ووقت قضاء وهو كل يوم من أيام الرمي بل الليل عقب كل يوم قضاء لذلك اليوم.

ولا خلاف في وجوب الدم مع الفوات والفوات يكون بغروب الشمس من اليوم الرابع من أيام منى واختلف في وجوبه وسقوطه مع القضاء ولا يبطل الحج بفوات شيء من الجمار والرمي شروط صحة فمن شروط الصحة أن يجعل الحصة بين إيهامه وسبابته وقيل بمسكها بإيهامه والوسطى ومنها ما أشار إليه الشيخ «سبع حصيات» واحدة بعد واحدة فلا يجزئ أقل من ذلك ولو رمى السبع في مرة واحدة احتسب منها بواحدة منها أن يكون المرمى به حجرا ونحوه فلا يجزئ الطين ولا المعادن كالحديد.

واختلف في مقدار المرمى به فالذي عليه أكثر الشيوخ ما أشار إليه بقوله «مثل حصى الحذف» بخاء وذال ساكنة معجمتين وفاء ومقدار حصى الحذف قيل قدر النواة وقيل قدر الفولة فلا يجزئ الصغير جداً كالحصاة.

«ويكبر مع كل حصاة» أي على جهة الاستحباب فإن لم يكبر أجزاء الرمي وأن يتابع الرمي وأن يلتقط الحصيات ويكره له أن يأخذ حجراً ويكسره ويأخذ الحصيات بل المندوب أن يلتقطها من الأرض وأن تكون طاهرة فيكره الرمي بالنجس وأن تكون من غير ما رمى به أولاً وأن يكون رميها من بطن الوادي ورمي جمره العقبة يحل من كل شيء ما عدا النساء والصيد ويسمى التحلل الأصفر ويطواف الأفاضة يحل له كل شيء حتى النساء والصيد ويسمى التحلل الأكبر.

«ثم» بعد فراغه من رمي جمره العقبة «ينحر» ما ينحر ويذبح ما يذبح «إن كان معه هدي» وقف به في عرفه ومنى كلها محل للنحر إلا ما وراء جمره العقبة ولا ينتظر الإمام في ذلك إذ ليس هناك صلاة عيد.

«ثم» إذا فرغ من النحر «يخلق» أو يقصر إن كان رجلاً لم يلبد رأسه ولم يعقصه

ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ فَيَفِيضُ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيَرْكَعُ ثُمَّ يُقِيمُ بِمَنْى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا رَمَى الْجُمُرَةَ

أما ان لبد أو عقص فالحلاق ليس إلا أي يجب فيها الحلاق ولا بد من حلق الرأس كله فبعضه كالعدم ومن برأسه وجع لا يقدر على الحلاق أهدى وأما المرأة فالسنة في حقها التقصير ليس إلا .

« ثم » بعد الحلاق « يأتى البيت » الحرام « فيفيض » أي يطوف طواف الافاضة وهو آخر أركان الحج الأربعة التي لا تجبر بالدم ويحل به جميع ما كان ممنوعاً منه حتى النساء والصيد وأخذ من كلام الشيخ أن المبادرة به يوم النحر أفضل وهو كذلك ولو أخره عن أيام التشريق لا يلزمه دم وإنما يلزمه الدم إذا تركه حتى خرج ذو الحجة على المشهور ومقابله إذا أخره لحادي عشرة لزمه الدم .

وقوله « ويطوف سبعا ويركع » تفسير لقوله فيفيض ولا يرمل في هذا الطواف ولا يسمى لأنه سعى بعد طواف القدوم هذا في حق غير المراهق وأما المراهق الذي ضاق عليه الزمن فلم يتيسر له طواف القدوم فيرمل في طواف الافاضة ندبا .

« ثم » بعد الفراغ من طواف الافاضة وركعتيه « يقيم بمنى ثلاثة أيام » لباليها ان كان غير متعجل فلو ترك جل لباليها لزمه دم والإقامة هنا لغوية فيقصر الصلاة لا شرعية إذ لو كانت شرعية لثم ولا يجوز البيت دون جمره العقبة لأنه ليس من منى واستثنوا من لزوم البيات بمنى من ولي السقاية لأنه عليه الصلاة والسلام أرخص للعباس البيات بمكة من أجل السقاية .

قال ابن حبيب وأرخص للرعاة ان ينصرفوا بعد جمره العقبة يوم النحر ويأتون ثالته فيرمون لليومين أي ثاني النحر وثالته ثم ان شاءوا تعجلوا فسقط عنهم رمي الرابع وان شاءوا أقاموا اليوم الرابع فيرمونه مع الناس وأما أهل السقاية فيرمون كل يوم وانما يرخص لهم في ترك البيات بمنى لا في ترك الرمي نهاراً فيبيتون بمكة ويرمون الجمار نهاراً ويعودون لمكة كما في الطراز .

« فإذا زالت الشمس من كل يوم منها » أي من الأيام الثلاثة « رمى الجمره » الأولى

الَّتِي تَلِي مَنَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَتَيْنِ
كُلَّ جَمْرَةٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ بِإِثْرِ الرَّمْيِ فِي
الْجَمْرَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَلْيَنْصَرِفْ فَإِذَا رَمَى
فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَهُوَ رَابِعُ يَوْمِ النَّحْرِ انْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ
وَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ مَنَى فَرَمَى وَأَنْصَرَفَ

«التي تلي مسجد منى بسبع حصيات» بالشروط المتقدمة «يكبر مع كل حصاة ثم يرمي بعدها
الجمرتين» فيبدأ بالوسطى ثم يختم بالثالثة وهي جرة العقبة «كل جرة بمثل ذلك» أي
بسبع حصيات مثل حصى الخذف .

ويكبر مع كل حصاة ويقف للدعاء بإثر الرمي في الجمرة الأولى «التي تلي مسجد منى
«و» في الجمرة «الثانية» وهي الوسطى قال الأقفهسي قوله فإذا زالت يريد قبل الصلاة فإن
رمي قبل الزوال لم يحزه ويعيد بعد الزوال كما إذا رمي جرة العقبة قبل الفجر .

«ولا يقف» للدعاء «عند جمرة العقبة ولينصرف» أمامه أي سريعاً عقب زميها
من غير دعاء «فإذا رمى في اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف» من منى «إلى
مكة» شرفها الله تعالى قال ابن عمر ولا يقيم بمنى بعد رميه في اليوم الثالث والمستحب أن
ينزل بالمحصب فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويدخل مكة ليلاً لفعلة ذلك عليه
الصلاة والسلام وكذا الصحابة بعده رضوان الله عليهم أجمعين وإن صلى الظهر قبله فلا
شيء عليه كما أنه لو ترك النزول به لا دم عليه .

وفي قوله «وقد تم حجه» شيء وهو أن يقال ماذا أراد بالتأم فإن أراد بسننه وفرائضه
وفضائله فقد بقي عليه طواف الوداع وإن أراد الفرائض فقد تمت قبل هذا فالجواب أنه
أراد تم بفرائضه وسننه ولم يعتبر طواف الوداع لأنه لا يختص بالحاج بل يفعله كل من
خرج من مكة حاجاً أو غيره .

وقوله «وان شاء تعجل في يومين من أيام منى فرمى وانصرف» قسيم قوله يقيم

فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوُدَاعِ وَرَكَعَ وَأَنْصَرَفَ وَالْعُمْرَةُ يَفْعَلُ فِيهَا
 كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا إِلَى تَمَامِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَقَدْ
 تَمَّتْ عُمْرَتُهُ وَالْحِلَاقُ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالتَّقْصِيرُ يُجْزِئُهُ وَلْيَقْصُرْ
 مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ

بنى ثلاثة أيام هذا ما لم تغرب الشمس من اليوم الثاني فإذا غربت فلا تعجيل لأن الليلة إنما
 أمر بالمقام فيها من أجل رمي النهار فإذا غربت الشمس فكأنه التزم رمي اليوم الثالث .
 « فإذا خرج من مكة » أي أراد الخروج منها « طاف للوداع » بكسر الواو وفتحها
 وحكم هذا الطواف الاستحباب فلا دم في تركه « و » إذا فرغ منه « رَكَع » قال ابن فرحون
 لطواف الوداع ركعتان إن تركها حتى تباعد أو بلغ بلده ركعها ولا شيء عليه وإن قرب
 وهو على طهارته رجع لها وإن انتقض وضوءه تطهر وابتدأ الطواف وركعها .

وانصرف والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا أولاً إلى تمام للسعي بين الصفا والمروة « أخذ
 منه أن أركانها ثلاثة الإحرام والطواف والسعي ولها ميقاتان زماني ومكاني فالزماني الوقت
 كله والمكاني هو الحل سواء كان آفاقياً أو مقيماً بمكة وظاهر قوله .

« ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته » إن العمرة لا تتم حتى يحلق رأسه وليس كذلك
 لأن مالكا قال تتم عمرته بالطواف والسعي وأما الحلاق فممن شروط الكمال أي ليس
 شرط صحة فلا ينافي أنه واجب ويمكن الجواب بأن المراد بتمام العمرة كما لها فما ينافي تمامها
 بالفراغ من طوافها وسعيها .

وقوله « والحلاق أفضل في الحج والعمرة » من التقصير ليس على إطلاقه فإن التقصير
 في عمرة التمتع أفضل لاستبقاء الشعث للحج قاله زروق ولا يتم نسك الحلاق إلا بجميع
 الرأس لفعله ﷺ « والتقصير يجزئ » عن الحلاق « و » المقصر إن كان رجلاً « ليقصر من
 جميع شعره » قال ابن الحاجب وسنته أي التقصير من الرجل أن يجز من قرب أصوله
 أي الصفة الداملة أي المندوبة أن يجز الخ وأقله أن يأخذ من جميع الشعر أي الذي
 لا يجزئ بدونه أن يأخذ من جميع الشعر ولو قدر الأنملة فإن اقتصر على بعضه فكالمعدم .

وَسَنَّةُ الْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْفَأْرَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعُقْرَبَ
وَشَبَهَهَا وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَمَا يَعْدُو مِنَ الذَّنَابِ وَالسَّبَاعِ وَنَحْوَهَا
وَيَقْتُلُ مِنَ الطَّيْرِ مَا يُتَّقَى أَذَاهُ مِنَ الْغُرَبَانِ وَالْأَحْدِيَةِ فَقَطْ وَيَجْتَنِبُ
فِي حَبِّهِ وَعُمْرَتِهِ النِّسَاءَ

« وسنة المرأة التقصير » أي الطريقة المتعمدة في حقها التقصير ويكره لها الحلاق وقيل
هو حزام لأنه مثله وعليه اقتصر في التحقيق فيفيد اعتماده والأصل في ذلك ما رواه أبو
داود من قوله ﷺ ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير .

ثم انتقل يتكلم على ما يجوز للمحرم قتله فقال « ولا بأس » أي يجوز جوازاً مستوى
الطرفين « أن يقتل المحرم الفأرة » بالهمز وبدون همز والتاء فيه للوحدة لا للتأنيث .

« و » يجوز أيضاً أن يقتل الحية والعقرب وشبهها « أي شبه الفأرة والحية والعقرب
فشبه الفأرة ما يقرض الثياب كابن عرس وشبه الحية الأفعى والثعبان وشبه العقرب الزنبور
« والكلب العقور » المراد به كل ما يعدو فيدخل فيه السبع والكلب والنمر قاله الفاكهاني
فعلى هذا يكون قول الشيخ « وما يعدو من الذناب والسباع ونحوها » تكراراً وانظر لم
خالف الأسلوب بين ما تقدم .

وقوله « ويقتل من الطير ما يتقى أذاه من الغربان والأحدية » حيث قال أولاً ولا بأس
النخ ثم قال هنا ويقتل النخ وقوله والأحدية قال ابن العربي صوابه الحدأ بالهمز والقصير
وظاهر كلامه أن هذين النوعين يقتلان وإن لم يبتدئاً بالأذية كبيراً كان أو صغيراً وهو
كذلك ومفهوم قوله « فقط » أن ما أذى من الطير غيرهما ومما أذى من غير الطير لا
يقتل وهو أحد قولين حكاهما ابن الحاجب الراجح منها قتل ما ذكر حيث ابتدأ بالأذية .

و « يجتنب » المحرم « في حبه وعمرته » وجوبا « النساء » أي الاستمتاع بهن بالوطء
 وغيره أما الوطء فموجب للافساد مطلقاً كان في قبل أو دبر آدمياً كان الموطوء أو غيره
 وقع عمداً أو نسياناً أو جهلاً أنزل أو لا مباح الأصل أو لا كان موجباً للحد والمهر أو لا
 وقع من بالغ أو لا .

وَالطَّيْبَ وَخَيْطَ الثِّيَابِ وَالصَّيْدَ

وظاهر كلامهم كما في الأجهوري ولو لم يوجب الغسل كأن لف على الذكر خرقه كثيفة أو أدخله في هواء الفرج أو في غير مطيقة ويجب عليه اتمام ما أفسده لبقائه على إحرامه فإن لم يتمه ظناً منه أنه خرج منه بإفساده وتقادى إلى السنة الثانية وأحرم بحجة القضاء فإنه لا يخرجه ذلك عن الفائت وإحرامه الثاني لغو لم يصادف محلاً وهو على إحرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه ومحل كونه يجب عليه اتمامه إذا أدرك الوقوف في العام الواقع فيه الفساد فإن لم يدركه فإنه يؤمر أن يتحلل منه بفعل عمرة وجوباً ولا يجوز له البقاء على إحرامه اتفاقاً لأن فيه التماذي على الفاسد مع تمكنه من الخلوص منه .

وأما مقدمات الوطء كالقبلة والمباشرة فحرام فإن قبل أو باشر وحصل انزال أفسد وإلا فليهد بدنة وأما النظر والفكر فلا يحصل فساد بخروج المني بسببها إلا إذا كان كل منهما للذة وإدامة وأما خروجه بمجرد النظر والفكر فإنما فيه الهدى فقط هذه أحكام خروج المني وأما خروج المني فموجب للهدى مطلقاً خرج بعد مداومة النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة أم لا .

« و » يحتنب المحرم في حجه وعمرته « الطيب » مذكراً كان كالورد والياسمين ولا فدية فيه أو مؤثلاً وهو ما له جرم يعلق بالبدن والثوب كالمسك والزعفران وفيه الفدية ولو أزاله سريعاً .

« و » يحتنب المحرم أيضاً في حجه وعمرته « خيط الثياب » لا خلاف في تحريمه على الرجال دون النساء والمراد به كل ما أحاط بالبدن أو يبعضه خيطاً كان أو غيره فيحرم عليه أن يلبس ما لبد أو نسج على شكل المخيط ويحرم عليه أيضاً أن يلبس العمامم والسرراويل والبرانس .

« و » كذلك يحتنب المحرم في حجه وعمرته « الصيد » أي ما شأنه أن يصاد في البر فيحرم صيده والتسبيب في اصطیاده سواء كان مأكول اللحم كالغزال وحمار الوحش أولاً كالقرد من غير فرق بين أن يكون متأنساً أو وحشياً مملوكاً أو مباحاً ولا يستثنى من ذلك إلا ما يتناول الحديث وهو الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور .

وَقَتْلُ الدَّوَابِّ وَالْقَاءُ التَّفَثِّ وَلَا يَغْطِي رَأْسُهُ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا يَحْلِقُهُ إِلَّا مِنْ
 ضَرُورَةٍ ثُمَّ يَفْتَدِي بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ
 لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ يَنْسُكُ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْبِلَادِ
 وَتَلْبِيسُ الْمَرْأَةِ الْخَفَيْنِ وَالثِّيَابِ فِي إِحْرَامِهَا وَتَحْتَنِبُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا
 يَحْتَنِبُهُ الرَّجُلُ وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَكَفِّهَا

« و » وكذلك يحتنب فيها « قتل الدواب » فلا يقتل القمل ولا يلقيه عن جسده
 « و » كذلك يحتنب « القاء التفث » كقص الشارب تمثيل لالقاء التفث فالتفت اسم لما
 تأنف منه النفس وتكرهه فان أزال شيئاً من شعره أطعم حفنة « ولا يغطي رأسه في
 الاحرام » أي يحرم على المحرم أن يغطي رأسه وكذا وجهه بأي ساتر كان كطين وأولى
 العمامة وأما غيرها من سائر البدن فانه يحرم تغطيته بنوع خاص وهو المخيط .
 « ولا يحلقه إلا من ضرورة » لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن
 كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية المعنى فحلق لإزالة الأذى ففدية من صيام أو
 صدقة أو نسك وقد أشار إلى ذلك بقوله « ثم يفتدي بصيام ثلاثة أيام » ولو أيام منى « أو
 طعام ستة مساكين مدين لكل مسكين بمد النبي ﷺ أو ينسك بشاة » أي يتعبد وقوله
 بشاة أو غيرها واقتصر على الشاة لأن الفدية كالضحية الأفضل فيها طيب اللحم ولا بد من
 ذبحها ولا يكفي اخراجها غير مذبوحة كما أفاده بعضهم .
 وقوله « يذبحها حيث شاء من البلاد » مقيد بما إذا لم يقلدها أو يشعرها فان قلدها أو
 أشعرها لم يذبحها إلا بمنى ثم بين ما تخالف فيه المرأة الرجل فقال « وتلبس المرأة الخفين »
 مطلقاً وجدت نعلين أم لا .

« و » تلبس « الثياب » المخيطة في احرامها « وتحتنب ما سوى ذلك » أي ما سوى
 لبس الخفين والثياب « مما يحتنبه الرجل » في احرامه من الوطء ومقدماته والصيد وقتل
 الدواب والقاء التفث وأما تغطية الرأس فلا تحتنبه وإليه أشار بقوله « واحرام المرأة في
 وجهها وكفها » بمعنى انها تبديها فيحرم عليها سترها بكل شيء ولو طيناً وليس لها لبس

وإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْحَقَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ
إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَالْأَفْرَادُ بِالْحَجِّ
أَفْضَلُ عِنْدَنَا مِنَ التَّمَتُّعِ وَمِنَ الْقِرَانِ فَمَنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ مِنْ غَيْرِ
أَهْلٍ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ

النقاب ولا البرقع ولا اللثام فان فعلت شيئاً من ذلك افتدت .

« واحرام الرجل في وجهه ورأسه » بمعنى انه يديه في حال الإحرام ليلاً ونهاراً فان
غطى شيئاً من ذلك وانتفع حرم عليه واقتدى ناسياً كان أو عالماً أو جاهلاً وان نزع
مكانه فلا شيء عليه ويجوز توسده وسقره بيده من شمس أو ريح فاليد لا تعد سائراً إلا
إذا ألصقها برأسه وطال فعلية الفدية كما في العتبية ويجوز له ان يحمل على رأسه ما لا بد
منه من خروجه وجراجه وغير ذلك كحزمة حطب يحملها ليبيعها فان حمل لغيره أو للتجارة
فالفدية ويجوز استظلاله بالبناء والأخبية .

« ولا يلبس الرجل الحقين » في الإحرام « الا ان يجد نعلين فليقطعهما أسفل من
الكعبين » كما ورد في الحديث .

ثم انتقل بين الفاضل والمفضول من أوجه الإحرام فقال « والافراد » وهو أن يحرم
« بالحج » فقط « أفضل عندنا » أي المالكية « من التمتع ومن القران » وانها كان الافراد
أفضل لما في الصحيحين انه ﷺ أفرد أي في حجة الوداع واتصل عمل الخلفاء أي فقد
أفرد الصديق في السنة الثانية وعمر بعده عشر سنين وعثمان اثني عشرة سنة وما جاء من
أنه ﷺ قرن أو تمتع فأجاب عنه الإمام بحمله على أن المراد أمر بعض أصحابه بالقران
وأمر بعضاً بالتمتع فنسب ذلك إليه على طريق المجاز ولأن الافراد لا يحتاج إلى أن يحبر
بالهدي بخلاف القران والتمتع فانهما يحتاجان إليه وإلى ذلك أشار بقوله « فمن قرن » بفتح
الراء « أو تمتع من غير أهل مكة فعليه هدى » مفهومه ان أهل مكة لا هدى عليهم وهو
كذلك والمراد بهم من كان حاضراً بها أو بذى طوى وقت فعل النسكين .

ولوجوب الدم على القارن شرطان ان لا يكون حاضراً بمكة أو بذى طوى وان

يَذْبَحُهُ أَوْ يَنْحَرُهُ بِمَنْىَ إِنْ أَوْقَفَهُ بِعَرَفَةَ وَإِنْ لَمْ يُوقِفْهُ بِعَرَفَةَ فَلْيَنْحَرْ
بِمَكَّةَ بِالْمَرْوَةِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مِنْ أَلْحَلِّ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ فِي أَلْحَجِّ يَعْنِي مِنْ وَقْتِ يُحْرِمُ

يحج من عامه فلو فاتته الحج وتحلل بعمره فلا دم عليه فان ترك الأولى في حقه ولم يتحلل
بعمره وبقي على إحرامه لم يسقط عنه .

ثم بين محل نحر الهدى وذبحه بقوله « يذبحه » أي الهدى أن كان مما يذبح « أو ينحره »
أن كان مما ينحر « بمنى » أي في منى نهاراً وبعد الفجر فلا يحزىء فعله ليلا والأصل في هذا كله أي فيما
ذكر من كونه في منى نهاراً وبعد الفجر فعله عليه الصلاة والسلام ولصحة النحر بها شروط
أحدها « أن أوقفه » من وجب عليه الهدى أو نائبه « بعرفة » للاقال ابن هارون أما اشتراط
كون الوقوف ليلاً فلا أعلم فيه خلافاً لأن كل من اشتراط الوقوف بعرفة ليلاً كالك جعل
حكمه حكماً به فيما يحزئه من الوقوف . ثانيها أن يكون النحر في أيام منى وهي يوم النحر
واليومان بعده فلا يدخل اليوم الرابع ثالثها أن يكون النحر في حجة أي كان الهدى سيق
في إحرام حج سواء وجب لنقص فيه أو في عمرة أو تطوعاً أو جزاء صيد .

فاذا اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز النحر بمكة ولا بغيرها أي فالنحر بمنى واجب
وان فقد بعضها جاز وإليه أشار بقوله « وان لم يوقفه بعرفة » يعني أو فاتته أيام منى ولو
وقف به بعرفة « فلينحره » أو يذبحه « بمكة » أو ما يليه من البيوت وجوباً ولا يحزئه
الذبح بذى طوى ونحوها مما كان خارجاً عن بيوتها ولو كان من لواحقها وحيث تعين
الهدى وذبحه بمكة فلا يفعل ذلك إلا « بعد أن يدخل به من الحل » أي من أي جهة
كانت لأن كل هدى لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم والهدى يكون من الغنم والبقر
والإبل لكن الأفضل الإبل ولا يحزىء في الجميع إلا السليم كالأضحية والهدى من هذه
الثلاثة انما يتعين على المتمتع والقارن إذا وجده .

« فان لم يجد هدياً » بأن يش من وجوده « ف » الواجب عليه « صيام ثلاثة أيام في
الحج » وفاعل « يعني » ضمير يعود على الله سبحانه وتعالى والتلاوة فمن لم يجد ولم يذكر
فيها إلا المتمتع دون القارن « من وقت يحرم » أي ابتداء الأيام الثلاثة التي في الحج من وقت

إِلَى يَوْمٍ عَرَفَةَ فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ مِنَى وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ وَصِفَةُ
الْتِمَتِ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَحِلُّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَخُجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ
الرُّجُوعِ إِلَى أَفْقِهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ أَفْقِهِ فِي الْبُعْدِ

يحرم « إلى » آخر « يوم عرفة » يعني أن النقص الموجب للهدى إن كان سابقاً على الوقوف بعرفة فإنه يدخل زمن صوم الثلاثة من إحرامه ويمتد إلى يوم عرفة لأن له صومه وذلك كتمدي المقات وتتم وقرا وتترك طواف قدوم ومفهوم قولنا سابقاً على الوقوف أن النقص إن تأخر عن الوقوف كترك النزول بالمزدلفة أو ترك رمي أو حلق أو آخر الثلاثة حتى فاتت أيام التشريق فإنه يصومها مع السبعة متى شاء .

« قان فاته ذلك » أي صوم ثلاثة أيام في الحج « صام أيام منى » ولا اثم عليه إن تأخر الصوم إليها لعذر .

« و » بعد فراغه من صيام الأيام الثلاثة سواء صامها في الحج أو في منى فاته « بصوم سبعة » أي سبعة أيام « إذا رجع » من منى إلى مكة سواء أقام بمكة أو لا فإن آخرها صام متى شاء ويندب التتابع في الثلاثة أيام وليس بلامر وكذا في العشرة وأغناها مستحب على المشهور .

« وصفة التمتع أن يحرم بعمره » أولاً « ثم يحل منها في أشهر الحج » ولا يشترط إيقاع جميعها في أشهر الحج بل لو أحرم بها في رمضان وأكملها في ليلة شوال كان متمتعاً إن كان ما أوقعه في أشهر الحج ركناً فلو لم يبق عليه إلا الحلق وأوقعه في أشهر الحج لا يكون متمتعاً .

« ثم يحج من عامه » لأنها إن لم يكونا في عام واحد لم يحصل التمتع كما أنه لا يكون متمتعاً إذا رجع بعد عمرته في أشهر الحج وقبل إحرامه بالحج إلى بلده فالتمتع صادق في صورة ما إذا فرغ من العمرة في أشهر الحج وأحرم بالحج قبل رجوعه إلى بلده وإليه يشير قول المصنف « قبل الرجوع إلى أفقه » بضم الفاء وسكونها « أو » إلى « مثل أفقه في البعد » ظاهره ولو كان من أهل الحجاز وهو المشهور خلافاً لابن المواز القائل بعدم سقوط الدم

وَلِهَذَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ إِنْ كَانَ بِهَا وَلَا يُحْرِمُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتِمِرَ
 حَتَّى يُخْرَجَ إِلَى الْحِلِّ وَصِفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يُحْرِمَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا وَيَبْدَأُ
 بِالْعُمْرَةِ فِي نَيْتِهِ وَإِذَا أُرْدِفَ الْحُجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَيَرْكَعَ فَهُوَ
 قَارِنٌ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ فِي تَمَتُّعٍ وَلَا قِرَانٍ وَمَنْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ
 قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا

عَمَّنْ أَفْقَهُ بِالْحِجَازِ إِلَّا بِالْعُودِ إِلَى نَفْسِ أَفْقِهِ لَا إِلَى مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ عَنْ أَرْضِ الْحِجَازِ بِالْكَلْبَةِ.
 « ولهذا » اللام للإباحة والإشارة عائدة على المحرم بعمرة في أشهر الحج الدال عليه
 السياق أي ويباح للمحرم إذا حل من عمرته « أن يحرم من مكة ان كان بها » ويستحب
 أن يكون إحرامه من باب المسجد « ولا يحرم منها » أي من مكة « من أراد أن يعتمر حتى
 يخرج إلى الحل » لأن من شروط العمرة ان يجمع فيها بين الحل والحرم .

« وصفة القران ان يحرم بحج وعمرة معاً » ويبدأ بالعمرة « في نيته وإذا أُرْدِفَ الحج
 على العمرة قبل أن يطوف ويركع فهو قارن » ظاهر كلامه انه لا يردف في الطواف والمشهور
 جوازه. ويصح بعد كماله وقبل الركوع لكنه مكروه فان ركع فات الازداف فان أُرْدِفَ
 بعد السعي لم يكن قارناً اتفاقاً .

« وليس على أهل مكة » تقدم انهم الحاضرون بها أو بذى طوى وقت فعل التسكين
 « هدى في تمتع » اتفاقاً « ولا » في « قران » على المشهور أي قياساً على التمتع وأوجه ابن
 الماجشون واختاره اللخمي .

« ومن حل من عمرته قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بمتمتع » ولو تأخر خلاقه
 إلى أشهر الحج .

« ومن أصاب » أي قتل « صيدا » برياً ما كول اللحم أو غير ما كوله غير مانص عليه
 الشارع سواء كان القاتل محرماً بأحد النسكين أو كان بالحرم ولو لم يكن محرماً وسواء كان
 حراً أو عبداً ذكراً كان أو انثى صغيراً كان أو كبيراً كان القتل عمداً أو خطأ أو نسياناً

فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ
وَحَلْلُهُ مِنْهُ إِنْ وَقَفَ بِهِ بِعُرْفَةٍ إِلَّا فَمَكَّةُ وَيَدْخُلُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ وَلَهُ أَنْ
يَخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامَ مَسَاكِينَ

مباشرة أو تسبباً تكرر ذلك منه أو لم يتكرر « فعليه » وجوباً « جزاء مثل ما قتل من
النعم » والمثلية تكون في الصورة والمساواة في القدر أو القرب فعلى من قتل فيلاً بدنسة
جراسانية ذات سنامين وعلى من قتل بقرة وحشية أو حماراً وحشياً أو ظبية بقرة انسية.
وعلى من قتل نعامة بدنسة لأنها تقاربها في القدر والصورة وعلى من قتل ضبعاً أو ثعلباً أو
حماماً من حمام مكة والحرم ويمامها شاة وفي غير حمام مكة والحرم حكومة أي فمن قتل
حماماً في الحل فإنه يلزمه قيمته طعاماً أي حين الاتلاف وأدنى ما يجرى في جزاء الصيد
الجدع من الضأن والثنى مما سواه لأن الله تعالى سماه هدياً فيشترط فيه ما يشترط في الهدى.
ولما كان وجوب جزاء المثل لا يكتفى فيه بمعرفة نفسه قال « يحكم به ذوا عدل » كما
قال الله تعالى فإن أخرج قبل حكمها ما عليه أعاد ولو كان المقوم غير مأكول واشترط
العدالة يستلزم الحرية والبلوغ ولا بد من لفظ الحكم ولا يكفي الفتوى « من فقهاء
المسلمين » ومن شرط حكمها أن لا يجتهدا بحكمها في غير ما حكم به النبي ﷺ والصحابه
فإن حكمها بما لم يتقدم فيه حكم من مضى فإنه يرد ولا ينفذ ولا يخرج أحد جزاء من غير
حكم أعاده ولو وافق فيه حكم من مضى وخروج عن ذلك حمام مكة والحرم ويمامه فإنه
لا يحتاج في لزوم الشاة لحكم لخروجه عن الاجتهاد بالدليل فكان حكمها مقررأ كغيره .
« وحله » أي محل نحره أي جزاء الصيد إن كان مما ينحر وذبحه إن كان مما يذبح
« منى إن وقف به » هو أو نائبه « بعرفة والافمكة » أي والايقف به هو أو نائبه فمحل
ذبحه أو نحره مكة وهذا التفصيل في حق الحاج وأما المعتمر أو الحلال فمحلّه مكة لا غير .
« و » حيث كان محله مكة فإنه « يدخل به من الحل » لأن من شرط الهدى أن يجمع
فيه بين الحل والحرم فإن ملكه في الحرم فلا بد أن يخرج به إلى الحل .

ثم أشار إلى وجوب مثل ما قتل على التخيير بقوله « وله » أي لمن قتل صيداً « أن
يختار ذلك » أي مثل ما قتل من النعم « أو » يختار أحد شيئين أحدهما « كفارة طعام

أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ الصَّيْدِ طَعَامًا فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا أَنْ
يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا وَلِكَسْرِ الْمَدِّ يَوْمًا كَامِلًا وَالْعُمْرَةُ سَنَةً مُؤَكَّدَةً
مَرَّةً فِي الْعُمْرِ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَنْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَنْ
يَقُولَ آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ
عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَّه .

مساكين « وصفة الاطعام » ان ينظر إلى قيمة الصيد طعاما « من غالب طعام الموضع الذي
قتل فيه الصيد بالغنا ما بلغت فان لم يكن له قيمة هنالك اعتبرت قيمة أقرب المواضع إليه .
« فيتصدق به » عليهم وإذا أطعم فلكل مسكين مد ولو أعطى ثمنها أو عرضا لم
يجزه والشيء الآخر أشار إليه بقوله « أو عدل ذلك » أي أو يختار عدل طعام المساكين
« صياما » وصفة ذلك « ان يصوم عن كل مد يوما ولكسر المد يوما كاملا » وانما وجب في
كسر المد يوم لأنه لا يمكن الغاؤه ولا يتبعض الصوم فلم يبق الا جبره بالكمال كالأيام فانها
القسامة واختلف في العدل في الآية ف قيل ما عدل الشيء من غير جنسه كالعشرة الأيام فانها
عدلت عشرة الأمداد وليست من جنسها وقيل عدل الشيء بالفتح مثله وليس بالنظير
المساوي كما في المصباح أي أن صيام العشرة أيام ليس مساويا للعشرة الأمداد لاختلاف
الجنس والمساواة تقتضي اتحاد الجنس .

« والعمرة سنة مؤكدة مرة في العمر » ولها ميقانان مكاني وهو ميقات الحج وزماني
وهو جميع السنة ولها أركان ثلاثة الاحرام والطواف والسعى وليس الحلاق ركنا فيها وصفه
الاحرام بها في استحباب الغسل وما يحوز من اللباس وما يحرم عليه والطيب الخ كالحج
ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور .

« ويستحب لمن انصرف من مكة من حج أو عمرة أن يقول آيِبُونَ تَائِبُونَ » هما بمعنى
واحد وهو الرجوع عن افعال مذمومة إلى أفعال محمودة « عابدون لربنا » بما افترض
علينا « حامدون » له على ذلك « صدق الله وعده » لنبيه محمد ﷺ من النصر وانجاز

﴿ باب ﴾

(في الضحايا والذبائح والعقيقة والصيد والختان)

(وما يحرّم من الأُطعمة والأشربة)

والأضحية سنة واجبة على من استطاعها

الوعد بدخول مكة بقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين « ونصر عبده »
محمد ﷺ « وهزم الأحزاب وحده » سبحانه وتعالى وذلك أن المشركين تجزؤا على
النبي ﷺ ونزلوا بالمدينة فأرسل الله عليهم ريح الصبا وهو الريح الشرقي قال ﷺ نصرت
بالصبا وأهلكت عاد بالدبور وهو الريح الغربي .

وانما استحب قول هذا لأن النبي ﷺ كان يقول اذا انصرف من غزو أو حج أو عمرة .

﴿ باب في الضحايا والذبائح والعقيقة والصيد والختان ﴾

« باب في الضحايا » حكما وصفه « و » في « الذبائح » أي بيان ما يذبح وما ينحر
وصفة الذكاة « والعقيقة » أي صفة وحكما « و » في حكم « الصيد » أي الاصطياد
وتقسيمه « و » في بيان حكم « الختان » و « في بيان » ما يحرم من الأطعمة والأشربة « وما
لا يحرم منها وبدأ بما صدر به فقال :

« والأضحية » بضم الهمزة وكسر ها وسكون الضاد وكسر الحاء وتشديد الياء والجمع
أضاحي بتشديد الياء وهي ما تقرب بذكاته من الانعام يوم الاضحى وتاليه سميت بذلك
لأنها تذبح يوم الاضحى وقت الضحى وسمى يوم الاضحى من أجل الصلاة فيه في ذلك
الوقت وحكمها انها « سنة واجبة » أي مؤكدة على المشهور « على من استطاعها » إذا
كان حراً مسلماً كبيراً كان أو صغيراً ذكراً كان أو أنثى مقياً كان أو مسافراً حاله كونه
غير حاج لان سنته الهدى عن نفسه وعن تلزمه تفقته من أقاربه كالوالد والاولاد الفقراء
واحترز بالمستطيع عن غيره كالفقير قال ابن الحاجب والمستطيع من لا تجحف بماله أي
من لا يحتاج الى ثمنها في عامه والشركة فيها في الاجر دون الشركة في ثمنها .

وَأَقْلُ مَا يُجْزَىٰ فِيهَا مِنَ الْأَسْنَانِ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ وَهُوَ ابْنُ سَنَةٍ وَقِيلَ
 ابْنُ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ وَقِيلَ ابْنُ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَالثَّنِيُّ مِنَ الْمَعَزِ وَهُوَ مَا أَوْفَىٰ
 سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يُجْزَىٰ فِي الضَّحَايَا مِنَ الْمَعَزِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ إِلَّا
 الثَّنِيُّ . وَالثَّنِيُّ مِنَ الْبَقَرِ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ وَالثَّنِيُّ مِنَ الْإِبِلِ ابْنُ
 سِتِّ سِنِينَ وَفُحُولُ الضَّانِّ فِي الضَّحَايَا أَفْضَلُ مِنْ خَصْيَانِهَا وَخَصْيَانُهَا أَفْضَلُ
 مِنْ إِنَائِهَا وَإِنَائِهَا أَفْضَلُ مِنْ ذُكُورِ الْمَعَزِ وَمِنْ إِنَائِهَا

« وأقل ما يجزى فيها » أي الاضحية « من الاسنان الجذع من الضأن وهو » على
 المشهور « ابن سنة وقيل « هو « ابن ثمانية أشهر وقيل « هو « ابن عشرة أشهر والثني من
 المعز ما أوفى سنة ودخل في الثانية « ما ذكره في سن الثني من المعز هو المشهور وعليه
 يظهر الفرق بين سن الجذع من الضأن والثني من المعز .

« ولا يجزى في الضحايا من المعز والبقر والإبل إلا الثني والثني من البقر ما دخل
 في السنة الرابعة » هذا مفسر لقوله في الزكاة وهي بنت أربع سنين « والثني من الإبل
 ابن ست سنين » أي ما دخل في السنة السادسة قال الفاكهاني انظر كيف قال في ثني
 البقر ما دخل في السنة الرابعة ولم يقل في ثني الإبل ما دخل في السادسة ولا فرق
 بينهما عند أهل اللغة وهو أن الثني من البقر ما أوفى ثلاث سنين ودخل في الرابعة
 والثني من الإبل ما أوفى خمس سنين ودخل في السادسة فما وجه التغاير بينهما
 والمعنى واحد .

« وفحول الضأن في الضحايا أفضل من خصيانها وخصيانها أفضل من إناثها » وفي
 بعض النسخ وفحول الضأن في الضحايا وخصيانها أفضل من إناثها والنسخة الأولى موافقة
 للمشهور وهو أن الفحل أفضل من الخصى وعلل بأنه أكمل منه في الخلقة .
 « وإناثها » أي إناث الضأن « أفضل من ذكور المعز ومن إناثها » أي وفحول المعز
 أفضل من خصيانها .

وَفُحُولُ الْمَعَزِ أَفْضَلُ مِنْ إِنْثَاهَا وَإِنَاثُ الْمَعَزِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي الضَّحَايَا وَأَمَّا فِي الْهَدَايَا فَالْإِبِلُ أَفْضَلُ ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الضَّأْنُ ثُمَّ الْمَعَزُ وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَوْرَاءُ وَلَا مَرِيضَةٌ وَلَا الْعَرَجَاءُ الْبَئِينُ ضَلْعُهَا

« وفحول المعز » أى وخصيانها « أفضل من اناثها واثاث المعز أفضل من الإبل والبقر فى الضحايا » أى وذكرهما أفضل من اناثها فالمراتب اثنا عشر أعلاها فحل الضأن وادناها أنثى الإبل والبقر وهذا آخر الكلام على التفضيل فى الضحايا .

« وأما فى الهدايا فالإبل أفضل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز » هذا هو المشهور لان المقصود من الهدايا تكثير اللحم للمساكين والمقصود من الضحايا طيب اللحم أى لادخال المسرة على الأهل قال بهرام والحجة لنا فى الموضعين ان النبى ﷺ كان أكثر هداياه الإبل وضحى عليه الصلاة والسلام بكبشين كما ورد فى الصحيح .

ثم شرع ببيان الصفات التى تتقضى فى الضحايا والهدايا لانها اذا وجدت منعت من الاجزاء فقال « ولا يجوز » بمعنى لا يجرىء « فى شيء من ذلك » أى من الضحايا والهدايا « عوراء » هى من ذهب نور احدي عينيها وان بقيت صورتها أما ان كان على الناظر بياض يسير لا يمنع الابصار فلا يمنع الاجزاء وإذا لم تجزىء العوراء فالعمياء أولى .

« و » كذلك « لا » تجزىء فيها « مريضة » مرضاً بيناً أما ان كان خفيفاً لا يمنعها التصرف فلا ومن المرض البين التخمة من الأكل غير المعتاد أو الكثير قال فى المصباح التخمة وزان رطبة والجمع يحذف الهاء والتخمة بالسكون لغة والتاء مبدلة من واو لأنها من الوخامة ومنه الجرب الكثير وسقوط الأسنان كلها أو بعضها ما عدا الواحدة إذا كان السقوط لغير اثار أو كبر والافتجزىء ولو الجميع .

« و » كذلك « لا » يجزىء فيها « العرجاء البين ضلعها » بفتح الضاد المعجمة واللام وروى بالطاء المشالة أى المرتفعة أى البين عرجها وهى التى لا تلحق الغنم أما ان كان العرج لا يمنعها أن تسير بسيرهم فلا يمنع الأجزاء .

وَلَا الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا شَحْمَ فِيهَا وَيُتَقَى فِيهَا الْعَيْبُ كُلُّهُ وَلَا الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيراً وَكَذَلِكَ الْقَطْعُ وَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يُدْمِي
فَلَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يُدْمِ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَيْلِ الرَّجُلِ ذَبْحُ أَضْحِيَّتِهِ بِيَدِهِ بَعْدَ
ذَبْحِ الْإِمَامِ أَوْ نَحْرِهِ يَوْمَ النَّحْرِ

« و ، كذلك « لا ، يجزى فيها « العجفاء » بالدهي التي لا مخ في عظامها وهذه
العيوب الأربعة جمع عليها وبها ورد الحديث واختلف هل يقاس عليها غيرها من العيوب أم
لا المشهور القياس وعليه مشى الشيخ فقال « ويتقى فيها » أي في الهدايا والضحايا العيب
كله « إذا كان كثيراً ويفتقر السير ويعني بذلك الخرقاء وهي التي في أذنها خرق مستدير
والمقابلة وهي التي قطع من أذنها من قبل وجهها وترك معلقاً والمدبرة وهي التي قطع من أذنها
من جهة قفاها والشرقاء وهي المشقوقة الأذن واليها أشار بقوله « ولا المشقوقة الأذن إلا أن
يكون الشق يسيراً » وهو الثلث فما دونه .

« وكذلك القطع » أي قطع الأذن لا يجوز إلا أن يكون يسيراً واختلف في حده
فالذي صححه الباجي ومشى عليه صاحب المختصر وهو الراجح أن ذهاب ثلث الأذن
يسير وذهاب ثلث الذنب كثير لأن الذنب لحم وعصب ولا كذلك الأذن وهذا في ذنب
الغنم التي لها ألية كبيرة وأما نحو الثور والجمال والغنم في بعض البلدان مما لا لحم في ذنبه
فالذي يمنع الأجزاء منه ما ينقص الجمال ولا يتقيد بالثلث .

« ومكسورة القرن إن كان يدمي » يعني لم يبرأ « فلا يجوز وإن لم يكن « يدمي »
بأن يرى « فذلك جائز » ومن لازم الجواز الأجزاء .

« وليل الرجل ذبح أضحيته » أو نحرها وكذلك هديه « بيده » على جهة الاستحباب
أن أمكنه ذلك اقتداء برسول الله ﷺ فإن لم يمكنه ذلك لعذر وكل مسلماً ويستحب أن
يكون من أهل الفضل والصلاح فإن ترك الصلاة كره وتجزى على المشهور وإن وكل
كافراً كتابياً أو غيره لم تجزئه وابتداء زمن الذبح في الأضحية « بعد ذبح الإمام » ما يذبح
« أو نحره » ما ينحر « يوم النحر » أي في يوم النحر وهو العاشر من ذى الحجة وذبح

ضُحوةً وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامُ أَوْ يَنْحَرَ أَعَادَ أَضْحِيَّتَهُ وَمَنْ
لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّوْا صَلَاةَ أَقْرَبِ الْأَئِمَّةِ إِلَيْهِمْ وَذَبْحَهُ وَمَنْ ضَحَّى بِلَيْلٍ
أَوْ أَهْدَى لَمْ يُجْزِهِ وَأَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ يُذْبَحُ فِيهَا أَوْ يَنْحَرُ إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهَا وَأَفْضَلُ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوَّلُهَا

الإمام يوم النحر يكون « ضحوة » وهو وقت حل النافلة فمن ذبح قبل يوم النحر أو يوم
النحر بعد الفجر وقبل طلوع الشمس لم يجزه وأعاد أضحيته .

« و » كذا « من ذبح قبل أن يذبح الإمام أو ينحر » لم يجزه « و » أعاد أضحيته « لقوله
تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله قال الحسن البصري نزلت في قوم ذبحوا قبل الإمام
هذا حكم من لهم إمام .

« و » أما « من لا إمام لهم فليتحروا صلاة أقرب الأئمة إليهم وذبحه »
فيذبحون حينئذ فلو تحروا ثم تبين خطوهم أجزأهم على المشهور والمعتبر إمام الصلاة
على المشهور .

« ومن ضحى بليلى » في ليلة اليوم الثاني أو الثالث « أو أهدي لم يجزه » لقوله تعالى
ليذكروا اسم الله في أيام معلومات فذكر الأيام دون الليالي والمراد بالليالي هنا من غروب
الشمس إلى طلوع الفجر ومن ضحى في اليوم الثاني أو الثالث بعد طلوع الفجر وقبل طلوع
الشمس أجزأه ويكون تاركاً للمستحب بخلاف من ضحى في اليوم الأول بعد الفجر وقبل
طلوع الشمس فإنه لا يجزه .

« وأيام النحر » عند مالك تبعاً لجماعة من الصحابة « ثلاثة » أي ثلاثة أيام يوم النحر
ويومان بعده « يذبح فيها » ما يذبح « أو ينحر » ما ينحر وقد قدم أن ابتداء زمن النحر
والذبح من ضحوة يوم النحر بعد صلاة الإمام وذبحه وأما آخره فـ « إلى غروب الشمس
من آخرها » أي من آخر الأيام الثلاثة وهي متفاوتة في الفضيلة وقد بين ذلك بقوله
« وأفضل أيام النحر » للأضحية « أولها » لفعله ﷺ والحلفاء الراشدين بعده .

وَمَنْ فَاتَهُ الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الزَّوَالِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى ضَحَى الْيَوْمِ الثَّانِي وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ
جِلْدٌ وَلَا غَيْرُهُ وَتَوَجَّهَ الذَّبِيحَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلِيَقْلِ الذَّبَايِحُ
بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَإِنْ زَادَ فِي الْأَضْحِيَّةِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ

« ومن فاتته الذبيحة » أو النحر « في اليوم الأول إلى الزوال فقد قال بعض أهل العلم ،
وهو ابن حبيب ونقله بهرام من روايته عن مالك « يستحب له أن يصبر إلى ضحى اليوم
الثاني ، قال بهرام لا خلاف أن ما قبل الزوال من أول يوم أفضل مما بعده واختلف هل
ما بعد الزوال منه أفضل مما قبل الزوال من اليوم الثاني وهو ظاهر لفظ المختصر وهو
مذهب الرسالة وغيرها وإليه ذهب ابن المواز أو ما قبل الزوال من الثاني أفضل مما بعده
من الأول وهو قول مالك في كتاب ابن حبيب وهو ضعيف فالمعتمد أن جميع اليوم الأول
أفضل مما بعده حتى إن القابسي أنكر رواية ابن حبيب .

« ولا يباع » على جهة المنع « شيء من الأضحية » التي تجزىء بعد الذبح وكذا كل ما
هو قرينة كالهدي والعقيقة وقوله « جلد ولا غيره » صرح به وإن كان داخلا فيما قبله إشارة
لإلزامه على من يقول يجوز بيع الجلد .

« وتوجه الذبيحة » في الأضحية وغيرها « عند الذبح إلى القبلة » استحبابا فإن تركه
لعذر أو نسيانا أكلت اتفاقا « وليقل الذابح » عند الذبح « باسم الله والله أكبر » والجمع
التسمية والتكبير هو الذي مضى عليه عمل الناس أما التكبير فسنة أي مستحب وأما
التسمية فيؤخذ من كلامه بعد وهو مذهب المدونة أنها واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة
مع العجز والنسيان وإن اقتصر عليها أجزأه لقوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه فلم
يشترط سوى مجرد اسم الله تعالى .

« وإن زاد الذابح » على التسمية والتكبير « في » ذبح « الأضحية » والهدي أو النسك والعقيقة
« ربنا تقبل منا فلا بأس بذلك » قيل لا بأس هنا بمعنى الإستهباب وقيل بمعنى الإباحة

وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّمَا تَوَكَّلْ وَإِنْ تَعَمَّدَ
تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ تَوَكَّلْ وَكَذَلِكَ عِنْدَ إِرسَالِ الْجَوَارِحِ عَلَى الصَّيْدِ وَلَا يُبَاعُ
مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالنَّسْكِ لَحْمٌ وَلَا جِلْدٌ وَلَا وَدَكٌ وَلَا عَصَبٌ وَلَا غَيْرُ
ذَلِكَ وَيَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا أَفْضَلُ لَهُ وَلَيْسَ
بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ وَلَا يَأْكُلُ

« ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فانها تؤكل فان تعمد ترك التسمية لم تؤكل »
هذا على مذهب المدونة أنها فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان .

« وكذلك » من نسي التسمية « عند إرسال الجوارح » ، أو رمي السهم وغيره مما يصاد
« على الصيد » فانه يؤكل وان تعمد ترك التسمية لم يؤكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وقوله تعالى فكلوا مما أمكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ولو قدم
هذه المسألة على التي قبلها لكان أولى لأن النص انما جاء في إرسال الجوارح على الصيد ولم
يأت في الذبيحة نص .

وفي قوله « ولا يباع من الأضحية والعقيقة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك » أي دهن
« ولا عصب » أي عروق « ولا غير ذلك » مثل القرن والشعر والصوف تكرار مع قوله
ولا يباع شيء من الأضحية قال ابن عمر يحتمل تكراره ليرتب عليه قوله « ويأكل الرجل »
يريد أو غيره « من أضحيته ويتصدق منها أفضل له » يحتمل عود الفضل على التصديق خاصة .
ويحتمل عوده على الجمع بين الأكل والتصدق وهو الظاهر لقوله تعالى فكلوا منها
وأطعموا القانع والمعتز وقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير القانع الفقير أي سواء كان
يسأل أم لا وقيل الفقير الذي لا يسأل والمعتز الزائر المتعرض لما يناله من غير سؤال ويكره
التصدق بالجمع وليس لما يؤكل أو يطعم حد والجمهور على منع اطعام الكافر منها مطلقاً
كتابياً كان أو مجوسياً .

وقوله « وليس بواجب عليه » تكرار مع قوله أفضل له « ولا يأكل » الرجل أو غيره

مِنْ فِدْيَةِ الْأَذَى وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَذْرِ الْمَسَاكِينِ وَمَا عَطِبَ مِنْ هَدْيِ
التَّطَوُّعِ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ وَالذَّكَاءُ قَطْعُ الْخَلْقُومِ
وَالْأَوْدَاجِ وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ

ممن وجب عليه هدى « من فدية الأذى » المترتبة في ذمته إذا بلغت محلها هذا إذا جعلها
هديا بأن قلدها أو أشعرها فإن لم يجعلها فإنه لا يأكل منها بلغت محلها أم لا « و » كذلك
لا يأكل من « جزاء الصيد » الذي ترتب في ذمته بعد بلوغ محله .

« و » كذا لا يأكل من « نذر المساكين » غير المعين بعد محله « و » كذلك لا يأكل
« مما عطب من هدى التطوع قبل محله » أي لانتهاه على عطبه .

« ويأكل مما سوى ذلك » كفدية الأذى قبل بلوغ محلها وجزاء الصيد قبل محله ونذر
المساكين قبل محله وما عطب من هدى التطوع بعد محله وهدى القرآن والتمتع وهدى
الفساد وكل هدى لنقص شعيرة من شعائر الحج .

وقوله « إن شاء » إشارة إلى أن الأصل في الهدى عدم الأكل بخلاف الأضحية ثم اعلم
أن المحل هو منى إن وقف بها بعرفة وكان في أيام النحر ومكة إن لم يقف بها أو خرجت
أيام النحر وإنما حرم الأكل من المذكورات الثلاثة بعد بلوغ محلها لأن الله سبحانه وتعالى
سمى الفدية والجزاء كفارة والإنسان لا يأكل من كفارته وأخرج نفسه في الثالث لجعله
للمساكين وإنما جاز له الأكل قبل المحل لأن عليه البدل وإنما جاز له الأكل من هدى
التطوع إذا عطب بعد المحل لعدم الانتهاه وإنما جاز له الأكل من هدى القرآن والتمتع
وهدى الفساد وكل هدى لزم لنقص شعيرة من شعائر الحج مطلقاً قبل المحل وبعده لعدم
الانتهاه إذا لم يبلغ المحل لأن عليه البدل وبعده الأمر ظاهر .

« والذكاة قطع الخلقوم » جميعه « و » قطع جميع « الأوداج » أي الودجين عبر بالجمع
عن المثني « ولا يجزى أقل من ذلك » أي من قطع الخلقوم بتمامه والأوداج هذا قول
سحنون وشهر وقيل يكتفي بقطع تمام الودجين ونصف الخلقوم وظاهر كلام الشيخ
أنه لا يشترط قطع المرء قال عياض المرء بفتح الميم وكسر الراء وهمز آخره وقد

وإن رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم أعاد يده فأجهز فلا تؤكل
 وإن تمادى حتى قطع الرأس أساء وتؤكل ومن ذبح من ألقا لم تؤكل
 والبقر تذبح فإن نحرته أكلت والإبل تنحر فإن ذبحت لم تؤكل
 وقد اختلف في أكلها

يشدد آخره ولا يهزم مبلغ الطعام والشراب وهو البلعوم وفسره الجوهري بالخلق .
 « وان رفع » الذابح « يده » عن الذبيحة « بعد قطع بعض ذلك » الحلقوم والوداج
 « ثم أعاد يده فأجهز فلا تؤكل » ظاهره سواء طال الرفع أو لم يطل وهو كذلك باتفاق
 في الطول واختلف إذا رجع بالقرب فقال سحنون تحرم وقال ابن حبيب تؤكل لأن كل ما
 طلب فيه الفور يقتصر فيه التفريق اليسير وهو المعتمد وفقه المسألة أنه لو رفع يده بعد
 انقضاء مقاتلتها وعاد عن بعد فلا تؤكل ولو كان رفع يده اضطراراً وأما لو رفع يده قبل
 انقضاء شيء من مقاتلتها فأنها تؤكل ولو عاد عن بعد لأن الثانية ذكاة مستقلة وكذلك تؤكل
 إذا أنفذ مقاتلتها وعاد عن قرب كما ذهب إليه ابن حبيب .

« وان تمادى الذابح » عمداً « حتى قطع الرأس » من الذبيحة « أساء وتؤكل »
 يعني وتؤكل ولم يرد الأمر وإذا أكلت مع العمد فأحرى مع النسيان أو غلبة السكين .
 « ومن ذبح من القفا » أو من صفحة العنق « لم تؤكل » لأنه لم يأت بالذكاة
 المشروعة ولأنه قد أنفذ المقتل بقطع النخاع وإذا أنفذت المقاتل قبل الذبح لم تؤكل ولو
 قطع الحلقوم وعسرت السكين على الودجين لعدم حد السكين فقلبها وقطع بها الوداج من
 داخل لم تؤكل على المذهب .

« والبقر تذبح فإن نحرته أكلت والإبل تنحر فإن ذبحت لم تؤكل فالبقر يجوز فيها
 الأمران لأن لها موضع النحر وموضع الذبح ومحل النحر اللبة وهو موضع القلادة من
 الصدر من كل شيء ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم والودجين لأن محل اللبة
 وهو محل تصل منه الآلة إلى القلب فيموت بسرعة ويستحب في نحر الإبل أن تكون قائمة .
 « وقد اختلف في أكلها » أي المذبوحة من الإبل فقوله أنها لا تؤكل إذا ذبحت مثله في

وَالْغَنَمُ تُذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ وَذَكَاهُ
مَا فِي الْبُطْنِ ذَكَاهُ أُمِّهِ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ وَالْمُنْخَنَقَةُ بِجَبَلٍ وَنَحْوِهِ
وَالْمَوْقُودَةُ بَعْصًا وَشِبْهَهَا وَالْمُتَرَدِّدَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ
مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ لَمْ تُؤْكَلْ بِذَكَاهِ

المدونة وحمله ابن حبيب على التحريم وشهره ابن الحاجب وهو الراجح وحمله غيره على
الكراهة ومحل الخلاف إذا وقع الذبح لغير ضرورة وأما أن كان لضرورة كما لو وقع بعير
في مهواة ولم يصل إلى لبته فذبح فأكله جائز اتفاقا والغنم تذبح « فإن نحرت لم تؤكل
وقد اختلف أيضا في ذلك » أي في أكلها وهو مقيد أيضا بما إذا لم تكن ضرورة والمشهور
التحريم وإن كان لضرورة كما لو وقع في مهواة ونحر أكل اتفاقا.

« وذكاة ما في البطن ذكاة أمه » معناه أن البهيمة من ذوات الأنعام إذا ذكيت فخرج
من بطنها جنين ليس فيه روح فإنه يؤكل بشروط « إذا تم خلقه ونبت شعره » يريد بتمام
خلقته تنامى خلقته ووصلها إلى الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه لا كالأطراف فيؤكل
فاقص يد أو رجل ثم انتقل يبين ما لا تعمل فيه الذكاة من الأنعام « وهو » أشياء منها
« المنخنة بجبل ونحوه والموقودة » وهي المضروبة « وبعضا وشبهها » كالرمح والحجر
« والمتردة » وهي الساقطة من علو إلى أسفل « والنطيحة » أي المنطوحة .

« وأكيلة السبع » وهي التي ضربها السبع وهو كل ما يتبع « أن بلغ ذلك » الفعل
المذكور « منها » أي من الخمسة المذكورة في هذه الوجوه من ترد ونحوه « مبلغا لا تعيش
معه لم تؤكل بذكاة » لأن سبيلها سبيل الميتة والمقاتل خمسة انقطاع النخاع وهو المخ الذي
في عظام الرقبة والصلب وقطع الأوداج وخرق المصران وانتشار الحشوة ونثر دماغ .

وأما إذا لم تنفذ مقاتلتها فإن كانت مرجوة الحياة فلا خلاف في أعمال الذكاة فيها وإن
كانت غير مرجوة فعن مالك من رواية أشهب أنها لا تذكى ولا تؤكل وهو الذي مشى عليه
الشيخ ومذهب ابن القاسم وروايته عن مالك أنها تذكى وتؤكل وهو الراجح .

وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ فَإِنْ أَسْتَعْنَى عَنْهَا
طَرَحَهَا وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدَيْهَا إِذَا دُبِغَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُبَاعُ

« ولا بأس المضطر » وهو من خاف الهلاك على نفسه ولا يعني بذلك أن يكون قد
أشرف على الموت إذ الأكل حينئذ لا ينفع « أن يأكل الميتة » من كل حيوان غير الآدمي
ولو كافر أو لو مما لا حرمة له كالمرتد والحربي أما لأنه يؤذي أكله أو لمحض التعبد ولو وجد
الحرم الصيد والميتة أكل الميتة وإذا وجد ميتة وخنزيراً أكل الميتة وإن لم يجد إلا خنزيراً
أكل منه ويستحب له تذكيبته وذكاته المعرف قال التتائي والظاهر أنه لا يحتاج إلى تذكيبته
لأن الذكاة لا تقيد في محرم الأكل .

« و » كذلك لا بأس للمضطر أن « يشبع ويتزود » من الميتة إذا خاف العدم فيما
يستقبل ومحل جواز أكل الميتة للمضطر حيث لم يجد طعام الغير والاقدمه حيث لم يكن
ضالة الإبل ولم يخف القطع أو الضرب الشديد فيما لا قطع فيه فإذا أكل من طعام الغير
عند عدم خوف القطع أو الضرب الشديد فقليل يقتصر على سد الرق من غير شبع وتزود
وعليه المواق وقيل يشبع ولا يتزود وعليه الخطاب وكما يباح له أكل الميتة عند الاضطرار
يباح له أيضاً شرب كل ما يردعشاً كالمياه النجسة وغيرها من المائعات النجسة كماء الورد
النجس إلا الخمر فإنها لا تحل إلا لاساعة الفصة وأما العطش فلا إذ لا تقيد في ذلك بل ربما
زادت العطش .

« ولا بأس بالانتفاع بجِلْدَيْهَا » أي الميتة ويباح الانتفاع به « إذا دبغ » بما يزيل
ريحه ورطوبته ومفهوم الشرط أنه لا ينتفع به قبل الدبغ وهو كذلك وظاهر كلامه أن
الدبغ يفيد في جلد كل ميتة وبه قال سحنون وابن عبد الحكم والمشهور أن الدبغ لا يعمل
في جلد الخنزير وظاهره أيضاً أن طهارته عامة في المائعات وغيرها وهو كذلك عند
سحنون وغيره والمشهور أن طهارته مقيدة باليابسات والماء وحده من بين المائعات لأن له
قوة يدفع بها عن نفسه .

« ولا يصلى عليه » أي ولا فيه على المشهور « ولا يباع » على إحدى الروايتين وهي
المشهورة في المذهب وطهارته طهارة مخصوصة يجوز استعماله في اليابسات وفي الماء وحده

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا ذُكِّتْ وَبَيْعَهَا وَيُنْتَفَعُ بِصُوفِ
 الْمَيْتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يُنَزَعُ مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ وَلَا
 يُنْتَفَعُ بِرَيْشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَنْيَابِهَا وَكَرِهَ الْإِنْتِفَاعُ بِأَنْيَابِ الْفِيلِ
 وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ

من بين سائر المائعات وليست عامة حتى في جواز بيعه والصلاة فيه وعليه « ولا بأس
 بالصلاة » استعمل لا بأس هنا بمعنى الجواز أي وتجوز الصلاة « على جلود السباع إذا
 ذكيت » أي ونحوها من كل حيوان مكروه الأكل ليشمل الفيل والذئب والثعلب والضبع
 بشرط أن تذكى .

« و » كذلك لا بأس ببيعها « أي ببيع جلود السباع إذا ذكيت » وينتفع بصوف
 الميتة وشعرها « بعد الجز انتفاعاً عاماً من البيع والصلاة عليه والصدقة به وغير ذلك إلا
 أنه إذا باع بين وظاهر قوله وشعرها دخول شعر الخنزير وهو كذلك عند مالك وابن
 القاسم وغيرهما يقول باستثناء شعر الخنزير والكلب فقول الشيخ آخر الكتاب وكل شيء
 من الخنزير حرام أراد به إلا شعره .

« و » كذلك « ما ينتزع منها » أي الميتة « في » حال « الحياة » أي على تقدير لو انتزع
 منها في حال الحياة لم يؤلها إلا اللئيم فإنه نجس وهو مما ينتزع منها في حال الحياة ولا يؤلها
 « وأحب إلينا » أي المالكية « أن يغسل » ما ذكر من الصوف وما بعده إذا لم يتيقن
 طهارته ولا نجاسته أما إن يتيقن طهارته فلا يستحب غسله وإن يتيقن نجاسته وجب
 غسله « ولا ينتفع بريشها » أي الميتة ظاهره معارض لقوله أولاً وما ينتزع منها في حال
 الحياة وقد تقدم ما يزيل الاعتراض وهو تخصيص ما تقدم بقوله ولا يؤلها .

« و » كذلك « لا » ينتفع « بقرنها » أي الميتة « وأظلافها وأنيابها » ظاهره على جهة
 التحريم لأن الحياة تحله « وكره الإنتفاع بأنياب الفيل » وكذا عبر في المدونة « وقد
 اختلف في ذلك » أي في أنياب الفيل وكذا القرن والظلف وهو للبقر والشاة والظبي
 والظفر وهو للبعير والإوز والنعامة وحر الوحش والعظم على أربعة أقوال مشهورها أن

وَمَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ مِنْ سَمْنٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ عَسَلٍ ذَائِبٍ طُرِحَ وَلَمْ يُؤْكَلْ
وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَصْبَحَ بِالزَيْتِ وَشِبْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ وَلِيَتَحَفَّظَ مِنْهُ
وَأِنْ كَانَ جَامِداً طُرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا وَأُكِلَ مَا بَقِيَ قَالَ سُحْنُونُ إِلَّا أَنْ
يَطُولَ مُقَامُهَا فِيهِ فَإِنَّهُ يُطْرَحُ كُلُّهُ وَلَا بَأْسَ بِطَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَابِهِمْ

ذلك كله نجس بناء على انه تحله الحياة قال ابن وهب طاهر أي بناء على انه لا تحله الحياة
وما تقرر من كون ذاب الفيل نجساً إذا كان من ميتة مثله المنفصل من الفيل حال الحياة
وحيث كان المنفصل من الميتة نجساً فالكرهية في قول المدونة وأكره الأدهان في أنياب
الفيل والمشط بها والتجارة فيها لأنها ميتة محمولة على التحريم وأما أنياب الفيل المذكور ولو
بالعقر فانه مكروه والكرهية على التنزيه .

« وما مات فيه فأرة » بالهمز « من سمن أو زيت أو عسل » أو ذلك « ذائب » راجع
للجميع « طرح ولم يؤكل » ولا يباع ومثل الفأرة كل ما له نفس سائلة ولما ذكر انه
يطرح ولا يؤكل وخشى أن يتوهم أنه لا ينتفع به أصلاً رفع ذلك الإيهام بقوله « ولا بأس »
بمعنى ويباح « أن يستصبح بالزيت المتنجس وشبهه » كالودك والسمن « في غير المساجد »
كالبيوت والحوانيت .

« و » أما المساجد « لمتحفظ منه » لأنه نجس فلا يستصبح به فيها لتنزيها عن
النجاسات ثم صرح بمفهوم ذائب فقال « وإن كان » ما ذكر من السمن وما عطف عليه
« جامداً طرحت » الفأرة التي ماتت فيه هي « وما حولها وأكل ما بقي » وله بيعه إلا أنه
يبين لأن النفس تكرهه ولا تحبذ فيما يطرح منه وإنما ذلك على حسب غلبة الظن وقال
سحنون إلا أن يطول مقامها « بضم الميم أي إقامتها » فيه فانه يطرح كله « لأن النجاسة
إذا طال مقامها في الجامد نفذت في جميع أجزائه .

« ولا بأس بطعام أهل الكتاب وذبابهم » لا بأس هنا للإباحة قال تعالى وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم الآية الجمهور من المفسرين على أن المراد بالطعام الذبيحة كلها
ما حل ذلك منها وما حرم عليه كالطريقة وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرثة ولا بد

وَكُرِهَ أَكْلُ شُحُومِ الْيَهُودِ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَلَا يُؤْكَلُ مَا ذَكَّاهُ
 الْمَجُوسِيُّ وَمَا كَانَ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ ذَكَاةٌ مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ وَالصَّيْدُ
 لِلَّهِ مَكْرُوهٌ وَالصَّيْدُ لِغَيْرِ اللَّهِ مُبَاحٌ وَكُلُّ مَا قَتَلَهُ كَلْبُكَ أَوْ أَلْعَلَّمُ أَوْ بَازُكُ
 أَلْعَلَّمُ فَجَائِزٌ أَكْلُهُ إِذَا أُرْسَلَتْهُ عَلَيْهِ

لجواز الأكل أن يكون ممن لا يستحل الميتة وأما من يستحلها فقال الباقي ان ذبح بعضرتك
 وأصاب وجه الذكاة جاز أكلها وأما ان غاب عنها فلا يجوز .

« وكره أكل شحوم اليهود منهم من غير تحريم » أي مما هو محرم عليهم بشرعنا
 كشحم البقر والغنم الخالص كالشحم الرقيق الذي يغشي الكرش والامعاء فان قيل شحم
 اليهود مما ثبت تحريمه بشرعنا فلم يكن حراماً فالجواب أنه جزء مذكى والمذكى حل له
 فهو لم يذبح غير حل له لكن لحرمته عليه كره أكله لنا .

« ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي » مطلقاً وثنياً كان وهو ما يعبد الوثن أي الصنم قال في
 المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غير وثني ذكاه لنفسه أو لمسلم إلا
 أن يأمره المسلم بالذبح ويقول له قل باسم الله عليها فانها تؤكل من غير خلاف وكذلك لا
 تؤكل ذبيحة السكران والمجنون ولو أصابا الذكاة لفقدان عقلها قال ابن الحاجب وتصح
 من الصبي المميز والمرأة من غير ضرورة على الأصح .

« وما كان مما ليس فيه ذكاة من طعامهم » يجوز أكله اتفاقاً ان تيقنت طهارته أما ان
 تيقنت نجاسته فيحرم أكله وما شك فيه يحمل على التنجيس « والصيد لله مكره » قال
 في التتبيه الله مصدر لهوت بالشئ بالفتح لهُوا إذا لعبت به .

« والصيد لغير الله مباح » وقد يكون واجباً إذا كان لا يمكنه الاتفاق على عياله إلا
 منه « وكل ما قتلته كلبك المعلم أو بازك المعلم فجائز أكله » لا خصوصية لهذين بل كل ما
 علم بالفعل من الكلاب والسباع والطيور وهو أن يكون بحيث إذا أرسل أطاع وإذا زجر
 انزجر إلا أن يكون طيراً فيكفي فيه الإطاعة عند ارادة الإرسال ولا يشترط فيه قبول
 الإنذار بعد الإرسال « إذا أرسلته عليه » فقتله فانه يجوز أكله فيشترط في المصاد به

وَكَذَلِكَ مَا أَنْفَذْتَ الْجَوَارِحَ مُقَاتِلَهُ قَبْلَ قُدْرَتِكَ عَلَى ذِكَايَتِهِ وَمَا أَدْرَكَتَهُ
 قَبْلَ إِنْفَازِهَا لِمَقَاتِلِهِ لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا بِذِكَاةٍ وَكُلُّ مَا صَدَّتْهُ بِسَهْمِكَ
 أَوْ رُمَحِكَ فَكُلَّهُ

إذا كان حيواناً أن يكون علم بالفعل ولو كان من نوع ما لا يقبل التعليم كالأسد والنمر
 والنمس وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور ولو كان طبع المعلم بالفعل المدر كدب فانه
 لا يسلك إلا لنفسه وأن يكون مرسلًا من يد الصائد .

ويشترط في المصيد أن يكون مرتباً أي أو يكون في مكان محصور كغار أو غيضة
 علم به أو لم يعلم به أبصره أولاً ويشترط أن لا يكون لها منفذ آخر وإلا لم يؤكل ما كان
 بواحد منهما وأن يكون مما يؤكل لحمه ولو ظن خلافه كما لو ظنه أرنباً مثلاً فأرسل عليه
 كلبه فاذا هو ظي وان يكون غير مقدور عليه أي جملة أو في القدرة عليه مشقة ككونه
 في شاق جبل أو على شجرة ولا يتوصل إليه إلا بأمر يخاف منه العطب أو كان في
 جزيرة كبيرة .

وأما الصائد فيشترط فيه أن ينوي وان يسمى حال الإرسال فان ترك التسمية عامداً
 لم يؤكل مصيده بخلاف النسيان وأن يكون مسلماً وهذا خاص بصيد البر وأما صيد
 البحر فانه جائز لكل أحد وأن يكون عاقلاً فالمجننون والسكران لا يصح منهما .

« وكذلك » جائز « أكل كل ما أنفذت الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكاته »
 إذا تبعته ولم تفرط في طلبه « و » أما « ما أدر كته قبل انفاذها » لمقاتله « لم يؤكل إلا
 بذكاة » ولا يجوز أكله بدون ذكاة قال ابن عمر يريد إذا فرط بأن لم تكن عنده السكين
 وأخذ يطلبها من غيره حتى مات أما ان لم يفرط فانه يؤكل وان لم تنفذ مقاتله إذا
 نبيه أي لا بد من الإدماء ولو في الأذن مع شق جلد أم لا لا شق جلد بدون إدماء في
 وحشي صحيح فلا يكفي بخلافه في مريض فيكفي .

« وكل ما صدته بسهمك ورمحك » يعني ويكل ما له حد ولو غير حديد وقتله السهم
 والرمح أو جرحه ومات قبل قدرتك على ذكاته « فكله » حيث نويت وسميت عند رمي

فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَذَكَّهِ وَإِنْ قَاتَ بِنَفْسِهِ فَكَلَّهُ إِذَا قَتَلَهُ سَهْمُكَ مَا لَمْ
يَبْتَ عَنْكَ وَقِيلَ إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا بَاتَ عَنْكَ مِمَّا قَتَلْتَهُ الْجَوَارِحُ وَأَمَّا السَّهْمُ
يُوجَدُ فِي مَقَاتِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ وَلَا تَوْكُلُ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُؤْكَلُ بِهِ الصَّيْدُ
وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ وَيُعَقُّ عَنِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ بِشَاةٍ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا
مِنْ سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ وَصَفَتِهَا

السهم أو الرمح فلو أدركته حياً بعد انفاذ شيء من مقاتله ندب تذكيته .
« فإن أدركت ذكاته فذكه وإن قات بنفسه فكله إذا قتله سهمك ما لم يبت عنك »
لا خصوصية للسهم بذلك الشرط الذي هو قوله ما لم يبت عنك فقد قال في المدونة إذا بات
عنه الصيد ثم وجده منفوذ المقاتل فإنه لا يؤكل وسواء في ذلك الكلب والباز والسهم
وحينئذ الأول للمصنف أن يحدف قوله إذا قتله سهمك « وقيل إنما ذلك » أي عدم أكل
ما قات بنفسه « فيما بات عنك فيما قتله الجوارح وأما السهم يوجد في مقاتله فلا بأس
بأكلة » لا بأس هنا بمعنى الجواز وهذه التفرقة لابن المواز وهي تفرقة ضعيفة .
« ولا تؤكل الانسية بما يؤكل به الصيد » ظاهره لو نددت والتحققت بالوحش وكذلك
الحيوان الوحشي إذ تأنس وصار مقدوراً عليه فلا يؤكل إلا بالذبح « والعقيقة » أطلقت
شرعاً على الشاة المذبوحة يوم سابع المولود منقولة من معناها لغة وهو شعر رأس المولود
لأنها تذبح عند خلقه وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعولة من العق وهو القطع ولا يخفى
وجوده في كل من الشعر والذبيحة لقطع أوداجها وحلقها « سنة مستحبة » فيه نظر لأن
الشيء الواحد لا يجتمع فيه حكمان وأجيب عنه بأنه عنى بقوله مستحبة أي غير مؤكدة
والأصل في مشروعيتها ما رواه أحمد بسند جيد أنه عليه السلام قال كل غلام مرهون بعقيقته .
« ويعق عن المولود » ذكر أكان أو أنثى « يوم سابعه » أي سابع ولادته بشرط حياته
اليه « بشاة » من الضأن أو المعز يشترط فيها أن تكون « مثل ما ذكرنا » فيما تقدم « من
سن الأضحية » وهو الجوزع من الضأن والثنى من المعز « وصفتها » بأن تكون سليمة من
العيوب التي تمنع الاجزاء في الأضحية .

وَلَا يُحْسَبُ فِي السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ الْيَوْمُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ وَتُذْبَحُ ضَحْوَةٌ وَلَا
يُمَسُّ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا وَيُؤْكَلُ مِنْهَا وَيَتَصَدَّقُ وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا وَإِنْ
حُلِقَ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتُصَدَّقَ بِوزْنِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَذَلِكَ
مُسْتَحَبٌّ حَسَنٌ وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ بِخُلُقٍ

« ولا يحسب في السبعة الأيام اليوم الذي ولد فيه » من بعد الفجر فان ولد مع الفجر
حسب « وتذبح ضحوة » على جهة الاستحباب ويكره من بعد الزوال إلى الغروب فلا
يجزى ذبحها ليلا ولا قبل طلوع الشمس .

« ولا يمس الصبي بشيء من دمه » حذراً مما كان يفعله أهل الجاهلية من تلطيخ رأسه
بدمه تفاؤلاً بأن يكون شجاعاً سفاكاً للدماء « ويؤكل منها ويتصدق » أي يستحب أن
يطعم منها أهل بيته وجيرانه قال الفاكهاني والاطعام فيها كهو في الأضحية ولا حد
للإطعام فيها بل يأكل ما شاء ويتصدق بما شاء ولو قدم الصدقة لكان أولى لما قيل إنها
لا تكون عقيقة حتى يتصدق بها كلها أو بعضها فالمقصود من العقيقة الصدقة والصدقة
تكون منها طرياً ومطبوخاً .

« وتكسر عظامها » استحباباً مخالفة للجاهلية فانهم كانوا لا يكسرون عظامها مخافة
ما يصيب الولد « وان حلق رأس شعر المولود » ذكر أكان أو أنثى « وتصدق بوزنه من
ذهب أو فضة فذلك مستحب » لما في الترمذي من حديث علي رضي الله عنه أن رسول
الله ﷺ عق عن الحسن بكبش وقال يا فاطمة أحلقي رأسه وتصدق بزنة شعره فضة
فوزناته فكان درهماً أو بعض درهم وقوله « حسن » تأكيد فان المستحب هو الحسن
ويستحب أن يسمى يوم سابعه ان عاق عنه وان لم يعق عنه سمي قبل ذلك .

ويستحب أن يسبق إلى جوف المولود الحلاوة لأنه ﷺ حنك عبد الله بن أبي
طلحة بتمر .

« وان خلق رأسه بخلق » بفتح الحاء كالطيب والزعفران ابن العربي ولا يسمى خلقاً

بَدَلًا مِنَ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَالْحَتَّانُ
سُنَّةٌ فِي الذُّكُورِ وَاجِبَةٌ وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْجَهَادِ)

حق يعجن بماء الورد « بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك » لما رواه
أبو داود عن بريدة الصحابي قال كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطح
رأسه بدمها فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران .

« والختان سنة في الذكور » وكذا عبر في آخر الكتاب وزاد هنا « واجبة » أي
مؤكدة ويكره أن يختن يوم يولد أو يوم سابعه لأنه فعل اليهود وحد الختان حين يؤمر
بالصلاة من سبع سنين إلى عشر واختلف في الكبير إذا أسلم وخاف على نفسه هل يختن
أم لا قال سحنون يلزمه الختان قائلا أرأيت أن وجب قطع سرقة أيترك للخوف على نفسه
ومن ترك الختان لغير عذر لم تجز امامته ولا شهادته .

« والخفاز في النساء » وهو إزالة ما يفرج المرأة من الزيادة « مكرمة » بفتح الميم وضم
الراء أي كرامة بمعنى مستحب قال التتائي وانا كان مكرمة لأنه يرد ماء الوجه ويطيب
الجماع . المراد برد ماء الوجه انه يتسبب عنه رونق الوجه وبريقه ولمعانه .

وهنا انتهى الكلام على النصف الأول من الرسالة والله الحمد ثم انتقل يتكلم على النصف
الثاني فقال :

﴿ بَاب فِي الْجِهَادِ ﴾

(باب في) حكم « الجهاد » وهو لغة مأخوذ من الجهد بفتح الجيم أي التعب والمشقة
وأما بالضم فهو الطاقة أفاد المصباح واصطلاحاً قتال مسلم كافر أو غير ذي عهد لإعلاء
كلمة الله أو حضوره له أو دخوله أرضه له وله فرائض يجب الوفاء بها وهي طاعة الإمام
إذا ندبه أن يذهب إلى جهة للقتال فيها تعين عليه ذلك وترك القلول وهو الأخذ من الغنيمة

وَالْجِهَادُ فَرِيضَةٌ يَحْمِلُهَا بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَا يُقَاتَلَ
الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعَوْا إِلَى دِينِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُعَاجِلُونَا فَلَمَّا أَنْ يُسَلِّمُوا
أَوْ يُؤَدُّوا الْجُزْيَةَ وَإِلَّا قُوتِلُوا

قبل القسم والوفاء بالأمان أي إنه إذا أمن كافر أو فيجب عليه الوفاء به ولا يجوز له بعد ذلك أن يستبيح دمه وإن لا يفر واحد من اثنين وهو معنى الثبات عند الزحف وهو قسبان فرض عين وفرض كفاية فيتعين لفك الأسارى وباستنفار الإمام بمعنى أن الإمام إذا عين واحداً أو أكثر لقتال العدو فإنه يتعين عليه ذلك ولا تسعه المخالفة سواء كان ممن يخاطب بفرض الجهاد أم لا كالعبد والصبي الذي يقدر على القتال والمرأة وبفجء العدو محلة قوم وما عدا هذه يكون فرض كفاية وإليه أشار بقوله :

« والجihad فريضة يحمله بعض الناس عن بعض » لقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين إلى قوله وكلا وعد الله الحسنى أي المثوبة الحسنى وهي الجنة وتواتر في السنة أنه ﷺ أرسل قوماً دون آخرين .

« وأحب إلينا » أي المالكية « أن لا يقاتل العدو حتى يدعوا إلى دين الله » أي حتى تدعى كل فرقة إلى الخروج عما كفرت به فيدعى إلى الشهادتين من لم يقر بمضمونها ويدعى إلى عموم رسالة المصطفى من ينكر العموم ويدعون إلى ذلك ثلاثة أيام متوالية في كل يوم مرة .

« إلا أن يعاجلونا » أي يبادرنا بالقتال فإن الدعوة حينئذ لا تستحب بل يجب قتالهم وظاهر قوله « فلما إن يسلموا أو يؤدوا الجزية » أنهم يخبرون بين الأمرين دفعة واحدة فإن أجابوا إلى أحدهما كف عنهم « وإلا قوتلوا » والذي في الجواهر وصفة الدعوة أن يعرض عليهم الإسلام فإن أجابوا كف عنهم وإن أبوا عرض عليهم أداء الجزية فإن أبوا قوتلوا هذا كله مع الامهال فلو عجلوا عن الدعوى من باب تعب أي فلو أسرعوا لمقاتلتنا كافين عن دعوتنا أي تاركين لها قوتلوا دونها لأن الدعوة حينئذ حرام .

وَأَمَّا تَقْبُلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ إِذَا كَانُوا حَيْثُ تَنَالَهُمْ أَحْكَامُنَا فَأَمَّا إِنْ بَعَدُوا
مِنَّا فَلَا تَقْبُلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ إِلَّا أَنْ يَرْتَحِلُوا إِلَى بِلَادِنَا وَإِلَّا قُوتَلُوا وَالْفِرَارُ
مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذَا كَانُوا مِثْلَى عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ فَأَقْلَ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ
مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَيُقَاتَلُ الْعَدُوُّ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنَ الْوَلَاةِ

« وانا تقبل منهم الجزية إذا كانوا حيث تنالهم أحكامنا فأما ان بعدوا منا فلا تقبل
منهم الجزية إلا أن يرتحلوا إلى بلادنا وإلا قوتلوا » قال ابن عمر هذا الشرط في أهل العنة
وأما أهل الصلح فلا يشترط فيهم هذا الشرط وتقبل منهم الجزية في موضعهم لانهم منعوا
أنفسهم حتى صالحوا على أنفسهم وبلادهم .

« والفرار » بكسر الفاء أن يولى « من العدو » عده العلماء « من الكبائر إذا كانوا » أي
العدو من الكفار « مثلى عدد المسلمين فأقل » سواء كان المسلمون مثلهم في القوة أو أشد أو
جهل الأمر وهو المشهور إذ المشهور يعتبر الضعف بحسب العدد لا القوة خلافاً لابن الماجشون
فانه يقول يلزم أن يثبتوا لأكثر من النصف إذا كانوا أكثر من الكفار سلاحاً وأشد قوة
وجلداً ومحل حرمة الفرار إذا فر ونيته عدم الرجوع أما إذا فعل ذلك مكيدة أو تحيزاً
إلى فئة بأن يرى العدو الانهزام حتى يتبعه فيكر عليه أو يرجع إلى الأمير أو إلى جماعة
المسلمين لأجل ان يستعين بهم فلا يحرم الفرار إذا .

« فان كانوا » أي العدو « أكثر من ذلك » أي من مثلى عدد المسلمين « فلا بأس بذلك »
الفرار من العدو وظاهره ولو بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً وهو كذلك في النوادر عن سحنون
ونقل ابن رشد عن جمهور أهل العلم وارتضاه ان المسلمين إذا بلغوا اثني عشر ألفاً لا يجوز
لهم الفراز وان كان الكفار أكثر من مثلهم وقيد به بعضهم كلام الشيخ واعتمده
صاحب المختصر .

« ويقاتل العدو » بالبناء للمفعول أي ويجب على كل من وجب عليه الجهاد ان يقاتل
العدو من الكفار « مع كل بر » بفتح الواحدة وهو الموقى بالعهود « و » مع كل « فاجر »
وهو الجائر في أحكامه « من الولاة » أما مع الأول فظاهر وأما مع الثاني فلما صح من

وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ مَنْ أُسِرَ مِنَ الْأَعْلَاجِ وَلَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بَعْدَ أَمَانٍ وَلَا يُخْفَرُ
لَهُمْ بِعَهْدٍ وَلَا يُقْتَلُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ وَيُجْتَنَّبُ قَتْلُ الرُّهْبَانِ وَالْأَحْبَارِ إِلَّا
أَنْ يُقَاتِلُوا وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَتْ

قوله ﷺ ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ولأنه لو ترك القتال معه لكان ضرراً
على المسلمين .

« ولا بأس بقتل من أسر من الأعلاج » جمع عالج وهو الرجل من كفار المعجم أي إذا
كان في قتله مصلحة « ولا يقتل أحد من العدو بعد أمان » كان الأمان من الإمام أو غيره
على المشهور خلافاً لمن يقول ان أمان غير الإمام موقوف على نظر الإمام وسند المشهور قوله
ﷺ ينصب للغادر لواء يوم القيامة أي راية فيقال هذه غدره فلان بفتح الغين المعجمة
والمراد شهرته يوم القيامة بصفة الغدر ليذمه أهل الموقف .

« ولا يخفر لهم » أي للعدو « بعهد » والاختار نقض العهد وليس هذا تكراراً مع
ما قبله فان الأول خاص بالقتل وهذا عام في القتل وغيره « ولا يقتل النساء و » لا
« الصبيان » لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن قتلهم وكذلك لا تضرب عليهم
الجزية ويتخير الامام فيهم بين ثلاثة أوجه الاسترقاق والعنق والفداء .

« ويجتنب قتل الرهبان » جمع راهب وهو العابد ليس النهي عن قتل الرهبان ونحوهم
لفضل ترهيبهم بل هم من الله أبعد من غيرهم لشدة كفرهم وانما تركوا لتركهم أهل دينهم
فصاروا كالنساء .

« و » قتل « الاحبار » جمع حبر بفتح الحاء وكسرها وهو الافصح العالم واختلف في
مرجع الضمير من قوله « إلا أن يقاتلوا » فقيل عائد على جميع من تقدم من النساء
والصبيان والرهبان والاحبار وقيل عائد على الرهبان وما بعده واستقرب لسلامته من
التكرار مع قوله وكذلك المرأة تقتل إذا قاتلت ظاهره كان ذلك في حال القتال أو
بعده ونقيده ابن عمر بقوله يعني حال القتال وأما اذا يرد القتال فلا تقتل والراجح أنها اذا
قاتلت بسلاح تقتل مطلقاً حال القتال وبعده ولو لم تقتل أحداً والصبي في التفصيل كالمرأة .

وَيَجُوزُ أَمَانُ أَذْنَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقِيَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا عَقَلَ
الْأَمَانَ وَقِيلَ إِنَّ أَجَازَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَازَ وَمَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ بِإِيْجَافٍ فَلْيَأْخُذِ
الْإِمَامُ خُمْسَهُ وَيُقَسِّمِ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْنَاسَ بَيْنَ أَهْلِ الْجُنُودِ وَقَسْمِ ذَلِكَ بَيْنَ
الْحَرْبِ أَوَّلَى وَإِنَّمَا يُخَمَّسُ وَيُقَسَّمُ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ وَالرُّكَّابِ

« ويجوز أمان أدنى المسلمين » وهو الخسيس الذي إذا غاب لا ينتظر وإذا حضر لا
يستشار (على بقيتهم) فأمان الشريف أخرى بالجواز وهذا في قوم مخصوصين أى في قوم
كفار مخصوصين وأما أهل ناحية أو بلد فلا يعقد لهم الامان إلا السلطان فان عقد غيره
نقضه إن شاء قال في الجواهر وشرط الامان أن لا يكون على المسلمين ضرر فلو أمان
جاسوساً أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينعقد .

(وكذلك المرأة) يجوز أمانها (والصبي) مثلها يجوز أمانه (اذا عقل الامان) أى
علم أن نقض الامان حرام يعاقب عليه والوفاء به واجب يثاب عليه (وقيل ان أجاز
ذلك) أى أمان الصبي (الامام جاز) وان لم يجزه لم يجز .

(وما غنم المسلمون) من العدو (بإيجاف) أى تعب وحملات فى الحرب جمع حلة
وهى الكرة فى الحرب كما فى القاموس (فياخذ الامام خمسة) يتصرف فيه بما شاء فاما
أن يضعه فى بيت المال واما أن يصرفه فى مصالح المسلمين من شراء سلاح أو غيره مما
يراه مصلحة للمسلمين وان شاء دفعه لآل النبى ﷺ أو لغيرهم أو يجعل بعضه فيهم ويقتنه
فى غيرهم وهذا اذا كان الذى غنموه غير أرض من كبراع بوزن غراب الخيل كما فى
المصباح وقماش وعبيد ومال وحنطة وأما الارض فلا تخمس ولا تقسم بل توقف ويصرف
خراجها فى مصالح المسلمين .

(و) بعد أن يأخذ الإمام خمس المغنم (يقسم الاربعة الاخماس) الباقية (بين أهل
الجيش المجاهدين) الاضافة للبيان أى أهل هم الجيش (وقسم ذلك) أى ما غنمه المسلمون
(ببلد الحرب أولى) لما وقع منه ﷺ من ذلك لما فيه من نكابة فى العدو (وانما يخمس
ويقسم ما أوجف) أى حمل (عليه بالخيال والركاب) أى الابل قال ابن العربي واحد
الركاب راحلة من غير لفظها .

وَمَا غَنِمَ بِقِتَالٍ وَلَا بَأْسٍ أَنْ يُؤْكَلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَّمَ الطَّعَامُ
وَالْعَلْفُ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُسَمُّهُ لِمَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ أَوْ تَخَلَّفَ عَنِ
الْقِتَالِ فِي شُغْلٍ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرِ جِهَادِهِمْ وَيُسَمُّهُ لِلْمَرِيضِ وَالْفَرَسِ
الرَّهِيصِ وَيُسَمُّهُ لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ

(وما غنم بقتال) عطف عام على خاص وأما ما أخذ بغير إيجاب ولا قتال كلما أخذ
ممن انجلى عنه أهله حين سماعهم بخروج جيش المسلمين عليهم فلا يخمس ولا يقسم بل
النظر فيه للامام مثل خمس الغنime يصرف حيث شاء .

(ولا بأس) بمعنى ويباح فاستعمل لا بأس هنا فيما فعله وتركه سواء (ان يؤكل من
الغنime قبل ان تقسم الطعام والعلف لمن احتاج الى ذلك) سواء اذن الامام ام لا والمراد
بالطعام ما يؤكل لحماً او غيره والأصل فيما قال ما فى الصحيح من قول ابن عمر رضى الله
عنها كنا نصيب فى مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرقمه .

ولما كانت اربعة اخماس المغنم لا تقسم بين الجيش الا بشروط شرع فى بيانها فقال
(وانما يسهم لمن حضر القتال) المراد حضور المناشبة اى المضاربة سواء قاتل ام لا لا
حضور المواجهة فاذا قامت الصفوف ولم يتناشب القتال فلا يسهم لمن مات حينئذ ويسهم
لمن مات بعد انتشاب القتال (او تخلف عن القتال فى شغل المسلمين من امر جهادهم)
ككشف طريق او جلب عدد او نحو ذلك ويسهم لمن ضل عن الجيش فى بلاد العدو .
«و» كذلك « يسهم للمريض » إذا حصل له المرض بعد القتال أو فى حال القتال أي
شهد أوله صحيحاً ثم مرض واستمر يقاتل مريضاً أما لو حصل له المرض قبل حضور
القتال سواء كان ابتداء مرضه فى دار الحرب أو فى بلاد الإسلام فلا يسهم له .

«و» كذلك يسهم «للفرس الرهيص » إذا حصل بعد القتال أو فى حال القتال الرهيص
دائم يصيب الفرس فى حافره قال ابن عمر ليس الرهيص بشرط وكذا إذا مرض بغيره (ويسهم
للفرس) الواحد «سهمان» واحترز بالفرس عن البعير والبغل والحمار فإنه لا يسهم لها والتقيد
أحد لإخراج ما زاد عليه فإنه لا يسهم له .

وَسَهْمٌ لِرَاكِبِهِ وَلَا يُسَهَّمُ لِعَبْدٍ وَلَا لِمَرْأَةٍ وَلَا لِصَبِيٍّ إِلَّا أَنْ يُطِيقَ الصَّبِيُّ
الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ الْقِتَالَ وَيُجِيزَهُ الْإِمَامُ وَيُقَاتِلَ فَيُسَهَّمُ لَهُ وَلَا يُسَهَّمُ
لِلْأَجِيرِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى شَيْءٍ فِي يَدِهِ مِنْ أَمْوَالِ
الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ

«و» يسهم « سهم » واحد « لراكبه » وفيه من التسامح ما لا يخفى فإن الراكب إنما
يقال لراكب الإبل وأما راکب الفرس فإِنما يقال له فارس والأصل فيما ذكر ما صح أنه
ﷺ جعل للفرس سهمين ولل فارس سهماً .

«و» من الشروط التي يستحق بها القسم الحرية ف « لا يسهم لعبد » قاتل أو لم يقاتل
«و» منها الذكورية ف « لا » يسهم « لامرأة » قاتلت أو لم تقاتل «و» منها البلوغ ف « لا »
يسهم « لصبي إلا » بشروط ثلاثة « أن يطيق » الصبي الذي لم يحتلم « القتال » ويجيزه الإمام
ويقاتل فيسهم له « والذي نقله بهرام عن المدونة وصرح بمشوريته أنه لا يسهم له قاتل أو
لم يقاتل ومقتضى صنيع صاحب المختصر أن ما ذكره الشيخ مشهور أيضاً وظاهر الحديث
يدل للأول أي وهو عدم الاسهام والحديث ما رواه ابن وهب أن النبي ﷺ لم يسهم للعبيد
ولا للنساء ولا للصبيان .

«و» منها أن يخرج بنية الجهاد ف « لا يسهم للأجير » الخاص الذي ملكت منافعه
كأجير الخدمة ومثله الأجير العام في عدم السهم « إلا أن يقاتل » وهو ظاهر المختصر
وهو الظاهر وفرق بينها ابن عمر وليس بظاهر وبقي من الشروط ثلاثة
العقل والإسلام والصحة فالمجنون لا يسهم له اتفاقاً والذمي لا يسهم له اتفاقاً إن لم
يقاتل ولا أن قاتل على المشهور والزمن أي المقعد أي الذي لا رأي له بل ولو كان ذا رأي
وتدبير على المشهور .

« ومن أسلم من العدو على شيء في يده من أموال المسلمين فهو له حلال » قال ابن تاجي
ظاهر كلامه لو أسلم على أحرار المسلمين أنهم ينتزعون منه وهو المشهور وعليه يكون

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْهَا مِنْ مَالِ الْعَدُوِّ لَمْ يَأْخُذْهُ رَبُّهُ إِلَّا بِالثَّمَنِ وَمَا وَقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ مِنْهَا فَرُبُّهُ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ وَمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْمَقَاسِمِ فَرُبُّهُ أَحَقُّ بِهِ بِبَلَاءِ ثَمَنِ وَلَا نَفْلٍ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ عَلَى الْاجْتِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَسْمِ

الانتزاع مجانا بغير عوض وإنما كان هذا ظاهرا كلامه لأنه قال وفي يده شيء من أموال المسلمين والحر ليس بمال .

« ومن اشترى » من المسلمين بدار الحرب « شيئا منها » أي من أموال المسلمين وكذا من أموال أهل الذمة « من مال العدو لم يأخذه ربه » من اشتراه « إلا بالثمن الذي أخذه به في دار الحرب ان كان يحل له تملكه أما ان كان لا يحل له تملكه كالخمر والخنزير فإن ربه يأخذه من غير شيء .

« وما وقع في المقاسم منها » أي من أموال المسلمين « فربه أحق به بالثمن » هذا إذا وجدته مع من اشتراه من الغنيمة أما إذا وجدته في يد من أخذه في سهمه أو جهل الثمن فلا يأخذه إلا بالقيمة لتعلق حق الغير به .

« وما لم يقع في المقاسم منها فربه أحق به بلا ثمن » قصده ان المسلم أو الذمي إذا وجد أحدهما متاعه في الغنيمة قبل قسمتها وشهدت له البينة بذلك فإنه يأخذه بغير عوض لكن بعد أن يحلف اليمين الشرعية انه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بناقل شرعي وانه باق على ملكه إلى الآن .

« ولا نفل » بفتح الفاء وسكونها وهو لغة الزيادة وشرعا الزيادة على السهم وحكمه انه مباح لا يعطى . « إلا » لمن له سهم في الغنيمة ولا يكون من أصل الغنيمة وإنما يكون « من الخمس على الاجتهاد من الإمام » لما روى ابن وهب أن رسول الله ﷺ إنما نفل يوم حنين من الخمس .

« ولا يكون ذلك » النفل « قبل القسم » ويروى قبل الغنيمة وعلى هذا لا يتصور إلا بالوعد بأن يقول مثلا من قتل قتيلا فله سلبه أي من يقتل قتيلا وكلامه محتمل للنع

وَالسَّلْبُ مِنَ الثَّقَلِ وَالرِّبَاطُ فِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ وَذَلِكَ بِقَدَرِ كَثْرَةِ خَوْفِ
أَهْلِ ذَلِكَ الثَّغْرِ وَكَثْرَةِ تَحَرُّزِهِمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ وَلَا يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ
إِلَّا أَنْ يَفْجَأَ الْعَدُوُّ مَدِينَةَ قَوْمٍ وَيُغَيِّرُونَ عَلَيْهِمْ فَفَرَضُ عَلَيْهِمْ دَفْعُهُمْ
وَلَا يُسْتَأْذَنُ الْأَبَوَانِ فِي مِثْلِ هَذَا .

والكرامة أي نهى الإمام أو أمير الجيش نهى كرامة أو تحريم أن يقول قبل القدرة على
العدو من قتل قتيلًا فله سلبه لأن ذلك يؤدي إلى إبطال نياتهم وإلى فسادها لأن بعضهم ربما
ألقى بنفسه في المهالك لأجل الغرض الدنيوي فيصير قتاله لا ثواب فيه وأما بعد انقضاء
القتال فلا محذور فيه ويكون معنى قوله من قتل قتيلًا الخ من كان قتل قتيلًا الخ .
« والسلب من » جملة « النفل » فلا يعطيه الإمام إلا من الخمس على حسب اجتهاده
والسلب هو ما يوجد مع القتل من ثيابه وسلاحه وما شابهها من المعتاد دون ما ينفرد
بلبسه عظماء المشركين من سوار وتاج وكذلك العين فليست هذه المذكورات من السلب
على المشهور أي خلافاً لابن حبيب في دخول ما ذكر من السوار والتاج والعين في السلب .
« والرباط » لغة الإقامة وشرعاً الإقامة في الثغور لحراستها أي حراسة من بها وهو يشمل
المال وغيره والذمي والمسلم وحراسة غيرها تتبع حراستها والثغور موضع الخافضة من
فروج البلدان وتكلم هنا على فضله فقال « فيه فضل كبير » روى بالمثلثة والموحدة .
والرباط أفضل من الجهاد لما في الصحيح من قوله ﷺ رباط يوم في سبيل الله خير من
الدنيا وما عليها وإنما كان خيراً لأن جميع ما عليها على فرض لو ملكه إنسان وتنعم به
لا محالة أنه ينفد بخلاف نعم الآخرة فإنه باق لا ينفد ولأن الرباط لأجل حقن دماء
المسلمين وحقن دمائهم أفضل من سفك دماء المشركين .

(وذلك) الفضل المذكور متفاوت (بقدر كثرة خوف أهل ذلك الثغر وكثرة تحرُّزهم
من عدوهم) وقلته والخوف والتحرُّز متلازمان فتى اشتد الخوف اشتد التحرُّز (ولا
يغزى بغير إذن الأبوين) إذا كانا مسلمين عند ابن القاسم وعند سحنون مطلقاً مسلمين أو
كافرين (إلا أن يفجأ العدو) أي يزلون (مدينة قوم ويغيرون عليهم) أي على أهل
المدينة أو غيرها من القرى .

﴿ باب ﴾

(في الأيمان والتذور)

وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ

(ففرض عليهم) أي على أهل المدينة وغيرها (دفعهم) ولا يستأذن الأبوان في مثل هذا) أي فيجب على من له أب ومن لا أب له عبداً كان أو حراً وعلى هذا فيسهم للعبيد هنا لأنهم مخاطبون بالجهاد لأننا إنما منعناهم من السهم لأنهم كانوا غير مخاطبين والآن قد خاطبوا ذكره في التحقيق وذكر أنه يجب على من يليهم أن يعينهم وقول المصنف ولا يستأذن الأبوان في مثل هذا أي هذا ومثله من فرائض الأعيان كالحج والصلاة وطلب العلم العيني لأنه إنما يلزمه طاعتها في ترك المباحات والنوافل أي لا الفرائض المعينة .

﴿ باب في الأيمان والتذور ﴾

(باب في) بيان ما يجوز الحلف به من « الإيمان » وما لا يجوز وما يلزم منها وما لا يلزم « و » في بيان ما يجوز من « التذور » وما لا يجوز وما يلزم منها وما لا يلزم وغير ذلك أي غير الجائز الخ كالكفارة واليمين بمعنى القسم والحلف مؤنث بلا خلاف وكذلك العضو المخصوص كما صرح به التتائي ومفاد المصباح أن اليمين حقيقة في الجارحة مجاز في غيرها قال اليمين الجارحة وسمى الحلف يميناً لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً مجازاً انتهى .

« ومن كان حالفًا فليحلف بالله » أي يريد الحلف فليحلف باسم الله أي لا بالنبي ولا بغيره مما هو معظم شرعاً أو بصفة من صفاته كالوحدانية والقدم والوجود إلى آخر الصفات « أو ليصمت » أي لا يحلف لا أنه يلزمه الصمت إذا لم يحلف بالله وإنما كان منهياً عن الحلف بغير الله لما صح من قوله ﷺ ألا أداة استفتاح إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت فأمر بالصمت عما عدا اليمين بالله أي فاللام لام الأمر فظاهره الوجوب وهو مستلزم لتحريم اليمين بغير الله قاله ابن عبد السلام .

وَيُؤَدَّبُ مَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ وَيَلْزَمُهُ وَلَا تُنْيَا وَلَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي
الْيَمِينِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ

« ويؤدب من حلف بطلاق أو عتاق » إذا كان بالغاً عالماً معتاداً للحلف بذلك ويكون ذلك جرحة في شهادته وظاهر كلامه انه يؤدب حنث أو لم يحنث والأدب عند مالك غير محدود بل على ما يراه الإمام من ضرب أو شتم أو غيره ويختلف باختلاف الأشخاص والأحوال .

« و » مع تأديب من حلف بطلاق أو عتاق « يلزمه » ما حلف به من طلاق أو عتق إذا أيقن بالحنث بل لو شك في الحنث أو توهمه أو ظنه فإنه يحنث على المشهور وأما لو شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحنث أو لم يحلف ولم يحنث فلا شيء عليه .

« ولا » تنفع « نية » أي استثناء بمشيئة الله تعالى مثل أن يقول الحالف بعد تلفظه بالحلوف به ان شاء الله أو الا أن يشاء الله « و » كذلك « لا » تنفع « كفارة » كما لاتنفع نية ومعنى عدم نفعها انها لا يفيدان في شيء من الإيمان « إلا في اليمين بالله عز وجل » أي بهذا الاسم العظيم أي والنذر المبهم كاليمين بالله كما في المدونة وكذا سائر ما فيه كفارة يمين كحلفه بالكفارة . ويمكن دخول هذا في قول المصنف إلا في اليمين بالله أي حقيقة أو حكماً والمراد به ما فيه كفارة يمين وليس من أسمائه تعالى ولا من صفاته .

« أو بشيء من أسماء الله » غير هذا الاسم كالعزيز والباري « وصفاته » أي أو بشيء من صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة وأما الفعلية كالرزق بفتح الراء أي تعلق القدرة بالرزق والاحياء تعلق القدرة بالحياة والامامة تعلق القدرة بالموت فإنه لا يحلف بها أصلاً وظاهر كلامه أن النية لا تنفع في الطلاق المعلق مثل أن يقول ان دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله وفيه تفصيل فقد قال ابن الماجشون ان رده للفعل وهو دخول الدار مثلاً نفعه ذلك ومذهب ابن القاسم انه لا ينفعه ولو رده للفعل وانه متى دخل الدار وقع عليه الطلاق وهو الذي ذهب اليه العلامة خليل وهو المشهور .

وَمَنِ اسْتَتْنَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا اقْصَدَ الْإِسْتِثْنََاءَ وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَوَصَلَهَا
بِیَمِینِهِ قَبْلَ أَنْ یَصْمُتَ وَإِلَّا لَمْ یَنْفَعْهُ ذَلِكَ وَالْإِیْمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةٌ فِیْمِینَانِ
تُكْفَرَانِ وَهُوَ أَنْ یَحْلِفَ بِاللَّهِ إِنْ فَعَلْتُ أَوْ یَحْلِفَ لِفَعْلَنْ

« ومن استثنى » في اليمين بالله أو بصفة من صفاته « فلا كفارة عليه » بشروط ثلاثة
أحدها « إذا قصد الاستثناء » أي قصد حل اليمين لا فرق في القصد بين أن يكون قبل
الحلف أو في أثنائه أو بعد تمامه فإنه ينفعه كما شهره التثاني أما لو جرى على لسانه من غير
قصد كما لو نطق سهواً أو تكلم به تبركاً فلا ينفعه في حل اليمين .

« و » ثانيها إذا « قال » أى تلفظ بـ « ان شاء الله » فلا تكفي النية وحدها « و »
ثالثها ان « وصلها » أي إن شاء الله « بيمينه قبل أن يصمت » أي يسكت ما لم يضطر
لتنفس أو سعال فإن اضطر لم يضّر « والا » أي وإن لم يقصد الاستثناء أو لم ينطق به أو
لم يصله بيمينه « لم ينفعه ذلك » الاستثناء .

« والأيمان بـ » اسم « الله أربعة » وفي نسخة أربع « فيمينان تكفران وهو » أي ما
يكفر يمينان أحدهما أن تكون اليمين منعقدة على بر وحقيقتها أن يكون الحالف بائـر
حلفه موافقاً لما كان عليه من البراءة الأصلية مثل « أن يحلف بالله ان فعلت كذا » أو لا
أفعل كذا ثم يفعل المحلوف عليه والأخرى أن تكون اليمين منعقدة على حنث وحقيقتها
أن يكون الحالف بائـر حلفه مخالفاً لما كان عليه من البراءة الأصلية مثل أن يحلف ان لم
يفعل كذا « أو يحلف ليفعلن كذا » ثم لم يفعل المحلوف عليه واليمين على الحنث مقيدة بها إذا
لم يؤجل أما ان أجل فإنه على بر إلى الأجل مثل أن يقول ان لم أفعل كذا قبل شهر فإنه
على بر إلى الأجل وان ولى صيغة الحنث حرف شرط كقوله والله ان لم أتزوج لا أقيم في
هذه البلدة وفي صيغة البر حرف نفي إذا لم يكن ثم جزاء نحو والله ان كلمت فلانا معناه
والله لا أكلم فلانا لأن كلم هنا وان كان ماضياً فمعناه الإستقبال اذ الكفارة لا تتعلق الا
بالمستقبل وان كان ثم جزاء فهي مع الجزاء شرط كقولك والله ان كلمت فلانا
لأعطينك مائة .

وَيَمِينَانِ لَا تُكْفَرَانِ إِحْدَاهُمَا لَعْنُ الْيَمِينِ وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ
يَظُنُّهُ كَذَلِكَ فِي يَقِينِهِ ثُمَّ يَتَّبِعُ لَهُ خِلَافُهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَا إِثْمَ
وَالْأُخْرَى الْحَالِفُ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ أَوْ شَاكًّا فَهُوَ آثِمٌ وَلَا تُكْفَرُ ذَلِكَ
الْكَفَّارَةُ وَلَيْتَبُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

« ويمينان لا تكفران احداهما لعن اليمين » وهو أي لعن اليمين على المشهور في تفسيره
« أن يحلف على شيء يظنه » بمعنى يتيقنه هذا جواب عما يقال ان قوله يظنه يقتضي ان
اليمين على الظن لغو وليس كذلك بل من أقسام الغموس أفاده الخطاب والمراد باليقين
الإعتقاد لا الجزم المطابق لدليل لقوله ثم تبين له خلافه .

« كذلك في يقينه » المعنى يعتقد في عقله مماثلاً لما في نفس الأمر فالشار له ما في نفس
الأمر ومثل الإعتقاد الظن القوي لا ان كان غير قوي فغموس وأولى الشك « ثم يتبين له
خلافه » وقوله « فلا كفارة عليه » تكرر ذكره ليرتب عليه قوله « ولا اثم » وانما لم
يكن عليه اثم لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
الايمان قال في المدونة ولا لغو الا في اليمين بالله أو نذر لا يخرج له أي النذر المبهم كقوله
ان فعلت كذا فملي نذر ولا يفيد اللغو في نحو طلاق أو عتق أو نذر غير مبهم .

« والأخرى » اليمين الغموس وفصرها بأنها « الحالف متعمداً للكذب » مثل أن يحلف
أنه لقي فلاناً بالأمس وهو لم يلقه « أو شاكاً » مثل أن يحلف أنه لقيه وهو شاك هل لقيه
أم لا ومثل الشك الظن أي غير القوي وظاهر قوله « فهو » أي الحالف متعمداً
للكذب أو شاكاً « آثم » وإن وافق ما حلف عليه أي فهو آثم مطلقاً وافق أم لا
على الراجح .

« ولا تكفر ذلك » الحلف « الكفارة » أي فلا كفارة في الغموس ان تعلقت بمباح
واما ان تعلقت بالحال أو الإستقبال كفرت واللغو كذلك ان تعلقت بمستقبل وان تعلقت
بمباح أو حال لم تكفر .

« و » إذا كانت الكفارة لا تكفر اليمين ف « ليتب من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى »

وَالْكَفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ مُدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ
بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَوْ زَادَ عَلَى الْمُدِّ مِثْلَ ثُلُثِ مُدٍّ أَوْ نِصْفِ
مُدٍّ وَذَلِكَ بِقَدَرِ مَا يَكُونُ مِنْ وَسْطِ عَيْشِهِمْ فِي غَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ وَمَنْ
أَخْرَجَ مُدًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَجْزَأَهُ

لأنها من الكبائر ويتقرب اليه بما قدر عليه من عتق وصدقة وصوم .
« والكفارة » في اليمين بالله تعالى تتنوع إلى أربعة أنواع ثلاثة على التخيير وهي الإطعام
والكسوة والعتق وواحد مرتب بعد العجز عن هذه الثلاثة وهو الصوم وأفضلها الإطعام
ولذا بدأ به فقال « اطعمام عشرة مساكين من المسلمين الأحرار مدًّا لكل مسكين بمد النبي
ﷺ » أخذ من كلامه أن الإطعام له شروط خمسة العدد معتبر من قوله عشرة فلا يجوز
اعطاؤه لأكثر ولا لأقل ولا لواحد مراراً فإذا أعطى خمسة مدين مدين بنى على خمسة وكل
خمس أخرى وله نزع الزائد بشرط أن يبقى بيد المسكين لم يتلفه وكان وقت الدفع له بين
انها كفارة وان أطعم عشرين نصف مد نصف مد لم يجزه .

ثانيها : ان يكونوا مساكين فلو دفعها لأغنياء مع علمه بذلك فانه لا يجزئه ثالثها أن
يكونوا مسلمين فلو دفعها لفقراء أهل الذمة فانه لا تجزئه قياساً على الزكاة رابعها أن
يكونوا أحراراً فلو دفعها لرقيق فلا يجزئه خامسها أن يكون المعطي مدًّا لكل مسكين
بمد عليه الصلاة والسلام فلا يجزئه دونه ويقوم مقام المد شيان على سبيل البدل إما
رطلان من الخبز مع آدم زيت أو لبن أو لحم وإما سبعهم غداء وعشاء أو غداءين أو عشاءين
ولا يكفي غداء أو عشاء ولو بلغ مدًّا .

« وأحب إلينا » يعني نفسه « ان لو زاد على المد مثل ثلث مد أو نصف مد وذلك
أي استحباب الزيادة على المد « بقدر ما يكون من وسط عيشهم » ما مصدرية أي بقدر
وجود أي حال عيشهم الوسط ووسط العيش الحب المقنات غالباً وقوله « في غلاء »
راجع لقوله ثلث مد وقوله « أو رخص » راجع إلى نصف مد « ومن أخرج مدًّا على كل
حال » أي في كل بلد وفي كل زمان من غير زيادة « أجزأه » لأنه هو الواجب .

وَأِنْ كَسَاهُمْ كَسَاهُمْ لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ وَلِلْمَرْأَةِ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ أَوْ عَتَقُ رَقَبَةٍ
مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ وَلَا إِطْعَامًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يُتَابِعُهُنَّ فَإِنْ فَرَغْنَ
أَجْزَاءَهُ وَلَهُ أَنْ يُكَفِّرَ قَبْلَ الْحَنْثِ أَوْ بَعْدَهُ وَبَعْدَ الْحَنْثِ أَحَبُّ إِلَيْنَا
وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ

« وان كسام » أي وان اختار كسوة العشرة مساكينه كسام للرجل قميص والمرأة قميص وخمار « المراد بالرجل الذكر والمرأة الأنثى لأنه لا فرق بين الصغير والكبير في إعطاء الكسوة والإمداد ولا يشترط في الكسوة أن تكون من وسط كسوة أهله لأن الله تعالى شرط ذلك في الإطعام دون الكسوة .

« أو أعتق رقبة » شرطوا فيها شروطاً أحدها أشار إليه بقوله « مؤمنة » فلا تجزئ الكافرة ثانيها أن تكون سليمة من العيوب التي تشين كالعمى والهرم والعرج الشديدين أما ما لا يشين كقطع الظفر فيجزئ ثالثها أن تكون ممن يستقر ملكه عليه بعد الشراء لا ممن يمتق عليه بمجرد الشراء أو يشتره بشرط العتق .

رابعها أن تكون كاملة لا ان كانت مشتركة خامسها أن لا يكون فيها عقد حرية فلا تجزئ أم الولد ولا المكاتب فان عجز عن الخصال الثلاثة وهي الإطعام والكسوة والعتق انتقل إلى الخصلة الرابعة وإلى ذلك أشار المصنف بقوله « فان لم يجد » المكفر « ذلك » أي العتق أو الكسوة بدليل قوله « ولا اطعاماً فليصم ثلاثة أيام يتابعهن » استحباباً لأن المبادرة إلى براءة الذمة أولى .

« فان فرقهن » أي الأيام الثلاثة « أجزاء » ولكن لا بد من تبييت النية في كل ليلة « و » يباح « له » أي للحالف « أن يكفر قبل الحنث وبعده » ظاهره مطلقاً سواء كانت يمينه على بر أو على حنث كانت كفارته بالصوم أو غيره .

« و » لكن تكفيره « بعد الحنث أحب إلينا » يعي نفسه إشارة إلى الرد على أشبه المنازل بعدم الاجزاء أو على من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره .

ثم انتقل يتكلم على النذور فقال « ومن نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي

وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ نَذَرَ صَدَقَةً مَالٍ غَيْرِهِ أَوْ عَتَقَ عَبْدَ غَيْرِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ
 شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّْ نَذَرُ كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ يَذْكُرُهُ
 مِنْ فِعْلِ الْبَرِّ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ شَيْءٍ سَمَاءً
 فَذَلِكَ يَلْزِمُهُ إِنْ حَبِثَ

الله فلا يعصه ، النذر لغة الإيجاب وشرعاً التزام ما يلزم من القرب وهو على قسمين نذر
 طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية لا يجب الوفاء به ومع عدم وجوب الوفاء به هل يكون
 عليه كفارة وهو قول أبي حنيفة أو لا كفارة عليه وهو مذهب الجمهور وإليه أشار
 بقوله « ولا شيء عليه ومن نذر صدقة مال غيره أو أعتق رقبة » عبد غيره ، كرهه و
 « لم يلزمه شيء لا صدقة ولا عتق ما لم يعلق فان علق على شرط لزم عند وجود الشرط على
 المشهور نحو الله على أن أعتق عبد فلان ان ملكته .

« ومن قال ان فعلت كذا » سواء كان واجباً أو حراماً « فعلي نذر كذا » أي منذور
 هو كذا فانه يلزمه ما نذر ان فعل ما شرطه « وكذا » ان قال « لشيء » اللام زائدة أي
 وكذا ان ذكر شيئاً بلسانه أو بقلبه فقوله « يذكره » توكيد وقوله « من فعل البر » بيان
 لشيء واضافة فعل لما بعده من اضافة العام للخاص فهي للبيان وقوله من صلاة أي صلاة
 قطوع بيان لفعل البر واحترز به من الحرام والمباح فلا يلزمه .

« أو صوم » كذلك « أو حج » كذلك « أو عمرة أو صدقة شيء سماء » أي بين
 قدره لفظاً أو نية فالتمميم الأول متعلق بأصل العبادة وهذا متعلق ببيان القدر « فذاك »
 أي كل واحد مما ذكر من الصلاة وما بعدها يريد ونحو ذلك من القرب كالعتق والذكر
 « يلزمه » ما سماء « ان حثت » أما إذا لم ينو الصلاة اي لم ينو قدرها ولا سماء فيلزمه أقل
 ما يطلق عليه اسم الصلاة وهو ركعتان .

وكذا الصوم إذا لم يسمه فيلزمه أقل ما يطلق عليه اسم الصوم وهو يوم وأما ان قال
 ان كلت فلاناً فعلى المشي إلى مكة فكله لزمه المشي في حج أو عمرة وأما الصدقة إذا
 لم يسم شيئاً فيلزمه ثلث ماله أما إذا سمى فظاهر كلامه أنه يلزمه ما سماء ولو كان كل

كَمَا يُلْزِمُهُ لَوْ نَذَرَهُ مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمُ لِنَذَرِهِ مَخْرَجًا مِنَ
 الْأَعْمَالِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَمَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً مِنْ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ شُرْبِ
 خَمْرٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْغْفِرَ
 اللَّهُ وَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لِفَعْلَنْ مَعْصِيَةً فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يَفْعَلْ
 ذَلِكَ وَإِنْ تَجَرَّأَ وَفَعَلَهُ

ماله قال ابن عمر فان ذكر الدار ولم يكن عنده إلا هي لزمه ذلك وفي كلام المصنف من
 المخالفة لما يأتي له بعد من قوله ومن جعل ماله صدقة أو هدياً أجزأه ثلثه ما لا يخفى .

« كما يلزمه لو نذره مجرداً من غير يمين » أي يلزمه المقيد بوقوع شيء عند وقوع ذلك
 الشيء كما يلزمه الذي لا تعليق فيه نحو الله على صوم أو صلاة أو غيرها « وإن لم يسم
 لنذره مخرجاً من الأعمال » أي لم يسم لنذره شيئاً يخرج منه النذر أي يتحقق به من تحقق
 الكلبي في بعض جزئياته كقوله الله على نذر ولم يسم هل هو صلاة أو صوم أو حج أو ما
 أشبه ذلك .

« فعلية كفارة يمين » على المذهب « ومن نذر معصية من قتل نفس أو شرب خمر » هو
 المسكر من ماء العنب « أو شبهه » كالنبيذ وهو المسكر من غير ماء العنب « أو » نذر
 « ما ليس بطاعة ولا معصية » كاللجاج والمكروه « فلا شيء » أي لا كفارة « عليه ليمينه »
 في الفرعين . وفي كلامه تكرار بالنسبة للفرع الأول الذي هو قوله « ومن نذر معصية وهل
 قوله « وليستغفر الله » راجع لنذر المعصية فقط أوله ولما بعده راجع الثاني .

« وإن حلف » انسان « بـ » اسم « الله » أو بصفة من صفاته النفسية أو المنووبة
 « ليفعلن معصية » من المعاصي كشرب الخمر أو قتل النفس أو سب من لا يجوز سبه « فليكفر
 عن يمينه » الذي حلفه « ولا يفعل ذلك » المحلوف عليه .

« وإن تجرأ » أي اقتصم « وفعله » عطف تفسير أي وإن ارتكب فعل المحلوف عليه

فَهُوَ آثِمٌ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ لِيَمِينِهِ وَمَنْ قَالَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثَاقِهِ فِي يَمِينٍ
فَحَنَثَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَلَيْسَ عَلَى مَنْ وَكَّدَ الْيَمِينَ فَكَّرَ رَّهَا فِي شَيْءٍ
وَاحِدٍ غَيْرُ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَنْ قَالَ أَشْرَكَ بِاللَّهِ أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ
نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ الْإِسْتِغْفَارِ

مع علمه بأنه معصية ولم يبال بمقوبة عاقبته « فهو آثم » لفعله المعصية « ولا كفارة عليه
ليمينه » لأنه بر في يمينه .

« ومن قال على عهد الله وميثاقه في يمين فحنث فعليه كفارتان » لأن العهد يمين والميثاق
يمين فاذا جمعهما فقد حلف يمينين ومما ذكره خلاف المشهور والمشهور ما في التوضيح من
عدم تعدد الكفارة سواء قصد الحالف التأكيد أو الإنشاء أو لا قصد له إلا أن
ينوي كفارات .

« وليس على من وكَّد اليمين فكررهما في شيء واحد غير كفارة واحدة » قال ابن
الحاجب وإذا كرر اليمين على شيء واحد لم تتعدد وإن قصد التكرار أي الإنشاء ما لم ينو
كفارات قال ابن عبد السلام يعني أن الحالف بشيء من أساء الله تعالى أو صفاته إذا حلف
على شيء ثم كرر اليمين بذلك الاسم بعينه أو الصفة بعينها على ذلك الشيء بعينه فان نوى
باليمين الثانية تأكيد الأولى أو لم تكن له نية لم تتعدد الكفارة عليه بالحنث اتفاقا وإن
قصد تعدد الكفارة تعددت اتفاقا وإن قصد الإنشاء به ولم يتعرض إلى تعدد الكفارة
فالمشهور أنها لا تتعدد أم ومفهوم في شيء واحد أنه لو كررها في شيئين مثلا لزم لكل
كفارة يمين والله لا أكلم فلانا والله لا آكل من هذا الطعام والله لا ألبس هذا الثوب .
« ومن قال » والعباد بالله « أشركت بالله أو هو يهودي أو نصراني » أو عابدين ونحو
ذلك « ان فعل كذا » ثم فعله « فلا شيء » أي لا كفارة « عليه » أي في شيء من ذلك لأن
الحلف بغير أساء الله أو صفاته لا تتمقده به يمين « ولا يلزمه غير الإستغفار » المراد منه
التوبة أي ولا تطلب منه الشهادة فلا ينافي أنه يطلب منه زيادة على الإستغفار التقرب بشيء

وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي زَوْجَتِهِ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ صَدَقَةً أَوْ هَدِيًّا أَجْزَاءَهُ ثَلَاثَةً وَمَنْ حَلَفَ بِنَحْرِ وَلَدِهِ فَإِنْ ذَكَرَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ أَهْدَى هَدِيًّا يُذَبِّحُ بِمَكَّةَ

من أنواع القربات كعتق أو صدقة أو صوم ولو قال ان فعل كذا يكون مرتدأ أو على غير ملة الإسلام أو يكون واقعاً في حق رسول الله فكذلك .

« ومن حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله له » من طعام أو شراب أو غير ذلك « فلا شيء » أي لا كفارة عليه ، ويلزمه الإستغفار لأنه آثم بذلك لان الحلال والمحرم هو الله تعالى وقد ذم الله تعالى من فعل ذلك بقوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آله أذن لكم أم على الله تفترون .

ويستثنى مما قال مسألتان أشار إلى احدهما بقوله « إلا في زوجته » إذا قال هي على حرام « فإنها تحرم عليه » لأن تحريمها طلاقها ثلاثاً لا تحل له « إلا بعد زوج » هذا في المدخول بها وأما غير المدخول بها فيلزمه فيها الثلاث إلا أن ينوي اقل والمسألة الثانية إذا حرم أمته ونوى بها العتق فإنها تصير حرة بذلك تحرم عليه لا يطؤها إلا بنكاح جديد وأما إذا لم يقصد العتق فهي كتحريم الطعام والشراب فلا يلزمه إلا الإستغفار .

« ومن جعل ماله كله صدقة » لله تعالى « أو هدياً » يبعثه « إلى بيت الله » الحرام « أجزاء ثلثه » قال ابن عمر يريد إذا كان ذلك في يمين أو نذر ويريد أيضاً ما لم يسم شيئاً أما إذا سمي لزمه ولو كانت كل ماله ويريد أيضاً ما لم يتصدق به على معين بالشخص كزيد أو بالوصف كبني زيد فيلزمه الجميع حين حلفه إلا ان ينقص فيما بقي ويترك له ما يترك للفلس .

« ومن حلف بنحر ولده » مثل أن يقول ان فعلت كذا فعلي نحر ولدي « فإن ذكر مقام إبراهيم » الخليل عليه الصلاة والسلام أي قصته مع ولده « اهدي هدياً » أعلاه يذبحه ثم شاة « يذبح بمكة » بعد أن يدخل به من الحل أو بني ان أوقفه بمكة واختلف

وَتُجْزِئُهُ شَاةٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَقَامَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ حَلَفَ بِالْمَشْيِ
إِلَى مَكَّةَ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْمَشْيُ مِنْ مَوْضِعِ حَلْفِهِ فَلْيَمْشِ إِنْ شَاءَ فِي حَجٍّ
أَوْ عُمْرَةٍ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ رَكِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ ثَانِيَةً إِنْ قَدَرَ فَيَمْشِي
أَمَا كُنْ رُكُوبَهُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ قَعَدَ وَأَهْدَى

في حكم الهدى المذكور فقيل مستحب وقيل واجب وهو الراجح .

« وتجزئته شاة » أي مع الكراهة مع القدرة على أعلى منها والمراد بها هنا الذكر والأنثى والراجح أن الأجنبي مثل ولده في لزوم الهدى إذا حلف بنحره وذكر مقام إبراهيم كما تقدم « وإن لم يذكر المقام فلا شيء عليه » لا هدى ولا كفارة وإنما عليه الاستغفار من ذلك .

« ومن حلف بالمشي إلى مكة » مثل أن يقول إن فعلت كذا فعلي المشي إلى مكة « فحنث فعلي المشي » لزوماً « من موضع حلفه » يريد من البلد الذي حلف فيه لا من المكان الذي هو مستقر عليه حال حلفه إلا أن يعين موضعاً بعينه وما ذكره من التخيير في قوله « فليمش إن شاء في حج أو عمره » محله إذا لم تكن له نية في أحدهما وهو المشهور أن التخيير عند عدم النية هو المشهور .

وذكر مبدأ المشي ولم يذكر منتهاه ومنتهاه في العمره بعد الفراغ من السعي وفي الحج بعد الفراغ من طواف الأفاضة وما ذكره من لزوم المشي إلى مكة للحالف به محله أن استطاعه « فإن عجز عن المشي » إليها بعد أن شرع في المشي « ركب ثم يرجع » مرة « ثانية » ماشياً « إن قدر » عليه لتلاقي ما ركب فإن لم يقدر فإنه يلزمه الهدى « فيمشي أما كن ركوبه » ويركب التي مشى إذا علم ما ركب فيه وما مشى ويهدي لتفرقة المشي بدنة فإن لم يجدها فبقرة فإن لم يجدها فشاة وإن لم يعلم ما مشى وما ركب فإنه يمشي الطريق كله .

« فإن علم » هذا مقابل قوله إن قدر عليه أي ظن « أنه لا يقدر » على المشي « قعد

وَقَالَ عَطَاءٌ لَا يَرْجِعُ ثَانِيَةً وَإِنْ قَدَرَ وَيُجْزِيهِ الْهَدْيُ وَإِذَا كَانَ
 صُرُورَةٌ جَعَلَ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَقَصَرَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ
 بِفَرِيضَةٍ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا وَالْحِلَاقُ فِي غَيْرِ هَذَا أَفْضَلُ وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ
 التَّقْصِيرُ فِي هَذَا اسْتِيقَاءَ لِلشَّعْثِ فِي الْحَجِّ وَمَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ
 إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَتَاهُمَا رَاكِبًا إِنْ نَوَى الصَّلَاةَ بِمَسْجِدِيهِمَا

وأهدى « ولا يلزمه الرجوع مرة ثانية » وقال عطاء « اي ابن ابي رباح من المجتهدين
 « لا يرجع » مرة « ثانية وان قدر » على المشي ثانياً « ويجزئه الهدى » هذا خلاف المذهب
 أدى اليه اجتهاده وما ذكر من التخيير المتقدم إذا كان غير ضرورة .

« و » أما « إذا كان ضرورة » بالصاد المهملة وهو من لم يحج قط إذا حلف بالمشي إلى
 مكة وحنت أو نذر « جعل ذلك » المشي « في » عمره « وجوبا على منا في المختصر إذا لم
 تكن له نية اما إذا كان له نية مشى فيما نوى .

« فإذا طاف وسمى وقصر أحرم » من الحل استحباباً فان لم يحرم منه أحرم « من
 مكة » ويستحب له أن يحرم من المسجد اي من جوفه على مذهب المدونة او بابيه على
 قول ابن حبيب « بفريضة » وهي حجة الاسلام « وكان متمتعا » إذا صادفت عمرته او
 بعضها أشهر الحج .

« والحلاق في غير هذا » التمتع « أفضل » من التقصير « وانما يستحب له التقصير في
 هذا » التمتع « استيقاء للشعث في الحج ومن نذر مشياً إلى المدينة » المشرفة على ساكنها
 أفضل الصلاة وأكمل السلام « او الى بيت المقدس » مثل أن يقول لله على أن أمشي الى
 مدينة النبي ﷺ او أمشي الى بيت المقدس .

وكذا إذا حلف بالمشي اليها « أتاها راكباً » ان شاء او ماشياً على المشهور وقال ابن
 وهب يلزمه الاتيان اليها ماشياً واستحسنه اللخمي والمازري وغيرهما لأنها طاعة يجب
 الوفاء بها ولا يلزمه الاتيان اليها إلا « ان نوى الصلاة » المفروضة وقيل والنافلة « بمسجديها »

وَالْأَفْلَاحَ شَيْءٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَسَاجِدَ فَلَا يَأْتِيهَا مَا شِئَا
وَلَا رَاكِبًا لِصَلَاةٍ نَذَرَهَا وَلِيُصَلَّ بِمَوْضِعِهِ وَمَنْ نَذَرَ رِبَاطًا بِمَوْضِعٍ
مِنَ الثُّغُورِ فَذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ .

﴿ باب ﴾

(فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالظَّهَارِ وَالْإِيلَاءِ
وَاللَّعَانِ وَالْخُلْعِ وَالرِّضَاعِ)

ومثل الصلاة الصوم والإعتكاف « وإلا » أي وإن لم ينو الصلاة فيها « فلا شيء عليه » لأن مجرد المشي ليس بعبادة « وأما غير هذه الثلاثة مساجد » المفهومة من السياق « فلا يأتيها » من نذر المشي إليها « ماشياً ولا راكباً » قربت داره أو بعدت « ل » أجل « صلاة » نذرها « أي يصليها فيها » وليصل « بها » بموضعه « لما في مسلم من قوله ﷺ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا الحديث يخص الحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه .

« ومن نذر رباطاً بموضع من الثغور » ولو كان من أهل مكة والمدينة « فذلك » المنذور واجب عليه « أن يأتيه » لأن الرباط قرينة ومن التزم قرينته لزمته بلا خلاف .

﴿ باب في النكاح والطلاق والرجعة والظهار

والإيلاء واللعان والخلع والرضاع ﴾

هذه ثمانية أشياء أولها هو الأصل والباقي توابع له ولكل منها معنى لغة واصطلاحاً تذكر في موضعها إن شاء الله تعالى أما النكاح لغة فهو حقيقة في الوطء مجاز في العقد من استعمال اسم المسبب في السبب واصطلاحاً حقيقة في العقد مجاز في الوطء من استعمال اسم السبب في المسبب ويترتب على كونه مجازاً في الوطء لا حقيقة أن من زنى بامرأة لا يحرم عليه بنتها ولا أمها .

وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَصَدَاقٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ

وقد يستعمل عرفاً مراداً به الوطء كقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره فيفيد هذا أن الوطء يسند لكل من الرجل والمرأة بأن يقال نكحت المرأة الرجل أي وطئته كما يقال نكح الرجل امرأته أي وطئها إلا أنه ينافيه قول المصباح وطئته برجلي أطؤه وطأ علوته إلى أن قال وطئ زوجته وطأ جامعها لأنه استعمل عليها والنكاح بمعنى الوطء لا يجوز في الشرع إلا بأحد أمرين عقد نكاح أو ملك يمين لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين والأول له أركان أربعة الولي والمحل والصيغة والصداق المفروض ولو حكماً وبدأ في ذكر الأركان بالولي اهتماماً به فقال :

« ولا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل » أي ولا عقد نكاح إلا بولي وهو كما قال ابن عرفة من له على المرأة ملك أو أبوة أو تعصيب أو إيصاء أو كفالة أو سلطنة أو ذو إسلام ويشترط فيه الإسلام والحرية والبلوغ والعقل والذكورية ولا تشترط العدالة على المشهور في صحة العقد بل في كماله ولا الرشد فيعقد السفية لابنته باذن وليه عند ابن القاسم وهو شرط صحة لا يصح العقد بدونه لقوله عليه السلام لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها رواه الدارقطني وقال حسن صحيح .

فإن وقع بغير ولي فسخ قبل البناء وبعده وإن ولدت الأولاد وهل الفسخ بطلاق أو بغيره روايتان وأما الصداق فشرط صحة في الدخول أيضاً لقوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي هبة من الله للنساء .

وأما الإشهاد فشرط صحة في الدخول لا في صحة العقد ويشترط في شاهدي النكاح العدالة لما رواه ابن حبان في صحيحه من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث فإن لم توجد العدول استكثروا من الشهود كالثلثين والأربعين .

ومن شروط صحة العقد الصيغة من الولي والزوج أو وكيله فمن الولي بكل انفظ يقتضي التمليك على التأييد في حال الحياة كأنكحتك أو زوجتك ومن الزوج ما يدل

فَإِنْ لَمْ يُشْهِدَا فِي الْعَقْدِ فَلَا يَبْنِي بِهَا حَتَّى يُشْهِدَا وَأَقْلُ الصَّدَاقِ رُبْعُ دِينَارٍ
وَلِلَّأَبِ اِنْكَاحُ ابْنَتِهِ الْبَكْرَى بَغَيْرِ إِذْنِهَا وَإِنْ بَلَغَتْ وَإِنْ شَاءَ شَاوَرَهَا

على الرضا كقبلت أو رضيت ولا يشترط الترتيب بل هو مندوب فلو بدأ الزوج بأن قال زوجني فيقول الولي زوجتك لصح نعم يشترط الفور بين القبول والإيجاب ولا يضر التفريق اليسير بخلاف الكثير إلا في صورة واحدة وهي ما إذا كان رجل مريضاً وقال ان مت من مرضي هذا فقد زوجت ابنتي من فلان ومات بعد شهر مثلاً وقبل الزوج بعد موته فإنه يصح .

(تنبيه) يلزم النكاح بمجرد القبول والإيجاب ولو قال الأول بعد رضا الآخر لا أرضى أنا كنت هازلاً لأن النكاح جد ولو قامت قرينة من الجانبين على إرادة الهزل .

« فَإِنْ لَمْ يُشْهِدَا » أي الولي والزوج « في العقد فلا يبنِي بِهَا حَتَّى يُشْهِدَا » وفي نسخة حتى يشهد بالأفراد أي الزوج فلو دخل من غير اشهاد فسخ بطلقة بائنة ويحدان ان لم يفش ولم يعذرا يحجل وأقرا بالوطء أما ان فشا فلا يحدان وإن كانا عالمين والفشو بالوليمة والدف والشاهد الواحد .

« وَأَقْلُ الصَّدَاقِ » بفتح الصاد وكسرهما أي اقل ما يصح به العقد اما « رُبْعُ دِينَارٍ » من الذهب الخالص وهو وزن ثمان عشرة حبة من الشعير الوسط واما ثلاثة دراهم من خالص الفضة كل درهم خمسون حبة وخمسا حبة وأما قيمة احدهما من العروض ولا حد لأكثره لقوله تعالى وآتيتم إحداهن قنطاراً .

« وَلِلَّأَبِ اِنْكَاحُ » أي جبر « ابنته البكر » على النكاح ممن شاء بها ولو كان أقل من صداق المثل فله أن يزوجه بربع دينار وان كان صداق مثلها أنفاً ولا كلام لها ولا لغيرها « بَغَيْرِ إِذْنِهَا » وان بلغت « ولو عانساً وهي التي طال مكثها في بيت أهلها بعد بلوغها واختلف في حد التعنيس فليل ثلاثون سنة وقيل اربعون وقيل غير ذلك » وان شاء شاورها « التخيير من غير أرجحية على حسب ظاهره والذي في الجواهر وغيرها يستحب له استئذانها .

وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ فِي الْبَكَرِ وَصِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا يُزَوِّجُهَا حَتَّى تَبْلُغَ
وَتَأْذَنَ وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا وَلَا يُزَوِّجُ الثَّيِّبَ أَبٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاها
وَتَأْذَنَ بِالْقَوْلِ

« وأما غير الأب في البكر وصي أو غيره فلا يزوجه حتى تبلغ وتأذن وإذنها صماتها
قال في المدونة لا تزوج البتيمة التي يولى عليها حتى تبلغ وتأذن قال ابن تاجي إلا أن
يكون نص الأب في الوصية على الإيجاب فينزل منزلته ونص في المختصر على أن الوصي
ووصيه ينزل منزله الأب في الإيجاب بشرطين على سبيل البدل أحدهما أن يعين له الزوج
والآخر أن يأمره الأب بإيجاب وهذا الثاني نص عليه الشيخ بعد بقوله ولا يزوج الصغيرة
إلا أن يأمره الأب بانكاحها فعلى هذا يحمل قول الشيخ هنا حتى تبلغ على ما إذا لم يأمره
الأب بالانكاح وما ذكره في غير الوصي كالجد والأخ هو المعروف من المذهب وقيل له
جبرها أن كانت مميزة وخفيف فسادها مع بلوغ سنها عشر سنين مع مشورة القاضي المراد
أن يثبت عند القاضي موجبات التزويج من خوف فسادها بزنا أو ضيعة لفقر وكونها بلغت
عشر سنين فأكثر .

« ولا يزوج الثيب » البالغة العاقلة الحرة التي لم تزل بكارتها بعارض أو بزنا رشيدة
كانت أو سفيهة « أب ولا غيره إلا برضاها وتأذن بالقول » وقيدنا بالبالغة احترازاً من
الصغيرة التي ثبتت قبل البلوغ فلا يتوقف تزويجها على رضاها بل حكمها حكم المجبرة
وبالعاقلة احترازاً عن المجنونة أي عن الثيب البالغ المجنونة فإن الأب يجبرها ولو كان
لها أولاد .

وكذا الحاكم يجبر المجنونة البالغة إذا لم يكن هناك أب وبالحرمة احترازاً من الامة فإن
السيد جبرها اتفاقاً وبالتالي لم تزل بكارتها الخ مما أزيلت بكارتها بعارض فإن للأب جبرها
اتفاقاً ومن أزيلت بكارتها بزنا فكذلك على ما في المدونة وما ذكر من أنها تأذن بالقول
فهو كذلك لما رواه مالك والشافعي ومسلم أنه ﷺ قال الإيم أحق بنفسها من وليها
وبالبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها والمراد بالإيم الثيب والفرق بين البكر والثيب

وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا كَالرَّجُلِ مِنْ
عَشِيرَتِهَا أَوْ السُّلْطَانِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الدَّيْنَةِ أَنْ تُؤَلَّى أجنبيًّا
وَالْإِنُّ أَوَّلَى مِنَ الْأَبِ

أن الحياء قائم في البكر والثيب قد زال منها ذلك أي لم يوجد بتمامه نقل عن ابن القصار
أن الحياء عشرة أجزاء تسعة في النساء وجزء في الرجال فإذا تزوجت المرأة ذهب ثلثه
فإذا ولدت ذهب ثلثاه فإذا زنت ذهب كله .

« ولا تنكح المرأة » ذات الحال « الاباذن وليها » او وكيله لما تقدم ان الولي شر .
في صحة العقد ولا خلاف في ذلك عندنا « او » باذن « ذى الرأي من اهلها كالرجل من
عشيرتها او السلطان » وذو الرأي من اجتمعت فيه شروط الولاية وشروطها الذكورة
والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر في المسئلة وقوله كالرجل من
عشيرتها تفسير لذي الرأي وقوله او السلطان معطوف على ذى الرأي فأو للترتيب وانما
قيدها المرأة في كلامه بذات الحال لقوله « وقد اختلف في الدنية » وهى التى لا يرغب
فيها لكونها ليست ذات جمال ولا مال ولا حال فتمت اتصفت بجمال او مال او حال
تكون شريفة والحال ما يمد مفخرة كالنسب والحسب ككرم الآباء هل لها ان تؤلى
اجنبياً « وهو من له ولاية الإسلام فقط اي فلم يكن ولياً ولا ذارأي من اهلها ولا مولى
ولا سلطاناً مع وجود الولي الخاص فقال ابن القاسم يجوز لها أن تؤليه ابتداء مع وجود
القريب وقال اشهب لا يجوز ذلك إلا لعدم القريب فالشيخان متفقان على الصحة وإن
الخلافا بينهما فى الجواز ابتداء هذا ما أفاده بعضهم وأفاد التثنائي خلاف ذلك وأن
الخلافا بينهما إنما هو بالصحة وعدمها فإن القاسم يقول بالصحة اي مع الكراهة وهو
المتمم وأشهب يقول بعدمها .

ثم انتقل يتكلم على مراتب الأولياء بالنسبة للثيب فقال « والإبن أولى » بتزويج أمه
« من الأب » اي من أبيها لانه أقوى العصبة بدليل انه أحق بموالي موالها من الاب فالو
كانت المرأة أعتقت عبداً والعبد أعتق عبداً فالعبد الثاني مولى لمولاهما الذي هو العبد

وَالْأَبُ أَوْلَى مِنَ الْإِخِ وَمَنْ قَرُبَ مِنَ الْعَصْبَةِ أَحَقُّ وَإِنْ زَوَّجَهَا الْبَعِيدُ
مَضَى ذَلِكَ وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الطِّفْلَ فِي وَلَايَتِهِ وَلَا يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ إِلَّا
أَنْ يَأْمُرَهُ الْأَبُ بِإِنْكَاحِهَا وَلَيْسَ ذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ
وَالْأَوْلِيَاءُ مِنَ الْعَصْبَةِ

الاول الذي باشرت عتقه فالاحق بذلك الذي جعل مولى لمولاهما ابنها لا أبوها وأحق
بالصلاة عليها منه .

« والاب أولى » بنكاح ابنته « من الاخ » الشقيق أو لاب لان الاخ يدلى بالاب
والاب يحجب عن الميراث والحاجب أولى من المحجوب ولو اقتصر على قوله « ومن قرب
من العصبة » فهو « أحق » لكفى ومعنى أحق على جهة الاولوية بدليل قوله « وان
زوجها البعيد » كالم مع وجود الاقرب الخاص كالاخ « مضى ذلك » التزويج لان
الترتيب بينهما انما هو على جهة الاولوية فقط كما أفاد ذلك معظم شيوخ المدونة وأن
مخالفته مكروهة فقط ان كان التزويج بكفء ولم يكن الخاص مجبراً فإن زوجها بغير
كفء فانه يرد اى يجب على الولى الاقرب رد النكاح ولورضيت المرأة بذلك فإن
لم يرده رفعت ذلك للامام اى وجوباً لرده ولا يجوز لها الرضا وان زوجها مع وجود
المجبر فسخ .

« وللوصى ان يزوج الطفل » الذكر الذي « فى ولايته » اى له جبره على التزويج
كالأب حيث كان فى ذلك مصلحة كنكاحه من المرأة الموسرة او الشريفة .
« ولا يزوج الوصى الصغيرة إلا ان يأمره الاب بانكاحها » وان يعين له الزوج كما
لبعضهم كأن يقول له زوجها من فلان وعلى ما فى المختصر يكفى إذا أمره بالاجبار أن
يزوجها ممن شاء .

« وليس ذوو الارحام من الاولياء » فى النكاح وهم من كان من جهة الام سواء
كان وارثاً كالاخ للأُم او غير وارث كالخال « والاولياء من العصبة » اجمع عاصب وهو
كل ذكر يدلى بنفسه او بذكر مثله والاقوى تعصياً يقدم فيقدم الاخ الشقيق مثلاً على

وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ وَذَلِكَ إِذَا رَكَّنَا
وَتَقَارَبَا وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ

الآخ للأب قال ابن عمر ظاهر كلامه ان الولي لا يكون الا من العصبه وقد قال قبل هذا
أوذى الرأي من أهلها او السلطان فتتافى كلامه سابقاً ولاحقاً ويجب بمنع المنافاة برد
ما هنا إلى ما تقدم بأن تقول الولي لا يكون إلا من العصبه اي لا من ذوى الارحام فلا
ينافى انه قد يكون غير عاصب بأن يكون كافلاً أو حاكماً فالخصر إضافي .
واختلف فى قدر الكفالة التى يستحق بها الكافل تزويج المكفولة فقليل عشر سنين
وقيل أقله أربعة أعوام وقيل العبرة بمدة يعد فيها مشفقاً .

« وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ » بكسر الحاء طلب التزويج « وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ »
قال الفاكهاني رويناه فى هذا الموضع بضم الفعلين وقال الاقفهسي الفعلان على النهي
هكذا الرواية نقلاً للحديث بلفظه وعلى ما قال الفاكهاني يكون بلفظ الخبر ومعناه النهي .
« وَذَلِكَ » النهي عن الخطبة على الخطبة والسوم على السوم حرام بشرط « إِذَا رَكَّنَا »
بفتح الكاف وكسرهما وإضافة شرط إلى ما بعده للبيان « وَتَقَارَبَا » اي الزوجان أو
المتبايعان والتراكن فى النكاح أن تميل إليه ويميل إليها والتقارب فى النكاح اشتراط الشروط
بحيث لم يبق بينهما إلا الإيجاب والقبول وفى البيع أن يشترط عليه الوزن اي يشترط البائع
على المشتري وزن الدنانير مثلاً ويتبرأ له الآخر اي المشتري من العيوب بأن يقول إذا
وجدت عيباً رددته .

ثم شرع يبين الأنكحة الفاسدة فقال « وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ » بكسر الشين وبالعين
المعجمتين وهو على ثلاثة أقسام صريح الشغار ووجه الشغار ومركب منها واقتصر الشيخ
على الأول فقال « وَهُوَ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ » اي الفرج بالفرج والأصل فيه ما فى الموطأ والصحيحين
أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار وهل هو مشتق من الرفع تقول شغر الكلب إذا رفع
رجله للبول وإنما يفعل ذلك عند بلوغه وهو موجود فى المرأة عند الجماع او من الخلو وهو
رفع الصداق بينهما تقول شغرت البلد خلت من الناس ولذا استعمل فى النكاح بدون مهر
كما فى التثاني .

وَلَا نِكَاحُ بَغَيْرِ صَدَاقٍ وَلَا نِكَاحُ الْمُتَعَةِ وَهُوَ النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ وَلَا النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ

وصريح الشغار أن يزوج الرجل ابنته لرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ووجه الشغار أن يسمى لكل واحدة صداقاً مثل أن يقول زوجني ابنتك بخمسين على أن أزوجك ابنتي بخمسين والمركب منهما أن يسمى لواحدة دون الأخرى مثل أن يقول زوجني ابنتك بخمسين على أن أزوجك ابنتي بغير شيء وحكم الأول أنه يفسخ بطلاق على المشهور قبل الدخول ويعدّه وإن ولدت الأولاد والدخول بها صداق المثل ولا شيء لغير المدخول بها وحكم الثاني أنه يفسخ قبل البناء لا بعده على المشهور ولكل واحدة منهما الأكثر من المسمى وصداق المثل وحكم الثالث أنها يفسخان ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء واختلف هل لها صداق المثل أو الأكثر من المسمى وصداق المثل تأويلان ويفسخ نكاح التي لم يسم لها وليس لها إلا صداق المثل .

« ولا » يجوز « نكاح بغير صداق » إذا شرطاً إسقاطاً فإن وقع فالمشهور أنه يفسخ قبل الدخول وليس لها شيء وفي فسخه بطلاق قولان ويثبت بعده بصداق المثل ويلحق به الولد ويسقط الحد لوجود الخلاف .

« و » كذلك « لا » يجوز « نكاح المتعة » إجماعاً « وهو النكاح إلى أجل » ظاهر المصنف كخليل والمدونة وغيرها قرب الأجل أو بعد بحيث لا يدركه عمر أحدهما قال ابن رشد هو نكاح بصداق وولي وشهود وإنما فسد من ضرب الأجل وحكمه أنه يفسخ أبداً بغير طلاق فيفيد أنه من المتفق على فساده وعليه فمن نكح امرأة نكاح متعة ولم يتلذذ بها جاز لأبيه وابنه نكاحها ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بها الحد والولد لاحق وعليها العدة كاملة ولا صداق لها إن كان الفسخ قبل الدخول وإن كان بعد الدخول فلها صداق المثل مطلقاً سمي لها صداقاً أم لا .

« و » كذا « لا » يجوز « النكاح » بمعنى العقد على المرأة حال كونها « في العدة » سواء كانت عدة وفاة أو طلاق كان الطلاق بائناً أو رجعياً لقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب

وَلَا مَا جَرَّ إِلَى غَرَرٍ فِي عَقْدٍ أَوْ صَدَاقٍ وَلَا بِمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا فَسَدَ
 مِنَ النِّكَاحِ لِصَدَاقِهِ فُسِّخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا مَضَى وَكَانَ فِيهِ
 صَدَاقُ الْمِثْلِ وَمَا فَسَدَ مِنَ النِّكَاحِ لِعَقْدِهِ وَفُسِّخَ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَفِيهِ
 أُلْمُسَمَى وَتَقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا تَقَعُ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ

أجله والإجماع على ذلك فمن عقد على معتدة فسخ بغير طلاق لأنه يجمع على فساده فان دخل
 بها عوقبا والشهود ان علموا ولها المسمى ويلحق الولد ولا يتوارثان إذا حصل موت قبل
 الفسخ لفساد العقد ويتأبد تحريمها عليه وعلى أصوله وفروعه بشرط كونها معتدة من وفاة
 او طلاق بائن ومقدمات الوطء كالقبلة والمباشرة في العدة كالوطء فيها وتحالفه إذا وقعت
 بعد العدة فلا تحرم بها كما إذا لم يدخل بها أصلا ولا حصل منه مقدمات لا قبل ولا
 بعد وانما حصل مجرد عقد وفسخ فلا يتأبد تحريمها ويجوز له أن يتزوجها بعد العدة إن شاء.

« و » كذا « لا » يجوز النكاح على « ما جر إلى غرر في عقد » كالنكاح على الخيار
 « أو » جر إلى غرر في « صداق » كالنكاح على عبد أبق أو بغير شارد .

« و » كذا « لا » يجوز النكاح « بما لا يجوز بيعه » كالخمر والخنزير فان وقع شيء من
 ذلك فسخ قبل البناء ولا صداق لها ويثبت بعده بصداق المثل « وما فسد من النكاح
 لصدقه » كالنكاح بما لا يجوز تملكه شرعا كالخمر او يجوز لكنه لا يصح بيعه كالأبق
 « فسخ قبل البناء » بطلاق ولا صداق فيه وان قبضته رده .

« فان » لم يعثر عليه إلا بعد أن « دخل بها مضى » اي ثبت « وكان فيه صداق المثل »
 اي مثلها في الحال اي الدين والحسب والنسب « وما فسخ من النكاح » أجل « عقده »
 كالنكاح بغير ولي فسخ قبل البناء وبعده .

« و » إذا فسخ قبل البناء لا صداق فيه وإذا « فسخ بعد البناء ففيه المسمى » هذا ان
 سمى صداقا وإلا فصداق المثل « وتقع به » اي بالنكاح الفاسد الذي يفسخ بعد البناء وكان
 متفقا على فساده « الحرمة » كما تقع بالنكاح الصحيح « قال الاقفسي » معنى وقوع الحرمة به

وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ بِهِ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا وَلَا يُحْصَنُ بِهِ الزَّوْجَيْنِ وَحَرَّمَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعًا بِالْقَرَابَةِ وَسَبْعًا بِالرَّضَاعِ وَالصَّهْرِ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ

أن المرأة التي بنى بها بالنكاح الفاسد تحرم عليه امها وابنتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه
كتحريم النكاح الصحيح وأما لو فسخ النكاح الفاسد المتفق على فسادہ قبل البناء لم تقس
به حرمة الا أن يفعل شيئاً من مقدمات الوطء كالقبلة والمباشرة .

وأما النكاح المختلف في فسادہ فتقع الحرمة بعقده ولما شبه النكاح الفاسد بالصحيح في
الحرمة وخشى أن يتوهم مساواته له في كل الوجوه رفع ذلك بقوله « ولكن لا تحل به
المطلقة ثلاثاً » اي بالنكاح الفاسد بعد البناء اي المتفق على فسادہ ولو تكرّر وطؤه وأما
المختلف في فسادہ وطلقت بعد الوطء فإن تكرّر وطؤه بحيث ثبت النكاح حلت وأما
لو طلقت بعد أول وطء ففي حلها تردد مبني على أن النزاع هل هو وطء أو لا وانما حصل
التحريم بالوطء دون التحليل احتياطاً من الجانبين .

« ولا يحصن به الزوجين » لأن من شروط الاحلال والاحصان صحة العقد فما قاله هنا
مفسر لما قاله اول الكتاب أن مغيب الحشفة يحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثاً للذي طلقها
بأن يحمل ما تقدم على ما إذا كان صحيحاً أو مختلفاً في فسادہ ثم ما في النسخة التي بأيدينا
من قوله ولا يحصن به الزوجين غير صواب والصواب ولا يحصن به الزوجان كما في نسخة
التحقيق وأفاد التثاني ان للمصنف نسختين النسخة التي في التحقيق ونسخة ولا يحصن
الزوجين باستقاط به وهي ظاهرة أيضاً .

« وحرّم الله سبحانه وتعالى » على الرجال « من النساء سبعاً بالقرابة وسبعاً بالرضاعة
والصهر فقال عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم » جمع أم وهي المرأة التي ولدتك وان علت
فأمك المباشرة للولادة محرمة عليك وكذلك أم الأب وأم الأم وأم الجد للأب وأم الجد
للام « وبناتكم » جمع بنت وهي كل من لك عليها ولادة وان بعدت .
« وأخواتكم » جمع أخت وهي كل امرأة شاركتك في رحم او صلب او فيها معاً

وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ فَهَؤُلَاءُ مِنَ الْقَرَائِبِ
وَاللَّوَاتِي مِنَ الرِّضَاعِ وَالصَّهْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ

« وعماؤكم » جمع عمّة وهي كل امرأة اجتمعت مع أبيك في رحم أو صلب أو فيها معاً
« وخالاتكم » جمع خالة وهي كل امرأة اجتمعت مع أمك في رحم أو صلب أو
فيها معاً .

« وبَنَاتُ الْأَخِ » وهي كل امرأة لأخيك عليها ولادة فهي بنت أخيك كان الأخ شقيقاً
أو لأب أو لأم « وبَنَاتُ الْأُخْتِ » وهي كل امرأة لأخنك عليها ولادة فهي بنت أختك
كانت الأخت شقيقة أو لأب أو لأم « فهؤلاء » السبعة « من القرابة و » أما السبعة واللواتي
من الرضاع والصهر « فأشار إليها بقوله تعالى « وأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ » سواء كانت
المرضعة بكراً أو ثيباً أو متعالة ولو كانت غير بالغ بل ولو كانت خنثى مشكلاً حية
كانت أو ميتة حيث كان في ثديها لبن ولو مع الشك .

« وأخواتكم من الرضاعة » كان الرضاع في زمن واحد بأن صاحبتك في الرضاع أو
في أزمّة بأن أرضعت قبيل أن ترضع أو بعد أن رضعت ولم يذكر في القرآن من المحرم
بالرضاع إلا الأم والأخت فالأم أصل والأخت فرع فنبه تعالى بذلك على جميع الأصول
والفروع أي فروع الأصول .

« وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » كل امرأة لها على زوجتك ولادة فهي أم امرأتك وإن علت
وسواء عقد له عليها في حال بلوغه أو صباه وجمهور أهل العلم على أنها عامة فيمن دخل بها
ومن لم يدخل بها فالمقد على البنت يحرم أمها وكذا تحرم أم الزوجة بالرضاع وغير الجمهور
كعملي وابن عباس رضي الله عنهما قالوا أن قول عز وجل اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ شَرْطٌ فِي
هَذِهِ وَفِي الرِّبَةِ فَعَلَى مَذْهَبِهَا إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً فَطَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهَا .

« وَرَبَائِبُكُمْ » جمع ربيبة فربيعة بمعنى مفعولة أو مربية أي مولى أمرها وهي بنت

الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَالٌ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ
وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ

الزوجة وقوله « اللاتي في حجوركم من نسائكم » خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اجماعاً
إلا ما روي عن علي رضي الله عنه انها لا تحرم إذا لم تكن في الحجر والحجر بفتح الحاء
وكسرهما مقدم ثوب الإنسان ثم استعمل في الحفظ والستر مجازاً مرسلًا من استعمال اسم
السبب في المسبب لأن الحجر سبب للستر في الجملة .

واختلف في معنى الدخول من قوله تعالى « اللاتي دخلتم بهن » فقال الشافعي رضي
الله عنه هو الجماع وأفاد البيضاوي أن قوله تعالى دخلتم بهن أي دخلتم معهن السر وهي
كناية عن الجماع أي كناية مشهورة كما أفاده الشهاب وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله
هو التمتع من اللبس والقبلة الخ فان لم يقع شيء من ذلك فالربيبية حلال واليه الإشارة
بقوله تعالى « فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » اي لا اثم عليكم حينئذ في
نكاح الربيبية .

« وحلائل أبنائكم » جمع حليلة وهي زوجة الإبن وان سفل دخل بها الإبن او لم يدخل
وقوله تعالى « الذين من أصلابكم » تخصيص ليخرج من عمومه التبنّي اي من عموم أبنائكم
الأبناء بالتبني وتحرم عليه حليلة الإبن من الرضاع بالإجماع المستند إلى قوله ﷺ يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب اي فالإبن من الرضاع حكم ابن الصلب في حرمة حليلته
والمشهور أن أمة الإبن لا تحرم على الأب حتى يطأها الإبن او يتلذذ بها .

« وأن تجمعوا بين الأختين » سواء كان بنكاح او ملك او كانت واحدة بنكاح
واخرى بملك فيمتنع أيضاً أما الجمع للاستخدام فلا بأس به « إلا ما قد سلف » استثناء
منقطع معناه لكن ما قد سلف من ذلك وقع وأزاله الإسلام فإن الله يفرقه والإسلام
يجبه اي يقطعه اي يعموه من الصحف بحيث صار لا يؤاخذ عليه وليس هذا مثل قوله
إلا ما قد سلف في نكاح منكوحات الآباء لأن نكاح منكوحات الآباء لم يشرع قط

وَقَالَ تَعَالَى وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ وَحَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَنَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمُرَاةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا فَمَنْ نَكَحَ أَمْرَأَةً حَرَّمَ بِالْعَقْدِ دُونَ أَنْ تُمَسَّ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ

وإنما كانت جاهلية وفاحشة شائعة ونكاح الأختين كان شرعاً لمن قبلنا نسخه الله تعالى فينا .

« وقال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » سواء دخل بها الأب أو لم يدخل فبالعقد تحرم على الإبن وكذلك زوجة الجد لأنه أب وثبت في بعض النسخ « إلا ما قد سلف » ومعناه ما تقدم قبل الإسلام ولما لم يكن في القرآن من المحرمات بالرضاع صريحاً إلا الأم والأخت .

كان جميع الأصول والفروع حكمهم حكم من ذكر أتى بما يدل على ذلك عموماً فقال « وحرم النبي ﷺ بالرضاع ما يحرم من النسب » ولفظ الصحيحين يحرم من الرضاعة يحرم من الولادة ولما لم يكن في الآية ما يدل على تحريم الجمع بين المحارم غير الأختين وألحقت السنة بهما الجمع بين سائر المحارم نبه على ذلك بقوله :

« ونهى » أي النبي ﷺ « أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها » خرج في الموطأ والصحيحين ابن شامس والضابط أن كل امرأتين بينهما من القرابة والرضاعة ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكر الحرم الجمع بينهما في العقد والحل أي جليلة الوطء فان جمعها في العقد بطل النكاحان وفسخا أبداً وان حصل دخول بهما بلا طلاق ولا مهر لم يدخل بها ان جمع بينهما في الحل فان علمت الأولى فسخ نكاح الثانية وثبت نكاح الأولى ويفسخ نكاح من ادعى أنها ثانية لكن بطلاق وان لم تعلم الأولى من الثانية ولم يدع الزوج العلم بأولية احدهما فانه يفسخ نكاحهما .

ثم ذكر مسائل داخلة فيما تقدم على وجه التفسير فقال « فمن نكح امرأة حُرِّمَتْ بِـ » مجرد « العقد » عليها « دون أن تمس » أي توطأ « على آبائه وأبنائه » بمجرد العقد

وَحَرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُهَا حَتَّى يَدْخُلَ بِالْأُمِّ
أَوْ يَتَلَذَّذَ بِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ أَوْ بِشِبْهِهِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ
وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّانَا حَلَالٌ

عليها ولا تتوقف حرمتها على الوطء فقوله حرمت على آباؤه تفسير لقوله وحلائل أبنائكم
وقوله وأبنائه تفسير لقوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء .

وقوله « وحرمت عليه أمهاتها » تفسير لقوله وأمهات نسائكم فبالعقد على البنات
تحرم الأم دخل بها أو لم يدخل وقوله « ولا تحرم عليه بناتها حتى يدخل بالأم أو يتلذذ
بها » ولو بالنظر لغير الوجه ومثل الوجه الكفان « بنكاح أو ملك يمين » هذا خروج لغير
الموضوع لأن الموضوع أنه عقد على الأم .

« أو » يتلذذ بها « بشبهة من نكاح أو » شبهة « من ملك » تفسير لقوله وربائبكم
اللاتي في حجوركم من نسائكم فبالعقد على الأم لا تحرم البنات ولما يعمرها الدخول بها
أي وطؤها أو للتلذذ ولو بالنظر لجسدها والنظر للوجه ولو مع لذة لغوا اتفاقاً ومثله اليدان
مثال التلذذ بالنكاح الصحيح ظاهر .

ومثال الشبهة من النكاح أن ينكح خامسة أو معتدة غير عالم ويتلذذ بها أو يوطأ
امرأة يظنها زوجته فيحرم عليه فرع كل واحدة من المذكورات وأصلها وضابط نكاح
الشبهة أن ينكح نكاحاً فاسداً مجتمعاً على فساد له لكن يدرأ الحد كأن يتزوج بمعتدة أو
خامسة أو ذات محرم غير عالم ويتلذذ بها أو يوطأ امرأة يظنها زوجته فيحرم عليه أصل
كل واحدة منهن وفرعها .

« ولا يحرم بالزنا حلال » المعنى أن من زنى بامرأة ولو تكرر زناه بها لا يحرم عليه به
أصلها ولا فرعها بل يحل له أن يتزوج بأمرها أو بنتها التي لم تتخلق من مائه وأما هذه
فتحرم عليه ومن باب أولى يجوز لأصله وفرعه أن يتزوج بتلك المرأة ومثله قول مالك في
الموطأ فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئاً وظاهر قوله في المدونة خلافه ونصها وإن زنى بأمر
زوجته أو بنتها فليفارقها فحمل أكثر الشيوخ هذه المفارقة على الوجوب فاختلف ما في

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَطَهُهُ الْكَوَافِرِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِمِلْكٍ
 أَوْ نِكَاحٍ وَيَحِلُّ وَطَهُهُ الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمِلْكِ وَيَحِلُّ وَطَهُهُ حَرَائِرَهُنَّ
 بِالنِّكَاحِ وَلَا يَحِلُّ وَطَهُهُ إِمَائِنَهُ بِالنِّكَاحِ لِحُرٍّ وَلَا لِعَبْدٍ وَلَا تَتَزَوَّجُ
 الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا

الموطأ وظاهر المدونة فأكثر الشيوخ رجح ما في الموطأ وهو المعتمد لأن كل أصحاب مالك
 عليه ما عدا ابن القاسم ومنهم من رجح ما في المدونة لما ذكره ابن حبيب عن مالك أنه
 رجح عما في الموطأ وأفتى بالتحريم إلى أن مات .

« وحرم الله سبحانه وتعالى » على المسلم « وطه الكوافر » جمع كافرة « ممن ليس من
 أهل الكتاب بملك أو نكاح » لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن قال الفاكهاني
 الشرك يشمل المجوس والصابئة وهم قوم عدلوا عن اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة
 ويشمل عبدة الأوثان وغيرهم وهم من يعبدون غير الصنم فعبدة الأوثان من يعبدون الصنم
 وغيرهم ومن يعبدون الشمس والقمر .

« ويحل » للمسلم « وطه » الإمام « الكتابيات بالملك » دون النكاح لعموم قوله تعالى
 أو ما ملكت أيانكم « ويحل » للمسلم ولو كان عبدا « وطه حرائرهن » أي الكتابيات
 « بالنكاح » لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب وهن الحرائر أو العفائف
 الكتابيات قال في الذخيرة لما شرف أهل الكتاب ونسبتهم إلى مخاطبة من رب الأرباب
 أبيح نساؤهم وطعامهم وفات غيرهم هذا الشرف بجرمانهم وروى عن عبد الله ابن عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه عدم جواز نكاح الكتابية الحرة محتجاً بآية البقرة قال لا أعلم
 شركاً أعظم أن ربها عيسى .

« ولا يحل وطه إمائنه » أي إماء الكتابيات « بالنكاح » لا « لحر ولا لعد » مسلمين
 سواء خاف على نفسه العنت أم لا لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح
 المحصنات المؤمنات فعن ما ملكت أيانكم من فتياتكم المؤمنات أي فلينكح مملوكة من
 الإماء المسلمات فشرط الإيمان فيهن .

« ولا تتزوج المرأة عبداً » سواء كان كامل الرق أو مبعثاً أو كان فيه بعض عقد من

وَلَا عَبْدَ وَلَدَهَا وَلَا الرَّجُلُ أُمَّتُهُ وَلَا أُمَةٌ وَلَدُهُ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً
وَالِدُهُ وَأُمَةٌ أُمُّهُ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ أُمْرَأَةٍ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ وَتَتَزَوَّجَ
الْمَرْأَةُ ابْنَ زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ

حرية كالمكاتب لتعارض الحقوق لأنه لو تزوجها لكان له عليها سلطنة الزوجية وهي لها
عليه سلطنة الملك فإذا وقع فانه يفسخ بغير طلاق لأنه متفق على فساد .

«و» كذلك «لا» تتزوج المرأة «عبد ولدها» لأنه كعبد «و» كذلك «لا» يتزوج
«الرجل أُمته» أي أمة نفسه لأن النكاح إنما هو ملك المنافع وهو البضع والملك إنما هو
ملك الرقبة بكمالها فملك المنافع داخل في ملك الرقبة فلا فائدة للنكاح .

«و» كذلك «لا» يتزوج الرجل «أمة ولده» للشبهة التي له في مال ولده ولذا لا
يقطع إذا سرق من ماله ولا يحسد إذا وطئ أُمته وتحب نفقته عليه أن احتاج فهو في معنى
من تزوج أمة نفسه فإن وقع النكاح على شيء مما ذكر فسخ بغير طلاق «وله» أي ويباح
للرجل «أن يتزوج أمة والده» الحر وإن علان لم يستمتع بها الوالد بوطء أو قبلة
أو مباشرة

«و» كذا يباح له يتزوج «أمة أمه» الحرة وإن علت لأنه لا شبهة له في مالها إذ لو
سرق من مالها قطع أو زنى بأمة أحدهما حد ولا يشترط في جواز تزويجها خوف العنت
لأن ولده يمتق على أبويه وإنما يشترط ذلك إذا كانا عبيدين لأن الولد للسيد .

«و» يباح «له» أيضاً «أن يتزوج بنت امرأة أبيه من رجل غيره» هذا واضح إذا
كانت البنت معها قبل التزويج وانفصلت من الرضاع أما إذا تزوجها وهي ترضعها أو
طلقها الأب ثم تزوجت بعده برجل وأولدها بنتاً فهل لابن الزوج الأول أن يتزوج هذه
البنت أم لا في ذلك ثلاثة أقوال استظهر منها المنع والكراهة احتياطاً .

ثم ذكر عكس هذه المسألة بقوله «وتتزوج المرأة ابن زوجة أبيها من رجل غيره»
أي غير أبيها هذا إذا تزوجها أبوها بعد انقطاع الولد من الرضاع أما إذا تزوجها وهي
ترضعه فهو أخو الرقيقة من الرضاع .

وَيَجُوزُ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ
وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ أَمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ وَلِلْحَرِّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنَتَ وَلَمْ
يَجِدْ لِلْحَرَائِرِ طَوْلًا وَلِيَعْدِلَ بَيْنَ نِسَائِهِ

« ويجوز للحر والعبد ، المسلمين » نكاح أربع حرائر مسلمات أو كتابيات ، اتفاقاً في حق الحر وعلى المشهور في حق العبد وروى ابن وهب قصره على اثنتين قياساً على طلاقه وحدوده وقد يمتنع القياس بأن النكاح لذة يستوي فيها الحر والعبد كالأكل والشرب وإنما يتشطر الغذاب ويمتنع نكاح الخامسة بإجماع فإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده وتحل الخامسة بطلاق إحدى الأربع طلاقاً بائناً لا رجعيّاً لبقاء العصمة .

« و » يجوز « للعبد نكاح أربع أماء مسلمات » بملاكات للغير من غير اشتراط خوف العنت وبغير اشتراط أن لا يجد للحرائر طولاً وإنما يشترط الإسلام .

« و » يجوز « للحر ذلك » أي تزويج أربع أماء مسلمات بملاكات للغير بشرطين أحدهما « ان خشى العنت » أي الزنا لقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ويتم ذلك بغلبة الشهوة وضعف الخوف من الله تعالى فإن اشتد الخوف من الله وأمن على نفسه حرمت الأمة وسمى الزنا عنثاً لأن أصله التعب والمشقة لقوله تعالى ولو شاء الله لأعنتكم أي ضيق عليكم « و » الآخر إذا لم يجد للحرائر طولاً « وهو ما يتزوج به الحرة .

« وليعدل بين نسائه » سواء كن حرائر أو أماء مسلمات أو كتابيات دل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أي فاختاروا واحدة أمر الله سبحانه وتعالى بالإقتصار على الواحدة ان خاف الجور فدل على ان العدل واجب .

وأما السنة فقوله ﷺ إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط رواه اصحاب السنن الأربعة وأجمعت الأمة على وجوبه فمن لم يعدل بين نسائه فهو عاص لله ولرسوله ﷺ لا تجوز امامته ولا شهادته والراجع انه يقصر العدل على المبيت فقط واما الكسوة والنفقة فيحسب حال كل واحدة فالشريفة بقدر مثلها والدينية بقدر

وَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى بِقَدْرِ وَجْدِهِ وَلَا قَسَمَ فِي الْمَيْتِ لِأَمْتِهِ وَلَا
لَأُمٍّ وَلَدِهِ وَلَا نَفَقَةً لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى الدُّخُولِ
وَهِيَ مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلَهَا

مثلها ولا يجب في الوطء ويحرم عليه ان يوفر نفسه لينشط للأخرى والقسم بيوم ولية ولا
يقسم بيومين إلا برضا من .

« وعليه » اي الزوج خراً كان أو عبداً وجوباً « النفقة والسكنى » للزوجة حرة
كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية « بقدر وجده » بضم الواو وسكون الجيم اي وسعه
ظاهره انه لا يراعى إلا حال الزوج فقط والمشهور انه يراعى حالها معاً فينفق نفقة مثله
لمثلها في عسره ويسره وكذلك الكسوة ويجوز اعطاء الثمن عما لزمه ولا يلزمها الأكل معه
واتفق على انها تطلق عليه إذا عجز عن النفقة بعد التلوم على المشهور ومقابلته انه يطلق
عليه من غير تلوم ذكره بهرام وطلاقه يكون رجعيًا ولو اوقعه الحاكم ولكن لا تصح
رجعته لها إلا إذا وجد يساراً يظن معه دوام القدرة على الإنفاق .

« ولا قسم في المبيت لأمته ولا لأم ولده » مع زوجة او مع امة اخرى لان القسم إنما
يجب لمن له حق في الوطء وهاتان لا حق لهما فيه اتفاقاً إذ الذي على سيد المملوك طعامه
وكسوته ذكره أو أنثى ولسيده عليه الخدمة التي يطبقها ولو تضررت الجارية من ترك
الوطء واحتاجت للزواج لا يجبر سيدها والعبد مثلها وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا
ضرر ولا ضراراً فإنما هو فيما يجب للشخص ومن حقه والرق لا حق له في الوطء .

« ولا نفقة للزوجة » بتيمع كانت أو غيرها حرة أو أمة بمجرد العقد عليها على المشهور
وإنما تجب بأحد شيئين أحدهما « حق يدخل بها » المراد بالدخول هنا ارخاء الستور ووطئ
أم لا كانت ممن يوطأ مثلها أم لا بأن كانت غير مطيعة أو بها مانع من رتق ونحوه بشرط
ان يكون الزوج بالغاً وان يكونا غير مشرفين والشيء الآخر اشار إليه بقوله « او يدعى
إلى الدخول » ويشترط في هذه ان يكون الزوج بالغاً وان لا يشتد مرضها بحيث اخذها
في السياق والنزع .

وهناك شرط آخر اشار إليه بقوله « وهي » ان تكون « ممن يوطأ مثلها » فالصغيرة

وَنِكَاحُ التَّفْوِيزِ جَائِزٌ وَهُوَ أَنْ يَعْقِدَاهُ وَلَا يَذْكُرَانِ صَدَاقًا ثُمَّ لَا يَدْخُلُ بِهَا حَتَّى يَفْرُضَ لَهَا فَإِنْ فَرَضَ لَهَا صَدَاقَ الْمِثْلِ لَزِمَهَا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فِيهِ مَخْيَرَةٌ فَإِنْ كَرِهَتْهُ فُرِقَ بَيْنَهُمَا

التي لا يمكن وطؤها لا نفقة لها بالدعوة بل بالدخول لانه إذا دخل استمتع بغير الوطء وإذا اختلفا في الدعوة بأن قالت دعوتك للدخول من شهر كذا والزوج ينكر ذلك فالقول قوله .

« ونكاح التفويض جائز » من غير خلاف « وهو ان يعقده » بلفظ التثنية اي الزوج والولي ويروى يعقده بلفظ الافراد اي الزوج « ولا يذكرا صداقا » استشكل اثبات التون لانه معطوف على المنصوب هذا الإشكال مبني على ان الواو للعطف اما لو جعلت للحال كما فعل التثاني فلا اشكال وكلام المصنف صادق بصورتين لانها اذا لم يذكرا صداقا اما ان يصرحا مع ذلك بالتفويض نحو انكحتك وليتي على التفويض أولا نحو زوجتك وليتي من غير ذكر مهر وعلى كلا الوجهين النكاح صحيح اما لو صرحا باشتراط اسقاط المهر لما جاز وفسخ قبل الدخول واختلف قول ابن القاسم في فسخه بعده والمعتمد عدم الفسخ وانه يمضي بصداق المثل .

« ثم » إذا قلنا يجوز نكاح التفويض وصحته ووقع ومنعت الزوج من الدخول فإنه « لا يدخل بها حتى يفرض لها » صداق مثلها ويعتبر صداق المثل يوم العقد لأنه يوجب الميراث وغيره من حقوق النكاح الثابتة به وليستحقه بالدخول لا بالعقد ولا بالموت فإن مات احدهما توارثا ولا صداق إلا بفرض واثبته بعضهم بالموت وهو ضعيف .

« فإن فرض » الزوج « لها » اي الزوجة المنكوحة على التفويض « صداق المثل لزمها » ما فرض لها على المذهب « وان كان » ما فرض لها « اقل » من صداق مثلها مثل ان يفرض لها خمسين ديناراً وصداق مثلها مائة « فهي مخيرة » في الرضا به ورده « فان » رضيت به وكانت ثيباً رشيدة لزمها ذلك ما لم ينقص عن ربع دينار وان لم ترض به بأن كرهته فرق بينهما « بطلقة بائنة لانها قبل الدخول وأما ذات الاب والوصي فاختلف »

إِلَّا أَنْ يُرَضِّيَهَا أَوْ يَفْرُضَ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا فَيَلْزِمَهَا وَإِذَا أَرْتَدَّ أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ أَنْفَسَخَ النِّكَاحُ بِطَلَاقٍ وَقَدْ قِيلَ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ
ثَبَتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَذَلِكَ فَسْخٌ بِغَيْرِ طَلَاقٍ

هل لها الرضا بأقل من صداق المثل على اقوال مشهورها الصحة من الاب قبل البناء وبعده
ومن الوصى قبل البناء فقط .

ثم استثنى من المسألة التي تخير فيها صورتين فقال « إلا أن يرضيها » بزيادة شيء على
ما سماه ما لم يبلغ صداق المثل « أو يفرض لها صداق مثلاً » بعد أن فرض لها دونه
« فيلزمها » ما ارضاها به في الصورة الاولى وصداق المثل الذي فرضه ثانياً في
الصورة الثانية .

« وإذا ارتد » أي قطع « أحد الزوجين » الإسلام أي بكلمة مكفرة ودخل في دين
غير دين الإسلام « فسخ النكاح » بينهما ساعة ارتداده « بطلاق » بائن على المشهور أي
فسخ بطلاق على المشهور بائن على المشهور فهو راجع للموصوف وصفته ومحل ذلك ما لم
يقصد المردد منهما برده فسخ النكاح وإلا فلا فسخ وعليه لو أسلم المرتد فالزوجة باقية
ولا تحتاج لعقد ولا رجعة لبقاء العصمة وإن قتل على رده لا يوث الآخر وتعتبر ردة غير
البالغ على المشهور فيحال بينهما واتفق على أنه لا يقتل إلا بعد بلوغه واستتابته وينبغي
على أن رده معتبرة أنه لا تؤكل ذبيحة ولا يصلى عليه .

« وقد قيل » الفسخ « بغير طلاق » وهو رواية ابن أبي أويس وابن الماجشون ووجه
بأنهما مغلوبان ومقهوران على فسخه لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر أي لا يكون
بينكم وبينهن عصمة ولا علقه زوجية والكوافر جمع كافرة .

« وإذا أسلم » الزوجان « الكافران » سواء كانا كتابيين أو غيرهما أسلم قبل الدخول
أو بعده سواء كان النكاح بولي وصداق أولاً « ثبتا على نكاحهما » ما لم يكن ثم مانع مثل
أن يكون بينهما نسب أو رضاع أما أن كان ثم مانع من الاستدامة فسخ النكاح .
« وإن أسلم أحدهما » أي الزوجين فذلك فسخ « بغير طلاق » على المشهور وصوروا

فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ كَانَ أَحَقَّ بِهَا أَنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً ثَبَتَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَتْ مَجُوسِيَّةً فَأَسْلَمَتْ بَعْدَهُ مَكَانَهَا كَأَنَّا زَوْجَيْنِ وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَإِذَا أَسْلَمَ مُشْرِكٌ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَلْيُخْتَرْ أَرْبَعًا

هذه المسألة بصور منها ان يسلم الزوج وتحتة مجوسية او نحوها ممن ليست من اهل الكتاب ولم تسلم اي لم تسلم بالقرب اي في كالشهر واما إذا لم يبعد الزمان بين اسلاميهما بل كان قريباً كالشهر ونحوه فيقر عليها دخل بها او لا .

« فإن اسلمت هي » اي الزوجة كتابية او غيرها قبل زوجها الذي بنى بها « كان احق بها ان » كان حاضراً و « اسلم » وهي « في العدة » ولو طلقها في العدة إذ لا عبرة بطلاق الكافر واما لو اسلم بعد انقضاء العدة فلا يقر عليها لأن اسلامه كالرجعة ولا رجعة بعد انقضاء العدة فإن اسلمت قبل زوجها الذي لم يبن بها فإنه تبين مكانها .

« وان اسلم هو » اي الزوج قبلها « وكانت كتابية ثبت عليها » اي اقر على نكاحها ما لم يكن هناك مانع من الاستدامة مثل ان يكون بينها نسب او رضاع او تزوجها في العدة وسواء كان إسلامه قبل الدخول او بعده .

« فإن » لم تكن كتابية بل « كانت مجوسية » فلا يخلو اما ان تسلم في الحال او لا « فإن اسلمت بعده مكانها » كانا زوجين ما لم يكن مانع من الإستدامة كما تقدم .

« وان » لم تسلم بعده مكانها بل « تأخر ذلك » اي اسلامها عن اسلامه « فقد بان منة » وما قاله الشيخ يخالف ما في المختصر وهو انها ان اسلمت بعد زوجها بدون ان يبعدها بين اسلاميهما ثبت النكاح ويحد القرب بالشهر ونحوه وفي بعض الروايات الشهر ان قرب . « وإذا اسلم مشرك وعنده » من النسوة « اكثر من اربع فليختر » نسوة منهن « اربعاً » ممن يجوز نكاحهن في الاسلام قبل الدخول أو بعده وسواء عقد عليهن في عقد واحد او في عقود مختلفة سواء كن اوائل او اواخر اسلمن معه او اسلم هو وكن كتابيات والاختيار يكون يلفظ صريح او ما يدل عليه من لوازم النكاح كطلاق اوظهار او وطء .

وَيُفَارِقُ بَاقِيَهُنَّ وَمَنْ لَا عَنَ زَوْجَتَهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدًا وَكَذَلِكَ الَّذِي
يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا وَيَطْوُهَا فِي عِدَّتِهَا وَلَا نِكَاحَ لِعَبْدٍ وَلَا لِأَمَةٍ
إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ السَّيِّدُ

«و» بعد ان يختار منهن اربعا « يفارق باقيهن » بغير طلاق على المشهور أي ان مفارقة
الباقى ليست طلاقاً على المشهور ومقابله يقول انها طلاق وعليه ابن المواز وابن حبيب
وفائدة الخلاف انه لو اسلم على عشر نسوة ولم يدخل بواحدة واختار اربعا وفارق الباقي
فلامهر لمن وعند ابن المواز لكل واحدة منهن خمس صداقها لانه لو فارق الجميع لزمه
صداقان وعند ابن حبيب نصف صداقها والأصل في ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي
وغيرهما ان غيلان الثقفي اسلم وله عشرة نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فقال النبي ﷺ
امسك اربعا وفارق باقيهن .

« ومن لا عن زوجته لا تحل له أبداً » زاد في الموطأ وان كذب نفسه جلد الحد وألحق
به الولد ولم ترجع إليه أبداً « وكذلك » مثل تأبيد الزوجة الملاعنة .

« الذي يتزوج المرأة » بمعنى يعقد عليها وهي « في عدتها » من غيره سواء كانت عدة
وفاة أو طلاق وإنما قيدنا العدة بكونها من غيره لأنه لو تزوج بميتوتته وان كان حراماً
قبل زوج ويفسخ ويحد إلا أنه لا يتأبد بتحريمها عليه « ويطؤها في عدتها » ظاهر كلامه
انه لو عقد في العدة ودخل بعدها لا تحرم والمشهور تأبيد الحرمة وظاهره ايضاً ان القبلة
ونحوها إذا وقعت في العدة لا تحرم وخالفه صاحب المختصر قائلاً إذا وقعت القبلة ونحوها
في العدة تأبد التحريم .

« ولا نكاح » جائز لازم « لعبد ولا لامة إلا ان يأذن السيد » فلو تزوج العبد بغير
اذن السيد ثم علم بعد ذلك فله الخيار إن شاء أمضاه وان شاء فسخه بطلقة بائنة لأنه
أدخل على ملكه نقصاً ثم ان كان الفسخ قبل البناء فلا شيء على العبد وإن كان بعده
استرد السيد ما أخذه الزوجة من الصداق الاربع دينار فإن عتق العبد أتبعته بما أخذه
السيد واما الأمة إذا تزوجت بغير اذن السيد فإن وكلت رجلاً في عقد نكاحها فحكمها

وَلَا تَعْقِدُ امْرَأَةً وَلَا عَبْدٌ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ نِكَاحَ امْرَأَةٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً لِيُحِلَّهَا لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَا يُحِلَّهَا ذَلِكَ

حكم العبد إن شاء السيد أمضاه وإن شاء فسخه وإن باشرت العقد بنفسها فليس للسيد
الاجازة بحال بل يجب الفسخ اتفاقاً .

« ولا تعقد امرأة ولا عبد ولا من على غير دين الإسلام نكاح امرأة » فالذكورية والحرية
والاسلام شروط في صحة العقد إذ المرأة لما لم يجز لها أن تتولى العقد لنفسها فعقدتها
لغيرها أخرى وأما العبد فلا ولاية له إلا المكاتب في أمته فانه يتولى عقد نكاحها ولا
ولاية لكافر على مسلمة وله الولاية على الكافرة زوجها مسلم أو كافر . « ولا يجوز أن يتزوج
رجل امرأة ليحلها » أى فالباعث له على التزويج قصد الإحلال أو قصد الإحلال مع نية
امساكها ان أعجبته والمعبرة بالنية وقت العقد فلو طرأت له نية التحليل عند الوطء لا يضر
« لمن طلقها ثلاثاً » لقوله ﷺ ألا أخبركم بالنيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو
الحلل ثم قال لعن الله المحلل والحلل له رواه الدارقطني ففي قوله النيس تشبيه الرجل
بالنيس واستعارة اسمه له على طريق التصريح بجامع الدناءة إشارة إلى انه بمثابة حيوان
بهيمي دنيء ثم قوله لعن الله المحلل والحلل له سماه محلاً بحسب زعمهم والحلل بكسر اللام
الأولى الذي يتزوج مطلقة ثلاثاً بعد العدة والحلل له هو الزوج الأول قال في التحقيق
وسكت ﷺ عن الولي والمرأة والشهود مع ان الحرمة لاحقة للكل لتعلق الحرمة
بالزوجين أشد ولذلك أخبر ﷺ بأن الله لعنهما أي طردهما من رحمته .

« ولا يحلها ذلك » الزوج لمن طلقها البتات وإذا عثر على هذا النكاح فسخ قبل البناء
وبعده وعبارة بعضهم ويفرق بينهما بتطبيقه بآئنة ولها بالبناء صداق المثل فإن تزوجها
الأول بهذا النكاح فسخ بغير طلاق ويعاقب من عمل بنكاح المحلل من زوج وولي وشهود
وزوجة وظاهر كلامه ان قصد المطلق أو الزوجة التحليل بنكاح الثاني لا يضر وتحل به
وهو كذلك .

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَعْقِدُ نِكَاحًا لِغَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ
نِكَاحُ الْمَرِيضِ وَيُفْسَخُ وَإِنْ بَنَى بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ فِي الثَّلَاثِ مُبَدَأً
وَلَا مِيرَاثَ لَهَا

« ولا يجوز نكاح المحرم » بحج أو عمة « لنفسه ولا يعقد نكاحاً لغيره » لما صح انه
مطلق قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب فان وقع نكاحه أو انكاحه فسخ أبداً
قبل الدخول وبعده بطلاق على المشهور ولا يتأبد التحريم وإذا فسخ قبل الدخول فلا
شيء لها وإذا فسخ بعده فلها الصداق لأن كل مدخول بها لها الصداق .

« ولا يجوز نكاح المريض » والمريضة مرضاً مخوفاً وهو الذي يحجر فيه عن ماله
ويلحق به كل من حكم عليه بقطع أو محبوس لقتل وظاهر كلامه ان نكاح المريض لا
يجوز ولو احتاج إلى امرأة تقوم به وهو كذلك على أحد المشهورين والمشهور الآخر
يجوز مع الحاجة .

« و » إذا قلنا لا يجوز نكاح المريض فانه « يفسخ » ظاهره قبل البناء وبعده عثر
عليه قبل الصعة أو بعدها والراجع ما في المختصر انه إذا عثر عليه بعد الصحة لا يفسخ
وظاهره أيضاً كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية أجازة الورثة أم لا وهو المشهور لأن
العلة وهي ادخال وارث لم تؤمن لجواز عتق الأمة واسلام الكتابية فيصيران من أهل الميراث
لا يقال الحق للوارث فينبغي جوازه باجازه كال تبرع بزائد الثلث لأننا نقول اخراج المال
موقوف حتى يعلم الوارث بعد الموت فيحتمل موت المجيز وحدوث وارث غيره والراجع
أن الفسخ بطلاق لانه من المختلف فيه فان لم يبن بها فلا شيء لها .

« وان بنى بها فلها الصداق في الثلث مبدأ » قال ابن عمر يريد صداق المثل وهو قول
ابن القاسم وقال ابن تاجي ظاهر كلام الشيخ أن لها المسمى وان كان أكثر من صداق المثل
يقضي لها به من رأس ماله قل أو كثر « ولا ميراث لها » أي لمن تزوجها في المرض لنهي
عليه الصلاة والسلام عن إدخال وارث وإخراجه وليعامل بنقيض مقصوده .

وَلَوْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَكَانَ لَهَا الْيَرَاثُ مِنْهُ إِنْ مَاتَ
فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِمِلْكٍ وَلَا نِكَاحٍ
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

« ولو طلق المريض امرأته لزمه ذلك » الطلاق بلا خلاف لأنه عاقل. مكلف « وكان الميراث لها منه ان مات في مرضه ذلك » كان الطلاق بائنا أو رجعيًا ولا يرثها هو ان كان الطلاق ثلاثًا ويرثها إن كان رجعيًا ما لم تخرج من العدة ومفهوم الشرط انه إذا صح من مرضه ومرض مرضا آخر فلا ترثه لأنه قد زال الحجر عنه الذي هو سبب ميراثها .

« ومن طلق » من المسلمين الأحرار « امرأته » حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية مدخولا بها أو غير مدخول بها « ثلاثا لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجا غيره » للآية والمراد بالنكاح في كلام الشيخ وفي الآية الوطء دل عليه قوله ﷺ في حديث امرأة رفاعة لاحق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك .

ويشترط في الزوج أن يكون مسلما فلو كان المسلم متزوجا يهودية أو نصرانية وطلقها ثلاثا ثم تزوجها يهودي أو نصراني وطلقها أو مات عنها فلا تحل لزوجها المسلم بذلك ، بالغا فالصبي وطؤه كالعدم فلا تحل به ويعتبر البلوغ عند الوطء فلو عقد قبل البلوغ ولم يدخل حتى بلغ حلت وأن يكون النكاح لازما احترازا عن نكاح الخيار لأنه غير لازم كنكاح العبد بغير إذن سيده وأن يولج حشفته أو مثلها من مقطوعها . في قبلها بانتشار احترازا من الإيلاج بغير انتشار فانه لا عسيلة معه إيلاجا مباحا فالوطء في الحيض أو العدة غير معتبر . وكذا وطء المحلل من غير تناكر فيه وان تعلم الخلوة المعتادة بينهما وثبتت بمرأتين فلا بد من ثبوت الخلوة وإلا لم تحل قال أشهب ولو صدقها الثاني على الوطء لأنها تنهم على الوطء لتملك الرجعة لمن طلقها ويثم الثاني ليملك الرجعة وأن تكون عالة بالوطء فلا يعتبر وطء المغمى عليها أو المجنونة ويشهد لذلك حديث امرأة رفاعة فانه يقتضي انه لا بد من علمها لأنه قال لها حتى تذوق عسيلته الخ ،

ثم شرع يتكلم على الطلاق وهو لغة الأرسال من قولك أطلقت الناقة واصطلاحا حل

وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَعَاةٍ وَيُلْزَمُهُ إِنْ وَقَعَ وَطَلَّاقُ السَّنَةِ
مُبَاحٌ وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَقْرَبْهَا فِيهِ طَلِّقَةً ثُمَّ لَا يُتْبِعَهَا طَلَّاقًا
حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ وَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي الَّتِي تَحِيضُ مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْحَيْضَةِ
الثَّالِثَةُ فِي الْحُرَّةِ أَوْ الثَّانِيَةِ فِي الْأَمَةِ

العصمة المنعقدة بين الزوجين وله أربعة أركان الزوج والزوجة والقصد فمن سبق لسانه
إلى الطلاق لم يقع عليه طلاق يعنى من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم
بالطلاق فلا شيء عليه .

وكذلك من أكره على الطلاق إلا أن يترك التورية مع العلم بها والتورية لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويريد البعيد كقوله هي طالق ويريد من وثاق ومعناه القريب ابانة العصمة
والرابع الصيغة وتنقسم إلى صريح وهو ما فيه لفظ الطلاق ولا يحتاج إلى نية وإلى كناية
وهي صريحة ومستأني ومحتملة فتقبل دعواه في نيته وعدده فاذا قال إذهي أو انصرفي
مثلا وقال لم أرد بذلك طلاقا فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال نويت بذلك
الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلقة أو أكثر عمل بها وان لم تكن له نية في عدد
لزمه الثلاث .

وقد قسم الشيخ الطلاق باعتبار أنواعه إلى قسمين بدعى وسنى فالأول قوله « وطلاق
الثلاث في كلمة واحدة بدعة » أى محدثة أى لم يؤمر به أبلا أمر بخلافها فلا ينافي وقوعها
في زمنه عليه السلام فمن ذلك ما بلغه أن رجلا طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان
ثم قال أتلعبون بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم « ويلزمه » الطلاق الثلاث « ان
وقع » في كلمة واحدة على المعروف من المذهب وقيل واحدة .

« واما الثاني فهو « طلاق السنة » أى الذي أذنت فيه السنة وحكمه أنه « مباح »
ثم فسره بقوله « وهو أن يطلقها في طهر لم يقربها » أى لم يجامعها « فيه طلقة » واحدة .
« ثم لا يتبعها طلاقا حتى تنقضي العدة » فهذه أربعة قيود متى فقد واحد منها لم يكن
سنيا « وله الرجعة في التي تحيض مالم تدخل في الحيضة الثالثة في » حق « الحررة أو » في

فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَمْ تَحْضْ أَوْ مِمَّنْ قَدْ يَسَتْ مِنْ أَلْمَحِيضِ طَلَّقَهَا مَتَى شَاءَ
وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ وَتُرْتَجِعُ الْحَامِلُ مَا لَمْ تَضَعْ وَالْمُعْتَدَّةُ بِالشُّهُورِ مَا لَمْ
تَنْقُضِ الْعِدَّةَ وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ

الحیضة « الثانية في » حق « الأمة » لأن أسباب الزوجية باقية بينهما ما عدا الوطء والرجعة
تكون بالنية مع القول كراجعتها وأمسكتها أو ما يقوم مقام القول كالوطء ومقدماته إلا أنه
لا بد من النية مع الوطء فالوطء بدون النية ليس برجعة .

« فان كانت » المطلقة « ممن لم تحض » لصغر « أو ممن يسست من الحيض » قال ابن
ناجي أراد بها من أيس الحيض منها فتصدق ببنت ثلاثين سنة وليس المراد من جاوز سنها
الخمسين أو الستين أو السبعين سنة كما قال في غير هذا الموضع « طلقها متى شاء » أى في
أى وقت شاء قال التتائي ولو بعد وطئها اه لأن طلاق ذوات الأشهر لا يوجب تطويل عدة .
« وكذلك الحامل » أى للأمن من التطويل وكذلك الزوجة غير المدخول بها ولو في
حال حيضها بناء على أن النهى لتطويل العدة ولو قدم قوله فان كانت الخ على قوله وله
الرجعة الخ لكان أنسب لأنه من جملة مسائل الطلاق لا الرجعة .

« وترجع الحامل ما لم تضع » حلها كله فترجع بعد وضع بعضه فان وضعت جميعه انقضت
عدتها فلا رجعة وتنقض العدة بما أسقطته من مضغة أو علقه فان أشكل الأمر ولم يعلم
أهو ولد أودم منعقد اختبر بالماء الحار فان كان دما انحل وان كان ولدا لا يزيده ذلك
إلا شدة .

« والمعتدة بالشهور » وهى المستحاضة واليايسة ترجع « ما لم تنقض العدة » وعدة الأولى
سنة يعتبر منها تسعة أشهر استبراء والثلاثة الباقية هى العدة فالعدة فى الحقيقة ثلاثة أشهر
وعدة الثانية ثلاثة أشهر ومثلها الصغيرة المطيقة للوطء ولا فرق فى الاعتداد بالشهور بين
الزوجة الحرة والأمة كاعتداد بوضع الحمل وإنما يفترقان بالاقراء « والاقراء » أى فى الآلة
لا فى المصنف لأنه لم يتقدم لها ذكر وعندنا وعند الشافعي « هي الإطهار » وعند أبي حنيفة
هى الحيض وثمره الخلاف حلها بمجرد رؤية الدم الأخير على ان المراد الاطهار وعدم حلها

وَيُنْهَى أَنْ يُطْلَقَ فِي الْخَيْضِ فَإِنْ طُلِّقَ لَزِمَهُ وَيُجْبَرُ عَلَى الرَّجْعَةِ مَا لَمْ تَنْقُضِ
 الْعِدَّةُ وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ وَالْوَّاحِدَةُ تَبَيَّنَتْهَا وَالثَّلَاثُ
 تُحَرِّمُهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَمَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ حَتَّى
 يَنْوِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

حتى تتم الحيضة على ان المراد بالاقراء الحيض .

« وينهى » بمعنى ونهى نهى تحريم « أن يطلق » الرجل زوجته وهى « في الحيض »
 أى والفرض انها غير حامل « فان طلق لزمه » لما صح ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق
 امرأته وهى حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال ﷺ مره فليراجعها ثم ليسسكها
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك
 العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء قال ابن عمر حسبت على بتطبيق أى الطلقة التي
 طلقها في الحيض والذي حسبها عليه النبي ﷺ لأنه قال لعمر مره فليراجعها والمراجعة بدون
 الطلاق محال .

« و » ان لم يراجعها « أجبر على الرجعة » وصفة الجبر ان يأمره الحاكم بها فان أبى هدهد
 بالسجن فان أبى سجن فان أبى هدهد بالضرب فان أبى ضوب ويكون ذلك قريبا بعضه
 من بعض .

« والتي لم يدخل بها » يباح له أن « يطلقها متى شاء » في طهر أو حيض على المشهور
 إذ لا عدة عليها ومنعه أشبه في الحيض لأن العلة عنده محض التعمد « والواحدة تبينها »
 أى غير المدخول بها لأنها لا عدة عليها ومثل طلاقها قبل الدخول ما إذا دخل بها ووطئها
 وطأ غير مباح كما لو كان في حيض أو نفاس مثلافاتها بآنة أيضا « والثلاث تحرمها إلا
 بعد زوج » أى الثلاث في كلمة أو ما في حكمها كالبتة أو بتكرار لفظ الطلاق نسقا .
 « ومن قال لزوجه أنت طالق فهي واحدة » أن يلزمه طلقة واحدة ولو لم ينو حل
 العصمة لأنه صريح يلزم به الطلاق ولو هزلا وأما أنت منطلق أو مطوقة فلا يلزم به
 الطلاق إلا بالنية لأنه من الكنايات الخفية « حتى ينوى أكثر من ذلك » فيلزمه ما نوى
 اثنتين أو ثلاثا .

وَالْخُلْعُ طَلَقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ طَلَاقًا إِذَا أَعْطَتْهُ شَيْئًا فَخَلَعَهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ أَنْتَ طَالِقٌ أَلْبَنَتْهُ فِيهِ ثَلَاثٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَإِنْ قَالَ بَرِيَّةً أَوْ خَلِيَّةً أَوْ حَرَامًا أَوْ حَبْلَكَ عَلَى غَارِبِكَ فِيهِ ثَلَاثٌ فِي الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَيُنَوَّى فِي الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَالْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ إِلَّا أَنْ تَعْفُو عَنْهُ هِيَ إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا

ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لغة الازالة وشرعا ازالة العصمة بعموض من الزوجة أو غيرها وهو معنى قوله « والخلع طلاق لا رجعة فيها وان لم يسم طلاقا إذا أعطته شيئا فخلعها به من نفسه » فقوله طلاقه اشارة للرذعي من يقول انه فسخ وان صرح بلفظ الطلاق فعلى الأول لو طلقها قبل الخلع طلقتين لا تحل له إلا بعدزوج وعلى الثاني له مراجعتها قبل أن تتزوج وقوله لا رجعة فيها اشارة لمن يقول انه رجعى لا بائن وقوله وان لم يسم طلاقا اشارة لمن يقول ان الخلع لا يكون طلاقا إلا إذا سمي طلاقا وإلا فلا يلزمه الطلاق .

ثم انتقل يتكلم على ألفاظ الكناية فقال « ومن قال لزوجته أنت طالق البتة فهي ثلاث دخل بها أو لم يدخل » ولا ينوى في البتة مطلقا مدخولا بها أم لا « وإن قال « لها أنت « برية أو خلية أو حرام أو حبلك على غاربك فهي ثلاث في التي دخل بها وينوى « في هدد الطلاق لا في ارادة غير الطلاق « في التي لم يدخل بها « خلاف المشهور والمشهور ان في قوله حبلك على غاربك الثلاث مطلقا دخل بها أو لم يدخل .

« والمطلقة » التي سمي لها الزوج صداقا « قبل البناء » يجب « لها نصف الصداق » الذي سماه لها لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا ان يعفون اي للثيبات الرشيدات او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو الأب في ابنته البكر والسيد في امته وهو معنى قوله « إلا ان تعفوه » اي عن نصف الصداق « هي ان كانت ثيبا » رشيدة .

وإن كانت بكراً فذلك إلى أبيها وكذلك السيد في أمته ومن طلق
 فينبغي له أن يمتنع ولا يجبر والتي لم يدخل بها وقد فرض لها فلا
 متعة لها ولا للمختلعة وإن مات عن التي لم يفرض لها ولم يبن
 بها فلها الميراث ولا صداق لها ولو دخل بها كان لها صداق
 المثل إن لم تكن رضىت بشيء معلوم وترد المرأة من الجنون
 والجذام والبرص

« وإن كانت بكراً فذلك » أى المفوراجع « إلى أبيها » ومن طلق امرأته طلاقاً بائناً
 أو رجعيًا حرة كانت أو كتابية أو أمة مسلمة مدخولاً بها أو غير مدخول بها لم يسم لها
 في نكاح لازم « فينبغي » بمعنى يستحب « له أن يمتنع » أى يعطيها شيئاً يجري مجرى
 الهبة على قدر حاله من عسر ويسر .

« ولا يجبر » تأكيد إذ المستحب لا يجبر عليه من أباه « والتي » أى المطلقة التي « لم
 يدخل بها » « الحال أنه كان » قد فرض لها « صداقاً » « أنه » لا متعة لها « لأنها قد
 أخذت نصف الصداق مع بقاء سلعتها ومفهومه أنها إذا لم يفرض لها فإن لها المتعة وهو
 كذلك كما قدمناه « ولا متعة » للمختلعة « لأنها قد دفعت شيئاً من مالها لأجل فراقها
 من زوجها كراهية فيه فلا ألم عندها .

« وإن مات » الزوج « عن » زوجته « التي لم يفرض لها » صداقاً « و » الحال أنه « لم
 يبن بها فلها الميراث منه » اتفاقاً لأنه يعقد النكاح في الصعقة صح التوارث بينهما « و »
 لكن « لا صداق لها » عليه على المشهور ومفهومه أنه لو فرض لها كان لها الصداق أيضاً .
 « ولو دخل بها » أى التي مات عنها ولم يفرض لها « كان لها » مع الميراث « صداق
 المثل » لأنه قد فوت عليها سلعتها وإنما يكون لها صداق المثل « إن لم تكن رضىت بشيء
 معلوم » أى حيث كانت رضىة فيجوز لها الرضا بدون صداق المثل .

ثم انتقل يتكلم على العيوب الموجبة للرد فقال « وترد المرأة من الجنون والجذام والبرص »

وداء الفرج فإن دخل بها ولم يعلم ودَى صداقها ورجع به على أبيها
وكذلك إن زوجها أخوها وإن زوجها ولي ليس بقريب القرابة
فلا شيء عليه ولا يكون لها إلا ربع دينار ويؤخر المعترض سنة
فإن وطىء وإلا فرق بينهما

ظاهر كلامه الرد بهذه العيوب قلت أو كثرت وهو كذلك « و » ترد المرأة أيضا بـ « داء
الفرج » وهو ما يمنع الوطء أو لذته وهو خمسة أشياء القرن بسكون الراء وفتحها لحمه تكون
في فم الفرج والرتق بفتح الراء والتاء وهو التعام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر
والاقضاء وهو أن يكون مسلك البول ومسلك الجماع واحدا والاستحاضة وهي كما تقدم
جريان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع والبخر وهو لتن الفرج .

« فإن دخل الزوج » بالتي « بها » شيء من العيوب المتقدمة (و) الحال انه « لم يعلم »
به عند الدخول « ودى » أى دفع « صداقها ورجع به » معنى كلامه أنه يلزمه أن يدفع
لها جميع الصداق ثم يرجع به « على أبيها » ان كان زوجها له ظاهره ولو كان معسرا ولا
يرجع الأب على المرأة بشيء وهو كذلك إذا كانت غائبة حين التزويج أما إذا كانت حاضرة
وكنما العيب فيخير الزوج في الرجوع عليها وعليه .

« وكذلك » مثل رجوع الزوج على الأب في الحكم « ان » كان الذي زوجها أخوها ،
فانه يرجع عليه « وان زوجها ولي ليس بقريب القرابة » أى بعيد كابن العم ولم يعلم
بالعيب ودخل بها الزوج فلا شيء عليه وان علم بالعيب رجع عليه كالقريب وحيث قلنا
لا رجوع له على البعيد فانه يرجع على المرأة بجميع الصداق « ولا يكون لها » منه « الاربع
دينار » لثلا يعرى البضع عن بدل .

« ويؤجل المعترض سنة » أى إذا لم يسبق له وطء لها كان الاعتراض سابقا على العقد
أو متأخرا عنه فان سبق منه وطء لها ثم اعترض فتلک مصيبة نزلت بها « فان وطىء »
في الأجل فلا يفرق بينهما « وإلا فرق بينهما » إذا تقاررا على عدم الوطء في الأجل وأما
لو ادعى الوطء وأنكرته فان كانت الدعوى في الأجل أو بعد الأجل انه وطىء في الأجل

إِنْ شَاءَتْ وَالْمَقْقُودُ يُضْرَبُ لَهُ أَجْلٌ أَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ تَرَفَعَ ذَلِكَ
وَيَنْتَهِي الْكَشْفُ عَنْهُ ثُمَّ تَعْتَدُ كَعْدَةَ أَلْمَيْتِ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ وَلَا
يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا تَخْطُبُ
الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا وَلَا بَأْسَ بِالْتَّعْرِيزِ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ وَمَنْ نَكَحَ

فالقول قوله بيمينه فان نكل حلفت وكان القول قولها « ان شاءت » بطلقة بائنة لأن كل
طلاق من القاضي بائن إلا طلاق المعسر بالنفقة والمولى من زوجته .

« والمفقود » الذى فقد في بلاد الاسلام ولم يعلم له موضع في غير مجاعة ولا وباء إذا
كان له زوجة فانها ترفع أمرها إلى الحاكم ليكشف لها عن خبره فان كان حرا « يضرب
له أجل » أى مدة « أربع سنين » وان كان عبدا يضرب له مدة سنتين وابتداء ضرب
الأجل من يوم الرفع « من يوم ترفع ذلك » إلى السلطان « وينتهي الكشف عنه » وعبرة
الشيخ مشكلة ولهذا أولها بعضهم قال ان الواو في وينتهي الكشف عنه بمعنى مع أى فلا
بد من حصول الأمرين لأنه لا يستلزم أحدهما الآخر فلذا ذكرهما .

« ثم » إذا انقضى الأجل ولم يظهر له خبر « تعتد » زوجته « كعدة الميت » وعليها
الاحداد على المشهور « ثم » بعد انقضاء العدة « تتزوج ان شاءت » ولا تحتاج إلى إذن
الحاكم « ولا يورث ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله » غالبا وهو ثمانون
سنة على ما اختاره الشيخ والقابسي وسبعون على ما اختاره عبد الوهاب .

« ولا تخطب المرأة » المطلقة طلاقا بائنا أو رجعيا أو المتوفى زوجها وهى « في عدتها »
بصريح اللفظ أى يحرم وهذا إذا كانت معتدة من غير المطلق وأما منه فانه لا يحرم
حيث لم يكن بالثلاث وكذا يحرم مواعدة بالنكاح من الجانبين بأن يتوثق كل من صاحبه
أن لا يأخذ غيره .

« ولا بأس » بمعنى وبياح خطبة المعتدة « بالتعريض بالقول المعروف » أى الحسن
وهو ما يفهم به المقصود مثل اني فيك لراغب « ومن نكح » أى تزوج على امرأته أو

بِكْرًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا دُونَ سَائِرِ نِسَائِهِ وَفِي الثَّيْبِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ
وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْوَطءِ فَإِنْ شَاءَ وَطءَ الْأُخْرَى
فَلْيُحْرَمَ عَلَيْهِ فَرْجُ الْأُولَى بِبَيْعٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَشِبْهِهِ مِمَّا تَحْرُمُ بِهِ
وَمَنْ وَطِئَ أُمَّةً بِمِلْكٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا وَتَحْرُمُ عَلَى آبَائِهِ
وَأَبْنَائِهِ كَتَحْرِيمِ النِّكَاحِ

نِسَائِهِ « بكرا » صغيرة كانت أو كبيرة مسلمة أو كتابية أو أمة « ف » بياح « له » وفي
أكثر النسخ فلها بالتأنيث « أن يقيم عندها سبعا » أى سبعة أيام متواليات « دون سائر
نِسَائِهِ » ثم بعد ذلك يسوى بينهما في القسم .

« و » أما الحكم « في الثيب » إذا تزوجها على نِسَائِهِ فلا يقيم عندها إلا « ثلاثة أيام »
متواليات ثم يسوى بينهما .

« ولا يجمع بين الأخنتين في ملك اليمين في الوطء » أى أو غيره من أنواع الاستمتاع
وإذا جمعهما في الملك فله أن يطأ أيتها شاء والكف عن الأخرى موكول إلى الأمانة « فإن
شاء » أى أراد وطء الأخرى « فليحرم عليه » أى على نفسه « فرج الأولى » التي وطئها
أما « ببيع » بعد الاستبراء بيعا ناجزا لمن لا يعتصره منه وأما ان لم يكن ناجزا كبيع
الخيار فانه لا يحرم فرج الأولى حتى تخرج من أيام الخيار « أو » ب « كتابية » لان
المكاتبة أحرزت نفسها ومالها « أو » ب « متق » ناجز أو مؤجل « وشبهه مما تحرم به »
كالهبة لغير الثواب لمن لا يعتصرها منه إذا قبضها الموهوب .

« ومن وطئ أمة بملك » صحيح أو فاسد أو مختلف في فساده وأما المتفق على
فساده ان درأ الحد فكذلك وإلا فلا أو قبلها أو بارها « لم تحل له أمها » قياسا على أم
الزوجة « ولا » تحل له « ابنتها » قياسا على الربيبة « وتحرم على آبائه » قياسا على حليلة
الابن « و » تحرم على « أبائهم » قياسا على زوجة الأب فتحريم المصاهرة يجري في الملك
« كتحريم » المصاهرة في « النكاح » لعموم قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية

وَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ دُونَ السَّيِّدِ وَلَا طَّلَاقَ لِصَبِيٍّ وَالْمَمْلُكَةِ وَالْمُخَيَّرَةُ
لَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا مَا دَامَتَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَهُ أَنْ يُنَاكَرَ الْمَمْلُكَةَ
خَاصَّةً فِيمَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ

« والطلاق بيد العبد دون السيد » لقوله عليه الصلاة والسلام انما يملك الطلاق من أخذ
بالساق كناية عن الزوج وهذا إذا تزوج باذن السيد أما إذا تزوج بغير اذنه فله فسخه .
« ولا طلاق لصبي » وانما يصح طلاق المسلم المكلف وحيث قلنا لا طلاق على الصبي
انما يطلق عليه وليه لمصلحة « والمملكة » وهى التى يقول لها زوجها ملكتك نفسك أو
أمرك أو طلاقك بيدك أو أنت طالق ان شئت .

« والمخيرة » وهى التى يخيرها فى النفس مثل أن يقول لها اختاريني أو اختارى نفسك
أو اختاريني أو اختارى طلبة أو طلقتين حكمهما أن « لهما أن يقضيا ما دامتا فى
المجلس » فيجيبان بصريح يفهم منه مرادهما فان أجابا بمحتمل أمران بيان مرادهما
فيعمل به .

ثم لا يخلو حال المملكة من أمرين لأنها اما أن تطلق واحدة أو أكثر ففي الواحدة
لا مناصرة له وفيما زاد عليها له المناصرة وإلى هذا أشار بقوله « وله » أى زوج المملكة
« أن يناكر المملكة خاصة » دون المخيرة « فيما فوق الواحدة » بشرط ان ينكر حين
سماعه من غير احمال وأن يقر بأنه أراد بتملكه الطلاق فلو قال لم أرد طلاقا فانه يقع
الثلاث ولا عبرة بعد ذلك بقوله أردت بما جملته لها طلبة واحدة وأن يدعى انه نوى
واحدة فى حال تملكه وأن يكون تملكه طوعا احترازا مما إذا شرط لها فى عقد
نكاحها فطلقت نفسها ثلاثا فانه لا مناصرة له دخل بها لم يدخل .

وأما المخيرة فلا يخلو إما أن تخير فى العدد أو فى النفس فان خيرت فى العدد فليس لها أن
تختار زيادة على ما جعل لها وان خيرت فى النفس فان قالت اخترت واحدة أو اثنتين لم
يكن لها ذلك وبطل خيارها وان قالت اخترت نفسي كان ثلاثا ولا يقبل منها ان فسرت

وَلَيْسَ لَهَا فِي التَّخْيِيرِ أَنْ تَقْضِيَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ ثُمَّ لَا نُكْرَةَ لَهُ فِيهَا .
وَكُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مُوَلٍ وَلَا يَقَعُ
عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بَعْدَ أَجْلِ الْإِيلَاءِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَرِّ وَشَهْرَانِ
لِلْعَبْدِ حَتَّى يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَتِهِ

بمادون ذلك وهذا معنى قوله « وليس لها في التخيير أن تقضي إلا بالثلاث ثم لا نكرة له فيها » لأن قوله اختاريني أو اختاري نفسك اختيار ما تنقطع به العصمة وهي لا تنقطع في المدخول بها بما دون الثلاث فثبت أنه قد جعل لها الثلاث فلا منكرة له بعد ذلك .
ثم انتقل يتكلم على الإيلاء بقوله « وكل حالف » من المكلفين المسلمين الأحرار يتصور منه الوقوع « على ترك الوطء » من زوجته المطيعة للوطء سواء كانت مسلمة أو كاتبة أو أمة قاصدا بذلك الضرر « أكثر من أربعة أشهر فهو موَلٍ » من يوم اليمين ان كانت يمينه صريحة كقوله والله لا وطئتك أكثر من أربعة أشهر ومن يوم الرفع والحكم ان كانت يمينه محتملة لأقل من الأجل كقوله والله لا أطوك حتى يقدم زيد فلو حلف على أربعة أشهر فدون لا يكون موليا .

« ولا يقع عليه الطلاق إلا بعد أجل الإيلاء وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد حتى يوقفه السلطان » هذا هو المشهور أى ان كونه لا يقع عليه الطلاق بتمام الأجل من غير إيقاف هو المشهور أى فيوقفه السلطان إما فاء أو طلق فان فاء أى رجع سقط عنه حكم الإيلاء لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وتحصل الفية بمغيب الحشفة في القبل وان لم يفء أمره السلطان بالطلاق فان امتنع طلق عليه أى طلق عليه الحاكم .

« ومن تظاهر » من المسلمين المكلفين حرا كان أو عبدا فالمسلم يشمل الزوج والسيد « من امرأته » أو أمته وهو أن يشبهها بمحرمة عليه تحريما مؤبدا بنسب أو رضاع أو صهر وهو منحصر في أربعة أمور أم الزوجة والربيبة إذا دخل بالأم وزوجة الأب وزوجة الابن كقوله أنت على كظهر أمي .

فَلَا يَطُوهَا حَتَّى يُكَفِّرَ بَعْتَقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ لَيْسَ فِيهَا شَرِكٌ وَلَا طَرَفٌ مِنْ حُرِّيَّةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا مُدَيْنِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ وَلَا يَطُوهَا فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْكَفَّارَةَ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ كَانَ وَطْؤُهُ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْكَفَّارَةِ بِإِطْعَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَلْيَبْتَدِئْهَا

« فلا يطؤها » ولا يقبلها ولا يلمسها ولا ينظر إلى شعرها « حتى يكفر » بأحد أمور ثلاثة على الترتيب أولها « بعثت رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ليس فيها شرك ولا طرف من حرية » أما اشتراط الإيمان فظاهر لأن المقصود من العتق القرية وعتق الكافر ينافيها وأما اشتراط السلامة من العيوب فليس على إطلاقه بل ان منع من كمال الكسب كقطع اليد أو الرجل أو العمى أو البكم أو الجنون إلى آخر العيوب فإنه لا يجزئ وإن لم يمنعه كالعرج الخفيف العور فإنه يجزئ كما سينص عليه بعد .

« فان » عجز عن العتق بأن « لم يجد » رقبة ولا ثمنها ولا قيمتها « صام شهرين متتابعين » بالأهلة فان انكسر شهر صام أحدهما بالهلال وتمم المنكسر ثلاثين وتجبنية التتابع ونية الكفارة فإذا انقطع التتابع استأنف لأن الله سبحانه اشترط التتابع (فان لم يستطع » الصوم بأن كان ضعيف البنية « أطعم ستين مسكينا » أحراراً مسلمين « مدين » بمده ﷺ « لكل مسكين » وهذا في حق الحر وأما العبد فلا يكفر بالاطعام إلا إذا أذن له سيده .

وقوله « ولا يطؤها » يريد ولا يقبلها ولا يباشرها « في ليل أو نهار حتى تنقضي الكفارة » تكرار مع قوله قبل فلا يطؤها حتى يكفر « فان فعل » المظاهر « ذلك » أى ما نهى عنه بأن وطئ المظاهر منها أو فعل شيئاً من مقدمات الجماع « فليتب إلى الله عز وجل » مما فعل وليس عليه كفارة أخرى « فان كان وطؤه » أو استمتاعه بغير الوطء « بعد أن فعل بعض الكفارة باطعام أو صوم فليبتدئها » أى الكفارة وسكت عن العتق فإنه لا يتبعض .

وَلَا بَأْسَ بِعَتَقِ الْأَعْوَرِ فِي الظَّهَارِ وَوَلَدِ الزَّانَا وَيُجْزَى الصَّغِيرُ وَمَنْ صَلَّى
وَصَامَ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَاللَّعَانُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ فِي نَفْيِ حَمَلٍ يُدْعَى قَبْلَهُ
الِاسْتِبْرَاءُ أَوْ رُؤْيَا الزَّانَا كَالْمُرُودِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَاخْتِلَفَ فِي
الَّلَّعَانِ فِي الْقَذْفِ

«ولا بأس بعق الأعر في الظهار» لأن العين الواحدة تسد مسد العينين في الابصار
والاكتساب والقوة على الحرف والصنائع «و» كذلك لا بأس بعق «ولد الزنا» والابق والسارق
والزاني «ويجزى الصغير» أى عقته في الظهار لصديق اسم الرقبة عليه .

«ومن صلى وصام أحب إلينا» أى المالكية لتمكنه من معاشه بخلاف الرضيع فإنه
وان أجزاء في الظهار إلا أن ذلك متعذرفيه ولذا يلزمه الانفاق عليه حتى يبلغ القدرة على
الكسب «واللعان» مشروع رخصة نص عليه الكتاب والسنة ولا خلاف في ذلك بين
الائمة «بين كل زوجين» ولو كان نكاحهما مجعما على فساده دخل بها أولا ولو فاسقين لقول
الموازية ومن نكح ذات محرم أو أخته غير محالمة وقد حملت وأنكر الولد فانهما يتلاعنان
لأنه نكاح شبهة فان نكلت حدث وان نكل حد للقذف ويلزمه الولد .

ويشترط في الزوج أن يكون مسلما مكلفا يتأتى منه الوطء ويشترط في الزوجة أن
تكون ممن يمكن حملها ولا يشترط فيها الإسلام والحرية فتلاعن الكتابية والأمة واللعان
بين الزوجين يكون «في نفى حمل يدعى قبله الاستبراء» ولو بحيضة ومثل الاستبراء
دعواه عدم وطئها بعد وضعها الحمل الأول الذى قبل هذا المنفى والحال أن بين الوضعين ما يقطع
الثانى عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر .

«أو» يدعى «رؤية الزنا كالمرد» بكسر الميم «في المكحلة» بضم الميم والحاء ويشترط
في اللعان لنفى الحمل أن يقوم بفوره وأما إذا رآه وسكت ثم قام بعد ذلك فلا لعان ويشترط
في اللعان بالرؤية أن لا يطأ بعدها وأما التأخير فلا يمنع اللعان لرؤية الزنا .

«واختلف في اللعان في القذف» من غير دعوى رؤية وطء ولا نفى حمل على قولين
مشهورين أحدهما أنه يلاعن والآخر أنه يحد ولا يلاعن ويتعلق باللعان أربعة أحكام أحدها

وَإِذَا افْتَرَقَا بِاللَّعَانِ لَمْ يَتَنَّا كَمَا أَبْدَأُ وَيَبْدَأُ الزَّوْجُ فَيَلْتَمِعُنِ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ
 بِاللَّهِ ثُمَّ يُخَمَّسُ بِاللَّعْنَةِ ثُمَّ تَلْتَمِعُنِ هِيَ أَرْبَعًا أَيْضًا وَتُخَمَّسُ بِالْغَضَبِ كَمَا
 ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِنْ نَكَلْتُ هِيَ رَجِمَتْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً مُحْصَنَةً
 بَوَاطِنُ تَقْدَمَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَوْ زَوْجٍ غَيْرِهِ

أشار إليه بقوله « وإذا افترقا باللعان لم يتننا كما أبدا » والثلاثة الباقية سقوط الحد ونفى
 النسب وقطع النكاح وتقع الفقرة بينهما بتمام لعانها ولا يحتاج إلى حكم حاكم وهي
 فسخ لاطلاق على المشهور .

« و » صفة اللعان انه « يبدأ الزوج » وجوبا وإذا ابتدأ الزوج « فيلتمعن أربع شهادات
 بالله » فان كان اللعان لنفى حمل يقول أشهد بالله ما هذا الحمل مني أربع مرات قاله المواز
 والذي في المدونة وهو المشهور يقول أشهد بالله لزنت وان كان للرؤية يقول أربع مرات أشهد
 بالله لرأيته تزني .

« ثم » بعد أن يلتمعن أربع شهادات بالله « يخمس باللعنة » فيقول عليه لعنة الله ان
 كان من الكاذبين كذا في المختصر والذي في المدونة يقول ان لعنة الله عليه وهو أولى للآية .
 « ثم » إذا تم لعان الرجل « تلتعن هي » أي المرأة « أربعاً أيضاً » مبطللة لحلف الزوج
 فإذا قال في نفي الحمل أشهد بالله لزنت فترد هي ذلك فتقول في الأربع المرات أشهد بالله ما
 زنت وإذا قال في الرؤية أشهد بالله لرأيته تزني فترد ذلك فتقول في المرات الأربع ما
 رأيته تزني « و » بعد الرابعة « تخمس بالغضب » كما ذكره الله سبحانه وتعالى « فتقول
 غضب الله عليها ان كان من الصادقين ويجب أن يكون اللعان بخضرة جماعة من الناس
 أقلهم أربعة وأن يكون في أشرف أمكنة البلد ولا يكون إلا في المسجد ويستحب أن يكون
 بعد صلاة العصر ويستحب تخويلهما خصوصا عند الخامسة بأن يقال لهما هذه الخامسة هي
 الوجبة عليكما العذاب .

« وان نكلت هي » أي المرأة عن اللعان أي امتنعت منه بعد لعان الزوج « رجمت
 ان كانت حرة محصنة بوطء تقدم من هذا الزوج » الملعن « أو » من « زوج غيره » أي في

وإلا جلدت مائة جلدة وإن نكل الزوج جلد حد القذف ثمانين
 ولحق به الولد والمرأة أن تقتدي من زوجها بصداقها أو أقل أو أكثر
 إذا لم يكن عن ضرر بها فإن كان عن ضرر بها رجعت بما أعطته ولزمه
 الخلع والخلع طلاق لا رجعة فيها إلا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ بِرِضَاها وَالْمُعْتَقَةُ
 تَحْتَ الْعَبْدِ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ أَوْ تُفَارِقَهُ

نكاح صحيح لازم « وإلا » أى وإن لم يتقدم الملاءنة احصان « جلدت مائة جلدة » حيث
 كانت حرة مسلمة مكلفة فإن كانت أمة فنصف الحد وإن كانت ذمية يلزمها الأدب لأذيتها
 لزوجها وردت لحاكم ملتها بعد تأديبها .

« وإن نكل الزوج » وكانت الزوجة بالغة مسلمة حرة جلد « ثمانين جلدة حد القذف
 ولحق به الولد .

ثم انتقل يتكلم على الخلع فقال « والمرأة » أى ويباح لها إذا كانت بالغة رشيدة « أن
 تقتدي » أى تختلع « من زوجها » إذا كان بالغا رشيدا أما إذا كان صبيا أو مجنونا فلا
 يباح لها ذلك والظاهر الحرمة « ب » جميع « صداقها أو » ب « أقل أو » ب « أكثر » منه
 وإباحته مقيدة بما « إذا لم يكن » ذلك عن « ضرر بها » مثل أن ينقصها من النفقة أو
 يكلفها شغلا لا يلزمها .

« فإن كان » ذلك الافتداء ناشئا « عن ضرر بها رجعت » عليه « بما أعطته ولزمه
 الخلع » ويكفى في ثبوت الضرر إقامة بينة السماع والحاصل أن المرأة إذا ادعت بعد
 المخالعة أنها ما خلعت إلا عن ضرر وأقامت بينة السماع بذلك فإن الزوج يرد ما خالعهابه
 وبانت منه « والخلع طلاق » بآئنة « لا رجعة فيها إلا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ » بولى وصادق وشاهدى
 عدل « برضاها » إن كانت غير مجبرة على النكاح أما المجبرة فإنما يراعى رضا الولي .
 « و » الأمة « المعتقة » أى التى عتقت وهى « تحت العبد » أى فى عصمته قنا كان أو
 فيه بقية رق يحال بينهما ويثبت « لها الخيار » بين « أن تقيم معه أو تفارقه » فإن اختارت

وَمَنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ أَنْفَسَخَ نِكَاحَهُ وَطَلَّاقُ الْعَبْدِ طَلَقَتَانِ وَعِدَّةُ الْأَمَةِ
 حَيْضَتَانِ وَكَفَّارَاتُ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ بِخِلَافٍ مَعَانِي الْحُدُودِ وَالطَّلَاقِ .
 وَكُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الرِّضِيعِ فِي الْحَوْلَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ فَإِنَّهُ
 يُحَرِّمُ وَإِنْ مَصَّةٌ

نفسها فهو طلاق لا فسخ وهل بطلقة بائنة أو بطلقتين روايتان وعلى الرواية الاولى لو عتق
 زوجها وهى فى العدة لا رجعة له عليها لأن الطلقة بائنة ولشبوت الخيار لها شروط أن يكون
 عتقها كاملا ناجزا وأن تكون طاهرة فان اختارت وهى حائض جبرت على الرجعة حتى
 تطهر وأن لا تمكنه من نفسها طائفة بعد علمها بالعتق .

«ومن اشترى زوجته» كلها أو بعضها «انفسخ نكاحه» فان ملكها قبل الدخول فلا
 صداق لها وان كان بعد الدخول فهو كما لها ويطؤها بالملك قبل الاستبراء عند ابن القاسم
 وقال أشهب لايد من استبرائها ومثل ما اذا اشتراها ما اذا ملكها بهبة أو صدقة أو ميراث
 أو ملكته هى بشراء أو غيره لكن لا يطؤها بالملك ولا بالنكاح .

« وطلاق العبد » القن ومن فيه شائبة رق سواء كانت زوجته حرة أو أمة « طلقتان »
 فلو أوقع نصفه في حال الرق ثم عتق لا يبقى له إلا طلقة واحدة « وعدة الأمة » سواء
 كان زوجها حرا أو عبدا « حيضتان » صوابه طهران ليوافق ما تقدم وما يأتى ان العدة
 بالطهر لا بالحيض .

« وكفارة العبد كالحُر » مراده أن ما يكفر به العبد هو كالحُر فيه أى فلا يتنصف لا
 ان كل ما يكفر به الحر يكفر به العبد إذ العتق لا يكفر به ولو أذن له السيد
 « بخلاف معانى الحدود والطلاق » لفظ معانى زائدة أى بخلاف الحدود والطلاق فانها
 تشتر عليه .

« وكل ما وصل إلى جوف الرضيع في الحولين من اللبن فانه يحرم وان مصة » وفي
 نسخة ولو مصة بالنصب وعلى كل من النسختين فهو خبر لكان المحذوفة التقدير وان كان

وَاحِدَةً وَلَا يُحْرَمُ مَا أَرْضَعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ إِلَّا مَا قَرُبَ مِنْهُمَا كَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ
 وَقِيلَ وَالشَّهْرَيْنِ وَلَوْ فَصَلَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَصَالًا أَسْتَغْنَى فِيهِ بِالطَّعَامِ لَمْ
 يُحْرَمْ مَا أَرْضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُحْرَمُ بِالْوَجُورِ وَالسَّعُوطِ وَمَنْ أَرْضَعَتْ
 صَبِيًّا فَبَنَاتُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَبَنَاتُ فَحْلِهَا مَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ إِخْوَةُ لَهُ
 وَلَا خِيَهَ نِكَاحُ بَنَاتِهَا .

الواصل من اللبن مصة أو لو كان الخ « واحدة » عملاً بمطلق قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي
 أرضعنكم فإنه صادق ولو بمرة واحدة .

ويشترط في تحريم الرضاع شروط منها ما أشار إليه بقوله في الحولين احترازاً مما لو
 وصل إلى جوفه بعد الحولين بكثير وإليه أشار بقوله « ولا يحرم ما أرضع بعد الحولين
 إلا ما قرب منهما » لقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين وقوله تعالى
 وحمله وفصاله ثلاثون شهراً فأخبر سبحانه عن أقل مدة الحمل وكمال مدة الرضاع « كالشهر
 ونحوه وقيل والشهرين » وهو تفسير للقرب على حسب اختلاف الرواية فيه فالأول رواية
 ابن عبد الحكم والثاني رواية ابن القاسم .

« ولو فصل قبل الحولين فصلاً استغنى فيه عن اللبن بالطعام والشراب لم يحرم ما
 أرضع بعد ذلك » لما في الترمذي والنسائي أنه عليه السلام قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق
 الأمعاء وكان قبل الفطام ومن استغنى بالطعام عن اللبن فقد فتقت أمعائه وفي حديث آخر
 إنما الرضاعة من المجاعة .

« ويحرم بالوجور » بفتح الواو وهو ماصب في وسط الفم أى فهو نفس اللبن المصوب
 وبقيده المصباح « والسعوط » بفتح السين وهو ماصب في المنتخر ظاهر كلامه أن السعوط
 يحرم وإن لم يتحقق وصوله للجوف وهو كذلك في كتاب ابن حبيب عن مالك وقال ابن
 القاسم إن وصل إلى الجوف حرم وإلا فلا .

« ومن أرضع صبياً » ذكر الضمير مراعاة للفظ من نظير قوله تعالى ومن يقنت « فبنات

﴿ باب ﴾

(فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ)

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً وَأَلَامَةً وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ قَرَأَ أَنْ كَانَ الزَّوْجُ فِي جَمِيعِهِمْ حُرًّا أَوْ عَبْدًا وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ الَّتِي بَيْنَ الدَّمَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ

تلك المرأة ، المرضعة للصبي ، وبنات فحلها ما تقدم أو تأخر اخوة له ، أى لمن أرضعته وكان حقه أن يقول أخوات له لأنه راعى لفظ ما ، ولأخيه ، أى أخى الصبي من النسب لامن الرضاع ، نكاح بناتها ، أى بنات التى أرضعته .

﴿ باب في العدة والنفقة والاستبراء ﴾

« باب في » بيان ثلاثة أشياء « العدة والنفقة والاستبراء » أما العدة فهى تربص المرأة زمانا معلوما قدره الشارع علامة على براءة الرحم مع ضرب من التعبد وحكمها الوجوب لقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب أجله وقوله ﷺ للفرقة امكثى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله وأنواعها ثلاثة اقراء وشهور وحمل أما الاقراء فهى للمطلقة ذات الحيض حرة وأمة وإلى الأولى أشار بقوله « وعدة الحرة المطلقة » ذات الحيض « ثلاثة قروء » سواء كانت مسلمة أو كتابية لشمول عموم الآية الجميع ولا خلاف في ذلك .

ثم أشار إلى الثانية بقوله « والأمة » أى وعدة الأمة القن « ومن فيها بقية رِق » كالمكاتبة والمديرة ذات الحيض « قراءن » بفتح القاف وضمها سواء « كان الزوج في جميعهن » أى جميع من ذكر وهى الحرة المسلمة والكتابية والأمة ومن فيها بقية رِق « حرا أو عبدا » لما أن العدة معتبرة من جهة النساء والطلاق معتبر من جهة الرجال .

« والاقراء » عندنا « هى الاطهار التى بين الدمين » الأنسب بلفظ الاقراء الدماء لأن الذى بين الدمين قرء واحد ولا بد من الاقراء وعند أبى حنيفة هى الحيض « فان كانت »

مِمَّنْ لَمْ تَحْضُ أَوْ مِمَّنْ قَدْ بَيَّسَتْ مِنْ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي الْحُرَّةِ
وَالْأُمَةِ وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ أَوْ الْأُمَةِ فِي الطَّلَاقِ سَنَةٌ وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي
وَفَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلُّهُ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أُمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً وَالْمُطَلَّقَةُ
الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
وَعَشْرٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً

أى المطلقة « ممن لم تحض » لصغر ويوطأ مثلها أم حملها أم لا « أو » كانت « ممن
قد بيست من الحيض » كبنت سبعين سنة « فعدتها ثلاثة أشهر » اتفاقا في الحرة المسلمة أو
الكتابية « و » على المشهور « في الأمة » وتعتبر الشهور بالأهلة فإذا طلقت في أثناء الشهر
كملت الشهر الذى طلقت فيه من الشهر الرابع ولا يحسب يوم الطلاق .

والثالثة أشار إليها بقوله « وعدة الحرة المستحاضة أو الأمة » أى المستحاضة « في
الطلاق سنة » تسعة أشهر في استبراء وثلاثة أشهر عدة « وعدة الحامل في وفاة » على
المشهور « وطلاق » اتفاقا « وضع حملها كله » ولو وضعته عقب الطلاق أو الوفاة بلحظة
« سواء كانت حرة أو أمة » مسلمتين « أو » حرة « كتابية » لقوله تعالى وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعهن حملهن وهى مخصصة لعموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والتقيد بكل لبيان أنها لو وضعت أحد التوأمين
لم تحل إلا بوضع الثانى .

« والمطلقة التى لم يدخل بها » حرة كانت أو أمة مسلمة أو كتابية صحيحا كان الزوج
أو مريضا « لا عدة عليها » لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ولا مفهوم لصفة الإيمان هنا بلا
خلاف لأنه خرج مخرج الغالب .

« وعدة الحرة » غير الحامل سواء كانت مستحاضة أو غير مستحاضة « من الوفاة أربعة
أشهر وعشرا كانت » الزوجة « صغيرة أو كبيرة دخل بها » الزوج « أو لم يدخل مسلمة كانت
أو كتابية » كان الزوج صغيرا أو كبيرا .

وَفِي الْأَمَةِ وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ مَا لَمْ تَرْتَبِ الْكَبِيرَةَ
ذَاتَ الْحَيْضِ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ فَتَقْعُدُ حَتَّى تَذْهَبَ الرِّيبَةُ وَأَمَّا الَّتِي
لَا تَحِيضُ لِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَقَدْ بَنَى بِهَا فَلَا تُنْكَحُ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ
أَشْهُرٍ وَالْإِحْدَادُ أَنْ لَا تَقْرَبَ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ شَيْئًا مِنَ الزَّيْنَةِ بِحُلِيِّ أَوْ
كُحْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَتَجْتَنِبُ الصَّبَاغَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَتَجْتَنِبُ الطَّيْبَ كُلَّهُ
وَلَا تَخْتَضِبُ بِحَنَاءٍ وَلَا تَقْرَبُ دَهْنًا مُطَبَّيًّا

« وفي الأمة » أى والمعدة من الوفاة في حق الأمة القن « ومن فيها بقية رق » دخل
بها أو لم يدخل ولم تكن حاملا « شهران وخمس ليال » وقوله « ما لم ترتب الكبيرة ذات
الحيض بتأخيرها عن وقته فتقعد حتى تذهب الريبة » لا يبعد أن يكون قيداً في عدة الحرة
والأمة في الوفاة وذهاب الريبة يكون بحيضة أو بنظام تسعة أشهر .

« وأما » الأمة « التى لا تحيض لصغر أو كبر وقدينى بها فلا تنكح في الوفاة إلا بعد
ثلاثة » ظاهره أمن حملها أم لا وهو رواية أشهب ورواية ابن القاسم شهران وخمس ليال
« والاحداد » وهو لغة الامتناع وشرعا « أن لا تقرب المعتدة من الوفاة » على جهة
الوجوب « شيئا من الزينة » ظاهره كبيرة كانت أو أمة مسلمة أو كتابية والزينة
تكون بأشياء أحدها ما أشار إليه بقوله « بحلى » بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء
جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كالسوار .

« وثانيها ما أشار إليه بقوله » أو كحل « ظاهره ولو كان لضرورة وهو قول ابن عبد الحكم
والذى في المدونة ولا تكحل إلا من ضرورة وثالثها ازاله الشعث عن نفسها وإليه أشار
بقوله « أو غيره » فلا تدخل الحمام إلا من ضرورة ولا تطلي جسدها بالنورة .

« وتجتنب الصباغ كله إلا الأسود » فانه لباس الحزن إلا أن يكون زينة قوم
فتجتنبه « و » كذلك « تجتنب الطيب كله » وانما منعت منه ومن الزينة لأنهما يدعوان
إلى النكاح « ولا تختضب بحناء » بالمد ليس إلا لأنها من الزينة « ولا تقرب دهنًا

وَلَا تَمْتَشِطُ بِمَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ
 الْإِحْدَادُ وَأُخْتَلِفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ وَلَيْسَ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ إِحْدَادٌ وَتَجْبَرُ الْحُرَّةُ
 الْكِتَابِيَّةُ عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ
 وَفَاةِ سَيِّدِهَا حَيْضَةٌ وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا فَإِنْ قَعَدَتْ عَنْ الْحَيْضِ ثَلَاثَةَ
 أَشْهُرٍ وَأَسْتَبْرَأَ الْأَمَةُ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ حَيْضَةَ

مطيباً ، وفي نسخة ولادهن مطيب « ولا تمتشط بما يختمر في رأسها ، وهو ماله
 رائحة طيبة .

« وعلى الأمة ، الصغيرة والكبيرة « والحرة » الصغيرة والكبيرة « الاحداد » لما في
 أبى داود من قوله ﷺ المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشق ولا
 الحلى ولا تختضب « واختلف في » وجوب الاحداد على « الكتابية » على قولين مشهورهما
 وجوب الاحداد .

« وليس على المطلقة » طلاقاً بائناً أو رجعيّاً « احداد » لأنه انما شرع في حق الميت
 احتياطاً للأنساب لأنه قد مات ولا مدافع له عن نسبه فجعل الاحداد زاجراً قائماً مقام
 المدافع عن الميت .

« وتجبر الحرة الكتابية على العدة من المسلم في الوفاة » دخل بها او لم يدخل « و » في
 « الطلاق » إذا دخل بها لحق الزوج ففي الوفاة أربعة أشهر وعشرا ولو كانت صغيرة غير
 مطبقة والزواج كذلك وفي الطلاق ثلاثة أقراء أو أشهر .

« وعدة أم الولد من وفاة سيدها » وهى الحر حملها من وطء مالكها « حيضة » لما صح
 من قوله عليه الصلاة والسلام لاوطأ حامل حتى تضع حملها ولا غير ذات حمل حتى
 تحيض حيضة .

« وكذلك » عدة أم الولد حيضة « إذا أعتقها » سيدها هذا حكم استبراء أم الولد ان
 كانت ممن تحيض « و » أما « ان » كانت قد « قعدت عن الحيض » أى يشمت منه لكبر
 سنه « ف » استبراؤها « ثلاثة أشهر » واستبراء الأمة في انتقال الملك حيضة « واحدة مراعاة

أَتَقَلَ الْمَلِكُ بَيْعَهُ أَوْ هِبَةً أَوْ سَبِيٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَمَنْ هِيَ فِي حَيَازَتِهِ
 قَدْ حَاضَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ تَخْرُجُ
 وَاسْتِبْرَاءُ الصَّغِيرَةِ فِي الْبَيْعِ إِنْ كَانَتْ تَوْطَأُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالْيَانِسَةُ مِنْ
 الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَا تَوْطَأُ فَلَا اسْتِبْرَاءَ فِيهَا وَمَنْ ابْتَاعَ حَامِلًا
 مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ الْبَيْعِ فَلَا يَقْرُبُهَا وَلَا يَتَلَدُّ مِنْهَا بِشَيْءٍ حَتَّى
 تَضَعَ وَالسُّكْنَى لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مَدْخُولٍ بِهَا

لحفظ الأنساب سواء انتقل الملك « ببيع أو هبة أو سبي أو غير ذلك » كالارث والصدقة
 « ومن هي في حيازته » برهن أو وديعة مثلا إذا علم أنها « قد حاضت عنده ثم انه
 اشتراها » الأحسن أن لو قال ثم ملكها ليشمل الشراء وغيره « ف » انه « لا استبراء عليها
 ان لم تكن تخرج » خروجها متباعدة بحيث يغاب عليها ثانيا أن تكون ممن يوطأ مثلها
 احترازا ممن لا يوطأ مثلها وإليه أشار بقوله « واستبراء الصغيرة في البيع » الأحسن أن
 لو قال في انتقال الملك ليشمل الهبة والصدقة ونحوهما « ان كانت » ممن « توطأ » ظاهره
 أن حملها أم لا « ثلاثة أشهر » لأن الحمل لا يتبين في أقل من ذلك .

« و » كذلك الأمة « اليانسة من المحيض » استبراءها في البيع ونحوه « ثلاثة أشهر و »
 أما الأمة « التي لا توطأ » لصغر سنها كبنت ست سنين « ف » انه « لا استبراء فيها ومن
 ابتاع » أمة « حاملا من غيره أو ملكها بغير البيع » كالارث والهبة والصدقة « فلا يقربها »
 يوطئ « ولا يتلد منها » بشيء من مقدمات الوطء كالقبلة « حتى تضع » الحمل سواء كان
 الحمل من زوج أو من زنا على المعروف من المذهب .

« والسكنى » واجبة على الزوج إذا كان يتأتى منه الوطء « لكل مطلقة بها » يوطأ
 مثلها حرة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كتابية كان الطلاق واحدة أو أكثر رجعيًا أو بائنا
 ولو خلعا .

وَلَا نَفَقَةَ إِلَّا لِلَّتِي طَلَّقَتْ دُونَ الثَّلَاثِ وَلِلْحَامِلِ كَأَنَّهُ مُطَلَّقةٌ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُخْتَلِعَةِ إِلَّا فِي الْحَمْلِ وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَلَاعِنَةِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَلَا نَفَقَةَ لِكُلِّ مُعْتَدَةٍ مِنْ وَفَاةٍ وَلَهَا السُّكْنَى إِنْ كَانَتْ الدَّارُ لِلْمَيْتِ أَوْ قَدْ نَقَدَ كِرَاءَهَا وَلَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ حَتَّى تُتِمَّ الْعِدَّةُ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهَا رَبُّ الدَّارِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْكِرَاءِ مَا يُشْبِهُ كِرَاءَ الْمِثْلِ فَلْتَخْرُجْ

« ولا نفقة » للمطلقة « إلا للتي طلقت » طلاقاً « دون الثلاث » واحدة أو اثنتين « وللحامل » التي طلقت سواء « كانت مطلقة » طلاقاً « واحدة » أو اثنتين « أو ثلاثاً » وتقييد وجوب النفقة للأولى بما دون الثلاث احترازاً مما لو طلقت ثلاثاً فإنه لا نفقة وقيدوه أيضاً بما إذا كان الطلاق رجعيّاً احترازاً من الخلع وإليه أشار بقوله « ولا نفقة للمختلعة إلا في الحمل » لا مفهوم لها بل كل مطلقة طلاقاً بائناً لا نفقة لها مالم تكن حاملاً .

« ولا نفقة للملاعنة ولو كانت حاملاً » كذلك « لا نفقة » ولا كسوة « لكل معتدة من وفاة » سواء كانت حاملاً أم لا صغيرة كانت أو كبيرة دخل بها أم لم يدخل مسامة كانت أو كتابية لأنه بموت الزوج صار المال للورثة .

« ولها » أى والمعدة من الوفاة « السكْنَى إِنْ كَانَتْ » مدخولاً بها وكانت « الدار للميت أو » كان الميت « قد » أكرهاها « نقد كراءها » والتقييد بمدخول بها احتراز من غيرها فإنه لا سكْنَى لها إلا أن يكون قد أسكنها قبل موته .

« ولا تخرج » المعتدة « من بيتها » خروج نقلة لغير ضرورة سواء كانت معتدة « في طلاق أو وفاة حتى تتم العدة » والتقييد بخروج النقلة لأجل الاحتراز عن خروجها في حوائجها فإنه جائز لكن لا تبسّ إلا في بيتها وظاهر كلامه أنها لا تخرج ولو لحاجة الإسلام وهو كذلك « إلا أن يخرجها رب الدار » التي انقضت مدة كرائها « ولم يقبل من الكراء ما يشبه كراء المثل » مثل أن تكون بأربعة ويزيد درهمين « فلتخرج » وإذا

وُتَقِيمُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةُ وَالْمَرْأَةُ تُرْضِعُ وَلَدَهَا فِي الْعِصْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا لَا يُرْضِعُ وَلِلْمُطَلَّقةِ رِضَاعٌ وَلَدَهَا عَلَى أَبِيهِ وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ أَجْرَةَ رِضَاعِهَا إِنْ شَاءَتْ وَالْحِضَانَةُ لِلْأُمِّ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَى احْتِلَامِ الذَّكَرِ وَنِكَاحِ الْأُنْثَى وَدُخُولِهَا فِيهِ وَذَلِكَ بَعْدَ الْأُمِّ إِنْ مَاتَتْ أَوْ نَكِحَتْ لِلْجَدَّةِ

خرجت فانها « تقيم بالموضع الذي تنتقل إليه » وبصير لها بمنزلة الذي خرجت منه فيلزمها فيه ما كان يلزمها في الأول حتى تنقضي العدة .

ثم انتقل يتكلم على رضاع المرأة ولدها فقال « والمرأة ترضع » أى يجب عليها أن ترضع « ولدها » إذا كانت « في العصمة » أى عصمة أبيه أو كانت مطلقة طلاقا رجعيا وليس لها أجر في نظير ذلك ولا حد لأقل الرضاع وأكثره حولان بنص القرآن « إلا أن يكون مثلها لا يرضع » لعاد قدرها فلا يلزمها إلا إذا كان الولد لا يقبل غيرها فانه يلزمها ارضاعه .

« والمطلقة » طلاقا بائنا أو رجعيا وخرجت من العدة « رضاع ولدها » أى بالأجرة وترجع بها « على أبيه » أفهم كلامه أن الرضاع حق لها لا عليها لما رواه أبو داود من قوله ﷺ للمرأة التي طلقها زوجها وأراد أن يأخذ ولدها منها أنت أحق به منه مالم تنكحى .

« والحضانة » حق « للأم » حرة كانت أو أمة مسامة كانت أو كتابية رشيدة أو سفية على طريقة ابن عرفة « بعد الطلاق » وبعد الوفاة مالم تسقطها « إلى احتلام الذكر » أى المحقق فالحنثى المشكل تستمر حضانتها ما دام مشكلا « و » إلى « نكاح الأنثى ودخول بها » ولا يكفي الدعوى للدخول بل لا بد من الدخول وإن صغيرين واستمرت نفقتها على أبيها « وذلك » أى الحضانة تنتقل « بعد الأم » إن ماتت أو نكحت للجدّة « أم الأم » ثم الجدّة من جهة الأم وإن بعدت .

ثُمَّ لِلْخَالَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي رَحِمِ الْأُمِّ أَخَذُ فَالْأَخَوَاتُ وَالْعَمَّاتُ
فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَالْعَصْبَةُ وَلَا يُلْزَمُ الرَّجُلَ النَّفَقَةُ إِلَّا عَلَى زَوْجَتِهِ كَانَتْ
غَنِيَّةً أَوْ فَقِيرَةً وَعَلَى أَبَوَيْهِ الْفَقِيرَيْنِ

« ثم » بعد جدة الأم ينتقل الحق « للخالة » أى خالة الطفل أخت أمه الشقيقة ثم التى
للأم ثم التى للاب ثم من بعد الخالة ينتقل الحق لخالة الطفل وهى أخت جدة الطفل
لأمه ثم من بعدها للجدة التى للاب أى أم الأب ثم الجدة من جهة الأب .

« فان لم يكن من ذوى رحم الأم أحد » مثل خالة الأم ولا من غير ذوى رحم الأم
وهى الجدة للاب أى الجدة من جهة الأب وهى أم الأب وجدة الأب « ف » المستحق
حينئذ للحضانة « الأخوات » فتقدم الشقيقة ثم التى للأم ثم التى للاب .

« و » يلى الأخوات « العمات » على الترتيب المذكور « فان لم يكونوا » صوابه يكن
لأن ذلك راجع للأخوات والعمات لكن ذكر باعتبار الأشخاص التقدير فان لم يكن أحد
ممن ذكر موجودا أو كان إلا أنه سقط لما منع « ف » المستحق للحضانة حينئذ « والعصبه » فيه
نظر بل الأب مقدم على الأخوات قال فى التوضيح : ووجه تقديم بعض الحاضنين على
بعض على الترتيب المتقدم قوة الشفقة فى المقدم ولذا لو علم قلة الحنان والشفقة ممن كانت
مرتبه التقديم فى الحضانة وعلم الشفقة والعطف ممن مرتبه التأخير فى الحضانة لقدم
هذا على ذلك .

« ولا يلزم الرجل » المولى « النفقة » من قوت وأدم وكسوة ومسكن « إلا على
زوجته » التى دخل بها ولو صغيرة أو مريضة أو التى دعت له الدخول بها وهى مطيقة
لوطئه مع بلوغه وليس أحدهما مشرقا على الموت « سواء كانت غنية أو فقيرة » مسلمة كانت
أو كتابية حرة أو أمة وتطلق عليه بعد التلوم بالمعجز عنها إلا أن تكون تزوجته عالمة بفقره
وعجزه عن النفقة .

« و » لا يلزمه النفقة على أحد من أقاربه إلا فى صورتين أحدهما « على أبويه للفقيرين »
الحرين مسلمين كانا أو كافرين إذا كان حرا واعترف بفقرهما أما إذا أنكر فقرهما فعلى

وَعَلَى صَغَارِ وَلَدِهِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ عَلَى الذُّكُورِ حَتَّى يَحْتَلِمُوا وَلَا
زَمَانَةَ بِهِمْ وَعَلَى الْإِنَاثِ حَتَّى يُنْكَحْنَ وَيَدْخُلَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ وَلَا
نَفَقَةَ لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَقَارِبِ وَإِنْ اتَّسَعَ فَعَلَيْهِ إِخْدَامُ زَوْجَتِهِ
وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبِيدِهِ وَيُكَفِّنَهُمْ إِذَا مَاتُوا وَاخْتَلَفَ فِي كَفْنِ الزَّوْجَةِ

الأبوين اثبات عدمهما ولا يحلفان مع ذلك لأن تحليفهما عقوق « و » الأخرى « على صغار
ولده الذين لا مال لهم » أما لزوم النفقة « على » الأولاد الصغار « الذكور » الأحرار ولو
كانوا كفارا فانها مستمرة عليهم « حتى يحتلموا و » الحال انه « لازمانه »
أى لا آفة « بهم » تمنعهم من الكسب وأما لو بلغ مجنوناً أو أعمى فتستمر نفقته
على الأب .

« و » أما لزومها « على الاناث » الأحرار فهي مستمرة عليهن « حتى ينكحن ويدخل
بهن » أى يطأهن « أزواجهن » أو يدعى إلى الدخول وهو بالغ والزوجة ممن يوطأ مثلها
فاذا طلقها زوجها أو مات عنها فلا تعود نفقتها على الأب ان كانت بالغة وقعود ان كانت
غير بالغة .

« ولا نفقة » على الرجل « لمن سوى هؤلاء » المذكورين « من الارقاب » كالجد وأولاد
الأولاد لان نفقة القرابة انما تجب ابتداء لا انتقالا ونفقة الجدة لازمة لابن فلا تنتقل إلى
بنيه ونفقة أولاد الأولاد لازمة لآبائهم فلا تنتقل إلى جدهم « وان اتسع » أى أيسر الزوج
« فعليه » وجوبا « اخدام زوجته » الشريفة التى لا تخدم نفسها .

« وعليه » أى المالك المفهوم من السياق وجوبا « أن ينفق على عبده » في حياتهم
« ويكفنهم إذا ماتوا » والاصل في وجوب النفقة ما في الصحيح من قوله ﷺ أفضل الصدقة
ما ترك عن غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول المرأة تقول إما أن
تطعمنى واما أن تطلقنى ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول الولد أطعمنى إلى
من تدعنى .

« واختلف في كفن الزوجة » الحرة وقيل والأمة المدخول بها أو التى دعى إلى

فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي مَالِهَا وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَقَالَ سَحْنُونُ
 إِنْ كَانَتْ مُلِيَّةً فَقِي مَالِهَا وَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً فَقِي مَالِ الزَّوْجِ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْبُيُوعِ وَمَا شَاكَلَ الْبُيُوعَ)

الدخول بها « فقال ابن القاسم » وسحنون هو « في مالها » ولا يلزم الزوج غنية كانت أو فقيرة لأن الكفن من توابع النفقة وهي انما كانت لمعنى وهو الاستمتاع وقد ذهب بالموت وإذا ذهب المتبوع ذهب التابع .

« وقال » مالك في الواضحة و « عبد الملك » قيل هو ابن حبيب وقيل هو ابن الماجشون هو « في مال الزوج » وان كانت غنية لأن علاقة الزوجية باقية بدليل انه يغسلها ويطلع على عورتها والمواريثة قائمة بينهما « وقال » مالك في العتبية « وسحنون أيضا » ان كانت مليئة فهو في مالها وان كانت فقيرة فـ « هو » في مال الزوج .

﴿ بَاب فِي الْبُيُوعِ وَمَا شَاكَلَ الْبُيُوعَ ﴾

كالاجارة والشركة وجمع البيع باعتبار أنواعه . كبيع النقد وبيع الدين والصحيح والفاقد وحد البيع نقل الملك بعوض بوجه جائز بناء على أن البيع الفاسد لا يقال فيه بيع إلا على جهة المجاز لان الحقائق الشرعية لا ينبغي أن يقصد في تعريفها إلا ما هو الصحيح منها ومعرفته مستلزمة لمعرفة الفاسد وله ثلاثة أركان العاقد وهو البائع والمبتاع ويشترط فيه التمييز فلا ينعقد بيع غير المميز لصبا أو جنون والتكليف وهو شرط في لزوم البيع دون الانعقاد والإسلام وهو شرط في شراء المصحف والعبد المسلم .

الثاني المعقود عليه من ثمن ومثمن وشرطه أن يكون طاهرا منتقما به مقدورا على تسليمه معلوما للمتبايعين غير منهي عن بيعه .

الثالث ما ينعقد به البيع وهو الإيجاب والقبول وما شاركهما في الدلالة على الرضا

وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَكَانَ رَبًّا أَجَاهِلِيَّةٍ فِي الدُّيُونِ إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُ
وَلِمَّا أَنْ يُرَبِّيَ لَهُ فِيهِ وَمِنَ الرِّبَا فِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ يَبِيعُ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ يَدًا
بِيَدٍ مُتَفَاضِلًا وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَلَا يَجُوزُ فِضَّةٌ بِفِضَّةٍ وَلَا ذَهَبٌ
بِذَهَبٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَالطَّعَامُ
مِنَ الْحَبُوبِ وَالْقَطْنِيَّةِ وَشَبِهَا مِمَّا يُدْخَرُ مِنْ قُوْتٍ أَوْ إِدَامٍ لَا يَجُوزُ

كالمعاملات وافتتح الباب تبركا بقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وحرمة السنة
أيضا وانعقد الاجماع على تحريره فمن استحله كفر بلا خلاف « وكان ربا الجاهلية ، أى أهل
الجاهلية وهى الأزمنة التى كانت قبل الإسلام « فى الديون اما أن يقضيه ، دينه « واما
أن يربى ، أى يزيد « له فيه » أى ويؤخره وسواء كانت الزيادة فى القدر أو الصفة .
« ومن الربا فى غير النسيئة » بالمد والهمز كخطيئة « بيع الفضة بالفضة يدا بيد متفاضلا
وكذلك « منه « الذهب ، أى بيع الذهب « بالذهب » يدا بيد متفاضلا والاصل فى منعه
قوله عليه الصلاة والسلام لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على
بعض الحديث وتشفوا بضم الفوقية وكسر الشين المعجمة وضم الفاء المشددة أى لا تفضلوا
والشف بکسر الشين الزيادة ويطلق على النقصان فهو من أسماء الاضداد قاله الخطاب
ومثله الورق فى حرمة التفاضل .

« ولا يجوز ، بيع « فضة بفضة ولا ذهب بذهب إلا مثلا بمثل يدا بيد والفضة
بالذهب ربا إلا يدا بيد « أى فيجوز ولو اختلفا فى العدد « والطعام من الحبوب » ذوات
السنابل وهى القمح والشعير والسلت وذوات الاغلاف وهى الذرة والدخن والارزومفاده
أن القطنية ليست من الحبوب .

« و » من « القطنية » بكسر القاف وفتحها الفول والحض والبسيلة والجلبان والترمس
واللوبيا والعدس « و » من « شبيها » أى القطنية « مما يدخر من قوت » وهو ما تقوم به
البنية الآدمية كاللحم والسمن « أو ادام » كالعسل والخل « لا يجوز » خبر عن قوله

الْجِنْسُ مِنْهُ يَجْزِيهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَا يَدٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ تَأْخِيرٌ وَلَا يَجُوزُ
 طَعَامٌ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِهِ كَانَ مِمَّا يُدْخَرُ أَوْ
 لَا يُدْخَرُ وَلَا بَأْسَ بِالْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ وَمَا لَا يُدْخَرُ مُتَقَاضِلًا وَإِنْ كَانَ
 مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَدَا يَدٍ وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِيمَا
 يُدْخَرُ مِنَ الْفَوَاكِهِ الْيَابِسَةِ وَسَائِرِ الْأَدَامِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا الْمَاءُ
 وَتَحْدَهُ وَمَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ سَائِرِ الْحُبُوبِ وَالشَّمَارِ

والطعام أى الطعام كله لا يجوز « الجنس » أى بيع الجنس الواحد « منه بجنسه إلا مثلاً
 بمثل يدا بيد » وقوله « ولا يجوز فيه تأخير » تأكيد لقوله يدا بيد وتعتبر المائلة في
 الكيل والوزن الشرعيين فإن لم يحفظ عن الشارع في شيء من الأشياء معيار معين
 فبالعادة العامة .

« ولا يجوز طعام » أى يبيعه « بطعام إلى أجل كان الطعام من جنسه أو من خلافه كان
 مما يدخر أو لا يدخر » كالرمان والبطيخ لدخول ربا النساء في كل المطعومات .

« ولا بأس » أى يجوز « بيع الفواكه » و « بيع » البقول ومالا يدخر متفاضلاً وان
 كان من جنس واحد يدا بيد « أما مالا يدخر من الفواكه أصلاً كالشمش والتفاح فيجوز
 فيها التفاضل اتفاقاً وان كانت تدخر نادراً في قطر دون قطر كالكمثرى يجوز فيها
 التفاضل على المشهور وان كان يدخر غالباً كالجوز واللوز فأشار بقوله « ولا يجوز التفاضل
 في الجنس الواحد فيما يدخر من الفواكه اليابسة » ما قاله قول ضعيف في المذهب والمشهور
 جواز التفاضل فيها مناجزة .

وقوله « وسائر الادام والطعام والشراب » مثل العسل والحل ممتمنع فيها التفاضل
 « إلا الماء وحده » فانه يجوز فيه التفاضل ولا يجوز بيعه بالطعام إلى أجل على المشهور
 فيهما « وما اختلفت أجناسه من ذلك » أى من الشراب « ومن سائر الحبوب والشمار

وَالطَّعَامُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفَاضُلِ فِيهِ يَدَا يَدَيْهِ وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ
 الْوَاحِدِ مِنْهُ إِلَّا فِي الْخَضِرِ وَالْفَوَاكِهِ وَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّلْتِ كَجِنْسٍ
 وَاحِدٍ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ وَالزَّرْبُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَالتَّمْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ
 وَالْقِطْنِيَّةُ أَصْنَافٌ فِي الْبُيُوعِ وَاخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ مَا لَكَ وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ
 فِي الزَّكَاةِ أَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ

والطعام فلا بأس بالتفاضل فيه يدا بيد ، لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام إذا اختلفت
 الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد .

« ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه ، أى من الطعام » إلا في الخضر والفواكه ،
 شمل كلامه ما يدخر منها وما لا يدخر وهو مخالف لقوله سابقا فيما يدخر من الفواكه
 اليابسة لكن قدمنا أن المشهور جواز التفاضل فيها والفرق بين جواز ذلك في الخضر
 والفواكه وبين منعه في الطعام أن الطعام فيه الاقتنيات والادخار بخلاف هذا فإنه وإن
 ادخر بعضه لا يقتات غالبا .

ولما ذكر أن الجنس الواحد لا يجوز إلا مناجزة أراد أن يبين ما هو فقال « والقمح
 والشعير والسلت » نوع من الشعير ليس له قشر كأنه حنطة « كجنس واحد فيما يحل
 منه ويحرم » أى لتقاربها في المنفعة وقوله فيما يحل أى من التناجز والتماثل وقوله
 ويحرم أى من عدم ذلك .

« والزبيب كله » أعلاه وأدناه أحمره وأسوده « صنف » واحد يجوز فيه التماثل
 ويحرم فيه التفاضل « و » كذلك « التمر كله » على اختلاف أنواعه قديما وجديدا
 « صنف » واحد يجوز بيع بعضه ببعض متماثلا ويحرم متفاضلا .

« والقطنية » المتقدم ذكرها « أصناف في » باب « البيوع » وهذا ليس متفقا عليه بل
 « اختلف فيها قول » الإمام « مالك » رحمه الله فرواية ابن القاسم أنها أصناف ورواية
 ابن وهب أنها صنف « ولم يختلف قوله في » المدونة في باب « الزكاة أنها صنف واحد »

وَلُحُومُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْأَنْعَامِ وَالْوَحْشِ صِنْفٌ وَلُحُومُ
الطَّيْرِ كُلُّهُ صِنْفٌ وَلُحُومُ ذَوَابِّ الْمَاءِ كُلُّهَا صِنْفٌ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ لُحُومِ
الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْ شَحْمٍ فَهُوَ كُلُّهُ صِنْفٌ وَأَلْبَانُ ذَلِكَ الصِّنْفِ وَجِبْنُهُ وَسَمْنُهُ
صِنْفٌ وَمَنْ أَتْبَعَ طَعَامًا فَلَا يَجُوزُ بَيْنَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ إِذَا كَانَ
شِرَاؤُهُ ذَلِكَ عَلَى وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ بِخِلَافِ الْجَزَافِ وَكَذَلِكَ
كُلُّ طَعَامٍ أَوْ إِدَامٍ

« ولحوم ذوات الأربع من الأنعام » الإبل والبقر والغنم « و » من « الوحش » كالغزال
وبقر الوحش كله « صنف » واحد يجوز بيع بعضه ببعض متماثلا ويحرم متفاضلا .
« ولحوم الطير كله » انسيه ووحشيه وان كان طير ماء « صنف » واحد « ولحوم
ذواب الماء كله صنف » واحد « وما تولد من لحوم الجنس الواحد من شحم فهو كله صنف »
فلا يباع شحم بهيمة الأنعام بلعصمها إلا مثلا بمثل يدا بيد ولا شحم الحوت بالحوث إلا مثلا
بمثل يدا بيد .

« وألبان ذلك الصنف » من الأنعام « وجبنه وسمنه صنف » صنيع كلامه يقتضى
جواز بيع بعضه ببعض متماثلا لأن ذلك شأن الصنف الواحد وهو من مشكلات الرسالة
ولم يجزه مالك ولا أصحابه وقد أجاب عنه الجزولى بأن تقدير كلامه وألبان ذلك
الصنف صنف وجبنه صنف وسمنه صنف فمؤلاه الأصناف الثلاثة يجوز بيع كل صنف
بعضه ببعض متماثلا ولا يجوز متفاضلا .

« ومن ابتاع طعاما » رويَا كان أو غيره « فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه » لما صح
من نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك والنهى عن بيع الطعام قبل قبضه مقيد بما « إذا
كان شراؤه » أى شراء المبتاع « ذلك » الطعام « على وزن أو كيل أو عدد بخلاف الجزاف »
وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد فان بيعه قبل قبضه جائز على المشهور لأنه قد
ملكه بالمقد ولذا لو تلف قبل قبضه كان ضمانه من المشتري .

« وكذلك كل طعام » رويَا كان أو غير روي « أو » كل « إدام » كالشحم واللحم

أَوْ شَرَابٍ إِلَّا أَلْمَاءَ وَتَحْدَهُ وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالزَّرَارِيحِ الَّتِي لَا يُعْتَصَرُ مِنْهَا زَيْتٌ فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِيهَا يَحْرُمُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الطَّعَامِ الشَّرْطِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ وَلَا بَأْسَ بِالشَّرِكَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ الْمَكِيلِ قَبْلَ قَبْضِهِ

« أَوْ ، كل الأبرار كاللح أو « كل شراب » لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل أن يستوفيه ولا يستثنى منه شيء « إلا الماء وحده » لأنه ليس بطعام بدليل جواز بيعه بالطعام إلى أجل .
« وما يكون من الأدوية » كالسبل يركب أى مع غيره من العقاقير فيجمل دواء « و » ما يكون من « الزراريح التي لا يعصر منها زيت » صوابه الزرائع لان الوحدة زريعة خفيفة الرائحة والتشديد من لحن العوام وذلك كزريعة السلق وحب الفجل الابيض وحب البصل وقوله التي لا يعصر منها زيت أى شأنها ذلك يحترز به عن حب السمسم والقرطم وحب الفجل الاحمر والزيتون فهذه لا يجوز بيعها قبل قبضها وكذا مصلح الطعام كبصل وثوم وقابل كفلفل وكزبرة وثمار وكمونين أبيض وأسود .

« فلا يدخل ذلك فيما » أى الذى « يحرم من الطعام قبل قبضه أو » فيما يحرم من « التفاضل في الجنس الواحد منه » فيجوز بيعه قبل قبضه والتفاضل في الجنس الواحد منها .

« ولا بأس ببيع الطعام القرض قبل ان يستوفيه » فيجوز للمقرض أن يبيعه قبل أن يستوفيه من المقرض وغيره شرط النقد ولا يجوز لأجل لأنه إذا باعه للمقرض يكون من فسخ الدين في الدين وان باعه من غيره يكون من بيع الدين بالدين « ولا بأس بالشركة » في الطعام المكيل قبل قبضه وهو أن يشرك غيره في البعض .

« و » كذا لا بأس بـ « التولية فيه » وهو أن يولى ما اشتراه لآخر « و » كذا لا بأس بـ « الاقالة في الطعام المكيل قبل قبضه » وهو أن يقبل البائع المشتري أو العكس .

وَكُلُّ عَقْدٍ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ بِخَطَرٍ أَوْ غَرَرٍ فِي ثَمَنِ أَوْ مَثْمُونٍ أَوْ أَجَلٍ فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَرَرِ وَلَا يَبِيعُ شَيْءٌ مَجْهُولٌ وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَلَا يَجُوزُ فِي الْبُيُوعِ التَّدْلِيلُ وَلَا الْغِشُّ وَلَا الْخِلَافَةُ وَلَا الْخُدَيْعَةُ وَلَا كَيْتْمَانُ الْعُيُوبِ وَلَا خَلْطُ دَنِيٍّ بِجَيِّدٍ وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سِلْعَتِهِ مَا إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ كَانَ ذِكْرُهُ أَبْخَسَ لَهُ فِي الثَّمَنِ وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ

« وكل عقد بيع أو اجارة أو كراء بخطر أو غرر ، أى وكان فيه خطر أو غرر فالخطر ما لم يتيقن وجوده كقوله بمعنى فرسك بما أربح غدا والغرر ما يتيقن وجوده وشك في سلامته كبيع الثمار قبل بدو صلاحها » في ثمن أو مثمون أو أجل فلا يجوز « مثاله في الثمن أن يشتري منه سلعة ببيعه الشارد ومثاله في المثمون أن يشتري منه عبده الآبق ومثاله في الأجل أن يشتري منه سلعة إلى قدوم زيد ولا يدري متى يقدم وقوله « ولا يجوز بيع الغرر ولا بيع شيء مجهول ولا إلى أجل مجهول » مكرر لأنه بعض ما قبله . « ولا يجوز في البيوع التدليس » وهو أن يعلم أن بسلعته عيبا فيكتمه عن المشتري « ولا الغش » وهو أن يخلط الشيء بغير جنسه كخلط العسل بالماء .

« ولا » تجوز « الخلافة » بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وهى الخديعة بالكذب في الثمن كأن يقول له أنا أخذتها بعشرين دينارا وأنقص لك من ذلك « ولا الخديعة » وهى أن يخدعه بالكلام حتى يوقعه مثل أن يقول له اشتري منى وأنا أرخص لك « ولا خلط دنيء بجيد » كخلط حنطة دنيئة بجيدة .

« ولا » يجوز « أن يكتم من أمر سلعته ما » أى شيئا « إذا ذكره كرهه المبتاع » كثوب أليت أو المجذوم « أو كان ذكره أبخس له » أى للبايع « في الثمن » كالثوب الجديد إذا كان نجسا أو مفسولا .

« ومن ابتاع عبدا » أو غيره « فوجد به عيبا » يمكن التدليس فيه « فله » أى

أَنْ يَحْبِسَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ ثَمَنَهُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ عِنْدَهُ
عَيْبٌ مُفْسِدٌ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ يَرُدَّهُ وَيَرُدَّ
مَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ عِنْدَهُ وَإِنْ رَدَّ عَبْدًا بَعِيبٍ وَقَدْ اسْتَغْلَهُ فَلَهُ غَلَّتُهُ وَالْبَيْعُ
عَلَى الْخِيَارِ جَائِزٌ إِذَا ضَرَبَا لِذَلِكَ أَجَلًا قَرِيبًا إِلَى مَا تُخْتَبَرُ فِيهِ تِلْكَ
السَّلْعَةُ أَوْ مَا تَكُونُ فِيهِ الْمَشُورَةُ

للمبتاع الخيار « بين أن يحبسه ولا شيء له » في مقابلة العيب الذي وجده « أو يردده ويأخذ
ثمنه » والتقييد يمكن التدليس احترازا مما لا يمكن التدليس به اما الظهور كالموروا اما
لخفائه كالجوز يكسره فيجده فارغا فانه لا كلام للمشتري .

« إلا أن يدخله » أي المبيع « عنده » أي المبتاع « عيب مفسد » أي النقص من الثمن
كثيرا « فله » أي للمبتاع « أن يرجع » على البائع « بقيمة العيب القديم من الثمن » الذي
أخذه « أو يردده » أي المبيع « ويرد معه ما نقصه العيب » الحادث « عنده » وان ردد
المبتاع « عبدا أو غيره » « بسبب عيب » « الحال » أنه « قد استغله » غلة غير متولدة
كالخدمة « فله غلته » إلى حين الفسخ ولا يلزمه شيء لذلك لقوله عليه الصلاة والسلام
الخراج بالضمان قال بعضهم معنى ذلك أن البيع إذا كان في ضمان المشتري فغلته له فإذا
فسخ فالغلة حينئذ للبائع كالغلة المتولدة كالولد .

« والبيع على الخيار » من البائع أو المبتاع أو كل منهما « جائز » لقوله عليه الصلاة والسلام
المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا رواه مالك في الموطأ وشرط الجواز « إذا ضربا لذلك أجلا »
ويشترط في الأجل أن يكون « قريبا » ونهايته إلى « ما تختبر فيه تلك السلعة أو » إلى
« ما تكون فيه المشورة » والمشورة تكون في قلة الثمن أو كثرت وفي الاقدام على الشراء
أو على البيع والاختبار يكون في حال السلعة وهو مختلف باختلافها فالخيار في
الدابة ثلاثة أيام ونحوها وفي الرقيق خمسة أيام والجمعة لاختبار حاله وعمله وفي الدار
الشهر ونحوه .

وَلَا يَجُوزُ النَّقْدُ فِي الْخِيَارِ وَلَا فِي عُهْدَةِ الثَّلَاثِ وَلَا فِي الْمَوَاضِعَةِ
بِشَرْطٍ وَالتَّفَقُّةُ فِي ذَلِكَ وَالضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ وَإِنَّمَا يُتَوَاضَعُ لِلِاسْتِبْرَاءِ
الْجَارِيَةِ الَّتِي لِلْفِرَاشِ فِي الْأَغْلَبِ أَوْ الَّتِي أَقْرَّ الْبَائِعُ بَوَاطِنَهَا وَإِنْ كَانَتْ
وَخْشًا وَلَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَّا خَلًّا ظَاهِرًا وَالْبَرَاءَةُ
فِي الرَّقِيقِ جَائِزَةٌ

« ولا يجوز النقد في » بيع « الخيار ولا في » البيع على « عهدة الثلاث » وهي
بيع الرقيق على أن يكون الضمان على البائع فيما يظهر فيه من العيوب مدة ثلاثة
أيام بعد العقد .

« ولا » يجوز أيضا النقد « في » بيع الأمة « المواضعة » وهي أن توقف الجارية العلية
أو التي أقر البائع بوطئها على يد أمين رجل امرأة حتى يتبين هل ربحها مشغول أم لا
وانما يمتنع النقد في هذه المسائل الثلاث إذا كان بشرط النقد لانه تارة يصير بيعا وتارة سلفا
فهو متردد بين السلفية والثمنية .

« والنفقة في ذلك » أى في بيع الخيار وعلى عهدة الثلاث وعلى المواضعة « والضمان على
البائع » أى إذا لم يظهر كذب المشتري ولكن لا بد من حلفه ولو غير ممتهم « وانما
يتواضع » وجوبا « للاستبراء » جاريتان الجارية « التي » تكون « للفراش في الأغلب »
وان لم يعترف البائع بوطئها إذ الغالب فيمن هي كذلك الوطء فنزل الأغلب منزلة المحقق
احتياطا للفروج « أو » الجارية « التي أقر البائع بوطئها وان كانت وخشا » خشية أن
تكون حملت فتزد .

« ولا تجوز البراءة في الحمل » إذا كانت الأمة عتيقا ولم يطأها البائع فلو تبرأ من حملها
فسخ البيع « إلا » أن يكون الحمل « حملا ظاهرا » فيجوز حينئذ اشتراط البراءة من
حملها والتقييد بالعتيق احترازا من الخش فانه يجوز اشتراط البراءة من حملها مطلقا سواء
كان الحمل ظاهرا أم لا .

« والبراءة في الرقيق جائزة » ظاهره ان غير الرقيق لا تجوز فيه البراءة وهو المشهور

مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدَيْهَا فِي الْبَيْعِ حَتَّى يُشْفَرَ
وَكُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٍ فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ فَإِنْ قَبِضَهُ الْمُتَبَاعُ فَضْمَانُهُ مِنَ
الْمُتَبَاعِ مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ

والجواز مقيد بشئتين أحدهما أشار إليه بقوله « ما لم يعلم به البائع » أما إذا علم أن به
عبدا وتبرأ منه فلا يفيد والآخر أن تطول إقامته عنده أما إذا اشترى عبدا مثلا فباعه
بقرب ما اشتراه وشرط البراءة فإنه لا ينتفع بذلك .

« ولا يفرق » بمعنى لا يجوز أن يفرق « بين الأم » لكن من النسب فقط « وبين
ولدها في البيع » سواء كانا مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافرا للعموم قوله
عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة رواه
الترمذي وحسنه والقييد بالأم من النسب احترازا من الأم من الرضاع فإن التفرقة بينها
وبين الولد جائزة وبفقط احترازا من غير الأم كالأب فإن التفرقة بينه وبين الولد جائزة
والمنع من التفرقة مقيا بنهاية وهي « حتى يشفر » بضم الياء وسكون المثناة وكسر الغين
المعجمة بمعنى حتى تسقط أسنانه فإذا أثفر جازت التفرقة حينئذ لاستغنائه عن أمه في
أكله وشربه ومنامه .

« وكل بيع فاسد » كالبيع وقت فداء الجمعة « فضمانه من البائع » لأنه على ملكه لم
ينتقل إلى ملك المشتري « فإن قبضه » أى المبيع بيعا فاسدا « المتباع فضمانه من المتباع »
لأنه لم يقبضه على جهة أمانته وإنما قبضه على جهة التملك هكذا علله عبد الوهاب قال
الفاكهني وفي تعليقه من الاضطراب كما لا يخفى حيث جعل فيما تقدم البيع الفاسد غير
ناقل وفي هذا جعله ناقلا .

ويمكن الجواب بأن قوله إنما قبضه على جهة التملك أى بحسب زعمه فلما قبضه على
جهة التملك بحسب زعمه وتعدى وأخذه ضمن وإن لم ينتقل له الملك بحسب نفس الأمر
وحيث قلنا يضمنه المشتري فإنه يكون « من يوم قبضه » لا من يوم عقده وإنما يضمن يوم
العقد ما يكون صحيحا .

فَإِنْ حَالَ سُوقُهُ أَوْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ وَلَا يَرُدُّهُ
وَأِنْ كَانَ مِمَّا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ فَلْيَرُدَّهُ مِثْلَهُ وَلَا يُفَيْتُ الرَّبَاعَ حَوَالَةَ
الْأَسْوَاقِ وَلَا يَجُوزُ سَلْفُ يَجْرُ مَنَفْعَةً وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ وَسَلْفُ وَكَذَلِكَ
مَا قَارَنَ السَّلْفَ مِنْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ وَالسَّلْفُ جَائِزٌ

« فان فات المبيع بيما فاسدا بأن حال » عليه « سوقه » أى تغير بزيادة في الثمن أو نقص فيه « أو تغير في بدنه » أى في نفسه بزيادة أو نقص فان كان مقوما « فعليه قيمته » بلغت ما بلغت ولو كانت أكثر من الثمن « يوم قبضه » لايوم الفوات ولا يوم الحكم « ولا يرد » أى لا يلزمه رد المقوم إذا كان موجودا « وان كان » مثليا « مما يوزن أو يكال » أو يعد « فليرد مثله » فان تعذر المثل فالقيمة كثر فوات ابانه وتعتبر القيمة يوم التعذر . « ولا يفوت الرباع حوالة الأسواق » لأن الغالب في شراء العقار أن يكون للقبضة فلا يطلب فيه كثرة الثمن ولا قتله بخلاف غيره « ولا يجوز سلف يجر منفعة » لنهييه عليه الصلاة والسلام عن ذلك مثل أن يكون عنده حنطة رديئة فيسلفها لمن يأخذ منه وعوضها جيدا .

« و » كذا « لا يجوز بيع وسلف » وصورة ذلك أن تباع سلعتين بدينارين إلى شهر مثلا ثم تشتري واحدة منهما بدينار نقدا فكان البائع خرج من يده سلعة ودينار نقدا يأخذ عنهما عند الأجل دينارين أحدهما عوض عن السلعة وهو بيع والثانى عوض عن الدينار المنقود وهو سلف .

« وكذلك » لا يجوز « ما قارن السلف من اجارة أو كراء » بشرط السلف لأنها من ناحية البيع ولا خصوصية لها بذلك بل النكاح والشركة والقراض والمساواة والصرف لا يجوز شرط السلف مع واحد منها .

وملخصه أن كل عقد معاوضة يمتنع جمعه مع السلف « والسلف » بمعنى القرض وهو دفع المال على وجه القرية لله تعالى لينتفع به أخذه ثم يرد له مثله « جائز » أى مندب لما فيه من إيصال النفع للمقرض وتقريب كريبته وقد يعرض له ما يقتضي وجوبه أو حرمة

فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْجَوَارِي وَكَذَلِكَ تُرَابُ الْفِضَّةِ وَلَا تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ مِنَ
 الَّذِينَ عَلَى تَعْجِيلِهِ وَلَا التَّأْخِيرُ بِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ وَلَا تَعْجِيلُ عَرْضٍ عَلَى
 الزِّيَادَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ يَنْعٍ وَلَا بَأْسٍ بِتَعْجِيلِهِ ذَلِكَ مِنْ قَرْضٍ
 إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الصِّفَةِ

« في كل شيء » يعجل تملكه ولو لم يصح بيعه فيدخل جلد الميتة المدبوغ ولحم الأضحية
 « إلا في الجواري » فانه لا يجوز لأنه يؤدي إلى اعارة الفروج إلا أن يكون القرض
 لامرأة أو كانت في سن من لا توطأ فانه يجوز كما قيد به اللخمي وغيره المدونة ووقع في
 بعض النسخ عقب قوله إلا في الجواري .

« وكذلك تراب الفضة » قال الفاكهاني لا يجوز قرضه وهو ساقط في بعض الروايات
 « ولا تجوز الوضعية من الدين على تعجيله » على المشهور وتسمى هذه المسألة عند الفقهاء ضع
 وتعجل وصورتها أن يكون لرجل على آخر دين إلى أجل مثل أن يكون عليه مائة درهم
 إلى شهر فيقول له رب الدين عجل لي خمسين وأنا أضع عنك خمسين وإنما امتنع هذا لأن من
 عجل شيئاً قبل وجوبه عد مسلفاً فكان الدافع أسلف رب الدين خمسين ليأخذ من ذمته
 إذا حل الأجل مائة فقيه سلف بزيادة فان وقع ذلك رد إليه ما أخذه منه فإذا حل الأجل
 أخذ منه جميع ما كان له أولاً وهو المائة .

« و » كذلك « لا » يجوز « التأخير به » أي بالدين « على الزيادة فيه » كما كانت
 الجاهلية تفعله لأن فيه سلفاً بزيادة وتسمى هذه المسألة أخرى وأزيدك مثل أن يقول
 من عليه الدين عند حلول أجل الدين أخرى وأنا أعطيك أكثر مما لك على .

« و » كذلك « لا » يجوز « تعجيل عرض » على الزيادة فيه « إذا كان من بيع » لانه
 من باب حط الضمان وأزيدك مثال ذلك أن يكون لك على رجل مائة ثوب موصوفة فيقول
 من هي عليه خذها وأزيدك عليها خمسة مثلاً لأن تلك الخمسة في مقابلة اسقاط الضمان عنه .
 « ولا بأس بتعجيل ذلك » العرض بشرطين أحدهما « إذا كان » العرض من قرض
 والآخر « إذا كانت الزيادة في الصفة » مثل أن تكون الثياب دنيئة فيقول أعطيك أجود

وَمَنْ رَدَّ فِي الْقَرْضِ أَكْثَرَ عَدَدًا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطٌ وَلَا وَأَيُّ وَلَا عَادَةٌ فَأَجَازَهُ أَشْهَبُ وَكَرِهَهُ ابْنُ
 الْقَاسِمِ وَلَمْ يُجْزِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ أَوْ دَرَاهِمُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ
 مُؤَجَّلٍ فَلَهُ أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ أَجَلِهِ وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُعَجِّلَ الْعَرُوضَ وَالطَّعَامَ
 مِنْ قَرْضٍ لَا مِنْ بَيْعٍ

منها ان تعجلتها « ومن رد في القرض أكثر عددًا في مجلس القضاء » وهو الوقت الذي يقضيه
 فيه سواء كان قبل الاجل أو بعده .

« فقد اختلف في » جواز « ذلك إذا لم يكن شرط » مثل أن يقول لا أسلفك
 إلا أن تزيدني على ما أسلفتك « و » ان « لا » يكون فيه « وأي » بفتح الواو وسكون
 الهمة الوعد .

« و » ان « لا » تكون « عادة » خاصة بالمستقرض بأن يزيد عند القضاء أم لا « فأجازه
 أشهب » وجه الجواز قوله ﷺ أحسن الناس أحسنهم قضاء وخيركم أحسنكم قضاء .
 قال ابن عمر ظاهر كلام المصنف أن أشهب يبيح مطلقا قلت الزيادة أو كثرت
 والمنصوص لأشهب فيما قل مثل زيادة الدينار في المائة والاردب في المائة ويحتمل أن
 يكون لأشهب قول عام في القليل والكثير .

« وكرهه ابن القاسم » كراهة تحرير على المشهور فقوله « ولم يجزه » تأكيد « ومن
 عليه دنانير أو دراهم من بيع » مؤجل « أو » من « قرض مؤجل فله » أي لمن عليه
 الدنانير أو الدراهم « أن يعجله » أي يعجل ما عليه « قبل أجله » لأن الحق في الأجل له
 فإذا أسقط حقه لزم المقرض قبوله وأجبر على ذلك .

« وكذلك له » أي لمن عليه دين « أن يعجل العروض والطعام من قرض لا من بيع »
 فلا يلزم صاحب الدين والعرض والطعام قبوله قبل الأجل لأن الاجل في عرض البيع
 ومنه السلم من حقهما فإذا عجله من هو عليه لا يلزم صاحبه ولو قرب الاجل كالיום واليومين .

وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُ ثَمَرٍ أَوْ حَبٍّ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ وَيَجُوزُ يَبِيعُهُ إِذَا بَدَّ صَلَاحُ
بَعْضِهِ وَإِنْ نَخْلَةً مِنْ نَخِيلٍ كَثِيرَةٍ وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْبَرَكَ مِنْ
الْحَيْتَانِ وَلَا يَبِيعُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي بَطْنِ سَائِرِ
الْحَيَوَانَاتِ وَلَا يَبِيعُ نِتَاجَ مَا تُنْتِجُ النَّاقَةُ

« ولا يجوز بيع ثمر » ذات الاشجار كبلح وعنب ما دامت خضراء « أو حبل لم يبد
صلاحه » كقمح وفول وعدم الجواز لعدم الانتفاع به شرعا في البيع قبل بدو صلاحه
وبدو صلاح البلح أن يحمر أو يصفر وأما بدوه في نحو العنب فظهور الخلاوة وبدو صلاح
الحب أن يبس فلو عقد عليه قبل ذلك فسخ .

« ويجوز بيعه » أي الثمر « إذا بدا » أي ظهر « صلاح بعضه » وإن نخلة « واحدة
« من نخيل كثيرة » ما لم تكن باكورة وهي التي تسبق بالزمن الطويل بحيث لا يحصل
معه تتابع الطيب فهذه لا يجوز بيع الحائط بطيبها ويجوز بيعها وحدها .
« ولا يجوز بيع ما في الأنهار » جمع نهر بفتح الهاء وسكونها « و » لا يبيع ما في
« البرك » بكسر الباء جمع بركة بكسر الباء أيضا « من الحيتان » لما رواه أحمد أنه
صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء السمك في الماء أي للفرر والغرر فيه من جهتين عدم التسليم وكونه
يقل ويكثر .

« و » كذا « لا » يجوز « بيع الجنين في بطن أمه » آدمية أو غيرها للفرر لأنه لا
يدري أحى هو أو ميت ناقص أو تام ذكر أو أنثى فقله « ولا يبيع ما في بطون سائر
الحيوان » أي لا يجوز تكرار .

« و » كذا « لا » يجوز « بيع نتاج » بكسر النون « ما تنتج الناقة » بضم الناء
الاولى من الفعل وفتح الثانية على ما لم يسم فاعله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل
فسره ابن وهب بنتاج ما تنتج الناقة ولا يخفى ما في هذا من شدة الفرر لأنه إذا امتنع
بيع الجنين فكيف بجنين الجنين وحاصله أن الحبل اسم لما في البطن وحبلها ولد ذلك
الذي في البطن .

وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ظُهُورِ الْإِبِلِ وَلَا يَبِيعُ الْآبِقُ وَالْبَعِيرُ الشَّارِدُ وَنَهَى عَنْ يَبِيعِ
الْكِلَابِ وَأُخْتَلِفَ فِي يَبِيعِ مَا أُذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ مِنْهَا وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ
قِيَمَتُهُ وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جِنْسِهِ

« و » كذا « لا » يجوز بيع ما في ظهور الإبل « لما صح أنه ﷺ نهى عن بيع
ضراب الجمل قال ابن ناجي إن كان النزو مضبوطا بمرات أو زمان جاز وروى ابن حبيب
كراهته للنهي عنه .

« و » كذا « لا » يجوز بيع « الآبق » في حال إباقه للفرر المنهى عنه وأما إن كان
حاضرا وبين له غاية إباقه جاز أى غايته باعتبار الزمان كأن يقول له غاية إباقه أربعة
أيام مثلا وباعتبار المكان كأن يقول أن غاية إباقه إلى الاسكندرية مثلا .

« و » كذا « لا » يجوز بيع « البعير الشارد » للفرر لعدم القدرة عليه « ونهى عن
بيع الكلاب » أشار بذلك لما في مسلم أنه ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان
الكاهن ومهر البغى بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التعمية فعمل بمعنى فاعل
يستوى فيه المذكر والمؤنث هو ما تأخذه المرأة على فرجها وسمى مهرا مجازا لكونه
على صورته وحلوان الكاهن بضم الحاء ما يأخذه على كهنته شبه بالشئ الحلو من حيث
أنه يأخذه بلا مشقة .

« واختلف في » جواز « ما أذن في اتخاذه منها » أى من الكلاب للحراسة والصيد
في جوازه ومنعه على قولين مشهورين « وأما من قتل » أى المأذون في اتخاذه « فعليه
قيمته » على تقدير جواز بيعه وأما غير المأذون في اتخاذه فلا قيمة فيه .

« و » كذا « لا » يجوز « بيع اللحم بالحيوان » لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك
ولأنه بيع « معلوم بمجهول » وهو معنى المزانة والنهى عند مالك مخصوص باللحم مع
نوعه من الحيوان وإليه أشار الشيخ بقوله « من جنسه » أرا الجنس للفوى الصادق
بالنوع والصنف مثل أن يبيع لحم بقر مثلا بقرم وقيد في المختصر المنع بما إذا لم يطبخ
والإجاز كما يجوز بيعه بغير جنسه كبيع لحم الغنم بالطير .

وَلَا يَبْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً إِمَّا بِخَمْسَةِ نَقْدًا أَوْ عَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ قَدْ لَزِمَتْهُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمْرِ بِالرُّطْبِ وَلَا الزَّيْبِ بِالْعِنَبِ لَا مُتَفَاضِلًا وَلَا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا رُطْبٍ بِيَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ وَالْفَوَاكِهِ وَهُوَ مِمَّا نُهِيَ عَنْهُ

« و » كذا « لا » يجوز « بيعتان » وفي نسخة بيعتين وهي مؤرلة بتقدير ولا بيع بيعتين « في ببيعة » لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك « و » صوروا « ذلك » بصورتين احدهما أن يبيع سلعة واحدة بثمانين مختلفين واليهما أشار الشيخ بقوله « أن يشتري سلعة » اما بخمسة نقدا أو عشرة إلى أجل قد لزمته « بأحد الثمنين » فأراد بالبيعتين الثمنين من اطلاق اسم الكل على الجزء لأن الثمن من أركان البيع « و » الأخرى « أن يبيعه إحدى سلعتين مختلفتين بثمان واحد » كثوب وشاة بدينار على اللزوم فشرط المتع في الصورتين معا كون البيع على اللزوم للمتبايعين أو لأحدهما للفرار إذا لا يدرى البائع بم باع ولا المشتري بم اشترى فان لم يكن على اللزوم جاز .

« و » كذا « لا يجوز بيع التمر بالرطب » لا متفاضلا ولا متماثلا لما صح انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع التمر بالرطب فقال صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب إذا جف فقالوا نعم قال فلا إذا قال مالك فلا يباع إذا وعن أبي حنيفة فلا بأس إذا .

« و » كذا « لا » يجوز « بيع الزبيب بالعنب لا متفاضلا ولا مثلا بمثل » لأن التماثل لا يثنأى فيه لأن الرطب إذا يبس قد يكون أكثر من اليابس أو أقل منه أو مثله فهذا غرر والجهل بالتماثل كتحقق التفاضل والتفاضل لا يجوز لانه جنس واحد .

« و » كذا « لا » يجوز « رطب » بفتح الراء أى يبيعه « يابس من جنسه » لو اقتصر على هذا ولم يذكر قوله « من سائر الثمار والفواكه » لكان أولى ليدخل فيه الحبوب واحترز بقوله يابس من جنسه عما لو اختلفا أى الرطب واليابس في الجنس فانه جائز إذ التفاضل بين الاجناس جائز .

« وهو » أى يبيع الرطب باليابس من جنسه « مما » أى من بعض الذى « نهى عنه »

مِنَ الْمَزَابِنَةِ وَلَا يُبَاعُ جُزَافٌ بِمَكِيلٍ مِنْ صِنْفِهِ وَلَا جُزَافٌ يَجْزَأُ
مِنْ صِنْفِهِ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ
فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ وَلَا بَأْسَ بَيْنَ الشَّيْءِ الْغَائِبِ عَلَى الصِّفَةِ
وَلَا يُنْقَدُ فِيهِ بِشَرَطٍ

من المزابنة : اى الذى هو المزابنة إذ المزابنة بيع معلوم بمجهول من جنسه والمزابنة
عندنا لا تختص بالربوى وان وقعت مفسرة في الحديث بالربوى .

« ولا يباع جزاف » مثلث الجيم « بمكيل من صنفه » كبيع صبرة قمح لا يعلم كيلها
بوسق أو وسقين منه للمزابنة .

« و » كذا « لا » يباع « جزاف بجزاف من صنفه » كصبرة قمح لا يعلم كيلها بصبرة
قمح لا يعلم كيلها للمزابنة أيضا واحتراز بصنفه مما إذا اختلف الجنسان فإنه يجوز بشرط
المنافسة أى فيجوز إذا اختلف الجنسان بيع مجهول بمعلوم وبيع معلوم بمجهول سواء
تبين الفضل أو لم يتبين « إلا أن يتبين الفضل بينهما » أى بين الجزاف بالمكيل والجزاف
بالجزاف فإنه يجوز البيع « ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه » بأن لا يكون
مما يقتات ويدخر ولا من أحد التقدين بل كان مما يدخله ربا النساء فقط أو لا يدخله ربا
أصلا كالنحاس والحديد .

« ولا بأس ببيع الشيء الغائب » عند مالك وجميع أصحابه بشروط أحدها أن يقع
« على الصفة » قال ابن ناجي ظاهر كلامه إنه لو بيع دون صفة ولا تقدم رؤية لا يجوز
وان كان على خياره عند رؤيته وهو نص ما في كتاب الغرر من المدونة .

ثانيها أن يصفه غير البائع لأن البائع لا يوثق بوصفه إذ قد يقصد الزيادة في الصفة
لينفق سلعته لكان اشتراط وصف غير البائع ان حصل نقد الثمن ولو تطوعا والا جاز ولو
يوصف البائع على الواجب .

ثالثها أن لا يكون المبيع بعيدا جدا وهذا الشرط إذا وقع البيع على البت وأما لو
وقع على الخيار فيجوز لانه لا ضرر على المشتري إذا .

رابعها أشار إليه بقوله « ولا ينقد فيه بشرط » وانما امتنع مع الشرط لانه يجوز أن

إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ مَكَانُهُ أَوْ يَكُونَ مِمَّا يُؤْمَنُ تَغْيَرُهُ مِنْ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ شَجَرٍ فَيَجُوزُ النَّقْدُ فِيهِ وَالْعَهْدَةُ جَائِزَةٌ فِي الرَّقِيقِ إِنْ اشْتَرِطَتْ أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً بِالْبَلَدِ فَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ الضَّمَانُ فِيهَا مِنَ الْبَائِعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَعَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ .

يسلم المبيع فيكون ذلك ثمتا وأن لا يسلمه فيكون سلفا . ثم استثنى من منع اشتراط النقد مسألتين فقال « إلا أن يقرب مكانه » أى مكان المبيع للغائب سواء كان حيوانا أو عرضا أو عقارا كالיום واليومين « أو يكون » المبيع الفائن بعيدا بعدا غير متفاحش وهو « مما يؤمن تغيره » غالباً من دار أو أرض أو شجر فيجوز النقد فيه « أى فيما ذكر من الفرعين بشرط واحتاز بقوله مما يؤمن تغيره مما يسرع إليه التغير كالحیوان فإنه لا يجوز اشتراط النقد فيه مع البعد .

« والعهد » وهى تعلق ضمان المبيع بالبائع بعد العقد مما يصيبه في مدة خاصة « جائزة » يقضى بها « في الرقيق » خاصة دون الحيوان لان له قدرة على كتمان ما به من العيوب دون غيره لانه قد يكتم عيبه كراهية في المشتري أى فيخفيه يريد ضرره أو كراهية في البائع ولا يقضى بها إلا « إن اشترطت أو كانت جارية بالبلد » أو حمل السلطان الناس عليها فان لم يكن شيء من ذلك فلا يقضى بها .

فعهدة الثلاث الضمان فيها من البائع من كل شيء « ولو موتا أو غرقا أو حرقا أو قتل نفسه فإن وجد المشتري داء في ثلاثة أيام رده بغير بينة وان وجد داء بعد الثلاثة كلف البينة انه اشتراه وبه هذا الداء وثفقت وكسوته في هذه المدة عليه وغلته له .

« وعهدة السنة » معمول بها وتكون بعد عهدة الثلاث والضمان فيها على البائع « من » ثلاثة أشياء « الجنون » الذي يكون بمس جان أو بطبع لا ما يكون من ضربة أو طربة فإنه لا يرد به لإمكان زواله بمعالجة دون الأولين « والجذام والبرص » وإنما اختصت هذه العهدة بهذه الأدواء وهى جمع داء لأن أسبابها تتقدم ويظهر ما يظهر منها في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله عادته فيه باختصاص تأثير ذلك السبب

وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيَّوَانِ وَالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ
بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَيُعَجَّلُ رَأْسُ أُمْدَالٍ أَوْ يُؤَخَّرُهُ
إِلَى مِثْلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ

بذلك الفصل فانتظر بذلك الفصول الأربعة وهي السنة كلها حتى يؤمن من
هذه العيوب .

« ولا بأس بالسلم » ويقال له السلف أيضاً وهو نوع من أنواع البيوع جعل لقباً على ما لم
يتعجل فيه قبض المثلون فحقيقته تقديم الثمن وتأخير المثلون دل على جوازه الكتاب
والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى وأحل الله البيع .

وأما السنة ففي الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال من أسلم فليسلم في كيل معلوم
ووزن معلوم إلى أجل معلوم وقد أجمعت الأمة على جوازه « في العروض والرقيق
والحيوان والطعام والادام » بشرط أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والقدر والصفة .

وإلى هذه الشروط أشار بقوله « بصفة معلومة وأجل معلوم » فإن كان المسلم فيه
طعاماً يعين الجنس اما قمحاً أو شعيراً أو ذرة وإن كان فاكهة يعين اما زبيباً أو تمراً
ويعين القدر بما جرت العادة بتقديره من الوزن أو الكيل أو العدد أو الذراع أو غير ذلك
ويعين الصفة فإن كان طعاماً ذكر ما يصفه به وإن كان حيواناً ذكر النوع واللون
والذكورة والأنوثة ويعتبر في الأجل شيان أن يكون معلوماً وأن يكون مما تتغير في
مثله الأسواق فأقله نصف شهر واحترز بالأجل من الحال فلا يصح السلم الحال على المعروف
من المذهب .

وأشار إلى شروط رأس مال السلم بقوله « ويعجل رأس المال » يعني جميعه لأنه متى
قبض البعض وآخر البعض فسد لأنه دين بدين أي ابتداء دين بدين ونبه بقوله « أو يؤخره »
أي رأس مال السلم « إلى مثل يومين أو ثلاثة » على أنه لا يشترط قبضه في المجلس بل إذا
عقد السلم على النقد وآخر قبض رأس مال السلم اليومين أو الثلاثة جاز ولا يخرج بذلك
عن كونه معجلاً .

وإن كان بشرط وأجل السلم أحب إلينا أن يكون خمسة عشر يوماً أو
على أن يقبض ببلد آخر وإن كانت مسافته يومين أو ثلاثة ومن
أسلم إلى ثلاثة أيام يقبضه ببلد أسلم فيه فقد أجازة غير واحد من
العلماء وكرهه آخرون ولا يجوز أن يكون رأس المال من
جنس ما أسلم فيه

وبالغ على ذلك فقال « وإن كان » التأخير المذكور « بشرط » وظاهر كلامه ان تأخر
أكثر من ثلاثة أيام لم يجوز بشرط او غيره .

« وأجل السلم أحب إلينا أن يكون خمسة عشر يوماً » لأن الأسواق تتغير في مثل
هذه المدة غالباً والظاهر أنه عني نفسه وكأنه قال أجل السلم خمسة عشر يوماً على ما
يختاره ومذهب مالك أن أجل السلم ما تتغير في مثله الأسواق من غير تحديد ومحل الخلاف
إذا كان قبض رأس مال السلم والمسلم فيه في بلد واحد .

أما إذا كان قبض كل واحد منهما ببلد فلا يشترط الأجل المذكور وإليه أشار بقوله
« أو على أن يقبض » بالبناء للمفعول أي المسلم فيه « ببلد آخر » غير البلد الذي قبض
فيه رأس مال السلم وتكون مسافة ما بين البلدين أجل السلم لأن الغالب في اختلاف
المواضع اختلاف الأسعار وقوله « وإن كانت مسافته يومين أو ثلاثة » ليس بشرط وكذا
لو كانت نصف يوم .

« ومن أسلم » في شيء يجوز السلم فيه « إلى ثلاثة أيام » على أنه « يقبضه ببلد أسلم فيه
فقد أجازة » بمعنى أمضاه « غير واحد » أي أكثر من واحد « من العلماء » منهم مالك
« وكرهه » بمعنى فسخه « آخرون » من العلماء منهم ابن القاسم .

« ولا يجوز أن يكون رأس المال » أي مال السلم « من جنس ما أسلم فيه » هذا إذا
كان المسلم فيه أزيد من رأس المال كقنطار حديد في قنطارين لأنه سلف جر نفعا أو كان
أنقص كثوبين في ثوب من جنسها لأنه ضمان يجعل وأما إذا كان رأس مال السلم مثل
المسلم فيه صفة وقدراً أجاز كما سينص عليه .

وَلَا يُسَلَّمُ شَيْءٌ فِي جَنْسِهِ أَوْ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقْرِضَهُ شَيْئًا
 فِي مِثْلِهِ صَفَةً وَمَقْدَارًا وَالنَّفْعُ لِلْمُتَسَلِّفِ وَلَا يَجُوزُ دَيْنٌ بِدَيْنٍ وَتَأْخِيرُ
 رَأْسِ أَمْوَالٍ بِشَرْطٍ إِلَى حُلِّ السَّلَمِ أَوْ مَا بَعْدَ مِنَ الْعُقْدَةِ مِنْ ذَلِكَ وَلَا
 يَجُوزُ فَسْخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَكَ شَيْءٌ فِي ذِمَّتِهِ فَتَفْسُخُهُ فِي
 شَيْءٍ آخَرَ لَا تَتَعَجَّلُهُ

وقوله « ولا يسلم شيء في جنسه » تكرر كرهه ليرتب عليه قوله « أو فيما يقرب منه » أي من جنس المسلم فيه في الحلقة والمنفعة كالحمل الأهلية في البغال أو زقيق الكتان في رقيق القطن لأن منافعتها متقاربة .

ثم استثنى من منع سلم الشيء من جنسه فقال « إلا أن يقرضه » قرضاً « شيئاً » وفي نسخة بينا « في مثله صفة ومقداراً » وجواز القرض في مثله صفة ومقداراً مقيد بما إذا كان « النفع في ذلك للمتسلف » أما إذا كان النفع للمسلم فلا يجوز .

« ولا يجوز دين » أي بيعه « بدین » لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الكالء بالكالء قال أهل اللغة هو بالهمز النسبة بالنسبة أي الدين بالدين وهو عند الفقهاء عبارة عن ثلاثة أشياء بيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وفسخ الدين في الدين وحينئذ يكون بيع الدين بالدين له اطلاقان ما يعم الثلاثة وعلى ما يخص واحداً منها .

« وتأخير رأس المال » أي مال السلم « بشرط إلى محل السلم » أي أجله « أو » إلى « ما بعد من العقدة » أي عن عقدة السلم بأكثر من ثلاثة أيام « من ذلك » أي من الدين بالدين لأن فيه تعميم كل من الذمتين .

« ولا يجوز فسخ دين في دين وهو أن يكون لك شيء في ذمته فتفسخه في شيء آخر لا تتعجله » مثل أن يكون لك عليه عشرة دنانير إلى سنة فتفسخها في عشرة أوثاب مثلاً فإنت كان الفسخ إلى الأجل نفسه أو دونه فقولان الجواز وهو أظهر في النظر والمنع وهو أشهر .

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْكَ حَالًا وَإِذَا بَعْتَ
 سِلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ فَلَا تَشْتَرِهَا بِأَقْلٍ مِنْهُ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ دُونَ الْأَجَلِ
 الْأَوَّلِ وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ إِلَى أُنْبَعْدَ مِنْ أَجَلِهِ وَأَمَّا إِلَى الْأَجَلِ نَفْسِهِ فَذَلِكَ
 كُلُّهُ جَائِزٌ وَتَكُونُ مُقَاصَّةٌ وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ الْجُزْأِ

« ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حالا » الظاهر أنه أراد السلم
 الحال وهو أن يبيع شيئاً في ذمته ليس عنده على أن يمضي للسوق فيشتره ويدفعه
 للمشتري لأنه غرر لأنه إما أن يجده أو لا وإذا وجده فأما بأكثر مما باعه فيؤدي من عنده
 ما يكمل به الثمن وذلك من السفه المنهى عنه وإما أن يجده بأقل فيأكل ما بقي باطلاً
 وهو لا يجوز .

« وإذا بعث سلعة بثمن مؤجل فلا تشتريها بأقل منه نقداً أو إلى دون الأجل » الذي
 بعث به مثال الأولى أن يبيع ثوباً بعشرة دارم إلى شهر ثم يشتريه بخمسة نقداً ومثال
 الثانية أن يبيعه بمائة إلى شهر ثم يشتريه بخمسين إلى خمسة عشر يوماً وهاتان ممنوعتان لأنها
 دخلها سلف بزيادة لأنه دفع قليلاً ليأخذ أكثر منه .

« ولا بأكثر » أي وكذا إذا بعث سلعة بثمن مؤجل فلا تشتريها بأكثر « منه إلى أبعد
 من أجله » مثل أن يبيع رجلاً سلعة بمائة إلى شهر ثم يشتريها منه بمائة وخمسين إلى شهرين
 لأنه يدخله الدين بالدين .

« وأما » إذا بعث سلعة بثمن مؤجل فاشتريتها بثمن مؤجل « إلى الأجل نفسه فذلك »
 الشراء بأقل أو بأكثر أو بالمثل المفهوم من الكلام « كله جائز » لأنه لا علة حينئذ تنقضي
 « وتكون مقاصة » فإذا بعث سلعة بمائة إلى شهر ثم اشتريتها بمائة إلى الأجل فهذا في ذمته
 مائة وهو كذلك فإذا حل الأجل يقطع هذه المائة في المائة .

« ولا بأس بشراء الجزاف » مثلث الجيم وهو ما جهل قدره أو وزنه أو وكيله أو
 عدده واستعمل لا بأس هنا بمعنى الجواز وفي الصحيح كان الصعابة رضوان الله عليهم

فَيَا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ سِوَى الدَّنَائِرِ وَالْدِّرَاهِمِ مَا كَانَ مَسْكُوكًا وَأَمَّا نِقَارُ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ فِيهِمَا جَائِزٌ وَلَا يَجُوزُ شِرَاؤُ الرَّقِيقِ وَالشِّيَابِ
جُزْأً وَلَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ بِلَا مَشَقَّةٍ جُزْأً وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَشَمَرُهَا
لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الثَّمَارِ وَالْإِبَارِ
الَّتِي كَبُرَ وَإِبَارُ الزَّرْعِ خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ
فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ

أجمعين يتبايعون الثمار جزأً « فَيَا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ » أو يمد « سِوَى الدَّنَائِرِ وَالْدِّرَاهِمِ مَا كَانَ مَسْكُوكًا » أي ما دامت مسكوكة فإنه يتمتع شراؤها جزأً لأنه من بيع المخاطرة والقمار .

« وَأَمَّا نِقَار » بكسر النون جمع نقرة بالضمه القطعة من الذهب والفضة « الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ فِيهِمَا جَائِزٌ » إذا لم يتعامل بها أما إذا تعامل بها فلا يجوز بيعها جزأً « وَلَا يَجُوزُ شِرَاؤُ الرَّقِيقِ وَالشِّيَابِ جُزْأً وَلَا » أي ولا يجوز شراء « مَا يُمَكِّنُ عَدُّهُ بِلَا مَشَقَّةٍ جُزْأً » كالحيثان أي القلائل التي لا مشقة في عددها .

« وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ » كلها أو أكثرها وفيها ثمر لم يبعه « فَشَمَرُهَا لِلْبَائِعِ » أي باق على ملكه لا يدخل في العقد على النخل « إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ لِنَفْسِهِ » فيدخل في العقد « وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا » أي غير النخل « مِنْ » الأشجار ذات « الثَّمَارِ » كالعناب والزيتون فيه التفصيل المذكور .

ثم فسر التأبير بقوله « وَالْإِبَارِ » في النخل « التذكير » بأن يجعل على الثمرة دقيقاً يكون في فحل النخل وأما غير النخل كالخوخ والتين فالتأبير فيه أن تبرز الثمرة فيه عن موضعها وتتميز بحيث تظهر للناظر « وَإِبَارُ الزَّرْعِ خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ » على المشهور وعليه فمن اشترى أرضاً مبدورة لم يبرز زرعها فانها تتناول بذورها .

« وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَهُوَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ » ومعنى يشترطه المشتاء

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ مَا فِي الْعَدْلِ عَلَى الْبَرْتَامِجِ بِصَفَةِ مَعْلُومَةٍ وَلَا يَجُوزُ
 شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يُنْشَرُ وَلَا يُوصَفُ أَوْ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ لَا يَتَأَمَّلَانِهِ وَلَا
 يَعْرِفَانِ مَا فِيهِ وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ
 وَذَلِكَ إِذَا رَكْنَا وَتَقَارَبَا لَا فِي أَوَّلِ التَّسَاوُمِ

أي يشترطه للعبد لا لنفسه فان اشترطه لنفسه امتنع إن كان الثمن ذهباً والمال ذهباً
 أو فضة .

« ولا بأس » بمعنى الجواز وكان الأصل منعه لكنه أجاز لما في حل العدل من الحرج
 والمشقة على البائع من تلاويت ما فيه ومؤنة شدة ان لم يرضه المشتري فأقيمت الصفة مقام
 الرؤية « بشراء ما في العدل على البرتامج » بفتح الباء وكسر الميم قال الفاكهاني هي كلمة
 فارسية والمراد بها الصفة لما في العدل المكتتبة وفي عرف زماننا الدفتر « بصفة معلومة »
 فإن وجده على الصفة التي في البرنامج لزمه البيع ولا خيار له وإن وجده على غيرها فهو
 بالخيار باللزوم والفسخ .

« ولا يجوز شراء ثوب لا ينشر ولا يوصف » ظاهره أنه لو وصفه لجاز والمشهور عدم
 الجواز لأنه لا مشقة في إخراجه ونشره « أو في ليل مظلم لا يتأملانه ولا يعرفان ما
 فيه » مفهوم كلامه لو كان في ليل مقرر لجاز والذي في المدونة لا يجوز مطلقاً كان الليل
 مظلماً أو مقمراً .

« وكذلك الدابة » لا يجوز شراؤها « في ليل مظلم » وكذلك بهيمة الأنعام عند ابن
 القاسم وفصل أشهب بين ما يؤكل لحمه فأجاز شراء ما يؤكل لحمه لأنه يمكن اختباره بالليل
 إذ جسه باليد يبين الغرض المقصود منه من سمن أو هزال .

« ولا يسوم أحد على سَوْمِ أَخِيهِ » وهو الزيادة في الثمن وكان الواجب حذف الواو من
 يسوم حيث كانت لا نهاية وسهل ذلك كونه خبراً لفظاً « وذلك » أي النهي عن السوم
 « إذا رَكْنَا وَتَقَارَبَا » وهو أن يميل البائع إلى المبتاع أي بحيث لم يبق بينهما إلا الإيجاب
 والقبول باللفظ قال التتائي والسوم في المبايعات طلب كمية الثمن .

وَالْيَبِيعُ يَنْعَقِدُ بِالْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايَعَانِ . وَالْإِجَارَةُ
جَائِزَةٌ إِذَا ضَرَبَ بِهَا أَجْلاً وَسَمَّيَا الثَّمَنَ وَلَا يُضْرَبُ فِي الْجُعْلِ أَجْلٌ
فِي رَدِّ آبِقٍ أَوْ بَعِيرٍ شَارِدٍ أَوْ حَفَرٍ بَشَرٍ أَوْ يَبِيعِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ وَلَا شَيْءَ
لَهُ إِلَّا بِتَامِ الْعَمَلِ

« والبيع » عندنا « ينعقد بالكلام » وبكل ما يدل على الرضا بالإشارة والمعاطة
« وان لم يفترق المتبايعان » وما في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام المتبايعان بالخيار
ما لم يفترقا محمول عند الإمام مالك على التفريق بالأقوال .

ثم شرع يتكلم على ما شاكل البيوع فقال « والإجارة جائزة » لما في الحديث من قوله
عليه الصلاة والسلام ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر أي أعطى
الأمان بما شرعته من ديني ورجل باع رجلاً فأكل ثمنه وفي نسخة حرأ ومعناه أنه باع نفسه
الحرة ورجل استأجر أجيرأ فاستوفى منه ولم يعطه أجره وهذا حديث قدسي أخرجه
الصحيحان « إذا ضرب بالها أجلاً وسَمَيَا الثَّمَنَ » ظاهره أنه لا بد من ضرب الأجل في كل
إجارة وليس كذلك إذ من الاجارات ما لا يحتاج إلى ضرب أجل وهو ما يكون غايته
الفراغ منه كالحيطة والنسج وأما تسمية الثمن فلا بد منها كما قال ابن تاجي وإذا لم تقع
تسمية لم تجز إلا أن يكون عرف لا يختلف فتجوز .

ثم انتقل يتكلم على الجمالة بقوله « ولا يضرب في الجعل » بمعنى الجمالة « أجل » لأن
ذلك مما يزيد في غرر الجعل إذ قد ينتضي الأجل قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلاً أو
ياخذ ما لا يستحق إن انقضى العمل قبل تمام الأجل والجمالة تكون « في » أشياء كثيرة
كـ « رد آبق أو بعير شارد أو حفر بشر أو بيع ثوب ونحوه » .

وقوله « ولا شيء له » أي للمجمول له « الا بتام العمل » نحوه في المختصر قال بهرام
ولعله فيما لا يحصل للجاعل فيه نفع الا بتام العمل وإلا فمتى حصل له ذلك ولو لم يتم العمل
فينبغي أن يكون له مقدار ما انتفع به مثال ذلك إذا طلب الآبق في ناحية ولم يجده بها
فإنه وقع للجاعل النفع بذلك لأنه تحقق أنه لم يكن في تلك الناحية ومفهوم كلام

وَالْأَجِيرُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا تَمَّ الْأَجْلُ وَلَمْ يَبْعَ وَجَبَ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرِ وَإِنْ
 بَاعَ فِي نِصْفِ الْأَجْلِ فَلَهُ نِصْفُ الْإِجَارَةِ وَالْكَرَاءُ كَالْبَيْعِ فِيمَا يَحِلُّ
 وَيَحْرُمُ وَمَنْ أَكْثَرَى دَابَّةً بَعِثَهَا إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَتْ انْفَسَخَ الْكَرَاءُ فِيمَا بَقِيَ
 وَكَذَلِكَ الْأَجِيرُ يَمُوتُ وَالْدَّارُ تَنْهَدُمُ

الشيخ والمختصر انه إذا لم يتم العمل لا شيء له وهو كذلك لقوله تعالى ولمن جاء به
 حمل بعير .

« والاجر على البيع » بشيء معين « إذا تم الأجل ولم يبع وجب له جميع الأجر وان
 باع في نصف الأجل فله نصف الإجارة » لأن الإجارة إذا تعلقت بمنافع كان كل جزء منها
 في مقابلة جزء من المنافع فإن قيل قد تقدم انه لا يضرب في الجعل أجل وقال هنا إذا تم
 الأجل فهذه مناقضة أجيب بأنه لا مناقضة لان ما قاله أولاً في الجعل وما قاله هنا في
 الإجارة وهي لا تجوز إلا بضرب الأجل قاله ابن عمر .

« والكرء » بالمد لا غير قال ابن عمر يستعمل فيما لا يعقل والإجارة فيمن يعقل
 « كالبيع فيما يحل » يعني من الأجل المعلوم والإجارة المعلوم « و » فيما « يحرم » يعني من
 جهل الأجل ونحوه ويؤخذ الفرق بين الكراء والإجارة من قوله .

« ومن اكترى دابة بعينها » وذلك انه عبر في الدابة بالاكتراء فدل على أن الإكتراء
 بيع منفعة الحيوان الذي لا يعقل وقال بعد وكذا الاجير فدل على أن الإجارة تتعلق
 بالماعل فهي بيع منفعة حيوان يعقل مثل أن يقول له اكر لي هذه الدابة وعينها بالإشارة
 إليها لاسافر عليها « إلى بلد كذا » مثلاً « فماتت » أو غصبت أو استحققت « انفسخ الكراء
 فيما بقي » وله بحساب ما سار من الطريق بقيمة أخرى من غير التفات إلى الكراء الاول
 لانه قد يرخص ويغلو .

« وكذلك الاجير » اجارة ثابتة في عينه مدة معلومة على خدمة يست أو رعاية غنم
 « يموت » في أثناء المدة حكمه حكم الدابة المعينة تنفسخ الإجارة في باقي المدة « و » كذا
 « الدار تنهدم » كلها أو جلها أو ما فيه مضره كبيرة أو أحرقت أو استحققت

قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْكَرَاءِ وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْمُتَعَلِّمِ الْقُرْآنَ عَلَى الْحِذَاقِ
وَمُشَارَطَةِ الطَّيِّبِ عَلَى الْبُرِّ وَلَا يَنْتَقِضُ الْكَرَاءُ بِمَوْتِ الرَّاكِبِ أَوْ
السَّائِكِ وَلَا بِمَوْتِ غَنَمِ الرِّعَايَةِ وَلَيَاتِ بَيْتِهَا وَمَنْ أَكْثَرَى كِرَاءَ مَضْمُونٍ
فَمَاتَ الدَّابَّةُ فَلَيَاتِ بِغَيْرِهَا وَإِنْ مَاتَ الرَّاكِبُ لَمْ يَنْفَسَخِ الْكَرَاءُ
وَلْيَكْتَرُوا مَكَانَهُ غَيْرَهُ وَمَنْ أَكْثَرَى مَاعُونًا أَوْ غَيْرَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ
فِي هَلَاكِهِ بِيَدِهِ وَهُوَ مُصَدَّقٌ

« قبل تمام مدة الكراء » سواء كانت مشاهرة او مسائة أي كل شهر بكذا أو كل سنة
بكذا فإنها تنفسخ ويعطى بحساب ما سكن .
« ولا بأس بتعليم المتعلم القرآن على الحذاق » بكسر الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة
كما في الصحاح والمعنى أنه يجوز لمعلم القرآن أن يجاعل على تعليم الصبيان القرآن حتى
يحذقوا من باب ضرب أي يحفظوا كلا أو بعضا .
« و » كذا لا بأس بـ « مشارطة » أي بمجاعة « الطبيب على البر » حتى يبرأ « ولا
ينتقض » بمعنى لا ينفسخ « الكراء بموت الراكب أو السائق » لان عين المستأجر باقية
ويجوز للورثة أن تكري لمن هو مثله أو دونه « و » كذلك « لا » ينتقض الكراء « بموت
غنم الرعاية وليأت بئنها » فإن لم يأت دفع جميع الاجر .
« ومن اكترى كراء مضمونا » مثل أن يقول له اكر لي دابة لاحمل عليها كذا إلى
موضع كذا « فماتت الدابة قليات بغيرها » لان المنافع مستحقة في الذمة وليست متعلقة
بهذه العين وقوله « وإن مات الراكب لم ينفسخ الكراء » مكرر كرره ليرتب عليه قوله
« وليكثروا مكانه غيره » يعني من اكترى دابة ونقد كراءها ثم مات لم ينفسخ الكراء
بل تكري ورثته الدابة لمن هو مثله في القدر والحال .
« ومن اكترى ماعونا » الماعون اسم جامع لمنافع البيت من قدر وقصة وفأس وقدم
ومنخل « أو غيره » كالثوب والدابة « ف » انه « لا ضمان عليه في هلاكه بيده »

إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ كَذِبُهُ وَالصَّنَاعُ ضَامِنُونَ لِمَا غَابُوا عَلَيْهِ عَمَلُهُ بِأَجْرِ أَوْ
بِغَيْرِ أَجْرِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَمَامِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِ السَّفِينَةِ
وَلَا كِرَاءٌ لَهُ إِلَّا عَلَى الْبَلَاغِ وَلَا بَأْسٌ بِالشَّرِكَةِ بِالْأَبْدَانِ

مصدق « في تلفه لانه مؤتمن على ما استأجره » « إلا أن يتبين كذبه » فلا يصدق ويضمن
مثل أن يقول هلك أول الشهر ثم ترى عنده بعد ذلك ومفهوم بيده انه لو أخرجه عن
يده فهلك في يد الغير يضمن إذا أكرى لغير أمين أو لمن هو أثقل منه أو أضر .

« والصناع » الذين نصبوا انفسهم للصنعة التي معاشهم منها كالحياطين « ضامنون لما
غابوا عليه » اي ضامنون قيمته يوم القبض ولا اجرة لهم فيما عملوه اي لانهم يضمنون قيمته
غير مصنوع قال في الموازية ليس لربه ان يقول انا ادفع الاجرة وأخذ قيمته معمولاً قال
ابن رشد إلا ان يقر الصانع انه تلف بعد العمل .

« ولا ضمان على صاحب الحمام » قال ابن تاجي ظاهر كلامه انه المكروى لا حارس
التياب وقرر ابن عمر كلامه بعكس هذا ولفظه صاحب الحمام حارس التياب سواء كان
يحرسها بأجرة او بغير اجرة وهذا إذا سرقت او تلفت بأمر من الله تعالى وإما إذا قال
جاء رجل يطلبها فظننت انه صاحبها فأعطيتها له فإنه يضمن وكذا إذا قال رأيت من
اخذاها فظننت أنه صاحبها وقال ابن المسيب يضمن صاحب الحمام وبه قال أبو حنيفة .

« و » كذا « لا ضمان على صاحب السفينة » إذا غرقت بسبب ريح او موج « ولا
كراء له » اي لصاحب السفينة « إلا على البلاغ » لان الاجارة في السفينة جارية مجرى
الجمال فإذا لم يحصل الغرض المطلوب لم يستحق الاجرة وقيل له من الاجرة بحساب ما
سار واستظهر لان رد الكراء إلى الاجرة اولى من رده إلى الجمل لان الغاية معلومة
والاجرة معلومة فيكون له بحسب ما سار .

« ولا بأس بالشركة بالأبدان » قال بعضهم لم يثبت فيها إلا كسر الشين وسكون
الراء وهي اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف مع نفسه دليلها ما في
الصحيح أن زهرة بن معبد كان يخرج به جده فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير

إِذَا عَمِلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ مُتَقَارِبًا وَتَجَوَّزَ الشَّرِكَةُ بِالْأَمْوَالِ
عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا بِقَدَرٍ مَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْعَمَلُ
عَلَيْهِمَا بِقَدَرٍ مَا شَرَطَا مِنَ الرَّبْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ
رَأْسُ الْمَالِ وَيَسْتَوِيَا فِي الرَّبْحِ وَالْقِرَاضُ جَائِزٌ بِالْذَّنَائِرِ وَالْدَّرَاهِمِ
وَقَدْ أُرِخَصَ فِيهِ بِنَقَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

رضي الله عنهم فيقولان له أشركنا فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة فيشركها فربما
أصاب الراحة كما هي فيبعث بها إلى المنزل .

« إذا عملا في موضع واحد » اتحدت الصنعة أولاً وهذا مذهب المدونة وصرح ابن عمر
بشهوريته وأجاز في العتبية تعدد المكان ان اتحدت الصنعة وشهره صاحب المختصر « عملا
واحدًا » كخياطين « أو متقاربًا » بأن يتوقف عمل أحدهما على عمل الآخر كما إذا كان
أحدهما يجهز الغزل للنسيج والآخر ينسج أما إذا اختلفت صنعتهم ولم تتلازم كخياط
وحداد لم تجز الشركة للفرار إذ قد تنفق صنعة هذا دون هذا فيأخذ من صاحبه
ما لا يستحقه .

« وتجوز الشركة بالأموال » الذنائر والدراهم من كلا الجنابيين إجماعاً وبالطعام المتفق
صفة ونوعاً عند ابن القاسم ومنعه مالك أي منع المتفق صفة ونوعاً وقدراً فأولى المختلف
وحيث قيل بالجواز فأنما هو « على أن يكون الربح بينهما بقدر ما أخرج كل واحد منهما .
« و » على أن يكون « العمل عليهما بقدر ما شرطا من الربح لكل واحد » فإذا
أخرج أحدهما مثلاً مائة والآخر مائتين فالربح والخسران بينهما أثلاثاً وقوله « ولا
يجوز أن يختلف رأس المال ويستويا في الربح » تكرار مع قوله على أن يكون الربح
بينهما الخ .

« والقراض جائز » بشروط أحدهما أن يكون « بالذنائر والدراهم » سواء كان
التعامل بهما بالعد أو بالوزن « وقد أُرِخَصَ فِيهِ » أي في القراض « بنقار الذهب والفضة »
النقار بكسر النون القطعة من الذهب أو الفضة .

وَلَا يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ وَيَكُونُ إِنْ نَزَلَ أَجِيراً فِي بَيْعِهَا وَعَلَى قِرَاضٍ
مِثْلِهِ فِي الثَّمَنِ وَلِلْعَامِلِ كَسْوَتُهُ وَطَعَامُهُ إِذَا سَافَرَ فِي أَمَالٍ الَّتِي لَهُ بَالٌ وَإِنَّمَا
يَكْتَسِبُ فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ وَلَا يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ حَتَّى يَنْضَ رَأْسُ أَمَالٍ .

« ولا يجوز » القراض « بالعروض » ولا بشيء من المكيلات أو الموزونات لأن القراض في الأصل غرر لأنه اجارة بمجولة إذ العامل لا يدري هل يربح أو لا وعلى تقدير الربح كم مقداره وكذلك رب المال لا يدري هل يربح أم لا وهل يرجع إليه رأس ماله أم لا فكان ذلك غرراً من هذه الوجوه إلا أن الشارع جوزه للضرورة اليه والحاجة الناس الى التعامل به فيجب ان يجوز منه مقدار ما جوزه الشارع وهو النقد المضروب وما في حكمه من نقار الذهب والفضة .

« و » اذا امتنع القراض بها اي بالعروض فان العامل « يكون ان نزل » اي وقع القراض بها « اجيراً في بيعها » ويكون « على قراض مثله في الثمن » اي اذا اتجر بالثمن والذي في المختصر ان أجرة مثله في بيع العروض وأما عمله في القراض بعد ذلك فله قراض مثله من الربح ان كان ثم ربح والا فلا شيء له . ثم بين أموراً يستبد بها العامل دون رب المال بقوله « وللعامل » أى وجوباً « كسوته وطعامه » المراد به نفقته ذهاباً وإياباً بشرطين احدهما السفر ومن شرطه أن ينوى به تنمية المال أما اذا سافر به لزيارة أهله أو لحج فلا نفقه له والآخر أن يكون المال له بال واليهما أشار بقوله « اذا سافر في المال الذي له بال » كان السفر قريباً أو بعيداً بالنسبة للطعام .

« و » أما الكسوة « فانما يكتسب في السفر البعيد » لا القريب إذا كان المال كثيراً لا قليلاً وحد القريب مثل مسيرة عشرة أيام وحد المال الكثير خمسون ديناراً فأكثر .

« ولا يقسمان الربح حتى ينض رأس المال » بكسر النون من نض ينض قال الاجهوزى وكسر النون هو مقتضى ما في لامية الافعال والصحاح ومعنى ينض المال يصير ذهباً او فضة صورة ذلك ان يبيع بعض السلع ويبقى بعضها ويكون فيها رأس المال فيقول له نقسم هذا الذي نض فهذا لا يجوز لأنه قد تهلك السلعة الباقية .

وَالْمَسَاقَاةُ جَائِزَةٌ فِي الْأَصُولِ عَلَى مَا تَرَا ضِيًّا عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَى الْمَسَاقَى وَلَا يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ عَمَلًا غَيْرَ عَمَلِ الْمَسَاقَاةِ وَلَا عَمَلِ شَيْءٍ يُنَشِئُهُ فِي الْحَانِطِ إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ

« والمساواة من المفاعلة التي تكون من الواحد وهو قليل نحو سافر وعافاه الله ومعناها اصطلاحاً ان يدفع الرجل كرمه او حائط نخله مثلاً لمن يكفيه القيام بما يحتاج اليه من السقى والعمل على ان ما اطعم الله من ثمرها بينهما نصفين او على جزء معلوم من الثمر كثلث وربع وحكمها انها « جائزة » لما في الصحيحين ان رسول الله ﷺ عامل اهل خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمر او زرع وهي مستثناة من المخابرة وهي كراء الارض بما يخرج منها ومن بيع الثمرة والاجارة بها قبل طيبها وقبل وجودها ومن الاجارة بالمجهول ولها شروط منها العاقدان ويشترط فيها اهليه الاجارة ومنها ان تكون بلفظ ساقبت فلا تنعقد بماملتك ونحوه .

« في الاصول » الثابتة ظاهره عدم جوازها في غيرها وليس كذلك بل تصح في الزرع كالقصب والبصل والمقائىء بشروط احدها عجز رب الزرع عن القيام به ثانيها ان يخاف عليه الموت بترك السقى ثالثها ان يبرز من الارض رابعها ان لا يبدو صلاحه لأنه إذا جاز بيعها لا ضرورة حينئذ للمساواة ومنها ان يساقى على جزء معلوم سواء كان كثيراً كالثلاثين او قليلاً كالربيع واليه اشار بقوله « على ما تراضيا » عليه « من الأجزاء » فلو ساقاه على أصع او اوسق معدودة لم يحز .

« و » منها ان يكون « العمل كله على المساقى » بفتح القاف وهو العامل والعمل القيام بما تقتضيه الثمرة من السقى والآبار والتنقية والحذاذ واقامة الادوات من الدلاء والمساخى الخ . « و » منها ان رب الحائط « لا يشترط عليه عملاً » آخر « غير عمل المساواة » مثل ان يساقيه ويشترط عليه ان يبيع له ثوباً ونحو ذلك مما لا تعلق له بالثمرة .

« و » كذا « لا » يجوز له ان يشترط عليه « عمل شيء ينشئه » اي يحدثه « في الحائط الا ما » اي شيئاً « لا بَالَ » اي لا خطر « له » لقلته فانه يجوز له ان يشترطه عليه

مِنْ شِدَّةِ الْحَظِيرَةِ وَإِصْلَاحِ الضَّفِيرَةِ وَهِيَ مُجْتَمَعُ أَلْمَاءٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْشِئَ
بِنَاءَهَا وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْعَامِلِ وَتَنْقِيَةُ مَنَاقِعِ الشَّجَرِ وَإِصْلَاحُ مَسْقَطِ أَلْمَاءِ
مِنَ الْغَرْبِ وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ وَلَا
تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ عَلَى إخراجِ مَا فِي الْحَائِطِ مِنَ الدَّوَابِّ وَمَا مَاتَ مِنْهَا فَعَلَى
رَبِّهِ خَلْفُهُ وَنَفَقَةُ الدَّوَابِّ وَالْأَجْرَاءِ

« من شدة الحظيرة » بالطاء المشالة وهي الحائط المحيطة بالبستان .

« و » من « إصلاح الضفيرة » بالضاد المعجمة « وهي » كما قال المصنف « مجتمع الماء »
أي موضع اجتماع الماء كالصهريج وأما بناؤها من أصلها فلا يجوز أن يشترط ذلك على
العامل واليه أشار بقوله « من غير أن ينشئ بناءها » لأن ذلك مما يبقى بعد الثمرة .

« والتذكير » أي التلقيح « على العامل » أي عليه شراء ما يلحق به وتعليقه وهو
المذهب « وتنقية منافع الشجر » جمع منقع بفتح القاف موضع يستنقع فيه الماء قال في
المصباح ومنقع الماء بالفتح مجتمعه .

« وإصلاح مسقط الماء » موضع السقوط « من الغرب » وهو الدلو الكبير « وتنقية
العين » وهو كنسها بما يقع فيها من تراب أو ورق « وشبه ذلك » من عمل المساقاة أي مثل
الجداذ والجرين وقوله « جائز » خبر مبتدا محذوف تقديره هذا وشبهه جائز بعد أن
يشترط على العامل .

ومنها ما أشار إليه بقوله « ولا تجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب »
ولفظ المدونة ولا ينبغي لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع شيئاً مما في الحائط من الرقيق
والدواب قال بهرام قوله ولا ينبغي على التحريم لا على الكراهة .

« وما مات منها » أي الدواب التي في الحائط « فعلى ربه خلفه » وإن لم يشترط
العامل ذلك عليه لأن العقد كان على عمل في ذمة صاحب الحائط أي من حيث تلك
الدواب التي وقع عقد المساقاة وهي في الحائط ولو شرط خلفهم على العامل لم يجوز .
« و » أما « نفقة الدواب » أي علفهم « و » نفقة « الأجراء » جمع أجير أي أطعمهم

عَلَى الْعَامِلِ وَعَلَيْهِ زَرْيَعَةُ الْبَيَاضِ الْيَسِيرِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْفَى ذَلِكَ لِلْعَامِلِ
وَهُوَ أَحْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ كَثِيراً لَمْ يَجْزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي مُسَاقَاةِ النَّخْلِ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْرَ الثُّلُثِ مِنَ الْجَمِيعِ فَأَقْلَ وَالشَّرِكَةُ فِي الزَّرْعِ جَائِزَةٌ
إِذَا كَانَتْ الزَّرْيَعَةُ مِنْهُمَا جَمِيعاً وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا كَانَتْ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا
وَالْعَمَلُ عَلَى الْآخِرِ

وكسوتهم « على العامل » على المشهور لأن عليه العمل وجميع المؤن المتعلقة به .
« وعليه » ايضاً « زريعة » بفتح الزاى وكسر الراء مخففة والتشديد من لحن العوام
« البياض اليسير » اى الأرض الخالية عن الشجر والثلث فيها دونه يسير .

« ولا بأس ان يلقى » اى يترك « ذلك » البياض اليسير « للعامل وهو » اى الالفاء
« احله » اى أحل له اى رب الحائط ليسلم من كراه الأرض يجزء ما يخرج منها .
« وان كان البياض كثيراً لم يجز ان يدخل مساقاة النخل الا ان يكون قدر الثلث من
الجميع فأقل » حاصل المسألة ان البياض اليسير يجوز ادخاله في المساقاة بالشروط المتقدمة
ويختص به العامل ان سكتنا عنه او اشترطه ويفسد عقد المساقاة ان اشترطه ربه له ان
كان يناله سقى العامل كما يفسد عقد المساقاة بادخال الكثير او اشترطه للعامل او الغائبة
له بل يبقى لربه والمعتبر يسارته وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة لحصة العامل فقط .
« والشركة في الزرع جائزة » ومنهم من يعبر عنها بالمزارعة وقد ذكر الشيخ في هذا
الفصل ثمانية مسائل اربعة جائزة منها ثلاثة متوالية والرابعة متأخرة واربعة ممنوعة
واحدة بالمفهوم وثلاثة بالمنطوق .

اما الثلاثة الجائزة فأشار الى اولها بقوله « اذا كانت الزريعة منها جميعا والربح بينهما
كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر » بشرط مساواته لأجرة الأرض في القيمة او
مقارنته كأن تكون قيمة الأرض تسعة عشر وقيمة العمل عشرين او عكسه واما لو
تباعدت فلا جواز .

أَوْ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا وَكَثَرِيَا الْأَرْضِ أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا أَمَّا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ
عِنْدِ أَحَدِهِمَا وَمِنْ عِنْدِ الْآخَرِ الْأَرْضُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا
وَالرَّيْحُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزْ وَلَوْ كَانَا اكْتَرِيَا الْأَرْضَ وَالْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْآخَرِ الْعَمَلُ جَازَ إِذَا تَقَارَبَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ وَلَا يُنْقَدُ فِي كِرَاءِ
أَرْضٍ غَيْرِ مَأْمُونَةٍ قَبْلَ أَنْ تُرَوَّى

وثانيها اشار اليه بقوله « او العمل بينهما واكثرها الأرض » فهي المسألة المتقدمة بحالها
الا ان المتقدمة كانت الأرض في مقابلة العمل وفي هذه العمل بينهما واكثرها الأرض .
وثالثها اشار اليه بقوله « او كانت » اي الأرض « بينهما » والمسألة بحالها واما الثلاثة
المنوعة المأخوذة بالنطوق فأشار اليه بقوله « اما ان كان البذر من عند احدهما ومن عند
الآخر الأرض والعمل عليه او عليهما » معا .

« والرياح بينهما لم يجز » بيان اخذها من النطوق ان الضمير في عليه يحتمل عوده على
صاحب الأرض فيكون احدهما اخرج البذر والآخر الأرض والعمل وهذه مسألة ويحتمل
عوده على يخرج البذر فيكون احدهما اخرج البذر والعمل والآخر الأرض وهذه مسألة
وقوله او عليهما اي العمل عليهما والمسألة بحالها اخرج احدهما الأرض والآخر البذر
وهذه مسألة .

ثم اشار الى المسألة الرابعة المكملة للمسائل الجائزة بقوله « ولو كانا اكتريا الأرض » او
كانت بينهما او كانت لأحدهما ويعطيه الآخر كراء نصفه « والبذر من عند واحد وعلى
الآخر العمل جاز » ذلك « إذا تقاربت قيمة ذلك » البذر والعمل مفهومه إذا لم تتقارب
لا تجوز وهو كذلك وتكون هذه المسألة هي المكملة للاربعة المنوعة .

(ولا ينقد) بشرط (في كراء أرض غير مأمونة) الرى (قبل ان تروى) كأرض
المطر وأرض العين القليلة الماء أما لو كانت مأمونة الرى كأرض النيل القريبة من البحر
الشديدة الانخفاض وكأرض المطر في بلاد المشرق فيجوز عقد الكراء فيها على النقد ولو
مع الشرط كما يجوز عقد كرائها ولو طالت المدة كالثلاثين سنة .

وَمَنْ ابْتَاعَ ثَمَرَةً فِي رُءُوسِ الشَّجَرِ فَأَجِيجَ بَرْدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ جَلِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ أُجِيجَ قَدَرُ الثَّلْثِ فَأَكْثَرُ وَضَعٍ عَنِ الْمُشْتَرِي قَدَرُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَنِ وَمَا نَقَصَ عَنِ الثَّلْثِ فَمِنَ الْمُبْتَاعِ وَلَا جَانِحَةَ فِي الزَّرْعِ وَلَا فِيهَا اشْتَرِي بَعْدَ أَنْ يَبْسَ مِنَ الثَّمَارِ وَتَوْضَعُ جَانِحَةُ الْقَبُولِ وَإِنْ قُلْتَ وَقِيلَ لَا يُوضَعُ إِلَّا قَدَرُ الثَّلْثِ

« ومن ابتاع » أي اشترى « ثمرة » من أي الثمار دون أصلها بعد الزموق قبل كمال طيبها (في رؤوس الشجر فأجيج ببرد) بفتح الباء (أو) أجيج بـ (جراد أو جليد) وهو الماء الجامد في زمان البرد له لمعان كالزجاج (أو) أجيج بـ (غيره) أي غير ما ذكر كالرياح والثلج دخل في عبارته الجيش والسارق (فان أجيج قدر الثلث) فأكثر (وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن) لما رواه ابن وهب أن النبي ﷺ قال إذا باع المرء الثمرة فأصاها عاهة فذهبت بثالث الثمرة فقد وجب على صاحب المال الضمان .

(و) أما (ما نقص عن الثلث فمن المبتاع) وما ذكره من التحديد في وضع الجائحة بالثلث محله إذا كان سبب الجائحة غير العطش أما إذا كان سببها العطش فلا تحديد بل يوضع قليلها وكثيرها كانت تشرب من العيون أو من السماء لأن السقى لما كان على البائع أشبه ما فيه حق توفية .

« ولا جائحة في الزرع » لانه لا يباع إلا بعد يبسه « و » كذا « لا » جائحة « فيما اشترى بعد ان يبس من الثمار » لان تأخيرها بعد اليبس محض تفريط من المشتري فلا جائحة إذا « وتوضع جائحة القبول » كالبصل والسلق « وإن قلت » لان غالبها من العطش « وقيل لا يوضع إلا » إذا كانت « قدر الثلث » .

ثم عقب الجوائح بالعرايا وهي آخر ما ذكره مما شاكل البيوع وهي جمع عربة بتشديد الياء مشتقة من عروته أعروه إذا طلبت معروفة فهي فعيلة بمعنى مفعولة أي عطية واصطلاحاً ان يمنح الرجل لآخر ثمن نخله أو نخلات العام والعامين يأكلها وهو وعياله ولها

وَمَنْ أَعْرَى ثَمَرَ نَخْلَاتٍ لِرَجُلٍ مِنْ جَنَانِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا إِذَا
 أَزْهَتْ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يُعْطِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَذَازِ إِنْ كَانَ فِيهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ
 فَأَقْلٌ وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ إِلَّا بِالْعَيْنِ وَالْعَرْضِ .

شروط أحدها أن تكون بلفظ العربية وأخذ هذا من قوله « ومن أعرى » فلو أعطاه بلفظ
 الهبة ونحوها لم يجوز « ثمر نخلات لرجل » الرجل ليس بشرط بل المرأة .

وكذلك الصبي والعبد « فلا بأس أن يشتريها » إن بدا صلاحها وإليه أشار بقوله « إذا
 أزهرت » أي بدا صلاح ما هي فيه من ثمر أو غيره وإذا اشتراها فلا يشتريها إلا « بخرصها »
 بكسر الخاء أي بكييلها وأما بالفتح فهو الفعل بصورة ذلك ان يقال كم في هذه النخلة من
 وسق فيقال كذا وكذا وهلم إلى خمسة أوسق أو غير ذلك .

ثم يقال كم ينقص ذلك إذا جف فيقال وسق أو أكثر فإن كان الباقي بعد ذلك خمسة
 أوسق فأقل جاز كما سينص عليه وإن كان أكثر من ذلك لم يجوز « ثمرًا » يريد من نوعه إن
 صيحانها فصيحاني وإن برنيا فبرني « يعطيه ذلك عند الجذاذ » المراد أن لا يدخلها
 على شرط تعجيلها بل دخلا أما على التوفية عند الجذاذ أو سكتا فالمضر الدخول على شرط
 تعجيلها وأما تعجيلها من غير شرط فلا يضر « ان كان فيها خمسة أوسق فأقل ولا يجوز »
 للمعري ولا لغيره « شراء أكثر من خمسة أوسق إلا بالعين والعرض » نقدًا أو إلى أجل أي
 يشتريها كلها بالعين أو الغرض وأما لو أراد ان يشتري من الأكثر من خمسة أوسق خمسة
 أوسق بخرصها والزائد بعين أو عرض فإنه لا يجوز .

﴿ باب ﴾

في الوصايا والمُدَبَّرِ والمُكَاتَبِ والمُعْتَقِ وأُمِّ الْوَلَدِ وَالْوَلَاءِ
وَيَحِقُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يُوصِي فِيهِ أَنْ يُعَدَّ وَصِيَّتُهُ وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ
.الرِّصَايَا خَارِجَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ وَيُرَدُّ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ الْوَرَثَةُ

﴿ باب في الوصايا والمُدَبَّرِ والمُكَاتَبِ والمُعْتَقِ وأُمِّ الْوَلَدِ وَالْوَلَاءِ ﴾

ذكر في هذه الترجمة ستة أشياء لكل منها حقيقة وحكم وغير ذلك اما الوصايا فجمع
وصية وهي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقاني ثلث عاقده يلزم بموته واختلف هل هي
واجبة أو مندوبة وإليه ذهب أكثر العلماء وعليه حمل بعضهم قول الشيخ .

« ويحق » بكسر الحاء وفتحها وفتح الياء وضمها « على من له ما » أى مال « يوصى
فيه أن يعد » بضم الياء أى يوصى « وصيته » ويشهد عليها فان لم يشهد عليها فهي باطلة
ولو وجدت بخطه إلا أن يقول ما وجدتم بخط يدي فانقضوه فانه ينفذ .

وهل أراد بقوله « ولا وصية لوارث » نفى الصحة أو أراد النهي المذهب انها ليست
بصحيحة ولو بأقل من الثلث وان أجازها الوارث كانت ابتداء عطية منه وانظر هل أراد
بقوله « والوصايا خارجة من الثلث » ان مصرفها إنما هو في الثلث او انما أراد لا يجوز
للموصى ان يوصى إلا بالثلث فأقل .

« ويرد ما زاد عليه » أى على الثلث ولو كانت الزيادة يسيرة « إلا ان يجيزه الورثة »
إذا كانوا بالغين رشداً ويعتبر ثلث مال الميت يوم موته لا يوم الوصية على ما في ابن
الحاجب وتعبه ابن عبد السلام بأنه خلاف المذهب فان المعتبر على المذهب في الوصية أن
تخرج من الثلث يوم تنفذ الوصية لا يوم الموت حتى لو كانت الوصية يسعها الثلث يوم الموت
فطراً على المال جائحة أذهبت بعضه فصار لا يسعها ثلث ما بقى كان حكمها يوم القسمة
حكم من أوصى بأكثر من الثلث ولا أعلم في ذلك خلافاً في المذهب اهـ .

وَالْعَتَقُ بَعْنِهِ مُبْدَأٌ عَلَيْهَا وَالْمُدَبَّرُ فِي الصَّحَّةِ مُبْدَأٌ عَلَى مَا فِي الْمَرَضِ مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ وَعَلَى مَا فَرَطَ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَوْصَى بِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ثُلْثِهِ مُبْدَأٌ عَلَى الْوَصَايَا وَمُدَبَّرُ الصَّحَّةِ مُبْدَأٌ عَلَيْهِ وَإِذَا ضَاقَ الثَّلَاثُ تَحَاصُّ أَهْلُ الْوَصَايَا الَّتِي لَا تَبْدَأُ فِيهَا وَلِلرَّجُلِ الرُّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ

ثم انتقل يتكلم على ما يبدأ باخراجه من الثلث فقال « والعنق بعينه » سواء كان في ملكه أو ملك غيره مثل أن يقول اشتروا عبد فلان وأعتقوه « مبدأ عليها » أى على الوصايا بالمال وإنما قيدناه بهذا لأن الزكاة والكفارات إذا أوصى بها الميت مبدأ على العنق أى على الوصية بالعنق لأن الكلام ليس في تنجيز العنق إنما هو في الوصية به فالزكاة والكفارة مبدأتان على الوصية بالعنق بصورة المذكورة .

« والمدير فى » حال « الصحة مبدأ على ما » يصدر منه « فى » حال « المرض » من عتق أو غيره « و » المدير فى الصحة مبدأ أيضا « على ما فرط فيه من الزكاة فأوصى به فان ذلك في ثلثه مبدأ على الوصايا » فإن لم يوص به فلا يخرج من الثلث وقوله « ومدير الصحة مبدأ عليه » تكرار .

« وإذا ضاق الثلث » عما أوصى به « تحاص أهل الوصايا التي لا تبدئة فيها » كالتحاص في العول في الفرائض مثل ان يوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بربيعه فإنك تأخذ مقام النصف ومقام الربع وتنظر ما بينهما فتجدهما متداخلين فتكتفي بالكثير وهو الربع فتأخذ نصفه وربيعه فتجمعها فتكون ثلاثة فتعلم أن الثلث بينها على ثلاثة أسهم لصاحب الربع سهم وللآخر سهمان أى فيقسم ثلث مال الميت على ثلاثة وهذا ان لم يحز الوارث الوصايا وأما ان أجازها فيأخذ الموصى له بالنصف اثنين والموصى له بالربع واحدا ويفضل واحدا يأخذه الوارث .

« وللرجل » ولو سفيها وكذا المرأة والصبي « الرجوع عن وصيته من عتق وغيره » أى لو كانت الوصية أو الرجوع عنها في الصحة أو المرض وهو كذلك كما في تحقيق المباني

والتدبيرُ أن يقولَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَنِي
ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ يَبِيعُهُ وَلَهُ خِدْمَتُهُ وَلَهُ أَنْتَزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرُضْ وَلَهُ وَطْؤُهَا
إِنْ كَانَتْ أَمَةً وَلَا يَطَأُ الْمُعْتَقَةَ إِلَى أَجْلِ وَلَا يَبِيعُهَا وَلَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا

عن الفاكهاني وبهرام وظاهره أيضاً ان له الرجوع ولو اشهد في وصيته ان لا رجوع له فيها وهو فيها وهو الذي جرى عليه العمل .

« والتدبير ان يقول الرجل لعبده أنت مدبر او انت حر عن دبر مني ، مأخوذ من ادبار الحياة ودبر كل شيء ما وراءه بسكون الباء وضمها والجارحة بالضم لا غير وأنكر بعضهم الضم في غيرها وحكم التدبير الاستحباب ومن شروطه الصيغة التي ينعقد بها كانت حر بعد موتي أو أنت حر يوم أموت والتكليف والرشد فلا يصح من المجنون والصبي ولو مميذا .

« ثم » إذا دبر المكلف الرشيد عبده « لا يجوز له » بعد ذلك « بيعه » فان بيع فسخ بيعه ورجع مدبراً كما كان إذا لم يتصل به عتق فإن اعتقه المشتري مضى وكان ولاؤه له أي إذا نجز عتقه في حياة سيده فان البيع يكون ماضياً مع العتق وكان الولاء لمعتقه أما لو اعتقه بعد موت مدبره فلا يميضي لان الولاء انعقد لمدبره « وله خدمته » بمعنى استخدامه لأنه سيده إلى ان يموت .

« وله » أيضاً « انتزاع ماله مالم يمرض » السيد مرضاً مخوفاً فليس له ذلك لأنه ينتزع لغيره « وله » أيضاً « وطؤها ان كانت أمة » لأنها على أصل الإباحة فان حملت كانت أم ولد تعتق من رأس ماله بعد موته .

« ولا يطاء » الأمة « المعتقة إلى أجل » مثل ان يقول لها اخدمني سنة وأنت حرة لأنه قد يبيح الأجل قبل موته فتخرج حرة فإذا وطئها ربها حملت فلا تخرج حرة إلا بعد موته وأيضاً فان نكاحها في هذه الحالة يشبه نكاح المتعة .

« و » كما انه لا يطاء الأمة المعتقة إلى أجل « لا يبيعها » ولا يهبها ولا يتصدق بها لان فيها عقداً من عقود الحرية « وله » أيضاً « أن يستخدمها في بيته » لبقائها على ملكه حتى

وَلَهُ أَنْ يَنْتَزِعَ مَالَهُ مَا لَمْ يَقْرُبِ الْأَجْلُ وَإِذَا مَاتَ فَأَلْمَدَبَرُ مِنْ ثُلَاثِهِ
وَالْمَعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
وَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ عَلَى مَا رَضِيَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ مِنْ أَمْوَالٍ مُنْجَمًا قُلْتَ النُّجُومُ
أَوْ كَثُرَتْ فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقًا وَحَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ

ينقضي الأجل « وله » أيضاً ان « ينتزع ماله » الذي أفادته بهية مثلاً وهذا مقيد بـ « ما »
إذا « لم يقرب الأجل » ولا حد في القرب إلا ما يقال قريب .

« وإذا مات » الرجل المدبر « فـ » العبد « المدبر » في الصعة يخرج « من ثلثه » أي
من ثلث مال السيد مطلقاً أعني من مال علم به ومال لم يعلم به والمدبر في المرض يخرج من ثلث
مال علم به فقط .

« و » أما « المعتق إلى أجل » فإنه يخالف المدبر فيخرج « من رأس ماله » .
ثم شرع يتكلم على الكتابة فقال « والمكاتب عبد ما بقى عليه شيء » من كتابته ولو
قل لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام المكاتب عبد ما بقى عليه في كتابته درهم وكان
حقه أن يؤخر هذه المسألة عن قوله « والكتابة » وهي اعتاق العبد على مال منجم
« جائزة » بدون مخالف في جوازها « على ما رضى العبد والسيد من المال » دل على
مشروعيتها الكتاب قال تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وتكون بلفظ فهم منه ذلك
المعنى وهو اعتاق العبد على مال نحو كاتبك أو أنت مكاتب أو أنت معتق على كذا وشرطه
أن يكون منجماً وإليه أشار بقوله « منجماً » قال الفاكهاني عن المدونة ولا تكون حالة
والتنجيم التقدير وهو أن يقول له تعطيني في كل شهر أو في كل سنة كذا على ما تراضيا عليه
« قلت النجوم او كثرت » وفي الجواهر عن الأستاذ أبي بكر انه قال وعلموا أن النظر
أي الحفاظ يقولون ان الكتابة الحالة جائزة وهو القياس قائل ذلك يقول انها كالبيع تقبل
الحلول والتأجيل .

« فإن عجز » المكاتب عن العوض « رجع رقيقاً » ولا يعتق منه شيء « وحل له » أي
لسيد المكاتب إذا عجز « ما أخذ منه » لانه عبده اما ان أعانه أحد ثم عجز فانه يرجع

وَلَا يُعْجِزُهُ إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ التَّلَوُّمِ إِذَا أَمْتَنَعَ مِنَ التَّعْجِيزِ وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ
فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ مُكَاتَبَةٍ أَوْ مُدَبَّرَةٍ أَوْ مُعْتَقَةٍ إِلَى أَجْلِ أَوْ مَرْهُونَةٍ
وَوَلَدَ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَتِهَا وَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَهُ
السَّيِّدُ فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ وَلَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهُ
وَلَيْسَ لَهُ وَطْءٌ مُكَاتَبَتِهِ

بذلك على السيد « ولا يعجزه إلا السلطان بعد التلوم إذا امتنع من التعجيز » أى
مع سيده .

« وكل ذات رحم » أى صاحبة ولد من الأدميات « فولدها بمنزلتها » إذا كان من زوج
أو زنا أما إن كان من السيد فهو حر بلا خلاف إذا كان السيد حراً وإن كان عبداً فهو عبد
بمنزلتها في جميع أحكامها من العتق والخدمة والبيع وغير ذلك « من مكاتبة أو مدبرة أو معتقة إلى
أجل أو مرهونة وولد أم الولد من غير السيد » بعد صيرورتها أم ولد فهو « بمنزلتها » بلا
خلاف في المذهب أما ولدها من غير السيد قبل صيرورتها أم ولد ففرق

« ومال العبد له إلا أن ينتزعه السيد » قال ابن ناجي ظاهر كلامه أنه يملكه
حقيقة فيقوم من كلامه فرعان أحدهما أنه يجوز أن يطلأ جاريته إذا ملكها وهو كذلك
الثاني أنه يجب على العبد أن يزكي المال الذي بيده والمشهور أنه لا يزكي .

« فإن أعتقه أو كاتبه ولم يستثن ماله فليس له أن ينتزعه » اتفاقاً أن اكتسبه بعد عقد
الكتابة وعلى المذهب أن اكتسبه قبل عقد الكتابة .

« وليس له » أى لا يجوز للسيد « وطء مكاتبته » لأنها أحرزت نفسها وماله فإن
وطئها لا جد عليه على المشهور ويعاقب إلا أن يعذر بجهل أى أو غلط ولا مهر عليه وإذا
كانت بكرأ أو أكرها فعليه نقصها وإلا فلا قال في الجواهر فإن حملت خبرت في التعجيز
فتكون أم ولد والبقاء على كتابتها فإن اختارت التعجيز كانت أم ولد وإن اختارت البقاء
على كتابتها كانت مستولدة ومكاتبة ثم إن أدت النجوم عتقت والاعتقت بموت السيد .

وَمَا حَدَّثَ لِلْمُكَاتِبِ وَالْمُكَاتِبَةِ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ وَعَتَقَ
بِعْتِقِبِهِمَا وَتَجَوَّزَ كِتَابَةُ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُعْتَقُونَ إِلَّا بِأَدَاءِ الْجَمِيعِ وَلَيْسَ
لِلْمُكَاتِبِ عِتْقٌ وَلَا إِتْلَافٌ مَالِهِ حَتَّى يُعْتَقَ وَلَا يَتَزَوَّجَ وَلَا يُسَافِرُ
السَّفَرَ الْبَعِيدَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِذَا مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامَهُ وَوَدَّى مِنْ مَالِهِ
مَا بَقِيَ عَلَيْهِ حَالاً وَوَرِثَ مَنْ مَعَهُ مِنْ وَلَدِهِ مَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْوَالِ
وَفَاءٍ فَإِنَّ وَلَدَهُ يَسْعَوْنَ فِيهِ وَيُؤَدُّونَ نُجُوماً إِنْ كَانُوا كِبَاراً

« وما حدث للمكاتب والمكاتبة من ولد » بعد عقد الكتابة « دخل معها في الكتابة
وعتق بعقيقتهما وتجوز كتابة الجماعة » في عقد واحد إذا كانوا للمالك واحد وتوزع على قدر قوتهم
على الأداء يوم عقد الكتابة .

« وليس ، أي لا يجوز » للمكاتب عتق ولا إتلاف ماله ، بغير عوض فيما له بال كاهبة
والصدقة « حتى يعتق » لأن ذلك الضرر لسيدته وربما أدى ذلك إلى عجزه .

« و » كذلك « لا يتزوج » أي لا يجوز له ذلك لثلا بعيه ان عجز « ولا يسافر » أي
ولا يجوز له ان يسافر « السفر البعيد » الذي تحل فيه نجومه قبل قدومه « بغير إذن سيده »
قال الاقنيسي الضمير في قوله بغير إذن سيده يعود على التزويج والسفر خاصة وظاهره
انه لو أذن له السيد جاز وهو كذلك .

« وإذا مات » المكاتب « وله ولد » دخل معه في الكتابة أو حدث بعدها « قام »
ولده « مقامه » في أداء الكتابة إلا انه لا يؤدي ذلك منجماً بل حالاً وإليه أشار
بقوله « وودى من ماله » أي من مال الميت « ما بقى عليه حالاً » إذا ترك قدر ما عليه
فأكثر لانه بموته حلت نجومه لخراب ذمته بالموت كسائر الديون المؤجلة تحل بموت
من هي عليه .

« وورث من معه من ولده ما بقى فان لم يكن في المال وفاء بها » أي بالكتابة « فإن
ولده يسمعون » أي يعملون فيه « ويؤدّون نجوماً » على تنجيم الميت « ان كانوا كباراً » لهم

وإن كانوا صغاراً وليس في أئمالٍ قَدَرُ النُّجُومِ إِلَى بُلُوغِهِمُ السَّعْيَ رَقُّوا
وإن لم يكن له ولدٌ معه في كتابته ورثته سيدهُ ومن أولد أمةً فله أن
يَسْتَمْتِعَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَتُعْتَقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ وَلَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ
فِي الْعِتْقِ يُعْتَقُ بِعِتْقِهَا

قدرة على السعي وأمانة على المال وإلا أعطى المال لأمين يؤدي عنهم .
« وان كانوا » أي اولاد المكاتب « صغاراً وليس في المال قدر النجوم إلى بلوغهم
السعي رَقُّوا » مفهومه انه لو كان فيه ما يبلغهم السعي لم يرقوا ويوضع ذلك على يد أمين
ويعطى للسيد على قدر النجوم .

« وان » مات المكاتب و « لم يكن له ولد معه في كتابته » وليس في ماله وفاء وورثته
سيده « يعني بالرق لا بالولاء لكونه مات رقيقاً .

ثم التقل يتكلم على أم الولد وهي في العرف الامة التي ولدت من سيدها فقال « ومن
أولد أمة فـ » يباح « له أن يستمتع منها في حياته » بالوطء ودواعيه لقوله تعالى أو ما
ملكتم أيمانهم فانهم غير ملومين وتسرى رسول الله ﷺ بمارية القبطية « وتعتق من رأس
ماله بعد مماته » من غير حكم حاكم ولا يرقها دين كان قبل حملها او بعده .

« ولا يجوز بيعها » فإن وقع فسخ وان عتقها المشتري او اتخذها أم ولد أو ماتت
فيرجع المشتري على البائع بالثمن ومصيبتها من البائع ومثل البيع الهبة والرهن ونحوها
« ولا له عليها خدمة » كثيرة وأما السيرة فله ان يستخدمها فيها كالطحن
والسقي « ولا غلة » فلا يؤجرها من غيره .

« وله ذلك » أي ما ذكر من الغلة والخدمة « في ولدها من غيره » فإذا أجزه من غيره
« وهو » أي ولد أم الولد من غيره « بمنزلة أمه في العتق يعتق بعتقها » هذا إذا مات السيد
وهي حية فإن ماتت قبله فلا يعتق أولادها حتى يموت السيد .

وَكُلُّ مَا أَسْقَطْتَهُ مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدُ فِئِي بِهِ أُمُّ وَلَدٍ وَلَا يَنْفَعُهُ الْعَزْلُ إِذَا
 أَنْكَرَ وَلَدَهَا وَأَقْرَبَ بِالْوَطْءِ فَإِنْ أَدَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَطَأْ بَعْدَهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ
 مَا جَاءَ مِنْ وَلَدٍ وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ
 عَبْدِهِ اسْتَتَمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبٌ
 شَرِيكِهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ يُقَامُ عَلَيْهِ وَعِتْقُ

« وكل ما أسقطته مما يعلم أنه ولد فبي به أم ولد » مضغة أو علقة وكذلك الدم المنعقد
 على المشهور « ولا ينفعه » أى السيد « العزل » وهو الا تزال خارج الفرج أى لا ينفعه
 ادعاء العزل عن الامة « إذا أنكر ولدها » أن يكون منه « و » الحال انه « أقر بالوطء »
 لان الماء قد يغلبه ولو اليسير منه « فان ادعى » السيد « استبراء » بحیضة فأكثر « لم يوطأ
 بعده لم يلحق به ما جاء من ولد بعدها » على المشهور ولا يلزمه في ذلك بين .

ثم انتقل يتكلم على العتق وهو شرعاً خلوص الرقبة من الرق وهو من أعظم القربات
 لما صح انه ﷺ قال من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله عز وجل بكل إرب منها ارباً منه
 من النار وفي لفظ أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه
 وعتق الذكر أفضل وله ثلاثة أركان أولها المعتق بكسر التاء وهو البالغ العاقل الذى
 لا حجر عليه ولم يحط الدين بماله .

« ولا يجوز عتق » الصبي ولا المجنون ولا المحجور عليه ولا « من أحاط » الدين بماله
 كان الدين حالاً أو مؤجلاً لانه حينئذ تصرف في ملك الغير ثانيها المعتق بفتح التاء وهو
 كل رقيق قن أو من فيه شائبة من شوائب الحرية كالمذنب والثالثها الصيغة وهي كل ما دل
 وضعا على رفع الملك كانت حر .

« ومن أعتق بعض عبده » كالربع أو الثلث أو النصف « استتم » أى عتق « عليه »
 جميعه بالحكم لا بعق البعض إذا كان المعتق مسلماً عاقلاً رشيداً لا دين عليه هذا إذا كان
 العبد للمالك واحد لقوله « وان كان لغيره معه فيه شركة قسوم عليه » أى على من اعتق
 البعض « نصيب شريكه بقيمته يوم يقام عليه وعتق » القيمة معتبرة يوم الحكم فقول

فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَالٌ بَقِيَ سَهْمُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا وَمَنْ مِثْلَ بَعْدِهِ مُثْلَةُ يَتِيمَةٍ
 مِنْ قَطْعِ جَارِحَةٍ وَنَحْوِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ وَمَنْ مَلَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ
 أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ بَنَاتِهِ أَوْ جَدَّهُ أَوْ جَدَّتَهُ أَوْ أَخَاهُ لِأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ أَوْ
 لهُمَا جَمِيعًا عَتَقَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا كَانَ جَنِينُهَا حُرًّا مُعَهَا وَلَا يُعْتَقُ فِي
 الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ مَنْ فِيهِ مَعْنَى مِنْ عَتَقَ بِتَدْيِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا

المصنف يوم يقام عليه أى ان وقع الحكم فيه وحينئذ يكون العتق مستنداً للحكم به لا بالسراية
 لعتق البعض ومحلّه إذا كان موسراً بما يحمل نصيب شريكه يوم الحكم .

« فان » كان غير موسر يوم الحكم بأن « لم يوجد له مال بقي سهم الشريك » رقيقاً إلا
 أن يعتقه ربه وان وجد له من المال ما يفي ببعض حصّة شريكه قوم عليه بقدر ما
 يوجد معه .

« ومن مثل بعبده مثله » بضم الميم وسكون المثلثة « بينة من قطع جارحة » كيداً أو
 رجل وكخصاء أو جب ولو قصد استزادة الثمن لتعذيبه بذلك « ونحوه » أى نحو قطع
 الجارحة كفقء العين أو وسم وجهه وغيره بالنار « عتق عليه » من رأس ماله وظاهر
 كلامه ان العتق يحصل بنفس المثلثة وهو لاشبه والذي لابن القاسم لا يعتق إلا بالحكم .

« ومن ملك أبويه » نسباً لا رضاعاً « أو أحداً من ولده أو ولد ولده أو ولد بناته أو
 جده أو جدته أو أخاه لام أو لاب لهما جميعاً عتق عليه » كل من ذكر بنفس الملك ولا
 يحتاج إلى حكم على المشهور بشرط أن لا يكون عليه دين يستغرق قيمته فإن كان عليه دين
 يستغرق قيمته فإنه لا يعتق عليه بذلك ولا يرد البيع ولا يستقر ملكه عليه بل يباع
 عليه للدين .

« ومن اعتق » أمة « حاملاً » من تزويج أو زنا « كان جنينها حراً معها » لان كل
 ولد حدث من غير ملك يمين من تزويج أو زنا فانه تابع لأمه في الحرية والعبودية وهذه
 المسألة مكررة مع قوله وكل ذات رحم فولدها بمنزلتها .

« ولا يعتق في الرقاب الواجبة » ككفارة القتل « من فيه معنى من عتق بتدبير أو

وَلَا أَعْمَى وَلَا أَقْطَعُ الْيَدِ وَشِبْهُهُ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ
الصَّبِيِّ وَلَا أُلْمُولَى عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَمَنْ
أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ رَجُلٍ فَالْوَلَاءُ لِلرَّجُلِ وَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى
يَدَيْهِ وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْوَلَاءُ مَا أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا وَالْوَلَاءُ مَنْ يُجْرُ مِنْ
وَلَدٍ أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَتْهُ

كتابية أو غيرهما ، كأم ولد أو معتق لأجل أو مبعوض لنقصان الرقبة بما تشبثت به من عقد الحرية .

« و » كذلك « لا » يعتق في الرقاب الواجبة « أعمى ولا أقطع اليد وشبهه » أى شبه الأقطع لنقصان الرقبة بالغيب « ولا » يعتق فيها أيضا « من هو على غير الاسلام » لقوله تعالى عتق رقبة مؤمنة .

« ولا يجوز عتق الصبي » لأنه ليس من أهل التكليف « ولا » عتق « المولى عليه » وهو السفیه الذى يضع المال في غير موضعه « والولاء » بفتح الواو ممدودا « لمن أعتق » فمن زال ملكه بالحرية عن رفيق فهو مولاه ان كان المعتق مسلما فلو كان المعتق كافرا والعبد مسلما فلا ولاء له على عتيقه المسلم بل لجماعة المسلمين ثم لا يعود إليه بإسلامه والأصل قوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن أعتق « ولا يجوز بيعه ولا هبته » لما رواه ابن حبان وغيره من قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمة كلعمة النسب لا يباع ولا يوهب .
« ومن أعتق عبدا عن رجل » مثلا « فالولاء للرجل » المعتق عنه إذا كان حرا أما إذا كان رقيقا فالولاء لسيده .

« و » إذا أسلم كافر على يد مسلم فانه « لا يكون الولاء » عليه « لمن أسلم على يده » انما « هو لجماعة المسلمين وولاء ما أعتقت المرأة لها » كذلك لها « ولاء من يجر » ولاء لها « من ولد أو عبد أعتقته » لأنها لما كانت هى المعتقة أولا أضاف لها ذلك اقامة للمتنسب مقام المباشر .

وَلَا تَرِثُ مَا أَعْتَقَ غَيْرُهَا مِنْ أَبٍ أَوْ ابْنٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ وَمِيرَاثُ
السَّائِبَةِ لِمَجَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْوَلَاءُ لِلْأَقْعَدِ مِنْ عَصَبَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ فَإِنْ
تَرَكَ ابْنَيْنِ فَوَرِثَا وَلَاءَ مَوْلَى لِأَيِّهِمَا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ ابْنَيْنِ رَجَعَ
الْوَلَاءُ إِلَى أَخِيهِ دُونَ بَنِيهِ وَإِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَتَرَكَ وَلَدًا وَمَاتَ أَخُوهُ
وَتَرَكَ وَلَدَيْنِ فَالْوَلَاءُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا .

« ولا ترث المرأة من الولاء » ما أعتق غير من أب أو ابن أو زوج أو غيره ، لأن
الولاء إنما يورث بالتعصيب والنساء لاحظن فيه « وميراث السائبة لجماعة المسلمين »
والمراد بها هنا أن يقول لعبده أنت حر مسيب أو أنت سائبة ويريد بذلك العتق ويكره
هذا اللفظ لاستعمال الجاهلية له في الأنعام كما قال الله تعالى حكاية عنهم ما جعل الله من
بحيرة ولا سائبة الآية « والولاء للأقعد » أي الأقرب « من عصبه الميت الأول » الأولى
المباشرة للعتق وعبرة التحقيق الأحسن لو قال من عصبه المعتق .

« فان مات المعتق وترك ابنين فورثا ولواء مولى لأبيهما ثم مات أحدهما وترك ابنين
رجع الولاء إلى أخيه دون بنيه » أطلق الإرث هنا على الولاء وهو لا يورث لانه سببه
والا فالولاء لا يورث وإنما يورث به .

« وان مات واحد » من الابنين المذكورين « وترك ولدا ومات » بعد ذلك « أخوه و »
الحال انه « ترك ولدين فالولاء بين الثلاثة أثلاثا » لتساويهم في القرب من الميت المعتق .

* * *

﴿ باب ﴾

(في الشفعة والهبّة والصدقة والحبس والرهن والعارية

والوديعة واللقطة والغصب)

وإنما الشفعة في المّشاع ولا شفعة فيما قد قُسم ولا لجارٍ

﴿ باب في الشفعة والهبّة والصدقة والحبس والرهن والعارية

والوديعة واللقطة والغصب ﴾

« باب في » بيان « الشفعة والهبّة والصدقة والحبس والعارية والوديعة واللقطة والغصب » فهذه تسعة أشياء ذكرها في الباب كما ذكرها في الترجمة .

أما الشفعة فيضمّ الشين وسكون الفاء مأخوذة من الشفع ضد الوتر لان الشفيع يضمّ الحصة التي يأخذها إلى حصته فتصير حصته حصتين وعرفها ابن الحاجب بأنها اخذ الشريك حصة شريكه جبرا شراء فخرج بإضافته إلى الشريك الجار فانه لا شفعة له عندنا وبالجمبر ما يأخذه بالشراء الاختيارى وهى رخصة أرخص فيها دفعا لضرر الشريك قال جابر قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما ينقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه البخارى وغيره وأخذ من هذا الحديث حكمان وجوب الشفعة للشريك دون الجار لأنه حكم في الحديث بأنه لا شفعة بعد القسمة وهو بعد القسمة جار فالجار لا شفعة له وجوبها في الرباع دون العروض وإلى هذا أشار بقوله :

« وانما الشفعة في المشاع » يعنى في الأرض وما يتصل بها من البناء والشجر قال الفاكهاني الحكمة في ثبوت الشفعة ازالة الضرر عن الشريك وخصت بالعقار لأنه أكثر الأنواع ضررا واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والسياب والأمتعة وسائر المنقولات ويشترط فيما فيه الشفعة أن يكون قابلا للقسمة احترازا عما لا يقبلها إلا بفساد كالحمام .

« ولا شفعة فيما قد قسم » لأن الشفعة شرعت اما لضرر القسمة أو لضرر الشركة وذلك غير موجود في المقسوم فلذلك لم تجب فيه شفعة « ولا شفعة لجار » باتفاق الاثمة

وَلَا فِي طَرِيقٍ وَلَا عَرَصَةٍ دَارٍ قَدْ قُسِمَتْ بَيُوتُهَا وَلَا فِي فَحْلٍ نَخْلٍ أَوْ
بِشْرِ إِذَا قُسِمَتْ النَّخْلُ أَوْ الْأَرْضُ وَلَا شُفْعَةٌ إِلَّا فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ
بِهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ وَلَا شُفْعَةٌ لِلْحَاضِرِ بَعْدَ السَّنَةِ وَالْغَائِبُ عَلَى شُفْعَتِهِ
وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ وَعَهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي

الثلاثة وخالف أبو حنيفة فأثبت له الشفعة لكن الشريك مقدم عنده على الجار .
« ولا » شفعة « في طريق » خاص بين الشركاء إلى الدار أو إلى الجنان وأما الطريق
العام فلا يجوز بيعه « ولا في عرصة دار قد قسمت بيوتها » وأما إذا كان الأصل غير
مقسم وباع أحد الشريكين حصته من الأصل والطريق فلشريكه الشفعة في الأصل
والطريق باتفاق .

« و » كذا « لا » شفعة « في فحل » أى ذكر « نخل أو في بشر إذا قسمت للنخل
والارض » فلو جوزت الشفعة في ذلك لصار مع الشريك الفحل كله وبقي المشتري من
غير فحل لأن الشفعة انما هي في الذى فيه الشركة الذى هو الفحل فقط وقوله أو بشر فيما
إذا قسمت الأرض وبقيت البئر بلا قسم .

وقوله « ولا شفعة إلا في الأرض وما يتصل بها من البناء والشجر » تكرار مع قوله
وانما الشفعة في المشاع وتسقط الشفعة بأحد أمور ثلاثة أحدها الترك بصريح اللفظ
كقوله أسقطت شفعتى ثانيها ما يدل على الترك كرؤيته للمشتري يبنى ويغرس وهو ساكت
ثالثها ما أشار إليه الشيخ بقوله « ولا شفعة للحاضر » يعنى في البلد دون العقد « بعد السنة »
أما إذا حضر العقد وسكت عن طلب الشفعة شهرين فان ذلك يسقط شفعته .

« و » اما « الغائب » غيبة بعيدة فانه « على شفعته وان طال غيبته » إذا كانت
غيبته قبل وجود الشفعة له علم بالبيع أو لم يعلم وليس للبعد والقرب حد على الصحيح .
« وعهدة الشفيع على المشتري » قال الفاكهاني ان استحكما أحد من يد الشفيع فإنه
يأخذها من غير أن يدفع فيها شيئا ويرجع الشفيع على المشتري بما أعطاه ويرجع المشتري
على البائع بالثمن .

وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ فَإِمَّا أَخَذَ أَوْ تَرَكَ وَلَا تُوهَبُ الشَّفْعَةُ وَلَا تُبَاعُ وَتُقَسَّمُ
 بَيْنَ الشَّرَكَاءِ بِقَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حُبْسٌ إِلَّا
 بِالْحَيَازَةِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فِيهِ مِيرَاثٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي
 الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ

« وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ فَأَمَّا أَخَذَ أَوْ تَرَكَ » يعني ان للمشتري أن يقوم على الشفيع ويلزمه
 بالترك أو الأخذ بالثمن الذي اشترى به ان كان مما له مثل أو قيمته ان كان من ذوات
 القيم فان امتثل احد الأمرين فلا كلام والارفعه للحاكم وإذا طلب التأخير ليختار أو
 ليأتي بالثمن اخر ثلاثة أيام .

« وَلَا تُوهَبُ الشَّفْعَةُ وَلَا تُبَاعُ » يعني لا يجوز للشفيع ان يهب أو يبيع ما وجب له
 من الشفعة وصورة ذلك ان يقول زيد الذي قد وجبت له الشفعة لعمرى الذي لا شفعة له
 قد وهبتك شفعتي التي قد وجبت لي عند خالد أو اشترها مني بكذا لأن الشفعة انما
 جعلت للشريك لأجل إزالة الضرر عنه بأن يدخل عليه من لا يعرف شركته ولا معاملته .
 « وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حُبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ » لا تفترق الهبة والصدقة إلا في شيئين
 أحدهما ان الهبة تعتصر والصدقة لا تعتصر فإذا وهب الأب لابنه شيئاً فله ان يعتصره منه
 ولا كذلك إذا تصدق عليه ثانيهما . ان عود الهبة إلى ملك واهبها ببيع أو هبة أو صدقة
 أو غير ذلك جائز ولا كذلك الصدقة بل يكره عودها إلى ملك المتصدق بما ذكر من
 الأنواع المتقدمة في الهبة وحكمها النذب دل عليه الكتاب والسنة والإجماع فمن الكتاب
 قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والإحسان وقوله وآتي المال على حبه وفي الحديث من تصدق
 بعدل ثمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها
 لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل والإجماع على ذلك حكاه ابن
 رشد وغيره .

« فَإِنْ مَاتَ » الواهب « قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فِيهِ مِيرَاثٌ » يرثه الورثة وتبطل لمن جعلت
 له « إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ » لأنه خرج مخرج الوصية

إِنْ كَانَ لَغَيْرٍ وَارِثٌ وَالْهَبَةُ لِصَلَةِ الرَّحِمِ أَوْ لِفَقِيرٍ كَالصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا
وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ وَلَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ مَا وَهَبَ لَوْلَدِهِ
الصَّغِيرِ أَوْ الْكَبِيرِ مَا لَمْ يُنْكَحْ لِذَلِكَ أَوْ يُدَايِنَ أَوْ يُحْدِثَ فِي الْهَبَةِ حَدَثًا
وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ مَا دَامَ الْأَبُ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ لَمْ تَعْتَصِرْ وَلَا يُعْتَصَرُ مِنْ
يَتِيمٍ وَالْيَتِيمُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَحَيَّازُ تَهُ لَهُ جَائِزَةٌ

« ان كان لغير وارث » لأن الوصية للوارث غير جائزة اي غير نافذة اي فهي باطلة وان
اجاز الوارث كان ابتداء عطية منه .

« والهبة لصلة الرحم » اي الهبة للرحم لأجل صلته « او لفقير » حكمها « كالصدقة
لا رجوع » له « فيها » اما منعه الرجوع في الصدقة والهبة للفقير فإنها خرجتا عن ملكه
على طريق الثواب وابتغاء وجه الله تعالى .

« ومن تصدق على ولده فلا رجوع له » مستغنى عنه بما قبله « وله ان يعتصر ما وهب
لولده » أي لا لصلة الرحم ولا لفقره ولا لقصد ثواب الآخرة بل وهبه لوجهه ولا فرق بين
ان يكون الولد ذكراً او انثى غنياً او فقيراً « الصغير والكبير ما لم ينكح لذلك » اي
للهبة « او يدان » لها « او يحدث في الهبة حدثاً » مثل ان يهبه حديداً فيضعه آنية .
« والام تعتصر » ما وهبته لولدها سواء كان صغيراً او كبيراً « ما دام الأب حياً »
اي ولو مجنوناً زمن الهبة إلا ان تكون قصدت بهبتها صلة رحم او ثواب آخرة او
لفقره فلا تعتصر واما ان كان حين الهبة لا أب له فليس لها ان تعتصرها لأنه يتيم وبعد
ذلك كالصدقة .

« فإن مات لم تعتصر ولا يعتصر من يتيم » ويسمى يتيماً ما لم يبلغ فإذا بلغ لم يسم
يتيماً « واليتيم من قبل الأب » هذا في الأدمي واما في الحيوان فمن قبل الأم وفي الطير
من قبلها معاً .

« وما وهبه » الأب « لابنه الصغير فحيازته له جائزة » اي معمول بها ولو استمر عند

إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبَسَهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ مَا يُعْرِفُ
بِعَيْنِهِ وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَا تَجُوزُ حَيَازَتُهُ لَهُ وَلَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِي صَدَقَتِهِ وَلَا
تَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمِيرَاثِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنٍ مَا تَصَدَّقَ بِهِ وَلَا
يَشْتَرِي مَا تَصَدَّقَ بِهِ وَأَلْمُوهُوبُ لِلْعَوَضِ إِمَّا أَثَابَ الْقِيَمَةَ أَوْ رَدَّ الْهَبَةَ

الأب إلى ان افلس او مات « إذا لم يسكن » الأب « ذلك » الشيء الموهوب « او يلبسه
ان كان ثوبا » واما إذا كان الموهوب دار سكناه واستمر ساكنا جميعها او اكثرها او
استمر لابسا لما وهبه حتى حصل المانع بطلت الهبة وأما ان سكن الأقل واكرى الأكثر
فلا بطلان .

« وانما يجوز له ما يعرف بعينه » مثل ان يقول له وهبتك الدار التي صفتها كذا وكذا
وأما ما لا يعرف بعينه فلا مثل ان يقول له وهبتك دارا من دوري .

« وأما » الإبن « الكبير فلا تجوز حيازته » اي حيازة الأب « له » ان كان رشيدا
وأما السفیه فتجوز حيازته له وقوله « ولا يرجع الرجل في صدقته » مفهوم مما تقدم .
« ولا ترجع » الصدقة « إليه » اي إلى المتصدق بعد الحوز مطلقا أعني كانت بشراء
او غيره ولا يستثنى من ذلك شيء « إلا » إذا كانت « بالميراث » فإنه يجوز له تملكها به
إذ لا تسبب منه في رجوعها ولا تهمة فيه .

« ولا بأس ان يشرب » المتصدق « من لبن ما » اي الشيء الذي « تصدق به » كالبقرة
والشاة واستعمل لا بأس هنا لما غيره خير منه .

« و » كذا « لا يشتري » المتصدق « ما » اي الشيء الذي « تصدق به » لا من المتصدق
عليه ولا من غيره وكلامه محتمل للنع والكراهة وهو المذهب « والموهوب » اي الشيء
الذي وهب له « ل » أجل أخذ « العوض » منه « إما أثاب » اي عاوض « القيمة » اورد
الهبة « تعرض هنا لهبة الثواب وهي ان يعطي الرجل شيئا من ماله لآخر ليشبه عليه وهي
عقد معاوضة بمعوض مجهول وحكمها الجواز أي المستوى الطرفين قال الباجي هبة الثواب
ليست على وجه القرية وانما هي على وجه المعاوضة فإن الموهوب له اما عاوض القيمة عن

فَإِنْ فَاتَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُرَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ مِنَ
 الْمُوْهُوبِ لَهُ وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضٍ وَلَدَهُ مَا لَهُ كُلُّهُ وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ
 فَذَلِكَ سَائِغٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ بِمَا لَهُ كُلِّهِ لِلَّهِ وَمَنْ
 وَهَبَ هَبَةً فَلَمْ يَحْزَها الْمُوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَرَضَ الْوَاهِبُ أَوْ أَفْلَسَ
 فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ قَبْضُهَا وَلَوْ مَاتَ الْمُوْهُوبُ لَهُ كَانَ لَوَرَثَتِهِ الْقِيَامُ فِيهَا
 عَلَى الْوَاهِبِ الصَّحِيحِ

عين الهبة او ردها إذا كانت الهبة قائمة لم تفت يدل عليه قوله .
 « فَإِنْ فَاتَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَذَلِكَ » أي الإثابة بالقيمة او رد الهبة « إذا كان يرى »
 بالبناء للفعول أي يظن « أنه » أي الواهب « أراد » بهبته « الثواب من الموهوب له »
 يعزف أي يظن ذلك بقرائن الأحوال .

« و » من كان له ولدان فأكثر ومعه مال « يكره » له كراهة تنزيه على المشهور « ان
 يهب لبعض ولده ماله كله » أو جله ويمضي ما لم يقم عليه اولاده الآخرون فيمنعونه من
 ذلك فلمهم رده والأصل ما في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام اتقوا الله واعدلوا
 في اولادكم .

« وأما » إذا وهب له « الشيء » اليسير « منه فذلك سائغ » أي جائز « ولا بأس ان
 يتصدق على الفقراء بماله كله لله » عز وجل وهو مقيد أيضاً بما لم يمنعه ولده من ذلك ومقيد
 أيضاً بما لم يمرض وأما إذا كان مريضاً فتخرج من ثلثه .

« ومن وهب هبة فلم يحزها الموهوب له حتى مرض الواهب » مرضاً نخوفاً « او أفلس
 فليس له » أي للموهوب له « حينئذ » أي حين مرض الواهب او أفلس « قبضها » أي
 الهبة ومثلها الصدقة والحبس .

« ولو مات الموهوب » أي الذي وهب له وكان حراً قبل قبض الهبة « كان لورثته
 القيام فيها » أي الهبة « على الواهب الصحيح » غير المفلس ثم انتقل يتكلم على الحبس بضم

وَمَنْ حَبَسَ دَارًا فِيهِ عَلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ إِنْ حَبِزَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ كَانَتْ
حُبْسًا عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ جَازَتْ حَيَازَتُهُ لَهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ وَلْيُكْرِهَا لَهُ وَلَا
يَسْكُنَهَا فَإِنْ لَمْ يَدْعُ سُكْنَاهَا حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ وَإِنْ أَنْقَرَضَ مَنْ
حُبِسَتْ عَلَيْهِ رَجَعَتْ حُبْسًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحَبَسِ

الحاء وسكون الباء وهو اعطاء المنافع اما على سبيل التأييد او على مدة معينة ثم يرجع
ملكنا وحكمه النذب لأنه من أحسن ما يتقرب به الى الله والأصل في جوازه أن رسول
الله ﷺ حبس وعمر ابن الخطاب وعثمان وعلى وطلحة والزبير رضى الله عنهم وغيرهم
من الصحابة دورا وحواظ .

(ومن حبس) وشرطه أن يكون أهلا للتصرف بأن يكون من أهل التبرع (دارا)
وكذا يجوز وقف الحيوان والعروض ويشترط في الموقف أن يكون مملوكا للواقف ذاتا أو
منفعة ولم يتعلق به حق لغيره وان لم يحز بيعه كجلد الاضحية و كلب الصيد (ففى) أي
الدار (على ما جعلها عليه) يفهم منه أنه عين الجهة الموقوف عليها وأما لو أوقف داره
ولم يعين الشيء الموقوف عليه فانه يصرف في غالب مصارف تلك البلد .

(ان حبزت قبل موته) هذا إذا كان الوقف على معين فان لم تحز حتى مات الواقف
أو أفلس بطل الواقف أما إذا كان على غير معين كالمسجد فلا يحتاج الى حيازة معين بل
إذا خلى بين الناس وبين الصلاة فيها صح الوقف .

« ولو كانت » الدار « حبسا على ولد الصغير » الحر « جازت حيازته له الى أن يبلغ »
فغاية الحيازة البلوغ بشرط أن يعلم منه الرشد « وليكرها له » من غيره « ولا يسكنها
فان لم يدع سكنها » أي لم يترك سكنها « حتى مات » أو مرض أو أفلس « بطلت »
صوابه بطل أي الحبس وعلى اثبات التاء يحتمل الحيازة وقيدنا الصغير بالحر احترازا عما
إذا كان عبدا فان سيده هو الذي يجوز له .

(فان انقرض من حبست » الدار « عليه رجعت حبسا على أقرب الناس بالحبس »
سواء كان الحبس حيا أو ميتا مثل أن يكون للمحبس أخ شقيق وأخ لأب فيموت الشقيق

يَوْمَ الْمَرْجِعِ وَمَنْ أَعْمَرَ رُجُلًا حَيَاتَهُ دَارًا رَجَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ السَّاكِنِ
 مَلِكًا لِرَبِّهَا وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَرَ عَقِبَهُ فَأَنْقَرُضُوا بِخِلَافِ الْحُبْسِ فَإِنْ مَاتَ
 الْمُعْمَرُ يَوْمَئِذٍ كَانَتْ لَوَارِثَتِهِ يَوْمَ مَوْتِهِ مَلِكًا وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحُبْسِ
 فَتَنْصِيْبُهُ عَلَى مَنْ بَقِيَ وَيُؤْثَرُ فِي الْحُبْسِ أَهْلُ الْحَاجَةِ بِالسُّكْنَى وَالْعَلَّةِ

ويترك ابننا ثم ينقرض من حبس عليه فانه يرجع للاخ للاب دون ابن الاخ الشقيق والعبارة
 في رجوع الحبس على الاقرب انما هو « يوم المرجع » لا يوم الحبس لانه قد يصير البعيد يوم
 التحبيس قريبا يوم المرجع كالمثال المذكور .

« ومن أعمر رجلا حياته » أي حياة الرجل « دارا رجعت بعد موت الساكن ملكا
 لربها » أو لوارثه ان مات « وكذلك ان أعمرها عقبه » أي عقب الرجل « فانقرضوا »
 فانها ترجع ملكا لربها أو لوارثه ان مات فحقيقة العمرى في العرف أي عرف أهل الشرع هبة
 منافع الملك مدة عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمر عقبه لا هبة الرقبة ولا يتعين التقييد
 بعمر الموهوب له بل لو قيد بعمر المعمر كانت عمرى أيضا .

« بخلاف الحبس » فانه لا يرجع بعد موت الحبس عليه ملكا لربه بل يكون حسبا
 على أقرب الناس بالحبس وانما فارق الحبس العمرى لأن الحبس تملك الرقاب والعمرى
 تملك المنافع .

« فان مات المعمر بكسر الميم » يومئذ كان « ما أعمره » وهى الدار « لورثته يوم
 موته ملكا » قال ابن عمر يحتمل قوله يومئذ ان يعود على يوم التعمير ويكون على هذا انما
 يملكون الرقاب دون المنافع ويحتمل ان يعود على موت المعمر فعلى هذا يملكون
 الرقاب والمنافع .

« ومن مات من أهل الحبس » المعينين « فنصيبه » يقسم « على » رموس « من بقى »
 من أصحابه الذكور والانات فيه سواء « ويؤثر في الحبس أهل الحاجة بالسكنى والغلة »
 أى يجب على متولى الوقف على غير معين كالفقراء أن يؤثر في قسم الحبس أهل الحاجة
 والعيال على غيرهم بالسكنى والغلة باجتهاده لأن قصد الواقف الارفاق وأما لو كان على

وَمَنْ سَكَنَ فَلَا يَخْرُجُ لِعَیْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الْحَبْسِ شَرْطٌ
 قِیمْضِی وَلَا یُبَاعُ الْحَبْسُ وَإِنْ خَرِبَ وَیُبَاعُ الْفَرَسُ الْحَبْسُ یَكْلَبُ
 وَیُجْعَلُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ یُعَانُ بِهِ فِيهِ وَاخْتَلَفَ فِي الْمَعَاوِضَةِ بِالرَّبْعِ
 الْخَرِبِ بِرَبْعٍ غَیْرِ خَرِبٍ

معینین فانه یسوی بین الجميع ولا یفضل فقیر علی غنی .

« ومن سكن » من الحبس عليهم « فلا ینخرج لغيره » ولو لم یجد الغير مسکنا ولا کراء ولو استغنی من سكن لأجل فقره بعد أن سكن لأجل هذا الوصف لأن العبرة بالاحتیاج فی الابتداء لا فی الدوام وأیضا لا تؤمن عودته فان سبق غیر الأحوج وسكن أخرج فان تساوا فی الحاجة فمن سبق بالسكنی فهو أحق « إلا أن یكون فی أصل الحبس شرط فیمضی » أى فیجری الحبس علی شرط الحبس .

« ولا یباع الحبس ان خرب » بحيث صار لا ینتفع به ولو لم یرج عوده وكذا لا یحوز بیع أنقاضه وهذا مقید بما إذا لم یكن الواقف شرط للوقوف علیه بیعه والاعمل بالشرط واستثنی فی المختصر المقدار الذی احتیج إلیه لتوسعة المسجد أى مسجد الجمعة لا غیره ومثل مسجد الجمعة مقبرة المسلمین وطریقهم لأن نفع المسجد والطریق والمقبرة أكثر من نفع الوقف فهو غرض قریب للواقف ویستبدل بالثمن خلافه فان امتنع فلا یقضى علیه بذلك .

« ویباع الفرس الحبس یكلب » بفتح الیاء واللام والكلب شیء یعتری الخیل كالجنون « و » إذا بیع فانه « یجعل ثمنه فی » شراء فرس « آخر أویمان به فیه » بأن یحمل ثمنه مع شیء آخر فیشتري به فرس آخر أو یتصدق بثمنه فی الجهاد .

« واختلف فی المعاوضة بالربع » الحبس « الخرب بریع غیر خرب » حمله بعضهم علی ظاهره بأن یعاض الربع الخرب بریع غیر خرب فیدفعه بعینه فی الربیع الصحیح وحمله آخر علی أنه یباع الربیع الخرب ویشتري بقیمته صحیحاً فیصیر ما كان حبساً غیر حبس وما لیس بحبس حبساً فالمباع یكون غیر حبس والمشتري یكون حبساً قائلاً هو البین

والرهن جائز ولا يتم إلا بالحيازة ولا تنفع الشهادة في حيازته إلا بمعاينة البينة وضمن الرهن من المرتين فيما يغاب عليه ولا يضمن مالا يغاب عليه وثمره النخل الرهن للرهن وكذلك غلة الدور

اه من التثاني والرابع بفتح الراء الدار بعينها حيث كانت وجميعها ربا وربوع وأربع وأربع كذا في التنبيه .

ثم انتقل يتكلم على الرهن وبدأ بحكمه فقال « والرهن جائز » حضرا وسفرا وانما خص السفر في قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة لغلبة فقدان الكاتب الذي هو البينة فيه وقدره عليه الصلاة والسلام درعه وهو بالمدينة فدل ذلك على الجواز حضرا .

« ولا يتم » الرهن « إلا بالحيازة » طاهره انه يصح قبل القبض لكن لا يختص المرتن به عن الغرماء إلا بالقبض قال ابن الحاجب فان تراخى إلى الفلوس أو الموت بطل اتفاقا « ولا تنفع الشهادة في حيازته إلا بمعاينة البينة » قال ابن عمر هذا فيما يبان وينقل وأما إذا رهنه مالا يبان ولا ينقل فان الشهادة تنفع فيه على أقرارهما .

« وضمن الرهن » أي المرهون « من المرتن » بكسر الهاء أخذ الرهن ما لم يكن بيد أمين فانه من الراهن وهو دافع الرهن وانما يلزم المرتن الضمان « فيما يغاب عليه » كالحلى إلا أن تقوم بينة على هلاكه فلا يضمن .

« ولا يضمن مالا يغاب عليه » كاللؤلؤ والحيوان على المشهور ولو شرط المرتن نفى الضمان فيما يغاب عليه أو اشترط الراهن الضمان على المرتن فيما لا يغاب عليه ويحلف المتهم لقد ضاع ولا فرطت ولا ضعفت ولا تعديت ولا أعرف موضعه وغير المتهم لا يحلف إلا على عدم التفريط خاصة لأنه لا يتهم في اخفائه .

« وثمره النخل الرهن للرهن » وهو دافع الرهن كانت الثمار موجودة أو معدومة حين الرهن مأبورة أولا إلا أن يشترط ذلك المرتن فانها تدخل على أي حالة كانت . وكذلك غلة الدور « للرهن » على المشهور إلا أن يشترط المرتن ذلك فيكون له

وَأُولَدُ رَهْنٍ مَعَ أَلَاَمَةِ الرَّهْنِ تَلِدُهُ بَعْدَ الرَّهْنِ وَلَا يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ
رَهْنًا إِلَّا بِشَرْطٍ وَمَا هَلَكَ بِيَدِ أَمِينٍ فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ . وَالْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ
يَضْمَنُ مَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ عَبْدٍ
أَوْ دَابَّةٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى

« والولد رهن مع الأمة الرهن تلده بعد الرهن » ولو شرط عدم دخول الولد في الرهن لم
يجز وحينئذ يكون الرهن باطلا .

« ولا يكون مال العبد رهنا معه إلا بشرط » كان ماله معلوما أو مجهولا لأن رهن
القرر جائز « وما هلك بيد أمين » مما يغاب عليه « فهو من الراهن » دون الأمين لأنه لا
ضمان على الأمين .

ثم انتقل يتكلم على العارية بتشديد الياء وقد عرفها ابن الحاجب بأنها تمليك منافع
العين بغير عوض وحكمها النذب وتؤكد في القرابة والجيران والأصحاب والأصل فيها
قوله تعالى وافعواوا الخير لعلكم تفلحون وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام استعار من
صفوان درعه فقال أغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة وإلى هنا أشار الشيخ بقوله
« والعارية مؤداة » ثم فسر ذلك بقوله « يضمن ما يغاب عليه » إلا إذا قامت بينة على
هلاكه فإنه لا يضمن على المشهور لأن الضمان للثيمة وهي تزول بالينة .

« ولا يضمن ما لا يغاب عليه من عبد أو دابة » قال ابن عمر وعليه اليعين متبهما كان
أو غير متبهم ولو شرط المعبر الضمان على المستعير لا ينفعه ذلك وكذلك لو شرط المستعير
على المعبر عدم الضمان مما فيه الضمان لا ينفعه وعليه الضمان على أحد قولي ابن القاسم
وأشهب ولهما أيضا ينفعه ويعمل بالشرط لأن العارية باب معروف أى واسقاط الضمان
من المعروف .

ثم استثنى مما لا ضمان فيه صورة فقال « إلا أن يتعدى » المستعير فيضمن ووجوه
التعدى كثيرة منها الزيادة في الحمل والزيادة في المسافة وكذلك يضمن في صورة أخرى
وهي أن يتبين كذبه كما إذا قال تلفت في موضع كذا ولم يسمع أحد من الرفقة بتلفها .

وَالْمُودَعُ إِنْ قَالَ رَدَدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَيْكَ صَدَقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْضُهَا
بِإِشْهَادٍ وَإِنْ قَالَ ذَهَبَتْ فَهُوَ مُصَدِّقٌ بِكُلِّ حَالٍ وَالْعَارِيَةُ لَا يُصَدِّقُ فِي
هَلَاكِهَا فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَمَنْ تَعَدَّى عَلَى وَدِيعَةٍ ضَمِنَهَا وَإِنْ كَانَتْ دَنَائِيرَ
فَرَدَّهَا فِي صُرَّتِهَا ثُمَّ هَلَكَتْ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَضْمِينِهِ

ثم انتقل يتكلم على الوديعة من الودع وهو الترك قال تعالى ما ودعك ربك وما قلى
أى ما ترك عادة احسانه في الوعى إليك وهى في الاصطلاح مال وكل على حفظه ويجب
رده مهما طلب المالك وانتفى العذر ويصدق في ردها إلى المودع بالكسر إلا أن يقبض
ذلك بينة فلا يبرأ إلا بينة وإلى ذلك أشار بقوله « و المودع » بفتح الدال « ان قال رددت
الوديعة إليك صدق إلا أن يكون قبضها بإشهاد » فلا يبرأ الا بإشهاد على ردها لأنه حين
أشهد عليه لم يكنف بأمانته .

ولا بد أن تكون البينة مقصودة للتوثق وبذلك قيد غير واحد المدونة فلا تعتبر
البينة إلا إذا قال اشهدوا بأنى استودعته كذا وكذا وظاهر قوله صدق أنه لا يمين عليه
وعزوا للمدونة أن عليه اليمين .

« وان قال » المودع بفتح الدال « ذهبت » بمعنى تلفت الوديعة « فهو مصدق بكل
حال قبضها بإشهاد أولا ويحلف المتهم دون غيره على المشهور وقيل يحلف المتهم وغيره
وصدر به ابن عمر قاله الثنائى وقوله « والعارية لا يصدق في هلاكها فيما يغاب عليه »
تكرار لأنه داخل في قوله والعارية مؤداة .

« ومن تعدى على وديعة ضمنها » وأوجه التعدى أشياء كثيرة منها الايداع عند الغير
لغير عذر في السفر والحضر والسفر بها من غير عذر والانتفاع بها فتهلك وإليه يشير قول
الشيخ « وان كانت » الوديعة « دنانير أو دراهم » مربوطة أو مختومة فتسلفها أو بعضها
« فرد » مثلها « في صررتها ثم هلكت » الوديعة « فقد اختلف في تضمينه » فقيل عليه
الضمان لأنه متمتع في حلها وقيل لا ضمان عليه وبه أخذ ابن القاسم وغيره وشهره قال في
التوضيح وعليه فلا يصدق إلا بيمين .

وَمَنْ أَتَجَرَ بَوْدِيعةً فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَالرَّيْبُ لَهُ إِنْ كَانَتْ عَيْنًا وَإِنْ بَاعَ
الْوَدِيعةَ وَهِيَ عَرَضٌ فَرَبُّهَا مُخَيَّرٌ فِي الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّعْدِي . وَمَنْ
وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُعْرِفْهَا سَنَةً بِمَوْضِعٍ يَرْجُو التَّعْرِيفَ بِهَا فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ
وَلَمْ يَأْتِ لَهَا أَحَدٌ فَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا

« ومن اتجر بوديعة فذلك مكروه والربح له » أى والخسارة عليه لأنه ضامن وقوله
« ان كانت عينا » قيد في قوله وذلك مكروه وتقدير كلامه ومن اتجر بوديعة فذلك مكروه
ان كانت عينا قاله الاقفهى .

« وان باع » المودع « الوديعة وهى عرض فربها مخير في » أخذ « الثمن » الذى باعها
به « أو » في أخذ « القيمة يوم التعدي » هذا إذا فانت السلعة وأما ان كانت قائمة فهو
مخير بين رد البيع وأخذ السلعة وبين أخذ الثمن الذى بيعت به .

ثم انتقل يتكلم على اللقطة فقال من وجد لقطة « بضم اللام وفتح القاف ما يلتقط
« فليعرفها سنة » وجوبا على الفور فلو توانى حتى ضاعت ثم جاء ربها ضمنها قاله التتائى
وانما وجب تعريفها لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك ففى الموطأ أن رجلا جاء إلى رسول
الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها ووكاهها ثم عرفها سنة النخ الحديث والتعريف
سنة مختص بالكثير .

وأما التافه الذى لا تلتفت إليه النفوس وهو ما دون الدرهم الشرعى كما
قاله أبو الحسن شارح المدونة فلا يعرف وما فوق التافه ودون الكثير فيعرف أياها
هى مظنة طلبه .

وأما ما يفسد بالتأخير كالفاكهة فيختص به الملتقط ولا يعرفه والتعريف يكون
« بموضع يرجو التعريف بها » أى ثمرة التعريف وهو الموضع الذى التقطت فيه وإذا
عرفها لا يذكر جنسها بل يذكرها بأمر عام بأن يقول من ضاع له شيء « فان تمت سنة
ولم يأت لها أحد فان شاء حبسها وان شاء تصدق بها » عن نفسه أو عن ربها

وَضَمِنَهَا لِرَبِّهَا إِنْ جَاءَ وَإِنْ أَنْتَفَعَ بِهَا ضَمِنَهَا وَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ السَّنَةِ أَوْ
بَعْدَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ لَمْ يَضْمِنْهَا وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُهَا الْعِقَاصَ وَالْوِكَاءَ أَخَذَهَا
وَلَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ ضَالَّةَ الْإِبِلِ مِنَ الصَّحْرَاءِ وَلَهُ أَخْذُ الشَّاةِ وَأَكْلُهَا إِنْ
كَانَتْ بِفَيْقَاءَ لَا عِمَارَةَ فِيهَا وَمَنْ اسْتَهْلَكَ عَرْضًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ

« و » إذا صدق بها « ضمنها لربها ان جاء » وان وجدها ربها قائمة أخذها « وإن انتفع »
الملتقط « بها » أى باللقطة « ضمنها » ان تلفت وأما ان لم يحصل تلف فانما يلزمه
كراؤها لصاحبها ان كان مثله يكرى الدواب .

« وان هلكت قبل السنة أو بعدها بغير تحريك » أى تعد وتفسير التحريك بالتعدى
إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق التحريك إذ قد يكون التحريك مأذونا فيه كما إذا كان
للعلف مثلا « لم يضمنها » لأنها أمانة عنده .

« وإذا عرف طالباها » أى اللقطة « العقاص » بكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وهو
الوعاء الذى تكون فيه النفقة « والوكاء » بالمد وهو الحيط الذى يشد به الوعاء « أخذها »
ظاهر كلامه انه لا بد من مجموع الأمرين وليس كذلك بل أحدهما كاف لأنه قد ينسى
الآخر وظاهره أيضا أن معرفة عدد الدراهم والدنانير لا تشتط وهو كذلك عند أصبغ
واعتبر ذلك ابن القاسم وأشهب والمعتمد ما عليه الامام أصبغ وغلة اللقطة في مدة
التعريف للملتقط .

« ولا يأخذ الرجل ضالة الإبل من الصحراء » ولا يلحق بضالة الإبل الخيل والحير
بل هى داخلة في اللقطة فلو اجدتها أخذها « وله » أى للرجل « أخذ الشاة وأكلها » ان
كانت بفَيْقَاءَ « وهى الصحراء التى « لاعماره فيها » ولا ضمان عليه أكلها في الصحراء أو
العران لكن ان أتى بها إلى العمران وهى حبة فعلية تعريفها لأنها صارت كاللقطة .

ثم انتقل يتكلم على ما تبرع به في الباب فقال « ومن استهلك عرضا فعليه قيمته » على
المشهور ومقابله ما حكى الباجى عن مالك بأن له قولاً بأن جميع التلقات مثلية كقول

وَكُلُّ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ . وَالْغَاصِبُ ضَامِنٌ لِمَا غَصَبَ فَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ بِحَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَغَيَّرَ فِي يَدِهِ قَرُبُهُ خَيْرٌ بَيْنَ أَخْذِهِ بِنَقْصِهِ أَوْ تَضْمِينِهِ الْقِيَمَةِ وَلَوْ كَانَ النِّقْصُ بِتَعَدِّيهِ خَيْرٌ أَيْضًا فِي أَخْذِهِ وَأَخْذُ مَا نَقَصَ

أبى حنيفة والشافعي وعلى المشهور من اعتبار القيمة فبموضع الاستهلاك سواء كان عمداً أو خطأ إذ العمد والخطأ في أموال الناس سواء .

« وكل ما يوزن أو يكال » أو يعد مما لا تختلف آحاده كالبيض « فعليه مثله » في الموضع الذي استهلكه فيه ثم انتقل يتكلم على ما ختم به الترجمة وهو الغصب ومعناه اصطلاحاً أخذ مال قهراً تعدياً بلا حراية وحكمه الحرمة لما ورد في شأنه من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من الآيات ان الله لا يحب المعتدين ومن الأحاديث ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام من أخذ شبرا من أرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين .

ومن أحكامه الضمان وإليه أشار بقوله « والغاصب ضامن لما غصب » قال القرافي وهو أى الغاصب كل آدمى يتناولُه عقد الاسلام أو الذمة لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترده أى ملزمة بدفعه ان كان باقياً أو قيمته أو مثله ان فات والمراد ذى اليد والمشهور أن الضمان يعتبر حالة الغصب ان فات الموصوب « فان » لم يفت « رد » الغاصب « ذلك » الموصوب بعاله « ان لم يتغير في بدنه » فلا شيء « أى لا قيمة » عليه « وإنما يلزمه الأدب والتوبة والاستغفار من أثم الاعتصاب .

« وان تغير » الموصوب بنقص في ذاته بأمر سماوي حالة كونه « في يده » أى يد الغاصب « قربه مخير بين أخذه بنقصه » من غير أرش العيب « أو تضمينه » أى الغاصب « القيمة » يوم الغصب « ولو كان النقص » في الموصوب « بتعديه » أى الغاصب « خير » الموصوب منه « أيضاً » في أخذه وأخذ « أى مع اخذ » ما نقصه « قال الفاكهاني أو تضمينه القيمة يوم العتدى وعن أشهب وابن القاسم في أحد قوليهِ انما له أخذ القيمة أو

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ وَلَا غَلَّةَ لِلْغَاصِبِ وَيَرُدُّ مَا أَكَلَ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ ائْتَمَعَ
وَعَلَيْهِ الْخُلْدُ إِنْ وَطِئَ وَوَلَدَهُ رَقِيقٌ لِرَبِّ الْأُمَةِ وَلَا يَطِيبُ لِغَاصِبٍ
أَمْثَالُ رِبْحِهِ حَتَّى يَرُدَّ رَأْسَ أَمْثَالٍ عَلَى رَبِّهِ وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالرَّبْحِ كَانَتْ
أَحَبُّ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَفِي بَابِ الْأَقْضِيَةِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى .

أخذه ناقصا ولا شيء له معه وإلى هذا الخلاف أشار بقوله « وقد اختلف في ذلك » .
ثم شرع يبين غلة المفصوب لمن هي قال « ولا غلة للغاصب ويرد ما أكل من غلة أو
انتفع » ظاهره وجوب رد الغلة مطلقا سواء كان المفصوب ربعا أو حيوانا أو رقيا أو غير
ذلك وهي رواية أشهب وابن زياد عن مالك قال الفاكهاني وظاهر الكتاب اختصاص
الضمان بغلة الرباع دون الرقيق والحيوان وهو قول ابن القاسم في المدونة .
« وعليه » أى الغاصب « الخد إن » ثبت بيينة أو قرار انه « وطئ الأمة » لأنه زان
لا شبهة له البتة « وولده رقيق لرب الأمة » لأن كل ولد نشأ عن زنا أو عقد نكاح
تابع لأمه في الملك .

« ولا يطيب لغاصب المال ربحه حتى يرد رأس المال على ربه » قال الفاكهاني يعنى
إذا غصب مالا فاتجر فيه ونما في يده وتعلق بذمته كان الربح له كما أن الضمان عليه
ولكنه مكروه لكونه نشأ عن مال لم يطب قلب صاحبه بتقلبه فيه فإذا رد رأس المال
على وجهه واستعمل من ربه جاز له وطاب بطيب نفس رب المال .

« ولو تصدق » الغاصب « بالربح كان أحب إلى بعض أصحاب مالك » وهو الامام
أشهب لعل التصديق به يكون كفارة لما اقترفه من اثم الغصب لما في الحديث من قوله ﷺ
الصدقة تطفيء الخطيئة كما يطفىء الماء النار « وفي باب الاقضية شيء من هذا المعنى أى
مسائل الغصب والله أعلم .

﴿ باب ﴾

(في أحكام الدماء والحدود)

وَلَا تُقْتَلُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ إِلَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً أَوْ بِاعْتِرَافٍ أَوْ بِالْقِسَامَةِ إِذَا
وَجَبَتْ يُقْسِمُ الْوَلَاةُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ
أَقْلُ مِنْ رَجُلَيْنِ

﴿ باب في أحكام الدماء والحدود ﴾

« باب في » بيان « أحكام الدماء » من قود ودية وقصاص ونحو ذلك كالقرة « و » في بيان أسباب « الحدود » كالزنا والقذف والشرب والسرقة والحدود جمع حد وهو لغة المنع وشرا ما وضع لمنع الجاني من عودته لمثل فعله وزجر غيره .

« ولا تقتل نفس » مكافئة « بنفس » مكافئة لها في الحرية والاسلام والعصمة « الا » اذا ثبت القتل بأحد أمور ثلاثة اما « بينة عادلة أو اعتراف » أى اقرار « أو بالقسامة » أى الايمان ويشترط في القتل بها شروط وهى ما أشار إليه بقوله « إذا وجبت » أى القسامة بأن يكون القاتل عاقلا بالغاً مكافئاً للمقتول في الدين والحرية غير أب واتفق الأولياء على القتل وأن يكون الحالف اثنين فصاعداً وأن يكون مع الأولياء لوث أى قرينة تقوى جانب المدعى ويغلب على الظن صدقه كأن يرى العدل المقتول يتخبط في دمه والمتهم بقربه وعليه أثر القتل أى كتلطخه بدمه والمدية بيده وكيفية القسامة انه « يقسم » أى يحلف « الولاة » ويشترط فيهم أن يكونوا عصابة للمقتول ورثوه أم لا فان كانوا خمسين حلّفوا « خمسين يميناً » كل واحد يحلف يميناً بتنا واحدة بالله الذى لا اله الا هو ان قلاته أرمات من ضربه « ويستحقون الدم » لما في الموطأ من قوله ﷺ أتحلّفون خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم .

« ولا يحلف في العمد أقل من رجلين » عصابة لأن ايمان الأولياء أقيمت مع اللوث مقام البينة وكأ لم يكنفى في البينة بشهادة واحد فكذلك هنا لا يكنفى في الايمان واحد .

وَلَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ بِقَوْلِ أَمِيَّتِ
 دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ أَوْ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْجَرْحِ ثُمَّ يَعِيشُ
 بَعْدَ ذَلِكَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَإِذَا نَكَلَ مُدَّعُو الدَّمِ حَلَفَ الْمُدَّعَى
 عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَخْلِفُ مِنْ وَلَاتِهِ مَعَهُ غَيْرَ الْمُدَّعَى
 عَلَيْهِ وَحْدَهُ حَلَفَ الْخَمْسِينَ

« و » إذا كان المدعى عليهم جماعة ف « لا يقتل بالقسامة أكثر من رجل واحد » يقسمون
 عليه وقيل يقسمون على الجميع ثم يختارون واحدا منهم يقتلونه « وإنما تجب القسامة بقول
 الميت » في مرضه « دمي عند فلان » لم يختلف في هذا قول مالك وجميع أصحابه انه لو ثبوت
 في العمد يوجب القسامة والقود « أو بشهادة » واحد « على » معاينة « القتل » فإذا شهد
 العدل بمعاينة القتل يقسم الولاية مع شهادته ويستحقون الدم « أو بشاهدين على الجرح » ثم
 يعيش بعد ذلك « أي أن يشهد الشاهدان على معاينة الجرح بالفتح لأن المراد الفعل بـ
 والضرب أي أو يشهدا على معاينة الضرب وكذا يعد لو ثابته شهادة العدل الواحد على معاينة
 الجرح أو الضرب عمدا أو خطأ أو على اقرار المقتول ان فلان جرحه أو ضربه فيقسم
 الولاية انه من ذلك الجرح أو الضرب مات أما ان مات بفوره أو أنفذت مقاتله فانه يقتل
 به بلا قسامة .

وقوله « ويأكل ويشرب » ليس بشرط بل المقصود تأخير الموت بعد معاينة البينة
 للجرح أو الضرب يوما فصاعدا ولو لم يأكل ولم يشرب .
 « وإذا نكل » بفتح الكاف بمعنى رجع « مدعو الدم » كلهم أو بعضهم عن اليمين في
 العمد وكانت القسامة وجبت بقول المقتول أو بشاهد على القتل « حلف المدعى عليهم خمسين
 يمينا » ويحلف المتهم معهم فحلف المتهمم قرينة على جعل عصبه المدعى عليه الذي يستعين بهم
 مدعى عليهم « فان لم يجد من يخلف من ولاته معه غير المدعى عليه وحده حلف الخمسين »
 يمينا وبريء فان نكل حبس حتى يحلف فلا يخرج من السجن إلا إذا حلف .

وَلَوْ أَدْعَى الْقَتْلُ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَحْلِفُ مِنَ
الْوَلَاةِ فِي طَلَبِ الدِّمِّ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ قُسِمَتْ
عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ وَلَا تَحْلِفُ امْرَأَةٌ فِي الْعَمْدِ وَتَحْلِفُ الْوَرَثَةُ فِي الْخَطَا بِقَدْرِ
مَا يَرْتُونَ مِنَ الدِّيَةِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَإِنْ أَنْكَسَرَتْ يَمِينُ
عَلَيْهِمْ حَلَفَهَا أَكْثَرُهُمْ نَصِيبًا مِنْهَا وَإِذَا حَضَرَ بَعْضُ وَرَثَةِ دِيَةِ الْخَطَا
لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعَ الْأَيْمَانِ

« ولو ادعى القتل على جماعة » قال الاقفهسى يريد وقد نكل مدعو الدم « حلف كل واحد »
من المدعى عليهم « خمسين يميناً » لأن كل واحد من الجماعة مدعى عليه ولا يبرأ إلا بخمسين
يميناً « ويحلف من الولاة في طلب الدم خمسون رجلاً خمسين يميناً » قال الاقفهسى هذا قول
عبد الملك انه لا يجوز ان يحلف اثنان مع وجود أكثر « وان كانوا أقل » من خمسين رجلاً
اثنين فصاعداً « قسمت عليهم الأيمان » فالاثنتان يحلف كل واحد منهما خمسا وعشرين يميناً .
« ولا تحلف امرأة في العمد » كان معها ذكر أم لا لأن استحقاق الدم في القسامة شرطه
الذكورية فان انفردت النسوة يصير المقتول بمنزلة من لا وارث له فترد الأيمان على
المدعى عليه .

« وتحلف الورثة في الخطأ بقدر ما يرتون من الدية من رجل أو امرأة » فالاثنتان يحلف
كل واحد منهما خمسا وعشرين يميناً والثلاثة الواجب على كل واحد ستة عشر يميناً وثلثان
ويجبر كل واحد منهم الكسر الذي صار إلى حصته فيحلف كل واحد سبعة عشر يميناً .
« وان انكسرت يمين عليهم حلفها اكثرهم نصيباً منها » أى من اليمين المنكسرة فلو
ترك ابنا وبنتا فالمسألة من ثلاثة للذكر ثلاثة وثلثون وثلث وللبنات ستة عشر وثلثا
اليمين المنكسرة فقد خص البنات من اليمين المنكسرة أكثر من الابن فتحلف البنات سبعة
عشر يميناً .

« وإذا حضر بعض ورثة دية الخطأ » وغاب البعض « لم يكن له » أى لمن حضر « بد »

ثُمَّ يَحْلِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ بِقَدْرِ نَصِيهِهِ مِنْ أَمِيرَاتٍ وَيَحْلِفُونَ فِي الْقَسَامَةِ قِيَامًا وَيُجْلِبُ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَهْلُ أَعْمَالِهَا لِلْقَسَامَةِ وَلَا يُجْلِبُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا مِنْ الْأَمْيَالِ الْبَسِيرَةِ وَلَا قَسَامَةٍ فِي جُرْحٍ وَلَا فِي عَبْدٍ

بضم الموحدة وشدة المهله اى مهرب « ان يحلف جميع الايمان » الخمسين عند مالك والام يستحق من الدية شيئاً .

« ثم يحلف من يأتي » اى يحىء ممن كان غائبا « بعده بقدر نصيبه من الميراث » ولا يجتزى يمين من حضر قبله قال الفاكهاني لأن من شرط أخذ هذا المال حصول الايمان فاذا حلف الحاضر استحق نصيبه منه والآتى بعد ذلك من الورثة يحلف ما ينوبه من الايمان ويأخذ نصيبه ولا يحلف الكل لتقدم حلف الحاضر كل الايمان .

« ويحلفون في القسامة » وغيرها من الحقوق المالية « قياما » على المشهور ردعا لهم وزجرا لعل المبطل يرجع للحق وظاهر كلامه انه لا يغلظ عليهم بالزمان وإنما يغلظ عليهم بالمكان وإليه أشار بقوله « ويجلب الحالف إلى مكة » المشرفة « وإلى المدينة » على ساكنها أفضل الصلاة والسلام « و » إلى « بيت المقدس أهل أعمالها » نائب فاعل يجلب والمعنى انه يجلب لهذه الأماكن المشرفة أهل طاعة هذه الأماكن للقسامة تغليظاً عليهم ولو كان بينه وبين هذه الأماكن زمن طويل نحو عشرة أيام لانه أدرع للكاذب لشرفها . « ولا يجلب في غيرها » اى إلى غير هذه الأماكن الثلاثة « إلا من الأميال البسيرة » أى إلا أن يكون الجلب من الأميال البسيرة وحدها بعضهم بثلاثة وبعضهم بعشرة .

« ولا قسامة في جرح » يعنى إذا جرح شخص شخصا ولم تقم له بينة لا يقسم ويستحق القصاص في العمد والدية في الخطأ أى فاذا قامت له بينة شاهدان فالدية في الخطأ والقصاص في العمد واذا لم يشهد به إلا واحد فانه يحلف مع الشاهد يميناً واحدة وتتخذ الدية في الخطأ ويقتص في العمد فان لم يحلف المدعى برىء الجارح ان حلف والاحبس في جرح العمد وغرم في الخطأ .

« و » كذا « لا » قسامة « في » قتل « عبد » لأنه أخفض رتبة من الحر فاذا

وَلَا بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا فِي قَتِيلِ بَيْنَ الصَّغِيرِ أَوْ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ قَوْمٍ وَقَتْلُ
الْغِيلَةِ لَا عَفْوَ فِيهِ وَلِلرَّجُلِ الْعَفْوُ عَنْ دَمِهِ الْعَمْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتَلَ غِيلَةً
وَعَفْوُهُ عَنِ الْخَطَا فِي ثَلَاثِهِ

ثبت أن فلانا قتله بشاهدين غرم قيمته في العمد والخطا بلغت ما بلغت ويضرب مائة
ويسجن سنة .

« و » كذا « لا » قسامة « بين أهل الكتاب » ليس ظاهر العبارة مرادا وهو أن
القاتل والمقتول كافران وإنما المراد أن الذمي إذا وجد منفوذ المقاتل وهو يقول دمي عند
فلان المسلم وشهد على إقراره عدلان فانه لا قسامة فيه وإنما يفرم ديتة في العمد من ماله
ومع العاقلة في قتل الخطا فان لم يكن إلا دعوى ولي الكافر على المسلم فلا يلتفت إليه .

« و » كذا « لا قسامة » ولا دية « في قتل وجد بين الصغير » المسلمين إذا كانت الطائفتان
متأولتين بأن ظننت كل طائفة جواز قتالها للآخرى لكونها أخذت مالها مثلافمن مات
منهما قدمه هدر « أو » قتل « وجد في محلة » أى دار « قوم » وهذا حيث كان المحل
الذى وجد فيه المقتول مطروقا لمرور الناس فيه غير أهله وأما لو كان لا يمر فيه إلا أهله
ووجد فيهم شخص مقتول من غيرهم فانه يكون لوئا .

« وقتل الغيلة » وهى قتل الانسان لاخذ ماله « لا عفو فيه » أى لا يجوز العفو فيه
أو لا عفو فيه نافذ ولو كان المقتول كافرا والقاتل حرا مسلما لأن قتله على هذا الوجه في
معنى المحاربة والمحارب بالقتل يجب قتله ولو بعدد أو كافر وانما لم يجز العفو فيها لأنها
حق الله تعالى وعلى هذا فهو مقتول حدا لا قودا .

« وللرجل العفو عن دمه » أى عن دم نفسه « العمد » إذا عفا بعد ما وجب له الدم
مثل أن يعفو بعد انفاذ مقاتله ولا كلام للاولياء إذا وقوله « ان لم يكن قتل غيلة » تكرار
« وعفوه » أى الرجل المقتول « عن » دم نفسه « الخطا » كائن « في ثلثه »
لأن الدية مال من أمواله فللورثة أن يمنعوه من الزائد على الثلث لانه في هذه الحالة
محجوز عليه .

وإن عفا أحد البينين فلا قتل ولئن بقي نصيبهم من الدية ولا عفو
للبنات مع البينين ومن عفي عنه في العمد ضرب مائة وحبس عاماً والدية
على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل
الورق اثنا عشر ألف درهم ودية العمد إذا قبلت خمس وعشرون حقة

« وان عفا أحد البينين » بعد ثبوت الدم وكان بالغا « فلا قتل » لان الدم لما لا يتبعض
كان سقوط بعضه يوجب سقوط جميعه وإذا ثبت سقوط القتل بعفو بعض البين سقط
نصيبه وحده « و » يثبت « لمن بقي » من البينين « نصيبهم من الدية ولا عفو للبنات مع
البينين » أى ولا للاخوات مع الاخوة وانما العفو والاستيفاء للعاصب دون من معه من الاناث
المتساويات .

« ومن عفي عنه في العمد » أو تعذر منه القصاص لعدم التكافؤ كالمسلم يقتل الكافر
« ضرب مائة » أى مائة سوط « وحبس عاماً » وعلى ذلك مضى عمل السلف رضوان الله
عليهم أجمعين .

« والدية » واجدة الديات مأخوذة من الودى وهو الهلاك يقال أودى فلان إذا هلك
فلما كانت تلزم من الهلاك سميت بذلك وهى اصطلاحاً مال يجب بقتل آدمى حر عوضاً
عن دمه فما وجب في قتل غيره يقال فيه قيمة .

وكذا ما وجب في قتل الرق يقال له قيمة أيضاً انما وجبت الدية لقوله تعالى ومن
قتل مؤمناً خطأ ف تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وهى مختلفة الجنس بحسب
الجانى ف « على أهل الإبل » وهم أهل البادية والعمود « مائة من الإبل » مخمسة « وعلى
أهل الذهب » كأهل مصر والشام « ألف دينار » « وعلى أهل الورق » كأهل العراق
« اثنا عشر ألف درهم » وأخذ من كلامه أن الدية لا تكون الا من هذه الاجناس الثلاثة
وهو كذلك على المشهور فلا تكون من البقر ولا من الغنم ولا من العروض .

« ودية العمد » إذا قبلت بأن حصل عفو عليها أو تعذر القصاص لفقد المائلة تكون
مربعة من كل سن من الاسنان « خمس » وفي رواية خمسة « وعشرون حقة » وهى بنت .

وخمسة وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
 بنت مخاض ودية الخطأ خمسة عشرون من كل ما ذكرنا وعشرون
 بنو لبون ذكورا وإنا تغلظ الدية في الأب يرمي ابنه بجديده فيقتله
 فلا يقتل به ويكون عليه ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون
 خلفة في بطونها أولادها وقيل ذلك على عاقلته وقيل ذلك في ماله ودية
 المرأة على النصف من دية الرجل

أربع سنين « وخمس وعشرون جذعة » وهي بنت خمس سنين. « وخمس وعشرون بنت
 لبون » وهي بنت ثلاث سنين « وخمس وعشرون بنت مخاض » وهي بنت سنتين
 ودية الخطأ خمسة عشرون من كل ما ذكرنا « من الحقة والجذعة وبنت اللبون
 وبنت المخاض .

« و » يزداد على ذلك « عشرون بنو لبون ذكورا » فدية العمد ناقصة عن دية الخطأ
 بالنسبة إلى الأنواع وإن كانت في العدد واحدة « وإنما تغلظ الدية في الأب يرمي ابنه
 بجديده » ونحوها غير قاصد بذلك قتله « فيقتله فلا يقتل به » حرمة الأبوة أما إذا كان
 ثم قريضة تدل على أنه أراد قتله حقيقة فإنه يقتل به على المشهور .

« و » اختلف فيمن تكون عليه الدية على أقوال مشهورها أنها « تكون عليه » أي
 على القاتل أبا أو غيره حالة غير مؤجلة فإن كان له مال وقتل أخذت منه وإلا انتظر
 يسره « وهي ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفة » بكسر اللام المخففة وهي
 الحوامل وقوله « في بطونها أولادها » تكرار زياد في البيان « وقيل ذلك » أي الدية
 المغلظة « على عاقلته » ابن إيزي قبيلته التي تعقل عنه والعقل الدية « وقيل ذلك في
 ماله » إن كان له مال وإلا فعلى عاقلته .

« و » أما « دية المرأة » الحرة المسلمة « على النصف من دية الرجل » الحر المسلم
 فديتها خمسون من الإبل خمسة أو مربعة على حسب القتل في الخطأ والعمد فإن كانت

وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكِتَابِيِّينَ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَالْمَجْوسِيُّ دِيَّتُهُ ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَدِيَّةُ جِرَاحِهِمْ كَذَلِكَ وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ وَكَذَلِكَ فِي الرَّجْلَيْنِ أَوْ الْعَيْنَيْنِ وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا وَفِي الْأَنْفِ يُقَطَّعُ مَارِنُهُ الدِّيَّةُ وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ

مغلظة تكون مثلثة ستة عشر وثلاثا بعير من كل جنس ومن الذهب خمسمائة دينار ومن الورق ستة آلاف درهم .

« وكذلك دية الكتابيين » وهم اليهود والنصارى نصف دية رجال المسلمين لما في النسائي انه عليه السلام قال عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين « ونسأؤهم » أى نساء الكتابيين « على النصف من ذلك » أى من نصف دية رجالهم .

« والمجوسى » وهو ما ليس بكتابى « ديته ثمانمائة درهم » ان كان من أهل الورق وعلى هذه النسبة تكون ديته من الذهب والابل فتكون على أهل الذهب ستة وستين دينارا وثلاثي دينار وعلى أهل الابل ستة أبعرة وثلاثي بعير « ونسأؤهم » أى نساء المجوس « على النصف من ذلك » أى على النصف من دية رجالهم « ودية جراحهم كذلك » أى دية جراح نساء المجوس على النصف من دية رجالهم وجمع النساء بالميم باعتبار الأشخاص . « وفي اليدين » أى قطع مجموعهما « الدية » كاملة « وكذلك في » مجموع قطع « الرجلين » الدية كاملة « أو » أى وكذا في مجموع قلع « العينين » الدية كاملة « وفي كل واحدة منها » أى مما ذكر من اليدين والرجلين والعينين « نصفها » أى نصف الدية قال ابن عمر هذا في الخطأ وأما في العمد فانه يقتص من الجانى .

« وفي الأنف يقطع مارنه » وهو مالان من الأنف « الدية » كاملة وإذا قطع بعض المارن فبحسابه « وفي » ابطال « السمع » من الأذنين « الدية » كاملة وفي ابطاله من أحدهما نصف الدية ولو لم يكن يسمع الا بها .

« وفي العقل » إذا أزاله بالضرب « الدية » وإذا أزاله بقطع يديه ديتان دية له ودية

وَفِي الصُّلْبِ يَنْكَسِرُ الدِّيةُ وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيةُ وَفِي الْحَشْفَةِ الدِّيةُ
وَفِي اللِّسَانِ الدِّيةُ وَفِي مَا مَنَعَ مِنْهُ الْكَلَامَ الدِّيةُ وَفِي تَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيةُ
وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيةُ وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي السِّنِّ
خَمْسٌ وَفِي كُلِّ إصْبَعٍ عَشْرٌ وَفِي الْأَنْمَلَةِ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُ وَفِي كُلِّ أَنْمَلَةٍ مِنْ
الْإِبْهَامَيْنِ خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي الْمُنْقَلَةِ عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرٍ

لهما « وفي الصلْب ينكسر الدية » كاملة « وفي » قطع « الأنثيين » دون الذكر « الدية »
وفي قطعهما مع الذكر ديتان « وفي » قطع الحشفة وحدها « الدية » كاملة .

« وفي » قطع « اللسان الدية » كاملة « وفيما منع منه » أى من اللسان « الكلام
الدية » كاملة يعني ان من قطع من شخص بعض لسانه الناطق ومنع ذلك نطقه ففيه
الدية كاملة لانها للتطق لا للسان وفي لسان الاخرس حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم
المجنى عليه عبدا سالما بعشرة مثلاثم يقوم بالجناية بتسعة فالتفاوت بالعشر فيجب
عشر الدية .

« وفي » قطع « تدْيِي المرأة الدية » كاملة سواء كان القطع من أصلها أو من حليتها
« وفي عين الأعور الدية » في الخطأ وسيأتي إذا كان عمدا « وفي الموضحة » بكسر الضاد
المعجمة « خمس من الأبل » في الخطأ وفي عمدها القصاص .

« وفي » قلع « السن » ومثل القلع تصييرها مضطربة جدا وسواء كانت من مقدم الفم
أو مؤخره « خمس من الأبل وفي » قطع « كل إصبع » من أصابع اليدين أو الرجلين في
الخطأ عشر من الأبل وأما في العمد ففيه القصاص .

« وفي » قطع « الأنملة » بفتح الهزة والميم « ثلاث وثلاث » لان في كل أصبع ثلاث
أنامل هذا في حال الخطأ وأما في العمد فالواجب القصاص « وفي » قطع « كل أنملة من
الابهامين خمس من الأبل » سواء كانت من إبهام الرجل أو اليد .

« وفي المنقلة » بكسر القاف المشددة « عشر ونصف عشر » وذلك خمسة عشر من

وَالْمَوْضِعَةُ مَا أَوْضَحَ الْعَظْمُ وَالْمُنْقَلَةُ مَا طَارَ فَرَأُشَهَا مِنَ الْعَظْمِ وَلَمْ تَصِلْ
إِلَى الدِّمَاغِ وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ فِيهِ أَلْمَامُومَةُ فَفِيهَا ثُلُثُ الدِّيَةِ وَكَذَلِكَ
الْجَائِفَةُ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ إِلَّا الْاجْتِهَادُ وَكَذَلِكَ فِي جِرَاحِ الْجَسَدِ
وَلَا يَعْقِلُ جُرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ وَمَا بَرِيَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ الْمَوْضِعَةِ

الابل والعمد والخطأ فيها سواء إذ لا قصاص فيها لأنها من المتالف « والموضعة » بكسر
الضاد « ما أوضح » أى أظهر « العظم » وأزال السائر الذي يعجبه وهو الجلد وما تحته
من اللحم وهى لا تكون الا في الرأس والجبهة والخدين ولا يشترط في تسميتها موضعة
أن توضح ماله قدر وبال بل وأوضحت مقدارا لإبرة كفى في تسميتها موضعة .

« والمنقلة ما طغر فراشها » بفتح الفاء وكسرهما « من العظم ولم تصل إلى الدماغ »
من بيانية أى الفراش الذى هو العظم ولم تصل تلك الجراحة إلى الدماغ « وما وصل إليه »
أى إلى الدماغ ولو بقدر ابرة ويبقى على الدماغ جلدة رقيقة متى انكشفت عنه مات
« فهى المأمومة » ولا تكون إلا في الرأس والجبهة ثم بين حكمها بقوله « ففيها ثلث
الدية » فعلى أهل الابل ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث بعير وعلى أهل الذهب ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون دينارا وثلث دينار وعلى أهل الورق أربعة آلاف درهم .

« وكذلك الجائفة » وهى ما أفضت إلى الجوف ولا تكون إلا في الظهر فواجبها ثلث
الدية « وليس فيها دون » أى أقل من « الموضعة إلا الاجتهاد » أى الحكومة وصفتها انه
يقوم عبدا سالما من ذلك الجرح على صفته التى هو عليها يوم الجناية بعشرة مثلاثم يقوم
ثانيا معيبا بتسعة فالتفاوت بين القيمتين بالعرض فيجب على الجانى بتلك النسبة من الدية
وهو عشرها .

« وكذلك » وليس فيما دون الجائفة في الخطأ « في جراح الجسد » إلا الاجتهاد أى
الحكومة التى سلف بيانها « ولا يعقل جرح » أى لا تؤخذ ديته « إلا بعد البرء » لانه
لا يعلم هل الواجب الدية كاملة أم لا ولا يقتص منه إلا بعد البرء قاله الاقفهسى « وما
برىء » منها « على غير شين » أى غيب « مما دون الموضعة » وكذا ما دون الجائفة مما

فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَفِي الْجِرَاحِ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا فِي الْمُتَأَلِّفِ مِثْلُ الْمَأْمُومَةِ
وَالْجَانِفَةِ وَالْمُنْقَلَةِ وَالْفَخِذِ وَالْأُنْثَيْنِ وَالصُّلْبِ وَنَحْوِهِ فَفِي كُلِّ ذَلِكَ الدِّيَّةُ
وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَلَا اعْتِرَافًا بِهِ وَتَحْمِلُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَا
مَا كَانَ قَدْرَ الثُّلُثِ فَأَكْثَرَ وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَأَكْثَرَ وَمَا كَانَ دُونَ
الثُّلُثِ فَفِي مَالِ الْجَانِيِ وَأَمَّا الْمَأْمُومَةُ وَالْجَانِفَةُ عَمْدًا فَقَالَ مَالِكُ
ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ

لا عقل فيه يسمى « ف » انه « لا شيء » على الجاني من عقل وأدب وأجرة طبيب
مفهوم كلامه أن ما يرى على شين فيه شيء وهو ما تقدم من قوله وليس فيما دون الموضحة
إلا الاجتهاد .

« وفي الجراح القصاص في العمد إلا في المتألف مثل المأمومة والجائفة والمنقلة والفخذ
والأنثيين والصلب ونحوه » كمظم الصدر « ففي كل ذات الدية » يعنى ان ما كان من
الجراحات التى يغلب فيها الموت سريعا كرض الأنثيين وكسر عظم الصدر وعظم الصلب
ففى عمد ذلك الدية أى عقله المقدر فيه أما الدية كاملة إذا كانت الجناية موجبة لكمال
الدية ككسر عظم الصدر أو العنق أو الصلب أو ثلث الدية أو عشرين أو نصف العشر
على ما تقدم من البيان .

« ولا تحمل العاقلة قتل عمد ولا اعترافا به » يعنى ان العاقلة لا تحمل دية عمد سقط
فيه القصاص بعمو أو غيره من المسقطات وحيث تكون حالة في مال الجاني وانما لم
تحملها العاقلة لاحتمال التواطؤ بين القاتل وولى المقتول « وتعمل من جراح الخطا ما كان
قدر الثلث فأكثر وما كان دون مال الجاني ففي مال الجاني » وحد العاقلة الذين
يحملون الدية سبعمائة رجل ينتسبون إلى أب واحد وسميت بذلك لأنهم يعقلون أى
يحملون عنه .

« وأما المأمومة والجائفة عمدا فقال » امامنا « مالك » رحمة الله « ذلك على العاقلة

وَقَالَ أَيْضاً إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيماً فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ لِأَنَّهُمَا
لَا يُقَادُ مِنْ عَمْدِهِمَا وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يُقَادُ مِنْهُ لِأَنَّهُ
مُتْلِفٌ وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاً وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ
إِلَى ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ فَإِذَا بَلَغَتْهَا رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا وَالتَّفَرُّ يَقْتُلُونَ رَجُلًا
فَإِنَّهُمْ يُقْتُلُونَ بِهِ وَالسَّكَرَانُ إِنْ قَتَلَ قُتِلَ

وقال أيضا ان ذلك في ماله إلا أن يكون عديما فتحمله العاقلة لأنها لا يقاد من عمدها
والأول هو المشهور .

« وكذلك ما بلغ ثلث الدية مما لا يقاد منه » ففيه الخلاف المذكور « لأنه متلف »
أي لا يقاد منه لحوق تلف النفس « ولا تعقل العاقلة من قتل نفسه عمدا أو خطأ » وهو
هدر لا شيء فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية فأوجب الدية على من قتل غيره
فدل على أنها لا تجب بقتل الانسان نفسه .

« وتعاقل » أي تساوى « المرأة الرجل » من أهل ديتها « إلى ثلث دية الرجل »
فتأخذ في أطرافها مثل ما يأخذ الرجل إلى أن تبلغ ثلث دية الرجل والغاية خارجة
« فإذا بلغت » صوابه بلغته لأن الثلث مذكر لكنه أنث باعتبار اكتساب التأنيث من
المضاف إليه « رجعت » أي ردت « إلى عقلها » أي ديتها فإذا قطع لها ثلاثة أصابع
ففيها ثلاثون بعيرا لمساواتها للرجل فيما يقصر عن ثلث ديته وإذا قطع لها أربعة أصابع
ففيها عشرون بعيرا لأنها لو ساوته لزم أن يجب لها أربعون وذلك أكثر من ثلث ديته
فلذلك رجعت إلى نصف الواجب للرجل وهو عشرون وعلى هذا اجماع أهل المدينة .
« والتفَرُّ » هو في اللغة من ثلاثة إلى تسعة وعند الفقهاء الجماعة « يقتلون رجلا فانهم
يقتلون به » جميعا إذا تماثلوا على قتله أي اجتمعوا عليه .

« والسكران » بمحرم شربه كخمر عالما بخرمته قاصدا شربه لأنه أدخل السكر
على نفسه فلا يعذر وأما لو أتى له السكر من طريق الدواء فانه يعذر « ان قتل قتل » أي
ان قتل معصوما مكافئا له أو أعلى منه .

وإن قتل مجنونٌ رجلاً فالديةُ على عاقلتهِ وعمدُ الصبيِّ كالخطأِ وذلك على عاقلتهِ إن كان ثلث الدية فأكثر وإلا ففي ماله وتقتل المرأة بالرجل والرجل بها ويقتص لبعضهم من بعض في الجراح ولا يقتل حرٌ بعبدٍ ويُقتل به العبدُ ولا يُقتل مُسلمٌ بكافرٍ ويُقتل به الكافرُ ولا قصاصٌ بين حرٍّ وعبدٍ في جرحٍ

« وان قتل مجنون » مطابق لا يفيق من جنونه « رجلا » فالدية على عاقلته إذا بلغت الثلث كما سيأتي « وعمد الصبي كالخطأ » في نفى القصاص « وذلك على عاقلته ان كان » ما جناه تبلغ ديته « ثلث الدية فأكثر وإلا » تبلغ ثلث الدية « ففي ماله » أى مال الصبي ان كان له مال وإلا اتبع به ديننا في ذمته .

« وتقتل المرأة بالرجل » اتفاقا « و » يقتل « الرجل بها » عند الجمهور لقوله تعالى « ويقتص بعضهم فيها أن النفس بالنفس وهى ناسخة لقوله تعالى الحر بالحر الآية » ويقتص لبعضهم من بعض في الجراح » لقوله تعالى والجروح قصاص .

« ولا يقتل حر » مسلم « بعبد » وأما الحر غير المسلم فيقتل بالعبد المسلم وحيث لو قتل الحر المسلم العبد فالواجب عليه قيمته وفي جرحه ما نقص قيمته « ويقتل به » أى بالحر المسلم « العبد » قال ابن عمر يريد إذا شاء الألياء لأنهم بالخيار بين أن يقتلوه أو يستحيوه فان استحيوه كان السيد بالخيار بين اسلام العبد أو يعطى دية المقتول .

« ولا يقتل مسلم » حر أو عبد « بـ » قتل « كافر » يقتل به « أى يقتل بالمسلم الحر أو العبد » الكافر ولا قصاص بين حر وعبد في جرح » لأنه انما يجب بوجود التكافؤ في الدماء وحاصل المسألة أن الجاني ان ساوى المجنى عليه في الحرية والاسلام اقتص له منه في الجرح والنفس وان كان أعلى منه فيهما لم يقتص له لا في جرح ولا في نفس وان كان أدنى منه فيهما اقتص له منه في النفس دون الجرح وان كان في أحدهما الحرية فقط والآخر الاسلام فقط فأجروه على التفصيل .

وَلَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ ضَامِنُونَ لِمَا وَطَّئَتْ
الدَّابَّةُ وَمَا كَانَ مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ فَعَلَيْهِمْ أَوْ وَهِيَ وَاقِفَةٌ لِغَيْرِ شَيْءٍ فَعِلَ بِهَا
فَذَلِكَ هَدْرٌ وَمَاتَ فِي بَشَرٍ أَوْ مَعْدِنٍ مِنْ غَيْرِ فَعِلَ أَحَدٌ فَهُوَ هَدْرٌ
وَتَنْجُمُ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَثُلُثُهَا فِي سَنَةٍ وَنِصْفُهَا فِي سَنَتَيْنِ
وَالدِّيَّةُ مَوْرُوثَةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ

« و » كذلك « لا » قصاص « بين مسلم وكافر » في جرح فان جنى المسلم على الكافر
فعليه دية ذلك العضو ان كان مما له عقل مسمى فان لم يكن فيه عقل ففيه الحكومة وان
جنى الكافر على المسلم فالدية عليه فيما كان فيه عقل مسمى والحكومة فيما ليس فيه
عقل مسمى « والسائق » الذي يسوق الدابة من خلفها « والقائد » الذي يقودها .

« والراكب » الذي على ظهرها « ضامنون لما وطئته الدابة » برجلها لانهم قادرون على
ضبطها « وما منها » أى الدابة « من الاتلاف » من غير فعلهم « أى بأن أتلفته بذنبها أو
كدمته بفهما « أو وهى واقفة لغير شيء » أى من غير شيء فعل بها من ضرب أو نخس
« فذلك » الفعل منها « هدر » أى لادية فيه لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام فعل
المعجماء جبار والبشر جبار والمعدن جبار والجبار بضم الجيم وتخفيف الموحدة الهدر
الذى لادية فيه .

« وما مات في بشر أو معدن من غير فعل احد فهو هدر » يعني أنه إذا انهار البشر
أو المعدن على من يعمل فيه فهلك لم يؤخذ به مستأجره لأنه لا صنع فيه لمكلف فلا يتعلق
به ضمان « وتنجم » أى تقسط « الدية » الكاملة المأخوذة في الخطأ عن قتل المسلم أو غيره
« على العاقلة في ثلاث سنين » والقاتل كواحد منهم .

« وثُلُثُهَا فِي سَنَةٍ » كدية المأمومة والجائفة « ونِصْفُهَا فِي سَنَتَيْنِ » كما لو قطع يد أو
رخل شخص وقد جرى على القول بأنها تنجم على أربع سنين وإلا لقال في سنة ونصف .
« والدية » سواء كانت من عمد أو خطأ « على » حكم « الفرائض » المقدرة في مال

وَفِي جَنِينِ الْحُرَّةِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تُقَوَّمُ بِخَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتِّمِائَةَ
 دِرْهَمٍ وَتُورَثُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمَدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةٌ
 وَقَاتِلُ الْخَطَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ مِنْ سَيِّدِهَا
 مَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَتِهَا وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا
 فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ وَالْغِيلَةِ

الميت فيأخذ كل واحد من الورثة نصيبه المقدر له في كتاب الله تعالى « وفي جنين الحرة
 غرة عبد أو وليدة » على الجاني « تقوم بخمسين دينارا أو ستمائة درهم » وذلك نصف
 عشر دية أبيه أو عشر أمه والمشهور أنه لا يعطى في الغرة إلا الذهب دون الأبل قاله
 الأقفهسى « وتورث » الغرة « على » حكم الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى «
 في ميراث الميت .

« ولا يرث قاتل العمد من مال ولا دية » ولا يحجب أحدا إذا من لا يرث لا يحجب
 وارثا « وقاتل الخطأ يرث من المال دون الدية » وحيث يرث يحجب وحيث لا يرث لا
 يحجب وصورة ذلك إذا كانوا ثلاثة أخوة وأما وقتل أحدهم الآخر فإن الأم توث من
 الدية الثلث لأن ما هنا لك إلا أخ واحد مع القاتل لأن القاتل لا يرث من الدية وتوث
 من المال السدس لأن القاتل يرث المال فيجبها الإخوان عن الثلث إلى السدس .

« وفي جنين الأمة من سيدها » الحر إذا ألقته ميتا مثل « ما في جنين الحرة » من
 زوجها الحر غرة عبد أو أمة وإطلاقه على أم الولد أمة خلاف الاصطلاح .

« وان كان » الجنين « من غيره » أى غير السيد « ففيه عشر قيمتها » أى قيمة الأمة
 إذا ألقته ميتا ذكر أو أنثى .

« ومن قتل » من المسلمين عبدا « فعليه قيمته » في ماله قتله خطأ أو عمدا إلا أن
 يكون قتله غيلة فإنه يقتل لحق الله تعالى « وتقتل الجماعة بالواحد » مسلما حرا كان أو
 عبدا أو ذميا « في الحرابة والغيلة » تقدم تفسير الغيلة بأنها قتل إنسان لأخذ ماله والحرابة

وإن ولي القتل بعضهم وكفارة القتل في الخطأ واجبة عتق رقبة مؤمنة
فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ويؤمر بذلك إن عفي عنه في العمد
فهو خير له ويقتل الزنديق ولا تقبل توبته وهو الذي يسر الكفر
ويظهر الإللام وكذلك الساحر ولا تقبل توبته

كل فعل يقصد به أخذ المال على وجه تتعذر الاستغانة معه عادة سواء صدر ذلك الفعل
من رجل أو امرأة .

« وإن ولي القتل بعضهم » أى هذا إذا وليهم كلهم بل وإن وليه بعضهم ولو لم يكن
منهم تماؤ قبل ذلك بخلاف غير الحراية والفيلة فإنه لا يقتل الجميع بواحد إلا إذا تماؤ على
قتله ابتداء أو بأمر جميعهم القتل .

« وكفارة القتل في الخطأ واجبة » قال الثنائى ولا يشترط كون القاتل مكلفا فلذا
تؤخذ من مال الصبي والمجنون لأنها من خطاب الوضع وقاله « عتق رقبة » تفسير أى
هى عتق رقبة « مؤمنة » سليمة من العيوب كاملة الرق « فإن لم يجد » بمعنى فإن لم
يستطيع عتق رقبة بأن كان معسرا « فصيام شهرين متتابعين » أى فالواجب عليه صيام
شهرين متتابعين فإن لم يتابع الصوم بأن أفطر عمدا ابتداء أو نسيانا أو لمرض لا يبتدئه
« ويؤمر بذلك » أى بالتكفير لكن على جهة الاستحباب « ان عفا عنه » الولى « فى
العمد فهو خير له » لعظم ما ارتكبه من الآثم .

« ويقتل الزنديق » حدا لا كفرا أى أن تاب حين اطلعنا عليه وفائدة قتله حدا أن
ماله لو ارثه ومثل توبته بعد الاطلاع عليه انكاره لما شهدت به البينة عليه من الزندقة وأما
لو اعترف بها ولم يتب فلا يكون قتله حدا بل كفرا ويكون ماله كمال المرد لا يورث
عنه بل يكون مقره بيت مال المسلمين « ولا تقبل توبته » ان ظهر عليه وتقبل إن جاء
ثائبا قبل أن يظهر عليه « وهو الذى يسر الكفر ويظهر الإسلام » وهو المنافق
فى زمن النبوة .

« وكذلك » بقتل « الساحر ولا تقبل توبته » بعد أن ظهر عليه أما ان جاء ثائبا قبل

وَيُقْتَلُ مَنْ ارْتَدَّ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيُؤَخَّرُ لِلتَّوْبَةِ ثَلَاثًا وَكَذَلِكَ الْأَمْرَةُ
وَمَنْ لَمْ يَرْتَدَّ وَأَقْرَبُ بِالصَّلَاةِ وَقَالَ لَا أَصْلِي أَخْرَحْتَنِي يَمْضِي وَقْتُ صَلَاةٍ
وَاحِدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّهَا قُتِلَ وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الزَّكَاةِ أَخَذَتْ مِنْهُ كَرَاهًا وَمَنْ
تَرَكَ الْحَجَّ فَاللهُ حَسْبُهُ وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَحْدًا لَهَا فَهُوَ كَالْمُرْتَدِّ يُسْتَتَابُ
ثَلَاثًا فَإِنْ لَمْ يَتُبْ قُتِلَ

أن يظهر عليه فتقبل توبته « ويقتل من ارتد » أى رجع عن الاسلام فالردة كفر بعد
اسلام تقرر « إلا أن يتوب » أى وإذا قُلتُم بأن من ارتد يقتل عند عدم التوبة فلا يبادر
بقتله « و » لكن تعرض عليه التوبة فان أبى فانه « يؤخر للتوبة ثلاثا » أى ثلاثة أيام
وجوبا فان تاب فلا اشكال وإلا قتل بغروب شمس الثالث وقوله « وكذلك المرأة »
تكرار لأن من تعم الذكر والانثى وتؤخر الحامل حتى تضع .

« ومن لم يرتد » عن دين الاسلام « وأقر بوجوب الصلاة وقال لا أصلي » الآن وأصلي
بعد أو قال لا أصلي مطلقا « أخر حتى يمضي وقت صلاة واحدة » أى يكاد يمضي أى
بعيد يبقى من الوقت الضرورى ما يسع ركعة بسجديتها غير معتبر فيها طمأنينة ولا
اعتدال ولا قراءة فاتعة صونا للدماء ما أمكن فان قام للفعل فلا اشكال وإلا قتل بالسيف
في الحال وهو معنى قوله « فان لم يصلها قتل » أى في الحال .

« ومن امتنع من الزكاة أخذت منه كرها » بفتح الكاف أى قهرا وان أدى ذلك
إلى قتاله وإذا مات فيكون دمه هدرا « ومن ترك الحج فالله حسبه » أى لا نتعرض
له بقتل ولا بغيره إذ لعله لم تتوفر عنده شروط وجوب الحج في نفس الامر ولو توفرت
في الظاهر .

« ومن ترك الصلاة المفروضة » جحدا لها « أى لوجوبها » فهو كالمرتد يستتاب ثلاثا
فان لم يتب قتل « كفر لا حدا » وحينئذ لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا توارث
بينه وبين ورثته ومقر ماله بيت مال المسلمين .

وَمَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَمَنْ سَبَّهُ مِنْ أَهْلِ
الذِّمَّةِ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرَ أَوْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرَ قُتِلَ
إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ وَمِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُحَارِبُ لَا عَفْوَ فِيهِ
إِذَا ظَفِرَ بِهِ فَإِنْ قَتَلَ أَحَدًا فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ فَيَسْغُ
الْإِمَامُ فِيهِ اجْتِهَادَهُ بِقَدْرِ جُرْمِهِ وَكَثْرَةِ مُقَامِهِ فِي فُسَادِهِ فَإِمَّا قَتَلَهُ
أَوْ صَلَبَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ يَقْطَعُهُ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يَنْفِيهِ إِلَى بَلَدٍ يُسْجَنُ
بِهَا حَتَّى يَتُوبَ

« ومن سب رسول الله ﷺ ، بأن ذكر ما يدل على النقص « قتل حدا ، أى أن تاب
أو أنكر ما شهدت به عليه البينة ولا تفيد التوبة في سقوط الحد ولذا قال المصنف « ولا
تقبل توبته ، أى انه يقتل ولا بد ولا تنفعه التوبة لأنه حد وجب فلا تسقطه التوبة أما إذا
لم يتب كان قتله كفرا « ومن سبه » ﷺ « من أهل الذمة بغير ما به كفر أو سب
الله عز وجل بغير ما به كفر قتل إلا أن يسلم وميراث المرتد لجماعة المسلمين « فيوضع في
بيت مالهم .

« والمحارب لا عفو فيه إذا ظفر به » أى أخذ قبل توبته لأنه حق لله تعالى « فان قتل
أحدا » ولو عبدا أو كافرا « فلا بد من قتله » ولو عفا عنه ولي المقتول لأنه حق لله تعالى
« وان لم يقتل » أحدا « فيسغ » أى يبذل « الامام فيه اجتهداه بقدر جرمه » أى اكتسابه
للمعاصي « وكثرة مقامه في فساد » فيفعل به الامام ما يراه كافيا في ردعه فان كان ذا
قوة فعل به أشد العقوبات الآتية وهو القطع من خلاف وان لم يكن كذلك فعل به أيسر
العقوبات وهى النفي .

ثم بين ما يبذل فيه الامام اجتهداه فقال فأما قتله أو صلبه ثم قتله أو يقطعه من خلاف أو
ينفيه إلى بلد يسجن بها حتى يتوب « والأصل في هذا قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله

فَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا وَضَعَّ عَنْهُ كُلَّ حَقٍّ هُوَ لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ
وَأَخَذَ بِحَقُوقِ النَّاسِ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ وَكُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ ضَامِنٌ
لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ
وَالْغِيلَةِ وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ
قَتْلَ غِيلَةٍ أَوْ حِرَابَةٍ .

ورسوله الآية والقتل يكون على الوجه المعتاد بالسيف أو الرمح بوضعه في لبته والصلب
الربط على الجذع ويكون قائما غير منكس ومعنى القطع من خلاف أن تقطع يده اليمنى
ورجله اليسرى فان حارب بعد ذلك قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فان حارب بعد
ذلك قتل .

« فان لم يقدر ، أى لم يظهر » عليه حتى جاء ، إلى الامام « تائبا وضع عنه كل حق
هو لله ، تعالى « ومن ذلك » أى من عقوبات الحرابة وهي القتل وما ذكر معه في الآية
لقوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية وأما حقوق الآدميين وحقوق الله
في غير الحرابة كعقد الزنا وشرب الخمر فلا يوضع عنه شيء منها وإلى هذا أشار بقوله
« وأخذ بحقوق الناس » التي جناها في حال حرابته « من مال أو دم ، لأن التوبة لا
تأثير لها في حقوق الآدميين فيؤخذ منه المال ان وجد واتبع به ان أعدم .

« وكل واحد من اللصوص ضامن لجميع ما سلبوه من الأموال » والمراد به المحارب
وليس المراد به السارق وسواء قدر عليه في حال تلصصه أو جاء تائبا وأما المجتمعون على
السرقة فكل مخاطب بما أخذه خاصة وقوله « وتقتل الجماعة بالواحد في الحرابة والغيلة
وان ولي القتل واحد منهم » تكرار مع ما تقدم .

« ويقتل المسلم بقتل الذمي » أو العبد إذا قتله « قتل غيلة أو حرابة » قبل أن
يتوب وأما ان تاب بعد ما قتل فعليه دية الذمي وقيمته العبد ولا يقتل بهما ثم شرع
بتكلم على الزنا ولفظه مقصور عند أهل الحجاز ممدود عند أهل نجد وعرفوه بأنه وطء

وَمَنْ زَنَى مِنْ حُرٍّ مُخَصَّنٍ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ وَالْإِحْصَانُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
 أَمْرَأَةً نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَطَّأَهَا وَطْأً صَحِيحًا فَإِنْ لَمْ يُخَصَّنْ جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةً
 وَغَرَبَهُ الْإِمَامُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَحُبِسَ فِيهِ عَامًا وَعَلَى الْعَبْدِ فِي الزَّنا خَمْسُونَ
 جَلْدَةً وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَإِنْ كَانَا مُتَزَوِّجَيْنِ وَلَا تَغْرِيبَ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى أَمْرَأَةٍ

مكلف مسلم فرج آدمى وحكمه الحرمة وعقوباته ثلاثة رجم فقط جلد مع تغريب جلد
 فقط وإلى أولها أشار بقوله « ومن زنى من حر » مسلم مكلف ذكرا كان أو أنثى « محصن
 رجم حتى يموت » بحجارة معتدلة وليست بالعظيمة خشية التشويه ولا بالصغيرة خشية
 التعذيب ويتقضى في حالة الضرب وجهه وفرجه ويضرب على ظهره أو بطنه .

« والاحصان أن يتزوج » الاحصان لغة العفة وشرعا أن يتزوج الرجل العاقل البالغ
 « امرأة » مسيلة كانت أو كتابية حرة أو أمة بالغة أو غير بالغة ممن يوطأ مثلها « نكاحا صحيحا »
 احترازا من النكاح الفاسد فإنه لا يحصن اتفاقا « ويوطأها وطأ صحيحا » أى مباحا فلو
 وطئ في حال الحيض فلا احصان بهذا الوطء .

« فان لم يحصن » الحر المسلم المكلف « جلد مائة جلد و » بعد أن يجلد « غربه
 الامام إلى بلد آخر » على نحو ثلاث مراحل أى ثلاثة أيام « وحبس فيه عاما » فان رجع
 قبل تمام العام أخرج إليه أو إلى محل آخر مثله في البعد .

« وعلى العبد في الزنا خمسون جلد » وفي بعض النسخ خمسين وهى على تقدير مضاف
 أى حد خمسين .

« وكذلك الأمة » عليها في الزنا خمسون جلد . وكان الأولى أن يقدم الأمة على العبد
 لأنها التى ورد فيها النص قال الله تعالى فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
 من العذاب والعبد مقيس عليها من باب لا فارق « وان كانا متزوجين » لان من
 شرط الاحصان الحرية ففارق الحر في ذلك « ولا تغريب عليهما » فالحكم في حقهما
 الجلد فقط .

« و » كذا « لا » تغريب « على المرأة » لأنها محتاجة إلى الحفظ والصيانة ففي تغريبها

وَلَا يُحَدُّ الزَّانِي إِلَّا بِاعْتِرَافٍ أَوْ بِحَمْلِ يَظْهَرُ أَوْ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ
أَحْرَارٍ بِالْغَيْنِ عُدُولٍ يَرُونَهُ كَالْمُرُودِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَيَشْهَدُونَ فِي وَقْتٍ
وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ أَحَدُهُمُ الصَّفَةُ حُدُّ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَتَمُّوْهَا وَلَا حَدٌّ عَلَى
مَنْ لَمْ يَحْتَلِمْ وَيُحَدُّ وَاطِئُ أُمَةٍ وَالِدِهِ وَلَا يُحَدُّ وَاطِئُ أُمَةٍ وَلَدِهِ وَتُقَوِّمُ
عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ

تعريض لهتكها ومواقعة مثل الذي غربت من أجله ثم شرع يبين الطرق التي تثبت الزنا فقال:
« ولا يحد الزاني إلا باعتراف منه » فاعترافه بالزنا ولو مرة موجب للحد المشروع
بالنسبة له من رجم أو جلد « أو بحمل يظهر » ممن هي خالية من الزوج والسيد « أو
بشهادة أربعة » رجال أحرار « بالغين عدول يرونه » أي ذكر الزاني في فرجها « بالمرود »
بكسر الميم « في المكحلة » بضم الميم والحاء وتقع منهم الشهادة في وقت واحد وهو وقت
أداء الشهادة ولا بد من اتحاد الرؤيا أي ان الأربعة يجتمعون في النظر للذكر في الفرج فلو
اجتمعوا ونظر واحد بعد واحد فلا يكفي ذلك لاحتمال تعدد الوطء والأفعال لا يضمن
بعضها إلى بعض .

« وان لم يتم أحدهم الصفة » بأن يقول رأيت بين فخذيه ولا أدري ما وراء ذلك
« حد الثلاثة الذين أتموها » حد القذف ولا حد على الرابع بل يعاقب باجتهاد الامام ولو
زاد على الحد .

« ولا حد على من لم يحتلم » لأنه غير مكلف فاعلا كان أو مفعولا وإنما يؤدب أي
يجب على من تولى أمور الناس أن يؤديه لأجل اصلاح حاله .

« ويحد واطئ أمة والده » لعدم الشبهة في ماله « ولا يحد واطئ أمة ولده » لأن
له شبهة في ماله « ولكن تقوم عليه » يوم وطئ لأنه فوقها عليه « وان لم تحمل » ولا
يجوز للابن وطؤها بعد ذلك ويجب على الأب بعد أن يغرم قيمتها أن يستبرئها إن أراد
الاستمرار على وطئها ليفرق بين ماء الشبهة والملك وإنما يباح له وطؤها بعد الاستبراء

وَيُؤَدَّبُ الشَّرِيكَ فِي الْأَمَةِ يَطْوُهَا وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ
لَمْ تَحْمِلْ فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَمَسَكَ أَوْ يَقُومَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَتْ امْرَأَةٌ
بِهَا حَمْلٌ اسْتَكْرَهَتْ لَمْ تَصَدَّقْ وَحُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ بَيْنَهُ أَنَّهَا احْتَمَلَتْ
حَتَّى غَابَ عَلَيْهَا أَوْ جَاءَتْ مُسْتَغِيثَةً عِنْدَ النَّازِلَةِ أَوْ جَاءَتْ تَدْمِي

إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمِ لِلابْنِ وَطءٌ وَإِلَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا وَلَكِنْ يَغْرَمُ الْقِيَمَةَ لِابْنِهِ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ .
« وَيُؤَدَّبُ الشَّرِيكَ فِي الْأَمَةِ يَطْوُهَا ، وَلَوْ أَدْنَى لَهُ شَرِيكُهُ فِي وَطْئِهَا لِأَنَّ فَرْجَهَا لَا
يَبَاحُ بِمَجْرَدِ إِذْنِ شَرِيكِهِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى الشَّرِكَةِ وَإِنَّمَا لَزِمَ الْأَدَبُ دُونَ الْحَدِّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ادْرُؤْا الْحُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ « وَ » لَكِنْ « يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا » أَيْ نِصْفَ قِيَمَتِهَا
مِثْلًا « إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ » إِذَا حَمَلَتْ وَلَيْسَ لِشَرِيكِهِ التَّمَسُّكُ بِنِصْبِهِ وَيَبْقَى
عَلَى الشَّرِكَةِ لثُبُوتُ حُرْمَةِ الْإِسْتِيلَادِ لَهَا وَتَكُونُ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ وَلَا قِيَمَةَ عَلَيْهِ فِي الْوَطْءِ لِأَنَّهُ
كَالْوِطْءِ لِلْمَلِكَةِ .

« فَإِنْ لَمْ تَعْمَلْ فَالشَّرِيكَ » الَّذِي لَمْ يَطْأْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَمَسَكَ بِنِصْبِهِ مِنْهَا وَلَا
شَيْءَ لَهُ عَلَى الْوَاطِئِ لَا صَدَاقٌ وَلَا مَا نَقَصَهَا « أَوْ يَقُومَ عَلَيْهِ » أَيْ عَلَى الْوَاطِئِ فَإِنْ كَانَ
مُوسِرًا أَخَذَ مِنْهُ شَرِيكُهُ ثَمَنَ نِصْبِهِ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا اتَّبَعَهُ بِالْقِيَمَةِ عَلَى مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ
مِنْ حُلُولٍ أَوْ تَأْخِيلٍ .

« وَإِنْ قَالَتْ امْرَأَةٌ » حُرَّةٌ غَيْرُ طَارِئَةٍ لَمْ يَعْلَمْ لَهَا زَوْجٌ وَالْحَالُ أَنَّ « بِهَا حَمْلٌ » ظَاهِرٌ
« اسْتَكْرَهَتْ » عَلَيْهِ « لَمْ تَصَدَّقْ » فِي دَعْوَاهَا الْإِكْرَاهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّوْعُ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِكْرَاهُ
وَلِأَنَّ تَصْدِيقَهَا ذَرِيعَةٌ إِلَى كَثْرَةِ الزَّوْنِ لَا سِيَّمَا مَعَ قِلَّةِ دِينِ النِّسَاءِ وَمِيلِنَ لِلْوَطْءِ وَسَوَاءٌ كَانَتْ
مِمَّنْ يَلِيقُ بِهَا الْإِكْرَاهُ أَمْ لَا « وَحُدَّتْ إِلَّا أَنْ » تَظْهَرُ أَمَارَةُ تَدَلُّ عَلَى صَدَقِهَا وَهِيَ أَنَّ
« تَعْرِفَ بَيْنَهُ » عَادِلَةٌ « أَنَّهَا احْتَمَلَتْ حَتَّى غَابَ عَلَيْهَا » الْمَكْرَهُ وَخَلَاهَا .

« أَوْ جَاءَتْ مُسْتَغِيثَةً عِنْدَ النَّازِلَةِ » أَيْ عَقِبَ الْوَطْءِ لِأَنَّ مَجِيئَهَا صَانِعَةٌ قَرِينَةٌ غَضَبِهَا
« أَوْ جَاءَتْ تَدْمِي » إِذَا كَانَتْ بِكَرَاهَا ظَاهِرَ الْمُصْنَفِ أَنَّ مَجِيئَهَا بِتِلْكَ الْحَالَةِ مُسْقَطٌ لِلْحَدِّ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يَكْفِي فِي مَقْوَظِ الْحَدِّ عَنْهَا بِمَجِيئِهَا تَدْمِي بَلْ لَا يَدْبَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ

وَالنَّصْرَانِي إِذَا غَضِبَ الْمُسْلِمَةَ فِي الزَّوْنَا قُتِلَ وَإِنْ رَجَعَ الْمَقْرُ بِالزَّوْنَا أُقِيلَ
وَتَرَكَ وَيُقِيمُ الرَّجُلُ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ حَدَّ الزَّوْنَا إِذَا ظَهَرَ حَمْلٌ أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ
غَيْرُهُ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ أَوْ كَانَ إِقْرَارُ وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لِلْأَمَةِ زَوْجٌ حُرٌّ
أَوْ عَبْدٌ لِغَيْرِهِ فَلَا يُقِيمُ أَحَدٌ عَلَيْهَا إِلَّا السُّلْطَانُ وَمَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ
بِذَكَرٍ بَالِغٍ أَطَاعَهُ رَجُلًا أَحْصَنًا أَوْ لَمْ يُحْصَنَا

من قرينة تدل على صدقها كمجبتها متعلقة بمن ادعت عليه .

« والنصراني » أو اليهودي « ان غصب المسلمة في الزنا قتل ، إذ اثبت الغصب بأربعة
شهداء لأنه بهذا الفعل ناقض للعهد وكل ناقض للعهد يحكم بقتله .

« وان رجع المقر بالزنا أقيل وترك » سواء رجع لشبهة أولا رجع في الحد أو قبله وأما
الهروب فان كان في أثناء الحد فكالرجوع وأما قبل فالحد لازم وفرق بأن الهروب في
أثناء الحد يدل على الرجوع لإذاقته العذاب بخلافه قبله وحيث سقط الحد عنه لا يسقط
عنه صداق المزني بها حيث كانت مكرهة .

« ويقيم الرجل على عبده وأمته حد الزنا » وحد القذف وحد الشرب ولا يقيم عليهما
حد السرقة ويشترط في اقامته الحد المذكور أحد أمور هي « إذا ظهر حمل » بالامة
« أو أقامت بينة » عليها أو على العبد بالزنا « غيره » أى غير السيد وهو « أربعة شهداء
أو كان إقرار » منهما على أنفسهما بذلك .

ولما كان حكم الأمة المتزوجة بغير عبد السيد يخالف حكم غيرها خشى أن يتوهم
دخولهما فيما تقدم استدرك على ذلك فقال « ولكن ان كان للامة زوج حر أو عبد لغيره »
أى بغير السيد « فلا يقيم الحد عليها إلا السلطان » أى لحق الآخر من الزوجين ان كان
حرًا ولحق سيده ان كان رقا .

ثم شرع يتكلم على اللواط فقال « ومن عمل عمل قوم لوط بذكر بالغ أطاعه رجلا
أحصنا أو لم يحصنا » لفظ من عام يشمل الحر والعبد والكافر وعمل قوم لوط اتیان

وَعَلَى الْقَاذِفِ الْحَرُّ أَحَدُ ثَمَانُونَ وَعَلَى الْعَبْدِ أَرْبَعُونَ فِي الْقَذْفِ وَخَمْسُونَ
 فِي الزَّانَا وَالْكَافِرُ يُحَدُّ فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ وَلَا حَدَّ عَلَى قَاذِفِ عَبْدٍ أَوْ
 كَافِرٍ وَيُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ بِالزَّانَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا يُوطَأُ وَلَا يُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ
 وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي قَذْفٍ وَلَا وَطْءٍ

الذكور في أدبارهم وسواء كان الذكر مملوكه أم لا وخرج بالذكر الانثى فإنه لا يرحم
 بذلك لكن ان كانت ممن يحل له وطؤها عوقب عقوبة شديدة وان كانت ممن لا يحل
 له وطؤها حد حد الزنا ويشترط في رجم المفعول به أن يكون بالغاً وهو شرط أيضاً في
 رجم الفاعل وأما لو كانا غير مكلفين فالأدب فقط .

ثم شرع يتكلم على القذف بالدال المعجمة وهو في الاصطلاح ما يبدل على الزنا أو
 اللواط أو النفي عن الأب أو الجد وهو محرم بالكتاب قال تعالى والذين يرمون المحصنات
 الآية والسنة فان النبي ﷺ جلد الذين خاضوا في الأفك وله شروط في القاذف وشروط
 في المقذوف وبدأ بما يوجب القذف فقال « وعلى القاذف الحر » (البالغ مسلماً كان أو كافراً
 ولو سكراناً أو أبا « ثمانين » جلدة .

« وعلى العبد » يعني جنسه الصادق بالذكر والانثى مسلماً كان أو كافراً « أربعين »
 جلدة في القذف « وخمسين » جلدة « في الزنا » قال ابن عمر صوابه ثمانون وأربعون
 وخمسون ووجه الرواية بالنصب على التمييز .

« والكافر » الحر « يحد في القذف ثمانين » جلدة لعموم الآية والتقييد بالحر لاخراج
 العبد فان عليه نصف ما على الحر « ولا حد على قاذف عبد » أى جنسه الصادق بالذكر
 والانثى أو قاذف « كافر » حر أو عبد لأنه لا حرمة لمرضهما .

« ويحد قاذف الصبية بالزنا ان كان مثلها يوطأ ولا يحد قاذف الصبي » بذلك أى
 بالزنا لأنه لا يلحقه العار بذلك إلا أن يكون قذفه بأنه فعل به لأنه يلحقه العار في هذا
 « ولا حد على من لم يبلغ في قذف ولا » في « وطء » لارتفاع القلم عنه .

وَمَنْ نَفَى رَحْلاً مِنْ نَسَبِهِ فَقَعَلِيهِ الْحَدُّ وَفِي التَّعْرِيزِ الْحَدُّ وَمَنْ قَالَ
لِرَجُلٍ يَا لَوْ طِيَّحْتُ وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فَحَدُّ وَاحِدٍ يَلْزِمُهُ لِمَنْ قَامَ بِهِ
مِنْهُمْ ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ كَرَّرَ شُرْبَ الْخَمْرِ أَوْ الزَّنا فَحَدُّ وَاحِدٍ فِي
ذَلِكَ كُلِّهِ وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً وَمَنْ لَزِمَتْهُ حُدُودٌ وَقَتْلٌ
فَالْقَتْلُ يُجْزِئُ عَنْ ذَلِكَ

« ومن نفى رجلاً ، حراً مسلماً أي أو امرأة كذلك ولو صغيرين أو مجنونين » من
نسبه « من أبيه وان علام مثل أن يقول له لست بابن فلان » فعليه الحد « لأن المعرة التي
تدخل على الإنسان في كونه ولد زناً أعظم من فعله الزنا لأن معرة الزنا تزول بالتوبة ومعرة
كونه ولد زناً لا تزول أبداً » وفي التعريض « وهو خلاف التصريح مثل أن يقول لشخص
مأنا بزان وغرضه أن المخاطب زان وإنما عبر عنه بلفظ موضوع لضده أي لمنافيه » الحد «
للقذف المألوح له بالتعريض .

« و » كذا « من قال لرجل يا لوطي حد » لأنه نسبته إلى فاحشة يلزم فاعلها الحد « ومن
قذف جماعة ، بكلمة واحدة « ف » عليه « حد واحد يلزمه لمن قام به منهم ثم » بعد ذلك
« لا شيء عليه » أي لا حد عليه لمن قام منهم لأن الحد في القذف إنما هو لأجل دفع المعرة
عن المقدوف وتكذيب القاذف فإذا حد القاذف فقد ارتفعت المعرة عن المقدوف وحصل
القرض المطاوب للشارع وحينئذ لا يحتاج إلى تكرار الحد .

« ومن كرر شرب الخمر أو » كرر « الزنا ف » يلزمه « حد واحد في ذلك كله » لأن
الحدود إذا كان جنسها واحداً تداخلت بمعنى اكتفى بإحداها كالأحداث إذا تكررت كان
الواجب في جميعها طهراً واحداً .

« وكذلك من قذف جماعة » عليه حد واحد لا يقال إن هذا تكرار مع ما تقدم لانا
نقول ما تقدم كان قذفه لجماعة مرة واحدة وهذا تكرار منه القذف « ومن لزمته حدود
وقتل ، مثل أن يزني ويشرب الخمر ويسرق ويقتل مسلماً » فالقتل يجزئ عن ذلك ،

إِلَّا فِي الْقَذْفِ فَلْيُحَدِّثْ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا
 حَدَّثًا ثَمَانِينَ سَكْرًا أَوْ لَمْ يَسْكُرْ وَلَا سَجَنَ عَلَيْهِ وَيُجْرَدُ الْمَحْذُودُ وَلَا
 تُجْرَدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِمَّا يَفِيهَا الضَّرْبُ وَيُجْلَدَانِ قَاعِدَتَيْنِ وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ حَتَّى
 تَضَعَ وَلَا مَرِيضٌ مُثْقَلٌ حَتَّى يَبْرَأَ وَلَا يُقْتَلَ وَاطِئُ الْبَيْمَةِ وَلِيُعَاقَبَ

كله ولا يعد « الا في » اجتماع « القذف » مع القتل « فليحد » للقذف « قبل أن يقتل »
 لنفي المعرفة عن المقذوف .

« ومن شرب خمرًا » وهو ما دخلته الشدة المطربة من ماء العنب بحيث صار شأنه
 الاسكار أسكر بالفعل أم لا « أو » شرب « نبيذا » وهو ما يجعل في الماء من التمر أو
 الزبيب وقوله « مسكرا » صفة لنبيذ لا خمر لأن الاجماع على أن شارب الخمر يحد سكر
 أو لم يسكر « حد ثمانين » جلدة بعد صحوه ان ثبت عليه ذلك باقرار أو بشهادة
 شاهدين على الاستعمال أو الشم ممن يعرفها .

وقوله « سكر أو لم يسكر » اشارة إلى الرد على المخالف القائل بأنه انما يعد في
 النبيذ إذا سكر « ولا سجن عليه » أى على من شرب الخمر أو النبيذ المسكروا ان كثرت ذلك
 منه لأنه لم يرد عن النبي ولا عن أحد من أصحابه أنهم سجنوا فيه .

« ويجرد المحذود » الذكر من كل شيء إلا ما يستر عورته « ولا تجرد المرأة إلا مما
 يفيها من الضرب » كالفرج لأن الفرج الانزجار عن مثل ما ارتكبه وعند التألم بالضرب
 يظن الانزجار عن المعاصي ويندب أن تجعل في قفة ويجعل تحتها شيء من تراب ويبل
 بالماء لأجل الستر « ويجلدان قاعدان » صوابه قاعدتين بالنصب على الحال .

« ولا تحد حامل حتى تضع » وتجد من يقوم بحال الطفل لحديث الغامدية أى حيث
 جاءت إلى رسول الله ﷺ وهى حامل فقالت له طهرني فقال لها اذهبي حتى تضعي
 إلى آخر الحديث .

« و » كذا « لا يعد » مريض مثقل « بفتح القاف المشددة أى اشتد مرضه » حتى
 يبرأ « لحوف التلف إذا جلد » ولا يقتل واطئ البهيمة « قال ابن تاجي لولا قوله « وليعاقب »

وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ ذَهَبًا أَوْ مَا قِيَمَتُهُ يَوْمَ السَّرِقَةِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ مِنَ
الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِضَّةً قُطِعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ وَلَا
قُطِعَ فِي الْخُلْسَةِ وَيُقَطَّعُ فِي ذَلِكَ يَدُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ
قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَيَسُدُّهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَرَجُلُهُ

لاحتمل أن يفهم منه أنه يحد حد البكر ولكن قوله وليعاقب قرينة دالة على
أن المراد بقوله ولا يقتل انه لا حد عليه وإنما كان عليه العقاب بما يراه الامام لارتكابه
أمرا محرما .

« ومن سرق » بفتح الراء من المكلفين الذكور أو الإناث الأحرار أو الأرقاء مسلمين
وغيرهم « ربع دينار ذهباً » ولا يلتفت إلى كونه يساوي ثلاثة دراهم « أو » سرق
« ما قيمته يوم السرقة » لا يوم الحكم « ثلاثة دراهم من العروض أو » سرق « وزن ثلاثة
دراهم فضة » خالصة ولا التفات إلى كونها تساوي ربع دينار « قطع » والاصل في ذلك
ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً وفي
الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قطع يد سارق في مجع قيمته ثلاثة دراهم المجن هو الترس
لأنه يوارى حمله أي يستره والميم زائدة ويجمع على مجان وإنما كانت زائدة لأنه من
الجنة والسورة ذكره في النهاية « إذا سرق من حرز » وهو مالا يعد الواضع فيه مضيعاً
عرفاً وإن كان يختلف باختلاف الأشخاص والأموال فرب مكان يكون حرزاً بالنسبة
إلى شخص وغير حرز بالنسبة لآخر أو يكون حرزاً بالنسبة لمتاع ولا يكون حرزاً بالنسبة
إلى متاع آخر .

« ولا قطع في الخلسة » بضم الخاء وهي أخذ المال ظاهراً غفلة أي أخذاً ظاهراً لا
خفية « ويقطع في ذلك » أي في سرقة ما ذكر « يد الرجل والعبد والمرأة » والقطع
المذكور يكون أولاً في يده اليمنى « ثم إن سرق » ثانياً بعد أن قطعت يده اليمنى « قطعت
رجله من خلاف » بأن يكون القطع لرجله اليسرى .
« ثم إن سرق » ثالثاً « ف » تقطع « يده » اليسرى « ثم إن سرق » رابعاً « ف » تقطع

ثُمَّ إِنْ سَرَقَ جُلْدَ وَسْجَنَ وَمَنْ أَقْرَبَ سَرِقَةٍ قُطِعَ وَإِنْ رَجَعَ أَقِيلَ وَغَرِمَ
السَّرِقَةُ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ وَإِلَّا أَتْبَعَ بِهَا وَمَنْ أَخَذَ فِي الْحِرْزِ لَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى
يُخْرِجَ السَّرِقَةَ مِنَ الْحِرْزِ وَكَذَلِكَ الْكَفْنُ مِنَ الْقَبْرِ وَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ
أُذُنٍ لَهُ فِي دُخُولِهِ لَمْ يُقَطَّعْ وَلَا يُقَطَّعُ الْمُخْتَلِسُ وَإِقْرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يَلْزُمُهُ
فِي بَدَنِهِ مِنْ حَدٍّ أَوْ قَطْعٍ يَلْزُمُهُ

« رجله » اليمنى وموضع القطع في اليدين من الكوع وفي الرجلين من مفصل الكعبين « ثم
ان سرق » في الخامسة « جلد وسجن » ولعل الحبس لظهوره توبته أو موته .
« ومن أقر بسرقة قطع » ويكفي في الاقرار مرة واحدة « وان رجع » عن اقراره
بالسرقة لشبهة أو غيرها مثال الشبهة أن يقول مثلانا كذبت في اقرارى « أقيل » من القطع أى ترك « وغرم
السرقة » أى قيمتها « ان كانت » القيمة « معه وإلا أتبع بها » في ذمته إلى ملائه .
« من أخذ في الحرز لم يقطع حتى يخرج السرقة من الحرز » سواء كان الاخراج بنفسه
أو رماه إلى خارج أو أخرجه على ظهر دابته أو كانوا جماعة فرقعوه على رأس أحدهم أو
ظهره فخرج به وسواء بقواهم في الحرز أو خرجوا معه ففي كل ذلك القطع أما إذا لم
يخرجها من الحرز أو ألتفها فيه ثم أخرجها فلا قطع .
« وكذلك الكفن » لا يقطع سارقه حتى يخرجها « من القبر » إذا كان يساوي ربع دينار .
« ومن سرق من بيت أذن له في دخوله لم يقطع » لأنه ليس بسارق وإنما هو خائن
والخائن لا قطع عليه والأصل ما رواه الترمذى وحسنه انه عليه السلام قال ليس على منتهب
وهو من أخذ المالك عيانا قوة وغلبة ولا خائن ولا مختلس قطع قوله « ولا يقطع المختلس »
تكرار وهو ساقط في بعض النسخ .
« واقرار العبد فيما يلزمه » في بدنه من حد أو قطع كاقاراره يشرب أو قذف أو زنا
أى من كل أمر يوجب العقوبة عليه في جسده لزمه ما أقر به وان أنكر ذلك سيده كما في

وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إِقْرَارَ لَهُ وَلَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا فِي
 الْجُمَّارِ فِي النَّخْلِ وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسْرِقَ مِنْ مُرَاحِهَا
 وَكَذَلِكَ الثَّمَرُ مِنَ الْأَنْدَرِ وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ فِي السَّرْقَةِ وَالزَّانَا
 وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ وَمَنْ سَرَقَ مِنْ أَلْكَمِ قُطِعَ وَمَنْ سَرَقَ
 مِنَ الْهَرِيِّ وَيَتِ أَلْمَالِ

التثاني لأنه لا يهتم أن يقع على نفسه هذا « و » أما اقراره فيه « ما كان في رقبته »
 أي فيما يوجب أخذه فيه كما إذا أقر بقطعه يد حر « فلا اقرار له » لأنه يهتم بحب انتقاله
 لمن أقر له .

« ولا قطع في ثمر » معلق على رؤوس الشجر هذا في المعلق في البستان وأما ما كان من
 الثمر في الدور أو البيوت فإن سارقه يقطع لأنه من حرز .

« ولا » قطع « في الجمار » وهو قلب النخل حال كونه « في النخل ولا » قطع « في
 الغنم الراعية » في رحال رعيها سواء كان معها راع أم لا « حتى تسرق من مراحيها » بضم
 الميم وفتحها موضع مقيلها التي تساق إليه عقب الرواح من المرعى .

« وكذلك الثمر » المقطوع لا قطع فيه حتى يسرق « من الأندر » وهو الجرين سواء
 كان قريبا أو بعيدا من البلد « ولا يشفع لمن بلغ الإمام في السرقة والزنا » والخمر لأنه إذا
 بلغ الإمام تعاق به حق الله فلا يجوز للإمام العفو عنه ولا طلبه منه وأن تاب الزاني
 والسارق يدل على عدم جواز العفو حديث ماعز والغامديه « واختلف في ذلك » أي في
 الشفاعة بعد بلوغ الإمام « في القذف » فقال مالك مرة يجوز بناء على أن القذف حق
 للمقذوف زمرة قال لا يجوز بناء على أنه حق الله تعالى وأما قبل بلوغ الإمام فيجوز
 على المعتمد .

« ومن سرق من الكم » ونحوه كالجيب والعمامة والحزام « قطع » لأن الإنسان حرز لما عليه .
 « ومن سرق من الهرى » وهو بيت يجعله السلطان للمتاع والطعام وهو المعروف
 بالشون « و » من « بيت المال » وهو بيت يجعله السلطان للعين الذهب والفضة (و » من

وَالْمَغْنَمَ فَلْيُقْطَعْ وَقِيلَ إِنْ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنَ الْمَغْنَمِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ قُطِعَ
وَيُتَّبَعُ السَّارِقُ إِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ فِي مَلَأَتِهِ وَلَا يُتَّبَعُ فِي
عُدْمِهِ وَيُتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ بِمَا لَا يُقْطَعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْأَقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ)

« المغنم أي بعد حوزة « فليقطع » في ذلك كله وقيل ان سرق فوق حقه من المغنم بثلاثة دراهم قطع « ويتبع السارق إذا قطع بقيمة ما فات من السرقة » أي يؤخذ منه قيمتها « في » حال « ملأته » وأما إذا كان المسروق باقيا لم يفت فان صاحبه يأخذه بعد القطع لأن القطع ليس عوضا عنه .

« ولا يتبع » السارق بما فات « في » حال « عدمه » المراد انه لو أعسر جزأ من الزمن الذي بين سرقة وقطعه لسقط عنه لئلا يجتمع عليه عقوبتان « ويتبع » السارق « في عدمه بما » أي بالشئ الذي « لا يقطع فيه من السرقة » بأن كان دون النصاب

﴿ بَاب فِي الْأَقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ ﴾

الأقضية جمع قضاء ويستعمل لغة بمعنى الحكم والفراغ والهلاك والاداء والانتهاء والمضى والصنع والتقدير واصطلاحا ما قال ابن رشد القضاء الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام وهو من فروض الكفاية أي عند تعدد من يقوم به لما فيه من المصالح التي لا بد منها وقد يعرض له الوجوب العيني كما إذا انفرد انسان بشروطه وخاف ضياع الحق على أربابه أو نفسه ان لم يتول القضاء وقد تعرض له الجريمة ككونه جاهلا أو قاصدا به تحصيل الدنيا أو جائز والحكم بالعدل من افضل أعمال البر والجور في الاحكام من اعظم الذنوب وأكبر الكبائر قال تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال ﷺ ان أعنى الناس على الله وأبغض الناس إلى الله وأبعد الناس من الله رجل ولاه الله من أمة محمد شيا فلم يعدل فيهم ومن شروطه الاجتهاد فلا تصح ولاية مقلد مع وجود مجتهد .

وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَلَا يَمِينَ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ
أَوْ الظَّنُّ كَذَلِكَ قَضَى حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
تَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةُ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ لَمْ يُقْضَ لِلطَّالِبِ حَتَّى يَخْلِفَ فِيمَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً

وبدأ المصنف بحديث صحيح فقال « والبيينة على المدعي واليمين على من أنكر » قال
بعض الشيوخ المدعي هو الذي يقول كان والمدعى عليه هو الذي يقول لم يكن وجعلت
البيينة على المدعي لأن جانبه أضعف من أجل أنه يريد أن يثبت وجعلت اليمين على من
أنكر لأنه أقوى جانبه من أجل أنه يدعي الأصل إذ الأصل براءة الذمة .

« ولا يمين » أى ولا يقضي بيمين « حتى يثبت الخلطة أو الظنة » بكسر الظاء التهمة
وثبتت الخلطة باقرار المدعى عليه أو بشهادة عدلين أو عدل واحد ويحلف المدعي
معه والظنة إنما تكون في حق السارق والغاصب فالخلطة في المعاملات والظنة لاهل
الفصوات .

« وكذلك قضى حكام أهل المدينة » واجماع أهل المدينة رضي الله عنهم حجة
فيخصص به الحديث أى قوله ﷺ البيينة على المدعي واليمين على من أنكر أى فان ظاهر
الحديث أن اليمين متوجهة مطلقا فيخصص بأن يكون بينهما خلطة وان ذلك من الأقضية
المحدثة بقدر ما أحدث الناس من الفجور وأكد ذلك بقوله « وقد قال عمر بن عبد العزيز رضي
الله عنه تحدث للناس أقضية » أى أحكام مستنبطة بحسب الاجتهاد مما ليس فيه نص
« بقدر ما أحدثوا من الفجور » ولا يخفى أن عمر بن عبد العزيز من الأئمة المقتدى بهم
قولا وفعلًا ولا يعارض هذا بقوله وترك كل ما أحدثه المحدثون لأن ذلك فيما لم يستند إلى
كتاب ولا سنة ولا اجماع .

« وإذا نكل المدعى عليه » بأن قال لا أحلف مثلاً لم يقض ، أى لم يحكم « للطالب »
وهو المدعي بمجرد نكول المدعى عليه « حتى يحلف » الطالب « فيما يدعي فيه معرفة »
أى علما بصفة الشيء المدعي فيه وقدره وهذا في دعوى التحقيق وأما دعوى التهمة كان

وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَيَخْلِفُ قَائِمًا وَعِنْدَ مَنْبَرِ الرَّسُولِ ﷺ
 فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَكْثَرُ وَفِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ يَخْلِفُ فِي ذَلِكَ فِي أَجْلَامِعَ
 وَمَوْضِعٍ يُعْظَمُ مِنْهُ وَيَخْلِفُ الْكَافِرُ بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ
 بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ بِهَا قُضِيَ لَهُ بِهَا وَإِنْ كَانَ عَلِيمٌ
 بِهَا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ

يُتَهَمُ شَخْصًا بِسَرَقَةِ مَالٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْلِفُ الطَّالِبُ بَلْ يَغْرَمُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ نَكْوَلِهِ وَلَا تَرُدُّ
 عَلَى الْمُدْعَى إِلَّا فِي دَعْوَى التَّحْقِيقِ .

« وَالْيَمِينُ » فِي الْحَقُوقِ كُلِّهَا « بِاللَّهِ » أَيْ يَقُولُ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَلَا يَزِيدُ
 عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَهَذَا عَامٌ فِي جَمِيعِ النَّاسِ الْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ وَقِيلَ لَا يَزَادُ عَلَى
 الْكِتَابِيِّ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بَلْ يَقُولُ وَاللَّهُ فَقَطْ .

« وَيَخْلِفُ قَائِمًا » تَقْلِيظًا عَلَيْهِ فَلَوْ حَلَفَ جَالِسًا لَمْ يَجِزْ بِنَاءً عَلَى أَنْ التَّغْلِيظُ وَاجِبٌ
 وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ « وَعِنْدَ مَنْبَرِهِ ﷺ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَكْثَرُ » إِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ الْمَشْرِقَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ
 أَرْدَعُ لِلْحَالِفِ « وَ » إِنْ كَانَ « فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ » الْمَشْرِقَةِ « يَخْلِفُ فِي ذَلِكَ » أَيْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
 فَأَكْثَرُ « فِي الْجَامِعِ » الَّذِي تُصَلِّي فِيهِ الْجُمُعَةُ « وَ » يَكُونُ ذَلِكَ « بِمَوْضِعٍ يُعْظَمُ مِنْهُ » بِكُسْرِ
 الظَّاءِ وَهُوَ الْمَحْرَابُ فَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ هُنَاكَ عَدَّ نَكْوَلًا مِنْهُ .

« وَيَخْلِفُ الْكَافِرُ » كِتَابِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا « بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ » بِكُسْرِ الظَّاءِ أَيْ فِي
 الْمَكَانِ الَّذِي يُعْتَقَدُ تَعْظِيمُهُ فَالْيَهُودِيُّ يَخْلِفُ فِي كَنِيسَتِهِ وَالنَّصْرَانِيُّ فِي بَيْعَتِهِ وَالْمَجُوسِيُّ
 فِي بَيْتِ النَّارِ « وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ » وَهُوَ الْمُدْعَى « بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ » وَهُوَ الْمُدْعَى
 عَلَيْهِ « وَ » الْحَالُ إِنْ الْمُدْعَى « لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ بِهَا » أَيْ بِالْبَيِّنَةِ « قُضِيَ لَهُ بِهَا » سَوَاءٌ كَانَتْ
 حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً غَيْبَةً قَرِيبَةً لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تَبْرِيءُ الذِّمَّةَ وَإِنَّمَا شَرَعَتْ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ قَالَ
 ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَإِنَّمَا يَقْضَى لَهُ بِهَا بَعْدَ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ مَا عَلِمَ .

« وَ » أَيْ « إِنْ » كَانَ « عَلِمَ بِهَا » أَيْ بِالْبَيِّنَةِ وَهِيَ حَاضِرَةٌ « فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ » عَلَى

وَقَدْ قِيلَ تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُقْضَى بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ فِي الْأَمْوَالِ وَلَا يُقْضَى
بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ حَدٍّ وَلَا فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ نَفْسٍ إِلَّا
مَعَ الْقَسَامَةِ فِي النَّفْسِ وَقَدْ قِيلَ يُقْضَى بِذَلِكَ فِي الْجِرَاحِ وَلَا تَجُوزُ
شَهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ

المشهور « وقد قيل تقبل منه ، وصححه ابن القصار » ويقضى بشاهد وبمين في الاموال «
وما أدى إلى الاموال مثل أن يدعى أحدهما ان البيع وقع على الخيار والآخر على البت
فالقول قول مدعى البت إلا أن يأتي مدعى الخيار بشاهد وبمين وعبر بمثل ليدخل في
ذلك الاجازة وجراحات الخطأ والكتابة .

« ولا يقضى بذلك » أي بالشاهد واليمين « في نكاح أو طلاق أو حد » وإنما يقضى
في هذه المذكورات بعدلين قال في المدونة ومن ادعى نكاح امرأة وأنكرت فلا يمين له عليها
وان قام شاهدا ولا يثبت نكاح الا بشاهدين وصورة ذلك في الطلاق أن تدعى المرأة أن
زوجها طلقها وأقامت شاهدا واحدا لا تحلف معه ولا يلزمه الطلاق ومثال ذلك في الحد
أن يدعى رجل على آخر أنه قذفه وأقام شاهدا واحدا لا يحلف معه ولا يحد القاذف .
« و » كذلك « لا » يقضى بشاهد وبمين « في دم عمد » كأن يدعي شخص على آخر
أنه جرحه عمدا وأقام شاهدا واحدا فانه لا يحلف معه وإنما ترد اليمين على الجاني فان
حلف برىء وان نكل سجن فان طال سجنه دين وأخرج « أو » قتل « نفس » .

ثم استثنى من عدم قبول الشاهد واليمين في قتل النفس قوله « إلا مع القسامة في النفس »
مراده انه يقضى بالقسامة مع الشاهد الواحد من غير يمين وان كان ظاهر اللفظ لا يعطيه
فان ظاهره أنه لا يقضى بالشاهد واليمين في قتل نفس عمدا إلا مع القسامة في النفس
فيقضى بالشاهد واليمين مع القسامة وهذا لم يقل به أحد « وقد قيل يقضى بذلك » أي
بالشاهد واليمين « في الجراح » مطلقا سواء كان عمدا أو خطأ وقد اعترض على المصنف
بتعريضه لهذا القول مع انه المشهور وتقديم غيره عليه مع أنه خلاف المشهور .

« ولا تجوز شهادة النساء » فيما هو من شأن الرجال « إلا في الاموال » وما يتعلق بها

وَمِائَةُ امْرَأَةٍ كَأَمْرَ اثْنَيْنِ وَذَلِكَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ يُقْضَىٰ بِذَلِكَ مَعَ رَجُلٍ أَوْ
 مَعَ اِلْتِمَاعٍ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدٌ وَبَيْنٌ وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فَقَطْ فِيمَا لَا يَطْلُعُ
 عَلَيْهِ الرِّجَالُ مِنَ الْوِلَادَةِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَشِبْهِ جَائِزَةٍ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ
 خَصْمٍ وَلَا ظَنَيْنٍ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْعُدُولُ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَخْدُودِ وَلَا شَهَادَةُ
 عَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا كَافِرٍ

كلاجارة « ومائة امرأة كأمراةين » وذلك كرجل واحد يقضي بذلك مع رجل أو مع
 اليمين « فيما يجوز فيه شاهد وبين وشهادة امرأتين فقط فيما لا يطلع عليه الرجال من
 الولادة والاستهلال » وهو النطق بأن يشهدن أنه نزل مستهلا وفائدة ذلك الارث له أو منه
 « وشبهه » مثل غيوب الفرج أو البدن « جائزة » ولا يعارض هذا الحصر في قوله ولا
 تجوز شهادة النساء إلا في الأموال لأن ذلك مخصوص بما قيدنا به كلامه من قولنا فيما
 هو من شأن الرجال .

« ولا تجوز شهادة خصم » على خصمه « ولا » شهادة « ظنين » بالظاه وهو المتهم في دينه
 بارتكاب أمر لا يجوز شرعا « ولا يقبل » في الشهادة « إلا العدول » ليست العدالة أن
 يتمحض الرجل للطاعة حتى لا يشوبها معصية لأن ذلك متعذر لا يقدر عليه إلا الصديقون
 ولكن المراد من كانت الطاعة أكثر أحواله وهو مجتنب للكبائر .

« و » كذلك « لا » تجوز « شهادة المحدث في الزنا » مثلا ما لم يتب أما ان تاب
 فسينص عليه « و » كذا « لا » تجوز « شهادة عبد » في حال رقه لأن الشهادة رتبة
 عظيمة فهي من المناصب الشرعية التي هي سبب في الزام الغير ما يحكم به عليه وليس
 للعبد أهلا لها والتقييد بحال الرق لا يخرج ما إذا تحمل في حال الرق وأدى بعد العتق
 فانها تقبل « و » كذا « لا » تقبل شهادة « صبي » في حال صباه وسينص على قبول شهادة
 الصبيان بعضهم على بعض .

« و » كذا « لا » تجوز شهادة « كافر » في حال كفره لا على مسلم ولا على كافر وأما

وَإِذَا تَابَ الْمُحْدُوذُ فِي الزَّانَا قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي الزَّانَا وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ
الْإِبْنِ لِلْأَبَوَيْنِ وَلَا هُمَا لَهُ وَلَا الزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ وَلَا هِيَ لَهُ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ
الْأَخِ الْعَدْلِ لِأَخِيهِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُجَرَّبٍ فِي كَذِبٍ أَوْ مُظْهِرٍ لِكَبِيرَةٍ

ان تحمل حال الكفر وأدى حال الإسلام فانها تقبل ما لم ترد في حال كفره فانها لا تقبل
بعد إسلامه لأنه يتهم على إزالة النقص الذي ردت شهادته لأجله لما جبلت عليه الطبائع
البشرية في دفع المعرة .

« وَإِذَا تَابَ الْمُحْدُوذُ فِي الزَّانَا قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي الزَّانَا » فانها لا تقبل ولا خصوصية
للزنا بل إذا تَابَ الْمُحْدُوذُ فِي غَيْرِ الزَّانَا فَان شَهَادَتَهُ لَا تَقْبَلُ إِلَّا فِي غَيْرِ مَا حَدَّ فِيهِ وَلِأَجْلِ هَذَا
التعميم قال المصنف « وفيما حد فيه » ولو صار بعد توبته من أحسن الناس لأنه يتهم على
التأسي بآثبات مشارك له في صغته .

« و » كذا « لا » تجوز « شهادة الابن للابوين » وفقه المسألة أن الفرع لا يشهد لأصله
ولا الأصل لفرعه وأما شهادة الفرع للفرع على أصله أو عكسه فتجوز وكذا تجوز شهادة
أحد الأبوين لأحد أولاده على ولده الآخر ان لم يظهر ميل للمشهود له وإلا امتنعت كمالوا
شهد الوالد لابنه البار على الفاجر « و » كذا « لا » تجوز « شهادتهما » أي الأبوين « له »
أي للابن .

« و » كذا « لا » تجوز شهادة « الزوج للزوجة ولا » شهادتها « هي له » في حال
العصمة ولو حكما فتدخل المطلقة طلاقا رجعيا وأما بعد العصمة فتجوز « وتجاوز شهادة
الأخ العدل لأخيه » ولكن في الأموال خاصة والجراحات التي فيها المال لا فيما يلتبس
فيه لأخيه شرفا أو جاها كشهادته له بأنه تزوج من يحصل له بنكاحها شرف أو جاءه
لكونها من ذوى القدر .

« ولا » تجوز « شهادة مجرب في كذب » حرام وتكرر منه ذلك وأما المرأة الواحدة
فلا أثر لها لأنها صغيرة ما لم يترتب عليها مفسدة فكبيرة ولذلك قد حث في شهادته
« أو مظهر لكبيرة » أو مباشر صغير الحسة كسرقة لقعة أو تطفيف حبة في الكيل وأما
صغائر غير الحسة كنظرة لاجنبية فلا يقدح إلا بشرط الإدمان عليها .

وَلَا جَارٌ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا دَافِعٌ عَنْهَا ضَرَرًا وَلَا وَصِيٌّ لِيَتِمَّهِ وَتَجُوزُ
شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيلُ النِّسَاءِ وَلَا تَجْرِيحُهُنَّ وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّزْكِيَةِ
إِلَّا مَنْ يَقُولُ عَدْلٌ رِضًا وَلَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي التَّجْرِيحِ وَاحِدٌ
وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمْ كَبِيرٌ
وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ

« و » كذا « لا » تجوز شهادة « جار لنفسه نفعا » مثل أن يشهد لشريكه في شيء من مال الشركة صورة ذلك أن أحد الشريكين ادعى على رجل بمال والحال أن ذلك المال المدعى به من مال الشركة فلا يجوز لشريكه أن يشهد له لأنه يجر نفعا لنفسه .

« و » كذا « لا » تجوز شهادة « دافع عنها » أى عن نفسه « ضررا » مثل أن يكون لرجل على آخر دين فادعى عليه رجل آخر بدين فشهد له هذا أنه قصاه دينه فهذا يتهم أن يكون دفع عن نفسه المخاصمة أى بينه وبين المدعى الآخر بحيث يقول له إنني أقاسمك في مال المدين أو أنا أستقل به أو أنت ليس لك دين « ولا وصى ليتيمه » هذا داخل في قوله ولا جار لنفسه لأنه يجر بشهادته مالا يتصرف فيه وإنما كرره ليرتب عليه قوله « وتجوز شهادته عليه » ولفظ المدونة وكل من لا تجوز شهادته له فشهادته عليه جائزة .

« ولا يجوز تعديل النساء ولا تجريحهن » لا للرجال ولا للنساء أى فيما لا تجوز شهادتهن فيه ولا في غيره « ولا يقبل في التزكية إلا من يقول عدل رضا » والعدالة هيئة راسخة في النفس تحمله على ملازمة التقوى « ولا يقبل في ذلك » أى في التزكية « ولا في التجريح واحد » إذا زكاه في العلانية وأما في السر فيجوز فيه واحد « تقبل شهادة الصبيان » فيما يقع بينهم « في الجراح » وكذا تقبل شهادتهم في القتل على المشهور فيه وفي الجراح « قبل أن يفترقوا » لأن تقريقهم مظنة تعليمهم « أو يدخل بينهم كبير » لأنه أيضا مظنة تعليمهم .

« وإذا اختلف المتبايعان » أى البائع والمشتري في قدر الثمن بأن يقول البائع بعثها

اِسْتَحْلَفَ الْبَائِعُ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمُبْتَاعُ أَوْ يَحْلِفُ وَيَنْزِعُ وَإِذَا اخْتَلَفَ
الْمُتَدَاْعِيَانِ فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا حَلْفًا وَقَسِمَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قَضِيَ
بِأَعْدِلِهِمَا فَإِنْ اِسْتَوَيَا حَلْفًا وَكَانَ بَيْنَهُمَا وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ الْحُكْمِ
أَغْرَمَ مَا أَتْلَفَ بِشَهَادَتِهِ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ شَهِدَ بِزُورٍ قَالَهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ

بدينار ويقول المشتري بل بنصف دينار « استحلف البائع » أولا فالذهب وجوب تبديده
البائع باليمين فيحلف على نفى دعوى صاحبه واثبات دعواه في يمين واحدة فيقول والله
ما بعته بنصف دينار ولقد بعته بدينار « ثم » بعد حلفه « يأخذ المبتاع » السلعة بما
حلف عليه البائع « أو يحلف » هو أى المبتاع على نفى دعوى صاحبه واثبات دعواه
فيقول في المثال المذكور والله لم أشتريها بدينار ولقد اشتريتها بنصف دينار « ويبرأ » من لزوم
البيع فهو مخير بين أن يأخذ السلعة بما قال البائع أو يحلف ويبرأ .

« وإذا اختلف المتداعيان في شيء بأيديهما » كل منهما يدعيه لنفسه ولم يقم لواحد
منهما دليل على صدقه ولا بينة ولم ينازعهما فيه أحد وهو مما يشبه أن يكتسبه كل واحد
منهما « حلفا وقسم بينهما » لأنهما تساويا في الدعوى ولم يترجح أحدهما على الآخر ومن
نكل عن اليمين سقط حقه للذى حلف .

« وان أقاما بينتين » أى أقام كل بينة تشهد له وكانت إحداهما راجعة على الأخرى
بالاعدلية « قضى بأعدلهما » بعد أن يحلف من أقامها انه ما باع ذلك الشيء ولا وهبه ولا
خرج عن ملكه بوجه من الوجوه « فان لم تترجح » أحد البينتين بما ذكر « بل استويا »
كان الواجب استويتا أى البينتان في العدالة ولا ترجيح بكثرة عدد إلا أن يبلغ حد التواتر
لإفادته العلم « حلفا وكان » الشيء المتنازع فيه « بينهما » نصفين لأن الحكم بإحداهما
ليس بأولى من الأخرى .

« وإذا رجع الشاهد بعد الحكم أغرم ما أتلف بشهادته ان اعترف أنه شهد بزور
قاله أصحاب مالك » قال ابن ناجي ظاهر كلامه يقتضي أن جميع أصحاب مالك يفرقون
بين أن يعترف بأنه شهد زورا أولا يعترف فيغرم في الأول دون الثاني وليس كذلك بل

وَمَنْ قَالَ رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا وَكَلْتَنِي عَلَيْهِ أَوْ عَلَى بَيْنِهِ أَوْ دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثَمَنَهُ أَوْ وَدِيعَتَكَ أَوْ قَرَضَكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَمَنْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ كَمَا أَمَرْتَنِي فَأَنْكَرَ فُلَانٌ فَعَلَى الدَّافِعِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا ضَمِنَ وَكَذَاكَ عَلَى وَلِيِّ الْأَيْتَامِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا فِي حَضَانَتِهِ صُدِّقَ فِي النِّفْقَةِ فِيمَا يُشْبِهُ وَالصَّلْحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ

قال مطرف وابن القاسم وأصبغ في الواضحة انه يفرم مطلقا لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء

« ومن قال ، لو كله » رددت لك ما وكلتني عليه ، مثاله أن يوكله على دفع دين لزيد فلم يجده فردّه لو كله فلو نازعه الموكل فالقول قول الوكيل في رده لانه أمين « أو على بيعه أو ، قال له « دفعت إليك ثمنه أو ، قال المودع لمن استودعه شيئا رددت عليك « وديعتك أو ، قال العامل لمن دفع إليه مالا قراضا فيطلبه فيقول له دفعت إليك « قراضك فالقول قوله ، أى قول كل واحد من الوكيل والمودع والمقارض ويعتمل أن المؤلف ماش على ما قاله شيوخ المدونة انه إذا قال فيها القول قوله فلا بد من اليمين فيكون القول قوله أى بيمين وإذا قال صدق فغير يمين .

« ومن قال دفعت إلى فلان كما أمرتني فأنكر فلان ، بأنه لم يصل إليه ما أمره بدفعه إليه « فعلى الدافع البينة ، انه دفع إليه « وإلا ضمن ، إن لم يقم بذلك بينة .

« وكذلك على ولي الأيتام البينة انه أنفق عليهم ، إذا نازعوه في أصل الاتفاق بأن ادعوا أنه لم ينفق عليهم أو نازعوه في مقدار ما أنفق إذا لم يكونوا في حضانتهم بأن كان ينفق عليهم مساندة أو مشاهرة لقوله .

« وان كانوا في حضانتهم صدق في النفقة فيما يشبه « مع يمينه لما يدركه من صعوبة الأشهاد فخفف عليه الامر « والصلح » وهو قطع المنازعة « جائز إلا ما جر إلى حرام ، أى أدى إلى ارتكاب محرم شرعا كان يصلحه عن الذهب المؤجل بالورق ولو على الحلول .

وَيَجُوزُ عَلَى الْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ تَتَزَوَّجُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَلِسَيِّدَهَا أَخْذَهَا وَأَخْذُ قِيَمَةِ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ لَهُ وَمَنْ أَسْتَحَقَّ أَمَةً قَدْ وَلَدَتْ فَلَهُ قِيَمَتُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ وَقِيلَ يَأْخُذُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَقِيلَ لَهُ قِيَمَتُهَا فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الثَّمَنَ فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا

« ويحوز » الصلح « على الإقرار » ويكون بيما ان وقع على أخذ غير المقربه كان يكون له عرض أو حيوان ويصالح عنه بدراهم « و » على « الانكار » وصورته أن يدعى دار مثلاً فينكر المدعى عليه ثم يصالحه على أن يدفع له شيئاً من ماله ثم ان الجواز بالنظر إلى العقد وأما بالنظر إلى الباطن فان كان الصادق المنكر فالماخوذ منه حرام وإلا فهو حلال .

« والامة » القن « الغارة » بمقالها أو يشاهد حالها بأنها حرة لمن يريد أن يتزوجها « « متزوج على أنها حرة » ثم يظهر خلافه « فليسيدها أخذها وأخذ قيمة الولد يوم الحكم له بها » وعلى الزوج الأقل من المسمى وصادق المثل وانما يأخذ قيمة الولد من أبيه إذا لم يكن الولد ممن يعتق على السيد فان كان يعتق على السيد فانه لا غرامة على الاب المفرور بدفع قيمة ولده كما لو غرت الولد أمة أبيه أو أمة جده من أب أو أم فتزوجها ظاناً حرينها وأولدها ثم علم بعد ذلك برقها فان الولد يعتق على جده أو جدته ولا قيمة فيه .

« ومن استحق أمة » والحال انها « قد ولدت » من حر غير غاصب سواء وطئها بملك أو هبة أو ميراث أو شراء أو غير ذلك من وجوه الملك « فله » أى لمستحق الأمة « قيمتها » وقيمة الولد « وتعتبر القيمة » يوم الحكم « ويكون الولد حراً ثابت النسب » وقيل يأخذها « أى الامة » وقيمة الولد وقيل له قيمتها فقط « يوم وطئها » والأقوال الثلاثة للمالك « إلا أن يختار الثمن فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا لَهُ » وإذا اختار الثمن كان كالمقرر لبيع الغاصب .

وَلَوْ كَانَتْ يَدُ غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَوَلَدَهُ رَفِيقٌ مَعَهَا لِرَبِّهَا وَمُسْتَحَقُّ
 الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ عَمَرَتْ يَدْفَعُ قِيَمَةَ الْعِمَارَةِ قَائِمًا فَإِنْ أَبِي دَفَعَ إِلَيْهِ
 الْمُشْتَرِي قِيَمَةَ الْبَقْعَةِ بِرَاحٍ فَإِنْ أَبِي كَانَا شَرِيكَيْنِ بِقِيَمَةِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ
 وَالْغَاصِبُ يُؤْمَرُ بِقُلْعِ بَنَائِهِ وَزَرْعِهِ وَشَجَرِهِ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ رُبَّهَا قِيَمَةَ
 ذَلِكَ النُّقْضِ وَالشَّجَرِ مُلْقَى

« و » أما « لو كانت » الأمة المستحقة بعد الولادة « بيد غاصب » علم بغصبه « فعليه »
 أى الغاصب « الحد » لأنه زان « وولده رفيق معها » أى مع الأمة « لربها » إذا كان غير
 أب ولو قال وولدها بالإضافة إلى ضمير الأنثى لكان أحسن لأنه لا حق بها لابه وحكم
 من اشتراها من الغاصب علما بغصبه كحكم الغاصب أى في قطع نسب الولد وحده حيث
 شهدت بينة على إقراره بعلمه قبل الوطء أنها مفصوبة .

« ومستحق الأرض » أى ومن استحق أرضا من يد مشتر أو غيره ممن ليس بغاصب
 « بعد أن عمرت » بفتح الميم من العمارة أى بعد أن تصرف فيها بالبناء والغرس ونحوه
 فإن المستحق « يدفع » لمن أعمارها « قيمة العمارة قائما » يأخذ أرضه بما فيها « فإن أبى »
 أن يدفع قيمة ما أعمار فيها « دفع إليه المشتري » أو من هو في منزلته قيمة البقعة « براحا »
 أى لا شيء فيها « فإن أبى » المشتري من ذلك وفي نسخة أبيا بلفظ التثنية أى المستحق
 والمشتري أى أبى كل واحد منهما من دفع ما نسب إليه « كانا شريكين بقيمة ما لكل
 واحد منهما » فالمستحق بقيمة أرضه والذي أعمار بقيمة عمارته فإذا كانت قيمة البقعة
 عشرة دنانير وقيمة العمارة عشرين دينارا فيكون بينهما أثلاثا وتعتبر القيمة في ذلك يوم
 الحكم على المشهور لا يوم البناء .

« والغاصب » أى لعرضه وبينها أو يفرمها « يؤمر بقلع بنائه وزرعه وشجره » من
 الأرض المستحقة « وإن شاء أعطاه ربا قيمة ذلك النقص » بضم النون وسكون القاف
 « و » قيمة « الشجر ملقى » أى مقلوعا فيعتبر الشجر حطباً والبناء أنقاضا .

بَعْدَ قِيَمَةِ أَجْرٍ مَنْ يَقْلَعُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَيَا لَا قِيَمَةَ لَهُ بَعْدَ الْقَلْعِ
وَالْهَدْمِ وَيَرُدُّ الْغَاصِبُ الْغَلَّةَ وَلَا يَرُدُّهَا غَيْرُ الْغَاصِبِ وَالْوَلَدُ فِي الْحَيَوَانَاتِ
وَفِي الْأَمَةِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْأَمْهَاتِ مِنْ يَدِ
مُبْتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَمَنْ غَضِبَ أَمَةٌ ثُمَّ وَطَّنَهَا فَوَلَدَهُ رَقِيقٌ وَعَلَيْهِ الْخُدُّ
وإِصْلَاحُ السُّفْلِ عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ

ولا يجوز أن يتفقا على إبقائه في الأرض على أن يدفع له الكراء لأنه يؤدي إلى بيع
الزراع قبل بدو صلاحه على التبقية لأن المالك لما كان قادرا على أخذه مجانا في القسم الأول
أو بقيمته مقلوعا في هذا القسم الثاني يعد بائنا له وإن أعطاه ربها قيمة نقضه وزرعه فانما
يكون ذلك «بعد قيمة أجر من يقلع ذلك» مثال ذلك أن تكون قيمته مقلوعا عشرة دراهم
وأجر من يقلعه أربعة دراهم فانه يعطيه ستة دراهم «ولا شيء عليه» أي لا يغرم شيئا
للفاسد «فيما لا قيمة له بعد القلع والهدم» كالنقش أي أو الزرع أو الشجر قبل بلوغه
حد الانتفاع.

«ويرد الغاصب الغلة» ومثله اللص والخائن والمختلس ونحوهم من كل ما لا شبهة له فيما
اغتله ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس «ولا يردّها
غير الغاصب» وهو صاحب الشبهة ولو كان مشتريا من الغاصب حيث لا علم عنده لقوله عليه
الصلاة والسلام الخراج بالضمان ولما كان الولد غير داخل في الغلة وخشى توهم دخوله نبه
عليه بقوله «والولد في الحيوان» غير الآدمي.

«وفي الأمة إذا كان الولد من غير السيد» الحر «يأخذه المستحق للامهات من يد
مبتاع أو غيره» كالوهاب له والمتصدق عليه لأن حكم الولد حكم الام في كونه ملكا لمن هو
له ملك فبأخذه المستحق لأنه ليس بغلة.

«ومن غضب أمة ثم وطَّنَهَا فولده رقيق وعليه الحد» ولا صداق عليه وإنما يلزمه
أرش نقصها بوطئه «وإذا كان لرجل» بيت ولاخر «غرفة» عليه «وضعف السفلى» وخاف
عليه الهدم «فاصلاح السفلى على صاحب السفلى» ليتمكن صاحب العلو من المنفعة.

وَالْخَشَبُ لِلسَّقْفِ عَلَيْهِ وَتَعْلِيقُ الْغُرْفِ عَلَيْهِ إِذَا وَهَى السُّفْلُ وَهُدِمَ حَتَّى
يُصْلَحَ وَيُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُصْلَحَ أَوْ يَبِيعَ مِمَّنْ يُصْلَحُ وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
فَلَا يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ مِنْ فَتْحِ كُوَّةٍ قَرِيبَةٍ يَكْشِفُ جَارَهُ مِنْهَا
أَوْ فَتْحِ بَابٍ قِبَالَةَ بَابِهِ أَوْ حَفْرِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ فِي حَفْرِهِ
وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ

« و » كذلك « الخشب لحمل السقف عليه » أى على صاحب السفلى « و » كذلك
« تعليق الغرف عليه » أى على صاحب السفلى « إذا وهى السفلى » وضعف « وهدم » أى
قارب أن ينهدم وقوله « حتى يصلح » غاية لتعليق الغرف والمعنى أن صاحب البناء
الاسفل إذا وهى بناؤه وقارب أن ينهدم فيجب عليه أمران ويقضى عليه بهما أن يعلق
الغرف التي فوق بنائه ليتمكن صاحب العلو من المنفعة وأن يصلح الاسفل أو يبيعه ممن
يصلحه وإلى هذا الإشارة بقوله « ويجبر » أى صاحب السفلى « على أن يصلح » سفله « أو
يبيعه ممن يصلحه » فإذا باعه لشخص وامتنع أيضا فإنه يقضى عليه بالإصلاح أو البيع ممن
يصلح وهكذا .

وقوله (ولا ضرر ولا ضرار) أى لا تضر من لا يضرك وهو معنى لا ضرر وقوله ولا
ضرار أى لا تفعل معه زيادة على ما فعل معك فتعد ضارا وأما مثل فعلة أو أنقص منه
فجائز قال تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم هذا بالنسبة للعامة وأما أكابر
الناس وخواصهم فيقابلون الاساءة بالمعروف .

(فلا يفعل ما يضر بجاره من فتح كوة) بفتح الكاف هى الطاقة أفهم كلامه ان
الكوة السابقة على بيت الجار لا يقضى بسدها وهو كذلك ولكن يمنع من التطلع على الجار
منها (قريبة يكشف جاره منها) بحيث يميز الذكور من الإناث (او فتح باب قبالة بابه)
اى قبالة باب جار الفاتح فان فعل منع من ذلك لأنه يلزم منه الإطلاع على عورة جاره .
(او حفر ما يضر بجاره في حفره) وان كان الحفر في ملكه كحفر بشر ملتصقة

وَيُقْضَى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ الْقِمْطُ وَالْعُقُودُ وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمَنْعٍ
 بِهِ الْكَلَّا وَأَهْلُ آبَارِ الْمَاشِيَةِ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَسْقُوا ثُمَّ النَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ
 وَمَنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ عَيْنٌ أَوْ بَشْرٌ فَلَهُ مَنَعُهَا إِلَّا أَنْ تَنْهَدِمَ بَشْرُ جَارِهِ
 وَلَهُ زَرْعٌ يَخَافُ عَلَيْهِ فَلَا يَمْنَعُهُ فَضْلُهُ وَاخْتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ثَمَنٌ
 أَمْ لَا وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْنَعَ الرَّجُلُ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ

يجداره او حامل لمراحضه (ويقضى بالحائط لمن اليه) اى عند (القمط والعقود) القمط
 بكسر القاف وسكون الميم الحشب الذى يجعل في وسط الحائط ليحفظه من الكسر
 والعقود تتناكح الأحجار اى تداخل بعض البناء في بعض .

(ولا يمنع فضل الماء لمنع به الكلا) وصورة ذلك ان يكون بازاء الماء مرعى ينزل فيه
 قوم يريدون الرعى فيه فيمنعهم أهل الماء من الشرب ليرتحلوا عن مرعاهم (فأهل آبار
 الماشية أحق بها) اى بماء الآبار (حتى يسقوا) ثم المسافرون لسقيهم ثم ماشية أهل
 الآبار ثم ماشية المسافرين .

(ثم الناس) بعدهم (فيها) اى في الآبار اى في فضل مائها شركاء (سواء ومن كان
 في أرضه عين أو بئر فله منعها إلا ان تنهدم بئر جاره) او يغور ماؤها (و) الحال ان
 (له) اى للجار (زرع يخاف عليه فلا يمنعه) اى لا يجوز له ان يمنعه (فضله) بل يلزمه
 بذله ويقضى عليه بذلك بشروط ثلاثة ان يكون الجار زرع على أصل ماء فانهارت بثره
 وان يخاف على زرعه التلف وان يشرع في اصلاح بثره ولا يؤخر .

« واختلف هل عليه » اى على الجار « في ذلك » الفضل ثمن لصاحب الماء وهو محكى
 عن مالك « أم لا » وهو قول في المدونة ووجهه ان بذل فضل مائه واجب على طريق
 الإعانة فلم يكن له أخذ العوض عنه ووجه الاول انه انتفع بمال الغير لاجياء مال نفسه .
 « وينبغي » بمعنى ويستحب « ان لا يمنع الرجل جاره ان يغرز » اى يدخل « خشبه
 في جداره » لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع الرجل جاره ان يغرز خشبه في

وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ وَمَا أَفْسَدَتِ الْمَاشِيَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْحَوَائِطِ بِاللَّيْلِ
فَذَلِكَ عَلَى أَرْبَابِ الْمَاشِيَةِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي فَسَادِ النَّهَارِ وَمَنْ وَجَدَ
سِلْعَتَهُ فِي التَّفْلِيسِ فَإِمَّا حَاصِصٌ وَإِلَّا أَخَذَ سِلْعَتَهُ إِنْ كَانَتْ تُعْرَفُ
بِعَيْنِهَا وَهُوَ فِي الْمَوْتِ أَسْوَةُ الْغُرْمَاءِ وَالضَّامِنُ غَارِمٌ وَحِمِيلُ الْوَجْهِ إِنْ لَمْ
يَأْتِ بِهِ غَرِمَ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنْ لَا يَغْرَمَ .

جداره روى خشبة بالافراد وخشبة بالجمع وقوله «ولا يقضى عليه» تأكيد للنذب المستفاد
من قوله وينبغي ان يمنع الخ وإشارة الى رد قول ابن كنانة والشافعي انه يقضى عليه .
«وما أفسدت الماشية من الزرع والحوائط بالليل فذلك على أرباب الماشية ولا شيء
عليهم في افساد النهار» وهذا التفصيل في الموطأ وغيره فقد روى مالك في موطئه ان ناقة
البراء بن عازب دخلت حائطا فأفسدت فيه فقضى رسول الله ﷺ ان على أهل الحائط
حفظها بالنهار وان ما أفسدت الماشية بالليل فهو ضمان على أهلها ومحل كون ضمان ما
أتلفته ليلا على ربها ما لم يكن معها راع وإلا فالضمان عليه .

«ومن وجد سلعته» التي باعها من رجل لم تفت ولم يقبض ثمنها حتى أفلس مشترها
فالبائع حينئذ اى في التفليس بالخيار «فإما حاصص بها» اى دخل مع الغرماء في جملة
المال فيأخذ نصيبا بنسبة ماله منه «والا أخذ سلعته ان كانت تعرف بعينها» وكانت من
ذوات القيم كالذواب والرقيق وأما ان كانت من ذوات الأمثال كالقمح فليس له إلا
الحصاص والموضوع ان الفلاس طارئ على الشراء وإلا فلا يكون أحق بسلعته بل بحصاص
الغرماء «وهو» اى صاحب السلعة إذا وجدها (في الموت) اى موت من ابتاع السلعة
وصاحب السلعة لم يقبض ثمنها حتى مات المبتاع «أسوة الغرماء» وليس أحق بسلعته بل
بحصاص «والضامن غارم» عند تعذر الاستيفاء من الغريم «وحميل الوجه» وهو من التزم
احضار الغريم وقت الحاجة إليه ان أتى بوجه من تحمل به عند الأجل برىء و«ان لم
يأت به» عند الأجل «غرم» المال الذي عليه «حق» بمعنى الا ان «يشترط ان لا يغرم»

وَمَنْ أَحِيلَ بِدَيْنٍ فَرَضِي فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْلَسَ هَذَا إِلَّا
 أَنْ يَغْرَهُ مِنْهُ وَإِنَّمَا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ وَإِلَّا فَهِيَ حِمَالَةٌ وَلَا يَغْرَمُ
 الْحَمِيلُ إِلَّا فِي عُدْمِ الْغَرِيمِ أَوْ غَيْبَتِهِ وَيَحِلُّ بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ أَوْ
 تَقْلِيصِهِ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ

فلا يلزمه ان تغيب الغريم غرامة المال قال ابن عمر إلا أن يكون أمكنه الايتان به ففرط
 فانه يفرم .

« ومن أحيل بدین فرضی فلا رجوع له على الأول وان افلس هذا ، المحال عليه » إلا
 أن يفره منه « أي يفر المحيل المحال وقوله منه أي فيه أي المدين الذي هو المحال عليه مثل
 أن يعلم انه عديم وأحال عليه فانه لا يبرأ ويرجع عليه المحال بدينه « وانما الحوالة على
 أصل دين وإلا ، أي وأن لم تكن على أصل دين « فهي حمالة ، أي ضمان لأن الحوالة
 مأخوذة من تحويل الحق من ذمة إلى ذمة فان لم يكن هناك أصل دين لم تكن حوالة ولو
 وقعت بلفظ الحوالة وفائدة ذلك أن للمحتال أن يرجع على المحيل ولا تبرأ ذمته بذلك
 لان الضمان لا يبرىء ذمة المضمون عنه وانما هو شغل ذمة أخرى فلو كانت حوالة لبرئت
 بها ذمته ولم يكن للسحتال الرجوع عليه .

وقوله « ولا يفرم الحميل الا في عدم الغريم أو غيبته » راجع إلى قوله والضامن غارم
 ويحل كون الحميل يفرم في عيبة الغريم البعيدة إذا لم يكن للغريم مال حاضر يمكن
 الاستيفاء منه وإلا فلا يفرم .

« ويحل بموت المطلوب أو تقليصه كل دين عليه » المراد به حكم الحاكم بخلع ماله
 لا مجرد قيام الغرماء فلا يحل به ما أجل أما حلول الديون المؤجلة بالموت فلان الدين كان
 متعلقا بالذمة والموت قد خربت ولم يبق للغريم ما يتعلق به فوجب أن يحل ما كان
 مؤجلا وان ينتقل من الذمة إلى التركة لانه لا يتعلق بغيرهما فاذا ذهبت إحداهما فلم
 يبق غير الاخرى وأما حلوله بالفلس فلان الغرماء لما دخلوا على ذمة عامرة والفلس قد
 خربت فأشبه ذلك موته .

وَلَا يَحِلُّ مَا كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا تَبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ فِيمَا عَلَيْهِ وَلَا يُتَّبَعُ
بِهِ سَيِّدُهُ وَيُحْبَسُ الْمُدَيَّانُ لِيُسْتَبْرَأَ وَلَا حَبْسٌ عَلَى مُعْتَمٍ . وَمَا انْقَسَمَ
بِلاَ ضَرَرٍ قِسْمٌ مِنْ رُبْعٍ وَعَقَارٍ وَمَا لَمْ يَنْقَسِمَ بِغَيْرِ ضَرَرٍ فَمَنْ دَعَا إِلَى
الْبَيْعِ أُجْبِرَ عَلَيْهِ مِنْ أَبَاهُ وَقِسْمُ الْقُرْعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ

« ولا يحل » بموت المطلوب أو تقليسه « ما كان له على غيره » من الدين لان محلها
وهى الذمم لم تفت بل هى باقية « ولا تباع رقبة » العبد « المأذون » له فى التجارة « فيما
عليه » من الدين وانما تتبع ذمته « ولا يتبع به » أى بما على العبد « سيده » إلا إذا قال
لهم عاملوه وما علمتموه فذلك على « ويحبس المديان » المجهول الحال « ليستبرأ » أى يستبين أمره
فان ثبت عدمه بشهادة عدلين انهما لا يعرفان له مالا لا ظاهرا ولا باطنا فلا يطلق حتى
يستحلف ماله مال ظاهرا ولا باطن وتكون يمينه على البت ويزيد عليها وان وجدت
مالا لا قضينه عاجلا .

« وما انقسم بلا ضرر قسم » فيقسم كل ما كان قابلا للقسمه « من ربع » وهو البناء
« وعقار » وهى الارض وغيرها كالحيوان والعروض والمكيل والموزون والمراد أن كل ما
كان قابلا للقسمه وتنافسوا فيه فبعضهم يطلب القسمه وبعضهم يأبأها أجبر الممتنع عليها
« وما لم ينقسم بغير ضرر » بأن لم يقبل القسمه كالعبد الواحد فان فى قسمته ائتلاف عينه
أو يقبلها بضرر كالحقنين فان فى قسمتهما ائتلاف منفعتهما « فانه لا يجوز قسمه » فان تشاح
الشركاء فى شىء من ذلك ولم يتراضوا على أن ينتفعوا به مشاعا وأراد أحدهم البيع وأبأه
بعضهم « ف » ان « من دعا إلى البيع أجبر عليه من أباه » لانه لا يجوز قسمه حتى يحسم
مادة النزاع فتعين البيع وأجيب له من طلبه لقطع النزاع .

« وقسم القرعة لا يكون إلا فى صنف واحد » أى جنس واحد فلا يجوز فى قسم
القرعة الجمع بين جنسين أو نوعين متباهدين كالتفاح والخوخ بل كل منهما يقسم على حدة
لان جمعهما فى قسمه واحدة غرر بين .

وَلَا يُؤَدِّي أَحَدُ الشَّرَكَاءِ ثَمَنًا وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَرَا جُعٌ لَمْ يُجْزِ الْقَسَمُ
إِلَّا بِتَرَا ضٍ وَوَصِيُّ الْوَصِيِّ كَالْوَصِيِّ وَالْوَصِيُّ أَنْ يَتَجَرَّ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى
وَيُزَوِّجَ إِمَاءَهُمْ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِ مَأْمُونٍ فَإِنَّهُ يُغْزَلُ وَيُبْدَأُ بِالْكَفَنِ
ثُمَّ الدِّينِ ثُمَّ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ الْمِيرَاثِ وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِرٍ عَشْرَ سَنِينَ
تَنَسَّبَ إِلَيْهِ وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ

« ولا يؤدي أحد الشركاء ثمنا ، لانه إذا أداء صار صنفين والقرعة لا تكون الا في
صنف واحد » وان كان في ذلك تراجع لم تجز القسمة الا بتراض ، مثال ذلك أن يوجد
ثوبان ثمن أحدهما ديناران و ثمن الآخر دينار فيقرع عليهما فمن صار في سهمه الذي ثمنه
ديناران رد على صاحبه خمسة دراهم ليتعادلا فهذا لا يجوز الا بتراض بأن يقول أحدهما
للآخر لك الخيار اما أن تختار الذي ثمنه ديناران وتعطي خمسة دراهم أو تأخذ الذي
ثمنه دينار وتأخذ خمسة دراهم .

« ووصى الوصى كالوصى » ان كان الاصلى بوصية الاب لا بوصية القاضي فاذا كان مقاما
من قبل القاضي فليس له الوصاية .

« للوصي أن يتجر في أموال اليتامى ويزوج اماءهم » لكن ليس له أن يتجر بها
بنفسه فان فعل ذلك تعقبه الامام فان رآه خيرا أمضاه وإلا أبطله « ويبدأ بالكفن »
يريد بعد المعينات مثل أم الولد والمعتقة لاجل ونحو ذلك .

« ثم بالدين » الثابت ببينة أو اقرار في صحته أو مرضه لكن لمن لا يهتم عليه « ثم »
بعد الدين « بالوصية » ان كان أوصى « ثم الميراث » إلا قدر كفته فان لم يترك إلا قدر
كفته كان أحق به .

« ومن حاز دارا » مثلا أو عقارا فهو اعم من الدار « على حاضر » أى مع حاضر
أى مع موجود حاضر رشيد أجني غير شريك « عشر سنين » وهى « تنسب » أى تضاف
« إليه » كان يقال دار فلان .

« وصاحبها » المنازع « حاضر عالم » بأنها ملكه وأما إذا لم يعلم بأن هذا المحل

لَا يَدْعِي شَيْئًا فَلَا قِيَامَ لَهُ وَلَا حِيَاةَ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْأَنْصَارِ فِي مِثْلِ
هَذِهِ الْمُدَّةِ وَلَا يَجُوزُ إقْرَارُ الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ بِدَيْنٍ أَوْ بَقْبُضِهِ وَمَنْ
أَوْصَى بِحَجٍّ أَنْفَذَ وَالْوَصِيَّةُ بِالصَّدَقَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَإِذَا مَاتَ أَجِيرُ الْحَجِّ قَبْلَ
أَنْ يَصِلَ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا سَارَ

المحاضر عنه ملكه بأن قال لا أعلم انه ملكي في حال تصرف هذا الخائر وما وجدت
الوثيقة الا عند فلان أو كان وارثا وادعى انه لا يعلم انه ملكه فانه يقبل قوله « لا يدعى
شيئا » ولم يمنعه مانع من المطالبة أما إذا كان الخائر ذا شوكة فان له القيام ولو طال
الزمن وتسمع دعواه .

« فلا قيام له » أى بعد ذلك ولا تسمع بينته لان العرف يكذبه إذ ولو كانت له
لما سكت عن الدعوى بها في هذه المدة هذا كله في غير حق الله وأما هوفلا بفوت بالحيازة
ولو طال المدة كما لو حاز طريق المسلمين أو جزأ منها أو مسجدا أو محلا موقوفا
على غيره .

« ولا يجوز » بمعنى لا يصح « اقرار المريض » مرضا مخوفا « لوارثه بدین » له في
ذمته « أو بقبضه » أى بقبض دين كان له عليه صورة الاقرار بالدين أن يقول لفلان على
كذا وكذا وصورة الاقرار بقبضه أن يقول الدين الذي لي على فلان قبضته وهذا مقيد
بأن يكون هناك تهمة بأن كان الوارث له ابنته وابن عمه فالليل لابنته يقضي بالتهمة وان
اقراره لها بدین أو بقبضه ليس الغرض منه إلا محاباتها .

« ومن أوصى بحج أنفذ من الثلث » على المشهور « والوصية بالصدقة أحب إلينا »
أى إلى المالكية من الايصاء بالحج لانه لا خلاف فيها ولا خلاف في انتفاع الميت
بها وأما الحج فمختلف فيه بين أهل العلم هل ينتفع به الميت أم لا ومذهب مالك انه لا
ينتفع به الميت .

« وأذا مات أجير الحج » أى من استؤجر لان يحج عن أوصى بحج في أثناء الطريق
« قبل أن يصل » إلى مكة أو قبل أن يقضي أفعال الحج « فله بحساب ما سار » من

وَيَرُدُّ مَا بَقِيَ وَمَا هَلَكَ بِيَدِهِ فَهُوَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ أَمْوَالٌ عَلَى أَنْ يُنْفِقَ
عَلَى الْبَلَاغِ فَالضَّمَانُ مِنَ الَّذِينَ وَاجَرُوهُ وَيَرُدُّ مَا فَضَّلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْفَرَائِضِ)

وَلَا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا عَشْرَةَ الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ
وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ

الطريق أى من حيث الصعوبة والسهولة والأمن والخوف لا من حيث المسافة فقد يكون
ربما يساوى نصف الكراء « ويرد ما بقى » لأنه لا يستحق كل الأجر إلا بتمام العمل .
« وما هلك بيده فهو » أى ضمانه « منه » لأن عليه معاوضته
أى لأنه تقرر عليه وتحمل عليه وعرضه وهو العمل « إلا أن يأخذ المآل
على أن ينفق على البلاغ » ، انه إذا هلك يكون « الضمان من الذين واجروه » صوابه
آجروه بغير واو وإنما كان الضمان منهم لتفريطهم بعدم اجارة الضمان التى هى أحوط
وصورة اجارة البلاغ أن يعطى الاجير مالا ليحج به فان أكمل العمل كان له وان لم يكمله
لم يستحق منه شيئا وان احتاج إلى زيادة رجع بها على المستأجر « ويرد ما فضل ان فضل
شيء » ولا يجوز له صرف شى منه في غير الحج .

(بَاب فِي الْفَرَائِضِ)

« باب في » علم « الفرائض » جمع فريضة بمعنى المقدر ومما يدل على مزيد فضله قوله
عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض وعلوها الناس فان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى
يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفضل بينهما رواه البيهقي وغيره .

« ولا يرث من الرجال إلا عشرة الابن وابن الابن وان سفل » بفتح الفاء وضمها
« والاب والجد للاب وان بعد » وفي نسخة وان علا « والاخ » شقيقا كان أو لاب أو لام

وَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ بَعْدَ وَالْعَمِّ وَابْنُ الْعَمِّ وَإِنْ بَعْدَ الزَّوْجِ وَمَوْلَى النِّعْمَةِ
وَلَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ سَبْعِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ
وَالْأَخْتِ وَالزَّوْجَةِ وَمَوْلَاةِ النِّعْمَةِ فَمِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ إِنْ لَمْ
تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنِ النِّصْفِ فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ
غَيْرِهِ فَلَهُ الرُّبْعُ وَتَرِثُ هِيَ مِنْهُ الرُّبْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدَ ابْنٍ
فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا الثَّمْنُ وَمِيرَاثُ الْأُمِّ
مِنْ ابْنِهَا الثَّلَاثُ

« وابن الاخ » الشقيق أو لآب « وان بعد والعلم » الشقيق أو لآب « وابن العم » الشقيق
أو لآب « وان بعد والزوج ومولى النعمة » وهو المعتق أو ما قام مقامه من ابن المعتق
أو معتق المعتق .

« ولا يرث من النساء غير سبع البنات وبنات الابن والام والجدة » لآب أو لآب « والاخت »
الشقيقة أو لآب أو لآم « والزوجة ومولاة النعمة » أى المعتقة .

ولما فرغ من تعداد من يرث شرع يبين مقدار ما يرث كل واحد منهم فقال « فميراث
الزوج من الزوجة ان لم تترك ولدا ولا ولد ابن النصف فان تركت ولدا ، ذكرا كان أو
انثى ، أو ولد ابن ، كذلك سواء كان الولد « منه » أى من الزوج « أو من غيره » بنكاح
أو زنا أو لعان من حر أو عبد مسلم أو كافر .

ويشترط في الولد أو ولد ابنه ان يكون حرا مسلما غير قاتل « فله » أى الزوج
« الرابع » ودليل الفرضيين قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وتترث هي ،
أى الزوجة أو الزوجتان أو الزوجات « منه » أى الزوج « الربع » ان لم يكن له ولد
ولا ولد ابن ، ذكرا كان أو انثى كان الولد « منها » أو من غيرها « زوجة كانت أو أم ولد
» فان كان له ولد أو ولد ابن فلها الثمن ، ودليل الفرضيين قوله تعالى ولهن الربع الآية .
« وميراث الام من ابنها الثلث » لو قال من ولدها لكان أحسن ليشمل الذكر والانثى

إِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا فَصَاعِدًا إِلَّا
 فِي فَرِيضَتَيْنِ فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ مَا بَقِيَ وَمَا
 بَقِيَ لِلْأَبِ وَفِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ مَا بَقِيَ وَمَا
 بَقِيَ لِلْأَبِ وَلَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الثُّلُثُ إِلَّا مَا نَقَصَهَا الْعَوْلُ

« ان لم يترك ولدا أو ولد ابن أو اثنين من الاخوة ما كانوا فصاعدا ، أى في حال كون
 الاخوة أى اخوة كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط أو ذكورا وإناثا أشقاء أو لأب أو لأم
 بشرط أن يكونوا أحرارا مسلمين غير قاتلين » الا في فريضتين « أولهما » في زوجة
 وأبوين « هى من أربعة » للزوجة الربع ، سهم « وللام ثلث مابقى ، سهم « ومابقى ،
 وهو سهمان « للاب ، فلو كان موضع الاب جد لكان لها الثلث حقيقة من رأس المال
 لانها ترث معه بالفرض ومع الاب بالتعصيب .

« و » ثانيهما « في زوج وأبوين ، فهي من ستة » للزوج النصف ، ثلاثة « وللام ثلث
 مابقى ، سهم « ومابقى ، وهو سهمان « للاب ، وتسمى هاتان الفريضتان
 بالغراوين لان الام غرت فيهما فانها تأخذ الثلث لفظا لا معنى لانها أخذت في الأولى
 الربع وفي الثانية السدس .

« ولهما » أى للأم « في غير ذلك ، أى في غير الفريضتين الغراوين » الثلث ، كاملا
 « الا ما نقصها العول » وهو الزيادة على الفريضة وذلك ان يجتمع في الفريضة كالاربعة
 والعشرين فروض كالثلاثين والسدسين لا تقى الفريضة بها ولا يمكن اسقاط بعضها
 من غير حاجب .

ولا تخصيص ببعض ذوى الفروض بالتنقيص فيزاد في الفريضة سهام حتى يتوزع النقص
 على الجميع الحاقا لاصحاب الفروض بأصحاب الديون فسمى ذلك عولا والملحق العباس
 ووافقه الصحابة وذلك حين ماتت امرأة في خلافة عمر رضى الله عنه وتركت زوجا وأختين
 فجمع الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق
 للأختين حقهما وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا علي فأشار العباس بن

إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانَا
فَلَهَا السُّدُسُ حِينَئِذٍ وَمِيرَاثُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ إِذَا انفردَ وَرَثَ الْأُمِّ
كُلُّهُ وَيُفْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ وَلَدِ ابْنِ السُّدُسِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ فَرِضَ لِلْأَبِ السُّدُسُ وَأُعْطِيَ مَنْ شَرِكَهُ مِنْ أَهْلِ
السَّهَامِ سَهَامُهُمْ ثُمَّ كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ وَمِيرَاثُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ جَمِيعُ أَمْوَالِ
إِنْ كَانَ وَحْدَهُ أَوْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ بَعْدَ

عبد المطلب بالعول وقال أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولاخر
أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة بقوله .

« إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانَا فَلَهَا السُّدُسُ حِينَئِذٍ »
ما ذكره من حجب الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الإخوة مذهب الاثمة قاطبة إلا
ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال لا يحجبها إلا ثلاثة من الإخوة مستدلاً بقوله تعالى فإن
كان له اى لميت إخوة فلأمه السدس ومنشأ الخلاف الخلاف في أقل الجمع .

وميراث الأب من ولده « الذكور والانشى نقول في شأنه » إذا انفرد ورث المال كله « بلا
خلاف » ويفرض له مع « وجود » الولد الذكر أو مع « ولد الابن » الذكر « السدس »
من أصل التركة « فإن لم يكن له ولد » ذكر « ولا ولد ابن » .

كذلك « فرض للأب السدس » من أصل التركة « وأعطى » بعد ذلك « من شره من
اهل السهام » وهم البنات او بنت الابن او الاثنتان من ذلك فصاعدا « سهامهم ثم كان له
ما بقى » ان بقى شيء فان فضل شيء بعد اخذ ذوي السهام سهامهم اخذه بالتعصيب لما
صح من قوله عليه الصلاة والسلام أخفوا الفرائض بأهلها فما بقى فلا ولى رجل ذكر أى
وهو موجود في الأب .

« وميراث الولد الذكر جميع المال ان كان وحده » وليس معه ذوسهم أما ان كان معه
أخ فأكثر فانهم يرثون جميع المال ويكون بينهم بالسوية « أو يأخذ ما بقى بعد » أخذ

سِهَامٍ مِّنْ مَّعَهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ أَوْ جَدٍّ أَوْ جَدَّةٍ وَأَبْنُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ
 الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَبْنُ فَإِنْ كَانَ أَبْنُ وَأَبْنَةُ فَلِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ
 وَكَذَلِكَ فِي كَثْرَةِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَقَلَّتِهِنَّ يَرِثُونَ كَذَلِكَ جَمِيعَ الْمَالَ
 أَوْ مَا فَضَلَ مِنْهُ بَعْدَ مَنْ شَرِكَهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ وَأَبْنُ الْإِبْنِ كَالْإِبْنِ فِي
 عَدَمِهِ فِيمَا يَرِثُ وَيُحْجَبُ

« سهم من معه من زوجة وأبوين أو جد أو جدة » وإنما بدأ بأهل السهام لأنهم أصل
 بالنسبة للعصبة لأن لهم سهاما معينة في الكتاب والسنة .

فإذا كان معه زوجة فقط فالمسألة من ثمانية لها ثمنها والباقي له وإن كان معه أبوان
 فقط فالمسألة من ستة للأبوين ثلثها وللإبن ما بقى وإن كان معه جد أو جدة فالمسألة أيضا
 من ستة للجد أو الجدة السدس واحد والباقي له وإن كان معه زوجة وأبوان فالمسألة من
 أربعة وعشرين للزوجة ثمنها ثلاثة وللأبوين ثلثا ثمانية والباقي له .

« وابن الابن بمنزلة الابن » غالبا « إذا لم يكن » لليت « ابن » من صلبه ولا يكون
 كالإبن في جميع الوجوه لأن الابن لا يسقط أصلا وابن الابن يسقط في نحو أبوين وأبنتين
 وابن ابن وقد لا يحجب من يحجبه الابن وأيضا ليس مثله في التعصيب فإن ابن الصلب
 يعصب بنات الصلب ولا يعصبهن ابن الابن « فإن كان ابن » لصلب « و » معه « ابنة »
 كذلك « فللذكر مثل حظ الأنثيين » سواء ورث المال جميعه أو ما فضل منه بعد أخذ
 ذوى السهام سهامهم .

« وكذلك في كثرة البنين والبنات وقلتهن يرثون كذلك جميع المال » فيقسمونه للذكر
 مثل حظ الأنثيين مثل أن يترك خمس بنين وخمس بنات فانهم يقتسمون المال على خمسة
 عشر سهما « أو ما فضل منه » أى من المال « بعد من شركهم من أهل السهام » ثم ما فضل
 يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقوله « وابن الابن كالابن » في عدمه فيما يرث ويحجب « تكرار مع قوله وابن الابن

وَمِيرَاثُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النُّصْفُ وَالْاِثْنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ فَإِنْ كَثُرْنَ لَمْ يُزْدَنْ عَلَى
 الثَّلَاثِينَ شَيْئًا وَأَبْنَةُ الْإِبْنِ كَالْبِنْتِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ وَكَذَلِكَ بَنَاتُهُ
 كَالْبَنَاتِ فِي عَدَمِ الْبَنَاتِ فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَأَبْنَةُ ابْنٍ فَلِلْأَبْنَةِ النُّصْفُ
 وَلِلْأَبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَمَامُ الثَّلَاثِينَ وَإِنْ كَثُرَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ لَمْ يُزْدَدْ
 عَلَى ذَلِكَ السُّدُسُ شَيْئًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ وَإِنْ
 كَانَتْ الْبَنَاتُ اِثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ
 أَخٌ فَيَكُونُ مَا بَقِيَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ

بمنزلة الابن « وميراث البنت الواحدة » التي للصلب « النصف » لقوله تعالى فان كانت
 واحدة فلها النصف « والاثنتين » من بنات الصلب « الثلثان » لما صح انه عليه الصلاة
 والسلام ورثهما كذلك « فان كثرن لم يزدن على الثلثين شيئا وابنة الابن كالبنات » الواحدة
 للصلب « إذا لم تكن بنت » الصلب موجودة فانها ترث النصف بالاجماع .
 « وكذلك بناته » أي الابن « كالبنات » للصلب « في » حال « عدم البنات » للصلب
 ترث الاثنتان منهن فصاعدا الثلثين بلا خلاف « فان كانت ابنة » واحدة للصلب موجودة
 ومعه « ابنة ابن فللابنة » للصلب « النصف ولبنت الابن السدس تمام الثلثين » لما صح انه
 عليه السلام قضى بذلك .

« وان كثرت بنات الابن » مع بنت الصلب « لم يزدن على ذلك السدس شيئا ان لم
 يكن معهن ذكر » في درجتهم وسيصرح بحكم ما اذا كان معهن ذكرا .
 « و » إذا أخذت بنت الصلب النصف وبنات الابن او بناته السدس و « ما بقي » بعد
 ذلك وهو الثلث « للعصبة » ثم صرح بمفهوم قوله فان كانت ابنة فقال « وان كانت البنات »
 للصلب « اثنتين » فصاعدا مع بنت ابن فأكثر « لم يكن لبنات الابن شيء » في السدس لأن
 الثلثين تكملا دون بنات الابن « إلا أن يكون معن » أي مع بنات الابن « أخ » لمن
 « فيكون ما بقي بينهن وبينه للذكر مثل حظ الأنثيين » ان بقي شيء فان لم يبق شيء

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ تَحْتَهُنَّ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ
وَكَذَلِكَ لَوْ وَرِثَ بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنَةِ السُّدُسَ وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنِ
مَعْنٍ أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ أَوْ مَنْ فَوْقَهُ مِنْ
عَمَّاتِهِ وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَمِيرَاثُ
الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ وَالْاِثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً
وَأَخَوَاتٍ شَقَائِقَ أَوْ لِأَبٍ فَأَمَّا لِبَيْنَهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ قُلُوا
أَوْ كَثُرُوا وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ

فلا شيء لمن لانهن انما يرثن بالتعصيب والعاصب لا يرث إلا ما فضل .
« وكذلك إذا كان ذلك الذكر » الذي مع بنات الابن « تحتين » فانه يعصبهن فاذا
عصبهن « كان » ذلك « الباقي بينه وبينهن كذلك » أى للذكر مثل حظ الانثيين قال ابن
عمر ان ابن الابن يعصب من في درجته ومن فوقه ولا يعصب من تحته .
« وكذلك لو ورث بنات الابن مع الابنة » للصلب « السدس وتحتين بنات ابن معهن »
ذكر في درجتهم « أو تحتين ذكر كان ذلك » الثلث الباقي « بينه وبين إخوته أو من
فوقه من عماته ولا يدخل في ذلك » الثلث الباقي « من دخل في الثلثين من بنات الابن »
من الطبقة الأولى .
« وميراث الأخت الشقيقة النصف » لقوله تعالى أن امرؤ هلك ليس له ولد وله
أخت فلها نصف ما ترك .
« و » ميراث « الاثنتين فصاعدا للثلاثان » لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان
مما ترك « فان كانوا أخوة وأخوات شقائق أو لأب فالأب بينهما للذكر مثل
حظ الانثيين قلوا أو كثروا » لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل
حظ الانثيين .
« والأخوات » الشقائق والأخت الواحدة « مع البنات » راجع للطرفين أعني قوله .

كَالْعَصْبَةِ لَهِنَّ يَرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنْهُنَّ وَلَا يَرِثُنَّ لِهِنَّ مَعَهُنَّ وَلَا مِيرَاثَ
لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْأَبِ وَلَا مَعَ الْوَلَدِ أَلَدٌ كَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ
وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَائِهِمْ فَإِنْ
كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةً وَأُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ فَالْنِّصْفُ لِلشَّقِيقَةِ وَلِمَنْ
بَقِيَ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ وَلَوْ كَانَتَا شَقِيقَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ

الشَّقَائِقُ وَالْأُخْتُ وَقَوْلُهُ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ الْبَنَتِ الْوَاحِدَةِ أَوْ مَعَ بَنَتِ ابْنِ أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ «كَالْعَصْبَةِ
لَهِنَّ يَرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنْهُنَّ وَلَا يَرِثُنَّ لِهِنَّ» أَي لَا يَفْرُضُ وَلَا يَزَادُ لِهِنَّ أَيِّ لِلْأَخَوَاتِ وَقَوْلُهُ
كَالْعَصْبَةِ لِهِنَّ الْإِلَامُ بِمَعْنَى مَعَ «مَعَهُنَّ» أَي مَعَ الْبَنَاتِ بَلْ يَأْخُذْنَ مَا فَضَلَ بِالتَّعْصِيبِ
وَإِنَّمَا قَالَ كَالْعَصْبَةِ أَي يَشْبَهُنَّ الْعَصْبَةَ فِي أَنَّهُنَّ لَا يَرِثْنَ إِلَّا مَا بَقِيَ وَلَا يَشْبَهُنَّ الْعَصْبَةَ فِي
حِيَازَةِ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدْنَ فِهَذَا وَجْهٌ قَوْلُهُ كَالْعَصْبَةِ .

«وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْأَبِ» لِأَنَّهُمْ يَدُلُّونَ بِهِ وَكُلٌّ مِنْ يَدُلُّ بِشَخْصٍ لَا
يَرِثُ مَعَ وَجُودِهِ بَلْ يَعْجَبُ حُجُبُ اسْقَاطِ .

«وَلَا مِيرَاثَ» لَهُمْ أَيْضًا «مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ» الذَّكَرُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ
أَقْوَى تَعْصِيبًا مِنْهُمْ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِنَفْسِهِ وَالْأَخُ يَدُلُّ بِغَيْرِهِ كَمَا قَالَ التَّنَائِي وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَن
ابْنَ ابْنِ بِنْتِ ابْنِ «وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ فِي» حَالِ «عَدَمِ» الْأَخَوَةِ «الشَّقَائِقِ
كَالْإِخْوَةِ الشَّقَائِقِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَائِهِمْ» فَلَوْ انْفَرَدَتْ أَحَدَاهُنَّ فَانْهَارَتْ تَرِثُ النِّصْفَ .

«وَإِذَا اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ قَسَمَ الْمَالُ» بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ مِثْلُ حِظِّ الْإِنثَى إِلَى آخِرِ مَا
تَقْدِمْ «فَإِنْ كَانَتْ» الْوَارِثَةُ «أُخْتُ شَقِيقَةٍ» لَيْسَ مَعَهَا ذَكَرٌ «و» إِنَّمَا مَعَهَا «أُخْتُ»
وَاحِدَةٌ «لِأَبٍ أَوْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ فَالْنِّصْفُ» يَعْطَى «لِلشَّقِيقَةِ وَ» يَعْطَى «لِمَنْ بَقِيَ مِنْ»
جَنَسِ «الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ» تَكْمِلَةُ التَّلْثِثِ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَأَحْظَ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ .

«وَلَوْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ» فَأَكْثَرُ «لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ» الْوَاتِي «لِلْأَبِ» مَعَهُمَا

شيء إلا أن يكون معهن ذكر فياخذون ما بقي للذكر مثل حظ
 الأنثيين وميراث الأخت للام والأخ للام سواء السدس لكل
 واحد وإن كثروا فالثلث بينهم الذكر والأنثى فيه سواء ويحجبهم
 عن الميراث الولد وبنوه والأب والجدة للأب والأخ يرث المال إذا
 انفرد كان شقيقاً أو لأب والشقيق يحجب الأخ للأب

« شيء » في السدس لأن الشقيقتين استكملتا الثلثين ولا في غير السدس « إلا أن يكون
 معهن » أي اللواتي للأب « ذكر » في درجتهم ولم يكن مع الشقيقتين ذكر « ف » انهم
 « يأخذون ما بقي » بعد اخذ الشقيقتين أو الشقائق الثلثين فيقسمونه « للذكر مثل حظ
 الأنثيين وميراث الأخت للام والأخ للام سواء » حال من الأخت والأخ أي حال كونهما
 مستويين في الفريضة لا مزية لذكر على أنثى « السدس لكل واحد » منهما إذا انفرد .
 « و » أما « ان كثروا » بأن زادوا على الواحد ذكورا فقط أو إناثا فقط أو ذكورا
 وإناثا « ف » فرضهم « الثلث » يقسم « بينهم الذكر والأنثى فيه سواء » لا يميز الذكر على
 الأنثى أجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت في قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو
 امرأة وله أخ أو أخت الأخ والأخت من قبل الأم خاصة والكلالة الفريضة التي لا ولد
 فيها ولا والد .

« ويحجبهم » أي الأخوة والأخوات للام « عن الميراث » حجب اسقاط « الولد »
 ذكرا كان أو أنثى « وبنوه » وإن سفلوا ذكورا وإناثا « والأب والجدة للأب » وأما الجد
 للام فلا يحجب لأنه لا يرث .

« والأخ يرث المال » كله تعصيا « إذا انفرد كان شقيقاً أو لأب » عند عدم الشقيق
 « والشقيق » أي الأخ الشقيق « يحجب الأخ » الذي « للأب » لأن كل من ساوى في درجة
 وزاد فهو مقدم .

وإن كان أخ وأخت فأكثر شقائق أو لأب فالأهل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع الأخ ذو سهم بدى بأهل السهم وكان له ما بقي وكذلك يكون ما بقي للإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يبق شيء فلا شيء لهم إلا أن يكون في أهل السهم إخوة لام قد ورثوا الثلث وقد بقي أخ شقيق أو إخوة ذكور أو ذكور وإنسا شقائق معهم فيشاركون كلهم بالإخوة للام في ثلثهم

« وإن كان » من يرث « أخ وأخت فأكثر شقائق أو لأب » عند عدم الشقائق « فالأهل » الموروث يقسم « بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين » وهذه المسألة مكررة وإنما كررها ليرتب عليها قوله .

« وإن كان مع الأخ ذو » أى صاحب « سهم » أى فرض « بدى بأهل السهم وكان له » أى الأخ « ما بقي » لقوله عليه الصلاة والسلام فما أبقت السهم فلأولى رجل ذكر فهو من جملة ما دخل تحت الحديث .

« وكذلك يكون ما بقي » عن أهل السهم « للإخوة والأخوات » الاشقاء إن كانوا وإلا للإخوة والأخوات للاب يقسم ذلك الباقي إن كان بينهم « للذكر مثل حظ الأنثيين » فإن لم يبق شيء فلا شيء لهم إلا أن يكون في أهل السهم إخوة لام « ذكورا فقط أو إناثا فقط أو ذكورا وإناثا » قد ورثوا الثلث « وورث بقية أهل السهم الثلثين كزوج وأم أو جدة فقد استكملوا المال .

« و » الحال انه « قد بقي » بعد استغراق أهل السهم جميع المال « أخ شقيق » فقط « أو أخوة ذكور » فقط « أو ذكور وإناث » معا « شقائق معهم » لا حاجة له والمعنى أو ذكور وإناث حالة كونهم أي الذكور والإناث إخوة شائق « ف » إن الأخ الشقيق أو الإخوة الشقائق « يشاركون كلهم » تأكيد للواو في قوله يشاركون « الأخوة للام في ثلثهم » لاشراكهم في ولادة الأم .

فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ وَهِيَ الْفَرِیْضَةُ الَّتِي تُسَمَّى الْمُشْتَرَكَةَ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَقِي إِخْوَةٍ لِأَبٍ لَمْ يُشَارِكُوا الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لِخُرُوجِهِمْ عَنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِي أَخْتًا أَوْ أَخَوَاتٍ لَا بَوَيْنَ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتُ لَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا وَإِنْ كُنَّ إِنَاثًا لَا بَوَيْنَ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ وَالْأَخُ لِلْأَبِ كَالشَّقِيقِ فِي عَدَمِ الشَّقِيقِ إِلَّا فِي الْمُشْتَرَكَةِ

« فيكون بينهم بالسواء » حظ الذكر كالأنثى « وهي الفريضة التي تسمى » عند الفرضيين « بالمشاركة » لاشتراك الإخوة في الثلث وهي كل مسألة فيها زوج وأم أو جدة واثنان من ولد الأم فصاعدا وعصبة من الأشقاء وتعرف أيضا بالحماية وذلك أنها رفعت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأراد أن يحكم بإسقاط الإخوة الأشقاء فقال واحد منهم هب ان أبانا كان حمرا أليست الأم لنا واحدة فعلم بالثلث لجميعهم بالسواء الأشقاء والذين للأم حظ الأنثى منه كحظ الذكر .

« ولو كان من بقى إخوة لأب لم يشاركوا الإخوة للأم في ثلثهم لخروجهم عن ولادة الأم » ثم نسي بفقدان العصبة فقال « وان كان من بقى أخنا أو أخوات لأبوين أو لأب أعيل لهن » أي بطل الاشتراك وصارت من مسائل العول فيقال للواحدة بالنصف ثلاثة فتبلغ تسعة ويعال للثنتين بالثلثين أربعة فتبلغ عشرة .

« وان كان من قبل الأم أخ واحد أو أخت لم تكن مشتركة وكان ما بقى » وهو السدس « للإخوة ان كانوا ذكورا » فقط « أو ذكورا وإناثا » فالذكور فقط يقتسمونه بالسوية والذكور والاناث يقتسمونه المذكر مثل حظ الانثيين .

وقوله « وان كن إناثا » أي الأخوات « لأبوين أو لأب أعيل لهن » صوابه لهن « والآخر للاب كالشقيق في » حال « عدم الشقيق إلا في المشتركة » لأن المعنى الذي ثبت للشقيق فيها مفقود في حق الاب وهو الاشتراك في ولادة الأم .

وَأَبْنُ الْأَخِ كَالْأَخِ فِي عَدَمِ الْأَخِ كَانَ شَقِيقًا أَوْ لِأَبٍ وَلَا يَرِثُ ابْنُ
 الْأَخِ لِلْأُمِّ وَالْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأَخَ لِلْأُمِّ أَوَّلَى مِنْ
 ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ وَابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ أَوَّلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ لِأَبٍ وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ
 يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبَوَيْنِ وَعَمُّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبٍ وَعَمُّ لِأَبٍ يَحْجُبُ
 ابْنَ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ ابْنَ عَمٍّ لِأَبٍ وَهَكَذَا
 يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَوَّلَى وَلَا يَرِثُ بَنُو الْأَخَوَاتِ مَا كُنَّ وَلَا بَنُو الْبَنَاتِ
 وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ مَا كُنَّ وَلَا بَنَاتُ الْعَمِّ وَلَا جَدُّ لِأُمٍّ وَلَا عَمُّ أَخٍ أَبِيكَ لِأُمِّهِ

« وابن الاخ كالاخ في حال » عدم الاخ كان شقيقا او لأب « أي أنه ينزل منزلته
 في التعصيب خاصة لا في كل الوجوه فمن الوجوه التي يخالف فيها ابن الاخ الأخ ما أشار إليه
 بقوله « ولا يرث ابن الاخ للام » وعلة ذلك أن أباه من ذوى القروض لا مدخل له في
 التعصيب فكان كابن البنت وقوله « والاخ للابوين يحجب الاخ للاب »
 تكرار مع ما تقدم كرره ليرتب عليه قوله « والاخ للاب أولى من ابن أخ شقيق » لعلوه
 عليه بدرجة .

« و » كذا « ابن أخ شقيق أولى من ابن أخ لاب » في درجته لانه أقوى منه « وابن
 الاخ لاب يحجب عما لابوين » لانه يدلى بولادة الاب والعلم يدلى بولادة الجدة « وعم لابوين
 يحجب عما لاب » لانه جمع رحما وتعصبا والذي للاب ليس في درجته الا التعصيب .
 « وعم لاب يحجب ابن عم لابوين » لعلوه عليه بدرجة « وابن عم لابوين يحجب ابن
 عم لاب » في درجته لانه يدلى بسبين والضابط هو قوله « وهكذا يكون الاقرب أولى »
 مطلقا أي في الاخوات وابنائهم والاعمام وابنائهم « ولا يرث بنو الاخوات ما كن » شقائق
 او لاب لام وبنائهن من باب أولى .

« ولا » يرث « بنو البنات » وبنائهن من باب أولى « ولا » يرث « بنات الاخ » ما
 كان شقيقا او لاب او لام « ولا » يرث « بنات العم ولا عم اخو ابيك لانه » قال

وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ وَلَا مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رِقٍّ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا
 الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا ابْنُ أَخٍ لِأُمٍّ وَلَا جَدٌّ لِأُمٍّ وَلَا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ وَلَا تَرِثُ
 أُمُّ أَبِي الْأَبِ مَعَ وَلَدِهَا أَبِي الْمَيِّتِ وَلَا تَرِثُ إِخْوَةُ لِأُمٍّ مَعَ الْجَدِّ لِلْأَبِ
 وَلَا مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ أَنْثَى وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ
 مَعَ الْأَبِ مَا كَانُوا وَلَا يَرِثُ عَمٌّ مَعَ الْجَدِّ وَلَا ابْنُ أَخٍ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يَرِثُ
 قَاتِلُ الْعَمَدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةٌ وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْخَطَا مِنْ الدِّيَّةِ
 وَيَرِثُ مِنَ الْمَالِ

الفأكهاني وفي بعض النسخ هنا ولا جد لام وفي بعضها ايضا « ولا ابن اخ لام ولا ام ابى
 الام » وكذا الحال والحالة والعمه .

« ولا يرث عبد » قن « ولا من فيه بقية رق » كالدبر وام الولد « و » كذا « لا يرث
 المسلم الكافر » عند الجمهور « ولا الكافر المسلم » اجماعا وقوله « ولا ابن اخ لام ولا جد
 لام ولا أم أبى الام » تقدم وقضية قوله « ولا تترث أم أبى الاب مع ولدها أبى الميت »
 انه لو فقد ولدها أبو الميت ترث وليس كذلك إذ هي لا ترث بحال تدبر .

« وقوله » ولا ترث اخوة لام مع الجد للاب ولا مع الولد وولد الولد » تكرار لكن
 فيه زيادة قوله « ذكر اكان » الولد « أو أنثى » وكذا قوله « ولا ميراث للاخوة مع الاب
 ما كانوا » أشقاء أو لاب تكرار .

« ولا يرث عم مع الجد ولا ابن الاخ مع الجد » لان رتبة الجد في رتبة الاخ والاخ
 يحجب ابنه فكذا ما هو بمنزلته « ولا يرث قاتل العمد العدوان من مال ولا دية » وأما
 قاتل العمد غير العدوان كقتل الإمام أحدا ممن يرثه في حد وجب عليه وكقتل شخص
 أباه مثلا في باغية فانه يرثه .

« ولا يرث قاتل الخطأ من الدية ويرث من المال » ويحجب في موضع يرث ولا يحجب

وَكُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ بِحَالٍ فَلَا يَحْجُبُ وَارِثًا وَالْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ
 تَرِثُ زَوْجَهَا إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ وَلَا يَرِثُهَا وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ
 وَاحِدَةً وَقَدْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَإِنْ طَلَّقَ الصَّحِيحُ امْرَأَتَهُ
 طَلْقَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ انْقَضَتْ فَلَا مِيرَاثَ
 بَيْنَهُمَا بَعْدَهَا

في موضع لا يرث مثال ذلك أن يترك الميت أما وأخوين أحدهما قاتله فإن الأم ترث من
 المال السدس وما بقي للأخوين معا لأن الأخوين يحجبانها من الثلث إلى السدس وترث
 من الدية الثلث لأن القاتل لا يرث من الدية فلا يحجبها وما بقي موانع الميراث انتفاء النسب
 باللعان وإبهايم التقديم والتأخير كما إذا مات قوم من الأقارب في سفر أو تحت هدم
 وجهل السابق منهم لفقد الشرط وهو تأخير حياة الوارث من موت الموروث « وكل من
 لا يرث بحال لا يحجب وارثا » إلا في مسائل مذكورة في الأصول .

« والمطلقة ثلاثا في المرض » المخوف الذي اشرف فيه الزوج على الموت « ترث زوجها
 ان مات من مرضه ذلك » الذي طلقها فيه لنهيه عليه الصلاة والسلام عن اخراج وارث
 وبه قضى عثمان فقد ورث زوجة عبد الرحمن بن عوف منه بعد انقضاء عدتها وكان
 قد طلقها البتة وهو مريض ثم مات من مرضه هذا « ولا يرثها هو » لأنها أجنبية
 منه ببينوتها .

« وكذلك ان كان الطلاق واحدة » رجعية « و » الحال انه « قدمات من مرضه ذلك »
 الذي طلق فيه « بعد » انقضاء « العدة » في أنها ترثه .

« وان طلق الصحيح زوجته طلقة واحدة » رجعية « فانهما يتوارثان ما كانت في العدة »
 وكذا بقية أحكام الزوجية ثابتة بينهما « فان انقضت العدة فلا ميراث بينهما بعدها »
 لأن الطلاق في الصحة لا تهمة فيه .

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْهُ وَلَا يَرِثُهَا وَتَرِثُ الْجَدَّةُ
لِلأُمِّ السُّدُسَ وَكَذَلِكَ أَلَّتِي لِلأَبِ فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ
تَكُونَ أَلَّتِي لِلأُمِّ أَقْرَبَ بِدَرَجَةٍ فَتَكُونُ أُولَى بِهِ لِأَنَّهَا أَلَّتِي فِيهَا النَّصُّ
وإِنْ كَانَتْ أَلَّتِي لِلأَبِ أَقْرَبَ بِهِمَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَلَا يَرِثُ عِنْدَ
مَالِكٍ أَكْثَرُ مِنْ جَدَّتَيْنِ أُمُّ الأَبِ وَأُمُّ الأُمِّ وَأُمَّهُاتُهُمَا وَيُذَكَّرُ عَنْ زَيْدِ
ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ وَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الأُمِّ وَاثْنَتَيْنِ مِنْ
قَبْلِ الأَبِ أُمُّ الأَبِ وَأُمُّ أَبِي الأَبِ وَلَمْ يُحَفَظْ عَنِ الْخُلَفَاءِ تَوْرِيثُ
أَكْثَرِ مِنْ جَدَّتَيْنِ

« ومن تزوج امرأة في مرضه لم يرثه ولا يرثها » لفساد ذلك النكاح « وترث الجدة للام
السدس » فقط لما ثبت أنه عليه السلام أعطاهما السدس .

« وكذا » الجدة « التي للاب » ترث السدس بطريق القياس على التي للام « فان اجتمعتا
فالسدس بينهما » نصفان « إلا أن تكون التي للام اقرب بدرجة فتكون أولى به لانها
التي » ورد « فيها النص وان كانت التي للاب اقرب بهما فالسدس بينهما نصفين » ولا تختص
به التي للاب كما اختصت به التي للام عند القرب لانها انما اخذت بطريق القياس وتلك
بطريق النص .

« ولا يرث عند مالك رحمه الله أكثر من جدتين أم الاب وأم الام وأمهاتهما » يقمن
مقامهما عند عدمهما تحجب القربى البعدى على حكم ما تقدم .

« ويذكر عن زيد بن ثابت » رضي الله عنه « أنه ورث ثلاث جدات واحدة من
قبل الام » وهي أم الام « واثنتين من قبل الاب » إحداهما « أم الاب و »
الآخرى « أم أب الاب ولم يحفظ عن الخلفاء » الاربعة رضي الله عنهم « تورث أكثر
من جدتين » .

وَمِيرَاثُ الْجَدِّ إِذَا انفردَ فَلَهُ الْمَالُ وَلَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ الذَّكَرِ السُّدُسُ فَإِنْ شَرَكَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ غَيْرُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلْيَقْضَ لَهُ بِالسُّدُسِ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ كَانَ لَهُ فَإِنْ كَانَ مَعَ أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ فَالْجَدُّ خَيْرٌ فِي ثَلَاثَةٍ أَوْ جِهَةٍ يَأْخُذُ أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلَ لَهُ إِمَّا مُقَاسِمَةَ الْإِخْوَةِ أَوْ السُّدُسِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ ثُلُثَ مَا بَقِيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ الْإِخْوَةِ فَهُوَ يُقَاسِمُ أَخَا وَأَخَوَيْنِ

ثم انتقل يتكلم على ميراث الجد فقال « وميراث الجد » للاب عند عدم الاب من ولد ابنه وان سفل ذكرا كان أو أنثى « إذا انفرد » بأن لم يكن معه أحد من الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب أو غيرهم من أهل السهام أي كالبنت وبنت الابن « فله المال » كله كالأب اجماعا .

« وله مع الولد الذكر أو مع ولد الولد الذكر السدس » فقط إذا لم يكن معه صاحب فرض ولا أحد من الإخوة « فان شرکه أحد من أهل السهام غير الإخوة أو الأخوات فليفرض » وفي نسخة فليقض وهي أولى « له السدس » من أصل المال كما تقدم في ميراث الاب مع البنت أو بنت الابن « فان بقى شيء من المال » بعد أخذ الجد السدس وأهل السهام سهامهم « كان له » أي للجد فهو في هذه الحالة وارث بالفرض والتعصيب .

« فان كان مع أهل السهام إخوة » أي جنس الإخوة أشقاء أو لأب « فالجد خیر في ثلاثة أوجه » وفي تعمييره بقوله مخیر تجوز لانه إنما يأخذ الأفضل منها كما نص على ذلك هو في آخر عبارته بقوله « يأخذ أي ذلك أفضل له » والأوجه الثلاثة « إما مقاسمة الإخوة » فيقدر أخا « أو » يأخذ « السدس من رأس المال أو » يأخذ « ثلث ما بقى فان لم يكن معه » أي الجد « غير الإخوة » لا أهل السهام ولا غيرهم « فهو يقاسم أخا وأخوين » أي ويقاسم أخوين .

أَوْ عَدْلَهُمَا أَرْبَعٌ أَخَوَاتٍ فَإِنْ زَادُوا فَلَهُ الثُّلُثُ فَهُوَ يَرِثُ الثُّلُثَ مَعَ
 الْإِخْوَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَقَاسِمَةُ أَفْضَلَ لَهُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ مَعَهُ فِي عَدَمِ
 الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَادَهُ الشَّقَائِقُ بِالَّذِينَ لِلْأَبِ فَمَنْعُوهُ
 بِهِمْ كَثْرَةُ الْمِيرَاثِ ثُمَّ كَانُوا أَحَقَّ مِنْهُمْ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ
 أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَلَهَا أَخٌ لِأَبٍ أَوْ أُخْتُ لِأَبٍ أَوْ أَخٌ وَأُخْتُ لِأَبٍ فَتَأْخُذُ
 نِصْفَهَا مِمَّا حَصَلَ وَتُسَلِّمُ مَا بَقِيَ إِلَيْهِمْ

« أو عدلهما أربع أخوات » بدل من عدلهما « فإن زادوا » أى الاخوة على الاخ
 والآخرين وعدلهما بأن يكونوا أكثر من مثلى الجد « فله الثلث » من أصل المال فرضا لا
 ينقص عنه إذا علت هذا « فهو » أى الجد « يرث الثلث مع الاخوة إلا أن تكون المقاسمة
 أفضل له » من أخذ الثلث أو استويا فانه يقاسم .

« والاخوة للاب معه » أى مع الجد « في » حال « عدم » الاخوة « الشقائق كالشقائق »
 إلا في المسئلة المشتركة التى تقدمت « فان اجتمعوا » أى الاشقاء والذين للاب مع الجد
 « عادته الشقائق بالذين للاب » أى حاسبوه فهو فعل ماض « ف » بسبب عد الشقائق على
 الجد الاخوة للاب « منعهو بعدهم كثرة الميراث ثم كانوا » أى الاشقاء الذكور « أحق منه »
 صوابه منهم أى من الاخوة للاب . مثال ذلك أن يترك الميت جدا وأخا شقيقا وأخا لأب
 فان الاخ الشقيق يحاسب الجد بالاخ للاب فيكون للجد الثلث وهو الذى تعطيه
 المقاسمة ثم يرجع الاخ الشقيق فيأخذ السهم الذين للاخ للاب فيكون في يده سهمان وفي
 يد الجد سهم .

« الا أن يكون مع الجد أخت شقيقة ولها أخ لاب أو أخت لاب أو أخ وأخت لاب
 فتأخذ » الشقيقة « نصفها مما حصل » كما لو كانت تأخذ لو انفردت « و » بعد أن تأخذ
 نصفها « تسلم ما بقى » من التركة « إليهم » أى إلى من ذكر من جد أو أخ لاب أو أخت
 لاب أو هما لاب .

وَلَا يُرِثِي لِلْأَخَوَاتِ مَعَ أَلْبَدٍ إِلَّا فِي الْغَرَاءِ وَحَدَهَا وَسَنَدَ كُرْهَا بَعْدَ
هَذَا وَيَرِثُ الْمَوْلَى الْأَعْلَى إِذَا انْفَرَدَ جَمِيعَ أَمْثَالٍ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ
كَانَ مَعَهُ أَهْلُ سَهْمٍ كَانَ لِلْمَوْلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ أَهْلِ السَّهْمِ وَلَا يَرِثُ
الْمَوْلَى مَعَ الْعَصَبَةِ وَهُوَ أَحَقُّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ الَّذِينَ لَا سَهْمَ
لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَنْ لَهُ
سَهْمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ

« ولا يرثي » أى لا يفرض « للاخوات مع الجدة » شئ مسمى « إلا في » المسألة المعروفة
عند الفرضيين بالكدرية ويد « الغراء وحدها » فإنه يفرض فيها للاخوات مع الجدة « وسند كرها
بعد » ان شاء الله تعالى آخر هذا الباب .

« ويرث المولى الأعلى » وهو المعتق بكسر المثناة « إذا انفرد » بأن لم يكن معه صاحب
فرض ولا أحد من عصبه العتيق « جميع المال لانه يرث بالتعصيب سواء » كان رجلاً أو
امراًة « وانما ثبتت الوراثة للمولى المعتق بالولاء لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمة
كلجمة النسب .

« فان كان معه أهل سهم » أى فرض ولم يكن معهم عصبه أخذ أهل السهم
سهامهم « وكان » بعد ذلك أى بعد أخذ أهل السهم سهامهم « للمولى الأعلى مابقى »
لانه انما يرث بالتعصيب وبهذا قضى عليه الصلاة والسلام مثال ذلك أن يترك بنتاً فتأخذ
هى النصف « و » يأخذ هو الباقي .

« ولا يرث المولى » الأعلى « مع العصبه » أى عصبه العتيق لانهم يرثون بالنسب وهو
بالولاء « وهو » أى المولى الأعلى « أحق من ذوى الارحام الذين لا سهم لهم في كتاب الله
عز وجل » لعدم التعصيب فيهم ولا فرض لهم فسقطوا .

« ولا يرث » عندنا « من ذوى الإرحام إلا من له سهم في كتاب الله » عز وجل وهم
الاخوة للام .

وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أُعْتَقْنَ أَوْ جَرَّهُ مَنْ أُعْتَقْنَ
إِلَيْنَ بِلَادَةٍ أَوْ عِتْقٍ وَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ
وَكَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ أَمْثَالِ أُدْخِلَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ الضَّرَرُ وَقُسِمَتِ الْفَرِيضَةُ
عَلَى مَبْلَغِ سَهَامِهِمْ

« ولا يرث النساء من الولاء » أى من أجل الولاء ومفعول يرث محذوف أى شيئاً
وأراد بالولاء أثره من المال « إلا ما أعتقن » أى إلا الولاء الكائن في الشخص الذى أعتقته
أى بإشركه عتقه أو أعتق عنهن أى أعتقه عنهن غيرهن بأذنهن أو بغير إذنهن كما أفاده
التثنية « أو جرّه » اليهن « من أعتقن بولادة أو عتق » قال ابن عمر أما العتق فبين بأن
تعتق المرأة عبداً وهو يعتق عبداً فيموت العبد المعتق بالكسر أو لا ثم يموت المعتق بالفتح
عن ممتقة ممتقة بالكسر فيهما وأما الولادة ففيها تفصيل فإذا أعتقت أى المرأة الامتوهى
حامل فولد الأمة والجنين للمرأة وما ولدت بعد العتق فإن ولادته لموالى أبيه أى الذين
اعتقوا أباه فلو انقضى موالى الأب لكان الحق لبيت المال .

« وإذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله تعالى » أو في السنة أو بالاجماع « وكان
ذلك أكثر من المال أدخل عليهم كلهم الضرر وقسمت الفريضة على مبلغ سهامهم » وتحقيق
ما يقال في هذا الموضع ان تقيم اصل الفريضة بأن تصحح المسألة وتعطى لكل وارث من
اهل الفريضة سهمه .

ثم تجمع ذلك فان اجتمع مثلها أو أقل علمت أنها غير عائلة وان اجتمع أكثرها أى
أكثر منها علمت أنها عائلة كالمثبرية فان ثلثيها وسدسها وثمانها يزيد على أربعة وعشرين
وإذا عالت فتجعل الفريضة من الموضع الذى بلغته سهامهم وهو السبعة والعشرون مثال
ذلك المثبرية وهى زوجة وأبوان وابنتان للبنتين الثلثان ولكل واحد من الابوين السدس
وللزوجة الثمن فاتحد مخرج فرض الابوين فاكتفينا بواحد وهو من ستة واندرج فيه فرض
البنتين واتفق فرض الزوجة مع مخرج السدس بالنصف فتضرب ثلاثة في ثمانية يحصل
أربعة وعشرون للبنتين ثلثاها ستة عشر وللأب سدسها أربعة وللام كذلك أربعة فصار

وَلَا يُعَالُ لِلْأُخْتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْغَرَاءِ وَحَدَّهَا وَهِيَ أَمْرَأَةٌ تَرَكَتْ
 زَوْجَهَا وَأُمَهَا وَأُخْتَهَا لَا بَوَيْنَ أَوْ لَا بٍ وَجَدَّهَا فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ
 الثُّلُثُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ فَلَمَّا فَرَّغَ الْمَالُ أُعِيلَ لِلْأُخْتِ بِالنِّصْفِ ثَلَاثَةٌ
 ثُمَّ يُجْمَعُ إِلَيْهَا سَهْمُ الْجَدِّ فَيُقْسَمُ جَمِيعُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلْثِ لَهَا وَالثُّلْثَيْنِ
 لَهُ فَتَبْلُغُ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا .

ذلك أربعة وعشرين فاحتجنا إلى فرض الزوجة فعلنا بقدر ثمنها ثلاثة أسهم فعالت إلى
 سبعة وعشرين .

« ولا يعال للأخت مع الجد إلا في » المسألة التي سماها مالك بـ « الغراء وحدها وهي »
 أي من حيث مثالها « امرأة تركت زوجها وأُمَهَا وَأُخْتَهَا لا بَوَيْنَ أَوْ لَا بٍ وَجَدَّهَا لا بِيهَا فـ »
 المسألة من ستة « للزوج النصف » وهو ثلاثة « وللأم الثلث » وهو اثنان « وللجد السدس »
 وهو واحد .

« فلما فرغ المال أعيل للأخت بالنصف ثلاثة » فتصير المسألة بعولها من تسعة ثم يقول
 الجد للأخت لا ينبغي لك أن تزيد علي في الميراث لأنك معي كالاخ فردى ما بيدك وهو
 ثلاثة إلى ما بيدى وهو سهم لي قسم بيننا للذكر مثل حظ الأنثيين وأربعة على ثلاثة لا
 تصح ولا توافق فنضرب ثلاثة عددا الرؤوس المنكسرة في الفريضة بعولها وهو تسعة فتكون
 سبعة وعشرين للزوج ثلاثة مضروبة في ثلاثة بتسعة وللأخت والجد أربعة مضروبة في
 ثلاثة باثني عشر تأخذ الأخت منها ثلثها وهو أربعة ويأخذ الجد ثلثيها وهو ثمانية .

ومن هذا علم معنى قول الشيخ « ثم يجمع إليها سهم الجد فيقسم جميع ذلك بينهما على
 الثلث لها والثلثين له فتبلغ سبعة وعشرين سهما » أي وإذا أريد القسم تبلغ الفريضة سبعة
 وعشرين .

﴿ باب ﴾

(جُمِلَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّغَائِبِ)

الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُضَاءَةِ إِلَّا الْمَضْمُتَةَ
وَالِاسْتِنْشَاقَ وَمَسَحَ الْأُذُنَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ
مُرَغَّبٌ فِيهِ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ رُخْصَةٌ وَتَخْفِيفُ وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَدَمِ
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فَرِيضَةٌ وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ

﴿ باب جمل من الفرائض والسنن الواجبة والرغائب ﴾

« باب جمل » أي في بيان جمل « من الفرائض » وجمل من السنن « الواجبة » أي
المؤكد « د » جمل « من الرغائب » وابتدأ هذا الباب بمسائل فقهية فقال .
« الوضوء للصلاة » فرضا كانت أو نقلا « فريضة » أي عبادة مفروضة « وهو مشتق
من الوضوء » وهي الحسن قال زروق وهذا في الظاهر بازالة الاوساخ وفي الباطن
بتكفير الذنوب ولما خشي أن يتوهم من قوله فريضة فرضية جميع أجزائه استثنى ما
ليس له هذا الحكم فقال « إلا المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين منه فان ذلك سنة »
أي كل واحد فالأشارة تعود إلى المذكور .

« والسواك » في الوضوء بمعنى الإستياك « مستحب مرغب فيه » أي مؤكد في طلبه
« والمسح على الخفين رخصة » أي ذو رخصة وهي لغة التخفيف وشرعا إباحة الشيء
المنوع مع قيام السبب المانع ويقابلها العزيمة وهي الحكم المشروع أولا « وتخفيف »
عطف بيان .

« والغسل من الجنابة » وهي الانزال ومغيب الحشفة « ودم الحيض والنفاس فريضة »
أي عبادة مفروضة فرضها الشارع « وغسل الجمعة للصلاة سنة » مؤكدة وهذا مفسر لقوله
في الجمعة والغسل لها واجب « وغسل العيدين مستحب » على المشهور وقيل إنه سنة .

وَالْفَسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فَرِيضَةٌ لِأَنَّهُ جُنِبَ وَغُسْلُ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ وَالصَّلَوَاتُ
 الْخَمْسُ فَرِيضَةٌ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَرِيضَةٌ وَبَاقِي التَّكْبِيرِ سُنَّةٌ وَالْدُخُولُ
 فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ فَرِيضَةٌ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ وَالْقِرَاءَةُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ
 فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ
 فَرِيضَةٌ وَالْجُلُوسَةُ الْأُولَى سُنَّةٌ وَالثَّانِيَةُ فَرِيضَةٌ

« والفصل على من اسلم فريضة لانه جنب » في الغالب اى فما وجب الفصل إلا للجنبه
 فاذا تحقق انه لم يجنب لم يجب « وغسل الميت » اى تغسله غير شهيد المعركة ومن لم
 يستهل « سنة » واما غسل الشهيد فحرام .

« والصلوات الخمس فريضة » فمن جحد وجوبها استتيب فان لم يتب قتل كفرأ
 « وتكبيرة الإحرام » وهى الله اكبر « فريضة » على كل من يحسنها من فذ وإمام ومأموم
 « وباقي التكبير سنة » أى ان كل تكبيرة من تكبيرات الصلاة غير تكبيرة الإحرام سنة
 وليس الجميع سنة وإن قال به أشهب .

« والدخول في الصلاة بنية الفرض » أى الفريضة أى المفروضة التى هى الصلاة المعينة
 « فريضة » أى الدخول المصور بنية الفرض فريضة « ورفع اليدين » عند تكبيرة الإحرام
 فقط دون ما عداها من التكبيرات « سنة » وقيل ان ذلك مستحب .

« والقراءة بأَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ » المفروضة في حق الإمام والقذ في كل ركعة أو في
 الجلل « فريضة » وأما المأموم فيحملها عنه الامام « وما زاد عليها » أى على أم القرآن في
 الفرض « سنة واجبة » أى مؤكدة .

« والقيام في الصلاة » المفروضة للقادر عليه غير المسبوق « والركوع والسجود » للقادر
 عليه « فريضة » بلا خلاف في ذلك كله فان ترك شيئاً من ذلك مع القدرة عليه فصلاته
 باطلة « والجلسة الاولى » فيما فيه تشهدان « سنة والثانية » بمقدار ما يوقع فيه السلام
 خاصة « فريضة » والزائد على ذلك سنة .

وَالسَّلَامُ فَرِيضَةٌ وَالتَّيَامُنُ بِهِ قَلِيلًا سُنَّةٌ وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ
وَالشَّهْدَانِ سُنَّةٌ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
فَرِيضَةٌ وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالسَّعْيُ لَهَا فَرِيضَةٌ وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ
صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَالْخُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَصَلَاةُ الْخَوْفِ وَاجِبَةٌ أَمَرَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا وَهُوَ فِعْلٌ يَسْتَدْرِكُونَ بِهِ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ

« والسَّلام » من الصلاة « فريضة » من كل صلاة لها سلام فلا سلام لسجدة التلاوة
والتَّيَامُنُ به « أى بالسلام » قليلا « بحيث ترى صفحة وجهه للامام والقذ والمأموم » سنة «
والمعتمد ما اعتمده صاحب المختصر أنه فضيلة « وترك الكلام في الصلاة » لغير إصلاحها
« فريضة » وأما من تكلم لإصلاح صلاته أى يسيرا وأما الكثير فيبطل وكذا الناسي
ان تكلم يسيرا فلا شيء عليه وأما الكثير فمبطل « والتشهدان » أى كل تشهد « سنة »
على المشهور .

« والقنوت في الصبح » فقط سرا « حسن » أى مستحب وقوله « وليس بسنة » تأكيد
ولا سجود على من نسيه « واستقبال القبلة فريضة » في كل صلاة ذات ركوع وسجود
وغيرها كصلاة الجنائز إلا في الفرض في شدة الخوف وإلا في حال المرض إذا لم يجد من
يحوله إلى القبلة فإنه يصلى حيث تيسر .

« والوتر سنة واجبة » أى مؤكدة « وكذلك صلاة العيدين و » صلاة « الخسوف »
أى خسوف الشمس والقمر « و » صلاة « الاستسقاء » أى طلب السقيا .

« وصلاة الخوف » أى حالة التحام الحرب « سنة واجبة » أى وجوب السنن المؤكدة
وأكدها الوتر ثم العيدان ثم الخسوف ثم الاستسقاء « أمر الله سبحانه وتعالى بها » بقوله
وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية فالصلاة في نفسها فريضة وعلى الهيئة المذكورة
سنة « وهو فعل يستدركون به فضل الجماعة » أى يحصلون به السنة .

وَالْغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ وَالْجَمْعُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ تَخْفِيفٌ وَقَدْ فَعَلَهُ
 الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةَ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَجَمْعُ الْمُسَافِرِ فِي
 جِدِّ السَّيْرِ رُخْصَةٌ وَجَمْعُ الْمَرِيضِ يَخَافُ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى عَقْلِهِ تَخْفِيفٌ وَكَذَلِكَ
 جَمْعُهُ لِعَلَّةٍ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِهِ وَالْفِطْرُ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ وَالْإِقْصَارُ فِيهِ
 وَاجِبٌ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرِّغَائِبِ وَقِيلَ مِنَ السَّنَنِ وَصَلَاةُ الضَّحَى نَافِلَةٌ

« والغسل لدخول مكة مستحب والجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر » وفي الطين
 والظلمة « تخفيف » أي رخصة « وقد فعله الخلفاء الراشدون » وقد فعله رسول الله ﷺ
 أيضا وهو القدوة وإنما استشهد بفعلهم دون فعله عليه الصلاة والسلام لأن فعله يتطرق إليه
 النسخ دون فعلهم لأنه لا نسخ بعد وفاته ﷺ .

« والجمع بعرفة » بين الظهر والعصر « وبالمزدلفة » بين المغرب والعشاء « سنة واجبة »
 أي مؤكدة « وجمع المسافر » سفرا واجبا كسفر الحج الواجب أو مندوبا أو مباحا كحج
 التطوع والتجارة « في » حال « جد السير رخصة » وظاهره اشتراط جد السير وهو نص
 المدونة والذي في المختصر عدم الإشتراط .

« وجمع المريض الذي يخاف أن يغلب على عقله » عند الصلاة الثانية « تخفيف » أي
 رخصة فإذا جمع ولم يغلب على عقله في وقت الثانية فإنه يعيدها « وكذلك جمعه » أجل
 « علة به » تخفيف « فيكون ذلك أرفق به » لأنه إذا جمع كان له قيام واحد ووضوء
 واحد فبالجمع حصل التخفيف .

« والفطر في السفر » الذي تقصر فيه الصلاة ويرخص فيه الجمع « رخصة » إن شاء
 فعل وإن شاء ترك والمشهور أن الصوم أفضل « والإقصار فيه » أي قصر الصلاة في السفر
 بشرطه « واجب » وجوب السنن المؤكدة فلا يحرم الإتمام « وركعتا الفجر من الرغائب »
 لهما نية تخصهما « وقيل » هما « من السنن » والأول هو المشهور « وصلاة الضحى نافلة »
 أي مؤكدة والنافلة ما دون السنة والرغيبة .

وَكَذَلِكَ قِيَامُ رَمَضَانَ نَافِلَةٌ وَفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ وَمَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَالْقِيَامُ مِنَ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّوَافِلِ الْمُرَغَّبِ فِيهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَرِيضَةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا وَكَذَلِكَ مَوَارَاتُهُمْ بِالدفْنِ وَغُسْلُهُمْ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا مَا يُلْزَمُ الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَفَرِيضَةُ الْجِهَادِ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا أَنْ يَغْشَى الْعَدُوَّ مُحَلَّةٌ قَوْمٍ

« وكذلك قيام شهر رمضان نافلة وفيه فضل كبير » لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وإلى هذا أشار الشيخ بقوله « ومن قامه إيماناً واحتساباً » أى محتسباً أجره على الله « غفر له ما تقدم من ذنبه » بمحض الإحسان .

« والقيام من الليل في رمضان وغيره من النوافل المرغب فيها والصلاة على موتى المسلمين فريضة » من فروض الكفاية « يحملها من قام بها » عن الباقيين وكذلك « مواراتهم بالدفن » أى موتى المسلمين « وغسلهم سنة واجبة » أى مؤكدة ولا يخفى غدم الملامة في كلامه فان من يقول بسنية الغسل والصلاة رمن يقول برجوبها والراجح القول بوجوب الغسل والصلاة .

« وكذلك طلب العلم فريضة عامة » أى واجبة على جميع المسلمين « يحملها من قام بها » عن الباقيين « إلا » فيه « ما يلزم الرجل في خاصة نفسه » كالنوحيد والوضوء والصلاة والحج والبيع والشراء لما تقرر وثبت أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه فهذه من فروض الاعيان لا يحملها احد عن أحد .

« وفريضة الجهاد عامة » أى واجبة على جميع المسلمين « يحملها من قام بها منهم » فتسقط عن الباقيين « إلا أن يغشى العدو محلة قوم » أى يغير ويهجم على محلة قوم بفتح الميم

فَيَجِبُ فَرَضاً عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا مِثْلِي عَدَدِهِمْ وَالرِّبَاطُ فِي ثُغُورِ
 الْمُسْلِمِينَ وَسَدُّهَا وَحِيَاظَتُهَا وَاجِبٌ يَحْمِلُهُ مَنْ قَامَ بِهِ وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ
 فَرِيضَةٌ وَالْإِعْتِكَافُ نَافِلَةٌ وَالتَّنْفُلُ بِالصَّوْمِ مُرْغَبٌ فِيهِ وَكَذَلِكَ صَوْمُ
 يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَيَوْمِ عَرَفَةَ وَالتَّرْوِيَةِ وَصَوْمُ يَوْمِ
 عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْحَاجِّ وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ
 فَرِيضَةٌ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَجُّ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ

المكان ينزله القوم « فيجب فرضا عليهم » أى يجب وجوبا مؤكدا عنا على الذكر والأنثى
 الحر والعبد « قتالهم إذا كانوا مثلى عددهم » فإذا بلغ عدد الكفار أكثر من مثلهم
 جاز لهم الفرار .

« والرباط » وهو الإقامة « في ثغور المسلمين » وهى الفرج الكائنة بين المسلمين والكفار
 « سدها وحياطتها » أى حفظها « واجب » وجوب فرض الكفاية « يحمله من قام به »
 عن بقية المسلمين « وصوم شهر رمضان فريضة » على كل مسلم مكلف .

« والاعتكاف » وهو ملازمة المسجد المباح للذكر وتلاوة القرآن « نافلة » وقيل انه
 سنة « والتنفل بالصوم مرغّب فيه » وهو أحسن ما فسر به قوله تعالى إنما يوفى الصابرون
 أجرهم بغير حساب فقد فسر الصبر بالصوم « وكذلك صوم يوم عاشوراء » بالمد وهو
 العاشر من المعرم مرغّب فيه « و » كذلك صوم شهر « رجب مرغّب فيه » « و » كذلك
 صوم شهر « شعبان » مرغّب فيه .

« و » كذلك صوم « يوم عرفة » وهو التاسع من ذى الحجة مرغّب فيه « و » كذلك
 صوم « يوم التروية » وهو الثامن من ذى الحجة مرغّب فيه « وصوم يوم عرفة لغير الحاج
 أفضل » وفي نسخة أحسن « منه للحاج » وأما الحاج فالفطر له أفضل .

« وزكاة العين » الذهب والفضة « و » زكاة « الحرث » و « زكاة الماشية فريضة » أى
 كل ذلك واجب « وزكاة الفطر سنة » أى واجبة بالسنة وهو معنى قوله « فرضها رسول
 الله ﷺ » أى فهى واجبة بالسنة « وحج البيت فريضة » فى العمر مرة واحدة .

وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَالتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَالتَّيَّةُ بِالْحَجِّ فَرِيضَةٌ وَالطَّوَافُ
لِلْإِفَاضَةِ فَرِيضَةٌ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ وَالطَّوَافُ الْمُتَّصِلُ بِهِ
وَاجِبٌ وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ أَكْذُ مِنْهُ وَالطَّوَافُ لِلْوَدَاعِ سُنَّةٌ وَالْمَبِيتُ
بِمِنَى لَيْلَةَ يَوْمِ عَرَفَةَ سُنَّةٌ وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ
فَرِيضَةٌ وَمَبِيتُ الْمَزْدَلِفَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَوُقُوفُ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ مَأْمُورٌ بِهِ
وَرَمْيُ الْجِمَارِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ الْخِلَاقُ وَتَقْيِيلُ الرُّكْنِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ
وَالْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ سُنَّةٌ وَالرُّكُوعُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ وَغُسْلُ عَرَفَةَ سُنَّةٌ

« والعمره سنة واجبة » أى مؤكدة مرة واحدة في العمر « والتلبية » في الحج والعمره
« سنة واجبة » أى مؤكدة « والتية بالحج فريضة و » كذا « الطواف للإفاضة » وهو الذى
يفعل بعد الرجوع من عرفه « فريضة » بلا خلاف .

« و » كذلك « السعى بين الصفا والمروة فريضة وكذلك الطواف المتصل به » أى
بالسعى وهو طواف القدوم « واجب » يترقب على تركه دم « وطواف الإفاضة آكدمنه »
أى من طواف القدوم « والطواف للوداع سنة » والذى في المختصر أنه مستحب « والمبيت
بمعنى ليلة يوم عرفه سنة » لادم على من تركه وقوله « والجمع بعرفة واجب »
تكرار مع ما تقدم .

« والوقوف بعرفة فريضة » بلا خلاف « ومبيت المزدلفة سنة واجبة » أى مؤكدة
« ووقوف المشعر الحرام مأمور به » استحبابا « ورمى الجمار سنة واجبة » أى مؤكدة
« وكذلك الخلاق » في حق الرجل دون المرأة « سنة واجبة » أى مؤكدة .

« وتقْيِيلُ الرُّكْنِ » يعنى الحجر الأسود في أول شوط « سنة واجبة » أى مؤكدة
« والغسل للإحرام سنة » للرجل والمرأة ولو حائضا أو نفساء « والركوع عند الإحرام
سنة وغسل عرفه » لأجل الوقوف بعرفة سنة .

وَالْغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ
 بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ
 فَذَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَاخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِ التَّضْعِيفِ
 بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَمْ
 يُخْتَلَفْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا
 سِوَاهُ وَسِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ إِنَّ
 الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِدُونَ الْأَلْفِ

وقوله « والغسل لدخول مكة مستحب » تكرار .

« والصلاة في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وفي رواية بخمس
 وعشرين جزأ ولا تنافي لجواز كون الجزء أكبر من الدرجة « والصلاة في المسجد الحرام
 ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام فذا أفضل من الصلاة في سائر المساجد » ويلهما في
 الفضل مسجد ايلياء وهو بيت المقدس .

« واختلف في مقدار التضعيف » أي الزيادة « بذلك » التفضيل « بين المسجد الحرام
 ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام » لم يرد ما هو الظاهر من أنه اختلف بماذا يفضل
 أحد المسجدين على الآخر وإنما أراد بيان الخلاف الواقع بين العلماء هل مكة أفضل أو
 المدينة ومشهور المذهب أن المدينة أفضل ومعنى التفضيل بينهما أن ثواب العمل في إحداهما
 أكثر من ثواب العمل في الأخرى .

« ولم يختلف أن الصلاة في مسجد الرسول » عليه الصلاة والسلام « أفضل من ألف
 صلاة فيما سواه وسوى المسجد الحرام من المسجد » واختلفت هل الصلاة فيه أفضل أو
 الصلاة في المسجد الحرام ، فأهل « أي علماء » المدينة المشرفة يقولون ان الصلاة فيه « أي
 في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام » أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الألف
 قال بعضهم معناه بسبعمائة .

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَائِضِ وَأَمَّا التَّوَافِلُ فَفِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ وَالتَّنْفُلُ بِالرُّكُوعِ
لِأَهْلِ مَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الطَّوَافِ وَالطَّوَافُ لِلْغُرَبَاءِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ
الرُّكُوعِ لِقِلَّةِ وُجُودِ ذَلِكَ لَهُمْ وَمِنَ الْفَرَائِضِ غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ
وَلَيْسَ فِي النَّظَرَةِ الْأُولَى بِغَيْرِ تَعَمُّدٍ حَرَجٌ وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الْمُتَجَالَّةِ
وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الشَّابَّةِ لِعُذْرِ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهَا وَشَبَّهَ

«وهذا» التفضيل الذي ذكر إنما هو «في الفرائض وأما التوافل» فعلها «في البيوت
أفضل» لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم أى شيئاً من صلاتكم
في بيوتكم .

«والتنفل بالركوع لاهل مكة» أى سكانها «أحب إلينا» أى إلى المالكية «من
الطواف» لثلاثي أضعوا الغريباء «والطواف للغريباء» وهم أهل المواسم «أحب إلينا» من
الركوع لقلة وجود ذلك لهم «وذلك أن الطواف إنما يكون حول البيت الحرام وأما
الركوع فيتيسر ولو للخارج من مكة .

«ومن الفرائض غض البصر» قال ابن القطان الاجماع على أن العين لا تتعلق بها كبيرة
ولكنها أعظم الجوارح آفة على القلب وأسرع الأمور في خراب الدين والدنيا «عن النظر
إلى جميع المحارم» أى المحرمات كالنظر للأجنبية والأمرد على وجه التلذذ لقوله تعالى
قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية الغض لإسم للكسر والبصر للعين «وليس في النظرة
الأولى إلى المحارم بغير تعمد» أى قصد «حرج» أى اثم .

«ولا» حرج «في منظر إلى المتجالة» أى التى لأرب فيها للرجال «ولا» حرج
«في النظر إلى الشابة» وتأمل صفتها «لعذر من شهادة عليها» في نكاح أو بيع ومثل
الشاهد الطبيب والجرائحى وإليه أشار بقوله «أو شبهه» أى شبه العذر من شهادة فيجوز
للطبيب والجرائحى النظر إلى موضع العلة وإن كانت في العورة لكن يقرر الثوب قبالة
العلة وينظر إليها لأنه إذا لم يقرر الثوب لربما تعدى نظره إلى غير موضع العلة .

وَقَدْ أُرْخِصَ فِي ذَلِكَ لِلخَاطِبِ وَمِنَ الْفَرَائِضِ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْكَذِبِ
وَالزُّورِ وَالْفَحْشَاءِ وَالغِيبَةِ وَالتَّمِيمَةِ وَالْبَاطِلِ كُلِّهِ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ

« وقد أُرْخِصَ في ذلك » أى في النظر إلى الشابة « للخطاب » أى إذا كان قصده
مجرد علم صفتها فقط وهذا نظره قاصر على رؤية الوجه والكفين وإنما رخص له في
النظر إليهما لأنه يستدل برؤية الوجه على الجمال وبرؤية الكفين على خصب البدن ومصدر
ذلك أمره عليه الصلاة والسلام بذلك .

« ومن الفرائض صون اللسان » أى حفظه « عن الكذب » وهو الأخبار عن
الشيء على غير ما هو عليه « و » من الفرائض أى من الأمور الواجبة على كل إنسان بعينه
صون اللسان عن شهادة الزور « وهو أن يشهد بما لم يعلم وإن وافق الواقع » و « منها
صون اللسان عن « الفحشاء » وهى كل محرم أى من قول أو فعل .

« و » منها صون اللسان عن « الغيبة » وهى أن يقول الإنسان في غيره في غيبته
ما يكره أى من شأنه فخرج ما إذا كان إنسان يكره أن يذكر بطاعة لأن هذا مدح والمدح
ليس شأنه ذلك فإذا مدحه بما يكرهه وليس فيه فيحرم من جهة أنه كذب لامن جهة
أنه غيبة .

« والتَّمِيمَةُ » أى ومنها صون اللسان عن النيمة وهى نقل الكلام عن المتكلم به
إلى غير المتكلم به على وجه الإفساد بالإضافة البيانية أى وجه هو الإفساد « و » عن
« الباطل كله » أى يجب صون اللسان عن الباطل كله من الأقوال حيث كان مصدرها
اللسان فالمراد الباطل في الأقوال والباطل أكثر من أن يحصى وهو خلاف الحق .

ثم استدل على ما ذكر به حديثين صحيحين وإن كانا لا ينتجان خصوص المدعى وهو
الفرضية إلا أنهما ينتجان المدعى بوجه عام وهو مطلق طلب صون اللسان على الكذب
بقوله « قال الرسول عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا
أو ليصمت » لما كان ظاهر الحديث أنه مخير بين قول الخير أو السكوت عنه . وهذا غير

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ وَحَرَمُ اللَّهِ
 سُبْحَانَهُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَلَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ
 مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيْمَانِهِ أَوْ يَزْنِيَ بَعْدَ إِحْصَانِهِ أَوْ يَقْتُلَ نَفْسًا
 بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ يَفْرُقَ مِنَ الدِّينِ

صحيح لأن الكلام قد يكون واجبا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلذا صرف
 عن ظاهره وقيل ان معناه فليقل خيرا يثب عليه ويسكت عن شر يعاقب عليه أى
 فيكون مطلوبا بالأميرين فعل الخير والسكوت عن الشر .

« وقال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعينه » الذى لا يعنيه هو كل ما لا تعود عليه
 منه منفعة لدينه ولا لاخرته والذى يعنيه ما يكون في تركه فوات الثواب وإنما قال من
 حسن اسلام المرء ولم يقل من اسلام المرء لأن ترك ما لا يعنى ليس هو الاسلام ولا جزأ
 منه وإنما هو من أوصافه الحسنة .

« وحرم الله سبحانه وتعالى دماء المسلمين » بقوله ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا
 بالحق وكذا دماء أهل الذمة والمعاهد « و » حرم سبحانه وتعالى « أموالهم وأعراضهم »
 بقوله ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال ﷺ ان أربى الربا عند الله استحلل
 عرض المسلم مفاد الحديث اعتقاد حليته إلا أنه ليس مجرد وإنما المراد التكلم في عرضه لكن
 لما كان التكلم في الأعراض كأنه مستحل لها أطلق عليه الاستحلل والاستثناء في قوله
 « إلا بحقها » راجع للأموال الثلاثة فجوز الأموال ان من استهلك شيئا منها فعليه قيمته
 وحق الأعراض ما يأتى من قوله ولا غيبه في هذين في ذكر حالهما .

وحق استباحه الدماء ما أشار اليه بقوله « ولا يحل دم امرئ مسلم إلا ان يفكر بعد
 إيمانه » أى بعد ان يستتاب ثلاثة أيام « أو يزنى بعد احصانه او يقتل نفسا بغير نفس او
 فساد في الارض » وهو قطع الطريق لمنع السلوك .

« او يفرق من الدين » بأن يعتقد اعتقاد أهل الأهواء الذين قال فيهم النبى ﷺ يرفقون

وَلْتَكْفُ يَدُكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ دَمٍ وَلَا تَسْعَ
 بِقَدَمَيْكَ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَكَ وَلَا تُبَاشِرْ بِفَرْجِكَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِكَ
 مَا لَا يَحِلُّ لَكَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَى قَوْلِهِ
 فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ
 وَأَنْ يُقَرَّبَ النِّسَاءُ فِي دَمٍ حَيْضَةٍ أَوْ نَفَاسَةٍ وَحَرَّمَ مِنَ النِّسَاءِ مَا تَقَدَّمَ
 ذِكْرُنَا إِيَّاهُ وَأَمَرَ بِأَكْلِ الطَّيِّبِ وَهُوَ الْحَلَالُ

من الدين كما يرق السهم من الرمية في المصباح مرق السهم من الرمية مروفاً من باب قعد
 نفذ من الجانب الآخر أنتهى والرمي ما يرمى من الحيوان ذكراً كان أم أنثى .

« ولتكف يدك عما لا يحل لك » تناوله « من مال كالسرقة او » مباشرة « جسد »
 غير الزوجة والأمة مما يتلذذ به ذكراً كان أم أنثى « او » مباشرة « دم » قتلاً او جرحاً
 « ولا تسع بقدميك فيما لا يحل لك » المشى اليه كالزنا .

« ولا تباشر بفرجك او بشيء من جسدك ما لا يحل لك » مثل الزنا واللواط
 والاستنماء باليد « قال الله سبحانه » وتعالى « والذين هم لفروجهم حافظون إلى قوله
 فאלئلك هم العادون » أى المتجاوزون ما لا يحل لهم .

« وحرم الله سبحانه الفواحش » قال التتائى هى كل مستقبح من قول او فعل « مآظهر
 منها » على الجوارح « وما بطن » في الضمائر « و » حرم الله سبحانه وتعالى « ان يقرب
 النساء في دم حيضهن او نفاسهن » بالجماع في الفرج بل يحرم التمتع بغير النظر بما بين السرة
 والركبة ولو بغير الوطء ومن فوق حائل ولا حرج في النظر ومصادق هذا قوله تعالى ولا
 تقربوهن حق يطهرن .

« وحرم من النساء ما تقدم ذكرنا إياه » في باب النكاح وهو انه يحرم سبع بالقربة
 وسبع بالرضاع والصهر « وأمر بأكل الطيب وهو الحلال » والحلال هو ما انحلت عنه
 التبعات فلم يتعلق به حق الله ولا حق لغيره وإليه الإشارة بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَلْبَسَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَرْكَبَ
 إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَسْكُنَ إِلَّا طَيِّبًا وَتَسْتَعْمِلَ سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ طَيِّبًا وَمِنْ
 وَرَاءِ ذَلِكَ مُشْتَبِهَاتٌ مَنْ تَرَكَهَا سَلِمَ وَمَنْ أَخَذَهَا كَانَ كَالرَّائِعِ حَوْلَ
 الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ أَمْوَالِ الْبَاطِلِ
 وَمِنْ الْبَاطِلِ الْغَضَبُ وَالتَّعَدِّي وَالْحَيَانَةُ وَالرِّبَا وَالسُّخْتُ

كانوا من طيبات ما رزقناكم والمراد بالأكل هنا الانتفاع فاذا علمت ان الله تعالى أمرك
 تأكل الطيب « فلا يحل لك ان تأكل إلا طيبا » اى حلال قال ابن عباس لا يقبل الله صلاة
 من في بطنه حرام .

« ولا » يحل لك « ان تلبس إلا طيبا » اى حللا « ولا » يحل لك « ان تركب »
 شيئا من الدواب « إلا طيبا » فركوب الدابة المفصوية او المشتراة بمال حرام حرام .

« ولا » يحل لك « ان تسكن إلا طيبا » فسكنى ما اشترى بمال حرام حرام
 « وتستعمل سائر ما تنتفع به طيبا » اى حللا « ومن وراء ذلك » اى الحلال أمور
 « متشابهات من تركها سلم ومن أخذ منها كان كالرائع حول الحمى يوشك » بكسر الشين
 اى يقرب « ان يقع فيه » فاذا وقع فيه فانه يخاف عليه من سطوة صاحب الحمى والحمى
 لغة ما يحميه صاحب الشوكة ويمنع غيره من الرعى فيه والقصد اجتناب المتشابه والاقتصار
 على محقق الحل .

« وحرم الله سبحانه أكل المال بالباطل » اى أخذه من وجه غير جائز وليس المراد
 حقيقة الأكل وإنما عبر عن الأخذ بالأكل لأن الغالب فيما يكتسب ان يراد للأكل .

« ومن الباطل الغضب » وهو استيلاء يد عادية على مال الغير « و » من الباطل
 « التعدي » في الكراء « و » منه « الحيانة » وهو ان يخون غيره في ماله او أهله او في
 أمانيه او نفسه « و » منه « الربا » وهو الزيادة في الثمن او الاجل على غير وجه سائغ .
 « و » منه « السحت » وهو الرشوى التي يأخذها الشاهد على شهادته او القاضى على

وَالْقِمَارُ وَالْغَرَرُ وَالْغِشُّ وَالْخَدِيعَةُ وَالْخِلَابَةُ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ
وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَمَا ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَمَا أَعَانَ
عَلَى مَوْتِهِ تَرَدُّ مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقَذَةً بَعْصاً أَوْ غَيْرَهَا

حكمه والذي في غير هذه النسخة الرشوة بالهاء وكذا في المصباح بالهاء « و » منه « القمار »
وهو ما يأخذ بعضهم من بعض على لعب الشطرنج ونحوه « و » منه « الغرر » الكثير
كشراء الطير في الهواء والسماك في البحر وأما اليسير فمفتقر لأن البيعات لا تنفك عنه
كالحبوب المباعه فانها لا تخلو من نحو طين .

« و » منه « الغش » بكسر الغين وهو خلط الشيء بغير جنسه او بحبسه الدنيء « و » منه
« الخديعة » بالكلام او الفعل ليتوصل إلى عرض دنيوى كان يقول من يتعاطى البيع
لرجل قدم عليه نهارك مبارك حصل أنسك قصده التوصل إلى ان يشتري منه « و » منه
« الخلابه » بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وفست بالخدِيعَة .

« وحرّم الله سبحانه وتعالى « أكل الميتة » ما عدا ميتة البحر « و » أكل « الدم » وحرّم
« لحم الخنزير » اى أكله « و » حرّم أكل « ما أهل لغير الله به » اى ما ذبح ورفعتم عليه
الاصوات بغير ذكر الله تعالى مثل ان يذكر عليه اسم المسيح .

« و » حرّم الله سبحانه وتعالى أكل « ما ذبح لغير الله » كالأصنام وفي كلامه هنا مع
ما تقدم من قوله في الضحايا ولا بأس بأكل طعام أهل الكتاب معارضة وجهها ان من
جملة طعام أهل الكتاب ذبائحهم لقصد عيسى مثلاً فيكون مفيد الحل ما ذبح لغير الله
وأجاب ابن عمر بأن ما قاله هنا محمول على ذبائح الجوس ويبقى ما في الضحايا على إطلاقه
وحاصل هذا الجواب ان ذبائح أهل الكتاب تؤكل مطلقاً أهل عليها لغير الله أولاً وليس
كذلك وفقه المسألة ان ذبح الكتابي لا يحل إذا أهل به لغير الله وذبح الجوس لا يحل مطلقاً .
« و » أكل « ما » اى الذى « أعان على موته ترد من جبل » اى فلا يؤكل ولو ذكى
لأنه لا بدري هل مات من الزكاة او السقوط من علو إلى سفلى كما لو سقط من نحو جبل
« أو » أعان على موته « وقذة » اى رمية « بعصاً او غيرها » كالحجر .

وَالْمُنْخَنَقَةُ بِجَبَلٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ كَالْمَيْتَةِ وَذَلِكَ إِذَا صَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى حَالٍ لَا حَيَاةَ بَعْدَهُ فَلَا ذِكَاةَ فِيهَا وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ فَإِنْ أَسْتَغْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا وَلَا بَأْسَ بِالْإِتِّفَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُبَاعُ

« و » حرم الله « المنخنقة » أى أكلها وهى ما تخنق « بجبل او غيره » مثل ان تخنق بين عودين ودليل تحريم هذه المذكورات قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الخ الآية « إلا ان يضطر إلى » أكل « ذلك » فانها لا يحرم أكلها « ك » المضطر لأكل « الميتة » من مأكول اللحم وغيره ما عدا ميتة الأدمى .

« ذلك » أى تحريم أكل المتردية وما ذكر معها « إذا صارت بذلك » الفعل الذى هو التردى أو الوقذ أو الخنق « إلى حال لا حياة بعده » عادة فاذا وصلت إلى هذه الحالة « فلا ذكاة » تؤثر « فيها » ظاهرة سواء أنفذت مقاتلتها أم لا وهو خلاف المذهب والمذهب التفصيل فان أنفذت مقاتلتها تحقيقا أو شكالم فقد فيها الذكاة وإلا فالذكاة مفيدة فيها وان أيس من حياتها .

« ولا بأس للمضطر » الذى بلغ الجوع منه مبلغا يخاف منه على نفسه الهلاك « ان يأكل الميتة » وظاهر قوله ولا بأس ان ترك الأكل أفضل وليس كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم .

« و » إذا أكل لا بأس أن « يشبع » منها كما قال ابن ناجي وعند مالك لا يأكل إلا ما يسد رمقه خاصة « و » أن « يتزود » منها فقال مالك له ذلك وقيل ليس له ذلك وإذا قلنا بالأول « ف » انه ان « استغنى عنها طرحها » أى وجوبا .

« ولا بأس بالإتفافع بجلبها » أى الميتة « إذا دبغ » في اليابسات والماء فقط أما إذا لم يدفع فلا ينتفع به أصلا « ولا يصلى عليه ولا يباع » على المشهور فالمشهور انه لا يصلى عليه ولا يباع .

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا ذُكِّتَ وَيَبْعَهَا وَيُتَنَفَّعُ بِصُوفِ
 الْمِئْتَةِ وَشَعْرَهَا وَمَا يُنَزَعُ مِنْهَا فِي الْحَيَاةِ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ وَلَا يُتَنَفَّعُ
 بِرِيشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَنْبِيَإِهَا وَكَرِهَ الْإِنْتِفَاعُ بِأَنْبَابِ الْفِيلِ
 وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَنْزِيرِ حَرَامٌ وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِشَعْرِهِ وَحَرَّمَ
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ شُرْبَ الْخَمْرِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا وَشَرَابَ الْعَرَبِ يَوْمَئِذٍ فَضِيخُ
 التَّمْرِ وَبَيَّنَّ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ مِنَ الْأَشْرِبَةِ
 فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ

« ولا بأس بالصلاة على جلود السباع إذا ذكيت ببيعها وينتفع بصوف المئنة وشعرها
 ينزع منها في » حال « الحياة » أى ان جز أيضا والضمير في منها راجع للمئنة لان حيث
 كرنها مئنة بالفعل أى مئنة بحسب الامكان « وأحب إلينا أن يغسل » وقال ابن حبيب
 يجب غسله .

« ولا » ينتفع بريشها ولا بقرنها وأظلافها » المراد بالريش قصب ريش المئنة لأن
 لزغب كالشعر في طهارته بالجز وأما القرن فلا ينتفع به مطلقا طرفه وأصله سواء في عدم
 الانتفاع والأظلاف هى الأخفاف « وأنبيأها وكره الانتفاع بأنياب الفيل » أى غير المذكى .
 « وكل شيء من الخنزير » لحمه وشعره وعظمه وجلده « حرام » أى أكله والانتفاع به
 « وقد أُرخص في الانتفاع بشعره » لأنه ليس بنجس على المشهور « وحرم الله سبحانه »
 وتعالى « شرب الخمر قليلا وكثيرا » قال في شرح عمدة الأحكام ان بعض الشيوخ يقول
 حتى لو أخذ منها برأس ابرة على لسان لعد انتهى .

« وشراب العرب » وهم الصحابة وغيرهم لأن الخمر لم يكن حراما قبل « يومئذ » أى
 يوم تحریم « الخمر فضيخ التمر » بقاء وضاد وخاء معجمتين بينهما تحية ساكنة وهو تمر يرس
 ويحعل في الأوانى ويحعل عليه ماء ويترك حتى يتخمر أى يصير خمر أسكرا « وبين الرسول
 عليه » الصلاة و « السلام أن كل ما أسكر كثيره من جميع الاشربة فقليله حرام أى ولو لم يسكر .

وَكُلُّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ فَأَسْكِرَهُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَهُوَ خَمْرٌ وَقَالَ الرَّسُولُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا وَنَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ مِنَ
 الْأَشْرِبَةِ وَذَلِكَ أَنْ يُخْطَا عِنْدَ الْإِنْتِزَاقِ وَعِنْدَ الشُّرْبِ وَنَهَى عَنِ الْإِنْتِزَاقِ
 فِي الدُّبَاءِ وَالْمُزَقَّتِ وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ
 وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَدَخَلَ مَدْخَلَهَا

« وكل ما خامر ، أي ستر ، العقل فأسكره من كل شراب فهو خمر ، لما كان يتوهم
 قصر الخمر على ماء العنب قال وكل ما خامر العقل أي ستر العقل وقوله فأسكره أي فليس
 المراد كل سائر للعقل بل أراد سترًا تسبب عنه أسكار أي نشوة وفرح .
 « وقال الرسول عليه الصلاة والسلام إن الذي حرم شربها ، وهو الله ، حرم بيعها ،
 روى مالك في الموطأ أن ابن عباس قال أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر فقال له
 رسول الله ﷺ أما علمت أن الله حرمها قال لا فأسأله إنسان إلى جنبه فقال له رسول الله
 ﷺ إن الذي حرم شربها حرم بيعها ففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما .
 « ونهى ، عليه الصلاة والسلام ، عن الخليطين من الأشربة ، أي عن شرب الخليطين
 لأن النهي إنما يتعلق بالأفعال « و » يصور « ذلك » بعالتين إحداهما « أن يخطأ عند
 الانتزاع » بأن يفضخ التمر والزبيب مثلاً ويخطأ ويوضع في إناء ويصب عليهما الماء ويترك
 حتى يتخمرا « و » الحالة الثانية أن ينبذ هذا على حدة وهذا على حدة ثم يخطأ « عند
 الشرب » فالنهي متعلق بكل من الحالتين .
 « ونهى ، عليه الصلاة والسلام » عن الانتزاع في الدباء « بضم الدال وتشديد الباء وبالمد
 القرع « و » عن الانتزاع في « المزفت » وهي قلال تترفت أي تطلّى بالزفت وإنما نهى عن
 ذلك لأن السكر يسرع إليهما « ونهى عليه ، الصلاة و » السلام عن « أكل » كل ذي ناب
 من السباع ، وهو كل ماله ناب يعدو به ويفترس كالفهد والثعلب والنمر والذئب وأما الثعلب فليس
 بسبع وإن كان له ناب لأنه لا يعدو به ولا يفترس .
 « ونهى عليه ، الصلاة و » السلام عن أكل لحوم الحمر الأهلية ودخل مدخلها « في منع

لَحُومُ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَتَرَكِبُوهَا زِينَةً وَلَا ذَكَاةً فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا فِي الْحُمْرِ الْوَحْشِيَّةِ وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنْهَا وَمِنَ الْفَرَائِضِ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ فَلْيَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا لَيًّا وَلْيُعَاشِرْهُمَا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يُطْعِمَا فِي مَعْصِيَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَيُّوبَ الْمُؤْمِنِينَ

الاكل . لحوم الخيل والبغال ، أى شارك أكلها في الحرمة أكل لحوم الخيل الخ وذلك ان الله تعالى لما ذكر الأنعام قال لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولما ذكر هؤلاء لم يذكر غير الركوب والزينة فدل على أنه لا يجوز فيها إلا ذلك وإلى ذلك الغرض أشار الشيخ بقوله « لقول الله تبارك وتعالى لتربوها زينة ، أى يتزين بها .

«ولا ذكاة في شئ . منها ، أى من ذى الناب وما بعده أى لا تعمل فيه الذكاة شيئاً أصلاً بحيث يترتب عليها حل الأكل ، إلا في الحمر الوحشية ، فإنها تعمل فيها الذكاة ما دامت متوحشة والاستثناء في كلامه منقطع لأن الحمر الوحشية لم تدخل فيما تقدم .

«ولا بأس بأكل سباع الطير ، كالبازى وظاهر قوله « وكل ذى مخلب منها ، ان السباع غير ذى المخلب وليس كذلك ويلتزم التأويل في كلامه بأن نقول تقديره «هى كل ذى مخلب منها والمخلب الظفر الذى يعقر به .

«ومن الفرائض بر الوالدين وان كانا فاسقين ، بالعمل أو الاعتقاد « وان كانا مشركين ، أى فيقود الأعمى منهما للكنيسة ويحملهما لها ويعطيتهما ما ينفقانه في أعيادهما « فليقل لهما قولاً لينا ، بأن لا يرفع صوته فوق صوتهما « وليعاشرهما بالمعروف ، أى بكل ما عرف من الشرع الاذن فيه .

«ولا يطعمهما في معصية كما قال الله سبحانه وتعالى ، وانجاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما « و « يجب « على المؤمن أن يستغفر لأبيه المؤمنين « لقوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً ولا يستغفر لهما إذا كانا كافرين بعد الموت اجماعاً .

وَعَلَيْهِ مُوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنَّصِيحَةُ لَهُمْ وَلَا يَبْلُغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ أَنْ يَصِلَ رَحْمَهُ وَمِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ وَيَعُودَهُ إِذَا مَرِضَ

« و » يجب « عليه » أى المؤمن « موالاة المؤمنين » وهى الالفة والاجتماع أى اظهار المحبة لهم وعدم ما يوجب المنافرة من حسد وغيره ..

« و » يجب على المؤمن « النصيحة لهم » أى للمؤمنين لما صح من قوله عليه الصلاة والسلام الدين النصيحة أى معظم الدين النصيحة كما قال الحج عرفة وحين قال له الحاضرون لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فالنصيحة لله ان تصفه بما وصف به نفسه من سائر الصفات الواجبة له وتنزهه عما لا يليق به والنصيحة لكتابه أن تتلوه حق تلاوته وتمثل أوامره وتجتنب نواهيه والنصيحة لرسوله أن تؤمن به وبجميع ما جاء به والنصيحة لأئمة المسلمين بامتثال أوامرهم وإتباع قوانينهم الموافقة للشرع من الموزان والمكاييل وغير ذلك والنصيحة لعامتهم أن ترشدهم إلى ما فيه مصالحهم وأن تعاملهم بالصدق .

« ولا يبلغ أحد حقيقة الإيمان حتى يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه » ذكر المحبة مبالغة لأنها الركن الأعظم ومستلزمة لبقية الأركان فلا يرد أن الإيمان له أركان أخر وذكر الأخ لا يحترزه عن الرسول صلوات الله عليه فإن المرء لا يكون مؤمنا حتى يكون الرسول ﷺ أحب إليه من ماله وولده ونفسه أفاده التثانى .

« و » يجب « عليه » أى المؤمن « أن يصل رحمه » وهو كل قرابة أى ذى قرابة ينسب من جهة الأبوة أو الأمومة « ومن حق المؤمن على المؤمن أن يسلم عليه » أى يبدأه بالسلام « إذا لقيه » من حقه عليه أن « يعود » إذا مرض « ومن آداب ذلك أن يقل عنه السؤال أى عن حاله وأن يظهر له الشفقة وأن لا يقنطه .

وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ وَيَشْهَدُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ فِي السَّرِّ
وَالْعَلَانِيَةِ وَلَا يَهْجُرُ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ وَالسَّلَامُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْهَجْرَانِ
وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتْرَكَ كَلَامَهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْهَجْرَانُ الْجَائِزُ هَجْرَانُ
ذِي الْبِدْعَةِ أَوْ مُتَجَاهِرٍ بِالْكَبَائِرِ لَا يَصِلُ إِلَى عُقُوبَتِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى
مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا وَلَا غِيْبَةَ فِي هَذَيْنِ فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا

« و » من حقه عليه « أن يشتمه إذا عطس » أى يقول له يرحمك الله إذا سمعه يحمده الله
« و » من حقه عليه « أن يشهد جنازته إذا مات » لأجل الصلاة عليه والدفن « وأن يحفظه
إذا غاب في السر » بأن لا يغتابه « و » يحفظه في « العلانية » بأن لا يشتمه ولا يأخذ
ماله علانية .

« ولا » يجوز للمؤمن أن « يهجر أخاه » المؤمن بحيث لا يكلمه ولا يسلم عليه « فوق
ثلاث ليال » بأيامها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال
ومفهومه أن هجران الثلاثة جائز وهو كذلك لأنه لو حرم الهجران مطلقا لكان في ذلك
مشقة لأن طبع الانسان قل أن ينفك عن غضب « والسلام يخرج من الهجران » ان نوى
به ذلك فان رد الآخر فقد خرجا من الهجران معا وإلا فقد خرج المسلم فقط .

« ولا ينبغى » بمعنى يستحب « له أن » لا « يترك كلامه بعد السلام » أى يستحب
له أن يستسلم ويدأوم على كلامه لأن في تركه بعد السلام اساءة الظن به « والهجران الجائز
شئان » هجران ذى البدعة « المحرمة كالقدرية هم طائفة يقولون الخير والشر من الانسان
لا من الله » أو متجاهر بالكبائر أى معلن بها بحيث لا يستتر عند فعلها كما إذا كان
يشرب الخمر مثلا جهارا ويحل هجران معلن الكبيرة إذا كان لا يقدر على عقوبته الشرعية
من أدب ونحوه كبقية أنواع التعزير وإلا لزمه ذلك .

« ولا يقدر على موعظته » أى لشدة تجبره « أو » يقدر عليها لكنه « لا يقبلها » أى
لعدم عقل ونحوه « ولا غيبة في هذين » أى المبتدع والمتجاهر « في ذكر حالهما » أى

وَلَا فِيمَا يُشَاوِرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ وَلَا فِي تَجْرِيعِ شَاهِدٍ
وَنَحْوِهِ وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ تَعْفُو عَنْ ظُلْمِكَ وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ
وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ وَجَمَاعُ آدَابِ الْخَيْرِ وَأَزِمَّتِهِ تَنْفَرُعُ عَنْ أَرْبَعَةٍ
أَحَادِيثَ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

بسبب ذكر حالهما بالفسق بالاعتقاد وبالجراحة فقط إذا سئل عن حالهما بأن يقول في
المتدع فلان اعتقاده باطل لمخالفته أهل السنة وفي حق المتجاهر فلان مصر على الكبائر
فيجوز ذكر كل بما يتجاهر به ويحرم ذكره بغيره من العيوب .

« ولا » تجوز غيبتهما في غير هذين الوجهين إلا « فيما يتشاور فيه » أي الذي تشرع
فيه المشاورة مثل أن يسأل عنه « أ » أجل « نكاح » أي بأن يقول شخص لآخر أريد أن
أتزوج بنت فلان ولا أعرف حاله فيجوز له ذكر حاله بقصد النصيحة لا غير « أو » لأجل
« مخالطة » كالشركة « ونحوه » مثل أن يسأل عنه لأجل أن يتصدق عليه هل هو أهل
لذلك أم لا .

« و » كذا « لا » غيبة « في تجريح شاهد ونحوه » أي نحو الشاهد كالامام للصلاة
يريدون أن يقدموه فسألوه عنه فانه يجوز له أن يخبرهم بجراحته بل يحب عليه ذلك
وكذا يجوز له جراحة الراوى مخافة أن يتقول على النبي ﷺ ما لم يقل .

« ومن مكارم الاخلاق أن تعفو عن ظلمك وتعطي من حرمك وتصل من قطعك »
لهو له عليه الصلاة والسلام أمرني ربي أن أصل من قطعني وأعطي من حرمني وأعفو
عن ظلمي .

« وجماع آداب الخير ، أى خصال الخير وسميت بالآداب لأن بها يحصل التأديب
« وأزمته » جمع زمام الطريق الموصل إليه وهو في الأصل مايقاد به البعير أطلق على
الطريق الموصل للخير على جهة المجاز لأن كلا يقود إلى ماينتفع به « تنفرع » أى تتخرج
« عن أربعة أحاديث » مرفوعة أحدها « قول النى عليه » الصلاة و « السلام من كان يؤمن

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ لَا تَغْضَبْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ
 لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فلا يؤذ جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر « فليقل خيرا أو ليصمت » أى فليقل خيرا يؤجر عليه أو يسكت
 عن شريعاقب عليه .

« و » ثانيها « قوله عليه » الصلاة و « السلام من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه »
 وهو ما لا تعود عليه منه منفعة دنيوية ولا أخروية .

« و » ثالثها « قوله عليه » الصلاة و « السلام ل » لمرجل « الذى اختصرله في الوصية »
 حين قال له أوصني قال « لا تغضب » فردد مرارا أى فرجع ترجيعا مرارا أى حيث يقول
 له أوصني يعتقد أن عدم الغضب ليس أمرا يعتد به فقال لا تغضب مفيد أنه أن عدم الغضب
 أمر عظيم يعتد به لما يترتب على الغضب من المفساد الدنيوية والأخروية وعلى عدمه من
 المصالح والشعرات الأخروية ما لا يحصى لأن الله تعالى خلق الغضب من النار وعجنه
 بطينة الانسان فمهما توزع في غرض من أغراضه اشتعلت نار الغضب فيه وفارت فورانا
 يغلي منه دم القلب وينتشر في العروق فيرتفع إلى أعالي البدن ارتفاع الماء في القدر ثم
 ينصب في الوجه والعينين حتى يحمرأ منه إذ البشرة لصفائها كالزجاجه تحكى ما وراءها
 وغرض الشارع صلوات الله عليه أى لاتعمل موجبات الغضب لإنة ينهأ عن شئ جبيل
 عليه لأنه لا يمكن إخراجه عن جبلته .

« و » رابعها « قوله عليه » الصلاة و « السلام المؤمن يحب لأخيه المؤمن ما يحب
 لنفسه » وهو في البخارى بلفظ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
 أى من الطاعات والأشياء المباحات .

وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَعَمَّدَ سَمَاعَ الْبَاطِلِ كُلِّهِ وَلَا أَنْ تَتَلَذَّذَ بِسَمَاعِ كَلَامِ
 امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَكَ وَلَا سَمَاعُ شَيْءٍ مِنْ أَلْمَلَاهِي وَالْغِنَاءِ وَلَا قِرَاءَةِ
 الْقُرْآنِ بِاللُّحُونِ الْمُرْجَعَةِ كَتَرْجِيعِ الْغِنَاءِ وَلِيَجَلَّ كِتَابُ اللَّهِ الْعَزِيزُ
 أَنْ يُتْلَى إِلَّا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ وَمَا يُوقِنُ أَنَّ اللَّهَ يَرْضَى بِهِ وَيُقَرِّبُ مِنْهُ
 مَعَ إِحْضَارِ الْفَهْمِ لِذَلِكَ

« ولا يحل لك » أيها المكلف « أن تتعمد سماع الباطل كله » كان الباطل قولاً
 كالغيبة أو فعلاً كصوت آلات الملاهي وصوتها فعل لها حقيقة وفعل للشخص من حيث
 أنه متسبب عن فعله « ولا » يحل لك « أن تتلذذ بسماع صوت » كلام « امرأة لا تحل
 لك أي لا يحل لك مناكحتها أي فيعوز التلذذ بكلام من تحل من زوجة أو أمة وكذا
 لا يحل التلذذ بصوت الأمرد الذي فيه لين .

« ولا » يحل لك « سماع شيء من آلات الملاهي » كالعود « و » كذا لا يحل لك
 سماع « الغناء بالمدا » وهو الصوت الذي يطرب به .

« ولا » يحل لك « قراءة القرآن » ولا سماعه « باللحون المرجعة » أي الأصوات
 المطربة « كترجيع الغناء » بالمدا أي المشبهة بالغناء « وليحل » أي يعظم ويشترط « كتاب
 الله العزيز أن يتلى » أي يقرأ « إلا بسكينة ووقار » أي طمأنينة وتعظيم فمرجع الطمأنينة
 إلى سكوت الجوارح بحيث لا يعثب بيده ولا ينظر إلى ما يلهم ومرجع التعظيم إلى كونه
 إذا عرض له الريح يمسك عن القراءة حتى يتكامل خروجه ونحو ذلك :

« وما يوقن أن الله يرضى به ويقرب منه » أي على حالة يغلب على ظنه أن الله يرضى
 بها بأن يكون على طهارة ومستقبل القبله جالسا كجلوس المتعلم بين يدي أستاذه أو قائما
 في الصلاة وقوله ويقرب منه أي يوقن أن الله يقرب القاري منه أي بوجهة وحالة تقرب
 القاري من المولى أي قرب قبول واحسان « مع احضار الفهم لذلك » أي لما يتلوه فإذا مر
 بآية نهى تيقن أنه المنهى أو بآية أمر تيقن أنه المأمور فهذا من ثمرات احضار الفهم .

وَمِنَ الْفَرَائِضِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ
 بَسَطَتْ يَدُهُ فِي الْأَرْضِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَصِلُ يَدُهُ إِلَى ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ
 فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِقَلْبِهِ وَفَرَضُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُرِيدَ بِكُلِّ
 قَوْلٍ وَعَمَلٍ مِنَ الْبِرِّ وَجْهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرَ اللَّهِ لَمْ يُقْبَلْ
 عَمَلُهُ وَالرِّيَاءُ الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ وَالتَّوْبَةُ فَرِيضَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ

«ومن الفرائض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وهو ما أمر الله ورسوله به «والنهي عن المنكر»
 وهو ما نهى الله ورسوله عنه «على كل من بسطت يده» بالبناء للمفعول أي بسط الله
 يده أي حكمه «في الأرض» كالسلطان «وعلى كل من تصل يده إلى ذلك» أي
 الأمر والنهي .

«فإن لم يقدر على» ذلك التغيير بيده «فبلسانه فإن لم يقدر» بلسانه «فبقلمه»
 وصفة تغيير القلب إذا رأى منكراً يقول في نفسه لو كنت أقدر على تغييره لغيرته
 وإذا رأى معروفاً يضع يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرته ويحب الفاعل
 للمعروف ويكره الفاعل للمنكر بقلمه .

«وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من البر وجه الله الكريم» أي
 ذات الله الكريم لا رياء ولا سمعة فدخل مرتبتان الكاملة بأن لا يقصد جنة ولا ناراً والناقصة
 بأن يقصد دخول الجنة والبعد عن النار «ومن أراد بذلك» القول أو العمل «غير» وجه
 «الله» الكريم «لم يقبل عمله» ولا قوله .

«والرياء» هو أن يريد بعمله أي مما كان قربة وقوله غير الله بأن أراد الناس فلا يتأني
 في غير القربة كالجملة باللباس «الشرك الأصغر» لما رواه أحمد من قوله عليه الصلاة
 والسلام أن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر قالوا يا رسول الله وما الشرك الأصغر
 قال الرياء الحديث .

«والتوبة فريضة من كل ذنب» وهي الندم على ما فات والاقلاع عن الذنب في الحال

مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ وَالْإِصْرَارُ الْمَقَامُ عَلَى الذَّنْبِ وَاعْتِقَادُ الْعُودِ إِلَيْهِ وَمِنْ
 التَّوْبَةِ رَدُّ الْمَظَالِمِ وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ وَالنِّيَّةُ أَنْ لَا يَعُودَ وَلَيْسَتْ تَغْفِرُ رَبَّهُ
 وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ وَيَخَافُ عَذَابَهُ وَيَتَذَكَّرُ نِعْمَتَهُ لَدَيْهِ وَيَشْكُرُ فَضْلَهُ
 عَلَيْهِ بِالْأَعْمَالِ بِفَرَائِضِهِ وَتَرْكِ مَا يُكْرَهُ فَعَلُهُ وَيَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا تيسَّرَ لَهُ
 مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ وَكُلِّ مَا ضَيَّعَ مِنْ فَرَائِضِهِ فَلْيَفْعَلْهُ الْآنَ وَلْيَرْغَبْ
 إِلَى اللَّهِ فِي تَقَبُّلِهِ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ تَضْيِيعِهِ وَلْيَلْجَأْ إِلَى اللَّهِ فِيمَا عَسَرَ
 عَلَيْهِ مِنْ قِيَادِ نَفْسِهِ

والنية أن لا يعود وقوله « من غير اصرار » زائد لان التوبة لا تصلح إلا برفع الاصرار
 « والاصرار المقام » بضم الميم بمعنى الإقامة « على الذنب واعتقاد العود إليه ومن التوبة
 رد المظالم » إلى أهلها بأن يدفعها إليهم ان كانت أموالا أو يردّها لوارثه فان لم يجده ولا
 وجد وارثه تصدق بها على المظلوم وان كان أعراضا كقذف استحل المذنوب .

« واجتناب المحارم والنية أن لا يعود » هذه شروط التوبة الواجبة فيها وإلى شروط
 الكمال أشار بقوله « وليستغفر ربه ويرجو رحمة ويخاف عذابه ويتذكر نعمته لديه »
 أي عليه « ويتقرب إليه » أي إلى الله تعالى « بما تيسر له » فعله وان قل « من نوافل الخير »
 كالصلاة لما صح من قوله ﷺ عن الله وما زال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فان
 أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي
 يمشي بها وان ما لني أعطيته وان استعاذني لأعينه .

« وكل ما ضيع من فرائضه » التي أوجبها عليه كالصلاة « فليفعله الآن » وجوبا على
 الفور « و » إذا فعل التائب ما ضيعه من الفرائض « ف » ليرغب إلى الله تعالى في تقبله « منه »
 « ويتوب إليه من تضييعه » للفرائض « وليلجأ » أي يتضرع « إلى الله » تعالى « فيما عسر »
 عليه من قيادة نفسه « إلى الطاعة لأنه سبحانه وتعالى هو المسهل والميسر .

وَمُحَاوَلَةِ أَمْرِهِ مُوقِنًا أَنَّهُ أَمَّا لَكَ لِصَلَاحِ شَأْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ
لَا يُفَارِقُ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ حَسَنِ أَوْ قَبِيحٍ وَلَا يَنَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
وَالْفِكْرَةِ فِي أَمْرِ اللَّهِ مِفْتَاحُ الْعِبَادَةِ فَاسْتَعِنْ بِذِكْرِ الْمَوْتِ وَالْفِكْرَةِ
فِيمَا بَعْدَهُ وَفِي نِعْمَةِ رَبِّكَ عَلَيْكَ وَإِمهَالِهِ لَكَ وَأَخْذِهِ لغيرِكَ بِذَنْبِهِ
وَفِي سَالِفِ ذَنْبِكَ

« و » يتضرع إليه في « محاولة أمره » أي فيما يشكل عليه في حاله حال كونه « موقنا »
أي مصدقا « أنه المالك لصلاح شأنه » أي حاله « و » المالك « لتوفيقه وتسديده »
هما بمعنى واحد وهو الاستقامة على الطاعة « لا يفارق ذلك » أي ما ذكر من اللجأ واليقين
« على ما فيه » أي على حالة هو فيها « من حسن » وهو الطاعة « أو قبح » وهو المعصية
ولا يمنعه الذنب من ذلك لقوله تعالى إن الله يحب التوابين والتواب هو الذي كلما
اذنب تاب .

« ولا يياس من رحمة الله » تعالى على ما هو عليه من المعصية « والفكرة » أي التفكير
« في أمر الله » تعالى أي مخلوقاته لأنه إذا تفكر في مصنوعات خالقة علم وجوب وجوده
وكمال قدرته وحقيقته ربوبية فيجد في عبادته وفيه إشارة إلى أنه لا يتفكر في ذاته لعدم
قدرة العبد على إدراكها وحينئذ فالنظر في مخلوقات الله تعالى كما قال الشيخ « مفتاح
العبادة واستعن » على نفسك « بذكر الموت » لأن الإنسان إذا تفكر في الموت قصر أمله
وكثر عمله .

« و » استعن عليها أيضا « بالفكرة فيما بعده » لأن الموت أشد مما قبله وما بعده
منه « و » استعن عليها أيضا بالفكرة « في نعمة ربك عليك » لأنك إذا تفكرت في نعمه
عليك استحييت أن تبارزه بالمعاصي .

« و » تفكر أيضا « في إمهاله لك » وأنت تعصيه « وأخذه لغيرك » من الأمم الماضية
« بذنبه » في الحال « و » استعن أيضا وتفكر « فيه » ما تقدم من « سالف ذنبك » وخف

وَعَاقِبَةُ أَمْرِكَ وَمُبَادَرَةٌ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ مِنْ أَجْلِكَ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الْفِطْرَةِ وَالْخِتَانِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ وَاللَّبَاسِ)

(وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ)

وَمِنْ الْفِطْرَةِ خَمْسٌ قَصُّ الشَّارِبِ وَهُوَ الْإِطَارُ وَهُوَ طَرَفُ الشَّعْرِ
الْمُسْتَدِيرِ عَلَى الشَّقَّةِ

الأخذ به « و » تفكر أيضا في « عاقبة أمرك » إذ لا تدري بماذا يختم الله لك .
« و » تفكر أيضا في « مبادرة » أى مسارعة « ما عسى أن يكون قد اقترب من
أجلك » بيان لما أى مسارعة أجلك الذى عسى الأجل أى لعله أن يكون قد اقترب أى
تفكر هل هو أى الأجل نهاية يوم أو أقل لأن ذلك يسهل الطاعة ويقل الأمل والحرص
ولأنه إذا تفكر في الموت أتاه وهو مستعد له وإذا أتاه بفتنة فيندم حيث لا ينفعه الندم
فيالطيب الطف بنا فانه لا حول ولا قوة إلا بك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصعبه وسلم .

﴿ بَاب فِي الْفِطْرَةِ وَالْخِتَانِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ وَاللَّبَاسِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ﴾

« باب » في بيان « الفطرة » أى الخصال التي يكمل بها المرء حتى يكون على أفضل
الصفات أى أفضل الهيئات « و » في بيان حكم « الختان و » حكم « حلق الشعر و » في
بيان ما يجوز من « اللباس و » وما لا يجوز « و » في بيان « ستر العورة و » في بيان « ما
يتصل بذلك » أى بما ذكر مما أمر به أو نهى عنه في هذا الباب كالصور والتماثيل وبدأ
بما صدر به في الترجمة فقال .

« ومن الفطرة خمس » أولها « قص الشارب وهو الإطار » أى والشارب بالمعنى المذكور
الإطار بوزن كتاب « وهو طرف الشعر المستدير على الشفة » أى النابت على الشفة والاستدارة

لَا إِحْقَاؤُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَتَنْفُ الْجَنَاحَيْنِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ
وَلَا بَأْسَ بِحِلَاقٍ غَيْرِهَا مِنْ شَعْرِ الْجَسَدِ وَالْخِتَانِ لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ وَالْخِفَاضُ
لِلنِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ وَأَمْرُ النَّبِيِّ أَنْ تَعْفَى اللَّحْيَةُ وَتُوفَّرَ وَلَا تُقَصَّ قَالَ مَالِكٌ
وَلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا طَالَتْ كَثِيرًا وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ

بالشيء الاحاطة به فالمعنى المحيط بالشفة هذا معناه بحسب الاصل ولكن المراد هنا
النازل على طرف الشفة هذا هو السنة في قصة « لا احقأؤه والله أعلم » أى استنصاه .

« و » ثانيها « قص الاظفار » للرجال والنساء « و » ثالثها « تنف الجناحين » أى
الابططين وهو سنة للرجال والنساء « و » رابعها « حلق العانة » سنة للرجال والنساء ولا
تنتفها المرأة ولا الرجل على سبيل الكراهة لأن ذلك يرخي المحل ويبطل كثيرا من منافعه
ويجوز ازالتهما بالنورة .

« ولا بأس بحلاق غيرها » أى العانة « من شعر الجسد » ك شعر اليدين والرجلين وشعر
حلقة الدبر وظاهره الاباحة في حق الرجال وأما النساء فحلق ذلك منهن واجب لان في
تركه بهن مثله .

« و » خامسها الختان للرجال « أراد بالرجال الذكور كانوا بالغين أو غير بالغين إلا أن
البالغ يؤمر بختم نفسه لحزمة نظر عورة الكبير والختان هو زوال الغرلة بضم الغين المعجمة
غشاء الحشفة « سنة » زاد في الضحايا واجبة أى مؤكدة .

« والخفاض في النساء » وهو قطع النائم في أعلى فرج الانثى كأنه عرف الديك
« مكرمة » بفتح الميم وضم الراء أى كرامة بمعنى مستحب « وأمر النبي » ﷺ « أن
تعفى » أى توفر « اللحية » فقوله « وتوفر ولا تقص » تأكيد وقوله « قال مالك ولا بأس
بالاخذ » بمعنى يستحب الاخذ « من طولها إذا طالت كثيرا » والمعروف لا حد للاخذ
منها إلا أنه لا يتركها لنحو الشهرة .

« و » ما قاله مالك « قاله » قبله « غير واحد » أى أكثر من واحد

مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَيُكْرَهُ صَبَاغُ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَلَا
بَأْسَ بِهِ بِالْحَنَاءِ وَالكَتَمِ وَنَهَى الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الذُّكُورَ عَنْ لِبَاسِ
الْحَرِيرِ وَتَخْتُمُ الذَّهَبِ وَعَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ وَلَا بَأْسَ بِالْفِضَّةِ فِي حَلِيَةِ
الْخَاتَمِ وَالسَّيْفِ وَالْمُصْحَفِ وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي لِحَامٍ وَلَا سَرَجٍ وَلَا سَكِينٍ
وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَيَتَخْتَمُ النِّسَاءُ بِالذَّهَبِ

« من الصحابة والتابعين » رضي الله عنهم أجمعين .

« ويكره صباغ الشعر ، الأبيض » بالسواد من غير تعريم ، لما كانت الكراهة تطلق
ويراد بها التنزيه وتطلق ويراد بها التعريم دفع هذا الثاني بقوله من غير تعريم وهذا الحكم
خاص بغير البيع والجهاد أما في البيع فيحرم وأما في الجهاد لإيهام العدو الشباب فيؤجر عليه
« و » أما صبغه بغير السواد « لا بأس به بالحناء والكتم » بفتح التاء ورق المسلم وهو
يصفر الشعر والحناء تحمره وكلامه محتمل للندب والاباحة وهي أقرب .

« ونهى الرسول عليه ، الصلاة » والسلام « نهى تحريم الذكر » عن لباس « أى لبس
« الحرير » أى والجلوس عليه « و » عن « تختم الذهب » نهى عليه الصلاة والسلام
« عن التختم بالحديد ولا بأس بالفضة في حلية الخاتم والسيف والمصحف » أراد بحلية
الخاتم أن يكون الخاتم من فضة لما في الصحيحين أنه اتخذ خاتما من ورق فكان في يده
ثم كان في يد أبي بكر من بعد ثم كان في يد عمر ثم كان في يد عثمان رضي الله عنهم أجمعين
حتى وقع في بئر أريس كجليس قريبة من مسجد قباء وقد بالغ عثمان في التفتيش عليه
ونزع البئر ثلاثة أيام وأخرج جميع ما فيه فلم يجده إشارة إلى أن أمر الخلافة منوط
بذلك الخاتم .

« ولا يجعل ذلك » المذكور من التحلية بالفضة « في لجام ولا سرج ولا سكين » ولا
في غير ذلك من آلات الحرب اقتصارا على ما ورد الشرع به « ويتختم النساء بالذهب »
وأولى بالفضة .

وَنَهَى عَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ وَالْاِخْتِيَارِ مِمَّا رُوِيَ فِي التَّخْتُمِ التَّخْتُمِ فِي
الْيَسَارِ لِأَنَّ تَنَاوُلَ الشَّيْءِ بِالْيَمِينِ فَهُوَ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ
وَأَخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْحَزِّ فَأَجِيزٌ وَكَرِهٌ وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ مِنْ
الْحَرِيرِ إِلَّا الْخُطَّ الرَّقِيقَ وَلَا يَلْبَسُ النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ إِذَا
خَرَجْنَ وَلَا يَجْرُ الرَّجُلُ إِزَارَهُ بَطَرًا وَلَا تَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ

« ونهى عن التختم بالحديد ، للنساء وتقدم النهى عن ذلك للرجال فالتختم بالحديد
منهى عنه مطلقا للرجال والنساء » والاختيار « عند الجمهور منهم مالك » « أى من
الذى » روى « عن النبي ﷺ » في التختم التختم في اليسار « ويتختم في اليسار في
الختنصر ويجعل فمه مما يلي الكف فإذا أراد الاستنجاء خلعه كما يخلعه عند ارادة الخلاه
وإنما جعل في اليسار « لأن تناول الشيء « الصادق بالخاتم وغيره « باليمين فهو يأخذه
بيمينه ويجعله في يساره » ولأن كونه في اليسار أبعد عن الأعجاب .

« واختلف في لبس الحز » بخاء وزاى معجمتين وهو ما سدها حرير ولحمته صوف أو
قطن أو كتان على أقوال فأشار إلى اثنين منها بقوله « فأجيز وكره » صحح في القبس
الأول واشتظهر ابن رشد الثاني والثالث يحرم لبسه قال القرافي وهو ظاهر مذهب مالك
لقوله عليه الصلاة والسلام في حلة عطارد وكان يخالطها الحرير انما يلبس هذه من لا
خلاق له في الآخرة .

« وكذلك العلم في الثوب من الحرير إلا الخط الرقيق » وهو ما كان أقل من أصبع
فانه جائز « ولا يلبس النساء » على جهة المنع « من الرقيق ما يصفهن » أى الذى يوصفن
فيه فاسناد الوصف للثياب استعارة أى الذى يظهر منه أعالي الجسد كالثديين
والردف ومحل المنع « إذا خرجن من » بيوتهن أما إذا لبسنه في بيوتهن مع أزواجهن
فيجوز .

« ولا يجز الرجل إزاره بطرا » أى كبرا « ولا توبه من الخيلاء » أى حال كون الجر

وَلْيَكُنْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ أَنْظَفُ لِقَوْبِهِ وَأَتَقَى لِرَبِّهِ وَيُنْهَى عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَهِيَ عَلَى غَيْرِ ثَوْبٍ يَرْفَعُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَسْدُلُ الْأُخْرَى وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ اسْتِمَالِكَ ثَوْبٍ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَوْبٍ وَيَوْمَرُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ

ناشأ من الخلاء والرجل في كلامه لا مفهوم له فان المرأة كذلك إذا قصدت الخلاء « و » إذا لم يجز للرجل فعل ذلك « لم يكن » المذكور من الازار والثوب « إلى الكعبين فهو أنظف لقوبه » وازاره « وأتقى لربه » لأنه يتقى المعجب والكبر والاول يرجع إلى ملاحظة الشخص لنفسه بعين الكمال مع نسيان نعمة الله والثاني يرجع إلى ذلك مع احتقار غيره فاذا الكبر أخص من المعجب وهو الفزد الأشد حرمة .

« وينهى » به معنى ونهى « عن استمال الصماء » نهي تحريم « وهى » أى صفة استمال الصماء أن تكون « على غير ثوب » أى ازار مثلا « يرفع ذلك » أى طرف ما يشتمل به « من جهة واحدة ويسدل الأخرى » قد فسرت في حديث أبي سعيد بجعل الرجل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه وفسرها اللغويون بأن يلبس الرجل ثوبا يلتف فيه ولا يجعل ليديه مخرجا فإذا أراد أن يخرج يديه بدت عورته فقد قال صاحب القاموس أن يرد الكساء من جهة يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعا إذا تقرر هذا فقوله استمال الصماء الأضافة لليمان أى استمال هو الصماء .

وقوله « وذلك إذا لم يكن تحت استمالك » أى تحت ما تشتمل به « ثوب » تكرر كرهه ليرتب عليه قوله « واختلف فيه » أى في حكم الاستمال المذكور « على ثوب » أى ازار مثلا على قولين لما لك بالمنع اتباعا لظاهر الحديث والاباحة لانتفاء العلة المذكور وهى كشف العورة .

« ويؤمر » المكلف « بستر العورة » عن أعين الناس وجوبا اجماعا وفي الخلوة استحبابا على المشهور ومقابله أنه فرض عين في الخلوة أيضا .

وَإِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ وَالْفَخِذُ عَوْرَةٌ وَلَيْسَ كَالْعَوْرَةِ نَفْسَهَا
وَلَا يَدْخُلُ الرُّجُلُ الْحِمَامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ وَلَا تَدْخُلُهُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ
وَلَا يَتَلَاصِقُ رَجُلَانِ وَلَا امْرَأَتَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ وَلَا تَخْرُجُ امْرَأَةٌ إِلَّا
مُسْتَتِرَةً فِيمَا لَا يُدْرَى لَهَا مِنْهُ مِنْ شُهُودٍ مَوْتِ آبَائِهَا

« وازرة » الرجل « المؤمن » بكسر الهمزة لأن المراد الهيئة « إلى أنصاف ساقيه »
ولفظ الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام ازره المؤمن إلى أنصاف ساقية لاجتماع عليه فيما
بينه وبين الكعبين وما أسفل من ذلك ففي النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر
إزاره بطرا .

« والفخذ » وهو ما بين الساق والورك « عورة وليس كالعورة » ولما انتفى كونه
كالعورة خف أمره فغاية ما يقال إنه يكره مع غير الخاصة والحرمة بعيدة لأنه عليه
الصلاة والسلام كشف فخذيه مع أبي بكر وعمر ففي مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيته كاشفا فخذيه وساقيه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو
على تلك الحالة فتحدث ثم أذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ثم استأذن عثمان
فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه فدخل وتحدث معه فلما خرج قالت عائشة دخل أبو
بكر فلم تباله ودخل عمر فلم تباله أي لم تهتم لدخولهما وتستتر فخذيك ثم دخل عثمان
فجلس وسويت ثيابك فقال ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة والاستحياء منه
مزية وهي لا تقتضي الأفضلية .

« ولا يدخل الرجل الحمام الا بمئزر » بكسر الميم والمئزر وتركه ما يؤتر به « ولا
تدخله المرأة الا من علة » من مرض أو نقاس لا من حيض أو جنابة « ولا يتلاصق رجلان
ولا امرأتان في لحاف » أو ثوب « واحد » غير مستوري العورة وهذا على جهة المنع سواء
كانت بينهما قرابة أم لا لما رواه أبو داود من قوله عليه الصلاة والسلام لا ينظر الرجل إلى
عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفيض الرجل إلى الرجل في ثوب واحد
ولا تنفض المرأة إلى المرأة في ثوب واحد .

« ولا تخرج امرأة إلا مستترة فيما لا بد » أي لا غنى « لها منه من شهود موت آبائها »

أَوْ ذِي قَرَابَتَيَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَاحُ لَهَا وَلَا تَحْضُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ
نَوْحٌ نَائِحَةٌ أَوْ لَهْوٌ مِنْ مِزْمَارٍ أَوْ عُودٍ أَوْ شِبْهِهِ مِنَ الْأَلْهِي الْمَلْهِيَةِ إِلَّا
الدَّفَّ فِي النِّكَاحِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْكَبَرِ وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ
مِنْهُ بِمَحْرَمٍ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَاهَا لِعُذْرِ مِنْ شَهَادَةٍ عَلَيْهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَوْ
إِذَا خَطَبَهَا وَأَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَهُ أَنْ يَرَى وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيُنْهَى النِّسَاءُ عَنْ
وَصْلِ الشَّعْرِ وَعَنِ الْوُشْمِ

أَوْ ذِي قَرَابَتَيَا « كالأخ » أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَاحُ لَهَا ، الخروج لاجله كجنازة من ذكر
وحضور عرسه .

« وَلَا تَحْضُرُ » المرأة « مِنْ ذَلِكَ » أي مما أُبِيحَ لها الخروج إليه « مَا فِيهِ نَوْحٌ نَائِحَةٌ أَوْ
لَهْوٌ مِنْ مِزْمَارٍ أَوْ عُودٍ أَوْ شِبْهِهِ مِنَ الْأَلْهِي الْمَلْهِيَةِ » فيمتنع حضور شيء من ذلك « إِلَّا
الدَّفَّ » بضم الدال فإنه يجوز « فِي النِّكَاحِ » خاصة للرجال والنساء « وَقَدْ
اخْتَلَفَ فِي الْكَبَرِ » بفتح الحين وهو طبل صغير يجلد من ناحية واحدة فأجازه ابن القاسم
ومنعه غيره .

« وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ شَابَةٌ لَيْسَتْ بِذِي مُحْرَمٍ مِنْهُ لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ
قَائِلًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثَهُمَا » وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَاهَا » بمعنى يجوز للرجل أن يَرَى مَا لَيْسَتْ بِذِي
مُحْرَمٍ مِنْهُ « لِأَجْلِ » عُذْرٍ مِنْ شَهَادَةٍ عَلَيْهَا أَوْ « لَهَا وَ » نَحْوِ ذَلِكَ « كَنَظَرِ الطَّيِّبِ
« أَوْ إِذَا خَطَبَهَا » لِنَفْسِهِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُتَجَالَّةِ « وَأَمَّا الْمُتَجَالَّةُ » وَهِيَ الَّتِي لَا أَرْبَ لِلرَّجَالِ
فِيهَا « فَلَهُ أَنْ يَرَى وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ » لِعُذْرِ وَغَيْرِهِ .

« وَيُنْهَى النِّسَاءُ » نَهَى تَحْرِيمٍ « عَنْ وَصْلِ الشَّعْرِ وَعَنِ الْوُشْمِ » لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالرَّاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ
الْمُغِيرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ الْمُتَنَصِّفَةَ هِيَ الَّتِي تَتَنَفَّشُ شَعْرَ الْحَاجِبِ حَتَّى يَصِيرَ دَقِيقًا حَسَنًا وَالْمُتَفَلِّجَةُ
هِيَ الَّتِي تَبْرُدُ أَسْنَانُهَا لِتَبَاعِدَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ أَوْ يَكُونُ فِي أَسْنَانِهَا طَوْلٌ فَتَزِيلُهُ بِالْمِبْرَدِ

وَمَنْ لَبَسَ خُفًّا أَوْ نَعْلًا بَدَأَ يَمِينَهُ وَإِذَا نَزَعَ بَدَأَ شِمَالَهُ وَلَا بَأْسَ
بِالِانْتِعَالِ قَائِمًا وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَتُكْرَهُ التَّمَاثِيلُ فِي
الْأَسْرَةِ وَالْقِيَابِ وَالْجُذْرَانِ وَالْخَاتَمِ وَلَيْسَ الرَّقْمُ فِي الثَّوْبِ مِنْ ذَلِكَ
وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ .

﴿ باب ﴾

(فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ)

وَإِذَا أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ

ومفهوم قوله للحسن أن الحرام هو المفعول للحسن فلا احتيج إليه لعلاج أو عيب فلا بأس به .
« ومن لبس خفا أو نعلا » أي أراد أن يلبسهما « بدأ بيمينه » على جهة الاستحباب
« وإذا » أراد « نزعهما بدأ بشماله » على جهة التنبه « ولا بأس بالانتعال قائما » أي كما
يجوز جالسا فلا بأس للجواز المستوى الطرفين .
« ويكره المشي في نعل واحد » لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك « وتكره
التمائيل » أي عملها وهي الصور التي تصنع على هيئة الحيوان « في الأسرة » بكسر المهملة
جمع سرير وهو معلوم « و » في « القباب » جمع قبة وهي ما يجعل من الثياب على الهودج
مثلا « و » في « الخاتم » بكسر التاء وفتحها « وليس الرقم في الثوب من ذلك أي التماثيل
المكروهة « وتركه » أي الرقم في الثوب وفي نسخته وغيره « أحسن » مراعاة لمن
يقول بتحريمه .

﴿ باب في الطعام والشراب ﴾

« باب في » بيان آداب « الطعام والشراب » أي الأكل والشرب والآداب منها سوابق
ومقارنة ولواحق فمن الأول قوله :

« وإذا أكلت أو شربت » أي إذا اردتها « فواجب عليك » وجوب السنان أي سنة

أَنْ تَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ وَتَتَنَاوَلَ بِيَمِينِكَ فَإِذَا قَرَعْتَ فَلْتَقَلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحَسَنُ أَنْ تَلْعَقَ يَدَكَ قَبْلَ مَسْحِهَا وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ تَجْعَلَ بَطْنَكَ ثُلْثًا لِلطَّعَامِ وَثُلْثًا لِلشَّرَابِ وَثُلْثًا لِلنَّفْسِ وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ أَكَلْتَ مِمَّا يَلِيكَ وَلَا تَأْخُذْ لِقَمَةٍ حَتَّى تَفْرُغَ الْأُخْرَى وَلَا تَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ عِنْدَ شَرِبِكَ وَلَتَيْنِ الْقَدَحَ عَنْ فَيْكَ ثُمَّ تُعَاوِدُهُ إِنْ شِئْتَ وَلَا تَعْبُ الْمَاءَ عِبًّا

عين « أن تقول بسم الله » جهرا ولا تزيد الرحمن الرحيم « وتتناوله » أي تأخذ ما تأكله أو تشربه « بيمينك » على جهة الاستحباب ومن الثالث قوله « فإذا قرعت » من الأكل أو الشرب « فلتقل الحمد لله » سرا « وحسن » أي مستحب « أن تعلق يدك » وفي رواية أصابعك وهي مفسرة الأولى « قبل مسحها » لما في مسلم أنه ﷺ كان يعلق يده قبل أن يمسحها . « ومن آداب الأكل أن تجعل بطنك ثلثا للطعام وثلثا للشراب وثلثا للنفس » ووجه ذلك أنه إذا أكل أكثر من الطعام لم يبق موضع للنفس إلا على وجه يضربه « و » من آداب الأكل « إذا أكلت مع غيرك » معن ليس من أهلك « أكلت مما يليك » لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك .

« و » من آدابه أيضا أنك « لا تأخذ لقمة حتى تفرغ الأخرى » بالبلغ لثلاث تنسب إلى الشره أي الحرص على الأكل وثلثا تشرق فيحصل لك الخجل ومن الآداب أيضا أن تأكل كما يأكلون من تصغير اللقمة والترسل في الأكل وإن خالف ذلك عادتك .

« و » من آداب الشرب أنك « لا تتنفس في الإناء عند شربك » لنهييه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ويؤخذ من قوله « ولتين القدح عن فيك ثم تعاوده إن شئت » جواز الشرب من نفس واحد وهو قول لمالك وقيل يكره لما ثبت من قوله عليه الصلاة والسلام إذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاث مرات فإنه أهنا وأمرأ .

« ولا تعب الماء عبا » قال في المصباح عب الرجل الماء عبا من باب قتل شربه من غير تنفس وعب الحمام شرب من غير مص كما تشرب الدواب وأما باقى الطيور فإنه يحسوه جرعة بعد

وَلْتَمَصْهُ مَصًّا وَتَلَوْكَ طَعَامَكَ وَتَنَعَّمْهُ مَضْغًا قَبْلَ بَلْعِهِ وَتَنْظِفْ فَاكَ بَعْدَ طَعَامِكَ وَإِنْ غَسَلْتَ يَدَكَ مِنَ الْغَمْرِ وَاللَّبَنِ فَحَسَنٌ وَتُخَلِّلُ مَا تَعْلَقُ بِأَسْنَانِكَ مِنَ الطَّعَامِ وَنَهَى الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بِالشَّمَالِ وَتَنَاوُلُ إِذَا شَرِبْتَ مَنْ عَلَى يَمِينِكَ وَيُنْهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ وَالشُّرَابِ وَالْكِتَابِ وَعَنِ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

جرعة انتهى «ولتمصه مصا» بفتح الميم في ولتمصه مضارع مصص بالكسرة والمض بلمع الماء بزفتي شيئا بعد شيء «وتلوك» أى تمضغ «طعامك وتنعمه مضغا» أى تبالغ في مضغه «قبل بلعه» لأن ذلك أبلغ في اللذة وأسهل على المعدة «وتنظف فاك بعد الفراغ من طعامك بالمضمضة والسواك لدفع ما يتبقى من تغير طعم الفم .

«وان غسلت يدك» بعد المسح الواقع بعد اللعق «من الغمر» بفتح الغين المعجمة وفتح الميم الودك وهو دسم اللحم والشحم «و» من «اللبن فحسن» أى مستحب «وتخلل» أى تزيل «ما تعلق بأسنانك» أى تداخل بينها «من الطعام» لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك .

«ونهى الرسول عليه» الصلاة «والسلام عن الأكل والشرب بالشمال» فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله «و» من آداب الشرب إذا كنت بحضرة جماعة أنك «تناول إذا شربت من على يمينك» أولا لما في الموطأ انه ﷺ أتى ببلبن قد شيب بماء أى خلط وعن يمينه أعرابي وعن يساره الصديق فشرب ثم أعطى الأعرابي فضله وقال الأيمن فالأيمن .

«وينهى عن النفخ في الطعام والشراب والكتاب» الظاهر أن المراد مطلق الكتاب فقها أو حديثا وهو في الأولين لما يتق من الثالث لحرمته وكذلك نهى نهى تحريم «عن الشرب في آنية الذهب والفضة» لقوله ﷺ في الصحيحين لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وضمير لهم للكفار .

وَلَا بَأْسَ بِالشَّرْبِ قَائِمًا وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ الْكَرَّاثَ أَوْ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ
 نِيثًا أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مُتَكِنًا وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِنْ
 رَأْسِ الثَّرِيدِ وَنَهَى عَنِ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مَعَ الْأَصْحَابِ
 الشَّرَكَاءِ فِيهِ وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَعَ أَهْلِكَ أَوْ مَعَ قَوْمٍ تَكُونُ أَنْتَ
 أَطْعَمْتَهُمْ وَلَا بَأْسَ فِي التَّمْرِ وَشِبْهِهِ أَنْ تَجُولَ بِدُكِّكَ فِي الْإِنَاءِ

« ولا بأس بالشرب قائما ، لما في الترمذي أنه عليه السلام كان يشرب قائما وقاعدا وفعله
 عمر وعثمان وعلي وعليه جماعة الفقهاء » ولا ينبغي لمن أكل الكراث أو الثوم أو البصل
 نيا ، بكسر النون والمد والهمز ويروى بتشديد الياء « أن يدخل المسجد » إل فيه للجنس
 من حيث وجوده في جميع أفرادهم وسواء كان مسجد جمعة أم لا أي يكره له ذلك كما
 في سماع ابن القاسم من مالك إلا أن غير واحد رجح الحرمة وحمل ابن عمر كلام
 المصنف عليه .

« ويكره أن يأكل متكئا » وصفة الاتكاء أن يميل على مرفقه الأيسر أي بأن يبسط
 الفخذ اليسرى ويركز فيها المرفق اليسرى ويعتمد عليها والفخذ اليمنى قائمة « ويكره
 الأكل من رأس الثريد » لما صح أنه عليه الصلاة والسلام أتى بقصعة من ثريد فقال كلوا
 من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها .

« ونهى عن القِرَانِ فِي التَّمْرِ » أي الازدواج أي بأن يجمع بين التمرتين في المرة الواحدة
 « وقيل إن ذلك » النهى عن القِرَانِ فِي التَّمْرِ إِنَّمَا هُوَ « مع الأصحاب الشركاء فيه » والنهى
 نهى كراهة إن عللنا بسوء الأدب وإن عللنا بالاستبداد وكان القوم شركاء كان النهى نهى
 تحريم « ولا بأس بذلك مع أهلك » لأنه يجوز لك أن تستبد بشيء دونهم « أو مع قوم
 تكون أنت أطعمتهم » وهذا على التعليل بالاستبداد وأما على التعليل بسوء الأدب فالعلة
 موجودة والكراهة باقية .

« ولا بأس في التمر وشبهه » كالزبيب « أن تجول بيدك في الإناء » الذى يكون فيه

لِتَأْكُلَ مَا تُرِيدُ مِنْهُ وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السُّنَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
بِهَا أَذَى وَلْيَغْسِلْ يَدَهُ وَفَاهُ بَعْدَ الطَّعَامِ مِنَ الْغَمْرِ وَلْيَمْضِمْضْ فَاهُ مِنْ
اللَّبَنِ وَكُرِهَ غَسْلُ الْيَدِ بِالطَّعَامِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْقَطَانِي وَكَذَلِكَ بِالنَّخَالَةِ
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ

أما كَول أي تشيعها وترسلها يميننا وشمالا « لتأكل ما » أي الذي « تريد منه » وقد
وردت السنة بذلك وكان الأنسب ذكر هذه المسألة عقب قوله فيما سبق إذا أكلت مع
غيرك أكلت مما يليك .

« وليس غسل اليد قبل » أكل « الطعام من السنة » بل هو مكروه إذا كانتا نظيفتين
قال مالك وليس العمل على قوله عليه الصلاة والسلام الغسل قبل الطعام ينفي الفقر وبعده
ينفي اللحم أي ليس عمل أهل المدينة عليه أي ومذهبه أنه يقدم على الحديث وإن كان صحيحا
وذلك لأن عملهم على خلاف حديث المصطفى لا يكون إلا لموجب وذلك لكون النبي ﷺ
فعل خلاف مقتضاه الدال على نسخه « إلا أن يكون بها » أي اليد « أذى » أي قدر
فيجب غسلها إكراما للطعام .

وفي قوله « وليغسل يده وفاه بعد الطعام من الغمر » تكرار بالنسبة لليد مع قوله وإن
غسلت يدك من الغمر الخ لأنه لا فرق بين قوله فحسن وقوله وليغسل « وليمضمض فاه من
اللبن » ظاهرة مطلق اللبن وقال يوسف بن عمر أنه خاص بالحليب لأن له دسما ويقويه
الحديث وهو أنه عليه الصلاة والسلام شرب لبنا ثم دعسا بماء فمضمض فاه ثم قال
إن له دسما .

« وكرهه غسل اليد بشيء من الطعام » كدقيق الحنطة « أو بشيء » من دقيق « القطناني »
من عطف الحاض على العام وأفردهما بالذكر لأن دقيقها لا يؤكل إلا في المسبغة فربما يتوهم
خفة الأمر في دقيقها وأنه لا حذر فيه « وكذلك بالنخالة » وهي ما يتخلص بالغربال من
قشور الحنطة « وقد اختلف في ذلك » أي في غسل اليد بجميع ما تقدم بالجواز والكراهة
وهذا آخر الكلام على ما ترجم له .

وَلْتَجِبْ إِذَا دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةِ الْمَعْرِسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَهُ مَشْهُورٌ
وَلَا مُنْكَرٌ بَيْنٌ وَأَنْتَ فِي الْأَكْلِ بِالْخِيَارِ وَقَدْ أُرْخَصَ مَالِكٌ
فِي التَّخَلُّفِ لِكثْرَةِ زِحَامِ النَّاسِ فِيهَا .

﴿ بَاب ﴾

(فِي السَّلَامِ وَالْإِسْتِثْنَانِ وَالتَّنَاجِي وَالْقِرَاءَةِ
وَالدُّعَاءِ وَذِكْرِ اللَّهِ وَالْقَوْلِ فِي السَّفَرِ)

ثم انتقل يتكلم على ما تبرع به فقال « ولتجب » بضم التاء وكسر الجيم قيل وجوبا
وقيل استحبابا « إذا دعيت إلى وليمة العرس » فوجوب الاجابة مشروط بالدعوة ويتعين
المدعو ويزاد على هذين ما أشار إليه الشيخ بقوله « ان لم يكن هناك هو مشهور » أي ممنوع
مثل آلات الطرب الممنوعة .
« ولا منكر بين » أي ممنوع مثل اجتماع الرجال والنساء وفرش الحرير « و » ان
حضرت ف « أنت في الاكل بالخيار » أي إن شئت أكلت وإن شئت لم تأكل « وقد أرخص
مالك في التخلّف » عن الاجابة لوليمة العرس « لكثرة زحام الناس فيها » لأن في حضورها
حينئذ مشقة خصوصا لاهل الفضل والصلاح .

﴿ بَاب فِي السَّلَامِ وَالْإِسْتِثْنَانِ وَالتَّنَاجِي وَالْقِرَاءَةِ

وَالدُّعَاءِ وَذِكْرِ اللَّهِ وَالْقَوْلِ فِي السَّفَرِ ﴾

« باب في » بيان « السلام » من حيث الحكم والصفة « و » في بيان « الاستثنان »
حكما وصفة « و » حكم « التناجي و » في بيان « القراءة » أي بيان ما يتعلق به من
طلب أو ترك أو قدر « و » في « الدعاء » أي ما يتعلق به من كونه كذا وكذا في موضع
كذا « وذكر الله » سبحانه وتعالى أي وفي حكم ذكر الله تعالى « والقول في السفر » أي
ما يقوله إذا أراد سفرا وعكس في الباب فقدم الذكر على القراءة والدعاء وقدم الدعاء على

وَرَدُّ السَّلَامِ وَاجِبٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ
الرَّجُلُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَيَقُولَ الرَّادُّ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ أَوْ يَقُولَ سَلَامٌ
عَلَيْكُمْ كَمَا قِيلَ لَهُ وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ أَنْ يَقُولَ فِي
رَدِّكَ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَلَا تَقُلْ فِي رَدِّكَ سَلَامُ اللَّهِ
عَلَيْكَ وَإِذَا سَلَّمَ وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَجْزَأُ عَنْهُمْ وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ وَاحِدٌ
مِنْهُمْ وَلَيْسَ السَّلَامُ الرَّكْبُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ وَالْمُصَافِحَةُ حَسَنَةٌ

القراءة وهذا الصنع جائز جاء مثله في القرآن قال الله تعالى يوم تبيض وجوه الآية .
« وبدأ بحكم رم السلام فقال « ورد السلام واجب » وجوب فروض الكفاية على
المشهور « والابداء به سنة » كفاية على المشهور « مرغّب فيها » أشار به إلى أنه سنة مؤكدة
« والسلام » أي حقيقته « أن يقول الرجل السلام عليكم » بصيغة الجمع كان المسلم عليه
واحدا أو أكثر لأن الواحد كالجماعة من حيث وجود الحفظة معه .

« ويقول الراد وعليكم السلام » بواو التشريك وتقدير الجار والمجرور « أو يقول
سلام عليكم » بتقدير السلام منكرا بغير واو وتأخير الجار والمجرور « كما قيل له »
ظاهره تساويهما والاحسن ما ذهب إليه ابن رشد فإنه قال الاختيار أن يقول المبتدئ
السلام عليكم ويقول الراد وعليكم السلام .

« وأكثر ما ينتهي السلام إلى البركة » فالزيادة على ذلك غلو وبدعة وإذا كان كذلك
فيلزمك إذا سلم عليك إنسان وانتهى في سلامه إلى البركة « أن تقول في ردك » عليه
« وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته » ولا تقل في ردك « على من سلم عليك » سلام الله
عليك « لأنه لم يرد به خبر عن النبي ﷺ ولا هو مأثور عن السلف الصالح .

« وإذا سلم واحد من الجماعة أجْزَأُ عَنْهُمْ » لأنه من سنن الكفاية « وكذلك ان رد
واحد منهم » أي من الجماعة المسلم عليهم أجْزَأُ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ لَانْ ذَلِكَ مِنْ فُرُوضِ الْكُفَايَةِ
« وليسلم الراكب على الماشي والماشي على الجالس » لأمره عليه الصلاة والسلام بذلك

وَكِرِهَ مَالِكُ الْمَعَانِفَةَ وَأَجَازَهَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَرِهَ مَالِكُ تَقْبِيلَ الْيَدِ
وَأَنْكَرَ مَا رَوَى فِيهِ وَلَا تُبْتَدَأُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَمَنْ سَلَّمَ عَلَى
ذِمِّي فَلَا يَسْتَقِيلُهُ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ فَلْيَقُلْ عَلَيْكَ وَمَنْ
قَالَ عَلَيْكَ السَّلَامُ بِكَسْرِ السِّينِ وَهِيَ الْحِجَارَةُ فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ

« والمصافحة حسنة » أي مستحبة على المشهور ومقابلته ما لمالك من رواية أشهب
من كراهتها .

« وكره » امامنا « مالك » رحمة الله تعالى « المعانفة » وهي أن يجعل الرجل عنقه على
عنق صاحبه « وأجازها » سفيان « بن عيينة » وهو من كبار أهل العلم والفضل « وكره
مالك » رحمه الله « تقبيل اليد » أي بدالغير سواء كان الغير عالماً أو سيداً أو أباً وهو ظاهر
نص أهل المذهب لانه من فعل الاعاجم الداعي إلى الكبر ورؤية النفس .

« وأنكر » مالك رحمه الله ما روى فيه « من الأحاديث التي منها أن وفد عبد القيس
لما قدموا من النبي ﷺ ابتدروا يديه ورجليه وهو صحيح ومنها تقبيل سعد بن مالك
يده ﷺ » ولا تبتدأ اليهود والنصارى بالسلام لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك
« فمن سلم على ذمي » ظاناً أنه مسلم « فلا يستقبله » أي لا يطلب منه الاقالة بأن يقول
له انما سلمت عليك ظناً مني أنك مسلم ولو علمت أنك كافر ما سلمت عليك فرد علي سلامي
الذي سلمته عليك .

« وان سلم عليه » أي على المسلم « اليهودي أو النصراني فليقل » له في الرد عليه
« عليك » بغير واو لما في مسلم ان اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم السام عليكم
فانما نسب لذلك أن يقول في الرد عليك أو عليكم بغير واو ليكون دعاء عليه لأن الرد
عليك أو عليكم السام واللعنة والسم الموت .

« ومن قال » في الرد عليه « عليك السلام بكسر السين وهي الحجاره فقد قيل ذلك »
أي يجوز ذلك وفي العبارة حذف والتقدير ومن قال كذا فلا لوم عليه لانهم قد قالوا
بجواز ذلك .

وَالِاسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ فَلَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا فَإِنْ
 أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا رَجَعْتَ وَبُرْغَبٌ فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى وَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ
 دُونَ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ إِذَا أَبْقَوْا وَاحِدًا مِنْهُمْ وَقَدْ قِيلَ لَا يَنْبَغِي
 ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَذِكْرُ الْهَجْرَةِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ قَبْلِ هَذَا قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ
 مَا عَمِلَ آدَمِيُّ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَقَالَ عُمَرُ
 أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ بِاللِّسَانِ ذِكْرُ

« و » أما « الاستئذان » وهو طلب الاذن على أهل البيت في الدخول عليهم فـ « واجب »
 وجوب الفرائض لقوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا فمن تركه فهو عاص
 لله ورسوله فاذا كان كذلك « فلا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا » أي ثلاث مرات
 كان ذلك الاحد محرما أو غيره مما لا يحل لك النظر إلى عورته بخلاف الزوجة والامة
 وصفة الاستئذان أن تقول أدخل ثلاث مرات « فان أذن لك » فادخل « وإلا رجعت » .
 وقوله « ويرغب في عيادة المرضى » تقدم وليس لذكره هنا مناسبة لا بما قبله ولا بما
 بعده « ولا يتناجى » قال ابن عمر التناجى التسارر بالكلام ليخفى ذلك عن الغير « اثنان
 دون واحد » في سفر أو حضر .

« وكذلك جماعة إذا أبقوا واحدا منهم » لا يتناجون دونه « وقد قيل لا ينبغي ذلك »
 أي تناجى اثنين مثلا دون واحد أو جماعة دونه « الا بإذنه » فان الحق له فاذا
 أسقطه سقط .

« وذكر الهجرة قد تقدم في باب قبل هذا » أي الهجرة وقوله قد تقدم أي فلاحاجة
 لاعادته « قال معاذ بن جبل » الذي قال في حقه عليه الصلاة والسلام أعلمكم بالحلال والحرام
 معاذ بن جبل « ما عمل آدمي عملا أنجى له من عذاب الله من ذكر الله » يحتمل أن يريد
 الذكر باللسان أو القلب والذكر الكامل ما كان بالقلب واللسان .

« و » ما « قال عمر » بن الخطاب رضى الله عنه « أفضل من ذكر الله باللسان ذكر

اللَّهُ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَمِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَّمَا أَصْبَحَ وَأَمْسَى اللَّهُمَّ
 بِكَ نَصِيحُ وَبِكَ نَمْسِي وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَيَقُولُ فِي الصَّبَاحِ
 وَإِلَيْكَ النُّشُورُ وَفِي الْمَسَاءِ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ وَرَوَى مَعَ ذَلِكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي
 مِنْ أَعْظَمِ عِبَادِكَ عِنْدَكَ حَظًّا وَنَصيبًا فِي كُلِّ خَيْرٍ تَقْسِمُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ
 وَفِي مَا بَعْدَهُ مِنْ نُورٍ تَهْدِي بِهِ أَوْ رَحْمَةٍ تَنْشُرُهَا أَوْ رِزْقٍ تَبْسُطُهُ أَوْ ضَرْمٍ
 تَكْشِفُهُ أَوْ ذَنْبٍ تَغْفِرُهُ أَوْ شِدَّةٍ تَدْفَعُهَا أَوْ فِتْنَةٍ تَصْرِفُهَا أَوْ مُعَافَاةٍ تَمُنُّ
 بِهَا بِرَحْمَتِكَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

الله عند أمره ونهيه « لا ينافي أن أكمل الذكر الجمع بينهما وذكر القلب نوعان أحدهما
 الفكر في عظمة الله تعالى وجلاله وجبروته وآياته في سيئاته وأرضه وبلية ذكره بالقلب
 عند الأمر والنهي فيمثل ما أمر به وينتهي عما نهى عنه .

« ومن دعاء رسول الله ﷺ كَلَّمَا أَصْبَحَ وَأَمْسَى اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ بِكَ نَصِيحُ وَبِكَ نَمْسِي
 وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَنَقُولُ « زيادة على ذلك ان كنت « في الصباح وإليك النشور » أي
 نشور الخلائق إليك أي مشيهم إلى جزائك .

« و » ان كنت « في المساء » قلت « وإليك المصير » أي وإليك الرجوع بالموت وهذا
 الحديث خرجه أصحاب السنن الأربع الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

« وروى » أنه يقول « مع ذلك » الدعاء المتقدم في الصباح « اللهم اجعلني من أعظم
 عبادك عندك حظًا ونصيبًا في كل خير تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من نور » أي هدى
 وهو خلق القدرة على الطاعة « تهدي به أو رحمة تنشرها » أي تظهرها « أو رزق تبسطه »
 أي تكثره « أو ضر تكشفه » أي تزيله « أو ذنب » نهيته عنه « تغفره » أي تستره
 « أو شدة » وهي كل ما يصيب الانسان من الكروب والأحزان « تدفعها » أي تزيلها « أو
 فتنة » وهي كل ما يشغل عن الله من أهل ومال وولد « تصرفها » أي تصرف الاشتغال
 بها أي تزيله « أو معافاة تمن بها » أي تتفضل بها « برحمتك انك على كل شيء قدير »

وَمِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّوْمِ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ
 الْاَيْمَنِ وَالْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْاَيْسَرِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي
 وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَمْسَكْتُ نَفْسِي فَأَغْفِرْ لَهَا وَإِنِّي أُرْسَلْتُهَا فَأَحْفَظْهَا
 بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ
 ظَهْرِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ رَهْبَةً مِنْكَ
 وَرَغْبَةً إِلَيْكَ لَا مَنَجَا وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ أَسْتَغْفِرُكَ

وظاهر قوله وروى انه حديث مرفوع وصرح به الاقفمى وروى انه من كلام ابن عمر
 رضى الله عنهما .

« ومن دعائه عليه « الصلاة و « السلام عند « ارادة « النوم » انه كان « يضع يده
 اليمنى تحت خده الايمن » بعد أن يضطجع على شقه الايمن « و » يده « اليسرى على فخذه الايسر
 ثم يقول اللهم باسمك وضعت جنبى وباسمك أرفعه اللهم ان أمسكت « أى قبضت
 « نفسى » قبض وفاة « فاغفر لها » أى فاستر ذنوبها .

« وان أرسلتها » أى رددتها إلى جسدها « فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك »
 أى لتوفيقى ودفع مكارِهِ دنيوية « اللهم إني أسلمت نفسى إليك » إذ لا قدرة لى على
 تدبيرها بالنظر في عواقب الأمور « وألجأت » أى أسندت « ظهرى إليك » وهو كناية
 عن شدة التوجه والاعتماد عليه « وفوضت » أى وكلت تكرار لأنه إذا أسلمها فوضها وإذا
 فوضها أسلمها وهو مطلوب في الدعاء « أمرى إليك » فافعل بى ما تريد .

« ووجهت وجهى إليك » أى وجهت نفسى إليك فهو بمعنى أسندت ظهرى إليك
 « ورهبة منك » أى خوفا منك أى راهبا وخائفا منك « ورغبة إليك » أى طمعا في
 رحمتك أى طامعا في رحمتك « لا منجا » أى لا مهرب « ولا ملجأ منك » أى لا مرجع
 منك فالهرب والمرجع كل منهما مصدر ميمى والتقدير لا هروب ولا رجوع منك « إلا
 إليك أستغفرك » أى أطلب منك مغفرتك .

وَأَتُوبُ إِلَيْكَ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ
فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ
إِلَّا أَنْتَ رَبُّ قَنِي عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ وَمِمَّا رُوِيَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ
الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ
أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ وَرُوِيَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ يُسَبِّحَ
اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُكَبِّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيَحْمَدَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ
وَيَخْتِمَ الْمِائَةَ

« وأتوب » أي أرجع « إليك » من أفعال مذمومة إلى أفعال محمودة « آمنت » أي
صدقته « بكتابك » أي القرآن « الذي أنزلته » على سيدنا محمد ﷺ « و » آمنت « برسولك »
والذي في صحيح مسلم نبيك « الذي أرسلت » فاعف عن لي ما قدمت « من الذنوب » وما
أخرت « من التوبة لأن تأخيرها معصية كبيرة » وما أسررت « أي الذي عملته سرا
« وما أعلنت » أي الذي عملته جهرا .

« أنت إلهي لا إله إلا أنت » أي أنت المعبود بحق « رب قني عذابك » أي يارب نجني
منه « يوم تبعث عبادك » أي تحييمهم .

« ومما روي عن النبي ﷺ » في الدعاء عند الخروج من المنزل « اللهم اني أعوذ بك »
أي أتحصن بك « أن أضل » أي أنفك عن الحق بنفسى « أو أضل » أي يضلني غيري عنه
« أو أزل » أي أزيغ عن الحق « أو أزل » أي يزيغني غيري عنه « أو أظلم أو أظلم »
أي سلمني أن أظلم أحدا أو يظلمني أحد « أو أجهل أو يجهل علي » أي سلمني أن
أسفه على أحد أو يسفه على أحد .

« وروي » عن النبي ﷺ « في دبر » بضم الدال بمعنى عقب « كل صلاة » مكتوبة
« أن يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويكبر الله ثلاثا وثلاثين ويختم المائة

بَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَعِنْدَ الْخَلَائِقِ قَوْلُ الْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي مَشَقَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ وَتَعَوَّذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَخَافُهُ وَعِنْدَمَا تَحِلُّ بِمَوْضِعٍ أَوْ تَجْلِسُ بِمَكَانٍ أَوْ تَنَامُ فِيهِ تَقُولُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنَ التَّعَوُّذِ أَنْ تَقُولَ أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ

بَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ « مما روي من الذكر » عند « الخروج » من الخلاء « وهو ما أعد لقضاء الحاجة أنك » تقول الحمد لله الذي رزقني لذته « أي الطعام أي لذته عند أكله .

« وأخرج عني مشقته » أي مشقة بقاءه « وأبقى في جسمي قوته » وذلك أن العروق تنفذ من ذلك فتتقوى أعضاؤه على الطاعات « وتتعوذ من كل شيء تخافه » من انس وجن وحيوان « وعندما تحل بموضع أو تجلس بمكان أو تنام فيه تقول أعوذ بكلمات الله » أي القرآن « التامات » أي التي لا يعتريها نقص ولا باطل « من شر ما خلق » وتكررها ثلاث مرات كما في مسلم .

« ومن التعوذ أن تقول أعوذ بوجه الله الكريم وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن » أي لا يتعداهن « بر ولا فاجر » البر المحسن والفاجر ضده ووقوع المكروه من البر ممكن . « و » أعوذ « بأسماء الله الحسنى » وصفت بذلك لما استلزمته من معان حسنة مثلا وهاب معناه كثير الهبة وهذا يتضمن معنى هو كثرة حمد الحامدين وتعظيم المعظمين « كلها » تأكيد « ما علمت منها وما لم أعلم » يؤخذ منه أنها ليست محصورة في التسعة والتسعين قال القشيري إن لله ألف اسم ثلثمائة في التوراة وثلثمائة في الزبور وثلثمائة في

مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأً وَبَرّاً وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمِنْ شَرِّ
 مَا يَخْرُجُ فِيهَا وَمِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمِنْ
 فِتْنَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيْرٍ
 يَا رَحْمَنُ وَيُقَالُ فِي ذَلِكَ أَيْضاً وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ رَبِّي آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ
 رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ أَنْ يَقُولَ مَا شَاءَ اللَّهُ
 لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَيُكْرَهُ الْعَمَلُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ خِيَاطَةٍ وَنَحْوِهَا
 وَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِيهِ

الإنجيل وتسعة وتسعين في القرآن وواحدًا في صحف إبراهيم « من شر ما خلق وذراً
 وبراً » ألفاظ مترادفة معناها الإيجاد من العدم إلى الوجود .

« ومن شر ما ينزل من السماء » كالصواعق « ومن شر ما يخرج منها » أي يصعد في
 السماء مما هو سبب لنزول البلاء وهو سيء الأعمال « ومن شر ما ذرأ في الأرض » أي
 خلق « ومن شر ما يخرج منها » مما له شر وأذية .

« ومن فتنة الليل والنهار » أي الفتنة الواقعة فيهما من المحن والابتلاءات « ومن طوارق
 الليل والنهار » أي حوادثهما التي تأتي بغتة « إلا طارقاً يطرُق بخير » أي يطرُق
 ذلك « أي التعوذ » أيضاً ومن شر كل دابة » والمراد بها هنا كل ما اتصف بالدبيب وهو
 المشي « ربي آخذ بناصيتها » وهو مقدم الرأس وهذا مجاز مرسل بمعنى القهر والغلبة
 « ان ربي على صراط مستقيم » أي ان تصرف ربي على وجه مستقيم أي ليس فيه نقص
 ولا قصور .

« ويستحب لمن دخل منزله » أو بستانه أو حانوته أن يقول « ما شاء الله لا قوة إلا
 بالله » بعد أن يسلم ان كان ثم أحد وإلا قال السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين من قال
 ذلك كان حرزاً لمنزله وحسبك قوله تعالى ولولا إذا دخلت جنتك قلت ما شاء الله
 لا قوة إلا بالله .

« ويكره » كراهة تحريم « العمل في المساجد من خياطة ونحوها ولا يغسل يديه فيه »

وَلَا يَأْكُلُ فِيهِ إِلَّا مِثْلَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ كَالسُّوْبِقِ وَنَحْوِهِ وَلَا يَقْصُ فِيهِ شَارِبَهُ وَلَا يَقْلَمُ فِيهِ أَظْفَارَهُ وَإِنْ قَصَّ أَوْ قَلَّمَ أَخَذَهُ فِي ثَوْبِهِ وَلَا يَقْتُلُ فِيهِ قَمَلَةً وَلَا بُرْغُوثًا وَأَرْخَصَ فِي مَبِيتِ الْغُرَبَاءِ فِي مَسَاجِدِ الْبَادِيَةِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْحَمَامِ إِلَّا الْآيَاتِ الْيَسِيرَةَ وَلَا يُكْثِرُ وَيَقْرَأُ الرَّآكِبُ وَالْمُضْطَجِعُ وَالْمَاشِي مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ وَقَدْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ لِلْمُتَعَلِّمِ وَاسِعٌ وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ وَالتَّفْهَمُ مَعَ قَلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْرَأْهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِ

ولا يأكل فيه إلا الشيء الخفيف « مما لا يلوث » كالسويق « وهو القمح أو الشعير المقلّي إذا طحن زاد في التحقيق سواء كان ملتوثاً بسمن أو عسل » ونحوه « مما لا يلوث . » ولا يقص فيه شاربته ولا يقلم أظفاره « لأنها أوساخ » وإن قص أو قلم أخذه في ثوبه « أي بحيث لا ينزل منه شيء على الأرض » ولا يقتل فيه قملة ولا برغوثاً وأرخص في مبيت الغرباء في مساجد البادية « للضرورة مفهومة أنه لا يرخص ذلك في مساجد الحاضرة لوجود الفنادق فيها إذا وجد ما يعطيه أجره والاباة للضرورة .

« ولا ينبغي أن يقرأ في الحمام إلا الآيات اليسيرة ولا يكثر » ومثله موضع للقدر « وبقراً الراكب والمضطجع » لأنها ذكر وقد أمر الله بالذكر في جميع هيئات الشخص قال تعالى فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم « و » كذا يقرأ « الماشي من قرية إلى قرية ويكره ذلك للماشي إلى السوق » أي سوق الحاضرة لا سوق البادية فلا كراهة « وقد قيل إن ذلك » أي قراءة الماشي إلى السوق « للمتعلّم واسع » أي جائز .

« ومن قرأ القرآن في سبع » أي سبع ليال « فذلك حسن » أي مستحب لأنه عمل أكثر السلف « والتفهم مع قلة القراءة أفضل » من سرد حروفه بلا تفهم لقوله تعالى أفلا يتدبرون القرآن « وروى أن النبي عليه « الصلاة و » السلام لم يقرأ القرآن في أقل من

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ رُكُوبِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ
 فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ
 وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَيَقُولُ الرَّكَّابُ إِذَا
 اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى
 رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ وَتَكَرُّهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَبَلَدِ السُّودَانِ وَقَالَ
 النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ
 مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا سَفَرٌ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَأَكْثَرَ إِلَّا فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ
 خَاصَّةً فِي قَوْلِ مَا لَكَ

ثلاث « وهذا مع معرفته ﷺ معانيه وفهم ما فيه .

« ويستحب للمسافر أن يقول عند ركوبه بسم الله اللهم أنت الصاحب « أي الحافظ
 « في السفر والخليفة في الأهل « أي الوكيل في حفظهم بعد سفري عنهم القائم بأمورهم
 « اللهم إني أعوذ بك من وعْثاء « يسكون المهمة أي مشقة « السفر وكآبة « بفتح الكاف
 والهمز والمد الحزن وسوء الحال من فوات ما أريد « المنقلب « أي الرجوع « وسوء المنظر «
 أي ما يسيء النظر إليه « في الأهل والمال « بحيث يلحق الأهل والمال أمور مشقة أي
 تشق على النفس « ويقول إذا استوى على الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا « أي ذله
 « وما كنا له مقرنين « أي مطيقين قادرين « وإنا إلى ربنا لمُنْقَلِبُونَ « أي راجعون .
 « وتكره التجارة إلى أرض العدو « لأن في ذلك تفريرا للانسان بنفسه وماله وإذلالاً
 للدين « وإلى بلد السودان « أي الكفار منهم للعلة المتقدمة « وقال النبي عليه « الصلاة
 « والسلام السفر قطعة من العذاب « يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه الحديث .
 « ولا ينبغي بمعنى لا يحل « أن تسافر المرأة مع غير ذى محرم منها سفر يوم وليلة
 فأكثر إلا في حج الفريضة خاصة في قول مالك « فإن لها أن تسافر مع غير ذى محرم لكن

فِي رُقَّةٍ مَّامُونَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ فَذَلِكَ لَهَا .

﴿ بَاب ﴾

(فِي التَّعَالِجِ وَذِكْرِ الرُّقَى وَالطَّيْرِ وَالنُّجُومِ وَالْخِصَاءِ)

وَالْوَسْمِ وَالْكِلَابِ وَالرُّفَقِ بِالْمَمْلُوكِ (

وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِرْقَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا

بشرط أن تكون « في رقعة مأمونة » من المسلمين فإن لم تجد رقعة مأمونة لا يجوز لها ذلك « وإن لم يكن معها ذو محرم فذلك لها » مرتبط بقوله إلا في حج الفريضة فذلك لها .

﴿ بَاب فِي التَّعَالِجِ وَذِكْرِ الرُّقَى وَالطَّيْرِ وَالنُّجُومِ وَالْخِصَاءِ

وَالْوَسْمِ وَالْكِلَابِ وَالرُّفَقِ بِالْمَمْلُوكِ ﴾

« بَاب فِي » بيان حكم « التعاليج » وهو محاولة الداء بدوائه أى يحاول الداء بالدواء أى بدواء ذلك الداء « و » في بيان « ذكر الرقى » جمع رقية أى في حكم الرقى وما يرقى به « و » في بيان حكم « الطيرة » بكسر الطاء وفتح التحتية وهى العمل على سماع ما يكره أو رؤيته .

« و » في بيان ما يحل تعلمه من علم « النجوم و » في بيان حكم « الخصاص » وبيان ما يجوز أن يخصى وما يكره « و » في بيان حكم « الوسم » بالسين المهملة وهو العلامة بالكى في الحيوان « و » في ذكر « الكلاب » أى في بيان ما يجوز أن يتخذ منها وما لا يتخذ « و » في بيان « الرفق بالمملوك » يعنى من الآدميين إذ لا يسمى بذلك عرفا غيره . « ولا بأس بالاسترقاء من العين وغيرها » كاللدغة بالدال المهملة والعين المعجمة لدغ العقرب والحية والعين ذو سم جعله الله في عين العائن إذا تعجب من شيء ولم يبارك وأما لو بارك عند نظره لم يصبه شيء لقوله عليه الصلاة والسلام للعائن هلا براكنت ولا خلاف في جواز الاسترقاء بأسماء الله تعالى وكتابه .

وَالْتَعَوُذِ وَالتَّعَالِجِ وَشَرْبِ الدَّوَاءِ وَالْفَصْدِ وَالْكَيِّ وَالْحِجَامَةِ حَسَنَةً
وَالْكُحْلِ التَّدَاوِي لِلرِّجَالِ جَائِزٌ وَهُوَ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ وَلَا يُتَعَالَجُ بِالْخَمْرِ
وَلَا بِالنَّجَاسَةِ وَلَا بِمَا فِيهِ مَيْتَةٌ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
وَلَا بِأَسَ إِلَّا كِتَوَاءً وَالرَّقَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَبِالْكَلَامِ الطَّيِّبِ

« و » لا بأس « بالتعوذ » ففي مسلم انه عليه السلام كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات
بكسر الواو الاخلاص والفلق والناس وينثت بكسر الفاء وضما أى يخرج الريح من فمه
في يديه مع شيء من ريقه ويمسح بهما ما بلغ من جسده .

« و » كذا لا بأس « بالتعالج » أى بمعالجة المريض الداء بالدواء « وشرب الدواء
والفصد » وهو قطع العرق لاستخراج الدم الذى يؤذى « والكى » وهو الحرق بالنار .
« والحجامة حسنة » أى مستحبة في كل أيام السنة « والكحل » بالأتمد « ا » أجل
« لتداوى للرجل جائز » فلا يكتحل لغير ضرورة « وهو من زينة النساء » والتشبه
بهن حرام كالمكس .

« ولا يتعالج » أى لا يجوز التعالج « بالخمير » في باطن الجسم وظاهره « ولا بالنجاسة »
غيره « ولا بما فيه ميتة » أى ولا بشيء فيه جزء من الميتة وهذا وإن كان داخل فيما قبله
إلا أنه لما كانت نجاسته عرضية ربما يتوهم جواز التداوى بما هى فيه .

« ولا بشيء مما حرم الله سبحانه وتعالى » وحينئذ لا يجوز التداوى في الحكمة بلبس
الحرير خلافا لبعض وقوله « ولا بأس بالا كتواء » تكرار « والرقى » جمع رقية تكون
« بكتاب الله تعالى » أى القرآن وآخر الرقية بالفاتحة وإياك نستعين .

« وبالكلام الطيب » وهو العربي المفهوم روى الشيخان أنه عليه السلام كان يعوذ بعض
أهله بمسح بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس أذهب الباس اشف أنت الشافي لاشفاء
إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما أى لا يترك ولا يرقى بالمبهمات لما سئل مالك عن الاسماء
المعجمة فقال ما يدريك لعلها كفر وقضية ذلك أن ما جهل معناه لا تجوز الرقية به ولو
جرب وصح .

وَلَا بَأْسَ بِالْمَعَادَةِ تُعَلَّقُ وَفِيهَا الْقُرْآنُ وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٌ فَلَا
يُقَدِّمُ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بِهَا فَلَا يَخْرُجُ فِرَارًا مِنْهُ وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي الشُّؤْمِ إِنْ كَانَ فَيَّ الْمُسْكِنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
يَكْرَهُ سَبِيَّ الْأَسْمَاءِ وَيُحِبُّ الْفَالَ الْحَسَنَ وَالْفُسْلَ لِلْعَيْنِ أَنْ يَغْسِلَ الْعَائِنُ
وَجْهَهُ وَيَدْيَيْهِ وَمِرْقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ

« ولا بأس بالمعادة » وهى التماثل التى « تعلق » فى العنق « وفيها القرآن » وسواء فى
ذلك المريض والصحيح بعد جعلها فيما يكتنحها « وإذا وقع الوباء » مقصورا وممدودا وهو
الطاعون « بأرض » أى فى أرض قوم « فلا يقدم عليه » من هو خارج عن تلك الأرض .
« ومن كان بها فلا يخرج » منها « فرارا منه » أى من الوباء لما صح أنه عليه الصلاة
والسلام نهى عن ذلك والنهى نهى كراهة « وقال الرسول عليه » الصلاة و « السلام فى »
شان « الشؤم ان كان » له حكم ثابت أى وجود ثابت فى نفس الأمر « ففى » ثلاثة أشياء
« المسكن والمرأة والفرس » شؤم المسكن سوء الجيران وشؤم المرأة قلة نسلها وشؤم الفرس
ترك الغزو عليه .

« وكان » النبي « عليه » الصلاة و « السلام يكره سب الأسماء » كمرة وحنظلة
وحرب « و » كان عليه الصلاة والسلام « يحب الفأل الحسن » الفأل بالهمز والجمع فؤول
والصحيح قيل يا رسول الله وما الفأل قال الكلمة الصالحة يسميها أحدكم كما إذا خرج
للسفر أو عيادة مريض ولم يقصد سماع الفأل فسمع يا غانم أو يا سالم أما إذا قصد سماع
الفأل ليعمل عليه فلا يجوز لأنه من الإلزام وهى أقذار أى سهام يكون فى أحدها أفعال وفى
الآخر لا تفعل والثالث لا شيء فيه فاذا خرج الذى فيه أفعال مضى وإذا خرج الذى فيه
لا تفعل رجع وان خرج الذى لا شيء فيه أعادة الاستقسام .

ثم بين صفة رقية العين بقوله « والفسل للعين » أى وصفة الرقية بالعين إذا عرف العائن
« أن يفسل المائن » أى وجوبا ويحجر عليه ان امتنع من ذلك إذا خشى على المعيون الهلاك
ولم يمكن الخلاص إلا به فيفسل « وجهه ويديه ومِرْقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ

وَدَاخِلَةً إِذْ أَرَاهُ فِي قَدَحٍ ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى أَلْمَعِينَ وَلَا يُنْظَرُ فِي النُّجُومِ إِلَّا
 مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقَبْلَةِ وَأَجْزَاءِ اللَّيْلِ وَيُتْرَكُ مَا سِوَى ذَلِكَ وَلَا يُتَّخَذُ
 كَلْبٌ فِي الدُّوْرِ فِي الْحَضَرِ وَلَا فِي دُورِ الْبَادِيَةِ إِلَّا لِرَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ
 يَصْحَبُهَا فِي الصَّحَرَاءِ ثُمَّ يَرْوَحُ مَعَهَا أَوْ لَصِيدٍ يَصْطَادُهُ لِعَيْشِهِ لَا لِلَّهِوِ
 وَلَا بَأْسٍ بِخِصَاءِ الْغَنَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحٍ لِحُومِهَا وَنَهْيٍ عَنْ خِصَاءِ الْخَيْلِ

وداخله ازاره « أى ما يلي فرجه وفيه من حسن العبارة ما لا يخفى حيث لم يعبر باللفظ
 الذى يستحيا منه وهو الفرج وأشار إليه اشارة لطيفة ويجمع ذلك « فى قدح ثم يصب
 على المعين » قال ابن العربي صوابه للعائن وفيه نظر لأن الصب على الممان أى المصاب بالعين
 لا العائن وصفه صب القدح على الممان أن يصب عليه من فوقه ويقلب القدح أى وراء ظهره
 على الارض .

« ولا ينظر فى » علم « النجوم إلا » فى شيتين فان النظر فيه لما قد ورد الشرح به
 أحدهما « ما يستدل به على » معرفة سمت « القبلة » أى جهتها « و » ثانيهما ما يستدل
 به على معرفة « أجزاء الليل » ما مضى وما بقى وبقي ثالث جائز وهو النظر فيما
 يهتدى به فى السير لقوله تعالى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا بها فى ظلمات البر
 والبحر « ويترك ما سوى ذلك » مما يدعيه المنجمون .

« ولا يتخذ كلب فى الدور فى الحضر ولا فى دور البادية » على جهة الكراهة إلا أن
 يكون عقورا فيحرم « الا » أجل حراسة « زرع أو » لأجل حراسة « ماشية » وهى
 الغنم « يصحبها فى الصحراء ثم يروح » أى يرجع يبيت « معها » حيث باتت « أو » أجل
 (صيد يصطاده لعيشه) أى قوته وقوت عياله (لا للهو) أى اللعب فلا يجوز اتخاذه .
 (ولا بأس بخصاء الغنم) الضأن والمعر لما فيه من صلاح لحومها (ونهى عن خصاء
 الخيل) لأن ذلك ينقص القوة ويذهب النسل منها وأما خصاء البغال والحير فجائز وخصاء
 الآدمي حرام اجماعا .

وَيُكْرَهُ الْوَسْمُ فِي الْوَجْهِ وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَيُتَرَفَّقُ بِالْمَمْلُوكِ
وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ .

﴿ بَاب ﴾

(فِي الرُّؤْيَا وَالتَّشَاؤُبِ وَالْعَطَاسِ وَاللَّعِبِ بِالنَّرْدِ وَغَيْرِهَا)

وَالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ

(وَيُكْرَهُ الْوَسْمُ) أى العلامة بالنار (فِي الْوَجْهِ وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أى غير
الوجه لما روى أن النبي ﷺ نهى عن الوسم في الوجه وأرخص في السمة أى العلامة في
الأذن لأن المالك يحتاج لها للتمييز (وَيُتَرَفَّقُ بِالْمَمْلُوكِ) في أكله وشربه وعمله (وَ) إذا كان
الأمر كذلك (لَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ) فلا يجوز للسيد أن يكلف عبده وأمرته
ما يشق عليهما ولا مالا تتعمله إبدانهما والله اعلم .

﴿ بَاب فِي الرُّؤْيَا وَالتَّشَاؤُبِ وَالْعَطَاسِ وَاللَّعِبِ بِالنَّرْدِ وَغَيْرِهَا ﴾

وَالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ﴿

(بَاب فِي الرُّؤْيَا) أى في بيان كون ما يراه الرجل الصالح في منامه جزأ من سنة
واربعين جزأ من النبوة (وَ) في (التَّشَاؤُبِ) أى بيان ما يفعله من تشاؤب (وَالْعَطَاسِ) أى
بيان ما يقول من عطس ومن سمعه (وَ) في بيان حكم (اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ) وبيان معناها
(وَ) اللَّعِبُ بـ (غَيْرِهَا) وهو الشطرنج وحكم الجلوس إلى من يلعب بها وحكم السلام
عليه (وَ) في بيان حكم (السَّبْقِ بِالْخَيْلِ) والابل (وَ) السَّبْقِ (بِالرَّمْيِ) بالسهم (وَ)
بيان حكم (غَيْرِ ذَلِكَ) أى غير ما ذكر كقتل القمل والضفادع وبيان أفضل العلوم .
(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ) أى وكذا المرأة الصالحة والمراد

جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنَ النُّبُوَّةِ وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا يَكْرَهُ فِي
 مَنَامِهِ فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَلْيَتَّقِلْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ
 مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ فِي مَنَامِي أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَنْ تَنَاءَبَ
 فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَعَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَحْمَدُ
 اللَّهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمَكَ اللَّهُ وَيَرُدُّ الْعَاطِسُ عَلَيْهِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ
 أَوْ يَقُولُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ وَلَا يَجُوزُ اللَّعِبُ بِالنَّزْدِ

غالب رؤياهم وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر (جزء من ستة وأربعين جزءاً
 من النبوة) لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجهها وأما تفصيل النسبة فيختص بمن عرف
 درجة النبوة.

(و) قال ﷺ (من رأى منكم ما يكره في منامه فإذا استيقظ فليقتل عن يساره
 ثلاثا وليقل اللهم اني أعوذ بك من شر ما رأيت في منامي أن يضرنى في ديني ودنياي)
 وفي رواية فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثلاثا وليتحوّل عن جنبه الذي كان عليه
 وحكمة التحول التفاؤل بأن الله يبدل المكروه بالحسن.

«ومن تشاء فليضع يده» اليمنى ظاهرها أو باطنها «على فيه» فإذا زال عنه
 التثاؤب نفث ثلاثا إن كان في غير صلاة «ومن عطس» خارج الصلاة (فليقل الحمد لله)
 وقيل يزيد رب العالمين.

(وعلى من سمعه يحمّد الله أن يقول له يرحمك الله) ونقل ابن ناجي عن البيان
 أن الأشهر أنه فرض عين ويدل له حديث البخاري حقا على كل مسلم سمعه أن يقول له
 يرحمك الله.

(ويرد العاطس عليه بيغفر الله لنا ولكم أو يقول) له (يهديكم الله ويصلح بالكم)
 والثاني أفضل لأن الهداية أفضل من المغفرة لأنها لا تكون إلا عن ذنب (ولا يجوز اللعب
 بالنرد) لا بعوض ولا بغيره لما صح أنه ﷺ قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله

وَلَا بِالشَّطْرَنْجِ وَلَا بَأْسٍ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ
إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ وَلَا بَأْسَ بِالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَالْأَبْلِ
وَبِالسَّهَامِ بِالرَّمْيِ وَإِنْ أَخْرَجَا شَيْئًا جَعَلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلًا يَأْخُذُ ذَلِكَ الْمُحَلَّلُ
إِنْ سَبَقَ هُوَ وَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ
وَقَالَ مَالِكٌ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ الرَّجُلُ سَبَقًا فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ
وَإِنْ سَبَقَ هُوَ كَانَ لِلَّذِي يَلِيهِ مِنَ الْمُتَسَابِقِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

قال ابن عمرو النرد قطع تكون من العاج أي الذي هو عظم الفيل او من البقس مأثونة يلعب
بها ليس فيها كيس أى ليس فيها فطانة لأنها تجرى على حكم الاتفاق .
(ولا بأس أن يسلم على من يلعب بها) في غير حال اللعب وأما في حال اللعب فلا
يجوز لأنهم متلبسون بمصيبة وعند مالك لا تسقط الشهادة إلا إذا أدمن والمدمن لا
يخلو من الايمان الحائثة وأما على وجه الندرة فيجب عليه تركه ولا تسقط عدالته
وبئسما صنع .

« ويكره الجلوس إلى من يلعب بها » مخافة أن ينسب إليهم (ولا بأس بالسبق
بالخيل والأبل وبالسهم بالرمل) بجعل وبغير جعل ولا يجوز سبق بغير هذه الثلاثة إلا
بغير جعل .

(وإن أخرجوا شيئاً جعلاً بينهما محلاً) على أنه (يأخذ ذلك المحلل ان سبق) هو أى
المحلل (وإن سبق غيره) أى غير المحلل من جاعل الجعل (لم يكن عليه) أى المحلل
(شيء) ويأخذ السابق الجميع .

(وقال) امامنا (مالك) رحمه الله (إنما يجوز) السابق إلا (أن يخرج الرجل) من
المتسابقين (سبقاً) بفتح الباء أى جعلاً على أن لا يرجع إليه (فإن سبق غيره) وهو الآخر
من المتسابقين الذى لم يخرج جعلاً (أخذه) أى أخذ الغير الجعل .
(وإن سبق هو) أى الرجل خارج الجعل (كان للذى يليه من المتسابقين وإن لم يكن)

غَيْرُ جَاعِلِ السَّبْقِ وَآخِرُ فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبْقِ أَكْلَهُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ وَجَاءَ
فِيهَا ظَهَرَ مِنَ الْحَيَاتِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ تُؤْذَنَ ثَلَاثًا وَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا
فَهُوَ حَسَنٌ وَلَا تُؤْذَنُ فِي الصَّحْرَاءِ وَيُقْتَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ
وَالْبَرَاعِثِ بِالنَّارِ وَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَتْلِ النَّمْلِ إِذَا آذَتْ وَلَمْ يُقْدَرْ
عَلَى تَرْكِهَا وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا وَيُقْتَلُ الْوَزْغُ وَيُكْرَهُ قَتْلُ
الضَّفَادِعِ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ غُبْيَةُ
الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَرَهَا

ثم (غير جاعل السبق) بفتح الباء أى الجعل (وآخر) وهو من يسابقه فقط (ف) انه (إذا سبق جاعل سبق أكله من حضر ذلك أى المسابقة .

(وجاء) عن النبي ﷺ (فيما ظهر من الحيات بالمدينة) المشرقة (أن تؤذن) أى يعلم (ثلاثاً) أى ثلاثة أيام وجوباً والدليل على طلب الاستئذان ما فى الموطأ أن رسول الله ﷺ قال ان بالمدينة جنا قد أسلموا فاذا رأيتم منها شيئاً فآذنه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان وصفة الاستئذان أن تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم ولا تؤذنا فان ظهرت لنا قتلناك .

(ولا تؤذن) الحيات (فى الصحراء) ونحوها كالطرقات (ويقتل ما ظهر منها) بغير استئذان (ويكره قتل القمل والبراغيث) وغيرهما كالبق والبعوض (بالنار) ما لم تضر لكثرتها فيجوز .

(ولا بأس ان شاء الله بقتل النمل إذا آذت ولم يقدر على تركها) وأتى الشيخ بالمشيئة كأنه من عنده لم يقف فيه لما لك على شيء (ولو لم تقتل) النمل (كان أحب إلينا ان كان يقدر على تركها) بأن أمكنه التبعد عنها .

« ويقتل الوزغ حيث وجد ويكره قتل الضفادع » ما لم تؤذ والا جاز قتلها « وقال النبى » عليه الصلاة و « السلام ان الله أذهب عنكم غيبة الجاهلية وفخرها » والغيبة

بِالْآبَاءِ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ أَوْ فَاجِرٌ شَقِيٌّ أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ
 وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ تَعَلَّمَ أَنْسَابَ النَّاسِ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ
 لَا تَضُرُّ وَقَالَ عُمَرُ تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ وَقَالَ
 مَالِكٌ وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي النَّسَبَةِ فِيمَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْآبَاءِ وَالرُّوِيَا
 الصَّالِحَةِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنَ النَّبُوَّةِ وَمَنْ رَأَى فِي مَنْامِهِ
 مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَّقِلْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى وَلَا يَنْبَغِي أَنْ
 يُفَسِّرَ الرُّوِيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا

التكبر والتعجب « بالآباء مؤمن تقي أو فاجر شقي » أي لأنكم مابدين مؤمن تقي أي ممثّل
 للعالمورات مجتنب للمنهيات فيكون مرتفعاً عند الله بتقواه وإن لم يكن نسبياً أو فاجر
 أي كافر شقي بعدم تقواه ولو كان نسبياً فالفاضل بالآباء لا يكسب شيئاً « أنتم بنو آدم
 وآدم من تراب » فكيف تتكبرون وتفتخرون .

« وقال النبي عليه » الصلاة و « السلام في رجل تعلم أنساب الناس » مثل أن يقول
 فلان ابن فلان من بني فلان وبنو فلان يجتمعون مع بني فلان « علم لا ينفع » في الدنيا
 ولا في الآخرة « وجهالة لا تضر » فلا يقال لمن جهله جاهل .

« وقال عمر » بن الخطاب رضي الله عنه « تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم
 وهو كل من بينك وبينه قرابة .

« وقال مالك » رحمه الله « وأكره أن يرفع في النسبة » فيما « قبل الإسلام من الآباء »
 مثل أن يعد أجداده المسلمين حتى يبلغ الكفار وقوله « والرؤيا الصالحة جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من النبوة ومن رأى في منامه ما يكره فليبتقل عن يساره ثلاثاً وليتعوذ من
 شر ما رأى » تكرر مع ما تقدم .

« ولا ينبغي » بمعنى يحرم « أن يفسر الرؤيا من لا علم له بها » لأنه يكون كاذباً ومخالفاً

وَلَا يُعْبَرُهَا عَلَى الْخَيْرِ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ وَلَا بَأْسَ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ وَمَا خَفَ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْثَرَ مِنْهُ وَمِنْ الشُّغْلِ بِهِ وَأَوَّلُ الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا إِلَى اللَّهِ عِلْمُ دِينِهِ وَشَرَانِعِهِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ وَدَعَا إِلَيْهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ وَالْفِقْهُ فِي ذَلِكَ وَالْفَهْمُ فِيهِ وَالتَّهَمُّ بِرِعَايَتِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةٌ وَفِيما عِنْدَهُ رَغْبَةٌ

لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم « ولا يعبرها » أي الرؤيا المعبر « على الخير وهي عنده على المكروه » وهذا نهى تحريم لأنه كذب وغرر بالرائي فان ظهر له خير ذكره وان ظهر له مكروه يقول خيرا ان شاء الله .

« ولا بأس بإنشاد الشعر » إذا لم يكن فيه ذم أحد « وما خف من » انشاد « الشعر » ونظمه « فهو أحسن ولا ينبغي أن يكثر منه » و « ولا من الشغل به » لأن ذلك بطلالة مما كان أولى واشتغال بغير الأولى .

« وأولى العلوم وأفضلها وأقربها » أي التي يتقرب بها « إلى الله تعالى علم دينه » أي العلم المشتغل على العقائد الدينية كمعرفة الصانع وعلم وجوده إلى آخر الصفات .
« و » علم « الشرائع وهو علم الحلال والحرام والشرائع النسب التامة « مما أمر » الله « به » من الواجبات والمندوبات « ونهى عنه » من المحرمات والمكروهات « ودعا إليه وحض عليه في كتابه » وعلى لسان نبيه محمد ﷺ .

« والفقه في ذلك » أي في فهم دين الله وعلم شرائعه وهو بمعنى قوله « والفهم فيه والتهم » أي الاهتمام « برعايته » أي بحفظه « والعمل به » وإنما كان العمل به أفضل وأقرب إلى الله تعالى لأن ثمرة العلم العمل .

ثم بين أفضل الأعمال فقال « والعلم أفضل الأعمال » أراد به علم الدين وعلم الشرائع لما قال عليه الصلاة والسلام أفضل العبادة الفقه وأفضل الدين الورع « وأقرب العلماء إلى الله عز وجل وأولاهم به أكثرهم له خشية » أي خوفا « و » أكثرهم « فيما عنده رغبة » أي رجاء .

وَالْعِلْمُ دَلِيلُ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَقَائِدُ الْإِنْبَاءِ وَاللِّجَاءِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَخَيْرِ الْقُرُونِ مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ نَجَاةً فَقَدْ فِي الْمَفْرَعِ إِلَى ذَلِكَ الْعِصْمَةِ وَفِي اتِّبَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ النِّجَاةُ وَهُمْ الْقُدْوَةُ فِي تَأْوِيلِ مَا تَأْوَلَوْهُ وَاسْتِخْرَاجِ مَا اسْتَنْبَطُوهُ وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْقُرُوعِ وَالْحَوَادِثِ لَمْ يُخْرِجْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

« والعلم دليل إلى الخيرات وقائد إليها » قال رسول الله ﷺ من سلك طريقا يلتمس فيها علما سهل الله له طريقا إلى الجنة « واللجأ » بفتح اللام والجيم أى الاستناد والرجوع « إلى كتاب الله عز وجل » أى القرآن « و » إلى « سنة نبيه » محمد ﷺ وهى أقواله وأفعاله وتقريراته « و » إلى « اتباع سبيل » أى طريق « المؤمنين » المراد بها هنا الاجماع « و » اتباع « خير القرون » وهم الصحابة رضى الله عنهم أجمعين « من خير أمة أخرجت للناس » وقوله « نجات » خبر اللجأ .

ثم بين ثمرة الرجوع إلى هذه الثلاثة بقوله « ففى المفرع » أى اللجأ « إلى ذلك » أى الكتاب والسنة والاجماع والسلف الصالح « العصمة » أى الحفظ .

« وفي اتباع » سبيل « السلف الصالح » وهم أهل القرون الثلاثة الأولى من العلماء العاملين ومن اقتصد بأوصافهم من المتأخرين « النجاة » أى الخلاص كرره ليرتب عليه قوله « وهم القدوة في تأويل ما تأولوه واستخراج ما استنبطوه » التأويل صرف اللفظ عن ظاهره كقوله ﷺ لاصلاة لجار المسجد إلا في المسجد فظاهره لاصلاة صحيحة وحاصله أن مدلول اللفظ الأصلى نفى الحقيقة من أصلها وهو لا يصح قطعا فيلتفت إلى القريب منه وهو نفى الكمال والاستخراج القياس كقياس حد الخمر على القذف .

(وإذا اختلفوا في القروع والحوادث) أى النوازل (لم يخرج عن جماعتهم) أى الصحابة لأن اجماعهم حجة يجب اتباعه وتحرم مخالفته .

(والحمد لله الذى هدانا لهذا) أى وفقنا (لا) تأليف (هذا) الكتاب والاقدار عليه (وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) ثم بين أنه وفى بما شرطه في ديباجة كتابه فقال :

(قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ)

قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ رَغِبَ فِي تَعْلِيمِ ذَلِكَ مِنَ الصَّغَارِ وَمَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَارِ وَفِيهِ مَا يُؤَدِّي الْجَاهِلَ إِلَى عِلْمٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مِنْ دِينِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَيُفْهِمُ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُنُونِهِ وَمِنَ السُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْآدَابِ وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا وَيُعِينَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ فِيمَا كَلَّفَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

(قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا) فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا (أَنْ نَأْتِيَ بِهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا) مِنَ الْمَسَائِلِ (مَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ رَغِبَ فِي تَعْلِيمِ ذَلِكَ مِنَ الصَّغَارِ وَمَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَارِ وَفِيهِ مَا يُؤَدِّي) أَيْ يَبْلُغُ (الْجَاهِلَ إِلَى عِلْمٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مِنْ دِينِهِ) وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْعَقِيدَةِ (وَيَعْمَلُ بِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ) كَالطَّهَارَةِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ (وَيُفْهِمُ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُنُونِهِ) أَيْ فُرُوعِهِ (وَ) يُفْهِمُ كَثِيرًا (مِنَ السُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْآدَابِ) كَمَا عَلِمْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ (وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ) أَيْ أَطْلُبُ مِنْهُ (أَنْ يَنْفَعَنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا وَيُعِينَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ فِيمَا كَلَّفَنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ) وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ (وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا) .

* * *

فهرس موضوعات الثمر الداني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣ -	خطبة الكتاب - مقدمة .	١٩٢ -	باب (في صلاة الجمعة) .
٩ -	باب (ما تنطق به الألسنة وتمتقده	٢٠١ -	باب (في صلاة الخوف) .
	لأفئدة من واجب أمور الديانات) .	٢٠٥ -	باب (في صلاة الميدين والتكبير
٢٢ -	باب (ما يجب منه الوضوء والغسل) .		أيام منى) .
٣١ -	باب (طهارة الماء ولأثوب والبقعة	٢١٣ -	باب (في صلاة الخسوف) .
	وما يجزىء من اللباس في الصلاة) .	٢١٧ -	باب (في صلاة الاستسقاء) .
٣٦ -	باب (صفة الوضوء ومسنونه	٢٢١ -	باب (ما يفعل المحتضر وفي غسل الميت
	ومفروضه وذكر الاستنجاء		وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه) .
	والاستجمار) .	٢٣٢ -	باب (في الصلاة على الجنائز والدعاء
٥٢ -	باب (في الغسل) .		للميت) .
٥٩ -	باب (فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم) .	٢٤٣ -	باب (في الدعاء للطفل والصلاة عليه
٧٠ -	باب (في المسح على الخفين) .		وغسله) .
٧٤ -	باب (في أوقات الصلاة وأسمائها) .	٢٤٦ -	باب (في الصيام) .
٨٢ -	باب (في الاذان والإقامة) .	٢٦٤ -	باب (في الاعتكاف) .
٨٦ -	باب (صفة العمل في الصلوات المفروضة	٢٧٠ -	باب (في زكاة العين والحرث والماشية
	وما يتصل بها من النوافل والسنن) .		وما يخرج من المعدن وذكر الجزية
١٢٣ -	باب (في الإمامة وحكم الإمام والمأموم		وما يؤخذ من تجار أهل الذمة
	ويؤم الناس أفضلهم) .		والحريين) .
١٣٥ -	باب (جامع في الصلاة) .	٢٨٩ -	باب (في زكاة الماشية) .
١٨٢ -	باب (في سجود القرآن) .	٢٩٨ -	باب (في زكاة الفطر) .
١٨٦ -	باب (في صلاة السفر) .	٣٠١ -	باب (في الحج والعمرة) .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٢٧ -	باب (في الضحايا والذبايح والمعيقة	٥٢٦ -	باب (في الفرائض) .
والصيد والختان وما يحرم من الأطعمة		٥٤٦ -	باب (جل من الفرائض السنن الواجبة
والأشربة) .		والرغائب) .	
٣٤٤ -	باب (في الجهاد) .	٥٧٢ -	باب (في الفطرة والختان وحلق
٣٥٣ -	باب (في الإيمان والنذور) .	الشعر واللباس وستر العورة وما	
٣٦٥ -	باب (في النكاح والطلاق والرجعة	يتصل بذلك) .	
والظهار والإيلاء واللعان والخلع		٥٧٩ -	باب (في الطعام والشراب) .
والرضاع) .		٥٨٤ -	باب (في السلام والاستئذان والتناجي
٤٠٦ -	باب (في العدة والنفقة والاستبراء) .	والقراءة والدعاء وذكر الله والقول	
٤١٥ -	باب (في البيوع وما شاكل البيوع) .	في السفر) .	
٤٥١ -	باب (في الوصايا والمدير والمكاتب	٥٩٥ -	باب (في التعاليج وذكر الرقي والطيرة
والمعتق وأم الولد والولاء) .		والنجوم والخصاء والوسم والكلاب	
٤٦٢ -	باب (في الشفعة والهبة والصدقة	والرفق بالملوك) .	
والحبس والرهن والغارية والوديعة		٥٩٩ -	باب (في الرؤيا والتشاؤب والمطاس
واللقطة والغصب) .		واللعب بالنرد وغيرها والسبق بالخيل	
٤٧٨ -	باب (في أحكام الدماء والحدود) .	والرمي وغير ذلك) .	
٥٠٧ -	باب (في الأقضية والشهادات) .		